

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعي

التفاعل بين الواقع والعمل الفنى والمجتمع

- الإنتاج العلمى لا يقاس بكمية النشر
- وإلا انفصل عن البيئة واستنفد نفسه!

العدد الخامس • السنة الثانية

أكتوبر/ديسمبر ١٩٧١

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



طبعات اليونسكو

مجلة الدولية

للعالم الاجتماعي

محتويات هذا العدد

- ♦ العوامل المؤثرة في الانتاج العلمى .
داسة عن دول امريكا اللاتينية
بقلم : اوسكار كودنيليت
ترجمة : د . يحيى عويس
- ♦ ادارة البحث المشترك في الدول النامية بين
الوطنيين والاجانب
بقلم : برود بتوردي
وفردريك س . فليجل
ترجمة : حسن عبد المنعم
- ♦ التخطيط اداة للتكامل الاجتماعى في المجتمعات
النامية
بقلم : بطرس هيتز
ترجمة : د . محمد الهادى عفيفى
- ♦ التفاعل بين الواقع والعمل الفنى والجمع
بقلم : فلاديمير كاربويسكى
ترجمة : د . محمد طلعت عيسى
- ♦ المؤتمرات الدولية القادمة
- ♦ وثائق ومطبوعات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة

صدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٢٢٤٠٢

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوى

هيئة التحرير : د. مصطفى كمال طلبة

د. محمود الشنيطى

عثمان نويه

محمود فؤاد عمران

الإشراف الفنى : عبد السلام الشريف

نافذتان جديرتان مضمومتان على الفكر العالمي في مجال البحث الاجتماعي والدراسات الإنسانية

منذ صدرت هذه المجموعة من المجلات ونحن - في هيئة التحرير - نحاول ، ما وسعنا الجهد ، أن نقدم لقارئنا العرب أكبر قدر من الخدمة نستطيعه ، مراعين تحقيق رغبات القراء ، التي نلتقاها بين الحين والحين .

فلكى نلاحق الفكر العالمي ، في آخر ما ينتجه ، نظمنا علاقاتنا بالمقر الرئيسي للمجلات الدورية التي نصدرها ، بحيث تصل إلينا أعدادها على وجه السرعة ، لنستطيع أن نزود القارئ العربي بآخر ثمرات الفكر الإنساني .

على أننا ، في الوقت نفسه ، لم نهمل ما سبق لإنتاجه من بحوث ، نشعر بأن لها وزنها في خلية التطور الفكري ، فأخذنا ننشر إلى جوار أحدث ما أنتجه الفكر العالمي المقالات التي نرى ضرورة وقوف القارئ العربي عليها ، من الأعداد التي صدرت عن هذه المجلات ، خلال سنوات صدورها .

وعندما طلب إلينا عدد من رجال المكبات والمتخصصين في الخدمة المكتبية أن نهم بنشر الأبواب العلمية الثابتة في مجلة اليونسكو للمكبات حرصنا على أن نزود أعداد هذه المجلة بهذه الأبواب في كل عدد ، ليقف

قراؤها على النشرات الجديدة ، والنشاط العالمى فى هذا المجال ، بل ليقفوا كذلك على باب التبادل الدولى ، بحيث يستطيعون أن يراسلوا المكتبات الكبرى فى العالم بشأن حاجاتهم من هذا التبادل .

كل ذلك وسواه قد كان ضرورة علمية ، أقبلنا عليها سعداء بأننا قادرون على أن نحقق رغبة علمية لها أثرها فى التطور :

واليوم سيشهد قراء هذا العدد من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية بابين جديدين ، سنحرص كلما وجدنا لها أصولا فى الأعداد الأصلية على نشرهما كل عدد . هذان البابان هما عن المؤتمرات الدولية القادمة ، وسيرى القراء برنامج هذه المؤتمرات فى مجال العلوم الاجتماعية حتى سنة ١٩٧٦ . ولا شك أن المتخصصين من علماء البحث الاجتماعى يستطيعون أن يتابعوا هذه المؤتمرات ليقفوا على نتائجها ، فإن اجتماع مجموعة دولية من علماء متخصصين ينهى عادة بتقارير فى غاية الأهمية للمتخصصين فى فرع المؤتمر المنعقد .

أما الباب الثانى فهو خاص بالوثائق والمطبوعات التى تصدرها الأمم المتحدة

ووكالاتها المتخصصة ، في فروع التخصص في المجال الاجتماعي والدراسات الإنسانية .

وسيجد القراء عناوين المطبوعات التي صدرت ، في مختلف الفروع ، عن السكان والصحة والاقتصاد والتطور الاجتماعي والتعليم . بل إن كثيراً من هذه النشرات يتناول المسائل الهامة التي تتصل بالطفولة والمرأة ، والصيغة المناسبة لإقامة العلاقة بين المجتمع والمرأة العاملة أو سيدة البيت .

وكما سنجد في هذه النشرات كثيراً من الجوانب المتصلة بالتأمينات الاجتماعية والعمل فس نجد أيضا مشكلات الشباب في تقارير هامة أصدرتها الهيئات الدولية .

وهكذا نرجو أن يكون هذان البابان نافذتين مفتوحتين على الفكر العالمي ، يدخل من خلالها النور والهواء ، نجدد بهما خلايانا ، لنحصى في طريقنا أقوى عزما وأقدر جهدا .

إن الفكر العربي الأصيل محتاج دائما إلى هذا النور ، وهذا الهواء ،
ليزداد قدرة على الإنتاج ، بل لترداد رؤيته لمشكلاته وضوحا .

لم نعد نعيش في عالم مغلق ، ولكننا نعيش في عالم مفتوح ، وعلينا أن نفتح
آذاننا لكل الأصوات ، وأن نفتح عيوننا لكل الصور ، ونفتح عقولنا لكل
ثمرة من ثمرات العقول الأخرى في أى مجال .

وعن هذا الطريق نستطيع أن ندعم ما في المجتمع العربي من القيم . وأن
نزيد في الوقت نفسه قدرتنا على التطور .

والله الموفق إلى الصراط المستقيم .

عبد المنعم الصاوى

العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمي

دراسة عن كول أميركا اللاتينية

قد يبدو لأول وهلة أن كمية النشرات العلمية تعتبر معياراً تقريبياً للحكم على إنتاج هيئة البحوث. ولكن هذا يعني الأخذ بالجانب الذي يبرز أنواع البحوث البحتة التي تسفر عن نتائج في الأمد القصير.

وأنا لا أنكر أن إنتاج النشرات العلمية يعتبر أحد مكونات الإنتاج التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في ميدان البحوث الاجتماعية، إلا أنه إذا كان هذا هو المنطق الوحيد للنشاط أو المظهر الأهم، فإن هذا النشاط سرعان ما يجد نفسه منفصلاً عن البيئة وبعد فترة يستغله نفسه.

تعتبر مشكلة تقويم الإنتاج في العلوم الاجتماعية من أكثر المشاكل تعقداً، إذ أننا لا نعرف على وجه الدقة المعايير الصحيحة للجراح الأصيل في الأبحاث، كما أن المشكلة تزداد صعوبة بالنسبة للدول أميركا اللاتينية التي تقع في المجموعة المنخفضة من حيث متوسط دخل الفرد.

إن الدول التي لها مثل هذه الظروف عليها أن تختار بكل حرص التوازن بين المكونات الأساسية للبحوث الاجتماعية الصحيحة. فهناك مجموعة من العوامل للرباطة في هذا المجال، مثل الترجيح النسبي للبحوث التطبيقية من ناحية والبحوث الأساسية من ناحية أخرى، وتعبئة الباحثين الملائمين وتدريبهم، ونشر النتائج، ونوعية الأبحاث وكمياتها، والاستفادة السليمة من توجيه نتائج البحث. وإذا اقتصر التركيز على بعض هذه العوامل دون غيرها فإن النتائج العامة ستكون سلبية، على الرغم من بعض المكاسب ذات الأمد القصير.

بقلم: أوسكار كورنبليت

كان استاذاً للعلوم الاجتماعية بجامعة بونس أيرس حتى عام ١٩٦٦ . وشغل مركز مستشار المركز الأرجنتيني الفيدرالي للاستثمارات ، ومركز عميد معهد التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وهو يشغل الآن منصباً بحثياً في معهد توركو اتو دي تلا ، وله عدة مؤلفات ومقالات خاصة عن الأحوال السياسية في أمريكا اللاتينية.

ترجمة: د. يحيى عويس

رئيس قسم علم الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة عين شمس.

ولقد شاهد العقد الأخير جهوداً نشيطة في دول أمريكا اللاتينية من أجل زيادة إنتاجها في ميدان البحوث الاجتماعية . وإذا قارنا هذا بما كان عليه الوضع منذ عشر سنوات وجدنا أن تقدماً ملحوظاً — بل مقنناً في بعض الأحيان — قد تحقق ، فقد تضاعف عدد هيئات البحث في المنطقة منذ ١٩٦٠ ، بل إن أغلب الهيئات التي كانت موجودة قبل ذلك التاريخ لم يكن لها نشاط يذكر ، نظراً لافتقارها إلى الموارد والأفراد القادرين على القيام ببحوث جدية .

ومع هذا فإن عدداً من الهيئات التي مرت بتطور ونمو سريعين خلال الثلاث السنوات أو الأربع السنوات الماضية أصبحت الآن تواجه صعاباً عديدة وتقهقر في نشاطها . مما يشكل خطراً يهدد الإنجازات الهامة التي تحققت في المراحل الأولى من نشأتها . وقد يجوز القول إن البحوث الاجتماعية تسير قلماً بصورة عامة إذا أخذنا ظروف

المنطقة في الاعتبار ، وعلى الرغم من حالات القشل الواضحة فإنه من غير الثابت أن الميزان النهائي العام يكون إيجابيا . فلم تصل البحوث الاجتماعية بعد إلى درجة من الرسوخ يمكن معها أن نتوقع نمواً مطرداً منتظماً . فبالإضافة إلى خطورة الانقراض إلى الموارد في هذه المنطقة كانت ظاهرة الحمود العقائدى وظاهرة الصراعات السياسية من العقبات الرئيسية في وجه تطور البحوث ونموها .

وقد لا تكون هذه هي كل العقبات القائمة في وجه البحوث الاجتماعية ، إلا أنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند دراسة الوسائل التي تؤدي إلى تحسن النتائج في ميدان البحوث الاجتماعية من حيث الكم والكيف . فهذه العوامل تتضمن مع الخصائص الأخرى ومع القشل في تفهم المناخ الثقافي السائد في المنطقة لكي تسفر عن نتائج مشبعة إذا ما قورنت بما كان مستهدفاً أو ما يتحقق فعلاً في مناطق أخرى من العالم .

إن أغلب الخصائص المميزة لبيئة أمريكا اللاتينية معروفة للدارسين ، على أننا نسرّد هنا بعضاً منها كتقديم للجزء الثاني من هذا المقال :

إنني أعتقد أن هذه الخاصية تزداد تغلغلاً في الميادين العلمية في العالم أجمع ، على أنها قد بلغت درجة شديدة في أمريكا اللاتينية خاصة . إنها تمس كل جانب من جوانب البحث ، مع أن أهميتها تتجلى في ميادين البحوث الاجتماعية بصورة أوضح مما تتجلى في ميدان العلوم الطبيعية .

إن الدوافع العقائدية والسياسية مسئولة عن نسبة كبيرة من اهتمام الباحثين الاجتماعيين . وليس من الحكمة أن نقلل من الأهمية البالغة للقضايا العقائدية في البيئة الثقافية بأمريكا اللاتينية . وبوجه عام أعتقد أن هذه القضايا تعتبر عوامل إيجابية تربط الباحثين بموضوعات بحوثهم ، وعلى ما ينتج عن هذه الظاهرة من قصرر فإن النتائج كثيراً ما تعرض عنه .

سوء التوجيه ونقص الموارد المالية ونفورة الهيئات :

تعالى « دول أمريكا اللاتينية » من نقص واضح في الموارد المالية اللازمة لمواجهة

متطلبات العلوم الاجتماعية الحديثة . بل أحيانا تخضع توجيه الموارد لضغوط من جهات ذات ميول معينة ولا يمثل نشاطها جهوداً بحثية أصيلة . وصودت هذه الجهات إنما يرجع إلى مثابرتها في الحفاظ على مراكزها الأكاديمية على الرغم من التغيرات المتعددة في المناخ السياسي .

وتؤيد القلة القائمة من الهيئات المعنية بالبحوث هذه الاتجاهات . ولولا أن مجالات العمل لعلماء الاجتماع تقتصر على واحد أو قلة من الهيئات لكنت هناك إمكانيات أوسع لاستيعاب نشاطات بحثية مختلفة من حيث النوعية والاتجاهات . ذلك لأن ندرة فرص العمل تحمل معها خطر جود هؤلاء الذين يشغلون الوظائف المتاحة . وقد نهت بعض الهيئات في المنطقة إلى هذه الحالة وتحاول أن تواجهها عن طريق الاشتراطات « الرسمية » التي تحكم شغل الوظائف والترقى إليها . وهذا الإجراء من شأنه أن يعمل على تجنب التخلف الصارخ ، إلا أنه قد يؤدي أيضا إلى استيفاء الشكايات الرسمية دون الإسهام الأصيل في تقدم الجهود العلمية .

ندرة العناصر المدربة :

يختلف هذا العنصر كثيراً بين فترة زمنية وأخرى في أمريكا اللاتينية . ففي بعض الجهات يتوافر عدد الباحثين . وأحيانا يكون البيض منهم من ذوي المؤهلات الممتازة . على أن المشكلة الأكثر انتشارا هي عدم توافر العدد الأوفى من الإحصائيين في الميادين التي تدعم البحوث في جهات أخرى ، ومنها : مناهج البحث ، الإحصاء ، تخطيط البرامج ، بناء النماذج ، ومعالجة البيانات الخفية . على أنه كلما زاد التخصص في الميدان الواحد ظهرت مشكلة عدم توافر الخبراء الاستشاريين في الميادين خارج الاهتمام الرئيسي للباحث .

وليس هناك من حل سهل لهذه المشكلة ، ولو أن أحد الحلول الجزئية هو تشجيع مبدأ تقسيم العمل حتى يتسنى لكل باحث أن يتخصص في ميدان مختلف عن تخصص زملائه . وكثيراً ما شجعت الهيئات هذا التقسيم لأنه يزيد من أهميتها في رأى الجماهير ويعكس تنوعاً في اهتماماتها ورغبتها في أن تغطي بحوثها نطاقاً أكثر اتساعاً . ومن ناحية أخرى

نجد أن هذا التقسيم قد أسفر عن فتيت غير مرغوب فيه للعمل ، وعمل على تضيق مجالات النقاش بين الباحثين في مشاكل متشابهة ، مما يؤدي ولاشك إلى ضيق فرص تبادل الآراء وتزاورها .

ندرة الإمكانيات :

كثيراً ما يعاني الباحثون من صعوبات في إمكانيات استخدام الحاسب الآلي والمراجع والنسخ من الأصول التي قد تكون بعيدة عن مقر إقامة الباحث . وليست هذه صعوبات ذات شكل واحد في جميع الحالات ، إذ أحياناً يكون لدى بعض الهيئات إمكانيات وتسهيلات تفيض عن احتياجات الباحثين بها ، إلا أن هذا القانص سرعان ما يختفي عندما تدور عجلة البحث جدياً .

ولا ترجع جميع المشاكل إلى ندرة الإمكانيات المحلية ، فكثيراً ما تنقف العوامل السياسية أو التنظيمية حجر عثرة في سبيل الاتصال بين الباحث والحاسب الآلي .

ومن أنواع النقص الأخرى ما يتعلق بالبيانات التي سيستخدم من أجلها الحاسب الآلي ، إذ من الواضح أن وجود قدر كاف من البرامج والنماذج البحثية الحديثة يعتبر دعامة هامة للتقدم السريع في البحوث ، وتؤدي ندرة هذه البرامج عادة إلى عثرات وتعطلات يصعب التغلب عليها .

وإذ أشير إلى هذه النقطة فأن لا أقصد القول إن جوانب العلوم الاجتماعية الحديثة بالاهتمام هي التجريبية وحدها أو تلك التي تتعلق بالحاسب الآلي . فهؤلاء الذين يهتمون بالجوانب النظرية يحتاجون أساساً إلى مرتبات مناسبة ومكان فسيح للعمل ، الأمر الذي ينطبق بطبيعة الحال على جميع أنواع الباحثين ، وهذه مسألة واضحة لا تستدعي أن نتخذ منها نقطة مستقلة .

انخفاض مستوى الاتصال العلمي :

إن هذه المشكلة تعكس أثرها على كل من الباحثين وهيئات البحث . فقد لا يكون هناك نقص في اللقاءات الاجتماعية ، ولكن هناك نقص أكيد في حلقات البحث العلمي وندوات الموائد المستديرة وغيرها حيث يتمكن الإخصائيون من النقاش الجاد حول

خبراتهم في الميادين المتصلة . وهذا النوع من صعوبة الاتصال العلمى يبدو أكثر خطورة فيما بين الهيئات العلمية في الدول المختلفة ، إذ أن بعد المسافة بينها يشكل حاجزاً مانعاً في الوقت الذى لا تكفى فيه الموارد المالية لتغطية نفقات السفر .

وقد تغيرت هذه الحال بعض الشيء منذ إنشاء مجلس العلوم الاجتماعية لدول أمريكا اللاتينية عام ١٩٦٧ ، حيث يبذل هذا المجلس جهوداً في سبيل تشجيع المشروعات المشتركة واللقاءات وحلقات البحث وبلان العمل التى تجمع الباحثين من هيئات الدول المختلفة . وعلى الرغم من بوادر النجاح المبلى فإن الوقت لم يحن بعد لتقويم النتائج ، لا من حيث استمرار الاتجاه ولا من حيث درجة تركيز البحوث .

وتعزى صعوبة الاتصال داخل البلد الواحد أو حتى داخل المدينة الواحدة إلى عدة أسباب ، لعل أهمها هو أن التفرغ الكامل لمهمة البحث العلمى بعد من « الكاليات » أو الميزات غير المتاحة لغير عدد قليل من الأفراد . فكتير من الباحثين يضطر إلى قبول وظائف أخرى ليدعم من وراثها مرتبه المتواضع . كذلك نجد هناك ميلاً إلى التكتلات التى تحيطها إطارات أيديولوجية ، مما يعنى أن هؤلاء الذين يتنمون إلى تكتل معين يقصرون اتصالهم المستمر غالباً على أقرانهم ممن لهم مثل انتمائهم الأيديولوجى . واعتقد أنه كثيراً ما يسود الاتجاه نحو المبالغة في تقدير القادة الفكرين في تكتل ينتمى إليه الفرد دون الاكتراث بالقيمة العلمية لقادة آخرين في تجمع أكاديمى آخر . وثمة عنصر ثالث يتعلق بنقص الموارد البشرية ، فحلقات البحث المثمرة تحتاج إلى تنظيم مقنن ، وهذا عمل يستغرق وقتاً وجهلاً بالنسبة لهؤلاء الذين يقومون بالإشراف على مشاكل التنظيم والإدارة . وأعمال السكرتيرية التى تساعد على حسن الأداء والتنظيم كثيراً ما تكون عالية التكاليف وناذرة الوجود . إن الباحثين الذين يتصدون لمشاق العمل في سبيل تنظيم أحد المؤتمرات يحاولون تجنب مواجهة هذه المسئولية مرة أخرى ، على الأقل لفترة ما ينسون خلالها ما سبق أن تحملاه من مشقة ومتاعب في تنظيم المؤتمر السابق .

المستوى الفنى للإدارة العامة :

يعد المستوى المنخفض للإدارة العامة والمشروعات الحكومية في دول أمريكا اللاتينية

من نقاط الضعف الأخرى (ذات الصلة بموضوعنا) . وإذا كان هذا صحيحا بالنسبة للإدارة في نطاق المشاكل العادية اليومية فإنه يعد مشكلة كبرى بالنسبة للتدريب في ميادين الاجتماع والاقتصاد . فهذه الدول تفتقر إلى الأفراد الذين يستطيعون تقديم نوعية الدراسات والتوصيات الفنية التي يقوم باعدادها الخبراء ، سواء في نطاق وظائفهم أو بتكليف تعاقدى . وهذه ظاهرة واضحة بصفة خاصة في الصقوف الدنيا من الإداريين ، وفي فروع الإدارة وأجهزة الإدارة في الأقاليم . وقد تختلف الحالة بالنسبة لمستوى الحكومة المركزية ، فتتوقف نوعية النتائج على العوامل السياسية التي قد تجتلب المثقفين والفنيين والعلماء إلى أجهزة التخطيط المركزية أو تنفرهم منها . وهذه خاصية عامة للهيئات في أمريكا اللاتينية التي كثيراً ما تعاني من تقلبات حادة في أعداد الأفراد المدربين العاملين بها . ولنا ملاحظات أخرى بهذا الصدد نعرضها في الفقرة التالية :

عدم الاستقرار في النظم والموظفين :

إن عدم استقرار الأنظمة يعد من العوامل الهامة لتقدم العلوم في دول أمريكا اللاتينية . ويظهر أثره في اتجاهين مترابطين : أولهما عدم إيمان الاعتماد على التمويل ، فهذا يحول دون تمكن الهيئات من وضع خطط عمل طويلة الأمد ، وكثيراً ما يضطرها إلى التقيد بالبرامج السنوية فقط ، وإن كان هذا لا يعنى توقف البحوث تماماً . وثانيهما يظهر في شكل إبعاد العلماء عن النشاط الأكاديمي أو تضيق اشتراكهم فيه بسبب الصراعات السياسية والأيدولوجية .

وإذا أخذنا في الاعتبار ذلك الدور الفعال الذي لعبته الجامعات في تاريخ القرن العشرين لدول أمريكا اللاتينية فلعلنا نتوقع أن الأحداث السياسية سوف تولد سلاسل من رد الفعل يكون من نتائجها إبعاد العلماء من مراكزهم الأكاديمية ، أو على الأقل تشعروهم بعدم الاستقرار الوظيفي . لقد كافحت الجامعات في ظروف متعددة من أجل استقلالها الذاتي أكاديميا ومن أجل حقها في تعيين مديريها من اختيارها . والاستقلال كما يفهم في أمريكا اللاتينية يعنى الحرية الكاملة في إدارة أمور الجامعة أكاديميا وإداريا . ومن حيث الحفاظ على النظام .

إن النشاط السياسى للطلبة قد فتح أجال لاشتراك عدد من العناصر اليسارية النشيطة ، كما أن نسبة كبيرة من هيئة التدريس تميل عقائدياً إلى اليسار . وقد أدى هذا إلى تصوير الجامعات على أنها مراكز ثورية ومناجع للقوى المدبرة للتقلبات والمؤامرات ، تنتظر الفرصة السانحة لهدم النظام الاجتماعى القائم . ولهذا فإن الاستقلال الجامعى ليس صلب العود ، وهو عادة نتاج سنوات طويلة من العمل والجهد المضى فى سبيل الوصول إلى مستوى مقبول من الكفاية الأكاديمية . ومنذ عام ١٩٦٠ شاهدنا التدخل الحكومى فى الحياة الجامعية بدرجة أو أخرى من القسوة فى أغلب دول أمريكا اللاتينية .

وليس الجامعات القومية هى دون غيرها التى تجرى فيها الأبحاث ، على أنه بسبب اقتصار الوفرة النسبية للموارد المالية على الجهات الحكومية يصعب عدم الاستقرار عنصراً ذا آثار خطيرة . ومع هذا فهناك بعض الهيئات الخاصة التى تمتلك أحياناً موارد مالية على درجة من الأهمية ، والتى استطاعت أن تقوم بمهمة استمرار البحث فى أوقات الأزمات :

وفى بعض الأحيان قامت منظمات خاصة بتهيئة البيئة الملائمة للنشاط الأكاديمى من حلقات بحث ومقررات دراسة ومناقشات الموائد المستديرة ، فكنت بذلك من الحفاظ على نية من سمات المناخ الفكرى ، وهذا على الرغم من أن مواردها المالية أقل من أن تكفى لدفع مرتبات هيئة من الأساتذة الجامعيين . وقد برزت بين هذه المنظمات شبه الأكاديمية بعض الجمعيات التى قامت بنشاط ملموس ، وإن كان أثرها لا يحظى دائماً بالاعتراف من جانب الأوساط الأكاديمية وأوساط الرأى العام .

انواع النشاط والبحث :

بعد أن قمنا بوصف الأبعاد الرئيسية للإطار الذى فى حدوده تجرى أبحاث العلوم الاجتماعية فى دول أمريكا اللاتينية سوف نستعرض باختصار الطرق الرئيسية التى تتبع عادة فى إجراء البحوث وأنواع النتائج التى تسفر عنها .

وسننظر فى الأنواع الآتية من نشاط الهيئات :

١ - أنواع النشاط التى تركز جهودها بصفة أساسية للبحوث البحتة (وسياقى

المزيد من الحديث فيما بعد عن البحوث البحتة والتطبيقية).

٢- أنواع النشاط المتصلة بالتخطيط ووضع السياسات ، والوكالات التي تستهدف تحقيق رسالة محددة ، وغير ذلك من أنواع البحوث التطبيقية .

٣- أنواع النشاط المتعلقة بتدريب الباحثين .

٤- أنواع النشاط التي تؤدي وظيفة وسائل اتصال ، تحديد المشاكل ، لتوجيه التقاني ، وتحقيق التكامل بين الباحثين في نموذج واحد .

ولا يستطيع المرء أن يخصص نشاطا أو آخر للهيئات المختلفة ، فكثيراً ما تقوم الهيئات بجميع أنواع النشاط الأربعة مع تفاوت في الاهتمام بواحد أو بأكثر من هذه النشاطات . ومن المعروف أن الجامعات في أمريكا اللاتينية تهتم بالدرجة الأولى بالنشاطات ١ و ٣ و ٤ . أما الدراسات التطبيقية فقد كان تقدمها بطيئاً ، وعادة تكلف بها أجهزة تابعة للجهاز السياسي .

وإن انتماج البحوث الاجتماعية عن طريق الأداء المتوافق لهذه الأنشطة الأربعة لمن الأمور التي يجب أن تحظى بالاهتمام . ففي كثير من الدول يأخذونها قضية مسلماً بها أن يتحقق الاستمرار والتقدم لكل جزء من الأجزاء التي يشملها عمل من الأعمال ، ويقتصر التحليل لإذ ذلك على جوانب محددة من العملية ، مثل كيفية تنظيم هيئات معينة ، أو التوقيت السليم للاجتماعات ، أو تصميم الموقع .

ومن الجدير بالملاحظة والعناية المستمرة في أمريكا اللاتينية عدم تأجيل نشاط معين على حساب نشاطات أخرى . ويجب أن يوجه الاهتمام الأكبر إلى تحقيق التوازن إذا ما شوهد أن أحد النشاطات قد اعتراه التخلف ، وذلك بالتركيز على هذا الأخير حتى يلحق مستواه بالنشاطات الأخرى .

وعلى الرغم من وجود هيئات أخرى أسفر نشاطها عن تجديد وابتكار ، إلا أن هذه الظاهرة تركزت داخل الجامعات خلال العقد السابع . ولأن تطور هذه الهيئات ونموها لم يكن متساوياً فقد أسفر ختام هذا العقد عن صورة غير واضحة . وتعتبر

الأرجنتين من الأمثلة الصارخة في هذا الصدد : فحتى عام ١٩٦٦ كانت الجامعات القومية وبخاصة جامعة بونس أيرس من المراكز الرائدة للبحث العلمي والحياة الفكرية في كل ميدان تقريبا بما في ذلك العلوم الاجتماعية . وتبدل هذا الوضع فجأة على أثر تدخل الحكومة العسكرية عام ١٩٦٦ .

وقد اختلف رد الفعل الذي أحدثه هذا التغير ، فهاجر كثير من الأساتذة ، في حين انضم آخرون إلى هيئات موجودة أو مستحدثة (وأغلبها صغيرة نسبيا) حاولت خلال السنوات الثلاث الماضية أن تقوم ببعض ما كانت تقوم به الجامعات . كما أن بعض الهيئات الخاصة ذات الموارد الوفيرة قد صممت لبعض الأساتذة بأن يبقوا في مواقعهم ويتابعوا بحوثهم الاجتماعية .

على أن الأحداث قد أشارت إلى ضرورة إعادة تكوين مجموعة النشاطات العلمية بكاملها وتكوين الدور الذي يمكن لكل هيئة أن تقوم به . وقد أصبح من المتفق عليه الآن أن تركيز النشاطات في هيئة واحدة يعتبر من الأمور الخطيرة ، وأن تعدد مراكز النشاط يعتبر احتياطا ضد احتمال فشل واحد منها .

وقبل أن نقوم بتحليل تفصيلي لأثر الظروف السائدة في أمريكا اللاتينية على البحث العلمي ، لعلنا نتوقف قليلا لتحدث عن البحث البحت و البحث التطبيقي .

إن هذا تقسيم ثنائي تقليدي يجمع احتمالات مترابطة متعددة الأبعاد ، وخاق هذا الترابط المتعدد الأبعاد يعتبر من الأمور الهامة عند تخطيط هيئات بحوث اجتماعية ذات مستويات عالية .

ونستطيع أن نصف طبيعة هذا الترابط بأن نتصور نوعين مثاليين من البحوث : أحدهما بحث بحث إلى أقصى درجة والآخر بحث تطبيقي تماما .

والبحث البحت قد يكون :

(أ) يحدد موضوعه بالانتقاء الذاتي للباحث .

(ب) لا يتأثر بتوقيت زمني مفروض من جهة خارجية أوجهة متعاقدة .

(ج) يكون مدفوعا عادة :

(د) يكون مدفوعا بالرغبة في الإضافة إلى المعرفة أو برغبة الباحث في إشباع نفسه فكريا .

أما عن البحث التطبيقي فإنه :

(أ) يقوم به الباحث استجابة لطلب محدد من جهة خارجة عن الباحث .

(ب) يخضع لتوقيت زمني يتحدد سلفا .

(ج) يكون عادة من النوع القصير الامد .

(د) يكون عادة مدفوعا بمشكلة سياسية محددة أو برغبة في اتخاذ قرارات أو بمعتقدات أيديولوجية أو أمور مماثلة .

ونستطيع أن نفترض أمزجة متنوعة من هذه الخصائص ، وبعضها قد يسمى ببحوثا تطبيقية ، في حين يضم في حقيقته خصائص البحث البحث . فثلا قد يبدأ أحد مشروعات البحوث استجابة لطلب محدد من قبل جهة حكومية ، ولكنه قد يتسع من حيث المفهوم بحيث يعطى الباحث مرونة في البحث . ولهذا قد لا يتحدد تعريفه لا من جانب الباحث ولا من جانب الجهة المبتنية للبحث . ومن المحتمل ألا يكون هذا البحث موقوتا بعد زمني محدد (ولو أن الدعم المادي قد يقتصر على فترة محددة) ، كما أنه قد يكون من نوع البحوث الطويلة المدى . وقد يكون الدافع الحقيقي له مشكلة من المشاكل السياسية المتوسطة الأمد .

ومن الممكن تصور مجموعات أخرى مماثلة من الأبحاث ، مما يجعل من العسير أن نحدد نوعية الهيئات من حيث قدرتها على القيام ببحوث من نوع دون الآخر ، تطبيقية أو بحثية .

وأغلب البحوث ذات الصبغة التطبيقية يقوم بها علماء اجتماع يعملون في الوظائف الحكومية أو الهيئات الخاصة أو يعملون خبراء متعاقدين مع هذه الجهات . وبينما لا يوجد ثمة سبب نظري لتقسيم العمل بين البحوث النظرية والتطبيقية ، فن الثابت

عملياً. أن أغلب الدراسات التطبيقية تقوم بها منظمات متخصصة في البحوث التطبيقية ، سواء ضمن الإطار الحكومي أو كمنشآت استشارة . وتعمل هيئات البحث إلى البقاء في نطاق البحوث غير المطلوبة من مصادر خارجية لا تتقيد بحد زمني معين لإنائها ، ولو أن هناك استثناءات عديدة لهذه القاعدة . وإذا حاولت هيئة أبحاث أن تكيف نشاطها بحيث لا يتعدى الحدود الطلب المحتمل فكثيراً ما يؤدي هذا إلى سيادة البحوث التطبيقية دون غيرها .

وقد يعزى هذا الانفصال جزئياً إلى خلل في التنظيم ، إلا أن هناك عاملين آخرين يعملان في هذا الاتجاه . فمن ناحية يلزم للحصول على عقود من الجهات المستولة سياسياً (أو تلك المستولة عن تصميم السياسة) وجود هيئة من الموظفين من ذوى القدرة على الاتصال وبذل جزء أكبر من وقته في سبيل الحصول على العقود . وهذه المهمة ليست من المهام السهلة ، ولا يجيد أداؤها إلا المنشآت الاستشارية ، حيث تتوقف مكافآت الموظفين إلى حد كبير على قدرتهم في الحصول على عقود للمنشأة . ومن ناحية أخرى نشاهد أن المراكز المرموقة في الهيئات التي تعنى بالبحوث البحثية لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق نشر الكتب والأبحاث والمقالات التي لا تكون نتاجاً للدراسات التطبيقية غالباً

ويبدو أن القدرة على أداء أنواع متعددة من البحوث تتوقف إلى حد كبير على المرونة في التنظيم . والقدرة على حل المشاكل التي تظهر في هذا الصدد تعتبر من المسائل المقطوع بأهميتها ، ولعلها تشكل أحد العناصر الهامة في نضال الهيئات من أجل دوام استقرارها . ولقد أكد مرة أخرى أن المسألة لا تقتصر على الجانب التنظيمي ، بل تمتد إلى الكفاية السياسية حيث يتحتم قدر المستطاع إدماج أعداد من أنواع البحوث المطلوبة من الهيئات وتوجيهها بحيث تتحقق الفائدة المثلى . ومن الواضح أن على هيئات البحث أن تجمع بين القدرة على تجميع الموارد المالية والحفاظ على درجة من الاستقلال عن مصادر التمويل هذه . وليست جميع المصادر مقبولة بدرجة واحدة من جانب اتقائمين بالبحوث في الهيئات المختلفة ، وعادة يجب استشارة الباحثين قبل الاتصال بأحد المصادر التمويلية .

وفي الوقت نفسه من الصعب إيجاد معايير موضوعية لكفاية الهيئات نظراً لانتاج نطاق أنواع البحوث المنتجة . على أن تنوع النشاطات المتعلقة بالبحوث يمكن من الضروري التعرف على الأهمية النسبية للموضوعات خلال المراحل المختلفة للبحوث الاجتماعية .

وقد يبدو لأول وهلة أن كمية النشرات العلمية تعتبر معياراً تقريبياً للحكم على إنتاج هيئة البحوث ، ولكن هذا يعني الأخذ بالجانب الذي يبرز أنواع البحوث البحتة التي تسفر عن نتائج في الأمد القصير .

وأنا لا أنكر أن إنتاج النشرات العلمية يعتبر أحد مكونات الإنتاج التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في ميدان البحوث الاجتماعية . إلا أنه إذا كان هذا هو المظهر الوحيد للنشاط ، أو المظهر الأهم ، فإن هذا النشاط سرعان ما يجد نفسه منفصلاً عن البيئة ، وبعد فترة يستنفد نفسه .

ولابد من النظر إلى الإنتاجية كعملية إجمالية يجب أن يتحقق فيها التوازن بين الإنتاج في شكل نشرات علمية والاستثمار في شكل تدريب الباحثين أو وضع الأسس لتوجيه الضايف الذي يشكل الأساس المتين للتقدم في المستقبل .

وعلى ذلك يجب أن ينظر إلى القدرة على البحث ذي الكفاية العالية وبكميات غزيرة وذات صلة بالبيئة المحيطة ومشاكلها على أنها من الأهداف المتوسطة المدى والطويلة المدى التي يجب أن ترتبط بالأهداف القصيرة المدى .

بعض الاستراتيجيات لتنشيط الانتاجية في أمريكا اللاتينية

١ - التنظيم القائمة :

تتعلق الاقتراحات الأولى بتنظيم البحوث داخل الهيئات : ويمكن أن تؤخذ الآراء الآتية على أنها تتعلق بتنظيم إحدى الهيئات الكبرى حيث تعدد النشاطات في أنواع البحوث المختلفة . ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤخذ هذه الآراء بمثابة استراتيجيات

محتملة لأية هيئة تتولى مهام تخطيطية أو اتخاذ قرارات هامة بصدد سياسية البحوث الاجتماعية التى تنفذ عن طريق عدد من الهيئات .

وإذا أخذنا ظروف أمريكا اللاتينية فى الاعتبار فن الأمور البالغة الأهمية أن تبنى الهيئات على أساس تقويم واقى للإمكانات دون محاولة لتحقيق أهداف مثالية أو لا يمكن تحقيقها . ولابد للهيئات فى أول الأمر أن تمتلك قدراً من المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة حتى تصل إلى أقصى ما تستطيع من فرص البقاء . فن غير الحكمة أن تنظم هيئة بحث نموذجية المظهر فى حين لا تستطيع مقاومة التوتر السياسى أو الاجتماعى المحلى المتزايد ، أو الانهيار المفاجئ للحالة الاقتصادية .

١ - البحث التطبيقى أم البحث البحت :

إلى أى مدى يجب أن تخصص الهيئات فى البحوث البحتة أو فى البحوث التطبيقية . فى اعتقادى أنها يجب أن تغطى جميع الفروع المحتملة بين القطبين الرئيسيين . وعلى أى الحالات لا يستطيع المرء أن يفرق بوضوح بين البحوث البحتة والبحوث التطبيقية ، إلا أنه بالإضافة إلى الأسس النظرية توجد أيضاً الاعتبارات العملية . فليس من اليسر التنبؤ فى الأمد القصير بحجم الموارد المالية سواء لأغراض البحوث التطبيقية أو البحوث البحتة .

والنقطة الهامة هى إلى أى مدى تجدد الهيئة نفسها على استعداد لتجاوب مع طاب « المستهلكين » وللفترات المحددة القصيرة نسبياً التى يجب أن تنتهى فيها البحوث . والمشكلة الرئيسية فى هذا الصدد هى التقلبات العنيفة فى الطلاب حيث يتأرجح بين قمة رواج وفرة كساد طويلة :

واعتقد أن من الاستراتيجيات الناجحة بناء قسم فى ذى كفاية عالية للحساب الآلى وبحوث المسح وتحليل البيانات . ويجب أن يحتوى هذا القسم إن أمكن على مجمع للمعلومات (بنك للمعلومات) التى تتعلق بمجالات متخصصة ، ويمكن بناؤها على أساس البحوث الداخلية والمعلومات التى تصل بطريق التبادل أو المنح . ولا بد أن يكون

القائمون على شؤون هذا القسم من ذوى الخبرات المتعددة ، وعلى اتصال دائم بكل تطور وتجديد ووسائل رفع كفاية الأقسام الداخلة في الوحدة التى يشرفون عليها .

ولذا أحكم تنظيم مثل هذا القسم فسوف يتمكن من تغيير خدماته طبقا للتغيرات فى الطلب . فإذا حدث انكماش فى الطلب الداخلى استطاع القسم أن يقدم خدمات خارجية يعقود مع هيئات أخرى ، أو قد يركز بدرجة أكبر على البحوث البحتة إذا كانت موارده المالية تسمح بذلك .

وكثيراً ما يشكل نقص وسائل الحساب الآلى ونقص مصممى البرامج للمدرين عقبات فى سبيل التقدم ، وعلى الهيئات المختلفة أن تحاول إيجاد الحلول ، على أن المساعدات الحكومية والدولية يجب أن تضع ضمن أولوياتها محاولة التغلب على هذه العقبات .

ومن المهم التنبه إلى مشكلة أثر تدخل الطلب الاستهلاكى القصير الأمد على الأبحاث الطويلة الأمد . واعتقد أن هؤلاء الذين يعملون فى البحوث الطويلة الأمد يجب ألا يشغلوا بالطلب الخارجى ، فهذا يضر بنوعى البحوث التطبيقى والبحث . والأفضل أن يكون هناك تقسيم للعمل بين الأقسام أو الوحدات فتركز بعضها على هذا أو ذاك . وعادة يستطيع العاملون فى ميادين التخطيط الاجتماعى، والتخطيط الإقليمى ، وتنمية الجماعة، والتعليم ، والسياسة الاقتصادية ، والرفاهة الاجتماعية ، والإدارة العامة ، أن يقوموا بأبحاث وفقاً للطلب الخارجى . ويتوقف نجاحهم على تخصصهم واتجاههم . أما الباحثون الذين يشتغلون بموضوعات تستغرق سنوات لإنجازها فإنه سيضايقهم أن يتوقفوا عن نشاطهم بسبب الطلب الذى يفرض عليهم من جهات أخرى . ولكن لتتذكر أن بعض العاملين فى البحوث الأساسية يطيب لهم أحياناً أن يسهموا فى أنواع من البحوث التطبيقية التى قد تلقى الضوء على جوانب من أعمالهم .

وبسبب المشاكل المالية التى تواجهها هيئات البحث كثيراً ما نجد أنها تقبل عقود العمل لحساب جهات خارجية ، دون أن تمنع النظر فى أثر هذا بصفة عامة على تقدم البحوث الجارية ، أو حتى أثره على الإدارة والتكاليف الإدارية . ومع ضرورة تجنب مثل هذا الموقف فإنه من الممكن اتباع سياسة مرنة قوامها توظيف الباحثين

بمقدور زمنية محددة تتفق مع العقود التي تقبلها الهيئة من جهات أخرى ، فهذا أفضل من رفضها .

وثمة مصدر آخر للاحتكاك قد يأتي نتيجة للأحكام الداخلية بسبب أن الأقسام أو فرق العمل التي تشغل بالبحوث التطبيقية تكون مصدر كسب مادي للهيئة أفضل من أقسام البحوث البحتة الأساسية . فإذا اضطرت الهيئة إلى ضغط ميزانيتها فإن هؤلاء الذين يقدمون خدمات لعملاء يدفعون لها مقابل مادي لن يحدوا من نشاطهم في سبيل مصلحة غيرهم من المشتغلين بالبحوث النظرية . إن هذه نقطة حساسة تواجهها البلاد التي يصعب فيها الحصول على منح مالية لأغراض البحوث البحتة . ففي الهيئات التي تعتمد ميزانياتها على عقود لبحوث تطبيقية يخشى عادة على مصير البحوث النظرية .

ب - ميادين البحث :

أعتقد أنه من الأفضل التقليل قدر المستطاع من عدد الميادين التي يشغل بها الباحثون . ولعل لفظة «ميادين» يشوبها الكثير من الغموض ، وليؤخذ مفهومها في معنى أنه من الأفضل أن يشغل أكبر عدد ممكن من الباحثين في عدد محدود من الموضوعات ، لا العكس . إن هذا يساعد البحث من عدة نواح ، كما يسمح بالاستخدام الأمثل لجميع الموارد . فالأموال التي تنفق لتجميع بيانات لمسح ميداني أو لإضافتها لأرشيف المعلومات قد تعود بالمنفعة على عدد من الباحثين . وهذا ينطبق أيضا على تكاليف ثقب البطاقات أو تسجيل الأشرطة . كذلك من مزايا تعدد الباحثين مع تحديد ميادين «البحث» أن هذا يسمح بقسط أكبر من مواجهة الأفكار ، لكنه إذا تشعبت ميادين البحث — كما يحدث كثيرا — فإن الاتصال بين الباحثين على المستوى الأكاديمي لا يكون إلا في حدود ضيقة ، ويتخلف عدد من الباحثين عن حضور ندوات البحوث ، لأنها لا تدور حول موضوعات وثيقة الصلة باهتماماتهم . وينجم عن هذا أن تصبح حلقات البحث اجتماعات عادية لتبادل الكلمات المهذبة حول موضوع البحث دون ظهور اهتمام إيجابي به .

إن مناقشة الموضوعات المفيدة علميا ، التي تسفر عن تزاوج وتبادل الآراء ، أو النقد التفصيلي لمناهج البحث والبيانات والإجراءات المتبعة ، تعتبر من الأمور

المرغوبة بدرجة كبيرة . ولكي يتحقق هذا لابد أن يتوافر عدد من الباحثين تجمعهم اهتمامات مشتركة أو مقاربة ، على أن هذا لا يعني بالضرورة أن يكونوا مشتغلين بالموضوع نفسه .

إن التحدث عن التفاعل الأكاديمي أكثر سهولة من تحقيقه عمليا ، وذلك لأن مجموعة من القوى تقف في سبيله . وبعض هذه العقبات من النوع العقائدي ، لأن الباحثين عادة يتقارب بعضهم من البعض الآخر على أسس عقائدية أكثر من تقاربهم على أسس علمية ، وهذا يشكل عوائق في سبيل الاتصال الفعال يصعب التغلب عليها . وفي هذا الصدد تلعب التنظيمات القائمة دوراً هاماً . ولنا مزيد من التعليق في هذا الموضوع فيما بعد .

وإذا تحقق الشرطان الأولان فسيفتح المجال للتطوير والابتكار السريعين ، وهذا يساعد على ظهور قيادة فكرية تجتذب انتباه الباحثين في جهات أخرى ، وبمعنى آخر سيصبح البلد أو الهيئة مركز تصدير للقدرة الفكرية والآراء والمناهج . وإذا حدث مثل هذا فإنه يكون خير مقياس لتقدم البحث في بلد ما أو إقليم ما . وإذا كان هذا لا يحدث الآن فأنني أعتقد أنه بمزيد من الجهود المركزة سوف تستطيع دول أمريكا اللاتينية الوصول إلى هذا المستوى . والعقبة الرئيسية في الوقت الحاضر هي تشايب الجهود ، فهي معوق أسوأ من مشكلة الافتقار إلى المهارات الفردية . وإذا أعطيت مجموعات الباحثين فرصة العمل الجماعي عبر فترات طويلة فسوف تتحقق نتائج باهرة .

ولعل أوضح اعتقادي أن الأهمية الدولية للبحوث الجارية إجرائها في دول أمريكا اللاتينية إنما هي دليل التقدم الذي تحقق في البحوث الاجتماعية ، وليس حالة خاصة له . وأعتقد أن إنتاج البحوث ذات المستويات العالية سوف يجذب الأنظار الخارجية . فإذا اقتصرَت دولة أو منطقة على استيراد الثقافة دون أن تنتج أفكاراً مبتكرة أو مناهج وطرقاً للتفكير تجذب انتباه العالم الخارجي فإن مثل هذه الدولة أو المنطقة ستظل في وضع التبعية

وعلاوة على ذلك فإن تركيز الموارد على عدد أقل من ميادين التخصص يتطلب مع الاستراتيجيات المتعارف عليها الآن في التنمية ، التي يجب أن تتسق مع ظروف ندرة رؤوس الأموال .

ج - تجنيد الأفراد وتدريبهم :

من الواضح أنه في الدول التي لا تملك خبرة تقليدية راسخة في البحوث الاجتماعية على الهيئات أن تبني نفسها على أساس القدرات البشرية المتاحة ، مما كان توزيع التخصصات فيها بينها .

ففي ظروف نقص عدد هيئات البحث يصبح من المتوقع أن تتجمع المواهب المتاحة جميعها في هذا العدد القائم فعلا من الهيئات . وعلى ذلك يجب أن يقوم التخطيط الواقعي للهيئات على أساس ميادين الاهتمام الموجودة بالإضافة إلى التطورات المستهدفة ، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى وجود بعض الانحرافات وربما بعض التفتت - وقد سبق أن أشرت إلى مضار التفتت - ولا بد للهيئات التي تبني نفسها عن طريق تجنيد الباحثين الجدد أن تخطط بناءها بتحيز نحو عدد من الباحثين في ميادين مقارنة ، وإن بدا هذا أمراً لا مفر منه أول الأمر . وليست هذه بالمهمة السهلة ، وبخاصة لأن أغلب الباحثين في الوقت الحالي يتدربون في الخارج . وعند عودة هؤلاء المبتدئين يتجهون للعمل الاستقلالي في ميدان تخصصهم بدلا من الاشتراك في مشروع بحث قائم . واعتقد أن السبب الرئيسي لهذا الاتجاه هو أن التدريب في الخارج يكسب الفرد شعوراً بالاستعلاء يصعب معه تقبل التبعية لأساتذة آخرين .

وقد يتيسر تغيير هذا الوضع لو أن بعض ميادين البحث تستطيع الوصول إلى المستويات العالمية ، وهذا بدوره لا يمكن تحقيقه إلا إذا حدث نوع من تركيز الموارد المادية والبشرية . وثمة وسيلة أخرى هي محاولة زيادة التدريب المحلي قدر المستطاع مع إلزام الباحثين بحضور مقررات دراسية واستيفاء شروط عامة بتأدية الامتحانات وإعداد البحوث المكتوبة . ولأن أغلب الهيئات ليس لديها من هيئة التدريس العدد الكافي الذي يمكنها من إعداد الباحثين في جميع الميادين لمستوى درجة الدكتوراه ،

فيمكن استكمال هذا النقص بالاتفاق مع هيئات أخرى محلية أو أجنبية دون التركيز على ضرورة الحصول على شهادة أجنبية . وإذا كان التدريب يتم داخل الجامعة فمن الجائز أن يستكمل بمقررات دراسية نظامية . والنقطة التي يجب أن تكون واضحة في هذا الصدد هي إعطاء الأولوية للدراسات العليا عليا عن طريق أي من الهيئات أو الأنظمة القائمة .

إن هذه الملاحظات تنطبق بصورة خاصة على أنواع البحوث الأساسية . أما في ميادين البحوث التطبيقية فهناك فرص أكثر للاندماج بين الاهتمامات الذاتية للباحث ومشروعات البحوث الحارية .

د - الاتصال والتفاعل :

قد تكون هناك درجات مثل من الاتصال والتفاعل بين الباحثين ومستويات من « الغلة المتناقصة » : إلا أنني أعتقد أننا مازلنا بصفة عامة في مرحلة من مراحل ضعف الاتصال والتفاعل الأكاديمي تبعد تمام البعد عن خطر المبالغة في الاتصال .

إن الباحثين وهم مدفوعون بدوافع عقائدية يفضلون موضوعات معينة مثل العسكرية في السياسة ، والانجماحات الاجتماعية والعقائدية في تقابلات العمال ، والهرم الطبق ، وغير ذلك . وبذلك يلتقي الباحثون في الاتجاه عن طريق الأفكار الميدانية المشتركة بصدد التفكير الاجتماعي . وعادة يظهر عدد من قادة الفكر يتجمع حولهم الناشئون من الباحثين . وأعتقد أن هذه المظاهر تعمل ضد ظاهرة التفتت ، وتبلور عدداً من الميادين الواسعة التي يستطيع المرء من خلالها أن يتوقع استمراراً في الاهتمامات وتفصيلاً تدريجياً للمعلومات ومناهج البحث . ولا بد من تشجيع مثل هذه الجماعات من الباحثين التي تكون لها قيادات مسئولة . ومن ناحية أخرى تظهر العناصر السلبية نتيجة التفاعل المحدود بين المجموعات ذات الأيديولوجيات المتضاربة أو المختلفة . ولا أظن أن هناك قواعد عامة لكيفية تشجيع التفاعل بين أفراد ينتمون لجماعات مختلفة ، ولكن هناك وسائل لتنشيط هذا التبادل عن طريق الجهود التعاونية مثلاً ، كحلقات البحث المتبند عبر عدة أيام ، أو نشرات العلمية المشتركة حول موضوعات مختارة . كذلك لإنهاء

من تشجيع العمل الجماعى المشترك ، وقد كانت هذه ظاهرة مألوفة فى عدد من الأماكن فى أمريكا اللاتينية . على أن هذا الاتجاه قد بدأ يضعف فى السنوات الأخيرة نتيجة الضغوط الفردية التى نشأت عن النفوذ الثقافى للدول الأكثر تقدماً ، ولرغبة الباحث فى أن يعطى الدليل على جهوده الفردية عند التنافس من أجل الوظائف . وأعتقد أن المهمة العاجلة أمام البحوث الاجتماعية هى أن تنبع من مشاكل عملية مستقلة ثقافياً ، والعمل المشترك يساعد على تحقيق هذا الغرض . وهناك ولا شك مخاطر فى العمل الجماعى . فكلما اعتاد الباحثون بعضهم بعضاً دب فى وسطهم العمق الفكرى وعدم الابتكار ، ومن الممكن علاج هذا الخطر بخلق الحوافز لتجديد أعضاء جدد أو بالتغيير بين البحوث المشتركة والبحاث الفردية .

هـ - رقابة الأنشطة وموضوعات البحوث :

إن الحرية الأكاديمية يجب أن تكون موضع دفاع وحماية لكل الوسائل الممكنة ، بدءاً لإرشادى رئيسى . ولكن هذا لا يعنى علم مناقشة مناسبة موضوعات الدراسة . وإذا كانت القرارات بصدد موضوع البحث ومنهجه وتوقيته من الأمور التى تترك للباحث نفسه فإن من المفيد عقد اللقاءات والمناقشات والمناظرات حول ما يجب عمله وكيفية أداء هذا العمل . وبهذا يمكن التوفيق بين متطلبات الاستقلال الأكاديمى فى اختيار موضوعات البحوث والحاجة إلى تركيز الجهود فى ميادين محددة واتباع الأساليب والنماذج والمناهج البحثية المتعمقة بشأنها . وإذا كان اختيار موضوع البحث قد تم بعد مناقشة مستفيضة وتبادل وجهات النظر فمن المتوقع أن يكون الاختيار فى النهاية أكثر أصالة ورسوخاً . وفى الوقت نفسه لن يشعر الباحثون بأن حقهم فى الاختيار الحر قد تمس على الإطلاق .

ولا أظن أنه فى مثل هذا اللون من المناقشات على المديرين واللجان المسئولة أن تتجنب الإعراب عن رأيها - إذا كان لها ثمة رأى - فلا بد من الإدلاء بجميع وجهات النظر مع إيضاح أنها مجرد آراء لا إلزام على الباحثين بالخضوع لها .

ولا بد من مراعاة علم تقييد الطاقات الإبداعية والابتكارية في البحث : إن هذه مسألة هامة في أمريكا اللاتينية ، وبخاصة لسهولة تأثر الباحثين واستهواثهم للنماذج والمناهج الأجنبية . فهناك ميل لمحاكاة النظم الدراسية السائدة في المعاهد الأكاديمية ذات السمعة العلمية ، وكثيراً ما تبدى اعتراضات ضد كل محاولة لإقرار نظم دراسية جديدة ، أو ما يسمى ببحوث تطوير الدراسات . وفي سبيل محاولة الباحث الحصول على موافقة على موضوع بحثه كثيراً ما يحاول أن يثبت أن الموضوع نفسه تقوم حوله بحوث في أحد المعاهد المعترف بها دولياً .

(و) تقسيم العمل بين المهام الإدارية والبحثية :

للاختلافات الفردية علاقة هامة بهذا الموضوع . فمن الخطأ إجبار الأفراد على القيام بمهام إدارية أو بالشؤون المالية إذا لم يكن لديهم الاستعداد لذلك . إن تدبير الموارد المالية مهمة تستغرق وقتاً طويلاً قد يستنفد كل وقت الباحث ، كما أنه قد يتسبب في قلق مرهق للباحث الذي يضطر إلى مواجهة مطالب متضاربة .

وإذا أعطى الاعتراف اللازم لوقت المخصص للمهام الإدارية فقد يكون من اليسير حل المشاكل عن طريق نظام تقسيم العمل داخل الهيئة . وقد يكون هذا هو الحل الناجع في الأمد الطويل لتقليل التوتر الذي ينشأ من المتطلبات المتضاربة .

٢ - الاستقرار المالي :

إن أمريكا اللاتينية مليئة بالبيانات التي لم تحظ بالتحليل حتى الآن . ومن المألوف أن تمنح المخصصات المالية للبحوث البحتة عبر فترات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات . وإذا كانت الأموال تأتي من مصادر خارجية فلها عادة تكون ضئيلة نسبياً ، وفي الوقت نفسه تظهر مشاكل انقطاعها التي يصعب علاجها ، فكثيراً ما يحدث أن يتوقف تدفق الأموال في الوقت الذي يصل فيه الإنتاج البحثي من النوعية والكم إلى مستويات عالية .

ولا يمكن تصور البحث كمهمة قصيرة الأمد إلا إذا كان من النوع التطبيقي المباشر . إن المتابعة المستمرة لموضوع محدد والتخطيط الطويل الأمد يمثلان الاستراتيجيتين البحثيتين التي تعطى أكبر عائد ممكن . ولا ينكر أن تخصيص الموارد لبحوث قصيرة الأمد

قد يسفر أحيانا عن انطلاقة مثمرة ، بأن يعمل على جذب الموارد المالية من مصادر أخرى ، إلا أن الأغلب هو ما يحدث من توقف الموارد بعد إذ يتم التغلب على الصعوبات الأولية بصدد مجموعة الباحثين وبعد أن يكون البحث قد أوشكت ثماره أن تظهر . وإذا حدث هذا فقد يكون الباحثون قد اكتسبوا بعض المعلومات والخبرة كأفراد ، إلا أنه من العسير لإعادة خلق روح العمل الجماعي والاتصال متى تعرضت هذه لحوادث التدمير . ويبدو أنه من الأفضل أن تطول فترة التمويل وتخفض المخصصات السنوية . أما بالنسبة للبحوث التطبيقية فالوضع يختلف عن ذلك ، لأن هذه تجرى عادة طبقا لعقود محددة .

٣ - تنظيم الهيئات على الصعيد القومي :

إن أول اقتراح أود عرضه هو تفضيل تعدد الهيئات . وقد يبدو هذا الاقتراح في ظاهره نوعا من التفكير الخيالي ، نظراً لما هو معروف عن دول أمريكا اللاتينية من ندرة الموارد المالية للبحوث ، إلا أنني أستطيع الدفاع عن هذا الاقتراح . فن ناحية يمكن القول إن الموارد المتاحة مسألة يمكن تغييرها . والمألوف أنه عند تخصيص أموال لدعم البحث العلمي يركز الانتباه فوراً على الهيئات الأكثر شهرة ، في حين تهمل الهيئات المغمورة التي قد يمكن الاعتماد عليها في أوقات الأزمات . ومن ناحية أخرى يجب ألا يقتصر التفكير على نوع واحد من الهيئات - النوع الذي يكرس جهوده الرئيسية للبحث والذي يعتبر غنيا بالمقاييس المحلية - فهناك وظائف بحثية يكون من الأفضل أن تقوم بها هيئات صغيرة نسبياً . وتعدد الهيئات له مزايا متعددة . فإذا كان عدم استقرار الهيئات من الظواهر التي لا مفر منها في مثل البيئة السياسية التي تسود دول أمريكا اللاتينية فإن تعدد هيئات البحث يصبح أمراً لازماً حيث يمكن من الاستمرار الذي قد لا يتحقق لو كان الأمر غير ذلك . كذلك فإن التعاون والتنافس بين الهيئات ظاهرة لها فوائدها مادام التنافس لا يتقلب إلى معاداة . إن التنافس قد أخذ على أنه المتغير الهام الذي يفسر تقدم العلوم في ألمانيا خلال القرن التاسع عشر وفي الولايات المتحدة خلال هذا القرن . على أنه ليس من المعقول أن ننظر نتائج بحرية من مجرد تعدد الهيئات . وثمة ميزة أخرى لتعدد الهيئات ، إنه يفتح المجال لحرية

تقل الأكاديميين بين هيئة وأخرى ، ولو أنه ليس للمرء أن يتوقع الشيء الكثير في هذا الصدد بالنظر إلى إمكانيات الانتقال إلى الدول المتقدمة . وإذا كان من الصير قيام عدد من الهيئات المتباينة في بلد واحد فلعله يكون من الأمور الممكنة بالنسبة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية . وقد لا يكون تغيير الموطن أمراً ميسوراً ، على أن صعوبات الهجرة ليست بالدرجة التي نتصورها . وبدل على هذا وجود عدد من الباحثين ممن يعيشون في دول أخرى غير مواطنهم الأصلية .

١ - الاستقلال :

يجب أن تدعم الهيئات بحيث تسمح بدرجة عالية من الاستقلال في اتخاذ القرارات الداخلية بشأن تخصيص موارد البحث ، لقد جرت العادة على أن تكون المنح الدولية مخصصة لمشروعات محددة ، والأفضل ألا يفرض هذا التخصيص ، ولكن ليس منى هذا أن لا تقبل الهيئات العقود والمنح والأموال الأخرى المخصصة لمشروعات بالتحديد ، بل على العكس يجب أن تشكل هذه نسبة كبيرة من الموارد المالية المتاحة . وإذا كان لنا أن نحكم من الاتجاهات الحالية قلنا بضرورة زيادة هذه المنح ، ولكن على شرط أن تكون لها حدود ، حتى لا تسفر عن خطر يهدد سلامة البحوث الاجتماعية ، وبخاصة في مثل ظروف أمريكا اللاتينية . ومن الأخطار التي يخشى منها زيادة التوتر والصراعات بين هيئات البحث نتيجة التمويل الأجنبي المخصص لمشروعات محددة . إن هذه الصراعات شبيهة بما يحدث في مناطق أخرى مع التعقيدات الإضافية الناشئة من كون المعونات المالية أجنبية المصدر . ولا يخفى أن هذا يؤثر في الإنتاجية ، إذ يعمل الباحثون في جو لا يساعد على النشاط الفكري ماداهوا يخضعون لضغوط سياسية أو اتهامات بأنهم عملاء لدول أجنبية لها مصالح سياسية . كما أن هؤلاء الباحثين لا يشعرون بحريتهم في التعبير عن آرائهم دون تقييد .

وبصفة خاصة لا يشعر الباحثون بأنهم يمتلكون في أيديهم العناصر الرئيسية للبحث إذا ما كان مشروع البحث نابعا أصلا من مركز فكري أجنبي . إنهم يشعرون بأنهم مجرد حلقة ضمن عملية صمدت وقررت وقامت دون أن يسهموا فيها بتأثيرهم الكامل .

ب - الجامعات :

أعتقد أن الجامعات ستستمر في كونها مراكز تدريب الأجيال الجديدة من الباحثين. وعلى أى الحالات فإن الجامعات تقوم بالوظائف الأربع التى تمثل مكونات البحث (مع اختلاف في درجة الكفاءة).

وبحكم الوضع المركزى للجامعات ، على جميع الهيئات أن تقرر بحوثها باتصال نشيط مع مراكز التدريب والدراسة بالجامعات . ولعل هذا من الأمور الطبيعية بالنسبة للموجودين داخل الجامعات ، ولكن ما لم تتسع دائرة الاتصال لن يكون هناك الترابط الكافى بين أصحاب المهارات من الباحثين الناشئين .

إن مسألة العلاقات بين التدريس والبحث هى من المسائل المعقدة . والجامعات في أمريكا اللاتينية لا تعطى الطلبة التدريب الكافى الذى يمكنهم من أن يشغلوا وظيفة باحث متقدم . وإذا حدث أن عين أحد خريجي العلوم الاجتماعية مساعدا في أحد مشروعات البحث فإن هذا عادة لا يكفي أن يرقى به إلى مرتبة باحث متقدم بالمستويات العالية . وكما سبقت الإشارة يحاول الناشئون عادة قضاء سنتين أو ثلاث في جامعة أجنبية للحصول على درجة عليا ، ولدى عودتهم يكونون قد حصلوا على المستوى الذى يؤدي إلى الاعتراف بهم كباحثين متقدمين .

ولا أعتقد أن هذا الطريق - الذى لا مفر منه - يمكن الباحث من الحصول على التدريب الكافى ، على الرغم من أن الكثيرين يعتقدون أن لا بديل لهذا الطريق في الوقت الحالى أمام الأغلبية من الدارسين . والمشكلة هى أن الخريجين من الشباب لا يستطيعون الاستفادة من وظائفهم كمساعدى باحثين قبل سفرهم إلى الخارج ، لأنهم يفتقرون إلى الأساليب الفنية الأساسية والمعلومات العامة ، ولدى عودتهم يكونون قد حصلوا على المؤهل الذى يوجبهم تعيينون باحثين متقدمين . هكذا تتواجد ثغرة في عملية التدريب من الصبر سدها . وفي الدول التى بها عملية متكاملة للتدريب تكون كل مرحلة من التوجيه التقافى والنضج المنهجي والتعرف على المشكلات مرتبطة تمام الارتباط بالمرحلة السابقة عليها واللاحقة لها . وهذا لا يحدث في أمريكا اللاتينية التى هى مصدر شئ أنواع الصراعات النابعة من انفصال أساسى بين عملية التدريب والثقافة .

وقد عانى البحث العلمى فى أمريكا اللاتينية دائماً من العقبات والصعاب . ومع هذا فأننى أعتقد أن الاعتماد على فرص إجراء البحوث فى الجامعات هو إحدى الوسائل لتوجيه القدرات التى قد يفقدها المجتمع الأكاديمى إذا لم نجد أمامها فرصة البحث . وسبق أن ذكرنا أهمية الدوافع الأيديولوجية والسياسية فى أوساط الباحثين الاجتماعيين فى قارة أمريكا اللاتينية . وكثير من الباحثين يصر على خوض موضوعات تتناول بالتحليل الناقد النظم الاجتماعية والسياسية السائدة . والجامعات هى نقط التقاء هؤلاء . كذلك يجب أن لا نغفل عن خصائص الحركة الطلابية المعاصرة التى يبدو أنها مشتركة فى جميع مجتمعاتنا الحديثة . وقد أصبحت الجامعات مهذا لعدد من شعارات التطوير الاجتماعى .

وهذا الشغف بالتغيير الاجتماعى يعتبر مولدا عظيما لطاقت التصور والإنتاج : فلو خصصت الموارد المالية للباحثين الذين تحفزهم دوافع الرغبة فى التغيير الاجتماعى فما من شك أن هذا سيزيد من إنتاجية البحوث زيادة كبيرة . ولا يوجد ثمة تعامل ضد أموال البحوث التى تمنحها الجامعات المستقلة إلا فى حالات خاصة عندما تعتبر الجامعة المانحة معقلا من معاقل الرجعية . ولهذا فأننى أعتقد أن الجامعات يجب بالإضافة إلى استقلالها التقليدى أن تتحكم فى موارد مالية كافية لأغراض البحث ، وتخصيص هذه الموارد يجب أن يتم بقرارات من هيئات أكاديمية لها احترامها وتمثل الاتجاهات العقائدية الرئيسية داخل الجامعة .

ومن الطبيعى أن يكون هناك طلب للبحوث الاجتماعية والدراسات من جانب بعض الجهات الحكومية وغيرها من الهيئات العامة والخاصة . وجميع الهيئات ذات المسؤوليات التنفيذية تميل إلى تفضيل أنواع البحوث التى تساعد فى اتخاذ القرارات . وفى حالة الحكومة - وحسبما تتغير الأمور بحيث تتمشى مع مصالح القطاع الاجتماعى الذى منه تستمد نفوذها - من المنتظر أنها ستشجع جوانب البحث التى تؤدى وظيفة دعم نجاح سياسات معينة . ولكن ليكن واضحا أن الطلب على أنواع البحوث المختلفة ينبع من جميع قطاعات المجتمع ، وأن توزيع هذا الطلب يتوقف على الضغط التسي

الذى يتمكن كل قطاع من ممارسته عند نقاط استراتيجية لاتخاذ القرارات . وواضح أن القرار النهائي قرار سياسى ، بمعنى أنه يتوقف على القوى النسبية للمشاركين فى اتخاذه .

وليس من السهل تحديد كمية الطلب الذى تقوم بتلبيته الجامعات ، وذلك الذى يترك للهيئات الأخرى من خاصة وعامة . لقد أثار هنتج فريس نقاشا هاما فى هذا الصدد ، وجادل جدالا مقنعا لتأييد فكرة إنشاء معاهد بحوث اجتماعية مستقلة متعددة الأغراض . وأعتقد أن فترة التجربة فى أمريكا اللاتينية لم تكن كافية للحكم دل من الأفضل أن تقوم بالبحوث التطبيقية معاهد مستقلة تحمل أساسا بتمويل حكومى ، أم تقوم بها الجامعات . فى الأرجنتين مثلا نجد أن الهيئات الخاصة وحدها هى التى ظلت منفصلة عن الأحداث السياسية بحيث تمثل نموذجا يمكن الاعتماد عليه . على أنه لا يبدو أن هناك القدر اللازم من العزل الذى يحصى هيئات البحوث العامة من الضغوط السياسية المباشرة والمفسدة حتى يتأى الجو لتجميع النشاطات التعليمية .

ج - الجمعيات :

وثمة موضوع هام آخر يتعلق بتطوير ودعم الجمعيات المهنية لعلماء الاجتماع والباحثين والفنيين والإداريين . إن خبرتى الخاصة مع هذه الجمعيات أثبتت لى أنها تساعد كثيراً على زيادة الاتصال بين جميع فئات الفنين ممن لهم علاقة بعملية الإنماء . فاللقاءات العادية والموائد المستديرة والاجتماعات الدورية كلها تساعد على سرعة تبادل المعلومات والإجراءات والطرق العلمية . إن وجود مكان يجتمع فيه المهتمون موضوع ما هو أمر بضيف كثيراً لى سهولة الاتصال اللازم للاستخدام الأمثل لنتائج البحوث . ومن المزايا الأخرى احتمال مناقشة بعض الموضوعات مع السياسيين وغيرهم من رجال الدولة فى جو شبه خاص لايشعرون فيه بحرج الالتزام باتخاذ موقف جامد أو الإدلاء بتصريحات «رسمية» عامة .

د - هيئات البحوث الخاصة :

لا يوجد من معاهد البحوث الخاصة الأصيلة سوى عدد قليل . وقد ثبت أن الهيئات التى تحصل على معونات مالية خاصة مؤقتة لا تملك القدرة على تفهم متطلبات المستويات

العالية من البحث الاجتماعى : وهى تميل إلى الاتجاه نحو الدراسات ذات الصبغة التطبيقية وذات الاتصال المباشر بمشاكل قصيرة الأمد .

ولعل السبب الرئيسى وراء هذا الوضع يرجع إلى قلة عدد الشبان من رجال الصناعة المهنيين المستقلين ممن يعتبرون تمويل البحوث عن طريق المؤسسات واحدا من مهامهم الاجتماعية . وفى العادة توجه الأموال التى تأتى من مصادر تقليدية إلى الأبحاث فى قطاعات « تقليدية » أغلبها يتصل بالصحة العامة . ولما كان الجو غير مؤثرا بعد للترايد فى عدد رجال الأعمال فمن المتوقع أن تبقى هيئات البحوث الخاصة نادرة نسبيا .

٤ - مستوى الكفاية فى الجهاز الحكومى :

لابد عند التخطيط الشامل للبحوث الاجتماعية التطبيقية أن نعطي الأولوية لمشاكل زيادة الكفاية الفنية فى قطاع الحكومة والإدارة العامة . ولأن تستطيع هيئات البحوث الخاصة أن تؤدي رسالتها على الوجه الأكمل إذا كانت الجهات التنفيذية عاجزة عن توفير نوعية البحوث المنجزة . يضاف إلى هذا أنه إذا لم تفسر التوصيات وتنفذ على الوجه الأكمل فسيقاوم اليوم على البحوث ، وهذا من شأنه أن يعوق تطور البحوث واطراد نموها . فلا بد لأية استراتيجية للبحوث الاجتماعية التطبيقية من أن تكملها سياسة تدريب لموظفى الدولة ، كما يجب تشجيع تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية وهيئات البحوث . وقد أثبتت الخبرة حتى الآن أهمية هذا الاتصال :

٥ - العلاقات بين الهيئات :

تميل الدوائر العلمية إلى النظر لأمريكا اللاتينية على أنها منطقة ذات ثقافة مشككة وتقارب أيديولوجى وما شابه هذا من مشاكل . واعتقد أنه إذا أتى هذا الاتجاه بثأره وأصبح تجربيا أكثر منه نظريا فإنه سيكون من العوامل ذات الأهمية فى دعم تطور البحوث الاجتماعية فى المنطقة .

وبالإضافة إلى احتمالات ندرة الأموال اللازمة للمرتبات - وهذه مشكلة تختلف من بلد لآخر ومن هيئة لأخرى - فإن هناك عقبتين رئيسيتين فى سبيل الترايد الفعال

لعدد الباحثين في المنطقة . وأولها نفقات السفر الباهظة نظراً للبعد الشاسع بين البلاد المختلفة . أما المشكلة الثانية فهي عدم الدراية بمشكلات وثقافات الدول المجاورة ، وينتج عن هذا ظاهرة الشعور بالضيق والاعتراب في أوساط هؤلاء الذين يجازفون بتغيير مواطن إقامتهم .

وليست هاتان العقبتان مستعصبتين على الحل ، كما أن العقبة الأولى ليست في حاجة إلى تعليق ، أما العقبة الثانية فعلاجها يمكن في سياسة مدروسة ومتعمدة لزيادة الاتصال وتبادل المعلومات بين الهيئات المعنية في أمريكا اللاتينية . وقد تتجسّد استراتيجية تشجيع ودراسة وبحث مشاكل إحدى دول أمريكا اللاتينية بواسطة باحثين من دولة أخرى .

ومن المفروض أن برنامجاً من هذا النوع يمكن تنفيذه بعدة وسائل . والإجراء الطبيعي قد يكون بتشجيع باحث من إحدى الدول على أن يقيم على فترات مختلفة المدى في هيئة في دولة أخرى كباحث زائر . وخلال إقامته في الدولة المضيفة لابد للباحث الزائر أن يمتنع جميع التسهيلات التي تساعد على ضمان نجاح رسالته وإثمارها . والأهم من هذا أن يمتنع كل تسهيل ممكن لتمكين من يقوم بدور فعال في نشاط الهيئة المضيفة . مثال ذلك أنه قد يكون من المفيد أن يشترك الباحثون الزائرون أحياناً في مجالس إدارة الهيئات ذات الصبغة الاستشارية . وبهذه الطريقة يكون من الممكن نقل الخبرات والتجارب المقارنة من بلد لآخر ، وفي الوقت نفسه يكون الباحث على اتصال مباشر بالمشاكل التي تواجهها الهيئات في بلد آخر . ولاشك أن هذا سيؤدي في النهاية إلى تقوية العلاقات الثقافية عبر القارة بأسرها . وللتغلب على صعوبة إشراك باحث زائر في مجلس إدارة إحدى الهيئات قد يكون من الحكمة أن يعين في كل هيئة مجلس استشاري دائم مكون من باحثين من دول أخرى ، ويلحق الباحث الزائر بهذا المجلس خلال إقامته في البلد المضيف . وقد بدأت بعض الهيئات الدولية تسير في هذا الاتجاه فعلاً ، كما طبق هذا المبدأ في مجالس تحرير بعض دوريات العلوم الاجتماعية . ومما يؤسف له أن هذه المجالس (المشتركة) لم تعط الأهمية التي تستحقها ، ومن الممكن تحقيق خطوات تقدمية إذا ما أتيحت الفرصة للقاءات دورية بين مجالس تحرير دوريات العلوم السياسية في القارة :

والجبهة الأخرى الجديرة بالعمل هي الاتصالات المستمرة بين الباحثين في الهيئات المختلفة عن طريق اللقاءات وحلقات البحث والمشروعات المشتركة . وعلى الرغم مما قد يشيره هذا من احتمال الصدام الفكرى فإن الخبرة ومحاولات البحث عن الحلول سوف تشكل وسيلة إضافية للتعرف على وجهات نظر الباحثين في دول أخرى : والصعوبة الكبرى أمام المشروعات المشتركة هي تكاليفها الباهظة ، وهذه النقطة تفتح المجال لعدد من المشاكل المتعلقة بالتمويل المحلى والدولى لمشروعات البحوث .

وقد أسهم عدد من الكتاب بتعليقات حول هذا الموضوع ، ولا أجد ثمة ما يدعو للمزيد من التعليق . إن المشروعات المشتركة بحكم طبيعتها تنطوى على ضعف أساسى يرتبط ارتباطا مباشراً بمشاكل التمويل . ومع هذا فمن الصواب تشجيع إمكانيات العمل الجماعى المشترك الناتج من التقاء الاهتمامات المتشابهة في هيئات البحث ذات المكانة العلمية في أمريكا اللاتينية ، وهناك أمثلة لبحوث مشتركة قامت بها هيئات بحث في عدد من دول أمريكا اللاتينية ، وهذه الأمثلة على الرغم من قلتها تغطى صورة أكثر إشراقا عن احتمالات المستقبل .

ولعلنا نذكر ميادين بحث مثل : تخطيط المدن ، السكان ، النماذج الرياضية ، تحليل البيانات ، ففي كل هذه سجل العمل المشترك تقدما مرده الأساسى الاهتمام الشخصى من جانب الباحثين . وهذا يؤكد حقيقة أن الموضوعات التى تتكشف تلقائيا ضمن كل ميدان من الميادين كمشاكل يمكن دراستها أمامها فرصة أكبر للبحث والتعميق ، حتى على الرغم من النقص في الموارد المتاحة . والدوافع في مثل هذه الحالات تكون أقوى من أن تقف في سبيلها عوائق مادية قد لا يمكن التغلب عليها في حالات أخرى .

وهناك حل ثالث طويل المدى يتلخص في نشر المعلومات والحقائق عن الدول الأخرى من خلال التدريس والكتب المدرسية . إننا نجد في الوقت الحاضر أن مناهج المدارس الثانوية خالية تقريبا من تاريخ أمريكا اللاتينية ، ومن الأفضل أن يخصص مزيد من الوقت الدراسى لهذا التاريخ ، مع العناية باعداد الأدوات التعليمية . وفي هذا الصدد ستقابل الكتب المتقنة الإعداد عن دول المنطقة بقبول وارتياح من جانب الرأى العام

ومن جانب باحثى العلوم الاجتماعية ، وهذا بدوره سوف يسهل عملية التكيف مع ثقافات الدول الأخرى .

إن وجود هيئات دولية فى المنطقة ، مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . قد ساعد كثيراً على دعم الاتصال بين الباحثين فى أمريكا اللاتينية . وعلى ما لهذا الاتجاه . من فائدة فإن الملاحظ أن الباحثين فى المنظمات الدولية يميلون إلى التباعد عاطفياً عن المشاكل المحلية الاجتماعية والسياسية . وهذا يبدو منطقياً ما دامت اهتماماتهم الذاتية ومشاكلهم البيئية تقوم على أسس مختلفة تكاد تتوقف على العلاقات البيروقراطية والهرمية فى مستوى دولى .

إدارة البحث المشترك في الدول النامية بين الوطنيين والأجانب

« إن الفتقار الأجنبي إلى معرفة ثقافة البلد المضيف وموقفه تجاه الأهالي وعلى وجه الخصوص نظراته إلى المجتمع موضوع الدراسة يمكن أن تكون أحد العقائق . ونظرة الأهالي إلى الأجنبي بصفة عامة هي ما يعوق عمليات البحث » .

مع ظهور الحاسب الإلكتروني والحيلين الثاني والثالث من نسله جرت في العلوم الاجتماعية ثورة ، واقتحمت هذه الثورة كلام من هذه العلوم وهزت مرعاتها على حد سواء . فأصبح على مختلف العلوم الاجتماعية أن تتكلم لغة واحدة وأن تستخدم أساليب واحدة ، بل أصبح عليها أن تكشف أنها كانت تستخدم على الأغلب بيانات واحدة ، وكانت إحدى نتائج هذه الثورة التزايد الضخم في القوى البشرية والأموال المرصودة

بقلم : د. بروديتو روى و فردريك س. فليجل

د . بروديتو روى : مدير مجلس تقويم البحوث الاجتماعية بالهند . وكان قد قضى فترة في الولايات المتحدة . وهو متخصص في مشكلات علم الاجتماع الزراعى ، وقد اشترك مع ف . س . فليجل وبعض المؤلفين الآخرين فى تأليف كتابين هما : « المستحدثات الزراعية فى القرية الهندية ١٩٦٣ » و « المستحدثات الزراعية بين الفلاحين الهنود عام ١٩٦٨ » ، وكذلك مع ف . ويزانين و أ . م . روجرز فى كتاب عن « اثر المواصلات على النمو الزراعى ١٩٦٩ » . ف . س . فليجل : استاذ علم الاجتماع الزراعى فى جامعة الينوى ومحرر جريدة علم الاجتماع الزراعى . كتب عددا وفيرا من المقالات والفصول فى الكتب . وهو مؤلف بالاشتراك مع ج . كيغلين وبروديتو روى و ل . ك . سن بمواصلات الهند كتاب « تجارب فى ادخال التشير » عام ١٩٦٨ .

ترجمة : حسن عبد المنعم

وكيل وزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية . تخرج فى كلية التجارة بجامعة القاهرة ، وتدرج فى مختلف الأعمال ، فى وزارتي التربية والتعليم والثقافة ، وشارك فى كثير من الأعمال ذات الأثر فى تطوير الادارة الحكومية حتى وصل الى منصبه الحالى وكيل وزارة الثقافة .

للتطوير الفنى للحاسب الإلكترونى التى أنفقت على الأخص للتطوير المعدنى . وكان الجيل الأول للتطور فى لغة الفينين والمبرمجين الذين يحسنون التحديث بلغة الحاسب قد تم ، أما الجيل الثانى والجيل الثالث لهذا التطور بالنسبة لبعض المجالات كالفضاء مثلا مثلا فقد أفضيا بالحاسب الإلكترونى إلى ما بلغه من كفاءة وبالتالي فقد بدأ علماء الاجتماع يكتشفون طاقة البحث الضخم لهذه الأجهزة .

وما لم يحرص علماء الاجتماع على ربط حصيلهم من البيانات لهذه الأداة الحاسبة الجديدة مهما كانت قوتها فإن علوم الاجتماع لن تبلغ حظها من النماء . وإن نوعاً جديداً من الفراغ بين الأجيال يبدو في محيط العلوم الاجتماعية . فإن معظم الجيل الأسبق من رجال الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم الإنسان والاجتماع وعلم النفس قد بلغوا نضجهم الوظيفي في وقت كانت فيه الدراسات العلمية والمنطقية التي قامت عليها هذه العلوم تعتمد على أقل مما يمكن من الحقائق . إن العلوم الطبيعية التي يمكن أن تخضع مادتها للاختبارات الرقمية بصورة أنسب تنظر نظرة متعالية من الناحية الرياضية إلى العلوم الاجتماعية . والواقع أن قلة من أكاديميات العلوم في أي بلد تناولت العلوم الاجتماعية بهذا التصور ، فيما عدا تلك الأنصبة من علم الإنسان أو علم النفس التي قامت على أسس بيولوجية . وابتداء من سنوات العقدين الثالث والرابع مع تجارب بينت وسبير ، وإن وثرستون واختبارات الذكاء أخذت العلوم الاجتماعية تحتل مكانها وتصبح قادرة على إدراك ما فاتها والاعتماد اعتماداً كلياً على الرياضة والإحصاء . أما في أيامنا هذه فقد تزايد تدريب طلبة العلوم الاجتماعية في أفضل الجامعات على الإحصاءات ومنهج البحث العلمي والجوانب الفنية للحاسب الإلكتروني ، أكثر من طلبة العلوم الطبيعية أو الحيوية .

أما في العقدين السادس والسابع ، ومع تقدم الأجهزة الحاسبة إلى ظهور الجيلين الثاني والثالث ، فقد تعلم الطلبة لغة جديدة غريبة على معلمهم ، إذ بدأوا النظر في العلوم التي يدرسونها من خلال هذه الأجهزة الفعالة ، كما بدأوا يعولون بصورة متزايدة على المشاهدات الحقيقية ، وبصورة أقل على الشواهد المنطقية . ومن ثم ظهرت فجوة بين الأجيال ، واتسعت للدرجة لا يمكن تخطيها ، أو على أحسن الفروض اتسعت إلى الدرجة التي لا تسمح بالاتصال الكامل نظراً لاختلاف اللغات .

واليوم أصبح النقص في الكفايات الجديدة لعلم الاجتماع واضحاً ، وما يدعو إلى الغرابة إلى حد كبير أن النول المتقدمة التي لديها العدد الأكبر من الكفايات الجديدة من علماء الاجتماع ، والتي يتزايد عليها الطلب ، تشكو نقصاً كبيراً منها . وبسبب هذا

الاكتشاف الحديث أصبح علماء الاجتماع القادرين بالدول النامية أشد ندرة . وبسبب هذه الندرة فإن العديد من مشكلات التنمية يحتاج إلى أن العلاج في الحيل القادم .

وسنركز في هذا المقال أولاً على المشكلات النوعية التي تكتنف عملية تمويل وتنفيذ أحد مشروعات البحث الاجتماعي . ثم نتناول مزايا التمويل للمشروعات القصيرة بالنسبة لمزايا التمويل للمشروعات الطويلة الأجل لإقامة المعاهد . إن الهدف الأساسي يجب أن ينصب على إنجاز المهمة المحددة للبحث ، أما الهدف الثانوي فيمكن أن ينصب على تحقيق إقامة معاهد للبحوث . وفي التحليل النهائي يتضح أن الهدف الثانوي يمكن أن يصبح الشاغل الأول الضروري لتحقيق الهدف الأساسي وهو تحقيق تنفيذ مشروع البحث الاجتماعي . ونحن نريد هذا التمييز بين الهدفين الأساسي والثانوي لأنه يوجد العديد من مشروعات إنشاء المعاهد التي يكون فيها البحث هدفاً ثانوياً وقد لا يكون البحث من أهدافها أساساً^(١) .

وسنتناول على التحديد :

- أ - كيف يتوصل المرء إلى الحصول على كفالة البحث .
- ب - كيف يختار المرء المعلمين فيه من المهنيين والمساعدين .
- ج - البحث عن قاعدة مناسبة للعمل في البلد المضيف .
- د - وأخيراً إذا توافرت العناصر السابقة نوعاً وكماً فكيف تكون النتائج العقابية والمادية المترتبة على إجراء البحث في الموقع الذي تم فيه العمل .

وهذا مانسميه متفائلين إقامة معهد للبحث . وسنشير عادة إلى « الوطني » وإلى « الأجنبي » ، فال مواطنون في البلد النامي المضيف يسمون « الوطنيين » ، وما لاشك فيه أن إجراء البحث الاجتماعي في البلاد النامية يتطلب عادة تنظيمياً للمشاركة بين الوطنيين والأجانب . بين معهد وطني ومعهد أجنبي : وبين دولة نامية ودولة صناعية متقدمة^(٢)

(١) ميلتون ج. آزمان « آراء في إنشاء المعاهد » تقوم وفقى . كلية الشؤون العامة والدولية بجامعة بتسبرج .

(٢) يحسن أن نؤكد أن مانسميه مشكلات ومشروعات داخلية خارجية ليس ما تنفرد به الدول النامية ، فكل مشروع بحث يجري في أي مكان يكتب طالباً ذاتياً ، وهل الباحث أن يتناول المشكلات الداخلية والخارجية .

الحصول على كفاءة البحث :

داخليا أو وطنيا :

لدى معظم الدول النامية أساليب نوعية في برامجها للتخطيط والتنمية ، وقد اكتشفت الحكومات الوطنية أو النخبة الحاكمة فائدة نتائج البحوث في التخطيط لبرامجها ، كما أن الاتجاه السائد بين الديمقراطيات الجديدة هو أن تضع خاتم التصديق « العلمى » على خططها . وبالتالي فقد وجدت من المناسب الحصول على المشاركة الأجنبية لإدارة هذه البحوث بالتعاون مع علماء الدولة المضيفة إذا توافروا .

وتبعاً لذلك فإن عديداً من الدول النامية ترصد ميزانيات تخصص لمشروعات بحوث نوعية معينة وبصورة أهم لبحوث متعلقة بمشكلات تخصها . فمثلاً نجد أن الوزارة الجديدة للتخطيط الأسرى والصحة في الهند قد رصدت في الخطة الخمسية الرابعة (٣) حوالى ١٩٥٠ مليون روبية أى ما يعادل ٣٠٠ مليون دولار للتعليم الطبى للتدريب والبحث . وهذه المبالغ تستخدم مباشرة بواسطة الحكومة الوطنية أو بواسطة وكالات أهلية ومعاهد أقيمت لإجراء هذا النوع من البحث .

ويمكن أن نقول إن هذا النوع من التمويل يمكن أن يعتبر أنقى تخصيص للمال فى دولة نامية (٤) لأن أهداف البحث تتفق مع الأهداف القومية . ونحن نقصد بالبقاء أن التخصيص ينطوى على أقل ما يمكن من الشبهات فى الدوافع لدى الباحثين . إن التمويل الداخلى له فائدة محققة على الأقل فى أن تنفيذ البحث يتم تحت رعاية موثوق بها . ومع ذلك فإن هناك إلى جانب هذا ضرراً محتملاً . فقد يفضى الارتفاع النسبى للاهتمام بمشروع البحث من جانب من يكفله أو علاقة العمل الوثيقة بين كفيل البحث وبين الباحث إلى تغليب احتمالات فض الخلاف إذا وقع على تحويل نتائج البحث إلى ترجمة

(٣) الخطة الخمسية الرابعة لحكومة الهند (مشروع إطار الخطة ، لجنة التخطيط - نيودلهى ،

نوفمبر ١٩٦١ ص ٣٣٨) .

(٤) مصدر أموال البحث فى كثير من الدول النامية خاصة العلوم الاجتماعية قد كان بسبب الانتخابات السياسية وبالتالي فكلمة « نقي » مترادف للإقرار السياسى .

تطبيقية . وقد يؤدي هذا إلى تأخير في النشر أوروبياً إلى ضغط التقارير الخاصة بالبحث^(هـ) ولأسباب واضحة فإن الباحثين الوطنيين أقدر على الوصول إلى الاعتمادات الداخلية . ولما كانت وفرة منهم قد درست وقامت ببحوث في الخارج فلها تكون على صلات منتظمة بالجامعات الخارجية وبالزملاء وبالوكالات . ومعظم الدول النامية في حاجة إلى القدر المناسب من المهنيين المدربين اللازمين لقيادة العديد من المشروعات التي تحت التنفيذ في هذه الدول ، وبالتالي فلها تستعين بالأجانب ، أو تعقد الصلات مع المعاهد الأجنبية . ونحن نشعر بأن النفع المتبادل على المستوى الشخصي أو بين المعاهد يؤدي إلى أفضل النتائج لهذه الجهود المشتركة :

أما بالنسبة للأجانب فإن المعلومات عن الاعتمادات الداخلية تكون متاحة من خطط التنمية القومية ، والإعلانات في المجلات المهنية ، أو عن طريق الزملاء من الوطنيين . إن الاحتياجات المتوقعة لمثل هذه المشروعات تكون سهلة الإدراك نسبياً ، كما أن إجراءات الفحص ليست بالغة الصعوبة عموماً لسبب رئيسي هو أن التنافس حول هذه الاعتمادات محدود والمشروعات توضع على أساس أسبقيات سواء في التقرير أو التنفيذ . والأجنبي لا يستلعب أساساً أن يصل إلى هذه الاعتمادات ما لم يكن له اتصال بالوطنيين .

دولياً :

تقوم الآن عدة وكالات دولية بأعمال البحوث ، ومعظمها ينهض بأعماله من خلال التنظيمات الدولية ، فالأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها مثل اليونسكو ، والصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية ، واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ، وهيئة التغذية والزراعة ، وهيئة العمل الدولية ، هي المصادر الأكثر انتشاراً لاعتمادات البحث . كذلك جامعة الشعوب ، فلها تقوم برعاية الأنشطة الأكاديمية والبحوث .

وستطيع الجميع الحصول على المعلومات عن الاعتمادات المتاحة من هذه المصادر

(هـ) ودون الرغبة في الجدل حول تعرض الباحث إلى المؤامرات فإننا في موقف لا نستطيع منه إلا أن نقول إن تأخير النشر وإغفاء النتائج يحدث فعلاً . ومعظم علماء الاجتماع على بينة غير رسمية يمثل هذه الأحداث . وليس هذا ما تتناوله الأبحاث المنشورة إلا في النادر ومع الرغبة في تأييد دعوانا وإلا فأننا لا نستطيع تأكيد أن المرفة غير الرسمية لهذه الحقائق ما يسول عليه .

من الاطلاع على التقارير المنشورة . وتعتبر هذه الاعتمادات نظرياً « نقية » أو « نظافية » نسبيًا ، وأساليب الحصول عليها معقدة بيروقراطياً . وفي العادة تتركز أمور هذه الاعتمادات في وزارة واحدة عملياً ، وبالتالي فإن على الطلبات أن تحتاز البيروقراطية المحلية ، فضلاً عن اجتياز البيروقراطية على الصعيد الدولي . ومن خبرتنا المحدودة نستطيع القول بأن الوقت اللازم بين ابتداء الطلب والانهاء يلجأته إذا سارت الأمور سيراً طبيعياً لايتجاوز العام . وليس هذا بالقدر الذى يتجاوز المألوف ، ولكن الأمر يحتاج كذلك إلى تركيز أقصى الجهد .

المساهمات الخاصة :

أظهرت بعض المنظمات الخاصة المعروفة اهتماماً بهذا الشأن ، فأعانت مشروعات البحث ، بل أنشأت كذلك أجهزة لإدارة البحث في الدول النامية . ومن هذا القبيل منظمات فورد وروكفلر وكارنيجي ومنظمة القرن العشرين والمجلس البريطاني وكثير غيرها . كذلك فإن العديد من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية والجامعات البريطانية والأوربية لها اعتمادات خاصة للبحوث . وثمة العديد من المنظمات الخاصة الأصغر ، ومعظمها ينشر سنوياً تقارير أو دوريات أبحاث تعطى فكرة عن نوع البحوث التي أجريت وحجم الاعتمادات وطريقة الحصول على أنصبة منها .

ونحن نحس أن الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه الاعتمادات هي إجراءات موضوعية قائمة على مزايا المشروعات مدار البحث ، ومن الناحية البيروقراطية على جانب من اليسر نسبياً . وبعض هذه المنظمات قد أصبحت من الضخامة بحيث غلب على إجراءاتها التعقيد . والتعرف على التخصص النوعي للمنظمة وبعض الإلزام بأساليب الحصول على اعتماداتها داخلياً يساعدان كثيراً في إنجاز الإجراءات . وهذه المساهمات الخاصة باعتبارها من مصادر خارجية ليست على مستوى التقاء المشار اليه في المساهمات الدولية (١)

(١) إحدى المؤسسات الصغرى التي تساعد في البحوث في الهند تتعرض الآن إلى دعاوى مهمة عن دعم المخبرات الأمريكية لها . وليس معنى هذا أن المال غير نقي ، ولكن قد يعنى عدم نقاء الغرض .

المساهمات الأجنبية :

إلى عهد قريب كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تعطي عن طريق بعض إداراتها ووكالاتها بعض الأموال للبحث الاجتماعي في الدول الأخرى ، كما أن بعض الدول الأوربية التي لها روابط تعليمية أو ثقافية ببعض المستعمرات السابقة تقوم عن طريق هذه الروابط ببعض التمويل ، وفي معظم هذه الحالات تسيطر الحكومة الأجنبية على هذه الأموال التي تصبح أموالاً مشبوعة (٢) . وأخيراً فقد أقامت بعض الدول الإسكتلندية والأوربية الأخرى بعض منظمات التنمية فيما وراء البحار تخصص بعضها اعتمادات للبحوث الاجتماعية . وكلما قل النفوذ السياسي للحكومات الأجنبية قلت الشبهة في هذه الاعتمادات . والأمر الأكثر أهمية هو أن تكون الثقة والاحترام المتبادلان أساس التحكم في هذه الاعتمادات الجليدة . وبالاختصار فإن التمويل الأجنبي الحكومي يتراوح أمره بين المال المشبوه والمال النقي .

ويمكن الاستعلام عن المساهمات الحكومية عن طريق الدول الأجنبية المسهمة . وإن عدداً من الدول المتقدمة جداً يمكنها الحصول على الاعتمادات الرئيسية للبحوث عن طريق مجموعة من الوكالات المضيفة . وتوضع الإجراءات للحصول على المساهمات بالاشتراك بين الدول المشتركة في التمويل ، ولكن هذه الإجراءات تكون أحياناً بالغة التعقد سواء بسبب البروقراطية الأجنبية أو المحلية .

انواع البحوث المكفولة :

وفي وصف أنواع البحوث فإننا نستعمل اصطلاحين : البحوث الأساسية ، والبحوث التطبيقية . ولكن التفرقة بينهما ليست قاطعة . ولكل من هذين الاصطلاحين من القوائد والمغانى ما يزيد على الحصر . واستخدامنا للمصطلحين مبني على أساس الفارق بين البحث الموجه في المقام الأول إلى الإضافات العقلية في حدود إطار فكرة معينة ،

(٢) كلمان . « سيلفرت » البحوث الأخلاقية والاجتماعية الأكاديمية الأمريكية في الخارج » تقاريز
حيث البحث للجامعات الأمريكية (بنيويورك) ، جز ١٢ ، رقم ٣ ، يولييه ١٩٦٥ ، مجموعة أمريكا
الجنوبية ، الساحل الغرب .

وبين البحث الموجه في المقام الأول إلى حل مشكلات عملية . هذا الفارق يتيح لنا طائفة من البحوث يقع تصنيفها وسطا بين هذين النوعين من مشروعات البحث التي يمكن أن نغنى بها فصولنا .

البحوث الأساسية :

من المحتمل أن تكون الموارد المتاحة للبحوث الأساسية أقل منها للبحوث التطبيقية : ومع ذلك فهي أكثر أثراً وأوفر غنماً في العادة . وإجراءات الحصول على الاعتمادات الخاصة بهذه البحوث الأساسية أقدم استقراراً وأفضل نتيجة : وبالتالي فإن علماء البحث الأكثر رسوخاً أكثر إقبالاً على هذه البحوث ، وفي الجملة فإن مقترحات البحوث التي تغطي هذه الاعتمادات يجب أن يعد لها إعداداً جيداً .

البحوث التطبيقية :

كما يتضح مما سبق هناك عدة مصادر مفيدة للاعتمادات الخاصة بالبحث التطبيقي ، وترجع فائدتها إما لأنها متفقة مباشرة مع أهداف الكفيل السياسية ، وإما مع الأهداف العامة للدولة النامية أو مع أهداف الباحث الأجنبي . وإذا ضربنا مثلاً للنموذج الأول « بحث تخطيط الأسرة » فإن العلاقة بين نتائج البحث والأهداف السياسية الخاصة للكفيل تحتاج إلى استقرار .

إن أنواعاً من البحث التطبيقي التي يتناولها عادة طائفة من العلماء ذوي الاعتمادات المتخصصة قد تؤدي إلى متابعة مشروع تلقى حوله أهداف المتكفلين به وأصحاب التخصصات ، وقد تتجمع عنها مادة إضافية على أساس قوى أحياناً لاختبار بعض الافتراضات الأساسية النظرية . والعائد الأكاديمي من مثل هذا المشروع يستمر لأعوام بعد إتمامه للمشروع ، كما تستخدم مادته في المقالات العلمية المتعلقة برسائل الماجستير والدكتوراه .

كتابة الاقتراح :

بعد أن يتقرر أنسب أنواع الكفالات ولأي نوع من أنواع البحث هو الذي يجب أن يجري فإننا ننقل إلى مهمة كتابة الاقتراح فعلاً وتخطيط البيانات التفصيلية للمشروع .

وهنا لا بد من التوقف لتأكيد الأهمية المميزة لهذه الخطوة . إن اقتراح البحث هو أمانة في الكتابة ، لا من ناحية دراسة الأهدا فحسب ، وإنما من ناحية حساب الوقت المهنى اللازم للبحث والمال الذى سينفق والتقارير التى ستعد طبقا لبرنامج زمنى محدد . والعملية عبارة عن تقرير محبوك محدد القصد . وتحدد قيمة الاقتراح وكيفية إنجاء تهبطه بدقة وانتظام مستقبل كاتبه . إن الإطار الأساسى لأمى اقتراح يجب أن يسلك الخطوات الأساسية المقررة للبحث العلمى .

إن كل اقتراح يكتب وفى ذهن كاتبه تصور معين ، وللقيم والأهواء التى تتحكم فى الهيئة المختصة بفحص الاقتراح شأن ملحوظ . وكذلك يجب ألا يكون الاقتراح المقدم للجنة الفحص سفسطائياً أو ساذجاً . واقتراح بمشروع بحث أساسى ينظر بمعرفة هيئة تتألف جميعها من متخصصين فى مهنة واحدة يحتاج إلى لغة للتعبير بخلاف ما يتطلبه بحث تطبيعى يعرض على هيئة تتألف من السياسين والإداريين .

الأفراد الوطنيون والأجانب :

هذا المقال يقوم على افتراض المشاركة بين الوطنيين فى دولة نامية وبين دولة أجنبية متقدمة . وليست هذه المشاركة ضرورية عندما يكون اخليون كافين لإدارة دقة المشروع بالكامل . وبذلك لا تكون هناك حاجة لهذه المناقشة .

القيادة المتفرسة :

يوجد فى أى مشروع بحث مشترك فى دولة نامية ثلاثة احتمالات بالنسبة للقيادة المتفرسة له ، فن الناحية العملية نجد أن المشروع إما :

أ - أن يدار أساساً بمعرفة الخبراء الأجانب .

ب - أو يدار بالمشاركة الحقيقية أو الصورية بين الوطنيين والأجانب د

ج - أو يدار أساساً بمعرفة الخبراء الوطنيين .

ومن الناحية الحكيمة نجد أن مسئولية الرقابة المالية تتصل بالقيادة ، ولكنها أساساً تشكل موضوعاً منفصلاً لن نعرض له هنا . وحيث يتوافر الوطنيون ممن لهم التثريب

المهني الكافي فإننا نجد من الأوفق أن يقوم المشروع من البداية على أساس المشاركة في التخطيط والتنفيذ ، كما نجد بالنسبة للمشروعات المقترنة بالإتشاءات أن الطريقتين (ب) و (ج) هما الأكثر إنتاجاً من الناحية الأكاديمية والأكثر يسراً في التنفيذ . ومع ذلك فإذا لم يتوافر الوطنيون المتمرسون فإن الطريقة (أ) تصبح هي الطريقة الوحيدة . وفي العادة من الناحية العملية تم القيادة المتمرسية الكاملة للمشروع بمعرفة الخبراء الأجانب . ومن ناحية علم الاجتماع فإن الموقف بالنسبة للبحث من جانب الخبراء الأجانب لا يرقى إلى تحديده بمعرفة الخبراء الوطنيين المقتردين . ولا نغني هذا أن التعبير الأجنبي المقتر لا يستطيع أن يؤدي وظيفة البحث بكفاءة عالية ، أو أن الأجنبي المهادف لا يستطيع أحياناً أن يزودنا بالمبادأة المتعمقة (١) . ولكن الأجنبي بصفة عامة ينقصه شيء مما سنوضحه فيما يلي :

الخبير الأجنبي :

لسنا قادرين بطريقة واضحة محددة على تناول كل العوائق التي يواجهها الخبير الأجنبي . ولكننا سنحاول أن نتعرف على قلة منها (وستتناول صعوبة اللغة فيما بعد) . إن افتقار الأجنبي إلى معرفة ثقافة البلد المضيف وموقفه تجاه الأهالي وعلى وجه الخصوص نظرته إلى المجتمع موضوع الدراسة يمكن أن تكون أحد العوائق . ونظرة أهالي المجتمع الوطني إلى الأجنبي هي مما يعوق عمليات البحث . وقد يمثل مركب الاستمارة الفعل أو المتوقع لدى الخبير الأجنبي عائقاً دون التفاهم ، وكذلك نحس أن الحماسة للتوفير أوللتحسين تكون عائقاً ، نظراً لأن هذه العواطف تكون في العادة مصحوبة برائحة الأبوة أو الوصاية المكروهة بشدة في علم الاجتماع .

الخبير الوطني :

إن المحترف المدرب جيداً من أبناء الدولة النامية يكون كخاتم الملك الذي ييسر عمليات البحث من الجانبين العقلي والسياسي . أولاً: لأن معرفته اللغوية والثقافية تمنحه

(١) انظر مثلاً : ج . مايردال « مشكلة أمريكية » ، نيويورك . هاربر رود ١٩٦٢ .

ذاتيا الإلزام بحجم المشكلة . ثانيا : لأنه مدرب جيداً ، فمن المحتمل أنه قد قاد عمليات مسح مشابهة ، مما يجنبه الكثير من المزالق على مستوى التفكير ومستوى الإجراء . وهو قادر على استخدام الضغوط البيروقراطية الضرورية للحصول على العون من جانب الأجهزة والأفراد . وعلى طرف التقيض فإن أوجه القصور الفعلية والإدارية التي توجد في المحترف الوطني غير المدرب أو المهتم في بواعث ذات نتائج مدمرة على مشروع البحث .

عبء غير متكافئ :

إننا نحس بأن العلاقة بين الوطني والأجنبي يمكن أن تحتل من الخطورة الكامنة ما يقتضيها مناقشة بعض ملامحها البارزة . وسوف نناقش فيما بعد الظواهر التي تختفي خلف مختلف السياسات ، ولكننا نريد هنا أن نتناول باختصار الحدود الأكاديمية ، ومحرمات الأمور الأساسية . وبالنظر من الناحية المثالية فإن المشاركة والعبء المتبادل للمهارات والدوافع الشخصية ستغضي دون شك إلى منسوب مرتفع من الحافز والفاعلية والعمل الدائب المثمر . ومحك النجاح في البحث المشترك يكون في درجة الاحترام المتبادل ومدى النشاط المثمر وقلة المواقف السيئة مثل قلة الاحتكاك الظاهر والباطن والأداء المنظم للتقارير والأوراق أو للمكاتبات ، كما يكون في توزيع العمل على كل رجل وفقاً لاختياره لينتج أقصى ما يستطيع طبقاً لقدرته . وكما يحدث في أي مشروع مرتفع الإنتاجية فلا بد من التنبيه إلى عوامل التحفز العصبي والانفعال .

ولنختبر الآن مشكلات عدم المساواة في العبء . إن البحث الخلاق يتم في أحسن صورة إذا قامت به العقول المثمرة للحررة ، إذ أن تحكم الأجنبي الفعلي أو المتوقع في الباحث الأكاديمي ينجم على أفقه العقلي ، ويضع سلسلة من اللعوقات الظاهرة والباطنة ، مما يفضي إلى نتائج مدمرة . وربما كان العائق بالنسبة للأجنبي ناجماً عن التعقيدات البيروقراطية . فالعقبة الوطنية للشدة ومركبات الاستعلاء الحقيقي أو الملقى وحاجز اللغة ، كل هذه الأمور تؤدي إلى أن يكون لثغرات قرارات من جانب الوطنيين غير مفهوم ومتساه بالعناء في نظر الأجانب . وترجع للعوقات من جانب الوطنيين في الشعور بالتدخل ومركبات

النقص الناتجة عن افتقار في جو الثقة والثورة المتغلغلة في النفوس وكرهية الأجنبى .
إن عدم التكافؤ في العيب سواء بالنسبة للأثم والمعاهد وللأفراد للمدرسين هو ما ينطوى
على أعظم المخاطر . والبحث المشترك الذى تقوم به طائفة من المحترفين من دول مختلفة
هو عملية بالغة الخطورة ، وعوامل الإخفاق في هذا النوع من العمليات الثقافية الجدية
تبلغ نسبة مرتفعة :

اسس للاختيار :

تظل القدرة على إجراء بحث رئيسى هى المهارة « الأولى » التى نحتاج إليها لأى
مشروع . وليس لهذه القدرة الأساسية للبحث بديل ، والبرهان على هذه القدرة
يقاس بكل بساطة بطريق الاطلاع على المنشورات التى توضح القدرة على إجراء
البحث وعلى تحليل البيانات العملية ونتائج البحوث . وفى اختيار المتقدمين يجب
فحص كل صغيرة مما كتبه الشخص للتمييز بين ما يرد فيها من البحوث الأولية ،
والمقالات العلمية والكتب المؤلفة ، بل من الضرورى للغاية التعرف على البحث الذى
لايستعرض فيه الشخص مسئولية في إجراءاته أو تحليل بياناته ، لأن القادة المدرسين
هم الذين يجب أن يبرزوا قدرتهم على القيادة والتحليل ونشر البحث العلمى .

إن التعاون بين المحترفين العمليين الذين يستطيعون التحدث من موقع المسئولية
يؤدى إلى الجمع بين حكمة العناصر الوطنية المحربة وبين المعرفة العملية الأجنبية . والعمق
في مثل الفريق يعنى توفر البديل لمتنوع الوظائف ، بل يعنى أيضاً أنه إذا قضت
الظروف بتغيب إنسان فإن المشروع سيستمر إلى غايته . وعلى العكس فإن التعاون
بين المحترفين غير القادرين يعتبر ادعاء وعلاقة غير مشرة . ويبدو ضرر ذلك عندما
يميط المستوى ، وتقضى الضرورة بأن يقوم أحدهم بوظائف آخر كان مكلفاً بالقيام
بها ، حتى يتم المشروع في الموعد المحدد له . فالزيادة الطفيفة في أضيق الحدود في عدد
المشاركين في المشروع بزيادة واحد أو اثنين إذا سمح التمويل بذلك قد تكون عملية
لستبارية سليمة .

وبالإضافة إلى القدرة فإن الاهتمام والارتباط بالبحث عموماً يجب أن يكونا من

أسس الاختيار . ومن الطبيعي أيضا يكون الاهتمام الخاص في مجال المشكلة موضوع البحث عاملا مقنعا ومفيداً . وأبعد من ذلك فإن الاهتمام بالبحث في البلد أو في النظرية التي تهتم بمجال المشكلة في بلد مقابل تجعل اختيار الشخص أكثر صلاحية . وكما أسلفنا فإننا نميز هذا النوع من الاهتمام الخاص بالبحث عن الاهتمام العام بالبلد وبأهله والرغبة في تقديمهم التي يمكن إذا اجتمعت بالأسباب الأخرى أن تكون مرجحا وبدونها تتحول إلى أبوة عديمة الفاعلية أو الأثر . وأخيراً فإننا نحس أن الحافز الشخصي الصحي بالله للمشروع يدفع الإنسان إلى العمل الحاد للإنجاز والكتابة .

إن المرونة الثقافية بين التأقلم أو ضعف الامتصاص لثقافة الدولة المضيفة وما يتوافر للشخص من القدرة على التصرف بما يلائم المحيط الأجنبي يجب أن تكون من أسس الاختيار . فبالنسبة للأجنبي تجعله تجربة سابقة في العمل في بلد أجنبي أقدر على التأقلم فيه . وردود الفعل بالنسبة للباحث المبتدئ الذي لا يجد أسباب الحياة وطرائق الدمل مما تعود عليه في وطنه قد تتفاوت بين أن تجعله ناقص الصلاحية وبين أن تجعله عديم الصلاحية تماماً .

ومن جهة أخرى فإن الباحثين الوطنيين يجب أن يتوافر لهم سابقة العمل في الخارج وسابقة التعاون المهني مع الأجانب . فهذا مما يساعد على تحقيق مطالبهم الاجتماعية والأكاديمية دون مغالاة ، مما يكفل لهم التأقلم الاجتماعي :

ولأن جانب التجربة في الثقافة الأخرى فإن الأيسر للناس أن يعملوا عملاً مشتركاً مع الآخرين لو أن كلا منهم قد توافر لديه قدر متواضع من تجربة البحث المشترك من أي نوع . ولا شك أن التجربة السابقة للبحث ذات فائدة بالنسبة لمشروع بحث آخر . ونحن هنا بصدد أن نجعل هذه النقطة أكثر وضوحاً . فالباحثون الذين ينتهون إلى قوميات مختلفة لم أيضاً أساليب مختلفة في العلوم الاجتماعية . فعلماء الاجتماع من أمريكا اللاتينية مثلاً يبدون أكثر اتجاهها نحو المستويات الأوربية من زملائهم علماء أمريكا الشمالية^(١) .

(١) شارلس واجيل : البحث الاجتماعي في أمريكا اللاتينية ، ، نيويورك ، مطبوعات جامعة كولومبيا

إن توفر تجربة بحث في أى من الموقعين هو مما يعين على التعامل مع الموقع الآخر :
ويتحقق هذا الأمر كذلك بالنسبة للقدرة على الامتثال للأنظمة والأساليب المتبعة .
وعندما تستطيع قلة صغيرة من الناس مكلفة بتنفيذ مشروع للبحث التحدث بلغة
موحدة فإن هذا أمر بالغ الأهمية :

مشكلات معينة أو خاصة :

النمذة :

بينما تتسع مساحة البحوث في الدول النامية بسرعة فإن عدد المهتمين وعدد القادرين
على قيادة مثل هذه البحوث محدود ، ومع تزايد السوق الأكاديمية في الدول المتقدمة
فإن تعبئة العناصر الملائمة للبحث يصبح صعباً .

إن النقص في الوظائف عائق ، لأن المشروعات كثيراً ما تستمر فترة أطول من
السنة الدراسية الجامعية ، كما أنها (أى المشروعات) ليست بالطول الكافى الذى يستدعى
التمين المستديم . ومن ثم فإن تعبئة المهارات الأكاديمية المناسبة تحتاج لا إلى حوافز
مالية فحسب وإنما كذلك إلى معرفة صحيحة بحركة الأشخاص المناسبين في العلم الجامعى ،
ومؤخراً أصبحت تعبئة الكفايات لمجال البحث في الدول المتقدمة تعنى البحث عن العملة
النادرة .

وإذا كانت المهارة الأجنبية من العملات النادرة فإن المهارة الوطنية القادرة أكثر
ندرة . وفى كثير من البلاد وكثير من الأنظمة لا توجد المهارات الوطنية ، ومن سوء
الحظ أن الدرجات العلمية بسبب نوع من الأريحية الخاطئة تمنح أحياناً لمؤلاء الذين
لم يكتمل تدريبهم ، أو أن الحاصلين على درجات الدكتوراه ممن دربوا إلى الحد المعقول
ينتمون إلى محيط أكاديمى لم يتوفر فيه البحث .

== انظر أيضاً مارشال ب . كلينارد ، ويوسف و . إلدر « علم الاجتماع في الهند » : دراسة في
اجتماعيات المعرفة . مجلة علم الاجتماع الأمريكية جزء ٣ ، أغسطس ١٩٦٥ ، ص ٥٨١ - ٥٨٧

إن أحد أسباب النقص في قادة البحث الوطنيين هو أن الباحثين الواعدين من الجامعات الوطنية ذات السمعة الطيبة يمكن أن يدفعوا بسهولة القيام بدور البائع المتجول بسبب إغراء الرواتب . وهذا هو ما يحدث بالنسبة للبلاد التي تنفق على هؤلاء والتي تغزوها الجامعات الأجنبية مما يؤدي إلى مزيد من الافتقار في العناصر القيادية الوطنية

إن الرغبة الأصلية في مساعدة زملاء المرء قد تؤدي إلى ضياع وقت كبير في الترتيب للذين يقومون بالاختيار كي يختاروا خمس عشرة حالة تتفق مع العينة المحددة لعلم محاضر أو ترتيب معينة موقع لمجال بحث معين . وبالاختصار فإن انتزاع أحد العناصر من أحضان البيئة الجامعية يمكن أن يؤدي في السار الطويل إلى أن يعود هذا العنصر بعد تمرسه بأعمال البحث في مجال أجنبي إلى وطنه أكثر نضجا وقدره .

إن الشروط التي يفرضها الكفيل بالبحث بالنسبة لأصول الخبراء ذوي الكفاءة العالية وبالنسبة إلى معدلات الأجور والمواصفات وبالنسبة إلى المعتقدات السياسية والدينية لما يزيد في صعوبة الاختيار بالنسبة للوطنيين وللأجانب . ونظراً لاختلاف هذه الشروط من كفيل إلى كفيل فالتنا كفى هنا بإثبات وجودها :

العزلة الأكاديمية :

إن النقص في الزملاء في موضع ما أو قريبا منه في الدولة النامية يعتبر تجربة ممتدة ، فكم من رجال ناهين في دول نامية قد ماتوا أكاديميا لأنهم كانوا محاطين بطفيين ولا يوجد حولهم أقران يناظرونهم ويقارعونهم الحجة والنقاش لأعمالهم . وفي كل درجة من درجات المشروع فإن فرصة مناقشة مختلف وجهات النظر والحصول على أوجه النقد البناء لما يضيف إلى النجاح أو الفشل . وقليل من الأكاديميين الموجودين في موقع متزل هم ممن تتوافر لهم القدرة على الاحتفاظ بالمستوى المناسب . وفي معظم الدول النامية فإن العامل المؤدي إلى الفشل لأي نظام للتنمية هو نقص جبهة النقاد المحترفين ، وهم عنصر من أهم عناصر النمو العلمي المستمر .

الفئة :

إن حاجز اللغة في البحث الميداني هو موضوع متسع سنكتفي هنا بتناول بعض جوانبه الرئيسية :

أولاً : هل من الواجب على الأجنبي أن يتعلم لغة البلاد ؟ إن هناك العديد من مختلف الشروط التي تجعل الغموض يكتنف الموضوع للدرجة لا تمكن من اتخاذ قرار مطمئن أو مرجح . فإذا كان الأجنبي قد حصل على تدريب جامعي في اللغة المطلوبة ، وكان هناك ارتباط كاف بينها وبين لغته الأصلية ، فلا شك أن تعلمها مما يضيف إلى فاعليته . ولكن إذا لم يكن للأجنبي سابق معرفة باللغة ، ولم يكن لها ارتباط بلغته الأصلية ، فإن التمكن من هذه اللغة يقتضيه ما لا يقل عن عشرين أو ثلاثة أعوام ، وبالتالي فلا مكان للنصح بتعليمها . ودولة نامية كالهند أو نيجيريا تستخدم أكثر من لغة في البحث مما يجعل الأمر أكثر صعوبة .

ثانياً : أن أدوات البحث يجب أن تكون في لغة المحيين على الاستفسارات ، فالثقافات المختلفة لها مترادفات التي تختلف اختلافا جديدا فيما بينها ، إذ أن العوامل والتغيرات الهامة في ثقافة ما لا وجود لها أو لا أهمية لها في ثقافة أخرى ، فن ذا الذي يحكم على صحة الترجمة ودقتها ؟ لذلك فإننا نقترح أن يضم فريق البحث عدداً كافياً من المهارات اللغوية حتى يتيسر تقديم المرادفات والمجازات اللازمة للتعريف الصحيح بالعبارات .

ثالثاً : إن مشكلة استخدام الاختبارات الشخصية أو المعايير القياسية في إحدى اللغات في لغة أخرى يحتاج في اعتقادنا إلى حل^(١) . ويكفي القول إنه قد أمكن الآن ترجمة واستخدام الكثير من أدوات المسح الاجتماعي التي تتضمن معايير ثقافية متفقا عليها أو موحدة .

(١) يوست ب . كازاجرانده « نهايات الترجمة » لغوي ج ، عامر العالمية جزء ٣٠ / ١٩٥٤ ص ٣٣٣ - ٤٠ ، وهربرت ر . فيليس « مشكلات الترجمة والمعنى في العمل الميداني » ، منظمة الإنسانيات ، جزء ١٨ / ١٩٥٩ ، ص ٩٨٤ - ٩٩٢

العوامل الاجتماعية الثقافية :

إن الباحثين المغتربين يقاسون بدرجات متفاوتة من الحنين إلى الوطن الذى يحتاج إلى معالجات متفاوتة . كذلك الزوجات اللاتي يمكن أن يكن عوامل تقوية يمكن أن يكن عوامل ضعف وأعباء إضافية في محيط غير مألف . إن دور الزوجة الأجنبية في دولة نامية يمكن أن يكون دوراً فعالاً ومساعداً ، أو يكون عنصراً مشبطاً من الناحيتين الاجتماعية والنفسية إلى درجة تستوجب إعادة الزوجة أو ربما إعادة الزوجين إلى وطنهما . وبحكم الرابطة نفسها فإن الحنين إلى الوطن لدى الزوج كما يشكل عائقاً في العمل يشكل عائقاً في البيت للدرجة أن الزوجة مهما أوتيت من خاصية المساعدة لا تستطيع أن تتجمع مع هذا الزوج . ودراسة الأولاد سبب كاف للتحول ، وبالتالي فإنه تبعاً لنوع الدراسة أو التعليم يكون النظر إلى الإقامة في الخارج على أنه تجربة دراسية ، أو اتخاذ خطوات معينة لتعليم الأولاد في البلد الأم (الوطن الأصلي) .

وثمة عامل اجتماعي يبدو في الدول النامية ، نود أن نذكره باختصار ، وهو التحول من الأنظمة الاستعمارية القديمة إلى الاستعمار الجديد . فإنه يوجد في الهند مثلاً عدة آلاف من الأمريكيين والروس والأوربيين بالمقارنة بحوالى ١٠٠٠ من البريطانيين كانوا في الخدمة المدنية في ذروة الاستعمار البريطاني للهند . إن العلاقات بين الوطنيين في الهند وبين البيض قد اشتجرت بصورة بالغة التضارب . والمستوطن الجليد الذي لا ينتمى إلى المستعمر السابق يجد نفسه واقفاً في فخ دور استعماري . وعلى الأمريكي أو الروسي الصادق في التزعة الاستقلالية وفي اعتناق مبدأ المساواة أن يستخدم أقصى الحذر والكياسة للحفاظ على مكانته ، في حين يقع الأجانب الآخرون فريسة سهلة للخدم والقائمين على رعايتهم . ولنا بصدد التوصل على فضائل أى من الموقعين ، إذن مشروعاً أو معهداً لا يستطيع تغيير الواقع الاجتماعي ، ولكننا نقترح أن يكون الأساس هو الزيادة في مقومات العمل بأقل ما يمكن من الاحتكاك وأنصاف الحلول .

الاقتصاديات

واتصالاً بما سبق فإن اختلاف مستويات الرواتب بين الخبراء المشتركين الذين يكونون أحياناً من جامعة واحدة أو مستوى واحد يعتبر عاملاً مستقلاً . فالأمم المتحدة

والحكومات الأجنبية والمنظمات الخاصة لها معدلات متفاوتة للأجور بالنسبة للأجانب والوطنيين. وبالإضافة إلى المهانة والضرر هناك فارق في المزايا العينية ، مثل بدل الجهد والإعفاء من الضرائب وحقوق الاستيراد . وهذا يؤدي إلى أن الخبراء المشتركين الذين هم في مستوى واحد في دولة متقدمة يصبحون في الموضع الذي يجعل الخبر الوطني في مرتبة أدنى في وطنه . وقد بلغت معدلات الاستخدام في بلد كالهند بالنسبة للخبراء الأجانب ما يتراوح بين ٢٠,٠٠٠ دولار و ٥٠,٠٠٠ دولار في السنة ، بالقياس إلى ٢٠٠٠ دولار و ٥٠٠٠ دولار بالنسبة للخبراء الهنود الذين يحامون مثل مؤهلاتهم . ومن ثم يمثل الأجنبي دور الاستعمار الجديد ، ويصبح العمل المشترك والمساواة بين الزملاء أمراً مستحيلاً . ولا يوجد سوى حل واحد للمشكلة ، هو المساواة في معدلات الأجور . ونحن نذكر هذا لأنه إلى جانب المزايا الأخرى المذكورة آنفاً فإن الخبراء الوطنيين يكلفون أقل بكثير .

الانحياز المعهني :

كيف يتوصل المرء إلى اختيار قاعدة للعمل في دولة نامية بعد الانتهاء من الحصول على كفايل ومعاونين في البحث ؟ في هذا العرض سنواجه ما يسمى بالانحياز إلى معهد دون معهد .

التشابه النظامي :

إننا نقترح أن يحاول المرء لأول وهلة أن يختار معهداً في الدولة النامية يشابه في أنظمتها وأهدافه العامة من ناحية التنظيم الهيكلي والدراسي المعهد الذي يرغب في إجراء البحث المشترك معه في الدولة الأجنبية . فمن بين هذه المعاهد يوجد واحد يقدم مزيداً من التسهيلات والمتطلبات الإضافية لمشروع معين .

إن مجال الاختيار في معظم الدول النامية ليس بالغ الاتساع . وإن نظرة سريعة إلى أمثال هذه المعاهد بالإضافة إلى التقدير الانطباعي لموقع كل معهد منها يكون ضرورياً قبل اتخاذ قرار ، والمعاهد التي قامت بإجراء بحوث مناظرة بنجاح هي أولى بالاختيار ،

خاصة إذا كانت حريصة على الفهم والمشاركة . وتعتبر الخبرة في مجال البحث الدوا
المشترك عنصراً إضافياً للاجتناب .

التيسيرات :

الأفراد :

كما أسلفنا في المناقشة فإن اختيار العناصر المحلية القادرة أمر بالغ الدقة . وإننا
نحس أن المعهد الذى يتوافر له من الأفراد العدد الكافى بحيث لا يتعرض المشروع إلى
نوع من الاختلال يكون أقلر على استيعاب المشروع باتزان لايتوافر لمعهد صغير .
هذا مع الاعتراف بأن استيعاب عدد كبير من أعضاء البحث الجدد لا يكون دون
مشكلات فى أى نظام اجتماعى ، وذلك بالإضافة إلى أن تدبير العناصر المعاونة مثل
هيئات الاختيار والمعاونين الكتابيين وغير ذلك يكون أسرر فى هذه المعاهد الكبيرة .
ويقابل ذلك أن أساليب التعمية تبفظها فى المعاهد الكبيرة الرضميات والعمليات
البروقراطية المعوقة . ووجود أفراد يؤدون وظائف متشابهة مقابل رواتب متفاوتة
يؤدى إلى عدم الانسجام فى أمثال هذه المعاهد ، وبالتالي فإن التوافق فى معدلات
الرواتب للمعهد يعتبر أقل سوءا .

المكتبة :

إننا نحس أنه لا يمكن أن يقوم مشروع بحث بتدبير حاجته من المصادر المكتبية
معملة على ميزانية البحث ، وبالتالي فإن وجود مكتبة تحتوى على الحد الأدنى الواجب
من أولى العناصر المرغبة فى انتخاب معهد معين لإجراء البحث .

الحيز الذى تشغله الادارة :

بينما يمكن استئجار مكان يتسع لمقر لإدارة البحث إلى جانب المعاهد فإن قيام المعهد
بتدبير التجهيزات اللازمة لهذا المقر يعبر عن اهتمام المعهد بمشروع البحث . وإن توافر
الامتاع والراحة فى المكان المخصص أوعدم توافره هو مما يمثل الاختلاف بين العون
والتعويق للعمل المنتج .

البيانات المسيرة :

معظم الدول النامية قد حصلت بصورة سريعة على أجهزة جمع البيانات الإلكترونية ، مما جديدة أو متخلفة بعض الشيء ، وكلاهما في صالح تيسير عمليات تقديم البيانات والتيسرات الحاسوبية للمعهد المضيف للبحث ، بحيث تكون هذه البيانات في متناول المعهد وقريبة منه قدر الإمكان . وفي بعض الأحيان فإن بعض الأساليب الأكثر بدائية (التي أصبحت الآن غير صالحة في معاهد الدول المتقدمة) - مثل بطاقات مفتاح ماكبي ومكعبات القياس والأدراج الحاسبة - قد تعطى الحد الأدنى من التسهيلات الضرورية لأداء جانب معين في البحث .

سياسة الانعياز :

اخلاقيات مهمة البحث :

لا يتصدى أحد لكفالة البحث دون أن يكون له عائد ظاهر وخفي من هذه الكفالة . إن الأبراج العاجية لمبدأ العلم للعلم لم يعد لها وجود ، فإذا كان الكفيل حكومة أو منظمة خاصة لدولة ما تقوم بالبحث في دولة أخرى فلا بد من إيضاح أهداف البحث للمدير المشروع لتكون معروفة لهم .

وهذا هو العنصر الأول الذي نريد أن تناقشه . إن عقيدة أى عالم محترف يجب أن تعلق على وظيفته . فإذا استخدمت نتائج أى مشروع لمعرفة إحدى الحكومات لقلب الأوضاع في دولة أخرى فانتنا نحس أنه مما يتنافى مع الأخلاق أن يزج العالم بنفسه في هذا الشأن ، وأى عالم يشارك عن وعى في مثل هذا المشروع يعتبر خائناً للقانون العالمى الذى دعى على أساسه . وهو بالتالى يتنكر لواجبه الوظيفى ويعرض التعاون المستقبل في البحث بين البلدين للخطر .

ونحن نشير بالطبع هنا إلى القضايا الكبرى مثل فضيحة مشروع كامبوت (١) . ولكن الغرض أبعد مما يعنيه مشروع كامبوت . فمن أصول بحوث المشكلات الموجهة أن تتصل بأمر ذات صلة بالسياسة العامة بصورة تتجاوز ما يمكن أن يدركه العلماء ،

(١) سلفرت

ومن قبيل ذلك البحث عن وسائل انتشار الاختراعات أو المبتكرات الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من الدراسات التى تجرى فى الولايات المتحدة الأمريكية والى تعود نتائجها بصورة واضحة على انقرد بصفته صاحب عمل أو مصدر لقرار أو صاحب السلطة فى اتخاذ هذا القرار .

وعند امتداد هذا البحث إلى دول أخرى بواسطة الأمريكين إلى حد ما، وبمساعداة أمريكية مادية وسياسية ، فان هناك احتمالا واضحا فى استغلال الإطار الثقافى لهذه العلاقة إلى الموقف الذى يصبح فيه موظف الحكومة أو الوكالة فى الواقع صاحب القرار بالنسبة لقبول هذه المبتكرات أو الاختراعات . إن هناك تساؤلا صغيراً فى الهند مثلاً ، فان العاملين فى التنمية الاجتماعية يقومون بالإشراف على توزيع المعونات الزراعية الحديثة على الفلاح ، ومع ذلك فلم توجه إلا دراسات قليلة إلى دور هؤلاء العاملين فى اتخاذ القرارات . وكان التركيز بوضوح على دور الفلاح . ومن الصعوبة تحديد طريقة طرح مشكلة البحث أو اختيار الدراسات البديلة التى تجعل الباحث يتخذ موقفاً حتمياً فى سياسة البحث . وإذا ظل الموقف متضمناً هذه الصعوبة فسيكون هناك داع لاهتمام علماء الاجتماع . ويمكن وضع المشكلة بصورة أخرى إذا قلنا إن الإخفاق فى تقدير العوامل المتغيرة يمكن أن ينسب إلى الخطأ البشرى . ولكن الإصرار على الإخفاق فى تقدير هذه العوامل يمكن أن يتحول إلى لون من التشكك فى القيم الشخصية أو القومية للباحث وهو أمر غير مرغوب فيه .

عدم المساواة فى معاهد البحث :

إن نمو أقسام البحوث الاجتماعية والسلوكية فى جامعات الولايات المتحدة قد بلغ فى الحيل الماضى مبلغا كبيرا ، ولا يوجد بلد آخر سواء فى أوربا أو فى الدول النامية يمكن أن يناظر هذا النمو الجبار . وبالتالي فانه فى الوقت الذى تقوم فيه معاهد مشتركة فى معظم دول أوربا يمكن أن تكون مماثلة فى الحجم ، فان معظم الجامعات أو الأقسام فى جامعات الولايات المتحدة تجعل من أمثاله فى الدول النامية أتراما بالمقارنة . وعلى سبيل المثال فان قسما لعلم النفس فى الولايات المتحدة يمكن أن يضم من أعضاء

البحث ما يساوى عشرين من أقسام علم النفس في دولة نامية بأكملها : وفي هذه الحالة فإن التفوق العددي والعقلي لا يمكن إلا أن يكون واضحاً . والمشروعات مثل دراسات هارفارد في الثقافة التصنيعية واقعة تحت رقابة جامعة هارفارد للدرجة تجعل فائتها للأفراد واضحة ولكنها لاتساعد على نمو المعاهد (١) الأخرى .

من الذى يراقب ؟

كل مشروع في الحقيقة وبالضرورة هو عملية نوعية قصيرة المدى تحتاج كما نحس إلى الرقابة على الأموال وعلى تعيين وفصل العاملين وتدريب المركبات والأدوات الخاصة بالبحث . وفي المنظمات الكبرى للبحوث فإن أمثال هذه المتطلبات تتوافر في نطاق الهيكل التنظيمي لها . ولكن في معظم الدول النامية فإن المعهد المضيف يشغل كاهله أو يهمله مخلفة أوجه النقص في الأفراد أو المعدات وتتطلب رعايتها منه قدراً معيناً إضافياً . ونحن نحس فهما واقعياً وأميناً لمقدار الحاجة إلى ما تضيفه المعاهد المشاركة في المشروع من الإمكانيات وإلى قيمة كل ما يرد من شروط أو قواعد في الإتفاق أو العقد المبرم لهذه المشاركة . وكثيراً ما تكون بيروقراطية الإجراءات التي يضعها الكفيل عائقاً كبيراً في سبيل المرونة المرغوبة .

الالتزام الوطنية :

يحتاج البحث الاجتماعي إلى درجة معينة من الاستقرار السياسي حتى يتم ويكمل بالنجاح : وعلى الرغم من اختيار ثلاث دول من أنسب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا لإجراء دراسة موحدة فإن تغيرات أساسية قد وقعت في الدول الثلاث أثناء إجراء الدراسة (٢) ، ومن حسن الحظ أن الأزمات لم تؤد إلى إخفاق البحث بالكامل إلا في منطقة واحدة . فإذا كان المعهد المضيف مهتماً بالبحث وقادراً عليه فإنه حتى في حالة الحاجة إلى استبعاد الخبراء الأجانب فإن المشروع المفيد حقاً يمكن أن يتم دون معوق بمعرفة المعهد المضيف ، وتكون المخاطر رغم ذلك قائمة :

(١) دافيد سيث واليكسي انكلز القياس الاجتماعي (١٩٦٦)

(٢) أنظر أيفريت . م . روجرز استخدام المختبرات في المجتمعات النامية ، ميتشجان (١٩٦٤)

اقامة معهد :

المقومات :

التدريب :

يقوم أى مشروع من مشروعات البحث باعداد نوعين من أنواع التدويب القصير المدى ، فهو يقوم أولا بتدريب عدد معين من الباحثين الميدانيين فى أثناء البحث نفسا على عمليات البحث فى مجالات معينة مثل تصميم الاستبانات ، وجمع البيانات ، ووضع مفاتيحها ، وتحليل البيانات ، وترجمة الإحصاءات ، وكتابة التقارير . وبالاختصار فان المشروع يزودنا بمجموعة رفيعة المستوى من الكفاءات الفنية فى البحث .

ويمكن استغلال هذه المجموعة بطريقة أفضل فى مجال التدريب بالتوسع فى كل مرحلة من مراحلها بتقديم المحاضرات والشروح مع المعينات السمعية والبصرية إلى كل أعضاء هيئة العاملين فى المعهد المضيف . ويمكن أن يعطى المساعدون فى البحث العاملين فى المشروع منجها فى تحليل واستخدام البيانات المتاحة فى البحث لأغراض الدراسة الخاصة بتحضير درجات الماجستير أو الدكتوراه :

والنوع الثانى من التدريب هو اختيار مساعدى البحث للتدريب الرافى وإيفادهم للنولة الكفيلة لإتمام الشهادات العليا مستخدمين حصيلة البحث الجارى فى الإعداد لهذه الشهادات .

تزويد المعهد :

إن هيئة البحث سواء الوطنية أو الأجنبية المعنية لإجراء مشروع معين تعتبر تدعيما للمعهد المضيف خلال فترة إقامتها به : ويمكن استخدامها لمشروعات بحوث أخرى ، والاستعانة بها فى التدريس بالمعاهد المضيقة ، وعندما يتم البحث فان هيئة البحث من الوطنيين يمكن إذا أثبتت جدارتها وقدرتها البارزة أن تدخل فى عداد هيئة العاملين الأصليين بالمعهد .

زيادة التيسيرات :

إن مشروع البحث يمكن أن يضيف إلى كافة أقسام المعهد . فنتيجة للعمل على استكمال مادة البحث يمكن استكمال أوجه النقص في مكتبة المعهد عن طريق الشراء أو الإهداء ، كما يمكن استكمال الأدوات الإضافية اللازمة للمعهد كالألات الحاسبة وآلات الاستنساخ والمركبات وما إليها عن طريق الشراء :

والمشروعات الطويلة الأجل يمكن أن تتضمن في ميزانياتها ما يسمح بإقامة أبنية إضافية مما يوسع رقعة المعهد المضيف . وهذا يتيح للمشروع مجالا أكثر استقرارا للعمل ، ويخفض من تحميل المشروع على إمكانيات المعهد المضيف .

الاستراتيجيات أو التدابير :

اخيراً فإننا سنناقش الاستراتيجيات أو التدابير الواسعة التي بمقتضاها يمكن الاستفادة من الآثار المترتبة على مشروعات البحوث القصيرة الأجل والطويلة الأجل . وكذلك مناقشة مزايا التركيز على المشروعات الطويلة الأجل لإقامة المعاهد وإعداد الهيئات العاملة فيها لفائدة مشروعات المستقبل في البحوث القصيرة الأجل .

لقد عددنا كيف يتضمن تنفيذ أحد مشروعات البحث تدريباً لعدد من الأفراد وتدريباً لعدد من العاملين وزيادة في بعض المعينات . وهذا في الواقع أكثر مما كانت تستطيع المعاهد المشاركة أن تلتزم بتدبيره لأي مشروع بحث منفرد تقوم به .

فهل هذا يكفي ؟ الآن وقد فرضت الرغبة في التنمية سعة في الأفق تتجاوز الفهم أو التصور فكم من مشروعات البحث الجديلة تكون جاهزة للمبادأة في الجيل اللاحق ؟

في إطار علم الاجتماع في المعارف أو العلوم تتساءل عن وجود استراتيجيات قادرة على مزيد من النمو العلمي ، فإننا كعلماء ممارسين لسنا أنانيين فحسب بالنسبة لاعتقادنا في نمو العلم ، ولكننا أيضاً مشاركون في المعدلات العالمية للتصرف البشري ، ونحن الرعيل الأول من علماء الاجتماع الذين ستتاح لهم الفرصة للاختيار عالياً . وبهذا المعنى فإننا

نبذوا أشبه بالباحثين عن الذهب يتقبون بحماسة شديدة عن المعرفة ويحددون المعلم في أرض تنسم بالخير ويحصلون ، بالجهد على الباحثين الوطنيين ويصفون الوظائف وينشئون قواعد اللعبة على مر الزمن ، ولكن الشبه هنا يتضاءل لأنه على خلاف البحث عن الذهب فإن المعرفة العلمية ليست متبعا محدودا . وكما يقول أينشتاين « كلما علوت هذا الجبل اتسعت أمامك آفاق الرؤية » .

النحو المؤثر لمعاهد البحث :

طبقا لمصطلحات الاستراتيجيات الوسطى نجد أن اطراد النمو الصحي في بعض المعاهد النوعية سيكون له أفضل النتائج العاجلة ، وحتى لو كانت المعرفة العلمية ليست محدودة فإن مجال الاستطلاع محدود . ولقد ناقشنا مما سلف الندرة في الأشخاص المدربين سواء في الدول المتقدمة أو النامية . والمنافسة بين العلماء للحصول على المال والمواد تجعل التخصصات الضرورية للبحوث باللغة الندرة .

فإذا عدنا لأكثرها ندرة ، وهو العالم الاجتماعي المدرب ، نجد أن الجغرافي الوطني لا لم يكن لازما لرسم خريطة لإفريقيا . ولكن في عاوم الاجتماع فإن أنواعا من الدراسات البدائية للسكان والمسح السطحي للأخطار تجعلنا نتوقف ونسأل أمن الممكن أن يقوم علم السلوك دون توفر العلماء الوطنيين أو يمكن أن يبنى بدونهم . ومن المعرفة المتاحة الآن فإننا نعتقد أنه من الأجلى بناء معاهد العلوم في محيط من العاملين الوطنيين.

إذ أعطينا معهداً مقاما في دولة نامية — كحد أدنى لاحتياجاته في تقديرنا — عدداً يتراوح بين خمسة عشر وعشرين من خيرة علماء السلوك الوطنيين المتبحرين ، ومعهم أسباب التيسير ، فإن مثل هذا المعهد يصبح قاعدة للنمو للبحوث المشتركة . وبمعنى آخر فإن إعطاء مثل هذا المعهد مزيداً من الإعانات السريعة يمكن أن يؤدي بترأكم استخدامها في هذه المعاهد إلى نموها لتصبح منظمات عالية الإنتاج .

وهناك لون من القوارق بين الوطنيين والأجانب ، فكم من الخبراء الأجانب يمكن أن

تستوعبه إحدى المنظمات ؟ نحن نعتقد أن ذلك أمر يجب تركه للوطنين . وإن تكن نسبة العوارض مرتفعة في مثل هذه التجارب ، فهذا أحد مخاطر النمو العلمي .

التأثير على اتجاه المهنة :

في المراحل الأولى نمو إحدى المهن بالدول النامية يتلرب معظم أعضاء هذه المهنة في الخارج . إن علماء الاجتماع ما زالوا يولفون مجتمعا صغيراً ، وبالتالي يمكن أن ينظر إليهم على أن لهم نظاماً اجتماعياً خاصاً .

وبالنسبة لعلوم السلوك فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت الآن المورد الكبير للمهارات في هذه العلوم . وبالنظر إلى مركز الصدارة الذي تحتله الولايات المتحدة فسيستمر لها التأثير الواضح في صياغة العلوم الاجتماعية في العالم . ولكن مع تطور المهنة فإن نسبة متزايدة من علماء الاجتماع يمكن تدريبهم محلياً .

والسؤال هنا عن النور الذي يمكن أن يلعبه أى مشروع بحث اجتماعى نوعى في التأثير على نمو المهنة .

أولاً: أن المشروع يمكن أن يوفد عدداً من أبناء الدولة المضيفة على منح إلى جامعات الدول المتقدمة للحصول على ما نعتقد أنه تدريب أعلى . وطبقاً لما يجرى في هذا الشأن لا يعود بعض الطلبة الناجحين إلى وطنهم ، أما البعض الآخر فيعودون ليزيلوا في مجموعة المهنيين الذين تعلموا في الغرب .

ثانياً : إذا أقرت الاستراتيجية الطويلة المدى بناء معهد لعلم السلوك فانه يمكن تدريب الوطنيين فيه لاستكمال دراساتهم لمرتبة الدكتوراه . إن الكم والنوع اللذين سيتحققان للعناصر الوطنية سيؤثر تأثيراً مباشراً على نمو المهنة . وفي هذا الصدد فإن المعهد الوطنى ذا المستوى الرفيع سيؤدى إلى إعطاء أوفر في مجال المهنة أكثر مما يحققه أى معهد أجنبى . وفي معظم الدول النامية فإن معهداً واحداً ذا مستوى رفيع يتخرج فيه اثنا عشر من حملة الدكتوراه سنوياً مثلاً يؤثر بعد انقضاء جيل واحد تأثيراً واضحاً على المهنة .

ثالثاً : من خلال هذا المعهد فإن المؤتمرات والحلقات التي تعقد لتجميع شمل أصحاب المهنة من ذوي النشاط في حقل معين هي مما يؤثر تأثيراً بالغاً على المهنة . وإن من الظواهر للانفصال العلمي عدم توافر اللقاءات المهنية الجيدة القيادية . وفي بعض الدول النامية نعلو الشكوى من كثرة المحاضرات والحلقات القصيرة جداً في القيادة ولكن معظم مهن العلوم الاجتماعية في الدول النامية غير جيدة التنظيم وليس لها لقاءات مستظمة يحس فيها المهنيون بأهمية المشاركة أو جدارتها .

التَّعْلِيمُ: أَدَاةُ التَّكَامُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ فِي الْمَجْتَمَعِ النَّامِيَةِ

« من الواضح انه يمكن النظر الى التعليم النظامي على انه قوة اجتماعية من بين قوى اجتماعية أخرى مثل الأسرة والمهنة وغيرهما . غير أن وظيفته التكاملية من حيث كونه قوة اجتماعية لا تعتمد بالضرورة على قيمته كوسيلة للمطالب التربوية الخاصة بالتركيب الوظيفي للمجتمع » .

تدور معالجة التعليم هنا في إطاره كأداة للتكامل الاجتماعي تمت رؤوس أربعة من حيث كونه : (أ) مكانة للفرد . (ب) ونظما للترتيب الاجتماعي . (ج) ومكانة للمجتمع . (ذ) وعملية تنشئة اجتماعية . (ويحذر الكاتب من ربط التعليم بالتكامل المجتمعي ، مشيراً في ذلك إلى أن هذا من شأنه — إذا تحقق له الإجماع — عزل المجتمع القوي عن النظام الدولي) .

يحاول هذا المقال تقديم صورة منسقة لبعض الجوانب النظرية الرئيسية لما يوجد من علاقات بين التعليم والتكامل الاجتماعي في المجتمعات النامية . وقد ظهر مغزى هذه الجوانب — أساسا — نتيجة للبحوث التي أجريت في أمريكا اللاتينية . ومع ذلك يشعر الكاتب بأن كثيراً من هذه الجوانب ينطبق كذلك على بلاد نامية أخرى توجد خارج

بقام : بطرس هينتر

أستاذ علم الاجتماع ومدير معهد العلوم الاجتماعية بجامعة زيورخ . وقد شارك في عدد من بعثات اليونسكو الى أمريكا اللاتينية بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٥ . وكان مديراً وأستاذاً لعلم الاجتماع في كلية العلوم الاجتماعية في سنتياجو بشيلي . وله عدد من المؤلفات والكتب باللغة الألمانية التي تعالج موضوعات كثيرة مثل التعصب الاجتماعى والنظرية الاجتماعية ، والأحداث الجانحين ، واجتماعية المدارس ، كما أن له مؤلفات بالاسبانية .

ترجمة : د. محمد الهادى عفيفي

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية بكلية التربية بجامعة عين شمس . له عدد من المؤلفات في فلسفة التربية واجتماعياتها واقتصادياتها ، ومنها « التربية والتغير الثقافى » ، و « اصول التربية » .

منطقة أمريكا اللاتينية . ولهذا فإن القصد من هذا المقال هويان ما تنسم به هذه المشكلة من تعقد . هذا التعقد الذى لا يمكن إدراكه إلا إذا حاولنا تفهم العناصر المختلفة للمعرفة المتوفرة لدينا . وليس معنى هذا - بكل تأكيد - شمول القائمة التى تحتوى على الميادين المتصلة بهذه المشكلة ، حيث توجد مشكلات أخرى كثيرة تتكافأ فى أهميتها مع هذه المشكلات التى سنشير إليها . ومع ذلك يمكن معالجتها على مستوى « أقل تجريدًا » من هذا المستوى الذى نأخذ به هنا فى هذا المقال .

ونحن لانفترض أن التعليم لا بد أن يكون - بالضرورة - أداة للتكامل الاجتماعى . سوف نرى - على خلاف ذلك - أن أثره فى المجتمعات النامية يعتبر موزعا ، ممزقا ، فى كثير من الحالات . ومع ذلك أود أن أضيف مباشرة أن هذه الآثار غير المرضية قد ترتبط أولا ترتبط إيجابيا بعملية التنمية ، وقد تكون أو لا تكون « وظيفية »

فما يتعلق بقيمة من قيم المجتمع ، وهى ما نسميها بالتنمية ، بما تشمله من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية . وقد يصعب مناقشة هذه الآثار على نحو سليم فى مقابل قصير كهذا . ولكننا لابد أن ندرك — على أية حال — أن التكامل الاجتماعى لا ينطوى بالضرورة على ظروف مواتية للتنمية ، والعكس صحيح . ولهذا سنناقش التعليم باعتباره (أ) مكانة للفرد . (ب) ونظما للترتيب الاجتماعى . (ج) ومكانة للمجتمع . (د) وعلمية تنشئة اجتماعية .

ومن الواضح أن للتعليم معانى مختلفة تحت هذه العناوين الأربعة ، إلا أنها جميعا تجتمع فى نمط تنظيمى نطلق عليه اسم التعليم الرسمى أو النظامى . فالتعليم باعتباره (أ) و(ب) و(ج) لا يستطيع أن يوجد بدون هذا النمط التنظيمى .

التعليم من حيث كونه مكانة للفرد :

يشارك الفرد فى المجتمع عن طريق مكانته فيه . وبهذا المعنى يتصل التعليم — وهو يحدد مكانة للفرد — بالتكامل الاجتماعى .

فنحن إذا صنفنا مراكز الأفراد فى أى مجتمع نام فى مجموعتين : حديثة وتقليدية ، أصبح علينا أن نربط التعليم بالمجموعة الحديثة بصفة عامة . ولهذا التصنيف — فيما يبدو — مغزى فى المواقف أو المجتمعات التى نسميها نامية . فهو يفصل بين نوعين من المراكز على أساس الفرد الاجتماعية واعتبارها معيارا — وهو الأمر الذى تقبله الأغلبية الساحقة فى المجتمعات النامية ، كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية . فالمراكز التى توصف بأنها حديثة عصرية توفر فرصة لآمال نحو مستقبل أفضل عند النظر إليها فى ضوء التنمية كقيمة من القيم . فمن شأن هذه النظرة جعل الفرد مشاركا حقيقيا أو بصورة رمزية فى مجتمع يتمكن فيه من إشباع حاجاته الحقيقية على نحو أفضل . ثم أن تنميط الاختلاف بين هذين النوعين من المراكز ، يعنى أن من يشغل مركزاً حديثاً قد يشقى قسطاً ملحوظاً من الرضا والإشباع ، حيث يتطلع إليه كثيرون ممن لا يتمتعون بهذا المركز ، طالبين مشورته ، ناظرين إليه على أنه يملك إمكانيات القيادة .

وينطبق هذا على التعليم بوجه خاص . فهو يشير بصورة مهذبة إلى أن مثل هذا المركز قد يستمر رمزاً مادام يتعلم وجود علم أفضل يشارك فيه الأفراد الذين يتمتعون به . غير أن ذلك لا يبنى إعاقه هؤلاء الأفراد عن تمتعهم بمكانة اجتماعية حقيقية وبقوة تأثير على غيرهم . ومن هنا يمكن أن نقول على جزء مشكلتنا العامة التي نحن بصدد حلها — إن التعليم قد يفتح أمام الفرد باباً يؤدي به إلى القطاع الحديث في المجتمع ، أو أنه على الأقل يمثل مشاركة رمزية من جانب الفرد في عالم أفضل لم تتحقق صورته بعد . وبعبارة أخرى ، فإن التعليم قد يكون رمزاً هاماً لمكانة الفرد ، إلا أن هذا لا يحقق في حد ذاته ، التكامل بين الأفراد الذين يحصلون عليه وبين المجتمع الذي يعيشون فيه . غير أنه من ناحية أخرى ، قد يتحقق التكامل بينهم وبين صورة مجتمع ناشئ لم يكتمل بناؤه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

واعتبار التعليم أداة لتحديد مكانة الفرد لا يعني بالضرورة اعتباره مبدأً جديداً من المبادئ التي يقوم عليها ترتيب الأفراد اجتماعياً أو اعتباره معياراً اجتماعياً يوضع بمقتضاه الأفراد في أحد المجموعتين الكبيرتين : التقليدية أو الحديثة . فكثيراً ما يعتبر الوضع الربقي أو الحضري ، عاملاً محدداً لمراكز الفرد في المجتمع بصفة عامة ، ومن ثم يعتبر أكثر أهمية مما يوجد بين الأفراد من فروق تعليمية .

فالتعليم ، وهو يعبر عن مركز الفرد ومكانته ، إنما يعبر عن مركز واحد من مراكز أخرى ، قد يكون لها نفس الوزن في تقرير الوضع الاجتماعي للفرد . ويصدق هذا بكل تأكيد بعد أن تكون التنمية قد مرت خلال مراحلها الأولية . ولهذا السبب ، ينبغي النظر إلى معنى التعليم في إطار الشكل العام لمركز الفرد أوفى إطار مجموعة المراكز التي يشغلها . ومن ثم ، نرى دراسة هذه المشكلة من زاوية عملية دينية : « أي كيف تؤثر عملية التنمية بالمعنى الإحصائي — على العلاقة بين الأشكال العامة للمراكز التي يشغلها الفرد ؟ وقد تكون النقطة المرجعية هنا هي التوازن بين مراكز الفرد على مختلف المستويات ، منطلوماً إلى هذا التوازن من الناحية الاجتماعية . فأدركنا لهذه النقطة بين لنا أن التنمية تؤدي — باعتبارها عملية دينية — إلى نوع معين من عدم

التوازن بين المراكز التي يشغلها الفرد ، وقد تكون المكانة التعليمية فيها عاملاً مؤثراً بالنسبة لدخله ، بل وبالنسبة لوظيفته في كثير من الحالات . وبعبارة أخرى ، يوجد كثير من الناس يشعرون نظير مستوى تعليمهم بأحقيتهم في الحصول على دخول أعلى مما يحصلون عليه بالفعل . وعلى ذلك فإنه يمكن إخضاع التوازن الاجتماعي بين المراكز لتحديد والمراجعة باستمرار ، وبالتالي يمكن تجنب وصف التشكيلة العامة لهذه المراكز بأنها غير متوازنة . فنحن لا نستطيع - على سبيل المثال - أن نفترض ببساطة إهمال المستويات المتغيرة للدخل والتي تقابل المستويات التعليمية ، وذلك بمجرد تجديدنا لأنواع التوازن . ولهذا السبب ، نصر على وجهة النظر الدينامية التي تسمح لنا بتصور أنواع التكيف الناقصة .

ونحن نفترض تكاثر أنواع عدم التوازن التي سبقت الإشارة إليها كاتجاه من اتجاهات عملية التنمية ، وذلك مقابل ما نجده اليوم من الاتجاهات الحديثة السائدة في عمليات التنمية بالبلاد المتقدمة .

ويتضمن عدم التوازن في المركز بالتعريف السابق ، إشارة إلى التوازن بتعريفه الاجتماعي . وإذا قبلنا هذا التعريف ، فإننا نرى أن عدم التوازن في الأشكال العامة للمراكز سيتضمن نوعاً من الهامشية الاجتماعية يشعر بها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز . ومن ناحية أخرى ، فإن تحقيق التوازن بين هذه المراكز سيحدد على وجه دقيق اختفاء مثل هذه الهامشية أو وجود التكامل الاجتماعي .

وكثيراً ما يرتبط هذا النوع من الهامشية بتفسير خاص في ضوء المعاني المحتمة أي في ضوء ما يصنعه المجتمع من تميز . فالمراكز الدنيا ، تبدو وكأنها منزلة ومستقلة عما يملكه الأفراد الذين يشغلونها من قدرة على المبادرة . وتشبه العمليات المتضمنة في هذه المراكز ما نجده من عمليات تفسر لنا أثر التمييز العنصري والعرقي في المجتمعات المتقدمة . غير أنه ليس من الضروري أن تصاغ المشكلة في ضوء التمييز بين الجماعات ، أو في ضوء التقسيمات الاجتماعية التي يتمتع أفرادها بنوع واحد من التعليم . إذ ينبغي

أن تصاغ في ضوء وضع الأفراد وما يوجد بينهم من اختلاف من ناحية الجنس والثقافة والأصل الاجتماعي . فقد يشعر الأفراد الذين يتمتعون بمستوى تعليمي واحد ، أو ينتسبون إلى مجموعة تعليمية واحدة ، بأنهم يحصلون على أجور أقل مما يستحقونه منها على أساس مستوى تعليمهم . ومن ثم يقتنعون بحقهم في نصيب أكبر من الدخل القوي . وفي دعواهم هذه ، يشيرون إلى أن غيرهم يحصلون على نصيب يتجاوز الحدود المعقولة . وينشأ مثل هذا الموقف بسهولة عند عجز البناء الوظيفي عن استيعاب ما يقدمه التعليم من أفراد وصلوا إلى مستوى معين من التعليم . وهنا يمكن أن ترجع ظاهرة عدم الاستيعاب هذه إلى عاملين ، أولهما : زيادة الإنتاج التعليمي بالنسبة إلى المؤهلات المطلوبة للوظائف القائمة والموجودة بالفعل ، وثانيهما : عزوف بعض الأفراد عن قبول الوظائف التي لا تحتاج إلى المستوى الذي وصلوا إليه . ومن ثم قد يزيد هذا الموقف التنافس على العدد القليل من الوظائف التي تتطلب هذا المستوى التعليمي ، مما يؤدي إلى هبوط قيمة المكافآت المرتبطة بها . ويترتب على هذا كله ظهور عدم توازن بين التعليم والدخل ، وليس بينه وبين الوظيفة .

التعليم من حيث كونه نسقا للترتيب الاجتماعي :

ربطنا التعليم عند هذه النقطة بالترتيب الاجتماعي بصفة عامة ، فقد افترضنا أولا ، وجود نسق غير متمايز للترتيب الاجتماعي يقسم الأفراد ويرتبهم وفق قبولهم للقيم العصرية . وافترضنا ثانيا وجود نسق متنوع للترتيب الاجتماعي يميز بين مختلف النظم الهرمية للمراكز وينسب لها أوزانا متكافئة . غير أننا الآن ، نسقط من اعتبارنا الافتراض بوجود أوزان متكافئة ونفترض بدلا من ذلك أن أحد النظم الهرمية له من الوزن ما يعتبر أعظم بكثير مما لغيره من النظم . فمن المشهور أن المجتمعات الجماعية تميل إلى تأكيد النظام الهرمي للمكانة السياسية . ونعرف أيضا أن الأوزان التي تخصص للنظم الهرمية المختلفة قد تختلف من قطاع إلى آخر وذلك في نطاق المجتمع الذي يأخذ بالنسق المتمايز للترتيب

الاجتماعى . ولهذا قد ترى بعض القطاعات فى هذا المجتمع أن أحد المكانات المرمية أكثر أهمية من غيرها .

والمكانة القائمة على العضوية فى تنظيم ثورى قد تكون من هذا النوع ، حتى وإن لم يتمتع هذا التنظيم بحق شرعى للمشاركة فى النظام السياسى القائم . ومن ناحية أخرى ، فقد يحدث أن يؤدى تكاثر أنواع معينة من المراكز العصرية دون غيرها ، إلى ارتفاع نسبي فى أنواع مقابلة من المراكز ، وكذلك إلى ظهور نظام فرعى فى هذا القطاع من قطاعات المجتمع والتقابل إلى التوسع . وهنا يمكن أن نلاحظ بسهولة أن التعليم فى كثير من البلاد النامية ، قد يكون له هذه الصفة الطبقية ، وأنه قد يصبح نظاما منعزلا عن بقية المجتمع ويميل إلى إنتاج ايدولوجية نمطية تعكس فى وضوح الأساس التكويني الذى يقوم عليه وذلك نتيجة ما يجده من الجماهير من اهتمامات متميزة ومتنوعة فى تطلعيها إلى مجتمع أكثر عصرية . حقا إن مثل هذا النوع قد يمتص قدراً كبيراً من أنواع التوتر التى يعيشها الأفراد والتى يعبر عنها فى التركيب الاجتماعى ما يسمى بعدم التوازن فى المراكز . وعلى ذلك فإن هؤلاء الأفراد الذين يلتزمون هذا النظام ويتطابقون معه هم الذين يحلون مشكلاتهم بتخصيص أوزان غير متكافئة لنظامه الهرمى الداخلى .

ومع ذلك ، فإن امتصاص التوترات التى يشعر بها الأفراد عن طريق هذه النظم التعليمية يعتبر محدوداً ، بمعنى أن ما يمتص منها لا يتجاوز حداً معيناً ، ومن ثم تبدو قدرة التعليم فى هذا المجال أقل بكثير من قدرة الأحزاب السياسية التى تساند التغير الاجتماعى وتشجعه ، فإذا كانت الأيديولوجية تميل إلى مساندة النظام القائم ، تعمل هذه الأحزاب السياسية على استيعاب المعارضات الموجهة ضد ما يوجد فى التركيب الاجتماعى من توترات . ولكن على الرغم من هذا الاتجاه العام فمن المعروف أن التعليم العالى يضم فى أيدولوجيته مثل هذه المعارضات ، ويصبح بذلك قوة سياسية تتم بها الحكومات وتعتمد عليها .

ومن الملاحظ الرئيسية لهذه النظم الفرعية المتمايزة والمترتبة اجتماعياً ، قوتها الداخلية

وهيئة الاجتماعية . وبعبارة أخرى فإن طبيعتها المرتبة والمتسقة لاتولد - في أحيان كثيرة - توترات على المستويات الدنيا . ولكي نفهم الاختفاء النسبي لهذه التوترات ، يبدو من الضروري أن نذكر أن أساس ظهور هذه النظم يوجد في فرص موضوعية مختلفة تتيح الحركة إلى أعلى وسط النظم المختلفة ، وخاصة بين البناء التعليمي والبناء الوظيفي . وهذه الفروق بين هذه النظم يتركها بوضوح أعضاء الطبقات الدنيا في المجتمع . ومن ثم فإن المشكلة لاتكمن في وجود فرص جيدة تحرك إلى أعلى في نطاق القطاع التعليمي بصورة مطلقة ، وإنما في وجود اختلاف جلي في أساس بين هذا القطاع وغيره من القطاعات ، كالاختلاف بينه وبين البناء الوظيفي . وهذا يفسر التمسك الشديد بالتعليم ، باعتباره نظاما طبقيا من جانب هؤلاء الذين يشغلون الكوادر الدنيا فيه .

وإذا صح هذا القول ، فإننا قد نستطيع مواصلة المناقشة لتفسير بهذه المعاني ما نلاحظه في كثير من الأحيان في البلاد النامية ، وهو اعتقاد المعلمين فيها وافتراسهم أن من حقهم قيادة الجماهير غير المتعلمة . وعلى وجه التخصيص يمكن أن تفسر عدم ظهور مقاومة بين غير المعلمين للمثقفين بعكس ما يقال عن اتجاه الطبقات الدنيا في البلاد المتقدمة . ويمكن أن نلاحظ بطبيعة الحال أن الشروط اللازمة لهذه القيادة والمرتبطة بالبنية الاجتماعية ، لاتتوفر دائما في البلاد النامية . وذلك لعدم وجود هذه الفروق السابقة التي توجد بين القصر الخاصة بالتحرك إلى أعلى بين التعليم والوظيفة من ناحية ، ولعدم وجود اهتمام من جانب المعلمين لقيادة غير المعلمين من ناحية أخرى . وقد يرتبط هذا الفئور نحو القيادة بفروق كبيرة في الدخول بين المعلمين وغير المعلمين . ومع هذا كله فإن أوضاع البنية الاجتماعية التي أشرنا إليها توجد في كثير من الأحيان في تلك البلاد النامية التي تنتمي إلى المجموعة العريضة المتوسطة في المجتمع الدولي .

ويمكن أن نقول في ضوء مشكلتنا الرئيسية الخاصة بالتكامل الاجتماعي ، أن وجود النظم القرعية المنزلة نسبيا والقائمة على المكائنة التعليمية ، يمثل ظاهرة من ظواهر التكامل

الجزئى الذى يرجع فى أسبابه إلى التعليم ، وهو تكامل جزئى لأنه يشير إلى هذا النظام الاجتماعى الفرعى الذى يعتبر غير متكامل مع بقية المجتمع . فالتعليم من ناحية يبنى روابط قوية بين كثير من الأفراد ويمنهم من أن يصبحوا منعزلين بحكم تأثيره كنظام فرعى ، غير أنه من ناحية أخرى ونتيجة لهذا أيضا يساعد الأفراد على أن يكونوا شركاء فى عمية التفكك الاجتماعى . ويعبر هذا التفكك عن نفسه فى ضعف الرابطة بين التعليم وبين مطالب البناء الوظيفى القائم أو المنتظر . وبعبارة أخرى فان التعليم كثيراً ما يظهر وكأنه لا يرتبط بالمهارات التى تفرضا حاجات البناء الوظيفى ومطالبه .

التعليم من حيث كونه مكلفه مجتمعية :

يمكن النظر إلى التعليم لا من حيث مكانة الفرد فقط ، بل كذلك من حيث تعبيره عن مكانة الوحدة المجتمعية . ومن ذلك على سبيل المثال تعبيره عن مكانة المجتمع القوى . إذ يبدو أن التعليم يعتبر من أكثر العوامل أهمية فى تقرير وضع المجتمع وسط الحال الدولى . وهو فى ذلك يشترك مع عوامل أخرى كدرجة التحضر التى يكون عليها هذا المجتمع ، ومتوسط دخل الفرد إلى غير ذلك من العوامل . وهذه العوامل أو المراكز التى تتوفر للمجتمع تكون مجموعة مترابطة تعبر عن الجوانب المختلفة التى نسميها تنمية . وإلى جانب هذه المجموعة توجد مجموعة أخرى تشمل عوامل ذات طبيعة وصفية مثل مساحة الأرض ومجموع السكان ، فضلا عن الناتج القومى والقوة العسكرية والقدرة الإنتاجية فى ميدان العلوم إلى غير ذلك .

وتشارك الوحدة المجتمعية عن طريق مكانتها فى المجتمع فى النظام الذى تنتمى إليه والذى يقوم على تصنيف معين أيضا . ومن ذلك اشتراك الأمة على سبيل المثال عن طريق مكانتها التعليمية فى النظام الدولى بتصنيفاته وتقسياته واشتراك المقاطعة أو الإقليم - باعتباره وحدة لىكولوجية فرعية - عن طريق مكانته التعليمية أو غيرها من المكانات فى النظام القومى بتقسياته وتصنيفاته ، وهكذا . وبعبارة أخرى ، فانه يمكن مناقشة تكامل

هذه الوحدات المجتمعية وغيرها في ضوء المكانة المجتمعية لكل منها . وتمثل المكانة التعليمية (كما تقاس بمستوى التعليم بين السكان في هذه الوحدة) إحدى المكانات الهامة التي تكون مع غيرها ما نسميه بالتنمية وما يرتبط بها من قيم .

وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن نطبق على هذه المكانة ما سبق لنا تطبيقه من اعتبارات على مكانة الفرد . فنفرق بين النظم المصنفة اجتماعيا والتي تتميز بين مختلف المكانات وما تقوم عليه من تسلسل من ناحية ، وبين تلك النظم التي لا يوجد فيها هذا التمييز وإنما تأخذ بتصنيف المكانات إلى تقليدية وحديثة من ناحية أخرى . كما يمكن أن نفرق بين النظم المصنفة اجتماعياً والتي تعطى أوزاناً متكافئة لـ مختلف المكانات ، وبين النظم التي توجد بها نظم فرعية مصنفة تصنيفاً طبقياً . وقد يجمع المجتمع الدولي - باعتباره نظاماً واقعياً يقوم على الترتيب الاجتماعي للأمم - بين كل هذه التمييزات التي ذكرناها من قبل : فقد يميز بين المكانات التقليدية والحديثة في وقت واحد ، وقد يعبر عن عدم التوازن بين المكانات الخاصة لمجموعة معينة من البلاد ، وقد يشمل بعض النظم الفرعية المصنفة اجتماعياً والتي تقوم الفروق بينها على المكانة التعليمية . فهناك بلا شك صفات معلنة ترتبط بترتيب الأمم في النظام الدولي . وتعتبر هذه الصفات عن ألوان معينة من التخدم والتخلف بين المكانات المختلفة ، والتي نجدها ونلاحظها كلما تدرجنا إلى أعلى في النظام الهرمي الذي يبدو عليه ترتيب البلاد المختلفة . ويصدق في هذا على الوحدات القومية الفرعية مثل الأقاليم والأقسام ، وذلك إذا تحكنا في المراتبة التي ينتمي إليها المجتمع القومي في نطاق النظام الدولي .

ويتضح معنى هذه المناقشة إذا نظرنا إلى الأفراد وهم يشتركون في مركز أوفى مجموعة من المراكز في وحدة مجتمعية بوصفهم أعضاء في هذه الوحدة ، وذلك كما هو الحال بالنسبة لمواطني أمة معينة ، أو مواطني إقليم بعينه . فقد يمارس هؤلاء الأفراد على هذا النحو ، المشكلات المتضمنة في هذه المراكز ، ويتعرضون لها ، ومن ذلك معاناتهم من عدم التوازن في المراكز ، ومن العزلة النسبية للنظام الفرعي الذي ينتمون إليه . وهم قد يفسرون موقفهم - بصفة خاصة - في ضوء بعض ألوان التوتر المترتبة على تركيب

هذه المواقف داخل النظام الذى تنتمى اليه وحدتهم فى المجتمع . وقد يشيرون إلى التقدم الحاصل فى المكانة التعليمية باعتبارها دليلاً وتعبيراً عن التميز فى نطاق النظام الدولى . ويعتبر هذا بكل تأكيد أحد أنواع التوترات التركيبية الهامة التى تؤثر على النظام الدولى والتى توجد فى الطبقات الوسطى والدنيا .

ونلاحظ أن أعضاء الوحدة المجتمعية لا يتساوون فى إحساسهم وممارستهم للتوترات المتصلة بتركيب هذه الوحدة . فقد يحصل البعض على دخول ثقل عما ينبغى لهم الحصول عليه مقابل مستوى تعليمهم . وقد يفسرون ذلك فى ضوء تعصب المجتمع الدولى ضد مجتمعهم القومى ، وقد ينظر البعض الآخر إلى هذه الظاهرة فى ضوء تعصب مجتمعهم القومى ضدهم كأفراد ، وقد يذهب فريق ثالث إلى أن سبب ذلك هو تعصب المجتمع ضد إقليمتهم . وقد تتباين الاتجاهات السياسية بين هؤلاء جميعاً تبعاً لذلك : بين نزعة قومية تتضمن شعوراً طبقياً دولياً سواء كان هذا الشعور يسارياً أو فاشياً ، وبين نزعة إقليمية تتضمن شعوراً طبقياً للأقاليم التى تعانى التوترات التركيبية . ولا يتسع المقام هنا لمناقشة العوامل التى تساعد الأفراد على رؤية أسباب هذا الموقف .

التعليم من حيث كونه عملية تنشئة اجتماعية :

من الواضح أنه يمكن النظر إلى التعليم النظامى على أنه قوة اجتماعية من بين قوى اجتماعية أخرى مثل الأسرة والمهنة وغيرها . غير أن وظيفته التكاملية ، من حيث كونه قوة اجتماعية لا تعتمد بالضرورة على قيمته كوسيلة للمطالب التربوية الخاصة بالتركيب الوظيفى فى المجتمع . ولما كان التعليم — كما رأينا — يعتبر فى كثير من الأحيان نظاماً فرعياً متميزاً ومنزلاً نسبياً ، ولما كانت علاقته بالتركيب الوظيفى — التى سبق لنا مناقشتها — تبدو فريدة فائنا سوف نركز حديثنا هنا على وظائف أخرى يقوم بها ، بعضها يحقق التكامل وبعضها الآخر لا يحققه .

فكثيرا ما يقدم التعليم مجموعة كبيرة من الرموز التي تهدف إلى تعزيز المجتمع القوي عن طريق التلقين السياسى المقصود ، وكذلك عن طريق مقررات المواد الإنسانية التقليدية . وبصفة خاصة عن طريق التاريخ والجغرافية والأدب . وقد تؤكد الايديولوجية المقررة للتعليم الدقة في تقدير القيم المجتمعية العامة (مثل الخطأ والصواب ، والتمجيع والجمال ، والصدق والكذب ، ودور المواطن إلى غير ذلك) . وعندما تشكل هذه الوظيفة جزءاً من أيديولوجيته يصبح هذا التعليم أداة من أدوات التكامل في مجتمع يعتبر مبدأه التكامل لإذاعة قيم معينة . بينما يصبح في الوقت نفسه أداة من أدوات التضك في مجتمع لا يأخذ بهذا المبدأ (مثل المجتمعات الطبقيّة والاقطاعية) .

ومع ذلك يمكننا أن نذهب إلى أبعد من هذه الاعتبارات العامة ، لنبرز بعض الصلات المعينة والتي تتصل بمجموعة الرموز التي ينقلها التعليم مع بعض المشكلات المرتبطة بتركيب المجتمع .

فى المحل الأول يؤكد الإجماع الذى يحققه التعليم النظامى القيم المميزة للمجتمع القوي مقابل قيم أكثر شمولاً وتعميماً مثل تلك التى تنطوى عليها عملية التنمية . ويعتبر هذا الاتجاه واضحاً فى كثير من البلاد النامية ، حيث يميل التعليم إلى أن يكون قوة فى عزل المجتمع عند نقطة معينة ، وهذا ما يمكن تفسيره على أنه نقص نسبي فى إدراك أهمية القيم المرتبطة بالتنمية والتى تأتى عن طريق النظام الدولى بتقسيماته . ومن ثم فإن ذلك قد يقلل من شأن الحلحلة التى تصيب النظام الدولى فيما يظهر من توترات تكوينية ، كما يقلل من أثرها على المجتمع القوي . وقد يكون هذا كله وسيلة فى أبدي هؤلاء الذين يشعرون بتهديد من تلك النتائج السياسية التى تؤدى إليها هذه التوترات (كما يحدث من جانب أعداء الامبريالية) .

وفى المحل الثانى ، ان الإجماع الذى يتحقق بفضل انتشار الرموز وإذاعتها بمساعدة النظام التعليمى ، قد يؤثر على سكان المجتمع بصورة متباينة . وقد يكون مرجع ذلك ليس فقط استيعاب هذا النظام لعناصر مختلفة من السكان وفق مستوياتهم التعليمية ،

بل كذلك الاختلاف والتفاوت الذى يوجد فى العلاقة بين هذه الرموز والمواقف المختلفة المرتبطة بتكوين المجتمع . فقد تكون الرموز ذات مغزى فى موقف ما ، وقد لا تكون كذلك فى موقف آخر . ويتضح مثل هذا الاختلاف فى تلك المواقف التى تدور حول كل من الحضر والريف . إذ يبدو أن التعليم النظامى بصورة عامة يتجه إلى إشباع الحاجات الناشئة فى إطار الحضر أكثر من اتجاهه إلى تلك الحاجات النابعة والمتصلة بالهيط الريفى . ويصدق هذا الحكم بطبيعة الحال على البلاد المتقدمة . ولكنه أكثر صدقاً على البلاد النامية .

وفى المجلد الثالث ، يحتل التعليم أهمية أكيدة فى تقدير الزمن ، من حيث كونه عملية تنشئة اجتماعية . فالتعليم النظامى يقدم بصرأ بالزمن قد لا يتوفر بدونه ، وهو يقدم هذا البصر بصفة خاصة لهذه الجماعات التى توجد فى البلاد النامية والتى تولى فى انتظام فرصة للحراك الاجتماعى النسبى ، والتى بالتالى تنمى لديها درجة عالية من الالتزام بالنسبة للتعليم باعتباره نسقاً فرعياً ونظاماً مقررأ . وبهذا المعنى يدخل التعليم وسط جماعات معينة بصرأ بالزمن يتميز ببعده المدى والاتساق والوضوح ، الأمر الذى لا يمكن توفره بدونه . ويوجد هذا البعد بالزمن بين الأجيال المختلفة وقد يرتبط بتفصيلات اقتصادية كبيرة بمعنى تأجيل بعض ألوان الاشباع والترف .

وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نؤكد هذا على أساس متين من الخبرة ، فإنه يمكن القول أن تنشئة الأفراد عن طريق التعليم كنظام مقرر نحو تأجيل الاستمتاع بأنماط هامة ، له أثر كبير على عملية التطوير العصرى بصفة عامة . ومع ذلك ، فإنه يمكن القول مرة أخرى ، إننا لانعرف ما إذا كان استيعاب هذا النمط فى الحقيقة يؤثر على السلوك خارج قطاع التعليم أم لا يؤثر . ومن ثم فإننا نقدم مثل هذا الجانب على أنه مشكلة لا على أنه حقيقة تؤخذ فى الاعتبار .

ويؤدى هذا العرض المختصر للنظرية الخاصة بالتعليم واعتباره أداة للتكامل الاجتماعى إلى نتيجة واحدة أساسية .

فن الظاهر أن التعليم لا يرتبط في أى مكان بصورة واضحة بالتكامل الاجتماعى للبلاد النامية . إن الأمر على العكس ، إذ حيث يحقق اجماعا يميل إلى عزل المجتمع القومى عن النظام الدولى ، ومن ثم يعتبر عاملا من عوامل التفكك فيما يتعلق بهذا النظام ، حقا ان التعليم يملك كثيراً من الوظائف بالنسبة للتكامل الجزئى ، غير أن هذا التكامل الجزئى يعنى فى نفس الوقت تفكك النظام الأشمل . وبناء على ذلك ، فإن هذا المثال يعتبر تحذيراً من قبول الفكرة الشائعة التى تؤكد وجود علاقة إيجابية بين التعليم والتكامل الاجتماعى . ولكن مرة أخرى نقول إن مظاهر وآثار التفكك المرتبطة بالتعليم لا تتضمن أنه لا يستطيع أن يكون وظيفيا فى عملية التنمية حتى وإن كان متصلا بأصول التوترات التركيبية فى نظام أو آخر من النظم الاجتماعية .

النفاعُ بين الواقع والعمل الفنى والمجتمع

« لا يمكن للفرد أن يعيش في مجتمع دون أن يعتمد على هذا المجتمع . ومع ذلك فإنه في مستوى تقاى معين يمكن أن ينزع الفرد نفسه من هذا الاعتماد . ويعتبر العلم الوسيلة الواضحة لثل هذا التحرر ، ويمكن مشاهدة ذلك في العلاقة الحديثة بين العلم والأيدولوجيا ، فالأيدولوجيا يمكن أن تصبح علمية ، ولكن العلم لا يمكن أن يتحول إلى أيدولوجيا دون أن يتوقف عن أن يكون علما » .

لا يمكن لأحد أن ينكر أن أى عمل فنى إنما ينبثق عن الواقع وأن له تأثيره على المجتمع . ولكن الاتفاق أقل حول الطبيعة الفعلية للعلاقات المتداخلة بين الواقع ، والعمل الفنى ، والمجتمع ، وحول دور النظم الثقافية والتأثير المحتمل لوسائل التواصل . لقد بذلت حديثا محاولات عديدة للوصول إلى إجابات نظرية حول هذه المسائل من خلال تطبيق نظرية الإعلام . وعلينا فى الحقيقة - كندخل لتناول الموضوع - أن نوضح الأسباب التى تجعلنا غير مسافرين للعصر إذا لم تكن مستعدين لتبني لغة الإعلام . إن التقليل من فائدة نظرية الإعلام أمر غير مرغوب ، ولكن - لأسباب تاريخية - لا تزال تطبيقاتها محدودة فى وقتنا الحاضر ، فإن ما يعنينا هنا هو البحث عما يمكن لهذا المنهج أن يقدمه الآن ، ومع ذلك فإننا لانتذهب إلى استبعاد إمكانية النماذج التجريبية التى تبدو فى الوقت الحاضر غير متلائمة مع الممارسة المعاصرة فى

بفام : فلاديمير كاربوسيكى

اهتم بالبحث فى الموسيقى الشعبية ، ودرس الثقافة الموسيقية فى المجتمعات الصناعية والجماعات المنزلة للمهاجرين ، حيث كان معنيا بصفة أساسية بالثقافات الممتدة عبر التاريخ . ومع اهتمامه حديثا بعلم الاجتماع فى تشيكوسلوفاكيا فقد اعتمد على مجموعة من المسوح التجريبية حول الاستجابة للموسيقى . وإلى جانب عضويته فى معهد الموسيقى باكاديمية العلوم التشيكية فإنه يعمل محاضرا فى علم اجتماع الفن . وقد نشر مؤلفات عديدة حول تاريخ الموسيقى الشعبية ، وحول التطبيق والنظرية فى سوسولوجية الموسيقى ، إلى جانب عدد من الأبحاث حول الثقافات المتقدمة والمتخلفة فى المجتمع الصناعى ، والعوامل الاجتماعية فى التدفق الجمالى .

نرجمة : د . محمد طلعت عيسى

أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة . عضو لجنة الفلسفة والاجتماع بالمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية . عضو اللجنة الاستشارية العليا للثقافة بالمنظمة المصرية للثقافة والتربية والعلوم . المستشار الاجتماعى لمجمع الموسيقى العربية التابع لجامعة الدول العربية بطرابلس ليبيا .

أن نضئ لنا الطريق إلى صياغات نظرية فى مستوى أعلى من التفكير فى إطار مضمون النظرية الإعلامية . ومن المهم أن نشير كذلك إلى أنه عند صياغة النماذج النظرية فى علم الجمال وعلم اجتماع الفن فإن الحقيقة المجردة التى تنعكس من استخدام مصطلحات نظرية الإعلام ذات دلالة فكرية . فعلى سبيل المثال إذا أخذنا نموذجا له دلالة حول مدى « تلوث الموسيقى الجدية » ارتباطا بدرجة التعليم ، أو بعبارة أخرى القدرة المكتسبة على الملاحظة لدى الرد (وهو ارتباط تأكد تجريبيا فى علم اجتماع الموسيقى) أمكن إقامته باستخدام مفاهيم ومصطلحات نظرية الإعلام . ومع ذلك ، فإنها ليست — حتى وقتنا الحاضر — سوى حالات خاصة ، لاتصلح للتعميم حول الموسيقى أو الفن بوجه عام . وتواجهنا اليوم صعوبتان رئيسيتان فى التطبيق العام لنظرية الإعلام .

أولا : الطرق الرياضية والإحصائية التى تستخدم فى تحديد كمية ومدى المعلومات

التي تعبر عنها بنجاح أنساق منتظمة وتشكيلات بنائية تتركز على حساب دقيق
للاحتمالات ، في حين يتجه الفن بصورة طبيعية إلى الخروج عن « القواعد » ، كما أن المبدأ
الأساسي في علم الجلال إنما ينعكس في الغالب من خروج الفنان على المألوف . ولهذا
السبب فإن التحليلات الرياضية المقدمة كبراً ما تنتهي إلى تعبيرات لفظية بسيطة حول
الظاهرة التي يتردد حدوثها . وعندما تكون الموسيقى هي موضوع الاهتمام فإن في
الإمكان أن نشبهها — على سبيل المثال — بما يحدث عند تبسيط لغة الكافكا — كجأولة
لتحديد أصول اللغة الإنجليزية — عندما يستخدم لوصف المكان الذي ذهب إليه السيد « ك » .
والأمور التي مارسها بقصد قياس « المحتوى الإعلاني » لقصة كافكا .

ثانياً : أن تأثير الفن المحي يمكن أحياناً نادرة أن يعبر عنه من خلال النمط التقليدي
لانتقال المعلومات . فهناك أشكال متعددة للفن ، على شاكلة الموسيقى ، تبدو أنها تسير
على شاكلة واحدة في هذا الانتقال : فلفتح الموسيقى هو الرمز ، والمارس هو الناقل ،
والوسط الذي يتم فيه الانتقال هو القناة ، أما الاستماع فهو استقبال للرسالة ، في حين
أن الفهم هو فك رموز المعلومات ، وما إلى ذلك . ولكن ماذا عن الأشكال الأخرى
للفن ؟ أين يدخل انتقال المعلومات في موضوع العبارة ، والفن غير التعبيري ، والرقص ،
وما إلى ذلك ؟

وبالمثل ، كما سوف يظهر لنا ، فإن الأشياء ليست من البساطة إلى الحد الذي
يمكن أن تبدو فيه حتى في حالة الموسيقى . كما أنه من المؤكد أنها لا يمكن أن تبدو في
حالة الشعر والدراما . فهل يعتبر الحصول على « المعلومات » من « الرسائل » التي يقوم
الفنان بفك رموزها لنا ، هي حقاً التأثير النهائي والتعبير للفن ؟ إن هذا السؤال ينبغي
أن يطرح للبحث ، حتى ولو كانت « المعلومات » يتم تفسيرها على نطاق واسع .

إن التبسيط الشديد في تطبيق طرق « انتقال المعلومات » على الفن إنما يرجع بصفة
أساسية إلى عدم التوفيق في فهم الخاصية الوظيفية المتعددة للفن ، إن الأغلبية العظمى
لهؤلاء الذين يستخدمون هذه الطرق يفشلون كلية أن التواصل هو وظيفة واحدة فقط
من بين الوظائف المتعددة للفن ، فهم يقومون باستخلاصات دون أن يضعوا في الاعتبار
الشيء الذي يقومون بالاستخلاص فيه ، ولهذا فانهم يتعرضون لتغطية وظائف أخرى
(ينظرون إليها على أنها « عديمة الأهمية ») قد تكون أحياناً الجوهر الحقيقي لعمل
أو أسلوب معين .

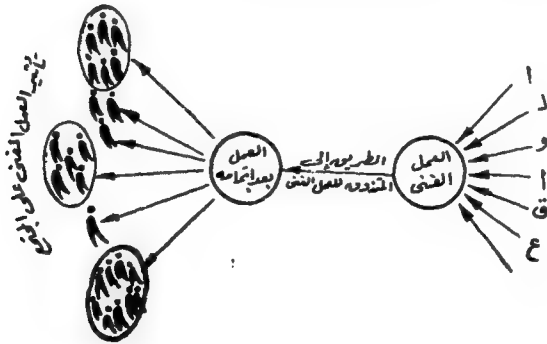
ولنتناول ، على سبيل المثال ، جوانب الاختلاف ، في « التواصل » داخل نموذج
فني معين ، بين الوظائف التي تحقق الرضا والسعادة والترويح . وكلما كان العمل الفني
أصيلاً كان أقل انتشاراً . ولهذا السبب يكون أقل استعداداً لتقبل النظرية
الإعلامية ، وأكثر استعداداً لأن يقدم لنا مزيداً من المعرفة . وكلما كانت أقل انتشاراً
فإن العناصر المتعلقة بمبادئها وأشكالها تكون أقل استيعاباً في « فهمها » من زاوية واحدة
فحسب . وكلما اتسع « مدى الإعلام » اشتدت دلالاته الإرضائية ، وعلى العكس من
ذلك ، فإن نسقاً للاحتياجات يقوم على أشكال واسعة الانتشار بالإضافة إلى التفتح
الذي يتطلبه الانتقال الأمثل للمعلومات المطلوبة يمكن أن يشير إلى قيمة عالية جداً
من ناحية المحتوى الإعلامي ، في حين تنعدم هذه القيمة غالباً من ناحية المعرفة . ومع
ذلك فإنها سوف تكون وظيفية تماماً إذا نظرنا إليها من زاوية السعادة والترويح
المنبثق عنها . وإذا تطلّعنا إلى مثل هذه الأشكال البنائية نجد أنها تتخذ المسارات المعتادة
للأفكار دون أن تتعرض لأية مقاومة حقيقية . فالتأثير النهائي لا يستلزم فك رموز
المعلومات وإنما يتمثل في مجرد الإثارة البسيطة « لجهاز الاستقبال » . وهناك مثال نطلى
لذلك يتمثل في الإنصات إلى خلفية من الموسيقى الخفيفة من المديح ، حيث تكون
المتابعة نصف الواعية للأنغام الذائعة الانتشار مما يهيء إحساساً بالاسترخاء والمتعة .

وهناك مثال آخر يوضح العلاقات التي تقوم بين العمل الفني والمجتمع حيث تظهر
وظيفة التواصل - التي تبدو متعارضة بشكل ما - في التأثير الاجتماعي العضوي للفن ،
الذي يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة . فقد يكون ، على سبيل المثال ، تأثيراً جانبياً
وعرضياً لنوع مرتبط بخاصية متصلة بالمتعة الجمالية ، التأثيرية ببيئة معينة (كالنحت ،
والرسم بالزيت ، والموسيقى ، والغناء في دور العبادة ، وما إلى ذلك) .

وهكذا يمكن أن تكون وظيفة الفن بمثابة أداة تنبيه لدخول العوامل الاجتماعية
والسيكولوجية (فالعناصر التعاقدية والرمزية في الأغاني القومية المقلمة التي تشكل
الأفكار الأساسية التي ينطوي عليها النص الذي لا يعرف مصدره ، بمثابة تجسيد
لتاريخ الأمة ، وهذا النص ، الذي لا يعرف متى وأين ظهر ، قد لا يتذكر الناس ،
في أغلب الحالات ، حتى مجرد كلماته على الإطلاق) . وهناك تأثير اجتماعي عضوي

يظهر إذا ما رفضت جماعة ما - على سبيل المثال - قبول نمط فنى معين .. والمثال على ذلك هو جماعة من الناس لا تميل إلى الفن الحديث ، فهذه تمثل جماعة من « المستقبليين » الذين لن يفكوا رموز الرسالة المقولة . وفي هذا الموقف المتعارض الذى لا تظهر فيه فاعلية التأثير الاجتماعى للفن ، يجد الفنان الساخر مادة لعمله .

وعلى أية حال فإن الفن من حيث هو فن ، يقاوم الضغط الذى يفرضه التواصل ، بل إن بعض الاتجاهات الفنية ، التى يعتبرها المجتمع نوعا من « التطرف » تمثل فى الحقيقة عدم التواصل أو عدم الإلزام التام لخاصية الإعلام . فن الناحية الجمالية ، يمكن أن تظهر أشكال بنائية مشمرة لتثير مجرد حافظ يمثل واقعة بصرية أو سمعية . ففى تثير وعى الملاحظ دون أن تذهب إلى أكثر من أن تقترح عليه : « اختر ما تشاء » ، « فكر فيما تشاء » ، « استجب بالطريقة التى تلائمك » . وهذا يمكن شرحه بطرق مختلفة ، يمكن أن تكون استجابة - غير قائمة على نظام معين - فى مواجهة المطالب التسلطية للمجتمع الصناعى ، أو نداء إلى الفرد لكى يسهم فى عملية الخلق بدلا من أن يكون مجرد مستقبل سلبي . بل يمكن أن تكون أيضا استجابة ضد التعليم الذى لا يزال قائما فى المدارس والمعاهد حول العلاقات المباشرة بين الواقع والأعمال الفنية والمجتمع .



إن أغلب الكتابات الحديثة حول تعليم الفن وتفسيره تفترض أن النموذج الذى سبق أن وصفناها وطبقت عليها نظرية الإعلام بطريقة شعبية - واقية بالغرض أو غير واقية - تمدنا بمفهوم مركّز على النظم ومفهوم براجماتى عن ماهية الفن . ويمكن أن يظهر النموذج ببساطة كما يبدو فى الرسم (فى الصفحة السابقة) .

وهكذا ، فإن ما نضعه فى قائمة العمل الفنى ، أو عبارة أوضح : ما هو فى « بطن الشاعر » ، إنما ينبعث إشعاعه من العمل حتى ينتهى إلى التعبير . فأى فكرة تتجسد فى شكل عمل فنى إنما تتحرر ببساطة لكى تمارس تأثيرها على الملاحظ ، وهكذا تؤثر فى المجتمع . ولا يوجد أى كتاب مدرسى يعالج النصوص يمكن ألا يشير - كدليل على ذلك - إلى حالات الانتحار بين قراء آلام فرتر . وتستخدم هذه الحجة أيضاً من جانب هؤلاء الذين يعتقدون ضرورة الرقابة التى تمارسها النظم والدولة . أفلا نتوقع من عمل فنى أن يودى إلى حركة غير مرغوب فيها من المجتمع ، وعلى الأخص عندما يكون الشباب هم المعنيين بالأمر ، إنه من المحتمل أن توجد على الإطلاق ثقافة مكتسبة فى أى بقعة من العالم لم تسع إلى تبرير عملها بالرجوع إلى اهتمامات الصغار الذين تسعى هذه الثقافة نفسها إلى الاهتمام بمستقبلهم الزاهر فى حاسة روحية غامرة .

وكما يظهر لنا هذا النموذج فإن دور النظم الاجتماعية والثقافية يبدو بوجه عام بسيطاً جداً ، فهو يقوم أولاً على إتاحة فرصة مناسبة « لاختيار » أعمال تربوية مرغوب فيها ، ويقوم ثانياً على تقديمها للمتلقى بطريقة تساعد على تحسين إمكانيات ملاحظة « المضمون » . والأمر الهام هو أن العمل قد أصبح متاحاً وأخذ العرض صورة مناسبة على أساس من النظم .

ومن هذه الناحية يبدو منطقياً أن الأمر يتطلب مبادأة من التدخل البسيط عندما لا يكون النموذج معداً وعندما يكون المتلقى غير قادر على فهمه . فإذا لم يكن هناك أى قصور فى المسالك التى تحتازها النظم والتى يمكن من خلالها أن تعمل على توصيل العمل إلى المستقبل فإن القصور ينبغى أن ينسب إلى العمل نفسه ، أو ينسب إلى الفنان الذى لم يقدر لما أنتجه من عمل فنى « أن يكون مفهوماً » . وليس من قبيل المصادفة فى هذا القرن أنه عندما تستشرى ضغوط النظم الاقتصادية فى المجتمع الصناعى حاملة

اتجاهات استبدادية إلى مجالات أكثر اتساعا في النشاط الإنسانى نصادف اتجاهات بالغة القوة نحو مزيد من الضبط في مجال الفن بشكل لم نصادفه على مر التاريخ . إن السمة الرئيسية المميزة للاتجاه العدواني للمجتمع (وللدولة في بعض الأحيان) تتمثل في تلك العناصر التي لا تنسجم مع المفهوم البراجماتى والتربوى للفن ، والتي تأخذ بفكرة « الفن للفن » وعدم مسئولية الفنان إزاء ما ينتج . ففي القرن التاسع عشر كان العنصر الدائم في التعبير هو الذى يتزعج بصفة أساسية التبجيل من المجتمع ، وفي القرن العشرين تظهر بصفة أساسية عدم دلالة ما يعرف بالدور الجمالى للمواد (كالألوان ، والألفاظ ، والنبرات ، والأصوات ، والأشكال ، والحركات .. إلخ) التي ينظر إليها كأشياء « شكلية » غير مرغوب فيها وغير معقولة في الوقت نفسه . وسوف تقال الطريقة التي استخدمت في مهاجمة هذا النوع من « الشكليات » من وجهة النظر الأيديولوجية إحدى الظواهر المثيرة في تاريخ الفن ، فقد أطلق عليه النازيون اسم « الثقافة البلشفية » ، واعتبره الستالينيون « نتاج الانحلال الإمبريالى » ، على أنه في ذاتها الحالتين يتم ذلك في إطار من رضا جواهر المثوقين الذين لا يتقنون أساسا في مثل هذا الفن بسبب « عدم قدرتهم على تفهمه » ، كما لا يمكن أن يقال إن مختلف الأيديولوجيات لم تتدخل بعد عن توجيه كل منها الاتهام للآخر بأنه يتصف بالشكلية ، وقد يكون أكثر ملاءمة أن نقول إن هذا الأمر يحدث اليوم بصورة أشد عنفا .

ومن ناحية أخرى فإن هناك اتجاهات لإعطاء أفضلية أكبر للعناصر القادرة على تزويدنا بمعنى أكثر تحديدا ، ومن ثم للاستخدام العملى والأيديولوجى . وهى العناصر الرمزية والتصويرية . ونحن بكلمة « تصويرى » إظهار الارتباطات المباشرة بين بناء العمل والواقع كما هو مألوف بالنسبة للمتفوق العادى ، على شاكلة أوصاف لأعمال محددة ، تماثل الشكل واللون في الفنون المرئية ، والأنغام الممتعة التي يمكن تذكيرها بسهولة في الموسيقى ، ومجموعات الأفلام الاستعراضية ، إلخ .

وهذه الاتجاهات التعسفية — سواء كانت واضحة في كافة الصناعات المتعلقة بالإنتاج الفنى للاستهلاك — أو في المساندة التي تمنحها الهيئة — هي تعويق مباشر للفن الحقيقى ، أو بعبارة أخرى للانتشار الطبيعى للأفكار . إن هناك مقاومة نفسية

مستمرة ضد الإرادة الإنسانية المعتادة للملاحظة ، للحيلولة بين التناقض وبين مشاهدة العمل الفني كما ينبغي وكما يريد . إن جمهور المتذوقين ليسوا أحراراً في الاختيار . فلما أن يستجيب لما هو مطلوب بشكل محدد (خذ على سبيل المثال النتائج التي تتوارد بانتظام في شكل إثارة انفعال في فيلم الحرب والسلام بمضمونه المبثور ، والمقتضب) ، وإما ألا يستجيب على الإطلاق ، فيظل جالساً في مقعده الوثير يتسلل بأكل «ساندويتش» ، متطلعاً إلى شاشة التليفزيون حيث تتوافد المشاهد الواحد تلو الآخر : الآثار التي خلفتها قنبلة النابالم ، سباق الدراجات البخارية ، أزيز طائرة هليكوبتر ، والسمار الناشئ عن زلزال . الخ ، بدون أن يكون راغباً في مشاهدة ذلك ، أو أن يكون قادراً فعلاً على أن يستجيب لذلك وجدانياً ، كأن يخاف مما يثير الخوف ، ويكيى مع الباكين ، ويضحك مع المبتهجين .

حالما ينبثق فن جديد فإن على النظم أن تحدد صاوكها إزاءه ، إلى أي حد هو مرغوب فيه ، وإلى أي حد يمكن أن يكون مفيداً . وسوف أعرض مثالا واحداً من دولة واحدة ، ففي عام ١٩٥٥ نعى إلى علم تشيكوسلوفاكيا لأول مرة وجود موسيقى إلكترونية محددة المعالم (١) . وكان من المتوقع أن تتخذ هيئتان رئيسيتان وقتاً حول هذا الموضوع ، نظراً لأن الأمر يعنهما بصورة مباشرة . الأولى تمثل المعهد الرسمي للموسيقى ، واتحاد مؤلفي الموسيقى من جهة حيث يتوقع منهما رد فعل معين في مواجهة ما هو مجهول ، والثانية تمثل المؤسسات المعنية بالإنتاج الثقافي من جهة أخرى حيث يتوقع منها أن تتخذ موقفاً مغايراً بأن تبدى اهتمامها للاستفادة عملياً من هذه التجارب . إن اتحاد مؤلفي الموسيقى قد استجاب فعلاً لذلك مسائراً النغمة الأيديولوجية في تلك الأيام ورفض هذه الموسيقى «كاختراع للمجتمع البورجوازي المهالك» . واستمرت أشد أشكال المقاومة من جانب هذه المؤسسات حتى حوالي ١٩٦١ . وعلى الرغم من هذا الاهتمام والاستنكار الأيديولوجي فإن الموسيقى الإلكترونية نفذت إلى

(١) انظر بعض ملاحظات عن الموسيقى الإلكترونية والموسيقى التقليدية في المجلة الموسيقية العدد رقم

٦ ، براغ ١٩٦٥ . J. Matejcek, «Poznámky o elektronické a konkrétní hudbě», Hudební rozhledy.

الأفلام واستمعت في الراديو . فقد ظهر أول فيلم يضم موسيقى إلكترونية وهو اختراع الهلاكه مرتكراً على قصة من تأليف جول فرن في عام ١٩٥٨ ، ثم تبعتها مجموعة كاملة من الأفلام ذات المضمون العلمى والبرامج المعدة صوتياً للراديو . وفي عام ١٩٦٥ أجرى مسح للوقوف على درجة الاستجابة للأشكال الموسيقية، وذلك بأن عزف أمام مجموعة مختارة من المستمعين مجموعة كاملة من الموسيقى المسجلة ، ابتداء من الموسيقى الفلكلورية حتى الإلكترونية . وقد أظهرت نسبة ضئيلة فقط تقبلها للموسيقى الإلكترونية (٣-١٢٪) وأبدت مجموعة عالية نسبياً (٤٠ - ٧٠٪) أنهم قد استمعوا فعلاً للموسيقى الإلكترونية (١) . فقد انعكس التأثير الإبداعى لصناعة الأدوات الثقافية في شكل ما من النجاح خلال فترة تتراوح بين خمسة أعوام وثمانية أعوام، إذ أن المحتوى الذى استخدمت فيه الموسيقى الإلكترونية كان له تأثير واضح على تفضيلات المستمعين . وقد أظهر السؤال الذى يقول : « ماهى التصورات التى تثيرها هذه الموسيقى ؟ » أن أغلب الإجابات ذكرت : أشياء مرتبطة بالخيال الخارجى (مجال الطريق ، آفاق مجهولة ، اللا محدود ، بريق النجوم فى السماء ، شهب ، وأجرام أخرى ، أبعاد شاسعة ، فراغ ، شئ أثيرى ، صمت مطبق) ، أو رعب وكراتة (خوف ، قسوة ، يأس ، قلق ، ضيق ، انفجار القنبلة الذرية ، فناء العالم ، موت ، اقتراب من الجحيم ، نهاية حزينة ، حادثة) ، أو شئ مثير ومتحرك (معجزات ، أشياء مجردة ، تناسق الكواكب ، شفافية ، رحلة فى المستقبل ، القرن الثانى والعشرون ، يوتوبيا ، تناسخ ، بداية الحركة ، تفكك الأشكال ، التجوال) ، أو الغموض (المجهول ، المزيغ ، الكائنات فوق العادية ، الحياة بعد الموت ، مخلوقات ما قبل التاريخ ، الجحيم ، الظلال ، الظلام ، القلاع الآلهة بالشياطين ، ظلمة الغابة) ، إلخ .

فكل هذه تظهر تأثيراً اصطلاحياً قوياً ، إن كانت هناك أيضاً صور اصطلاحية (كشروق الشمس، القطع فى الجبال ، عالم ما تحت الماء، إلخ) . وليس هذا البحث مجالاً لفحص كامل للمسائل السيكلوجية التى يتضمنها مثل هذا المسح (على سبيل المثال

(١) انظر المسح الخاص بالفن الموسيقى المعاصر (دراسة حديثة ومزينة) براغ ، ١٩٦٨ .

التأثير السياتنيكي لكلمة بردستا (١) المستخلصة في الاستبانة ، تلازم التأثير الناشئ . عن هذه الكلمة مع التأثير الناشئ عن صوت الموسيقى ، تكوينها البتاني ، تأثير معناها المحدد على استجابة المستمع للسؤال ، تأثير اتجاهات المستمع نفسه في عملية الملاحظة ، ثم التمثيل والتنويع ، وما إلى ذلك . وإننا نرغب ببساطة في إظهار أن هذه الإحصاءات تؤكد بفهمها مألوفاً تماماً في التجريب الجمالي إن الصور التي تثيرها الموسيقى (وغيرها من الأشكال « السياتنيكية الحرة » للفن) تتفاوت ، وتظهر فقط عندما تكون مجموعة من الظروف المصاحبة للملاحظة مهيأة لأن تكون الصور المقترحة متماثلة أو متشابهة أحياناً . ونسبة التشابه هي الأساس الوحيد « للفهم » المشترك والتمثل المتشابه (على سبيل المثال : الصورة الاصطلاحية للكون) . ومع ذلك فإن هذا لا يشكل حالة خاصة تخطيطية وطبيعية تضم سلسلة كاملة من الصور . فعلى سبيل المثال أثار مقتطفات مأخوذة من المؤلف الموسيقي هـ . إيمرت الصور والمجموعات المتعارضة التالية :

« لقد ذهب تفكيري إلى المؤلف الموسيقي الجميل لبول كلي وبيت موندريان »
 هذا ما ذكره أحد طلاب فن العمارة ، وعمره ٢٥ سنة .

« لأنها تشبه طاحونة دائرية خارج المبنى في شهر يناير والرجل الذي يمارس العمل
 تجمدت يدها وانزلق حزامه » (سائق عمره ٢٤ سنة) .

« إن هذه ليست موسيقى ، إنها تذكرني بمقتنيات العصور الوسطى وبحور
 السحرة ، أو ببعض لوحات بيكاسو » (موظف إداري عمره ٥٠ سنة) .

« إحساس بحركة دائرية سريعة ، موجات في الهواء ، انطباع مجرد للنغم والحركة ،
 امتزاج الألوان » (عالم عمره ٣٢ سنة) .

وهنا ينبغي مرة ثانية أن نطرح جانباً مسألة التجريب الجمالي التي يمكن بها أن
 نحدد هل من الممكن الاستدلال من استجابات المتنوعين عن أى فكرة عن المحتوى
 الفعلي للعمل . إن لدينا هنا ما يسمى بالخبرة الجمالية ، بدون أى تفسير للمعلومات .

(١) بردستا يمكن أن تعني إما « صورة » أو « فكرة » (ملاحظة المترجم) .

وعندما بدأ أ : سيلبرمان استخدام كلمة « تجربة » في علم اجتماع القرن^(١) وجه إليه النقد لاستعماته بمصطلحات من علم النفس .

وفي المسوح التجريبية (وعلى الأخص كما هو حادث في تشيكوسلوفاكيا ، حيث يتوافر لدينا آلاف الإجابات التي يمكن أن تستخدم لأغراض إحصائية وليست مجرد عينات من أعداد قليلة ، كما كان عليه الحال عادة في التجريب الجمالي) يتأكد بصورة أوضح أن التجريب ، بوصفه التأثير النهائي على المثلوق للعمل الفني ، يعتبر أداة صالحة من الوجهة المنهجية .

وهناك فائدة أبعد من ذلك ، وهي أن الفئوالحالي في إطار الفئوالهرقد آثار جوانب أخرى لهذا المفهوم وأعطاه دلالة عقلية حاسمة . والذي يعنينا هنا هو أن التجربة قد أقامت الدليل فعلا على الملاحظة المفادفة التي تؤثر في التفاوت النوعي الشديد للخبرات من ناحية « محتواها » و « دلالتها » والانفعالات التي تثيرها . فنوعية الخبرة الجمالية يمكن أن تتأثر بالعوامل السوسولوجية والسيكولوجية وبضغوط النظم ، ولكنها ليست على الإطلاق أقل من أن تكون الأساس للاستجابة العقلية التي يبدسها الملاحظ .

وعلى هذا يمكن تعريف الخبرة الجمالية كحالة تثير الوعي الناشيء عن ملاحظة العمل الفني في فترة زمنية معينة وتستمد من « الآثار » التي خلفتها خبرات سابقة (سواء كانت فنية أو خارج الإطار الفني) أو انعكاسات مختلفة تتضمن الانفعال ، والتخيل والمدلول . ويصبح أي عمل فني ينظر إليه بهذه الطريقة (وهذا المفهوم ليس تخيليا ولكنه استدلالى عن طريق التجربة) حافزاً لإطلاق إحدى العمليات العقلية الفردية أكثر من تنميط « المعلومات » ، وقد لا يكون من المستحيل تصميم نموذج رياضي لتنطية ذلك في داخل إطار نظرية المعلومات ، ولكنها لن تعطى نموذج التضاعلات التي أشرنا إليها حتى الآن .

(١) انظر الفصل الثالث في مؤلف سيلبرمان الصادر في رورنبرج عام ١٩٥٧ ، بعنوان :

Woven lebt die Musik "Das Musiker lebnes und sein Sozial - Bestimmendes

من واقع النموذج التجريبي الذى أوردناه تتبين معارضتنا للمشكلات الأساسية المتعلقة بمحور الفن . وإننا لعلّى يقين بالحقيقة الخاصة بأن مجموعات العلاقات المتداخلة بين « الواقع - والفنان - والعمل - والنظام - والمتلوق - والمجتمع » معقدة للغاية ، وأنها تختلف لا من حالة لأخرى فقط وإنما تبعاً للشكل الذى يتخذه الفن . ففى بعض الفنون يمكن أن يعتبر العمل « وسيلة للتعبير » فحسب (نوتة موسيقية ، ألعاب ، قصص ، شعر) ، وفى البعض الآخر يعتبر العمل خلقاً تم استكمال دفعه واحدة (كعمل تمثال ، رسم بالزيت ، موسيقى إلكترونية مسجلة ، فيلم) . وبعض الأعمال الفنية تنفذ فى إطار شخصى تماماً ، وهذا ما يحدث فى إنتاج عدد كبير من الأفراد للتأثرين (كالقراءة والقصة) ، وبعضها الآخر يؤثر فى سيكولوجية الجماهير (كالإنجازات المسرحية ، والموسيقية ، والسينائية) وغيرها .

وهناك مجموعة أخرى من المشاكل التى تنبثق ارتباطاً بما يوحى به العمل ، وهنا تواجهنا مسألة نظرية أساسية فى علم اجتماع الفن : هل تعتبر الحقيقة الاجتماعية (على شاكلة العضوية فى جماعة ما ، العلاقات والضغوط الجماعية ، تأثير النظم وأيديولوجية الدولة فى عملية الخلق ، ضغط الأحداث التاريخية ، السمعة والأهبة ، الأخلاق ، الخ) واحدة فقط من الحقائق التى يستجيب لها الفنان (وهى عديدة: طبيعية ، بيولوجية ، سيكولوجية ، حقائق عقلية مجتمعة مع الفن القائم ، خصائص المادة التى يتعامل معها الفنان ، فى المستويات الجمالية والقيم الخاصة بفترة زمنية وبظروف معينة) ، أم هل هى العامل المشترك فى كل هذه الحقائق ، التى يعتمد عليها تنظيمها وتفسيرها ، هل الحقيقة الاجتماعية إحدى العوامل العديدة التى تشارك فى خلق عمل معين ، أم هل هى تحدد كافة العوامل الأخرى إلى الدرجة التى يمكن أن تعتبر بمثابة العامل البنائى الرئيسى؟ إننا لانسطيع أن ننكر - بطبيعة الحال - الخاصة الاجتماعية لوعى الإنسانى ، أو ننكر الإحساس الاجتماعى كركيزة أساسية فى التكوين الإنسانى . فلا يمكن للفرد أن يعيش فى مجتمع دون أن يعتمد على هذا المجتمع . ومع ذلك فإنه ، فى مستوى ثقافى معين ، يمكن أن يترزع الفرد نفسه من هذا الاعتماد ، ويعتبر العلم الوسيلة الواضحة لمثل هذا التحرر ، كما يمكن مشاهدته فى العلاقة الجدلية بين العلم والأيدولوجيا ،

فالأيديولوجيا يمكن أن تصبح علمية، ولكن العلم لا يمكن أن يتحول إلى أيديولوجيا دون أن يتوقف عن أن يكون علما .

إن العبارة التي تقول «لا يمكننا الحياة في مجتمع دون أن نعلم عليه» تختلف دلالاتها تماما بحسب قائلها ، هل هو سيكولوجي أو سياسي . إن النظم والصفوة من أفراد الطبقة الحاكمة تتجه دائما إلى تأكيد هذا الاعتماد ، بيد أن العالم ، والفيلسوف ، أو الفنان يسعى إلى التحرر منها . فالعلم هو الأداة النمطية للأسلوب النقدي إزاء الحاسة الاجتماعية التي يفرضها التطور ، ولكن الفن يمكن أيضا أن يؤدي هذا الدور . والفن - في الحقيقة - هو الذي ينجح عادة - وبصورة أكثر فاعلية من العلم - في مواجهة التبعية التي تفرضها المهنة . وهناك عناصر حيوية هامة في مثل هذا الانجذاب الإيجابي : فالعمل النابع عن التناقض يمكن أن يقدم للمجتمع طاقة أوفر في الاستجابة وكشف خفايا الذات .

وبما أن هذه مسألة لم تدرس بصورة تجريبية حتى الآن ، وإنما استدل عليها إلى حد ما من الحاجات الخاصة ببعض الأيديولوجيات ، فإننا أحرار الآن في اختيار أسلوبنا في تشكيل نموذج قادر على التعريف بالعلاقة بين الواقع الاجتماعي وغيره . دعنا لذلك نضع في الاعتبار التأثير المنسق للحقائق الجدلية كأطروحة تقبل المناقشة . إن مجالات الواقع التي تؤثر في كل من خلق العمل وملاحظته يمكن أن تتضح بالصورة التي يظهرها الرسم (على الصفحة التالية) .

إننا قلما نحتاج إلى إظهار أن هذا نموذج يتصل بالمرحلة التاريخية الحاضرة للنمو ، فلحالة تختلف ، على سبيل المثال ، في مجتمع بدائي حيث لا يزال الفن في مرحلة التلقائية (التأثير المشترك للألفاظ ، عناصر تعبيرية وبصرية ، رقص وموسيقى شعائرية) حيث لا تكون الوظيفة الحالية قد استغلت بعد ، وحيث تكون الوظائف الشفعية (السحرية بصفة رئيسية) هي السائدة . فالتحفظ الذاتي الذي يديه مثل هذا المجتمع (وهنا يعتبر النموذج الذي تقدمه ، بطبيعة الحال ، نتاج تحفظ ذاتي نابع من حضارتنا) والإنتاج الذي يسبق ظهور العمل الفني لا يعتبر محصاة تعبير معين عن الواقع ، ولكن - على العكس - يعتبر كوسائل خاصة حيث يؤثر الموضوع في الواقع ، وتكون مضطرة لذلك أن تكيف نفسها لتلبي الاحتياجات الشعائرية .

ففهوم الفن في مختلف أنماط المجتمعات ، إذا نظرنا إليها ككل ، يتفاوت بين نماذج من النوع الذى شرحناه من قبل وبين عملية التهيد للفن في فترة ما قبل قيام المجتمع الإقطاعى . إن الاتجاهات البدائية النفعية في الفن للفن — المستخدمة كوسيلة للتأثير في الواقع — نجدها بطبيعة الحال ، حتى في المجتمعات المتقدمة نسبيا واتى يأخذ تنظيها شكل الدول .

إن من الضروري في الدراسات العلمية البدء دائما بعزل الظواهر بطريقة صناعية لتحليلها . وبمثل هذه الطريقة فإن علم اجتماع الفن يقوم بعزل المجموعات المستقلة للتفاعلات بين « الحقيقة — والفنان — والعمل — والنظام — والمتذوق — والمجتمع » ، عن كافة الأشياء التي تنتمى إلى المجال الخاص باهتمامها التجريبي والنظري في المجتمع : النظم الاجتماعية والثقافية ، العلاقات الاجتماعية ، الأيدولوجية ، عضوية الفنان في التجمعات الاجتماعية ، التدفق الاجتماعي للفن ، العوامل الاجتماعية والأيكولوجية التي تؤثر في نوعية الخبرة الجمالية، وما إلى ذلك . ومع ذلك فإنه كثيرا ما يفوتنا إعادة ربط العناصر فيما بعد . وهذا يتيح إمكانية ظهور نظريات اجتماعية تشرح العملية بأكملها ، من لحظة الخلق حتى حدوث التجربة بوصفها النتائج الطبيعي الخالص للعملية الاجتماعية . فعلم النفس وعلم الجمال لا يكثرث بهما ، وينظر إلى علم الاجتماع على أنه هو الذى يعالج كل شيء ، ولذلك تعتبر « الاتصالات القصيرة » بين المجتمع والعمل الفني ظاهرة نمطية . ويمكننا ، على سبيل المثال ، أن نجري دراسة تحليلية على أحد أعمال هنرى برسل حيث يعتبر تفوق الأغنية الفردية على الأغنية الجماعية حوالى عام ١٦٠٠ انعكاساً لانتصار التسلط على التوازن الطبقي في العهد الأليزابيثي (١) .

وتمثل الحجة التي تزعم أن أعمال جويان تعتبر ببساطة عن نضج الثورة الأسبانية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن موسيقى فاجنر تعكس « القوة » (العنف) الذى تتصف به الأمبريالية ، وتوقع حدوث كارثة للطبقة التي لا تتطلع إلا إلى الحاجة غير المشروعة للتوسع ، وهذا هو ما يظالمنا به أحد الأعمال التي قام بها عالم اجتماعي وفلسفي شهير

(١) انظر : R. Sietz, Henry Purcell-Zeit, Leben, Leipzig, 1955

لم يكن قادراً على تجنب مغريات توسيع الفكر الاجتماعي^(١)

إن بعض الكتاب الشعبيين الذين تناولوا هيجل بالدراسة قد تبنا مصطلحه الفكرى «انعكاس» ، وبدأوا ينشرون تعريفاً يمكن أن يجعل من الفن «انعكاساً لواقع» . ولكن من وجهة نظرهم ، فإن الواقع الوحيد هو الواقع الطبقي الاجتماعى سواء فى صورة جماعة أو مؤسسة . فالثنائية القديمة ، على شاكلة الله والإنسان ، المادة والروح ، العلم الخارجى والموضوع ، قد تحولت بصورة آلية إلى العلاقات بين «المجتمع والعمل الفنى» . فلم توجه أى عناية على الإطلاق إلى مسألة هل بناء العمل الفنى لا يشق من القوى الداخلية للفنان ، من كيانه النفسى ، وغرائزه (الرموز المتوارثة للساوك ، والبصراع بين القصد الإبدعى والمادة (الألوان ، الأصوات ، الكلمات ذات الدلالة اللغوية ، التناغم ، الميزان ، شاشة العرض ، إلخ) يشق من العوامل البيولوجية (فى الطفولة والشباب ، والكهولة ، إلخ) . إن الحقيقة المبردة التى تظهر فى قولنا «بعكس الحقيقة» بدلا من «يستجيب للحقيقة» تعنى الهبوط بدور الفنان إلى دور المنفذ الحالى ، الذى يؤدى ما تتطلب منه النظم أن يؤديه .

وهكذا يبدو واضحا أن الخطوة الأولى لربط التحليل للسوسيولوجى بالجموعات التى تحدث فيها التفاعلات موضوع اهتمامنا هو أن تدخل العوامل الاجتماعية المعروفة إلى حظيرة العوامل الواقعية الأخرى التى يستجيب لها الفنان . وهكذا لانستطيع أن نستمر لمدة طويلة فى اعتبار أن الواقع الاجتماعى هو فى كل زمان ومكان «المبدأ الحامى المحدد» فى الخلق الفنى ، ثم بالإضافة إلى ذلك ، فإن تدخل النظم وتأثيرها يبدو أقل فاعلية مما يتطلبه الأمر . وفى لحظة الخلق فإن تأثير الواقع البيولوجى على العمل الفنى يمكن أن يكون أقوى من تأثير الواقع الاجتماعى ، إذ أن العمر الزمنى للفنان يمكن أن يحدث تأثيراً أقوى فى خلق عمل ما من ثورة يمكن أن تحدث فى هذه اللحظة نفسها) . ومرة أخرى بينما نجد أن واقع المعرفة (محتوى المادة ، طبيعة الكون ، الأحداث التاريخية ، إلخ) يشق من علم اجتماعى محايد ، فإن واقع المستويات الجمالية يعتمد بدرجة أكبر على الأيديولوجية . ويختلف تأثير الواقع الاجتماعى بوضوح من حالة لأخرى ، وتبعاً لذلك فإن قيمة أى عمل بعد بقصد إثارة الاستجابة الاجتماعية تتفاوت بالمثل مع غيرها . هل يجب علينا إذن أن نكف - كما يفعل ث. و. أدورنو - عن أن نتعامل : هل

(١) انظر : Th. W. Adorno, Dissonanzen, 3rd ed., 1963.

علم اجتماع الفن ينبغي أن يعنى بالتفسير الاجتماعى لرموز عمل ما^(١) ، عندما يتبين ، فى أى حالة ، أن هذا التحليل للعوامل الاجتماعية ذات الدلالة لا يمكن أن يمارس مشاركة حقيقة للتحليل الكامل للبناء المعقد بأكمله ؟

مما لا شك فيه أنه سوف يذكر الفضل لعلم الاجتماع ، إذا ما استطاع أن يواجه هذه الحاجة ، واضعاً فى الاعتبار أن أسلوبه الفريد الخاص بالتحليل هو واحد فقط من المنظورات الممكنة التى تقود إلى تفسير أى عمل فنى ، وأن تداخل نتائجها فقط ومقارنتها بالتحليلات التاريخية ، والجمالية ، والسيكولوجية ، وغيرها ، يمكن أن يزدونا بصورة أكثر تكاملاً .

ومع ذلك فإنه يجب علينا أن نتعرف على المناهج - بمنأى عن الاتصالات الإيجابية المباشرة التى سبق لنا الإشارة إليها - والتى يمكن لعلم اجتماع الفن ، فى وضعه الراهن ، أن يقدمها لتحليل أى عمل مبدع . ومعالجتها تم بصورة جزئية ، وغير متفاحة ، وبتكييف نفسها للصعوبات المتعلقة بموضوعها (ولهذا السبب فإن علم اجتماع الأدب ظل لفترة طويلة يقوم على أساس أنه علم اجتماع تصورى للإنتاج الأدبى . وليس على الإطلاق علم اجتماع للفن الأدبى . ولهذا يتعذر النفاذ إلى أعماقه بسبب الخاصية التى تتصف بها الأعمال الأدبية من أنها «تم» فى أماكن مختلفة لاحتصر لها عن طريق القراءة الفردية) ، وكل ما هو متوافر لدينا عبارة عن أرقام إحصائية عن أذواق القراء واتجاهاتهم المفضلة ، وما عدا ذلك فإنه نادر جداً . إن آلافاً من الأعمال الفنية يتم إنتاجها يومياً ، ولا يزال علم الاجتماع التجريبى للفن غير قادر على اقتراح أحد المناهج التجريبية الموحدة لتحليل الظروف الاجتماعية والأحوال البيئية التى أحاطت بإنتاجها . ولم يحدث حتى الآن أن وجه علماء اجتماع الفن قدراً من اهتمامهم إلى العمليات الاجتماعية المصاحبة للظاهرة المستحدثة تماماً التى تحدث ثورة فى هيكل حقل العمل الفنى ، على شاكلة الموسيقى الإلكترونية والتقليدية التى أشرنا إليها من قبل .

إن المناصرين الأقوياء ، والمؤسسات الاجتماعية والثقافية ، والبيروقراطيين

(١) انظر : Th. W. Adorno, *Einleitung in die Musiksoziologie*, 1962.

• استعملنا كلمة «تجريب» فى ترجمة كلمة empirical بناء على ما انتهى إليه مؤتمر مصطلحات الفلسفة وعلم الاجتماع (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية المنعقد بالقاهرة فى مايو ١٩٧١) ، وهى تختلف عن «تجريبى» التى تقابل experimental (المترجم) .

المستثمرين في البلاد الصناعية ، هم الذين يستطيعون دائماً أن يعتبروا أنفسهم بمثابة السند والمهّم للفن ، دون أن يلتزموا بإظهار كيفية إسهامهم في بناء العمل الذي ينسبون لأنفسهم الفضل فيه ، وهم يستطيعون في طمأنينة أن يطالبوا بدورهم في عمل ما حتى عندما تكون اتجاهات الفنان عند إبداعه متعارضة معهم تماماً . وتكون المؤسسات المعنية بنشر الفن في الغالب على غير علم بموقفهم الخاص من مجموعات العلاقات المتداخلة بين : الواقع ، والأعمال الفنية ، والمجتمع . بل إنها قد لا تكون على دراية — على الأقل — بالإمكانيات المطلوبة لكل شكل من الأشكال المختلفة للفن ومورفولوجيتها (إن ما يجب علينا هو أن ننأمل في الصراع المستمر للتغلب على الصعوبات التي تنبثق عن ظهور الفن الإبداعي خلال وسيلة الاتصال الجماهيري ، التي تعد بصورة أكثر ملاءمة للتعامل مع الأشكال الانتشارية . وباختصار فإن الفن من أجل التذوق ، كما هو الحال في الرسم مثلاً حيث يعتمد أساساً على التجربة الجمالية ، لا تتلاءم معه الأشكال القائمة للتواصل ، وهذا الأمر يفعله العاملون في وسائل التواصل الجماهيري) .

لقد حاولنا ، فيما عرضناه ، أن نتبين الموقف الحقيقي للمؤسسات الاجتماعية والثقافية ووسائل الاتصال الجماهيري في سلسلة العلاقات المتداخلة بين « الواقع ، والعمل الفني ، والمجتمع » . وإننا على يقين من أن ما سوف نصل إليه لن يكون كافياً لكي يساعد هذه المؤسسات في أن تتخذ قراراً مدروساً يكون — كما نصور — معبراً عن موقفهم الحقيقي . ولكي ندفعهم إلى الأخذ بذلك فن الضروري توفير تحليلات مقننة حول علم اجتماع الفن والثقافة . ولعل أن تتوافر لدينا مناهج خاصة لتحليل وقدر من النتائج المقننة حول الدراسة التجريبية للآثار المنبثقة عنها فإن علينا بطبيعة الحال أن نعتمد بدلاً من ذلك على الجهود التي تبذل في المجال الأيديولوجي ، بما في ذلك احتمالات الإثارة أو التعويق التي يتعرض لها « إرشاد » أو « توجيه » الإبداع الفني ، لتقرير ما إذا كانت حركة فنية ما « مرغوباً » فيها أم لا ، من أجل تضيق نطاق الحرية الفنية عن طريق الرقابة السياسية و « الأخلاقية » ، ومن أجل امتصاص غضب المواطنين الصالحين ضد انحراف هؤلاء الذين يريدون الإطاحة بالمعايير المتفق عليها .

المؤتمرات الدولية القادمة

١٩٧٢

١ - وفقا لاماكن الانعقاد :

- كييف (الاتحاد السوفيتي)

الاتحاد الدولي لعلم الشيخوخة :

المؤتمر الدولي التاسع .

الأستاذ الدكتور د . ف . شيبوتارييف ،

الجمعية العلمية والطبية للمتخصصين في علم الشيخوخة وطب

الشيخوخة لكل الاتحاد السوفيتي

Ul. Vyshgorodskaya 67, Kiev 114

(u.S.S.R.)

- هولندا

الاتحاد الدولي لمدراس العمل الاجتماعي :

المؤتمر السادس عشر

Room 615,345 East 46th street, New York, N.Y. 10017

(United states)

- ألمانيا (الاتحادية)

المجلس الدولي للإدارة العلمية :

المؤتمر الدولي السادس عشر للإدارة العلمية

Rationalisierungs - Kuratorium der Deutschen Wirtschaft - RKW, Gutleu-
tatsstrasse 163-167, 6000 Frankfurt/Main 9

(Federal Republic of Germany)

- دبلن

الاتحاد الدولي لأبحاث العمليات :

مؤتمر :

Mrs. Margaret Kinnaird, Operational Research Society,
62 Cannon Street, London, E.C.4
(United Kingdom)

ب - وفقا لتاريخ ومكان الانعقاد :

يناير - تايلاند

الجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التابعة للأمم المتحدة
ثمرة من الجوانب السكانية للتدين والتصنيع .

ECAF, Population Division, Sala Santitham, Bangkok
(Thailand)

مارس - نيواورليانز

معهد علوم الإدارة : الاجتماع الدولي التاسع عشر

Mrs. M.R. De Helim, P.O. Box 6112, Providence, Rhode Island 02904
(United States)

يونيه - السويد :

الأمم المتحدة :

مؤتمر حول البيئة الإنسانية .

Ministry of Foreign Affairs, Stockholm
(Sweden)

اغسطس - لاهاي

المجلس الدولي للرفاهية الاجتماعية :
المؤتمر الدولي السادس عشر

Mrs. Kate Karzki,
345 East 46th Street, New York, N.Y. 10017
(United States)

انجسطنى - طوكيو

الاتحاد الدولى لعلم النفس :
المؤتمر الدولى المشرون .

Professor Yoshihisa Tanaka, Executive Director of the
Organizing Committee, The Japanese Psychological
Association, 37-13-802, Hongo 4-chome, Bunkyo-Ku,
Tokyo 113 (Japan)

سبتمبر - دينيفر

مهند علوم الإدارة
الاجتماع الأمريكى الثالث عشر

Mrs. M.R. De Melim, P.O. Box 6112, Providence,
Rhode Island 02904
(United States)

أكتوبر - سانت لويس ، ميسورى :

اتحاد العاملين فى الدولة
المؤتمر الدولى

Kenneth O. Warner,
1313 East 60th Street, Chicago, Illinois 60637
(United States)

الجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التابعة للأمم المتحدة
مؤتمر السكان الثانى لآسيا .

ECAFE, Population Division, Sala Santitam, Bangkok
(Thailand)

سنة ١٩٧٣

- كندا -

الاتحاد الدولي للعلوم السياسية

المؤتمر العاشر

43 rue des Champs Élysées, Brussels 5
(Belgium)

- الولايات المتحدة -

الاتحاد الدولي للإنسانيات والسلالات البشرية

المؤتمر التاسع

Unesco House, 1 rue Miollis, 75 Paris. 15e
(France)

سنة ١٩٧٦

- فرنسا -

الاتحاد الدولي لعلم النفس :

المؤتمر الدولي الحادي والعشرون .

C/O Professor Eugene Jacobson, Secretary General,
Department of Psychology, Michigan State University,
East Lansing, Mich.
(United States) .

وثائق مطبوعة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

« لا يشمل هذا الباب المطبوعات والوثائق التي تصدر «أوتوماتيكيا» مثل التقارير الإدارية المنتظمة ومحاضر جلسات الاجتماعات وما شابه ذلك » .

— السكان والصحة :

السكان :

١ - منبع وتقويم سجلات السكان والأنظمة المشابهة ١٩٦٩ ، ٦٦ صفحة . دولار وخمسون سنتا .
(UN/ST/STAT/SER./F/15.) ٦٩٤٥ فرنك سويسري

يتضمن الكتاب تعريفاً لسجل السكان . والخطوط العريضة للأنظمة المستخلصة باختصار . وعمل المنظمات الدولية في هذا المجال . واستخدام السجلات في نهاية عام ١٩٦٧ . وقيمة هذه الوثائق . والإلكترونيات والتحديث .
(UN/ST/SOA/SER/A/45)

٢ - الإجراءات ، والسياسات والبرامج التي تؤثر في الخصوبة ، مع إشارة خاصة لبرامج التخطيط القوي للأسرة . سبتمبر ١٩٦٩ - ٢٠٥ صفحات .
(UN/E/CN.9/232)

سياسات الخصوبة والراحة وبرنامج العمل . القوى الاجتماعية التي تتحكم في هذه الإجراءات ومدى فاعليتها

٣ - مجموعة بيانات إحصائية عن الخصوبة في إفريقيا من خلال مسح السكان .
يناير ١٩٧٠ - ١٢ صفحة
(UN/E/CN.14/POP/13.)

٤ - تقويم لبرنامج تخطيط الأسرة لحكومة الهند

نوفمبر ١٩٦٩ - ١٠٩ صفحات
(UN/TAO/IND/50.)

الصحة :

١ - تقرير إحصائيات الصحة العالمية ، المجلد ٢٣ ، أرقام ٥٠٤ ، ١٩٧٠ ، ٦ دولارات و ٧٥ سنتا ، ٢٠ فرنكا سويسريا ، المجلد ٢٣ رقم ٦ ، ١٩٧٠ ، ٤٤ صفحة ، ٢٠ دولارا و ٧٥ سنتا ، ٨ فرنكات سويسرية ، المجلد ٢٣ رقم ٧ ، ١٩٧٠ ، ١١٢ صفحة ، ٥ دولارات و ٢٥ سنتا ، ١٦ فرنكا سويسريا .

ويتضمن مجموعة من الإحصائيات ذات الأهمية الخاصة أو النادرة . أجزاء من مجموعة دائمة من الإحصائيات عن انتشار الأمراض المختلفة . ويغطي التقرير العالم بأسره ، بالإضافة إلى الجداول الأساسية

المتادة يتضمن كل جزء دراسات خاصة . ومن بين هذه الدراسات يجب أن نذكر الدراسة عن الوفيات نتيجة للملوى والأمراض الطفيلية (١٩٥٥ - ١٩٦٧) في عددي ٤٥٥ ، ودراسة ماثلة عن وفاة الأجنة (١٩٤٥ - ١٩٦٧) في العدد ٦ ومواد إضافية في العدد ٧ للدراسة التي نشرت في عددي ٤ و ٥ .

الاقتصاديات :

الإحصائيات ، بما في ذلك الإحصائيات الاقتصادية ، والمناهج الإحصائية :

١ - كتاب الإحصاء السنوي لآسيا والشرق الأقصى ، ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، ٢٩٢ صفحة ، ٤ دولارات و ٥٠ سنتاً ، ١٩٤٥ فرنك سويسري (UN/E/CN/IX/840)

بيانات سكانية واقتصادية واجتماعية عن بلاد هذه المنطقة .

٢ - التصنيف المياري الدولي للمهن ١٩٦٨ - ٤١٥ صفحة ، ١٩٦٩ ، ٤ دولارات ، ٢٠ فرنكاً سويسرياً (منظمة العمل الدولية) .

ويتضمن تصنيفاً لأكثر من ١٥٠٠ مهنة مع وصف لكل مهنة منها .

٣ - التجارب القومية في إحصائيات توزيع الدخل ، والمصرفيات والثروة ، فبراير ١٩٧٠ ، ٤٥ صفحة (UN/E/CN.3/399/ADD. I.)

يجزى على مراجعة وتعديلات الوثيقة E/CN.3/399

٤ - تقرير مؤتمر الإحصائيين الآسيويين ، الدورة التاسعة . يولييه ١٩٦٩ ، ٥١ صفحة (UN/E/CN.IX/880)

النشاطات الأخيرة ، مسح لاستهلاك الطعام ، البرنامج العالمي لإحصاءات السكان والإسكان لعام ١٩٧٠ ، تحسين إحصائيات المواليد والوفيات والزواج ، التعليم ، المحاسبة الوطنية ، إحصائيات المربقات ، الأطفال والشباب ، إحصائيات النقل البحري ، برنامج العمل .

التخطيط الاقتصادي ، التنمية :

١ - تقوم المقدرية الاقتصادية للتنمية ، ١٩٧٠ ، ١١٦ صفحة ، دولار ٢٥٥ سنتاً ، ٥٤٠ فرنكاً سويسري (UN/ST/TAO/M/46)

تقوم أعدته الجماعة الدولية للدراسات في التخطيط القوي ، الظروف اللازمة لضمان فاعلية الإدارة في التنمية ، الاستثمارات المطلوبة . الخدمات الواجب تقديمها .

٢ - تنسيق الإجراءات والسياسة الضريبية والميزانية مع تخطيط التنمية ، يناير ١٩٧٠ ، ٩٧ صفحة (UN/E/CN.IX/4/BUD/IX.)

٣ - دور الحركة التعاونية في تحقيق أهداف وأغراض العقد الثاني للتنمية للأمم المتحدة ، مارس ١٩٧٠ ، ٣٠ صفحة (UN/E/4807)

٤ - التخطيط للمهارات والتكنولوجيا المتقدمة ، ١٩٦٩ ، ٢٢٥ صفحة ، ٣ دولارات ، ١٣ فرنكا سويسريا . (UN/ID/SER.E/3)

الأولويات في هذين المجالين ، الصلة بين التقدم التكنولوجي والتدريب الصناعي ، تخطيط القوى البشرية ، توصيات .

٥ - تقرير المصنع عن تكنيك التخطيط السنوي ، اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ، يناير ١٩٧٠ ، ٨٠ صفحة (UN/E/CN.II/L.242)

مفهوم التخطيط السنوي ، وضع خطة سنوية ، التنبؤات السنوية ، التقويم السنوي للموارد والتقدم .

التعاون الاقتصادي :

١ - تقرير من المؤتمر الوزاري الثالث حول التعاون الاقتصادي الآسيوي ، يناير ١٩٦٩ ، ١٩٣ صفحة (UN/E/CN./848)

ما تم من عمل بشأن توصيات المؤتمر الوزاري السابق ، برنامج لتدعيم التعاون في المجالات المختلفة ، التنسيق الإقليمي لخطة التنمية القومية ، تحرير التجارة ، مركز اللجنة الاقتصادية للشرق الأقصى لتنمية التجارة ، السوق الدولية الآسيوية ، اتفاقيات الدفع الإقليمية ، التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية ، استراتيجية التنمية المتكاملة .

وإس المال :

١ - ضريبة الدخل على الاستثمارات الأمريكية الخاصة في البلاد النامية ، ١٩٧٠ ، ١٤٦ صفحة دولاران وخمسون سنتا ، ١٠.٨٠ فرنك سويسري (UN/ST/ECA/126)

العلاقة بين النظام الضريبي في الولايات المتحدة وفي البلاد النامية ، التنسيق بين هذه الأنظمة .

التجارة :

١ - تقرير تحليل عن حالة التجارة بين الدول الأوروبية ، يناير ١٩٧٠ ، ٣١ صفحة (UN/E/ECE/761)

إحصائيات عن التجارة بين الدول الأوروبية ، التركيب بالمنتجات ، العقبات الاقتصادية وغيرها من العقبات في طريق تنمية التجارة بين شرق أوروبا وغربها . النمو والتجارة . الأفاق الطويلة المدى .

٢ - إضافة للتقرير التحليلي عن حالة التجارة بين الدول الأوروبية ، فبراير ١٩٧٠ ، ١٤٠ صفحة (UN/E/ECE/761/ADD.1.)

إحصائيات هامة عن تطور السياسات والممارسة التجارية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية (بما في ذلك التجارة بين شرق أوروبا وغربها) .

الموقف الاقتصادي :

١ - مسح للظروف الاقتصادية في إفريقيا : ١٩٦٧ ، ديسمبر ١٩٦٩ ، ١٧٥ صفحة ، دولاران وستون سنتا ١٠,٨٠ فرنك سويسرى (UN/E/CN.I4/409/Rev.I.)

الزراعة :

١ - التنمية الزراعية : استعراض لنشاطات منظمة الأغذية والزراعة الميدانية ، روما ١٩٧٠ ، ١٩٤ صفحة ، دولاران وخمسون سنتا ، ١٠,٨٠ فرنك سويسرى (الدراسة الأساسية رقم ٢٣) تحلل هذه الدراسة كلا من المشاكل المتضمنة في النشاطات الميدانية والنجاحات المتحققة ، التمويل ، المشروعات التي تشرف عليها .

٢ - التقرير السادس عن إنتاج ومصروفات ودخل الزراعة في النول الأوروبية .

المجلد الأول : استعراض مختصر للاتجاهات الرئيسية من ١٩٥٠ - ١٩٥٢ إلى ١٩٦٣ - ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٤٢ صفحة ، ٦ دولارات و ٢٠ سنتا ، ٢٦,٨٥ فرنك سويسرى (UN/ST/ECE/AGRI/3٥) إجمال الإنتاج . المصروفات الجارية ، استهلاك الدين ، صافي الإنتاج بتكلفة المصنع ، الحالة الزراعية ، الأجور والإنتاجية . الاستثمار في الزراعة .

٣ - أثمان المنتجات الزراعية والأسمدة في أوروبا ١٩٦٨ / ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٤٦ صفحة ، دولار و ٦٥ سنتا ، ٧,١٠ فرنك سويسرى (UN/ST/ECE/AGRI/34) جوانب الحالة والدخل في الإصلاحات الزراعية الأخيرة في الشرق الأوسط بقلم دودين واديز (نقلا عن إنترناشيونال لا يوريفير ، المجلد ١٠١ رقم ٦ يونيه ١٩٧٠) .

الموقف في الجمهورية العربية المتحدة ، والعراق وإيران

المجتمع ، وظروف المعيشة والعمل ، والعمالة ،

والسياسة الاجتماعية ، والتطور الاجتماعي :

التطور الاجتماعي :

١ - فلتنز بلادي ، بقلم مالكونم س ، أدبيشيا ، ١٩٧٠ ، ٣٧٥ صفحة ، ٧ دولارات و ٣٨ سنتا ، ٣٨ فرنكا (UN/ESCO/A. 2668.)

مجموعة مقالات وخطب كتبها نائب المدير العام لليونسكو سابقاً عن خبرته الشخصية في مجال الخدمة المدنية الدولية ، العامل البشري في عملية التنمية ودور التعليم والعلم في المجتمعات ذات المستويات المختلفة

من التطور ، عمل اليونسكو من أجل السلام والتنمية ، الرسالة الثقافية والروحية والأخلاقية ليونسكو في العالم اليوم .

٢ - السياسة الاجتماعية والتخطيط في التنمية الوطنية ، ديسمبر ١٩٦٩ ، ٣١ صفحة

(UN/CN.5/440)

مناهج جديدة ، العوامل الاجتماعية في التنمية ، الظروف الاجتماعية اللازمة للتنمية ، تقليل جوانب عدم التكافؤ وتدمير التكامل الوطني ، تخصيص الموارد للقطاعات ، تحسين البيانات الإحصائية ، تدريب المخططين . الإعداد لحقبة التنمية الثانية .

٣ - تقرير ندوة الجوانب الاجتماعية لتخطيط التنمية (بيروت ، ١٨ - ٢١ نوفمبر ١٩٦٩)

(UN/ST/TAO/SER.C/II2) ٣١ صفحة

الظروف الاجتماعية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية ، الاستراتيجية المقارنة ، مستقبل مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي ، بيروت .

٤ - دراسات عن التنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ٨٨ صفحة ، دولار ٥٠ ستما ، ٤,٦٥ فرنك سويسري (UN/ST/ECA/124)

الوضع الاجتماعي في العراق والأردن والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن .

السياسة الاجتماعية ، واقتصادات الاجتماعية :

١ - استعراض الوضع الاجتماعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ، مارس

(UN/E/CN.U/L.250) ٦٧ صفحة

استعراض لتطور الاجتماعي في آسيا ، نمو حركة السكان ، مستويات المعيشة ، تطور التركيبات الاجتماعية ، البرنامج الاجتماعي لبلاد آسيا ، ملخص للاتجاهات .

٢ - مدخل إلى الضمان الاجتماعي ، ١٩٧٠ ، ٢١٩ صفحة ، دولاران و ٢٥ ستما ، ٩ فرنكات سويسرية (ILO منظمة العمل الدولية) .

قائمة هامة بالمراجع ، برنامج دراسي في اثني عشر درساً ، تطور فكرة الحماية الاجتماعية ، الأنواع المختلفة لفوائده ، التمويل ، الضمان الاجتماعي للمال الرحل ، نشاط منظمة العمل الدولية .

٣ - الحد الأدنى لمعاشات الشيخوخة ١ : كفايتها من حيث مزايا إعانة مصروفات الاستهلاك ومقاييس الفقر ، بقلم بول فيشر ، ٢٥ صفحة (نقلا عن إنترناشيونال لاهور ريفيوز' المجلد ١٠١ رقم ٧ ، يوليو ١٩٧٠) (منظمة العمل الدولية) .

الجزء الأول من دراسة مقارنة ، يتناول معاشات الشيخوخة في سبعة عشر بلداً ذات نظم سياسية مختلفة ومستويات تطور مختلفة .

٤ - اتجاهات في الوضع الاجتماعي للأطفال . تقرير عن الأطفال ، يناير ١٩٧٠ ، ١٥١ صفحة
(UN/E/CN.5/448)

تأثير الاتجاهات السكانية والتغيرات الاجتماعية على حياة الطفل ، الصحة والتغذية ، الظروف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية . التعليم . تقوم الإجراءات التي اتخذت على المستوى الوطني والدولي .

٥ - التأهيل المهني للمهجر ١٩٦٩ ، ٦٨ صفحة (منظمة العمل الدولية)
دليل من المناهج المستخدمة لتشجيع استخدام المهجرة .

التنمية الريفية :

١ - التنمية الريفية في بلاد إفريقيا الناطقة بالفرنسية ، ١٩٧٠ ، ٢٠٦ صفحات (منظمة العمل الدولية)

٢ - تخطيط مناطق الترويح :

تخطيط وتنمية مناطق الترويح بما في ذلك تنمية البيئة الطبيعية ، المجلد الأول ١٩٦٩ ، ١٨٦ صفحة ،
٤ دولارات و ٤٠ سنتا ، ١٩٧٥ فرنك سويسري (UN/ST/ECE/HOU/40)

تقرير عن ندوة عقدت في فرنسا ولوكسمبورج من ٢٧ أبريل حتى ١٠ مايو ١٩٦٩ ، أهداف
سياسة وقت الفراغ في البلدان المختلفة ، حالات معينة لتنمية مناطق الترويح ، تخطيط مناطق الترويح .

سياسة العمل والعمالة :

١ - مدخل إلى دراسة العمل ، ١٩٦٩ ، ٤٣٦ صفحة ، ٢٠ فرنكا سويسريا (منظمة العمل الدولية)

قائمة كاملة بالمراجع ، دليل لدراسة الإنتاجية وعلاقتها مع مستوى المعيشة ، ودراسة أوقات وساعات
العمل وتحليل الوظيفة .

٢ - الجوانب البشرية لتطورات الاقتصادية الأخيرة في أوروبا ، ١٩٦٩ ، ١٧٥ صفحة ،
دولاران و ٥٠ سنتا ، ١٠ فرنكات سويسرية (منظمة العمل الدولية) .

إحصائيات هامة ونادرة . إحصائيات عن نمو القطاعات المختلفة من النشاط في عدد كبير من البلاد
من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦ . العلاقة بين سياسة اليد العاملة والسياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة . الخطوات
التي اتخذت لتبويض بانتقال اليد العاملة . هجرة العمال والمهنيين . التسليم المهني والتدريب المهني .

٣ - مشكلات العمالة في ريف الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٦٩ ، ١٦٥ صفحة ، دولار
و ٥٠ سنتا ، ٦ فرنكات سويسرية (منظمة العمل الدولية) .

٤ - نشاطات منظمة العمل الدولية ذات الأهمية الخاصة فيما يتعلق باستغلال النساء ، ديسمبر ١٩٦٩ ،
٥٢ صفحة ، ويتضمن ملاحق (UN/E/CN.6/529)

قائمة هامة بالمراجع . مقاييس العمل الدولية وتطبيقاتها . مؤتمر العمل الدولى . برنامج الهالة الدولى . المؤتمر الإقليمى والجان الاستشارية ، اللجان الصناعية والهيئات المشابهة .

٥ - خدمة النساء كوسيلة تمكين النساء من العمل بجاناً لفائدة المجتمع ، مارس ١٩٧٠ ، ١٢ صفحة (UN/E/CN.6/534)

ردود على الحكومات التالية فيما يتعلق بخدمة خاصة للنساء : الأرجنتين ، النمسا ، بلغاريا ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، سيلان ، تشيكوسلوفاكيا ، إيطاليا ، اليابان ، الكويت ، مدغشقر ، جزر مالديف ، هولندا ، نيوزيلندا ، باكستان ، الصومال ، قرينداد ، كوباجو ، تركيا ، الاتحاد السوفيتى ، بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فنزويلا ، زامبيا .

٦ - آثار التقدم العلمى والتكنولوجى على ظروف عمل واستخدام النساء ، يناير ١٩٧٠ ، ١١٢ صفحة بما فى ذلك الملاحق (UN/E/CN.6/539)

قائمة بالمراجع الهامة . ملخص للمعلومات الواردة من الحكومات عن دراسات أجريت فى بلادها حول آثار التقدم العلمى والتكنولوجى على ظروف عمل واستخدام النساء . استعراض لدراسات منظمة العمل الدولية الأخيرة عن الآثار الاجتماعية للتقدم التكنولوجى ، مع اهتمام خاص باستخدام النساء .

٧ - استخدام الشباب والتنمية الوطنية فى إفريقيا ، ١٩٦٨ ، ٥٤ صفحة (UN/E/CN.14/SWSA/7.)

وسائل تحقيق أقصى قدر من التهيئة للشباب للخدمة الوطنية والتنمية . الخطوات الضرورية لتشجيع الشباب على البقاء فى المجتمعات الريفية لتقليل هجرتهم إلى المدن . استخدام غريمى الجامعات والطلاب الذين لم يحصلوا بعد على درجاتهم العلمية .

التمييز العنصرى ، حقوق الإنسان :

١ - تقرير الدورة الثانية والمشرين للجنة الفرعية عن منع التمييز العنصرى وحماية الأقليات المقدم للجنة حقوق الإنسان ، نوفمبر ١٩٦٩ ، ١٠١ صفحة (UN/E/CN.4/1008)

دراسة خاصة للتمييز العنصرى فى "المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . المساواة فى إجراء العدالة . العبودية وتجارة العبيد فى كل أشكالها ومظاهرها بما فى ذلك التمييز العنصرى والاستعمار . انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، حماية الأقليات ، إبادة الأجناس .

٢ - دراسة التمييز العنصرى فى موضوع الحقوق السياسية ومشروع مبادئه عن الحرية وعدم التمييز فى موضوع الحقوق السياسية ، ديسمبر ١٩٦٩ ، ٤١ صفحة بما فى ذلك الملاحق (UN/E/CN.4/1013)

قائمة بالمراجع الهامة . خلفية لبحث الدراسة ومشروع المبادئ بواسطة الهيئات المختصة للأمم المتحدة . مقابلة بين المفروعات . فهرس لردود التى بعثت بها الحكومات ، يحدد الوثائق التى يمكن أن توجد فيها تطبيقاتها .

٣ - دراسة التمييز في موضوع حقوق السياسة ومشروع مبادئه من الحرية وعدم التمييز في موضوع الحقوق السياسية ، فبراير ١٩٧٠ ، ٢٨ صفحة (UN/E/CN.4/1013/ADD.1.)

ملحق يتضمن ردود الحكومات التالية : أستراليا والنمسا والبرازيل وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وفنلندا وإيران وكينيا وهولندا والنرويج والفلبين وتركيا وجمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية .

٤ - قضية تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الميثاق الدولي عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودراسة مشكلات خاصة تتعلق بحقوق الإنسان في البلاد النامية ، فبراير ١٩٧٠ ، ١٢٣ صفحة (UN/E/CN.4/1023)

ردود ثلاث وعشرين دولة حول حلولهم العملية للمشكلات المتضمنة في التطبيق التدريجي لهذه الحقوق .

٥ - ملخص تحليل لتقارير وبعض المواد الأخرى عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفترة من أول يولي ١٩٦٦ حتى ٣٠ يونيو ١٩٦٩ ، فبراير ١٩٧٠ ، ٤٢ صفحة

(UN/E/CN.4/1024)

قائمة بالمراجع الهامة . الترتيبات الدستورية والتشريعية والإجرائية التي أسهمت في الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها والمتعم بها . حقائق جديدة أخرى هامة .

٦ - ندوة عن المشكلات الخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان في البلاد النامية ، ١٩٧٠ ، ٤٩ صفحة

(UN/ST/TAO/HR/36)

عقدت هذه الندوة في نيقوسيا (قبرص) من ٢٦ يونيو إلى ٩ يولي ١٩٦٩ . خلق الظروف الضرورية - على المستوى القوي- للتقدم وحماية حقوق الإنسان في الدول النامية ، تقدم حقوق الفرد داخل إطار التطور الوطني ، الحدود والقيود التي يفرضها القانون على هذه الحقوق . المؤسسات والإجراءات لضمان التوسع بحقوق الإنسان واحترامها في البلاد النامية .

٧ - ندوة عن إنشاء لجان إقليمية لحقوق الإنسان مع اهتمام خاص بأفريقيا . القاهرة من ٢ إلى ١٥ سبتمبر ١٩٦٩ . نيويورك ، ١٩٦٩ ، ٢٥ صفحة - (UN/ST/TAO/HR/38)

تحميد إنشاء لجان إقليمية . مجالات النشاط . الأبحاث والدراسات والخدمات الاستشارية ، الاستقصاءات الواقعية والتسالم . تحليل لرسائل الدول والجمعاعات والأفراد . طبيعة العلاقات التي يجب أن تقوم بين مثل هذه اللجان الإقليمية .

٨ - علاقات الأجناس في العمل في المملكة المتحدة ، بقلم فرانك كوزنيس ، ١٦ صفحة (نقلا من إنترناشيونال لا بورنيغو ، المجلد ١٠١ رقم ٧ ، يولي ١٩٧٠) (منظمة العمل الدولية) .

العمال المهاجرون بحكم المهنة والمنطقة . التطبيق العملي للتشريع الاجتماعي فيما يتعلق بهم . اتجاهات أصحاب الأعمال والنقابات .

٩ - العقبات القانونية والثقافية في طريق التكامل . التفرقة المنصرية . فبراير ١٩٧٠ ، ٥٥ صفحة
(UN/ST/LIB/22/Rev.I.)

قائمة بالمراجع الهامة ، قائمة مراجع مستقاة من السياسة المنصرية لحكومة جمهورية جنوب إفريقيا .

وضع النساء :

١ - برنامج موجه طويل المدى لتقديم النساء ومساعدة الأمم المتحدة في هذا المجال . مارس ١٩٧٠ ،
٢٢ صفحة (UN/E/CN.6/532)

الإجراءات الواجب اتخاذها على المستوى الوطني والقارى والعالمى .

٢ - وضع الأمهات غير المتزوجات : القانون والممارسة . يناير ١٩٧٠ ، ١٠٢ صفحة
(UN/E/CN.6/540)

قائمة بالمراجع الهامة . الوضع القانونى للأم غير المتزوجة : إرساء الأمومة ، نقل اسم الأم إلى الطفل ،
نقل الجنسية ، ممارسة الأم غير المتزوجة السلطة الأبوية ، التزامات الإعاشة ، قانون الوراثة كما يطبق على حالة
الأم غير المتزوجة . الوضع الاجتماعى للأم غير المتزوجة ، موقف المجتمع ، وإجراءات الحماية الاجتماعية .

اللاجئون

١ - التبرعات الخيرية التى يوجهها المندوب السام للأمم المتحدة للاجئين . مايو ١٩٦٩ - ٣١ صفحة
(UN/A/AC.96/408)

حسابات عام ١٩٦٨ والإحصائيات المالية للفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٨ .

٢ - برنامج المندوب السام للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٧٠ ، سبتمبر ١٩٦٩ ، ١٠٥
صفحات (UN/A/AC.96/412)

التعليم

١ - المؤتمر الإقليمى الثالث لوزراء التعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول
العربية (المغرب من ١٢ إلى ٢١ يناير ١٩٧٠) ، ١٩٧٠ ، ٩٠ صفحة (UNESCO/ED/MD/IX)

قائمة بالمراجع الهامة . الانجازات التعليمية فى البلاد العربية ، الإجراءات الواجب اتخاذها فيما يتصل
بسياسة التنمية . العمل المشترك والتناجح . قائمة بالوثائق التى تشكل الخلفية .

٢ - نفوة عن تدريب المدرسين ، بواسطة نظام الانضباط الداخلى لاستخدام هذا النظام فى المدارس
(بنكسى ، ساحل العاج من ٢٤ مارس إلى ٤ أبريل ١٩٧٠) ، ٣٨ صفحة (UNESCO/ED/MD/IX)

طرق ووسائل إدخال نظام الانضباط الداخلي في برنامج كليات تدريب المدرسين وأخيراً في برامج المدارس الابتدائية ، أهمية جعل الحوار بين الفروع المختلفة للتعليم أقل جوداً ، دراسة مفصلة لهذه المشكلة ، نتائج ، كان المشتركون في التنوع من الكاسيون وساحل الباج والنيجر وتوجد ومن مؤسسات دولية مختلفة ، يمكن الحصول على قائمة بالمراجع عن نظام الانضباط الداخلي بناء على الطلب .

أعضاء الطابع الاجتماعي على الطفل :

١ - إعداد الطفل للمدينة : المهارات والاحتياجات اللغوية ، بقلم ب. أ. ماندل ، ١٩٦٩ ، ٨٨ صفة (الأم المتحدة معهد التنمية الاجتماعية) .

قائمة بالمراجع الهامة : استعراض المشكلة وقائمة كاملة بالمراجع .

التعليم في الخارج :

١ - التعليم في الخارج ، ١٩٧٠ ، ٦٢ صفة باللغتين الفرنسية والإنجليزية

(UNESCO/ COM.70/D.58)

موجه للمدرسين وغيرهم من المؤلفين الذين يرغبون في التدريس في الخارج لمدة محدودة ، وتضمن هذه الكراسة معلومات عن المنظمات التي تهض بهذا النوع من التبادل ، المدارس الابتدائية ، المدارس الثانوية ، المعاهد الفنية والجامعات .

تطوير العلوم الاجتماعية والاقتصادية :

١ - الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الجزء الأول :

العلوم الاجتماعية ، ١٩٧٠ ، ٨١٩ صفة ، ٣٠ دولاراً ، ١٢٠ فرنكاً سويسرياً . (UNESCO/A. 2556)

قائمة بالمراجع الهامة . نتيجة تحقيق شامل أجرى بالتعاون مع عدد كبير من الإخصائيين . ولا يركز على النتائج المتحققة بقدر ما يركز على الاتجاهات التي يمكن أن تتطور فيها العلوم الاجتماعية من أجل أن يتسع مداها .

ينطى علم الاجتماع : يول ف . لازار سفيك . العلوم السياسية : و.ج.م. ماكزى . علم النفس : جان بياجيت . والاقتصاديات ، على أساس دراسة أولية قام بها أ. لانج ، و . و . بدرس . ت . كواليك وأ . سانس . علم السكان : ج . بورجوا بيشات . علوم اللغة : و . جاكويون ، ويتضمن المؤلف أيضاً فصولاً عن مشكلات عامة . مكان علوم الإنسان في نظام العلوم : جان بياجيت : المشكلات العامة لأبحاث الانضباط الداخلي واليكازنمات العامة : جان بياجيت : النماذج الرياضية والمناهج : رايغوند بورون . بحث المشكلة بتركيز : بير دى بلو . البحث عبر الأوطان : شتين . روكان . تنظيم وتمويل البحث : لميريك تريست . وهناك مقدمة بقلم المدير العام لليونسكو ومقدمة عامة بقلم ساي فريدمان ، ويشكل المؤلف ككل نظرة شاملة بالغة الأهمية للتفكير المعاصر عن مهنة ومنهج العلوم الاجتماعية ، وقد ظهر مؤلف مشابه يعالج العلوم الطبيعية منذ عشرين سنوات تقريباً تحت إشراف بير أوجر ، ومن المقرر أن يظهر الجزء الثاني من المؤلف الحال عام ١٩٧٢ ، وسيغطي مجالات القانون والتاريخ والفلسفة والطرق المختلفة لتصوير الأدب والفن .

تَبَيَّنَ

المقال واسم الكاتب

— العوامل المؤثرة في الإنتاج العلمى

دراسة عن دول أمريكا اللاتينية

بقلم : أوسكار كورنيليت

— إدارة البحث المشترك في الدول النامية

بين الوطنيين والأجانب

بقلم : د. بروديتو روى

و : فردريك س. فليجل

— التعليم : أداة للتكامل الاجتماعى في المجتمعات النامية

بقلم : بطرس هينز

— التفاعل بين الواقع والعمل الفنى والمجتمع

بقلم : فلاديمير كاربوسيكى

رقم العدد وتاريخه

العنوان الاجنبى واسم الكاتب

- مجلد : ٢٢
العدد الثانى
عام ١٩٧٠
- Factors affecting scientific production
The Latin American case
By : Oscar Cornblit
- مجلد : ٢٢
العدد الثالث
عام ١٩٧٠
- The conduct of collaborative research in
developing nations : the insiders and the
outsiders
By : Prodipto Roy, and : Frederick C. Fligel
- مجلد : ١٩
العدد الثالث
عام ١٩٦٧
- Education as an instrument of social inte-
gration in underdeveloped societies
By : Peter Heintz
- مجلد : ٢٠
العدد الرابع
عام ١٩٦٨
- The interaction between reality — work
of art, society
By : Valadimir Karbusicki

مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو

تقدم مجموعة من المجلات الدولية بالسلام كتاب
متخصصين واسانلة دارسين .
ويقوم باختيارها ونقلها الى العربية نخبه ممتازة من
الاسانلة العرب .
لتصبح اضافة الى المكتبة العربية تساهم في التوا
الفكر العربي ، وتمكينه من ملاحقه البحث في قضايا
العصر .

مجلة رسالة اليونسكو

تصدر شهريا

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

يناير - ابريل - يوليه - اكتوبر

مجلة اليونسكو للمكتبات

فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

مجلة (ديوجان)

فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

العلم والمجتمع

مارس - يونيو - سبتمبر - ديسمبر

مجموعة من المجلات الجادة ، تصدرها هيئة اليونسكو
بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع
الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية
العربية ، ووزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة .

العدد ١٠٠ قرش

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعي

التكنولوجيا وسيلة لا تستهدف تغيير القيم

● ولكنها تعمل على تثبيتها وتعميقها



الطبعة العربية من مجلة

INTERNATIONAL SOCIAK
SCIENCE JOURNAL

العدد السادس ٠٠ السنة الثانية

٠ ينساير سنة ١٩٧٢

٠ كانون ثاني سنة ١٩٧٢

١٨ ذو القعدة سنة ١٣٩١

المجلة الدولية

للمعلوم الاجتماعية

مقالات هذا العدد :

• اثر التكنولوجيا في الثقافة وأنماط السلوك الجديدة
الناشئة .

بقلم : فالكوت بارسونز

ترجمة : د. شكرى محمد مباد

• طم البيئة وتعاليم اثر الانسان على الارض .

بقلم : بيير دانسيرو

ترجمة : د. محمد عبد الفتاح القصاص

• التصاديات التلوث وتنظيم التخطيط البيئي .

بقلم : جيرارد كيه

ترجمة : د. عبد الحليم منتصر

• التغيير الاجتماعى والبيئة .

بقلم : جري موسيل

ترجمة : د. محمد مرت حجازى

نصدر عن : مجلة رساله اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ شارع طلعت حرب

تلغون : ٢٢٤٠٢

ميدان التحرير - القاهرة

رئيس التحرير : عبد المنعم الصباوى

هيئة التحرير : د. مصطفى كمال طلبه

د. محمود الشنيطى

عشمان نوبيه

محمود فؤاد عمران

الإشراف الفنى : عبد السلام الشريف

هل نحن أمام إنسان

لا أدري ماذا نحن مقلون عليه ؟

ان الانتصارات العلمية الباهرة التي يحققها الانسان كل يوم تثير في النفس اشراقا أمل ورجاء .

وسيادة الرجل على الطبيعة قد حولته من مجرد القدرة على التحكم في ظروف البيئة الطبيعية الى محاولة احداث تغييرات أساسية فيها ، لتتلاءم مع تطوره وانجازاته على سطح الأرض ، وفي عالم الفضاء ، سواء بسواء .

هذا التقدم الذي حققه الانسان في مجال العلم والتطبيق العلمي قد صار علامة تميز العصر الذي نعيش فيه ، وتشير كذلك الى مزيد من قدرة الانسان على تغيير الظروف التي تحيط به ، وفقا لما يريد أن يجد هذه الظروف عليه .

لكن الانسان مع هذا يواجه مشكلات عديدة ، تجعله أمام أبواب مسدودة ، يحاول أن يكسرها بالعلم ، وأن ينفذ منها الى غاياته ، بالتفوق الذي وصل اليه .

وينسى الانسان ، في غمرة بهجته بما يحققه من تفوق ، أنه يكسر بابا ليسد على نفسه بابا آخر ، ويتقلب على عقبة ليواجه في الوقت نفسه عقبة جديدة ، وينفذ من مشكلة لتحاصره مشكلة أخرى أصعب .

يفرض على نفسه العزلة عن بيئته؟!

الانسان في مرحلة التصنيع استطاع أن يفرض بعلمه على الظروف البيولوجية نوعا من التحول الطبيعي ، لتصبح خامات البيئة صناعات يستعملها في أغراضه .

لكنه اضطر الى أن يقيم مصانع ، والمصانع بطبعها تؤثر على البيئة الجغرافية ، فتملأ الجو بسحب الدخان ، وتملأ القنوات المائية بالعوادم ، وتلوث مساحات من البيئة تنفق وحجم الصناعة التي تقام . وبهذا يكون الانسان قد انتصر في ميدان، ليواجه مشكلة أكثر تعقدا في ميدان آخر .

لكن هذا المثل ليس فريدا على كل حال ، فعندما استطاع انسان هذا العصر أن يحارب الآفات الزراعية واجهته مشكلة تأثير مبيدات الآفات على الانسان ، وعلى الحيوان كذلك .

بل لقد صارت الثروة السمكية في بعض الشواطئ تنذر بأضرار جسيمة ، بعد أن لوثت هذه الشواطئ من تأثير الكثافة الصناعية في بعض المناطق .

ولا شك أن ثمننا فادحا لهذا التطور تدفعه البيئة ، وجغرافية المكان، وما كافت تتميز به البيئات من تفاوت وتميز .

وعندما يفقد الانسان صلته بالبيئة ، وعندما تفتر العلاقة بين الانسان والمكان ، فهو اذن يضرب على نفسه نطقا من العزلة ، يحدد بعودته الى حياة الاغتراب مرة أخرى .

وهذا أسوأ ما يمكن أن يجنيه انسان العصر من تفوقه المذهل ، في مجال العلم والتطبيق العلمى .

لهذا فان السؤال المطروح هو :

هل صحيح أننا أمام انسان يفرض على نفسه العزلة عن بيئته ؟

هل هذا صحيح ؟

ان المحقق أن الظروف التى أدت الى هذه التطورات المذهلة قد فرضت على الانسان عديدا من المشكلات .

وأهم ما يعنى به رجال الفكر والفن والأدب من هذه المشكلات هو ذلك الرباط المقدس الذى يربط بين الانسان وزمانه ومكانه .

ذلك لأن الانسان اذا فقد الشعور بالزمان والمكان قد يتحول تدريجا الى آلة تتحرك بسرعة أكبر ، وتتنجز واجباتها فى وقت أقصر ، وبجهد أقل ، لكن بلا طعم ولا روح .

وستأتى الانجازات كلها بعد هذا واحدة ، بلا فروق تميز هذا من ذاك ، وبلا حدود تفصل هذا من ذاك ، وبلا طابع تقوم عليه شخصية كل انجاز من الانجازات !

وهذه هى الخطورة الحضارية والثقافية والأخلاقية كذلك . ونحن نرجو أن يتمكن انسان المستقبل من الخروج من هذا المأزق ، بصورة تحقق كيانه ، وتقوى شخصيته ، وهى تتأثر — الى حد كبير — بحدود الزمان والمكان جميعا .

ان مزيدا من التقدم هدف محبب ، يمثل رجاء الانسان . لكن أن يتم هذا التقدم على حساب العناصر الانسانية الأساسية فهذه ردة ، تعود بالانسان الى حياة الاغتراب القديمة ، التى لازمتة قبل العصور التاريخية ، وقبل أن تتكون الجماعات البشرية وتمضى فى طريق الحضارة .

لقد نشأ عن نهضة الصناعة نوع من التحول الغريب فى اعتماد الانسان على ما فى الطبيعة من مادة خام . وكما تدخلت الصناعة فى تحويل العوامل الجيولوجية الى صناعات تدخلت كذلك فى توجيه الزراعة ، حتى فترت صلة الانسان بالأرض ، التى تنتج له الخضراوات والبقول والفاكهة . وزاد الأمر تعقدا أن فلاح الأرض قد هجرها ، تحت اغراء ما تدره الصناعة من دخل من ناحية ، ولأن منافسة الآلات له فى الزراعة قد أضعفت ارتباطه بالأرض .

وكانت النتيجة أن ازدحمت المدن الى حد مذهل ، فتعقدت سبل
المواصلات ، وامتلات المدينة بالضوضاء ، الى درجة صارت تهدد الصحة
العامة .

وعلى الفور فرضت هذه الظروف على انسان العصر أن يقيم على
نفسه حصارا يحد من صلته بالطبيعة حوله .

انسان العصر يعيش في مسكن معزول عن الجو الصاخب المحيط به .
انسان العصر يعيش في مناخ معزول عن المناخ المحيط به ، ليتجنب
تقلب الجو : وقسوة الظروف المناخية .

انسان العصر يشرب مياهها معدنية محفوظة ، تمزله عن مياه الأنهار
في المنطقة التي يعيش فيها .

وفي اختصار فان انسان العصر قد كاد يكون لنفسه عالمه الخاص ،
معزولا عن المكان وعن الزمان جميعا .

ومعنى أن يفقد الانسان صلته بالزمان وبالمكان هو أن يفقد
شخصيته ، ليصبح نموذجا جديدا ، معزولا عن بيئته .

وهذا هو الاغتراب الذي بدأت منه الانسانية ، والانسان بعد
منزوه في جحر في بطن الأرض ، يخاف من البرق والمطر والحيوان
المحيط به .

وعندما نصل الى هذه النتيجة فائنا نجد أن القياس المنطقي يضعنا أمام استنتاج غريب ، هو أن نتيجة التقدم المذهل ، كنتيجة التخلف المذهل ، هي في موقف الانسان من بيئته .

لكن الأمل قوى في أن يوازن الانسان علاقاته بالبيئة ، على أساس من حس انساني بالمكان والزمان ، أصيل في نفس الانسان ، مهما حقق من تفوق وانتصار .

سيعود الانسان يحن الى جلسة هائلة تحت شجرة معزولة ، يستمع في نشوة الى زقزقة المصافير ، أو حداء يأتيه من بعيد ، بأعذب ذكريات الطفولة والصبا .

وسيعود يطربه حفيف الأشجار ، وخرير الماء ، بمثل ما يطربه لحن تعزفه فرقة سيمفونية .

ولعل الذين يقرأون هذه الأمنية لا يأخذونها على أنها أمنية عاطفية أو شاعرية ، فهي قبل كل شيء أمنية حضارية ونفسية ، تستهدف أن تقوى الشخصية الانسانية ، وتدرج بها صعودا على سلم التقدم .

عبد المنعم الصاوي

أثر التكنولوجيا في الثقافة

بقلم:
تالكوت بارمونتز
ترجمة:
د. شكري محمد عياد

وأنماط السلوك
الجديدة الناشئة

ربما كانت أفضل طريقة للبدء في هذا الموضوع هي محاولة تعريف الاصطلاحات أو على الأقل التمييز بينها . ومن الملاحظ أولاً أن مفهوم « الثقافة » يتضمن على الأقل بعض التداخل مع كل من المفهومين الآخرين في العنوان ، وأن كليهما يتداخل مع الآخر ، حيث أن التكنولوجيا في تقدمها تشكل إلى حد ما مجموعة من « أنماط سلوك الجديدة الناشئة » .

ومن الممكن فهم الثقافة على أنها مركب الأنظمة الرمزية التي عن طريقها يتكيف الناس في المجتمع مع بيئاتهم ويحددون علاقتهم مع الآخرين في حدود الوضع الانساني . وتكون الثقافة من « وسائل » للتعبير والاتصال ، مثل اللغات ، وأيضاً من « مضمون » كالأفكار أو المعرفة في أشكالها المتعددة والمختلفة ، ورموز أساسية معبرة كوسيلة لظهور المواقف ، ومفاهيم أخلاقية أو تقديرية . ومن

بقلم : ستالكوت بارسونز

استاذ علم الاجتماع بجامعة هارفارد ، ورئيس سابق للرابطة الأمريكية لعلم الاجتماع . له مؤلفات عدة ، من أحدثها : « المجتمع ، منظورات تطويرية ومقارنة » (١٩٦٦) ، و « النظرية الاجتماعية والمجتمع الحديث » (١٩٦٧) . وقد أسهم الأستاذ بارسونز من قبل في « المجلة الدولية لعلم الاجتماع » بمقالة عنوانها « التقويم الموضوعية في علم الاجتماع : تفسير لاضافة ماكسى وبر » ، (المجلد ١٧ ، العدد الأول ، ١٩٦٥) .

ترجمة : د. شكرى محمد عياد

استاذ كرسى الادب العربى الحديث بكلية الآداب بجامعة القاهرة . تخرج في كلية الآداب ١٩٤٠ حصل على درجة الدكتوراه في الآداب سنة ١٩٥٣ . له عدة مؤلفات في الادب والنقد ، كما نقل الى العربية عديدا من المؤلفات الهامة .

المحاور الرئيسية التى تدور حولها النظم الثقافية تتميز بين العقلى واللاعقلى ، حيث يرتبط الأول بما نطلق عليه عادة المعرفة ، ومعايير صحتها ، وشروط تطبيقها أو منفعتها . ومن هذه الزاوية يكون اللامعقول طبقة متخلفة بمعنى أنها ترتبط بأنماط ومجالات من الرمزية تؤخذ فيها الاعتبارات الممكن ادراكها على أنها ثانوية أو غير متصلة بالموضوع .

والتكنولوجيا ، كما أراها ، أنماط تخضع فيها المعرفة لاستخدامات آلية للوصول الى أغراض أو أهداف ليس لها دلالة في تكوين المعرفة نفسها . وهكذا فإن معرفة ظواهر الكهرباء لا تكون من حيث هى تكنولوجيا الاضاءة الكهربائية ، فلا بد أن يكون هناك اهتمام باضاءة الأماكن التى يعتقد أنها مظلمة أكثر مما ينبغى . وإذا وجد هذا الاهتمام فإن معرفة الظواهر الكهربائية ، بالاضافة الى معلومات أخرى ، يمكن أن ترينا كيفية احداث هذه الاضاءة .

والعلاقة الأكثر وضوحا بين التكنولوجيا والمعرفة كجزء من الثقافة هي تطبيق المعرفة الموجودة فعلا على استعمالات تكنولوجية . والعلاقة على كل حال ذات اتجاهين لا اتجاه واحد، وكثيرا ماتعطى العمليات المحددة معرفة جديدة وتقدم تكنولوجيا جديدة في آن واحد . ومن الواضح أن تقدم المعرفة يعتمد على وسائل تستلزم غالبا وسائل مادية معقدة مثل التليسكوب أو السيكلوترون أو العقل الالكتروني .

والمعرفة التي تطبق في مجال التكنولوجيا كانت ، خلال حقبة طويلة من تاريخ الانسانية ، معرفة « عملية » أكثر منها « علمية » ، وأغلبها مازال كذلك حتى اليوم . ومن الواضح أن التكنولوجيا كتطبيق منظم للمستوى العلمي للمعرفة، واستخدام مقصود لمناهج البحث في حل المشاكل التكنولوجية ، لا تزال تكتسب قوة منذ حوالي قرن . ففي مجال الفيزياء على وجه الخصوص حالات قليلة ، منها تطبيق علم الفلك الخاص بالمجموعة الشمسية على الملاحة ، ظهرت أولى التطورات وأهمها في ميدان الكهرباء والكيمياء في أواخر القرن التاسع عشر وقد تمت بعض الانجازات الأولية في بعض مجالات الطب ، كالتحكم في الأمراض المعدية ، وارتبط ذلك بأسماء باستير وكوخ .

وقد حدث تقدم تكنولوجي باهر في تطبيق العلوم الطبيعية ، ثم أخذت العلوم البيولوجية تلحق بها في ذلك ، ولكن لا ينبغي نسيان علوم السلوك الاجتماعي ، فعلى الرغم من أن مساهمتها في مجال التكنولوجيا كانت طفيفة حتى الآن فانه من المحتمل جدا أن تتزايد هذه الاسهامات بشكل كبير في وقت غير بعيد .

تعمد المواقف تجاه التكنولوجيا

والحقيقة أن الأمر لا يقتصر على ذلك ، وانما هناك عدة ملامح تعقد هذا التطور . وقد كان أوجست كومت مصيبا الى درجة مدهشة في الحكم على تطور التكنولوجيا - لا العلوم فحسب - عندما حدد تتابع الفيزياء والكيمياء والأحياء

وعلم النفس وعلم الاجتماع . وربما كان أهم العوامل في تحديد ذلك الشكل من التابع هو درجة الارتباط بين الانسان وبين الظواهر التي تدرسها هذه العلوم ومن ثم تتحكم فيها بالتطبيق التكنولوجى . فالكيان الانسانى ، مثله في ذلك مثل الأشياء الموجودة في البيئة ، له بالطبع ملامح فيزيائية ، بل على الأخص ملامح كيميائية . ومع ذلك فمن الممكن ملاحظة هذه الملامح وتحليلها بشئ من التباعد النسبى . ومع مراعاة حقوق ملكية الفرد لجسده ، التي اتخذت شكلا قانونيا تقليديا بمنع المبودية ، ولكنها تشعبت الى اتجاهات عديدة ، فان من الممكن التصرف تكنولوجيا في المظاهر الفيزيائية ، بل الكيميائية أيضا ، للكيان الانسانى .

على أن هذه المظاهر تختلف اختلافا كبيرا عن الأشياء غير العضوية ، التي لا يثير هدمها مشكلات تتعلق بما يليق أو لا يليق ، فضلا عن المشكلات الأخلاقية ، اللهم الا مشكلات « التلوث » .

وهكذا فان حرق الوقود ، مثل الخشب أو الفحم أو النفط ، قد يستنفد المخزون المتاح للآخرين ، ومنهم بالطبع الأجيال القادمة . وبالمثل فان حرق مقدار كبير من الوقود في مراكز مأهولة بالسكان قد يؤدي الى تركيز للفضلات ، بحيث تصبح القيود التنظيمية شيئا مرغوبا فيه ان لم يكن ضروريا . ولكن عندما تأتى الى مستوى الكائن الحي تظهر مجموعة جديدة من الأسئلة حول أساس الحق في « استخدام » هذه الأشياء ، وهو ما يتم غالبا — وليس دائما بأى حال من الأحوال — عن طريق هدمها . ولم يؤسس المجتمع الغربى الحديث ولو ما يشبه المبادئ الهندية للأहिंसा^(١) وهو التحريم العام لهدم الأشياء الحية ، وان كنا نجد هنا اعترافا عاما بالفرق الأساسى بين الفرعين النباتى والحيوانى في عالم الكائنات الحية ، فلست أعرف حضارة ما تقول ان تناول طعام نباتى أمر يعد منافيا للأخلاق لأنه يهدم النباتات . ومع ذلك فقد بالغ « اليايوني »^(٢) في الهند القديمة في التحريم الحيوانى الى درجة استنكارهم أى تحطيم للحشرات اذا كان من الممكن تجنبه .

وقد تبدو هذه الملاحظات بعيدة عن المشاكل الحديثة للتكنولوجيا ، الا أن هذه الأمثلة التاريخية تشكل التعميمات الأشد تطرفا لمواقف تبث من جديد في هذه الأيام . وعلى الرغم من أن الغربيين هم من أكلة اللحوم المرفين ، أى أنهم معطمون واعون لكيانات راقية من أنواع قريبة نسبيا من الجنس البشرى ، فإن هذه العادات الغذائية تحاط بنطاق من مشاعر قوية عن أهمية طرق الذبح « الانسانية » ، كما أن ثمة حيوانات معينة تعتبر صديقة للإنسان ، وخاصة الكلب والحصان ، وهذه تحرم غالبا كمصدر للحوم .

وليست النقلة واسعة بين هذه المشاعر الشائعة وبين النظر الى استخدام الصفات والقدرات الانسانية ، كما تستخدم الوسائل النظر الى هذا الاستخدام على أنه أمر مشكل ، وتلحق بذلك أيضا دراسة الكائنات البشرية على أنها « موضوعات » للتجربة . والحق أنه يوجد في الحياة البشرية بوجه عام مؤثر عميق الجذور بين الجوانب التعبيرية في توجيه الأفعال - كما تسمى أحيانا - وبين الجوانب الذرائعية . وكلما تقدمت المعرفة دخلت في دائرة الاستخدام الذرائعى عناصر جديدة من العالم الفيزيائى ومن عالم الكائنات الحية ومن عالم الفعل الانسانى والثقافة .

وفي الوقت نفسه تؤول الى التحريم استعمالات ذرائعية كان مسموحا بها في أوقات معينة . وربما كانت العبودية والأشكال الأخرى للسخرة هي أكثر الحالات استرعاء للانتباه . فقد كانت العبودية نظاما معترفا به في الكثير من المجتمعات المختلفة ، ولم تكن مقصورة على تلك المجتمعات التى يحكم عليها من وجهة النظر التاريخية على أنها مجتمعات فاسدة في جوهرها ، واليونان القديمة مثال جيد لهذا . والمصور الوسطى الأوروبية ، التى ينظر اليها كمجتمعات أكثر جنوبا للقيم الأخلاقية من المجتمعات الحديثة ، لم يكن فيها امتلاك للرقائق ، ولكنها نظمت على نطاق عام نوعا من عبودية الأرض فرض قيودا قاسية على الحريات الشخصية للعمال الزراعيين ووضع خدماتهم تحت تصرف سادتهم على أساس القهر . والعالم الحديث بالطبع يعد هذه الأنواع من الخدمة الجبرية غير مقبولة البتة . وحتى النظام الحديث للخدمة لقاء أجر أطلق عليه « عبودية الأجور » .

وتحدثت التعاليم الماركسية كلها عن انفصال العمل عن ملكية وسائل الإنتاج ، وعدت المنتجات ثمارا غير شريفة . ويبدو أن أساس التهمة هو الشعور بأن استخدام الطاقات الانسانية ذرائع لخدمة الآخرين شيء غير مقبول . وقد يبدو اليوم أن هناك اضافات أخرى للاعتراض على الاستخدام الذرائعى بمختلف طرقه ، وهو موضوع سنرجع اليه فيما بعد .

الذرائعية والحتمية

يرتبط هذا القلق تجاه الذرائعية بقلق أشد منه تجاه الحتمية . وهناك شعور منذ أقدم العصور بأن ارادة الله وحرية الانسان متصلتان اتصالا لا ينفصم . بل ان هناك من يرون أن الأساس الوحيد المقبول لفرض أية قيود على الحرية الانسانية هو الارادة المباشرة لله ، كطرد آدم من جنة عدن مثلا .

وقد كانت هناك منذ بدايات الحركات العلمية الحديثة ، التى يرجع اليها تقدم التكنولوجيا الحديثة ، سلسلة عظيمة الدلالة من الغزوات الجديدة للحتمية فى ميادين كانت تعتبر من قبل ميادين لمشئة الله أو حرية الانسان أو كليهما معا . وكان البطل الشرير لهذه المسرحية هو بالطبع — ولوقت طويل — « الطبيعة » . كان أول اقتحام خطير للحتمية هو « ثورة كوبرنيكوس » ، فبينما كانت الأرض تعد قبل ذلك مركز الكون أصبحت ينظر اليها الآن على أنها مجرد تابع يدور فى فلك الشمس الأعظم . وفى الوقت نفسه ابتدأت الشمس تفهم بالتدريج على أنها جسم سماوى لا يمكن أن تقوم حياة على سطحه ، ولو لسبب واحد هو الارتفاع الشديد فى درجة الحرارة . وبالإضافة الى ذلك فإن الاطراد فى عمليات المجموعة الشمسية ، وهو ماصاغه نيوتن بعد ذلك، بدا غير متوافق اطلاقا مع الفكرة القائلة بأنه يمكن فهم حركات الكواكب على أنها تعبيرات مباشرة — لحظة بلحظة — عن الارادة العليا . وبدا أن هذا التقدم العلمى زاد هذه المرة من تأليه الطبيعة المادية . ولسنا بحاجة الى أن نضيف تعليقا جديدا على الضجة الدينية التى سببها هذا التقدم العلمى ، فهى جد معروفة .

وقد حدث فى أواسط القرن التاسع عشر اقتحام آخر مقلق للحتمية يساوى فى حجتيه الاقتحام الأول ، ويختص هذا الأخير بالحوادث التى تجرى على الكرة

الأرضية كما يفسرها علماء الجيولوجيا والأحياء النشوءي الجديان . فتبعا للأول لم يكن من المعقول أن تكون الأرض « ومن يعيشون عليها » قد خلقها أمر الهى فى ستة أيام ، ولكنها كانت نتاج عملية ارتقائية امتدت عبر ملايين عديدة من السنين . وأهم من ذلك كله ما أثبتته داروين من أن الأنواع — بما فيها الانسان — لا يمكن النظر إليها على أن كلا منها خلق مقدس من حيث هو، وإنما هى أيضا نتاج عملية ارتقائية تدريجية . وقد زاد هذا من الاعتداد بفكرة الطبيعة المادية ، وحط من قدر الانسان أيضا بأن جعله « غير سيد للخلقة » بأمر الهى خاص ، وجعله « نوعا آخر من الحيوان » نشأ عن هذه الحركة الارتقائية . وعقبت ذلك أزمة دينية كبيرة أخرى : بما أن « الإرادة » — الهية كانت أو انسانية — من الرموز الرئيسية للحرية فلم يكن على الانسان بأس بأن يكون أداة فى يد الإرادة الالهية، ولكن كان هناك شعور دام طويلا لدى الكثيرين بأنه لا يمكن احتمال فكرة كون الانسان أداة فى يد « الطبيعة المجردة » بواسطة التطور والانتقاء الطبيعى .

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد . ففي الوقت نفسه تقريبا لم يكتف الناس باستبعاد بعضهم البعض عن طريق النظم السياسية الاستبدادية ، ولم تستبعدهم « الطبيعة » المادية فقط ، بل أصبحوا ضحايا نظم « الاستعباد » المتغلطة ، حيث لم يكن مصدر الاستعباد هو الملوك البارزين بل « نظام » هو (الرأسمالية) توجه أطماع « فئة » . فالمبودية لملك ، وهو ما جعله حق الملوك المقدس قانونا، تختلف عن المبودية لنظام اقتصادى عد قطاعا جديدا من الطبيعة الحتمية . وبما أن الانسان لا الله هو المسئول عن هذه المبودية ، طبقا للفكر الماركسى ، فمن الممكن ، بل من الضروري ، أن تكون هناك « قفزة الى الحرية » تقضى قضاء مبرما على هذا النظام القهرى عن طريق الثورة .

ومن وجهة نظر المجتمعات المثالية فى الفكر الاشتراكى لم تكن الثورة التى حدثت بعد مضى أكثر من نصف قرن على اعلانها الرافى مخيبة للآمال فقط ، وإنما شهدت نهاية القرن غارتين أخريين لحتمية « الطبيعة » على ما كان يعد قبل ذلك مناطق عزيزة للحرية الانسانية ، لا الالهية . وكانت هاتان الفارتان هما تطور علم النفس — بوصفه علما — وخاصة التحليل النفسى ، وتطور علم الاجتماع .

ويعد ظهور علم النفس الحديث — من بعض النواحي — امتداد لعلم الأحياء الدارويني الى مجال سلوك الفرد ودوافعه وأفكاره . وقد أضاف منطقة جديدة من حتمية « الطبيعة الانسانية » الى الطبيعة بمعناها الأعم . ومع ذلك فقد كان لفرع التحليل النفسى التأثير الأعظم من هذه الناحية ، بما أنه كان يميل الى وضع هذه القوى الحتمية فى اللاوعى ، مع افتراض أنها تاتج للفريزة الموروثة التى كانت تعد بعيدة عن سيطرة « الارادة » ، على الأقل بدون المنهج الخاص للعلاج عن طريق التحليل النفسى . وقد حاول كثير من الكتاب أن يربطوا بين ماركس وفرويد . ولكنهما كانا مختلفين من معظم النواحي ، وعلى كل حال فان الاهتمامات الاقتصادية والحاجات الفريزية هما نوعان من الدوافع مختلفان كل الاختلاف ، فعلى مستوى علم النفس لم يكن ماركس سوى عقلانى ساذج . أما النقطة الهامة التى يتفان فيها فى فكرة خضوع الانسان لقوى بعيدة عن سيطرته ، مع الشعور بأن هذه القوى « لا معنى لها » . وهذا يخالف عن نظرة المؤمن الصادق الى سيطرة الارادة الالهية .

وثمة ثغرة أخرى فى مجال هذه الجرية المزعومة ، بدا أنها تضيق أو تسد بظهور علم الاجتماع كعلم عقلى هام . فعلى عكس علم الاقتصاد الذى وجه معظم اهتمامه الى تفاعل « المصلحة الشخصية المعقولة » ، والاقتصاد السياسى الذى كان أقرب الى علم سياسى يهتم اهتماما مباشرا بالعمل الجماعى ، أدخل علم الاجتماع اعتبارات حتمية فى نقطة حساسة بشكل خاص ، هى تلك الأسس الأقرب الى اللاعقلية ، أسس الترابط الاجتماعى وأمن الأفراد الذين تربطهم بجيرانهم علاقات تضامن . ولعل روسو هو أول من عبر بقوة عن الأسس الفريية لذلك التضامن . فحرية دولة الطبيعة كانت فى نظره حرية خادعة ، البديل الوحيد لها كما يراه هو السيطرة الكاملة « للارادة العامة » ، التى يمكن تفسيرها — كما فسرنا بخاصة جون ستيوارت ميل — بأنها لا تتفق كثيرا مع حرية الفرد .

والصعوبة هنا هى فى فهم كيفية توافق الحرية — ان كانت تتوافق — مع القيود التى تفرضها الحياة الجماعية . ففى الاقتصاد تقابل النظرة المزدوجة بين معنى الحرية التى تطلق سعى الانسان وراء مصلحته الشخصية وبين معنى القهر

الاستغلالى الذى تقوم به الرأسمالية . فى حين تقابل — فى الجانب الاجتماعى — بين الحريات التلقائية « الطبيعية » وبين ما يفرضه التوافق مع الجماعة .

لقد كان من المناسب أن تخصص بعض السطور هنا لتلخيص هذه الغارات المتتالية التى قام بها النظر العتقى على ميادين اعتبرت قبل ذلك مجالات لنشاط « الارادة » ، وذلك لكى نبين أن مشكلة المواقف المعاصرة تجاه التكنولوجيا لا تقوم وحدها ، ولكنها جزء من مركب أكبر بكثير . ومن الواضح أن ذلك يضم تطور المعرفة كما يضم تطور التطبيق . وعلى المستوى الذى لا يعد علما بالمعنى الصحيح ، ولا حتى تكنولوجيا للنظام الاجتماعى ، ولا سيما الظاهرة التى تسمى « بالبيروقراطية » ، يرتبط هذا المركب بالقطاعات الأكثر « تعقلا » فى المجتمع الحديث ، ولذلك فقد يكون من الصواب أن نعتبر النقطة الرئيسية هى « عملية التعقيل » بالمعنى الذى استعمل فيه ماكس وير هذا المفهوم .

ازدواج النظرة تجاه « التعقيل » •

البناء الأساسى لازدواج النظرة واحد فى ثلاثة من المجالات هى على وجه التحديد : العلوم ، والتكنولوجيا ، والنظام الاجتماعى « المرشد » ، سواء وجدت مجالات أخرى أو لم توجد ، مثل الفلسفة التحليلية . فمن ناحية كثيرة ما يفسر التقدم فى احدى هذه النواحي أو فى عدد منها على أنه من أرقى منجزات الانسان . وأن له نتائج محررة ، بصورة من الصور . فكما بين ميرتون كان اكتشاف النظام الشمسى بالنسبة للبيوريتانيين فى القرن السابع عشر هو الطريق الى « معرفة الله من خلال أعماله » ، فى حين كان القول المأثور لأوجست كومت بعد ذلك « اعرف لتستطيع » ^(١) هو الشعار الأساسى ، وخاصة لذوى الاتجاه التكنولوجى .

والحق أن مجتمعا تكون القيم الرئيسية فيه قيما « عملية » هو مجتمع مسوق تقريبا الى الشعور بأن السعى وراء المعرفة هو على المدى الطويل (ان كان النظر على المدى الطويل ممكنا) أمر ضرورى من أجل رخائه وتطوره كمجتمع . وعلى العموم فانا أشعر بأن هذا العنصر العملى للقيم هو العنصر السائد فى المجتمع

الحديث كله ، وربما في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيرها ، وأن هذه القيم قد أعطت دافعا قويا للترحيب « بالتعقيل » بمعناه الواسع وتشجيعه عمليا . فقد كان هناك شعور بأن هذا التعقيل مصدر للتحرر من القيود القديمة ، ومصدر للنجاح ، ومصدر للقوة على حد تعبير كومت ، ومن أمثلة ذلك القدرة على التوجيه .

والجانب الآخر من ازدواج النظرة ، وهو بالطبع ما لا يستقنه دائما أولئك الأشخاص ، وإن كان ثمة تداخل ، هو أن تقدم التعقيل ، كما أكدت المناقشة السابقة ، يحطم الحريات القديمة ، ويفرض قيودا جديدة غير مرغوب فيها . فأسطورة « الحياة الطبيعية الفاضلة » كما ظهرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر هي قبل كل شيء عنصر رئيسي وديوى حديث من مجموعة الأعراض الأيديولوجية الأكثر عموما . ومع ذلك فربما كان من الممكن القول بأنه منذ وقت يرجع الى زمن التوراة ظهر هذا الشعور في قصة المصدر الأصلي للخطيئة الإنسانية ، وهو أن آدم وحواء « أكلوا من ثمرة شجرة معرفة الخير والشر » . فالجنة كانت تعد مكانا فيه « الجبل سعادة » ، ولم تكن تعد مكانا محكوما بنظام بيروقراطي .

والحالة المثلى اذن هي حالة « البراءة » ، بمعنى عدم المعرفة بإمكانية الشر ، حالة السلوك الطبيعي التلقائي بدون القيود التي توصم عادة بأنها « متكلفة » ، والتي تفرضها المعرفة الفنية ، علمية كانت أو تكنولوجية ، وبدون نظام اجتماعي مرشد ومعقد ، وهو نظام أصبح متداخلا الى حد كبير مع التكنولوجيا . وهنا يوجد شعور ظاهر بأن هذه القيود المتعقبة هي في جوهرها أما قاهرة أو قابعة أو قاهرة وقابعة معا .

ومع ذلك فازدواج النظر الذي نتحدث عنه غير مقصور على التعارض بين تأكيد العقل أو اللاعقل ، فهناك بؤرة أخرى لازدواج النظرة توجد في كل نوع وتتجاوز الخط الفاصل بينهما . ويتطلب شرح المعنى المتضمن هنا فهم أن طبيعة الانسان كحيوان « ثقافي » تجعله مستغرقا في عملية « تكيف » ذات شقين بينه

وبين مظاهر بيئته المختلفة . فمن ناحية يهتم الانسان بأن يفهم عناصر الحالة الانسانية التى يشترك فيها مع الأنواع والفئات الأخرى فى الحياة مادية وكيميائية وعضوية الخ ، وذلك ليستخدمها ويسيطر عليها من خلال « التعبير » .

وعلى العموم فقد سار تقدم العلوم والتكنولوجيات المصاحبة لها من العنصر الأبعد — وهو العنصر الفيزيائى — الى تلك العناصر المرتبطة ارتباطا وثيقا ومطردا بمستويات أسمى فى النظام الانسانى ، شخصية ، واجتماعية ، وثقافية .

ومن ناحية أخرى يجتاز الانسان عملية يطلق عليها أحيانا اسم « التطور الابداعى » ، عملية يقوم فيها — فردا وجماعة — بدور الوسيط ، ان لم يكن الوسيط الرئيسى ، بعون الله أو بدونه . وهو فى هذه العملية يخلق باستمرار مفاهيم جديدة للواقع ، وقيما جديدة ، ونظما رمزية جديدة ، على مستويات عدة . ومن الواضح أن العملية الابداعية تتضمن خلقا عقليا مقصودا ، وقد تكون البحوث العلمية المتأزاة مثلا صالحا له ، ولكنه يتجاوز ذلك بكثير . فالعناصر اللاعقلية تدخل بنصيب كبير فى هذه العملية ، ومن ذلك النوع الذى حاول ماكس ويرر بمفهومه عن الكارزما^(١) أن يحدد خصائصه .

والنموذج الآخر للعنصر اللاعقلى فى العقل يوجد فى المستوى الذى يطلق عليه عادة «الدافع» ، وهو التمييز عن احدى الحاجات لدى الانسان الفرد باعتباره كائنا أو شخصية بدون أن يلزم عن ذلك الابداع بالضرورة ، وان كان العنصران اللاعقليان متداخلين بشكل كبير فى تركيبات محددة ، تركيبات دوافع وأيديولوجيات ، وتركيبات رمزية أخرى .

ومن الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين فتتى عناصر الفعل اللاعقلية والتركيب المعقد لردود الفعل السلبية تجاه القطاعات المتعلقة فى المجتمع والثقافة ، وتدخل فى ذلك طبعاً جوانب كثيرة من التكنولوجيا . وهناك مثل أعلى يدعو الى توازن بين هذه العناصر الأربعة ، توازن يظهر فى توحيد أصيل بين العقلى واللاعقلى وبين

العناصر « التكيفية » و « الابداعية » داخل كل نوع من هذه الأنواع ^(١) .

التغير الاجتماعي الثقافي و « التوتر البنائي »

مع ذلك فإن هذا التكامل ليس كاملا . وكما لوحظ تجريبيا فإن المحاولات للقرب من هذا التكامل غير مستقرة من عدة نواح ، وعرضة للتزق بفعل بعض الظروف المتضاربة . وهناك مفهوم ذو أهمية خاصة في تعريف إحدى بؤرات هذا الضعف ، ويطلق عليه بعض علماء الاجتماع « التوتر البنائي » . وهذا التعريف بالنسبة لنظام اجتماعي هو حالة تخضع فيها فئة أو بعض فئات من الوظائف (ومن ثم التجمعات البشرية التي ترتبط بهذه الوظائف) لتوقعات معيارية أو أنواع أخرى من « الضغوط » لا تستطيع طاقاتهم التكيفية التجاوب معها اطلاقا ، أو تستطيع ذلك بصعوبة بالغة . وبهذا المعنى فإن التوتر هو طريقة لوصف حالة توازن غير مستقرة في أحد قطاعات نظام اجتماعي معين .

وأنا أذهب الى القول بأنه من الطبيعي أن تسبب عمليات التغير الاجتماعي في توترات من هذا النوع ، أو تزيد من حدة التوترات الموجودة فعلا .

وما أطلقت عليه من قبل اسم « عملية الترشيح » ، متابعا وير في ذلك ، هو بطبيعته مصدر لتغير اجتماعي مستمر . ويقول وير أيضا أن المركب العقلي كله ، بما في ذلك التكنولوجيا على الأخص ، هو بطبيعته - التي عرفها بالمقابلة بينها

(١) هناك أنواع من اللبس في الاصطلاحات في هذا المجال يجب التنبيه اليها . أولها أنني قصدت الإشارة الى « اللاعقلي » (Ion-rational) في عناصر الفعل ، لا الى « غير العقلي » . وكثيرا ما يحدث خلط بينهما . فغير العقلي يعنى في تصوورى - الخروج على معيار من معايير العقل أو الانحراف عنه ، ومن ثم فهو يشير الى « نمط » من الفعل لا الى عنصر ، والنمط ينتج عن مزيج من جميع الأنواع الجوهرية من العناصر . وثانيهما أن هناك نوعا من اللبس في اصطلاح « التكيف » . فقصدي غلب استعماله بمعنى التلاؤم السلبي الذى يقوم به كيان حي أو شخصية أو نوع أو مجتمع الخ ، مع ظروف بيئته أو مع « حاجاته » الداخلية . وبهذا المعنى استعماله في الفقرة السابقة مستبعدا العنصر « الابداعي » في جانيبه العقلي واللاعقلي . ولكنه يستعمل أحيانا بمعنى يتضمن العناصر الأخيرة . وثمة استعمال متوسط أخذت به وهو الكلام عن « قدرة التكيف » . فعندما تعظم هذه القوة فإن ذلك يكون من خلال عمليات « ابداعية » . ولكننا اذا نظرنا الى المستقبل أمكننا أن نحدد دلالة ازدياد القدرة بالمعنى الأخير .

وين « التقليدية » - مرتبط بعملية تغير مستمر . « فطلب المعرفة » بالمضى العلمى
يفشل ان لم يغير من حالة المعرفة فى مجال معين . وإذا كان ذلك صادقا على المعرفة
من حيث هى فإن من المرجح جدا ، وخاصة فى الظروف الحديثة ، أن تنتشر فروعها
التكنولوجية من مجال المعرفة النظرية الى مجال التطبيق التكنولوجى ، وليس
ذلك فقط لأن هناك « طلبا » على الطرق الأفضل لانتماء الأغراض المطلوبة ، ولكن
أيضا لأن الذين يسيطرون على المعرفة الجديدة سوف « يرون » أن هناك احتمالات
تقدم تكنولوجى ، وستخذون الخطوات نحو تحقيق هذا التقدم . وهناك بالطبع
عوامل المنافسة التى تتدخل فى ذلك ، سواء كان هذا « التقدم » فى تكنولوجيا
الهدم أو تكنولوجيا البناء .

وقضية القنبلة الذرية ^(١) توضح بشكل لافت أن معانى التقدم التكنولوجى
ليست على الإطلاق - من وجهة نظر قيم اجتماعية مختلفة - بسيطة ولا لبس فيها .
وأنا متأكد أن هناك كثيرين اليوم - أكثر مما سيكون هناك بعد خمس وعشرين
سنة - يشعرون بأن ليوسيزيلارد وأنشتين قد تصرفا تصرفا غير أخلاقى وبدون
شعور بالمسئولية ، ومن هؤلاء بعض علماء الفيزياء . ولكننى أسأله كم من
الناس فكروا جديا فيما كان يعد بوضوح البديل المائل فى ذلك الوقت ، وهو
بالتحديد انتصار فازى حاسم باستعمال الأسلحة الذرية التى لم يكن الحلفاء
يملكونها ، ومن ثم لم يكونوا يستطيعون « تحييدها » .

(١) كان مركز الثقل فى تقدم الفيزياء النووية فى العقدين الثالث والرابع من
هذا القرن هو فى أوروبا . ولكن الحركات الفاشية خلقت فى أوروبا جو ثقافيا غير
ملائم للعلماء ، ولا سيما العلماء اليهود (فى حالة ألمانيا) . وقد هاجر كثير من هؤلاء
العلماء الى الولايات المتحدة . وكان الرجل الذى يادر الى تنبيه حكومة الولايات
المتحدة الى خطر قيام النازيين بإنتاج أسلحة ذرية قبل الحلفاء ، ومن ثم حث على
قيام الأمريكين بمبادرة لسبق النازيين ، عالم فيزياء من أصل مجرى قضى سنين
عدة فى ألمانيا ، واسمه ليوسيزيلارد . وقد فعل ذلك فى خطاب مشهور الى الرئيس
روزفلت ، كتبه سيزيلارد ووقمه البرت أنشتين ، وأراد سيزيلارد وزملاؤه
الاستعانة بصيت أنشتين لاقناع الرئيس الأمريكى الذى لم يكن بالطبع ضليما فى
الفيزياء النووية . وهناك نوع من السخرية فى القول بأن أنشتين كان مؤمنا عميق
الإيمان بالسلام ولكنه اختار - فى الموقف السياسى الذى كان قائما آنذاك - أن يفتح
صندوق باندورا المليء بالأسلحة الذرية .

والمجتمع الذى يعزو أهمية كبرى الى المعرفة ، أو بوجه أعم الى العناصر المقيية للفعل ، ويعطيها أولوية بارزة فى نظام القيم ، هو بطبيعة الحال مجتمع متغير تغيرا مستمرا وفعالا . وفى هذا الجانب من جوانب عمليات التغير تكون التكنولوجيا ، والجوانب الادراكية للثقافة ، والجوانب المرشدة للنظام الاجتماعى ، فى تفاعل مستمر ، ويتوقف كل منها على الآخر . ويؤدى تقدم المعرفة الى ظهور تكنولوجيا جديدة ، وتضع التكنولوجيا الجديدة مشكلات لا بد من معالجتها عن طريق مناهج البحث ، كما توجد آلات حديثة جديدة تساعد فى طلب المعرفة . وينتج كلاهما - المعرفة والتكنولوجيا - أنماطا جديدة من السلوك ، أولا فى وظائف العلماء وغيرهم من المهنيين الذين يشتغلون بطلب المعرفة ، وثانيا فى وظائف الأشخاص الذين يعملون فى ميادين التكنولوجيا الكثيرة والمتزايدة . ولكن تكون أنماط السلوك الجديدة يتشعب الى أكثر من هذا بكثير . ويكفى أن نذكر المدى الهائل لتأثير أنواع التكنولوجيا الحديثة على سلوك المستهلكين ، وهم أنفسهم ليس لديهم كفاءة تكنولوجية أو علمية خاصة . وبعد تجهيز منزل حديث من منازل الطبقة المتوسطة بالسيارة والتليفون وجهاز تنظيم الحرارة الأوتوماتيكي وجهاز التبريد وباقي هذه القائمة الطويلة مثلا كافيا على ذلك . وهناك بالطبع الجانب السلبي الذى يبرز باطراد ، فيجب أن تظهر أنماط سلوكية جديدة لمواجهة الأخطار ، كالتفجارات والحوادث الأخرى والأشكال العديدة للتلوث الفيزيائى الخ .

وبروز مشكلة التلوث فى الفترة الأخيرة تذكرة كافية بأنه حتى بدون الاهتمام بالعناصر اللاعقلية لن يكون من السهل المحافظة على توازن متكامل ومستقر داخل مركب « الترشيح » . والحقيقة أن الكثير من أنواع عدم التوازن تنتج خلال هذه العملية وتتسبب فى أنواع مختلفة من التوتر البنائى الذى توجد أهم بؤرة له فى المركب العقلى نفسه . ويشعر الكثيرون فى الولايات المتحدة اليوم بأن الاهتمام البالغ « بالدفاع » القومى ومن ثم بتكنولوجيا الأسلحة بما فى ذلك تخصيص موارد مالية هائلة لهذا الغرض قد خاق نوعا من عدم التوازن الشديد الذى تسرب لا الى الميدان التكنولوجى فقط ولكن كذلك الى جانب هام من البحث العلمى ، وثمة مثل أكثر ارتباطا بحياتنا وهو ازدحام المواصلات الذى لم

يساهم في تلويث الهواء فحسب ولكنه - في ظروف معينة - قد يحول مزايا السيارة وهي وسيلة المواصلات السريعة والمريحة الى مضار .

ويبدو من الصواب أن نقول أن مثل هذه الأنواع من عدم التوازن والاختناق داخل المركب العقلي تخلق أنواعا من الاحباط تكون على الأقل واحدة من أهم النقاط التي تلعب فيها العناصر اللاعقلية دورا رئيسيا . ومن المهم هنا أن نفهم أن المجموعات الأربع للعناصر التي أشرت إليها من قبل موجودة دائما في جميع نظم الفعل المحددة ، ومن ثم فالفعل العقلي بوصفه نمطا محددا يفترض وجود أشكال خاصة من العلاقات بين هذه المجموعات الأربع من العناصر ، بما في ذلك بالطبع العلاقات بين العقلي واللاعقلي ، وبين فئتي اللاعقلي . وجميع هذه العناصر تكون شكلا من التنظيم ، قد يكون مستقرا وقد لا يكون كذلك ، في أنواع مختلفة من الظروف التي يوضع فيها النظام .

ولا بد أن يكون واضحا مما سبق أن العمليات الديناميكية الكامنة في المركب العقلي تعنى في مجتمع حديث ، ونتيجة لهذه الديناميكية ، أنه لا بد من حدوث تغيرات في التكوين الداخلي للنظام وفي علاقاته بالبيئة . وهناك وراء ذلك منطقتان مشكلتان ، أما الأولى فهي طبيعة عمليات التغير المستقلة وحجمها في القطاعات اللاعقلية . وأعتقد أنه من الصواب الإشارة الى أن ما يعرف عن هذه القوى الديناميكية هو أقل مما يعرف عن مثيلاتها في المركب العقلي ، ولكن هناك ما يكفي للتيقن من وجودها ولمعرفة شيء عن طبيعتها . ولا بد في بحث كهذا من مناقشة سريعة لهذه المشكلات .

لكن يجب قبل الدخول في هذا أن نشير الى الميدان المشكل الآخر لنناقشه فيما بعد . وهذه هي مشكلة الأحوال المتعلقة بالقدرة على التكيف كما عرفناها من قبل . وقد عرفناها على أنها ناتجة عن تركيب المجموعات الأربع للعناصر ، وخاصة عناصر التكيف الابداعية والتوافقية . ومن أهم صفات القدرة التكيفية مستواها العمومي . فعلى المستوى العضوى يعد الابصار من الوسائل العمومية جدا للتكيف مع البيئة ، لأن جهاز الابصار من آلات الوصول الى معلومات عن البيئة واسعة المدى جدا . ومن المؤكد أن تفسير الرموز المرئية عن طريق قراءة

الصفحات المطبوعة لم يكن أوليا في تطور القدرة البصرية ، ولكن بما أن هذه القدرة قد وجدت فعلا فقد أمكن استخدامها في القراءة . ومن الأمثلة الاجتماعية مثل الأسواق متحدة مع نظام النقود . ففى وجود نظام للأسواق يعد امتلاك أرصدة مالية من الوسائل العامة جدا للحصول على مايراد من البضائع والخدمات ، الا أن هذا بالتأكيد غير مطلق ، من حيث أنه لا يسمح بالشراء الكلى للكائنات البشرية على أنهم عبيد مملوكون . على أن تأسيس نظام النقود والأسواق فى مجتمع ما يؤدي الى زيادة عظيمة فى قدرة ذلك المجتمع على التكيف .

وكلما زادت قدرة النظام الحى على التكيف - والتعميم عامل أساسى فى هذه القدرة - ازدادت قدرته على مسايرة التغير اتساعا وعمقا . ومن ثم فإن فهم نتائج التغيرات الاجتماعية - التى تناقش بعضها الآن - يتضمن فهم طبيعة التغيرات الاجتماعية ، وحجمها ، كما يتضمن فى الوقت نفسه فهم قدرة النظام ، أو الأجزاء المختصة منه ، على مسايرة التغير .

وقد كان ثمة ميل فى علم النفس والعلوم الاجتماعية الى افتراض أن الدوافع الأساسية اللاعقلية للنشاط هى فطرية فى جوهرها ، ومن ثم يفترض أنها لا تخضع للتغير . وكانت الصورة الأكثر شيوعا لهذا الفرض هى نظرية « الفرائز » القديمة . ولا مجال للشك فى أن ثمة أساسا للدوافع منظما فى الكيان الوراثى للإنسان . ولكن من الأمور التى يدور حولها خلاف شديد معرفة مدى ما يمكن أن يصيب هذا الأساس من تطور فى حقب مناسبة من الزمن ، فعلماء الاجتماع يميلون الى التقليل من هذا الاحتمال ، وذلك راجع أساسا الى أنهم لا يملكون الأدوات التحاليلية الصالحة لبحثه .

على أن هناك قطعة أخرى جوهرية بالنسبة لنا . فالعامل الدافع اللاعقلى المحدد لا يدخل بصورته الوراثية الفجة فى تقرير كيفية النشاط ، لكن يدخل معدلا بما يسمى عادة عمليات « التعلم » أو « التحويل الاجتماعى » ، وهى عمليات تجمع العناصر الوراثية مع غيرها . ولذا فإن هذا العامل يصبح متغيرا حقيقيا ، لا من حيث هو وظيفة لفرد من فردية وراثية وتغير وراثى على مستوى النوع وحسب ، ولكن كذلك من حيث هو وظيفة لعمليات مختلفة من التعلم والتمويل

الاجتماعى . ومع أن التعميمات التجريبية في هذا الميدان غير مأمونة فإن هناك ترابطا كبيرا بين أنماط رد الفعل للتوتر من جانب الراشدين وأنماط التحويل الاجتماعى التى تعرضوا لها في طفولتهم ، وإن لم يبلغ هذا الترابط درجة التقابل الدقيق الذى افترضه أصحاب نظرية « الثقافة والشخصية » في الجيل الماضى .

ومهما يكن من شئ فمن الواضح أن « الاحباطات » وسائر أنواع « تحديد الموقف » التى تنشأ عن تغيرات في المركب العقلى لن يكون لها تأثير واحد في جميع أفراد الجنس بل أنماط متميزة من التأثير على المركب « الأدنى » اللاعقلى ، وذلك نظرا لاختلاف تكوين الشخصيات . على أن في أيدينا بعض قواعد للتعميم . فهما يكن « مضمون » مصدر الاحباط و « الحاجة » المحيطة التى تقابله فهناك أنماط متعددة من الاستجابة يمكن أن يستجيب لها الفاعل . ومن هذه الأنماط « التوافق » ، وهو متصل بما سمي « التكيف السلبي » ، وأحيانا « القبول » . أما اذا كانت الاستجابة بعدم القبول فإن من أهم التعميمات الشخصية لعلم النفس الحديث - فيما أرى - أن الدفع الأكبر للاستجابة سيكون « نكوصيا » أو « ابداعيا » . والاحتمال الأول هو تشييط واطلاق عناصر دافعة كانت في تاريخ حياة الفرد وتجربته الاجتماعية الخاصة هامة و « مكيفة » لمراحل سابقة في تطوره ، ولكنها سيئة التكيف في الموقف الحاضر . ومن الأمثلة المشهورة على ذلك العنصر العدواني في مركب أوديب الذى يوجه أصلا الى الأب الحقيقى في نمط معين من نظام القرابة ، ولكن يمكن أن يعمم بحيث يشمل ما يسمى عادة « صورة الأب » في أبنية اجتماعية لا تقوم على القرابة . ومن ثم فإن الاحباط بالنسبة للسلطة يمكن بوجه عام - ولكن في حدود معينة - أن يثير ردود فعل عدوانية ، مثل التحدى ، والظمن في الشريعة ، وما الى ذلك ، وهى ردود لها ارتباطات نفسية دينامية ببناء الدوافع في الطور الأوديبى من نمو الشخصية .

وثمة ما يفرى اغراء قويا بالنظر الى الدوافع اللاعقلية - كما في المثال الذى ذكرناه - على أنه رد فعل لتغيرات تحدث في المركب العقلى . والحق أننا نستطيع أن نسوق أمثلة كثيرة على هذا . ولكن من الخطأ افتراض أن هذا هو الشأن دائما أو غالبا . فالتفاعل بين شخصيات الكبار كالأباء والمدرسين وبين الأطفال على

مدى جيل أو جيلين يحتوى على عمليات متراكمة من التغير ، يكون لها بدورها - على الأرجح - تأثير معدل على عمليات في الميادين العقلية . ويمكننى أن أقدم مثالا نظريا الى حد كبير ، ولكنه نوقش كثيرا . يظهر من بين نتائج تحليل ماكس وير لأثر الأخلاق البروتستنتية في التطور الاجتماعى أنه لكى يكون لها مثل هذا التأثير فلا بد أن تمس بناء الأسرة والتربية بحيث يقل التركيز على المواقف التقليدية ويعطى مكانا أبرز للمستويات العقلية العامة للسلوك . ومن أجزاء المركب الناتج ما يسمى عادة « التدريب على الاستقلال » ، بمكافأة الطفل على مبادرته باظهار الاستقلال فى علاقاته بالآباء والمعلمين وغيرهم .

وهذه العملية بتغيرها للأبنية اللاعقلية يمكنها أن تمنح الفرد الحرية التى تسكنه من المشاركة الأكثر فاعلية فى أدوار وظيفية عقلية نسبيا . ولكنها يمكن أيضا أن تنضم الى عوامل أخرى لتغير بناء السلطة تغيرا كبيرا وتهدم الدوافع الايجابية للتحقيق الوظيفي . وهناك آراء كثيرة تقال الآن حول حدوث مثل هذا للجيل الناشئ ، وان لم تكن هناك أدلة ثابتة تؤيد هذا القول . وواضح أن من العوامل التى تساعد على هذا الاتجاه تنشيط دوافع فكوصية قوية تؤثر فى ايجاد عداء نحو بعض الأبنية المرشدة ، أو انسحاب منها ، أو كليهما معا .

ويبدو من المرجح أن غلبة الاتجاه « الإبداعى » ، بدلا من الاتجاه النكوصى فى تغير العناصر اللاعقلية ، انما هى وظيفة من وظائف التجديد فى المستويات « الكارزمية » (القيادية) . ومثل هذه التغيرات تمس البحث عما يسمى عادة « المعنى » . ولهذا المعنى جانب ادراكى ، فى مستوى توضيح القيم - أى المعايير التى يحكم بها على كونه الشيء مرغوبا فيه أو غير مرغوب فيه - وفى مستوى الأساس الفلسفى لاختيار القيم . وهناك فى الوقت نفسه عنصر لا عقلى جوهرى فى هذه « التوجيهات » ، سواء كانت نظما متكاملة ثابتة أو نظما بتغير واسع .

ومن الأفكار المركزية فى علم الاجتماع الدينى عند ماكس وير أن البؤرة الأصلية لدافع التغير فى المجال الدينى وبعض المجالات الأخرى اللصيقة به ترجع الى مكونات الفصل « الإبداعية اللاعقلية » . ومن هنا يشير كثيرا الى عمليات

« اختراق الحواجز » كما في النبوات ، حيث كانت مثل هذه التغيرات هي المصدر الرئيسي لتغيرات توجيهية كبيرة .

والتأثير المتبادل بين هذه التجديدات الكارزمية وبين المركب العقلي في المستوى الثقافي يظهر ظهورا واضحا في العلاقة بين البيوريتانية والعلم كما حلها مرتون وغيره . وقد ربط ويبر بينها وبين تطور التنظيم البيروقراطي أيضا ربطا هاما ، وخاصة في القطاعات غير الحكومية من المجتمع الحديث . وأخيرا فهناك بالطبع علاقات وثيقة من التأثير المتبادل بين المركب الكارزمي ومركب الدوافع اللامعيارية اللاعقلية . وهذه أبعاد أخرى لاتصال التكنولوجيا بالتغيرات الثقافية وأنماط السلوك الجديدة .

التكنولوجيا والأيديولوجية

أصبح من المألوف عند وصف القطاعات « الأكثر تطورا » في المجتمع المعاصر أن يؤكد دور التكنولوجيا ومكائنها ^(١) . ولعل لهذا التأكيد صلة - ولو الى حد ما - بحقيقة أن الوصفين القديمين « رأسمالي » و « اشتراكي » قد أخذوا يفقدان بروزهما على ما يبدو ، لأسباب منها ما تبين من جهات الشبه بين المجتمعات المسماة بالرأسمالية والمجتمعات المسماة بالاشتراكية ، ومنها أن التنظيم الاقتصادي لم يعد ينظر اليه على أنه من حيث هو جدير بمكان الصدارة كما كان الاعتقاد شبه الاجماعي بين فئات المثقفين المهتمين بهذا الموضوع في أوائل القرن الحالي .

على أن هناك التباسا يجب التنبيه اليه في هذا الوصف الجديد . فيمكن أن

(١) من الظواهر ذات الدلالة الدقيقة التحول من الحديث عن التكنولوجيا الى الحديث عن التكنولوجيا . وقد يذكر البعض انه كانت هناك في العقد الرابع جماعة تسمى نفسها انتقروقاطيين ، وكان ينظر اليهم عادة على أنهم فئة متعصبة . ومن أحدث الأقوال التي ذكرت فيها التكنولوجيا - وان كان قد قيل في صدد أزمة الجامعة - قول الأستاذ ستانلي هوفمان ، من جامعة هارفارد ، وهو فرنسي انتقل الى الولايات المتحدة : « ان المجتمع الحديث يتميز بصفات ثلاث نها قيمتها في هذا الشأن ، وهي البيروقراطية ، والمرتوقراطية (حكومة الكفاءات) ، والتكنولوجيا . ومما يسترعى النظر انه يتحدث عن التكنولوجيا على انها ذات أهمية خاصة في بناء السلطة (مقالته في مجلة « ديداطوس » ، شتاء ١٩٧٠) » .

ينظر اليه من جهة - وهي نظرة شائعة - على أنه يعنى بروز الاتجاه نحو « المادية » . ولا شك أن أبرز التكنولوجيات هى تلك التى تتمثل بالتحكم فى العالم الطبيعى والسيطرة على البيئة الطبيعية . ومن الواضح - من جهة أخرى - أن أهم عامل فى نمو التكنولوجيا ثقافى وليس ماديا ، أعنى تقدم المعرفة . ومن الواضح أيضا - ومهما تكن التحفظات - أن الدوافع المادية لا تسيطر على طلب المعرفة ، وأعنى بالدوافع المادية الكسب الشخصى الذى يصيبه العلماء والباحثون ، والفوائد المادية التى يجنيها أولئك الذين يشجعون أبحاثهم ، بل الرخاء المادى للمجتمع حسب ما يراه العلماء والباحثون . فطلب المعرفة « لمجرد المعرفة » أمر يجب أن يدخل فى الحساب .

ومن الأمور ذات الدلالة أنه كلما فضجت العلوم المتأخرة نسبيا قل تطور الأنماط التكنولوجية فى الجوانب المادية من الوضع الانسانى ، على الأقل إذا أخذنا بالفهم العادى لما هو مادى ، فيمكن أن يقال بوجه عام ان الاهتمام بالصحة - ويدخل فى ذلك اهتاذ الأرواح عن طريق الاجراءات الطبية والصحية العامة - لا يوصف بأنه « مادى » فى المحل الأول كما يوصف طلب النجاح الاقتصادى بجميع صوره ، ولكن على الخصوص بتلك الصور التى تشتمل على « دافع الربح » . وهناك مثال أكبر وهو التعليم ، الذى مر بتطورات تكنولوجية ضخمة - مهما يكن من نقصه وعدم نضجه - مع أن « طرق » التعليم لا تدرج عادة تحت اسم التكنولوجيا . وهناك بالفعل أمثلة كثيرة فى ميدان التنظيم الاجتماعى تأثرت تأثرا مشابها بتطبيق المعرفة العقلية المنظمة ، وان تكن الحالات التى تحقق فيها نجاح ضخم كذلك الذى تحقق فى الميادين الطبيعية ، مثل تحطيم الذرة والتحام الذرة أو تكنولوجيا الفضاء ، قليلة أو معدومة . على أننا لا نكاد نشك فى أن الاتجاهات الحاضرة فى تقدم المعرفة سوف تؤدى فى النهاية الى مثل هذا النجاح . وانه لايسر علينا فى هذا المقام أن تقدر المعنى الخاص جدا لوصف العالم الحديث بأنه مجتمع «تكنولوجى» . حقا ان هناك معنى صحيحا يجعل هذه الكلمة شعارا وصفا سهل الاستعمال ، شعارا موازيا لشعارات « الرأسمالية » و « الاشتراكية » و « البيروقراطية » أيضا . ولكنها - حتى فى مستوى الوصف

لا التحليل - تسقط ، أو تضعف ، بالتفسيرات التي تقدم لها طائفة من الملامح الأخرى . ويبدو من الواضح أولا أن تنظيم تقدم المعرفة وتوصيلها لا يقل أهمية - أن لم يزد - عن تنظيم التكنولوجيا . ومن غير المرجح أن يتقدم الفرع (التكنولوجيا) على الأصل (العلم) على المدى الطويل . وإن حدث ذلك فسوف تكون الظاهرة بحاجة الى تفسير خاص ، ولن تكون « نتيجة مباشرة » لطبيعة العلاقة بينهما .

على أن المعرفة والتكنولوجيا كليهما تمتدان الى عناصر اجتماعية وثقافية ليست في المحال الأول ادراكية ولا موجهة الى تطبيق هذا النوع من المعرفة . وحتى العنصر البيروقراطي الذي كثر الحديث عنه ليس - بصورة بسيطة - جزءا من هذا المركب ، وإن يكن جزءا من مركب أكبر وهو الترشيح . ويمكن أن يقال مثل ذلك عن عنصر « المريتوقراطية » الذي يتحدث عنه الأستاذ هوفمان ، فهو عنصر يعتمد اعتمادا كبيرا على النظام التعليمي .

وحتى على مستوى الوصف ينبغي أن لا تنسى العناصر التي أزاها التأكيد على التكنولوجيا في هذه الأيام ، ومن ثم يجب أن تناقش وضعها الحالي مناقشة مختصرة . لقد أصبح من المألوف القول - على الأقل بين بعض المثقفين الذين ليسوا باقتصاديين محترفين - أن الأسواق ، وبوجه أعم الاعتبارات الاقتصادية ، لم يعد لها حساب الآن ، وذلك اعتمادا على أنه لا يوجد اقتصاد معاصر ذو خطر يقترب اقترابا شديدا من النموذج المثالي لمبدأ المنافسة الحرة ومبدأ « دعه يعمل » الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر . ومن الواضح أن هذا وهم لو أخذ مأخذ الجد لكانت له نتائج فادحة . فإن السوق ، وإن كان « احتكارا جماعيا » (أوليجوبوليا) ومحكوما بسلطة الدولة في أهم قطاعاته في مجتمع النشاط الحر ، لا يزال سمة هامة وخطيرة من سمات المجتمعات الحديثة ، ومع أن مجاله في المجتمعات الاشتراكية أضيق كثيرا فإن « زعم » تقدير السوق لا يمكن الاستغناء عنه في السياسة الاقتصادية . هذه المجموعة من الأبنية التنظيمية مختلفة كل الاختلاف عن المجموعة التكنولوجية . فهي تركز على أساليب وأنظمة تؤثر في تخصيص الموارد لاستثمارات متعددة و - من ثم - متنافسة ، في حين أن

التكنولوجيا تعنى بأنماط من الاستعمال الفعلى لموارد يفترض أنها موجودة ، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف . ولنأخذ مثالا قريبا على ذلك : ان اقتصاديات البحث تتضمن مشكلات الحصول على الموارد ، أى الاعتمادات والأشخاص ، لتنفيذ مشروع ما ، فى حين أن المشكلات التكنولوجية مدارها كيف تستخدم الموارد المتاحة استخداما ناجحا للحصول على معرفة جديدة .

استناد التكنولوجيا الى البناء الاجتماعى

كان خطأ التكنوقراطيين - وأبوهم الرومى فى الولايات المتحدة على الأقل هو ثورستين وبلن - هو على التحديد افتراضهم أن المشكلة الاقتصادية سوف تختفى بتقدم التكنولوجيا . ولعل العكس هو الصحيح . فقد أدى التقدم التكنولوجى الى أن أصبح فى الامكان الحصول على كثير من الأشياء المرغوب فيها ، والتي لم يكن الحصول عليها ممكنا من قبل . وذلك يشمل - من بعض النواحي - منافسات مثل « سباق التسلح » حيث يشعر البعض بأنه من المرغوب فيه أو من الضرورى أن « يكسبوا » . ومن ثم يؤدى التقدم التكنولوجى الى ازدياد حدة المشكلات الاقتصادية ، بدلا من تخفيفها ، لأن ازدياد القدرة على التصرف فى الموارد يزيد التنافس فى السيطرة عليها ، ومن العلامات التى تدل على هذا الموقف اشتداد المناقشة حول « الأولويات القومية » كما حدث فى الولايات المتحدة أخيرا ، وهذا يشمل تصحيح « الاختلال » فى تخصيص الاعتمادات كالإسراف - الذى يشعر به البعض - فى تخصيص الموارد للاستعمالات الحربية .

والاقتصاد بهذا المعنى هو فى المحل الأول جزء من المركب الترشيدى للمجتمعات الحديثة ، ولكنه جزء مختلف جدا عن المركب التكنولوجى والمركب « العرفى » ، وان تكن جميعها متشابكة وبعضها متوقفا على بعض . وطبيعى أن تكون التغيرات التى يحدثها التغير التكنولوجى فى المجال الاقتصادى مصدرا مهما لأنماط جديدة من السلوك ، ومن الثقافة فى بعض النواحي ، وأوضح سبل ذلك هو التغير فى نظام الفكر الاقتصادى .

كذلك يجب أن لا تنسى أن الجانب السياسى لبناء المجتمعات الحديثة وعملها قد اختفى من المسرح أو تضاعف الى درجة يمكن اهمالها أمام غزو التكنولوجيا . وأعنى بذلك الأبنية والعمليات التى تدخل فى الوصول جماعيا الى قرارات مازمة ، وتنفيذ هذه القرارات جماعيا أيضا ، مهما يكن المقصود بهذه الجماعية . ولا شك أن « الحكومة » هى الحالة الأهم ، ولكن المشكلات والظواهر السياسية توجد فى كل مكان فى هذا العصر الذى يتميز بوجود منظمات ضخمة غير حكومية .

والعلاقة بين العوامل السياسية والتكنولوجية تشبه الى حد ما العلاقة بين العوامل الاقتصادية والتكنولوجية ، والنقطة التى يجب أن نظل على ذكر منها هى أن قيمة التكنولوجيا تعتمد أساسا على أنها وسيلة . وقد لاحظنا منذ قليل أن السوق حر نظام يؤدي الى تقسيم المطالب العامة من الموارد بين الطالبين ، وإن كان ذلك كثيرا ما يتم أيضا بقرار سياسى ، والنموذج الأظهر لذلك هو نموذج المجتمعات الاشتراكية .

والبيروقراطية النموذجية هى وسيلة تكنولوجية لأداء وظائف سياسية . فوظيفتها ليست صنع « السياسات » بل تنفيذها . ولا تزال التكنولوجيا فى هذه الحالة قائمة على التجريب أساسا ، ولكن نصيب المعرفة العلمية المرشدة يتزايد ، ومن المنتظر أن تستمر هذه الزيادة فى المستقبل . كذلك يزداد الترابط بين المكونات الاجتماعية للتنظيم البيروقراطى وبين المكونات الأخرى ، ومنها ما ينتمى الى علم الفيزياء مثل العقل الإلكتروني .

وجانب صنع القرارات اذ يتميز من الجوانب التنفيذية للنظام السياسى يحدد مكان هذا النظام فى بناء المصالح وبناء الترابطات والاقسامات بين الفئات . وهنا تكتسب صفة « التعدد » فى المجتمعات الحديثة أهمية خاصة ومتزايدة . ومن شأن السياسة فى هذا الجانب أن توفق بين المصالح المختلفة والمتعارضة الى حد ما ، بحيث يمكن القيام بعمل جماعى منتج ، أو يسهل الوصول الى درجات من التكامل أعلى مما يوجد بغير العمل السياسى .

ومشكلة التكامل التى تلمسها العملية السياسية تتضمن تركيبة من مؤثرات

« الذات » العقلية والمصالح الطائفية ، مع تأثير العوامل اللاعقلية — كالحساسيات الطائفية — وكل هذه المؤثرات تفعل فعلها في اتخاذ القرارات الجماعية . وتظهر أهمية العناصر اللاعقلية في غلبة الشك — والعداوة أحيانا — نحو الأجهزة البيروقراطية من جانب أقسام شتى من النظم السياسية . حقا ان الأجهزة البيروقراطية — كثيرها من المنظمات الانسانية — بعيدة عن أن تعد كاملة بأى مستوى من المستويات ، لكن يبدو من الصحيح أيضا أن المواقف الشائعة من المنظمات البيروقراطية تميل كثيرا الى تحويلها الى كبش فداء . وهذا مثل هام لتأثير التكنولوجيا على أنماط السلوك ، وعلى الثقافة من ثمة ، بمقدار ما تتخذ هذه المواقف شكل بناء أيديولوجى . وغنى عن البيان أن مختلف مظاهر البيروقراطية تتأثر — بدورها — بهذه التوترات .

وعلى هذا فان اتخاذ القرارات الساسية يقوم على أساس من بناء المصالح والعواطف اللاعقلية ، ولكنه محكوم أيضا أو منظم من نواح كثيرة بنظام معيارى لا ينبغى تصنيفه بوجه عام على أنه تكنولوجى أو اقتصادى أو سياسى من حيث المركز ، بل الأصح أن ينظر اليه على أنه قانونى ، وذلك واضح في حالة المعايير التى تستند الى الشرعية الحكومية والسلطة الحكومية ، ولكنه موجود أيضا ، بوجه أعم ، في القطاعات الخاصة . لقد أصبح القانون ذا أهمية متزايدة في المجتمعات الحديثة ، ولا عبرة بالقول بخلاف ذلك . والقانون — على عكس البيروقراطية — يجب ألا ينظر اليه على أنه وسيلة تكنولوجية ، بل على أنه هيكل تنظيمى تكاملى يحدد الحقوق والواجبات والتوقعات للعناصر المتمايزة والمجزأة التى تكون مجتمعا مركبا ، وتدخل في ذلك عمليات اتخاذ القرارات الجماعية نفسها .

ومن سمات القانون ذات الأهمية الخاصة من هذه الناحية — ومن عدة نواح أخرى — السمة الاجرائية . فقواعد الانتخاب في النظم السياسية النيابية هي نظم اجرائية تحدد شروط الاشتراك المشروع في أعمال معينة — مثل التصويت — وشروط العضوية في هيئات نيابية ، أو تولى منصب بالانتخاب . والاجراءات في الجماعات التى من شأنها اتخاذ القرارات ، مثل المجالس النيابية أو المحاكم ذات القضاة المتعددين ، تنظم تنظيميا معياريا كذلك بوجه عام ، وتدخل في ذلك المناقشة

أيضا ، لا التصويت فحسب . وتشمل مثل هذه الاعتبارات نظم « الاتصال » التي لا يتوقف عليها اتخاذ قرارات جماعية رسمية . وما يطلق عليه اسم « السوق الحرة للأفكار » هو أحد نظم الاتصال هذه .

وتجسم العملية السياسية والقانون كلاهما في سمات التماسك في المستويات المختلفة « للجماعة » ، وأشمل هذه المستويات وأرقاها تنظيما حتى الآن هو « الجماعة المجتمعية » أى السمة الجماعية لمجتمع منظم تنظيما سياسيا أو «لأمة» بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة . على ان المجتمع كلما كان كثير الأجزاء كان أقرب الى أن يتألف من شبكة مركبة من « التماسكات » المتقاطعة والمتداخلة ، والتي تؤثر على السمات السياسية للجمعيات الداخلة فيه . وتعتمد أسس التماسك قبل كل شيء على تركيب خاص من العناصر المعيارية الداخلة في « المركب العقلي » ، ولا سيما القانون ، والمركب اللاعقلي في كل من جانبيه «الدوافعي» و «القيادي» . ونحن نستعمل هذا المصطلح الأخير في معنى مستقل يشمل التجديد ولكنه لا ينحصر فيه .

وإذا نظرنا الى سباق التماسك الجماعي من حيث مكوناته السياسية ونتيجة تنظيمها وجدناه مناقضا للتكنولوجيا من بعض النواحي . فمن الواضح أنه لا يفهم منه معنى « الوسيلة » بشكل بارز ، فهو — وظيفيا — « منتشر » من حيث كونه بؤرة لأنواع من الولاء ، ثم انه لا يحقق أهدافا محددة . والحق أن بروز الميل الى وصف المجتمع الحديث بأنه « تكنولوجي » قبل كل شيء ، مع الاهتمام بالبحث عن « جماعة » ، يدل على التوترات البنائية التي تعمل في هذا المجال . ومن الواضح أن ثمة شعورا عند الكثيرين بأن بين المركبين علاقة توتر شديدة .

وعلى الرغم من التباعد بين هذين المركبين فإن ثمة ما يدعو الى الاعتقاد بأن كليهما ، ومعهما عدة مركبات أخرى أشرنا اليها ، عناصر جوهرية في مجتمع من النمط الحديث ، وفي أنماط أخرى أيضا مع اختلاف أشكال هذه العناصر . ومن وجوه التأثير التي يحدثها تطور التكنولوجيا في ايجاد أنماط جديدة من السلوك اثاره ردود أفعال سلبية نحو ما يفسر بأنه « تكنولوجيا الصبغة » . وينبغي أن

يدرك « التكنوقراطيون » المتعصبون أن المجتمع الذى يصبح فقط - أو يصبح أساسا - وسيلة تكنولوجية ضخمة ليس بالمجتمع القادر على البقاء ، وإن كان ما يتحدث عنه هؤلاء التكنوقراطيون شيئا جوهريا . ومن ناحية أخرى يجب أن يدرك أنصار الجماعة «بأى ثمن » أنه بغير التكنولوجيا الواسعة مع ما يتصل بها من عناصر المركب العقلى لا يكون المجتمع الحديث قادرا « على البقاء أيضا » .

خاتمة

أود فى الختام أن أحاول الجمع بين فكرتين متصلتين لمستهما فى أول هذا المقال ، لعلاقتها بفكرته العامة . أولاها هي دلالة الحقيقة القائلة بأن قصر مفهوم التكنولوجيا على البؤرة الفيزيائية الشائعة ، أو مده الى الدلالة البيولوجية المحددة ، كما فى السيطرة على الأمراض المعدية ، هذا القصر ضيق الحدود أكثر مما ينبغى . وقد عبرت عن فكرتى بادخال البيروقراطية على أنها وسيلة تكنولوجية تستعمل الخدمات البشرية بدلا من الوقود للوصول الى أهداف ذات قيمة اجتماعية . فقد أدى الجمع بين تطوير العلوم النظرية بوجه أعم والعلوم التى تتناول مستويات أرقى من التنظيم - حسب التسلسل الذى تحدث عنه كومت - سائرة من البيولوجى والسيكولوجى الى الاجتماعى والثقافى الى تحولات هامة جدا فى تركيب طوائف التكنولوجيات التى كانت ذات شأن خطير فى أوقات معينة .

وأود أن أوضح هذا بسلسلة من التكنولوجيات التى أصبحت تخدم أنواعا مختلفة جدا من الاهتمامات والأهداف البشرية ، وإن كانت كلها فيزيائية من حيث وسائلها ، وتتضح هذه النقطة بجلاء فى حالة الولايات المتحدة ، وبالنسبة الى تلك التكنولوجيات التى بلغت من الأهمية أن سيطرت على أهم الوحدات الانتاجية فى اقتصاد صناعى .

عند منبرج القرن الماضى كان من الواضح أن الوحدة التى سيطرت على الاقتصاد الأمريكى سيطرة لها مغزاها هي «شركة الصلب الأمريكية» التى اتفق أنها أقيمت سنة ١٩٠٠ . فقد أصبح الصلب هو المادة الأساسية فى المنشآت الصناعية - الى جانب الأسمنت - لدخوله فى صناعة قضبان السكك الحديدية والقناطر

وهياكل المباني الشامخة وآلات السكك الحديدية وغيرها كثير . لقد كان - الى حد كبير - وسيلة عامة ، لا أداة محددة . اذ كان يصلح لأغراض كثيرة متنوعة . ومن الأمور ذات الدلالة أن الاتحاد السوفيتي - حتى وقت قرب على الأقل - قد مال الى جعل انتاج الصلب أهم رمز لتقدمه الاقتصادي ، والمفخرة بإمكان التفوق على كمية الانتاج الأمريكي في هذا الميدان ، في حين أن الأهمية النسبية للصلب في الاقتصاد الأمريكي كانت قد تناقصت الى حد كبير .

وبعد ذلك ببجيل ، أى في العقد الرابع من هذا القرن ، برزت في الولايات المتحدة - على الرغم من الأزمة - صناعة ضخمة أخرى ، تمثلها شركة رئيسية ، هي صناعة السيارات ، وعلى الخصوص « شركة جنرال موتورز » . ان السيارة مصنوعة معظمها من الصلب ، ولكن انتاجها له دلالة اجتماعية مختلفة اختلافا كبيرا عن صناعة الصلب من حيث هو صلب . انها « وسيلة عامة » داخل نطاق الاستعمالات المتنوعة للصلب . ولكنها عامة على المستوى « الانساني » ، لأنها تقدم وسيلة للانتقال بعيدة عن السيطرة المركزية الى حد كبير - اذا قورنت بالسكك الحديدية أو طرق الانتقال السريعة داخل المدينة - وسيلة يستطيع مالكوها الفرد أن يقرر أين ومتى ومع من - في حدود سعة السيارة - يود أن يذهب الى مكان ما ، ويستطيع أن ينقل أشياء مادية . انها ملائمة أكثر من أية وسيلة أخرى سبقتها ، وهي رخيصة نسبيا - والفضل للانتاج الكبير - ومأمونة نسبيا ، خلافا لما يذهب اليه رالف تادر .

على أن السيارة تؤدي الى نتائج سلبية بارزة للتطور التكنولوجي أكثر من الصلب من حيث هو صلب . فمن الواضح أن فائدها توقفت الى حد كبير على وجود نظم من الشوارع والطرق الواسعة التي تتطلب تكاليف باهظة . وحتى في المستويات العالية التطور من هذه النظم تصادف مشكلات اختناق المرور ، وقلة أمكنة الوقوف ، وتلوث الهواء من « العادم » وتشويه البيئة « بمدافن السيارات » ، هذا عدا ضحايا الحوادث . ومع ذلك فإن اغراء السيارة - وهو اغراء كبير ، وقد ظهر ظهورا واضحا في أوروبا خلال العقدين الأخيرين - لا يرجع فقط الى الدوافع اللاعقلية لاكتساب الوجاهة .

فإذا جئنا الى الجيل الحاضر وجدنا تحولاً لافتاً آخر لنقطة الارتكاز في التكنولوجيا ، تحولاً لم يكن يتنبأ به الا التاياون في سنة ١٩٣٠ . وهو ما نشهده الآن ، وهو من بروز المؤسسة الدولية للالات التجارية IBM . ان التكنولوجيا هنا لا تزال فيزيائية في أساسها ، وعلى التحديد ألكترونية ، ولكن الناتج ، وهو تنسيق المعلومات ، مختلف حقا عن الحالتين السابقتين .

ان تنسيق المعلومات عن طريق العقول الألكترونية والوسائل المتصلة بها هو تكنولوجيا للمعرفة أو للنظام العقلي نفسه ، ومن ثم لكل مجالات تطبيقه بوجه عام . ووصول هذه التكنولوجيا - في مثل هذا الزمن الوجيز - الى هذا المركز البارز في الصناعة الحديثة هو دليل على تغيرات عميقة في العالم التكنولوجي وفي كثير من علاقاته المتبادلة مع الثقافة وأنماط السلوك الاجتماعي .

ان هذه السلسلة من الصلب الى السيارات الى تحويل المعلومات تكون سلسلة حقيقية من سلاسل التطور . على أن مبدأ التطور ليس في احلال عناصر جديدة محل العناصر القديمة ، بل في اضافة العناصر الجديدة بطرق تستتبع تعديلات في العناصر الأولى وان لم تستتبع الغائها . حقا ان هناك وجها للقول بأن « عصر السيارة » قد خلف «عصر الصلب» ، ولكن الصلب بقي ذا أهمية عظيمة . وكذلك يمكن القول بأن « عصر العقول الألكترونية » قد خلف عصر السيارة ، ولكن ليس هناك من الدلائل ما يشير الا أنه يطرد السيارة من الميدان . وهذا المبدأ شبيه بالمبدأ الذي سار عليه التطور العضوي . فقد ظل الجهاز الهضمي في الكائنات الدنيا ذا أهمية بارزة نسبيا ، ثم برزت أجهزة الحركة في مستويات من التطور أعلى كثيرا . وفي أحدث مراحل التطور العضوي ، وخاصة في الانسان ، يتولى الجهاز العصبي القيادة ، ولكن دون أن يحل محل الأجهزة الأخرى .

وهذه الاعتبارات تمس مشكلة المعاني التي تراد بالحرية والاختيار من جانب ، والاضطرار والتحكم من جانب آخر ، وقد تحدثنا عن هذه المعاني باعتبارها دالة على المواقف المزدوجة من تطور التكنولوجيا ، بل كذلك من المركب العقلي كله ، وهي مواقف قد وجدت منذ زمن طويل وان اختلفت من حيث الشدة . والنقطة

التي يجب تأكيدها هنا هي أن هذا الازدواج نسبي في جوهره وليس مطلقا .
ان الانسان الحديث ، حتى ولو كان عضوا في مجتمع أميل الى «الاستبداد» ،
هو أكثر حرية من سلفه أو من معاصره في المجتمعات الأقل تطورا . ان الموتى
ليسوا أحرارا ، ومن ثم فالزيادة الكبيرة في متوسط عمر الانسان ، وهي زيادة لم
تسببها الحروب ، تكون زيادة في الحرية ، وفوق ذلك فان معدلات الصحة ،
وتدخل في ذلك التغذية مثلا ، أفضل كثيرا مما كانت . وكذلك حدث ارتفاع كبير
في مستوى الرخاء الاقتصادي ، وان لم يكن توزيعه متساويا بين الطبقات
أو المجتمعات . وبفضل زيادة الانتاجية واتساع الأسواق مما أصبحت الوحدة
المتوسطة من أصحاب الدخل ، سواء كانت فردا أو أسرة أو منظمة ، تتمتع
بدرجات من الحرية أكبر كثيرا مما سبق ، من حيث مقدرتها على الحصول على
البضائع والخدمات .

وممكن أن يقال مثل ذلك بالطبع عن الحريات السياسية والقانونية . وقد
وجدت ظروف حددت فيها هذه الحريات تحديدا قاسيا ، وخاصة في النظم
«الدكتاتورية» ، ولكننا لا نكاد نشك في أن الاتجاه العام منذ القرن السابع عشر
تقريبا كان نحو مزيد من الحريات ومزيد من الفرص للوحدات الاجتماعية في تحقيق
القيم والأهداف المناسبة . وكذلك اتسع مجال الحرية الثقافية والفكرية ، وزادت
الموارد الثقافية المتاحة زيادة ضخمة خلال التطور الحديث .

ان هناك ميلا قويا في بناء المواقف المزدوجة الى اعتبارات الحريات المكتسبة
شيئا مسلما به ، والتركيز - في تقدير التطورات الحديثة - على مصادر الاحباط
والقهر ، وخصوصا أحدثها نشأة . وهكذا يمكننا أن نأخذ مثلا بعبدا هو مثال
الأمية ، فلا شك أن الأمية تمثل انعداما للحرية من حيث أن الأمي يحرم فرصة
الوصول الى فهم التراث الثقافي لمجتمعه والمجتمعات الأخرى . ومع ذلك فقد كانت
الأغلبية العظمى في كل مجتمع كبير في التاريخ ، الى حوالي منتصف القرن الماضي ،
أمية . واليوم يعد الوصول الى التعليم الثانوي - مثلا - شيئا مسلما به عند
الجميع تقريبا ، وهناك «مطالب» ملحّة بأن تتاح الفرصة كاملة «للفقراء»
والأقليات المهضومة كي يتم أفرادها التعليم العالي . وحيث يتعذر تحقيق هذه المطالب

على الفور ينتشر الشعور بأن المجتمع — ككل — مجتمع قاس ظالم . وقد عرفنا هذه الظاهرة في علم النفس الاجتماعي منذ زمن باسم « الحرمان النسبي » .

وأظن أننا نستطيع أن نخرج من مثل هذه الملاحظات بنتيجة هي أنه كلما اتخذت التغيرات التي لم يكن لا بد من تطورها خلال المركب العقلي واندراجها فيه شكل نظم كان من المتوقع أن تهدأ المواقف المزدوجة الحادة من هذه التغيرات. ويصدق ذلك على التغيرات التكنولوجية بوجه عام . ومن ثم فإن الزعم بأن « كيف » الحياة الاجتماعية والثقافية يتغير باستمرار منذ زمن طويل هو — إلى حد كبير — وهم تطلقه حقيقة أن التغير مستمر ، وأن الجانب السلبي من بناء المواقف المزدوجة يظهر بوضوح — على الأرجح — في أية لحظة معينة . وبذلك يتجدد دائما الإحساس بالفقد والانتهاك والقهر . ولكن الأهداف تتحول مع الزمن ، وتقبل الأهداف القديمة قبولاً هادئاً بدلاً من أن تستقبل بتحية حارة . وقد ظهر بوجه عام أن الحريات والفرص المنظمة في الوقت الحالي هي حريات وفرص حقيقية ، وإن لم يصدق ذلك في جميع الأحوال .

والتعميم في هذا المجال وفي هذا المستوى خطر بالغ ، ولكن هذا المنظور التطوري في جوهره هو المنظور الذي يرى به المراقب لدراسة التطور الاجتماعي والثقافي المعاصر والحديث ما حققه زماننا من مكاسب ، وكذلك ما أصابه من عذاب واضطراب .

علم البيئة

وتعاطف أثر الإنسان على الأرض

بقلم :
بيير دانسيرو
ترجمة :
د. محمد عبد الفتاح القضاة

علم بيئة الانسان في مراحل النشأة الأولى لما يستو عوده بعد ، ولم يصل بعد الى درجة العلم المستقل ذى المعالم الواضحة . ولقد بذلت جهدا مضنيا في اعداد مقالات ثلاث نشرت في أعوام ١٩٦٦ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ لتوضيح فكرة هذا العلم الحدث ، ولأقدم تصورا للمجالات التى يمكن أن يتحقق فيها النجاح لهذا العلم التخليقى الجديد .

ولعلنى هنا أقدم على تكرار تعريفى للنظام البيئى بقولى : « .. هو بيئة مغلقة الى درجة ما ، ما تزال عناصر الموارد المتاحة في حيزها المكانى في دورات انتقال وتحول بفعل مجموعة النباتات والحيوانات المتعايشة التى تقوم بعمليات وظائفية متناسقة ومتكاملة » . النسيج الأساسى للبيئة هو الخلفية التى ينبغى أن ندرك في اطارها ممارسة الانسان لدوره في عملية الدورات التحويلية للموارد .

بقلم : بيير دانسيرو

استاذ علم البيئة بجامعة مونتريال ، ورئيس اللجنة الخاصة بدراسة التطور الحضري (توسع المدن) التابعة لمجلس العلوم الكندي ، ونائب رئيس اللجنة الكندية للبرنامج الدولي للعلوم البيولوجية . وقد كتب عشرات البحوث العلمية في مجال علم البيئة النباتية ، وهو مؤلف كتاب «الجغرافيا الحيوية» (١٩٥٧) ، والمحرر المسئول لكتاب « تحدى البقاء » (١٩٧٠) .

ترجمة : د. محمد عبد الفتاح القصاص

استاذ علم النبات التطبيقي بجامعة القاهرة ، والمسئول عن برنامج العلوم الطبيعية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . وقد كتب عشرات البحوث العلمية في مجال علم البيئة الصحراوية

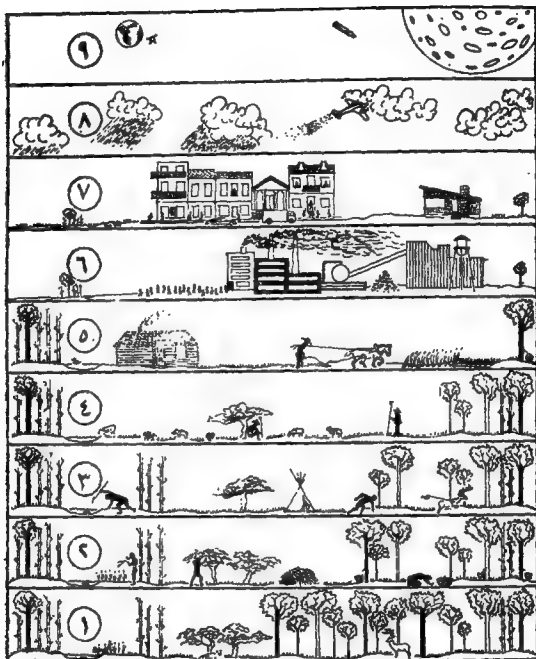
إذا أردنا أن نقدر ثقل تدخل الانسان وأثره على كوكبنا فانه من المفيد أن نناظر استجاباته باستجابة غيره من سائر الحيوان ، بل نقول وباستجابة النباتات، وذلك ليتسنى لنا أن نحدد نوعية عمليات الانسان وقوتها . ونلاحظ أننا اعتمدنا في الجملة السابقة على كلمتين غير موضوعيتين : أحدهما كلمة « تدخل » والأخرى نون الجماعة في كلمة « كوكبنا » . الكلمة الأولى استعملناها بدل كلمة تأثير أو أثر ، وترجع الى اتجاه فكري ، ما يزال يتطور على أيدي علماء البيئة فهو فهم تأثير الانسان على أنه « يخل » بالتوازن الطبيعي . لو أننا نظرنا الى الانسان في إطار الطبيعة ، واعتبرناه جزءا من الطبيعة وواحدا من عناصرها ، فأتنا نجد أنه لا يخل بتوازنها بأكثر مما تخل النمل أو حيوانات القندس . هذه هي على وجه التحديد المسألة التي تتناولها هنا بالدراسة ، رغم ما خلصنا اليه سابقا من أن هذا

الكوكب هو « كوكبنا » ، لأننا جمعنا تحت سيطرتنا قوة متزايدة وقدرة متعاظمة على التحكم فيه ، أو حتى على تدميره .

سأحاول أن أضع هذه المسائل على قدر ما يستطيع من الوضوح ، بأن أرسم لأثر الانسان مقياسا ، وبأن أضع الانسان في اطار القوانين البيئية التي تم استخلاصها من دراسات الحيوانات والنباتات ، وبأن أعدد العمليات التي تتضمنها إدارة الانسان لشؤون « كوكبه » ، مع الالتزام على قدر المستطاع بالعمليات البيئية التي تبرزها حياة الكائنات الأخرى . وسنبرز على وجه الخصوص القيم العرقية الحضارية في كثير من الأمثلة التي سنضربها للقوى البيئية التي لا تملك القوة وحدها فحسب بل تملك معها القدرة على التوجيه .

أقترح هنا استعمال مقياس سبق لى أن شرحت في ذيل دراستي المنشورة عام ١٩٦٩ ، وهو يشتمل على تسعة أجزاء ، أوردناها في الجدول رقم ١ والرسم رقم ١ . ونكرر القول بأن التابع الخطي الذي قد يبدو في هذا التصور لا ينبغي أن يتبعه اتباعا كاملا . يحدثنا صور Sauer (١٩٥٢) بأن الفكرة القائلة بالتقدم خطوة بعد خطوة فكرة موروثية بالتسلسل الانساني من الأفكار الرومانية ، وبين أن الأبحاث الحديثة قد أظهرت (على سبيل المثال) أن نشأة الزراعة عن الرعى ليست أمرا حتميا . والانسان قد اتبع مناهج متباينة فيما أنشأ من وسائل استغلال مصادر البيئة ، وأنه أظهر في ذلك مزاجا متقلبا أشبه بما اتسمت به العمليات السلوكية والتطورية الأخرى . وبعبارة أخرى فإن المجموعات الانسانية المختلفة (المجموعات العرقية) قد اتبعت مناهج مختلفة ، وسنجد في تتبعنا لنهج تطورها في مدارج الوصول الى مستويات حديثة (أعلى) أنها استبقت رواسب من مناهج الحياة الأولى . من هنا يمكننا أن نقول ان الأنشطة المتفجرة والمتباينة هي الأكثر انسجاما ان لم تكن الأكثر اتجاها .

ويبدو من المفيد ، على كل حال ، أن نحدد « الدرجات » المتتابعة باعتبارها عمليات متميزة ، وأن نتعرف على التفاعلات البيئية والحضارية التي تؤثر في كل واحدة من تلك الدرجات ، وفي آخر الأمر ينبغي أن نبحث في ظواهر الأرض عامة



الرسم رقم (١)
درجات تحكم الإنسان في بيئته ، وتوصيف تمهيدى لأنار ذلك على البيئة .

- ١ - أرض بكر
- ٢ - الجمع
- ٣ - الصيد والقنص
- ٤ - الرعي
- ٥ - الزراعة
- ٦ - الصناعة
- ٧ - التحضر
- ٨ - التحكم في المناخ
- ٩ - الانطلاق بالحياة الى الفضاء

المحلول رقم (١) درجات تحكم الإنسان في بيئته ونوصيف نمطى لآثار ذلك على البيئة

الدرجة	التنظيم الإجتماعى للإنسان	الاقتصاد	الأثر على الأرض	كساة الإنسان	المسكن
درجة ٦ الاعتماد على الحياة إلى الغذاء	فرد موزول غلفة واقية	القوة	—	خاص جداً	معدن ، بلاستيك متحرك
درجة ٨ التحكم فى المناخ	جماعات التكنولوجيا	القوة	التدخل	خاص	معدن ، مواد مصنعة متحرك
درجة ٧ التحضر	مجتمعات مزدحمة	استهلاك ، ضوابط	التبديل	أنسجة	حجر - قرميد خشب - مواد مصنعة ثابت
درجة ٦ الصناعة	مجتمعات متكيفة	الاعتماد على الغير ، التحويل	التدمير - الإحلال	أحذية	حجر - قرميد - خشب - مواد مصنعة - ثابت
درجة ٥ الزراعة	قبائل وجماعات	الإنتاج تراوح بين الاستقلال والاعتماد	الزراعة ، الاختيار	قليل ، جلود ، مفصولات ومفزولات	حجر - خشب - ثابت
درجة ٤ الري	قبائل وجماعات (رحل أحياناً)	من الاكتفاء الذاتى إلى الانفتاح	الاستئصال - التغير (الري والنار) الانتشار - الانجراف	قليل ، جلود ، مفزولات	حجر - عصى جلود - خشب - حزاز - مؤقت
درجة ٣ الصيد والقتل	قبائل (رحل غالباً)	من الاكتفاء الذاتى إلى الانفتاح المفرد	الاستئصال - التغير (نار)	قليل	قليل
درجة ٢ الجمع	قبائل صغيرة أو جماعات محبوسة	الاكتفاء الذاتى	الاستئصال - التغير	لاباس أو لباس قليل	قليل - أو لا يوجد
درجة ١ الأرض البكر	—	—	—	—	—

على النطاق الاقليمي ، وأن نحلها لتبين قدر الأهمية النسبية والوزن النسبي لكل من العمليات المتباينة .

سوف تبين خمس مراحل رئيسية (تميز كل منها بنظام خاص) ، وهي على التوالي : (أ) المرحلة البدائية أو مرحلة الرضوخ ، (ب) مرحلة الرعى أو استئناس الحيوان ، (ج) مرحلة الاستقرار أو الزراعة ، (د) مرحلة الصناعة أو الاستبدال والتحويل ، (هـ) مرحلة الجو والفضاء أو الانطلاق الكوني .

المرحلة البدائية : الرضوخ

لا تظهر في الدرجات الثلاث الأولى شواهد على أى شىء غير قبول الانسان لظروف بيئته . وقد يبدو أن هذا أمر غير محقق من وجهة النظر السيكلوجية ، ولكن الأمر المحقق هو أن التغيرات التى طرأت على غواهر الأرض عامة كانت تغيرات طفيفة . فعندما يكون النشاط السائد للانسان هو جمع الطعام والصيد والقنص فإن علاقة الانسان بالطبيعة تتبنى أساسا على طاعته للانتظامات الطبيعية ، وهذا ما قصده بالرضوخ .

الدرجة (١) : الأرض البكر

ينصرف ذهن الانسان عند استعمال هذا المصطلح التقليدى « الأرض البكر » الى صورة الأرض فى حالتها الطبيعية ، أى الى نظام يئى . يشتمل على العناصر الجوية ، والمواد المعدنية والمضوية ، والنباتات والحيوانات التى حققت فيما بينهما نوعا من الانسجام فى اطار هذا النظام البيئى . النباتات والحيوانات برية موطنية ولا شك ، أى أنها غير مجلوبة بالفعل المقصود أو المفوى للانسان . لم يبرز الانسان بعد فى هذا النظام البيئى البكر كعامل رئيسى من عوامل الاغتصاب أى احداث الاضطراب فى النظام البيئى .

فى العشرة الطبيعية أنواع متعددة ، تتباين أدوارها وقدراتها فى عمليات دورات الموارد الطبيعية وعناصرها ، وتختلف كذلك فى مدى استغلالها للبيئة ، ولو أنها فى مجموعها تتكامل فى علاقاتها بمصادر البيئة . يبرز هذا فى أوضح صورة فيما ينشأ من انتظامات مرحلية فى حياة النباتات والحيوانات : انبات

البادرة ، فقس الفرخ ، الطيران ، الكمون والبيات الموسمي ، الى غير ذلك .
أى أن دورات الحياة تتبع انتظامات سنوية أو حقيية مختلفة .

تصل كل الكائنات الموجودة في اطار النظام البيئي الى ضرب من التوازن ،
وتدخل الموارد الآتية من الفضاء الخارجى (الضوء والطاقة) ، ومن الهواء الجوى
(الحرارة والماء) ، ومن التربة (الدعم والماء والمواد الغذائية) ، الى الكائنات
الحية على صور متباينة في العمليات الحيوية المختلفة (التنفس ، الامتصاص ،
التمثيل الضوئى) على مستوى الانتاج الأولى (انتاج النباتات الخضراء) . ثم
تتبدل الطاقة منتقلة الى الكائنات التى تتغذى على النبات الأخضر ، ثم الى
المفترسات وهى الكائنات المستهلكة التى تتغذى على تلك الكائنات الحيوانية أى
على الكائنات المنتجة انتاجا ثانويا ، وهكذا مراحل متتابعة تسع بها آفاق عمليات
التطوير والاختزان . ثم تأتى حالة الموت لتقف على قمة الهرم الذى تمثله الأنشطة
البيولوجية ، ويأتى دور المختزلين (من الكائنات المجهرية فى أغلب الأحوال)
ليفتتوا المواد العضوية ، ويميدوا جواهرها الى درجات متفاوتة من التحلل تسمح
باستيعابها ، والى مواقع يمكن عندها أن تستعمل تلك العناصر مرة أخرى فى
الدورة الغذائية . هذه هى جملة مراحل الدورة الغذائية ، على أنه يحدث طبعا
بعض الفقد فى كل من تلك المراحل .

من الأمور الهامة جدا أن تبين هذه الاستراتيجية وأن نستوضحها فى أذهاننا
إذا أردنا أن نطرح السؤال الأساسى فيما نحن بصدد تناوله من قضايا : ما هى
الطرق التى يمكن بها الانسان من المحافظة على هذا التوازن ؟ كيف يحدث
الخلل فى هذا التوازن ؟ كيف يستبدل الانسان نظاما بنظام آخر ثم يحافظ على
هذا النظام المستحدث ؟ ما هى القوى التى يواجهها الانسان ، وما هى القوى التى
يعتمد عليها ويستخدمها ؟

فى الفصول التالية ، التى سنصف فيها الدرجات من رقم (٢) الى رقم (٩) ،
سنحاول أن نربط كل درجة من تلك الدرجات بدرجة سابقة دون التزام بالترتيب
العددى من (٢) الى (٩) ، ومن ثم ربطها بالدرجة رقم (١) باعتبارها درجة
الأساس .

الدرجة (٢) : الجمع

لم يعد على سطح الأرض جماعات بشرية يعتمد اقتصادها على الجمع اعتمادا أساسيا . وصورة الانسان الأول الذى يعيش فى بيئة فردوسية ، يقطف ثمارها الدانية ويجمع جوزها ولوزها من الأشجار ، ويلتقط ما يؤكل من زرعها اليانع وأوراقها البضة من الفروع والشجيرات والأعشاب ، أو ما هو مطبور غير بعيد من سطح الأرض من السوق الأرضية والأبصال . هذه الصورة يترسمها الخاطر فى مناظر بعض جزر المناطق الحارة حيث لا حاجة الى اختزان الطعام لمواسم البرد أو المطر .

إذا كان لنا أن ننظر الى أثر عملية جمع الانسان لحاجاته من الشجر وسائر النباتات ، من حيث هى ، فإن عواقبها تتصل بعواقب أثر الحيوانات . فسלخ قلف الشجرة ليكون منه ملابس أو سقيفة يسبب فى بعض الأحوال (لا فى كل الأحوال) قتل الشجرة ، وهو أثر لا يختلف كثيرا عن فعل القنافذ ونقار الشجر (نوع من الطير) وخنافس القلف وكذلك الفطريات . أما قطع الأغصان واستئصال الأوراق الكبيرة (كأوراق النخيل مثلا) من الأشجار فلا يحدث غير الضمد القليل . كذلك نجد أن حصد أوراق الحشائش لا يؤثر فى جذورها وسوقها الأرضية . أى أن ما كان يجمعه الانسان الأول لبنى منه ما يستظل به ويحتمى لم يكن يختلف كثيرا فى أثره عن فعل القندس أو الطيور فيما تجمعه البناء مخابنها وأعشاشها . أما عن استهلاك الثمار الحسلية والجافة (الجوز) والبراعم والسوق الأرضية (الرزومات) والأبصال والأوراق فما دام عدد الجماعة البشرية القائمة على الجمع محدودا فانها لا تتجاوز فى استهلاكها حدود الفائض من إنتاج البيئة ، وهى تشبه فى أثرها جماعات الطير المهاجرة على نحو ما رصد موريل وبورليير (١٩٦٢) .

الانسان فى مرحلة الجمع ، أو بعبارة أدق الانسان كجامع ، يؤثر تأثيرا هينا على البيئة : فقتل عدد قليل من الأشجار والحيوانات والأعشاب لا يغير من تركيب الكساء النباتى تغييرا ملموسا ، فقطع الأوراق قد يقلل من حيوية بعض الأنواع النباتية ، وجمع كميات كبيرة من الثمار واختلاس بيض الطيور والسلاحف ، وجمع العسل والمحار البحرية وورقات الحشرات والفطريات (مثل عيش الغراب) ،

كل ذلك قد يقلل من أعداد أفراد النوع ، وقد يساعد على انتشارها . والصورة التي يرسمها ترنبل (١٩٦٢) عن الأقزام « أقوام الغابات » تعبر عما قصدنا الى بيانه .

المهارة والمعرفة المطلوبة عند تلك المرحلة على مستوى متواضع . (أ) معرفة نظام تصنيفى يعتمد على الشكل واللون والحجم والبنية بالنسبة لاستعمال الانسان فى الطعام أو الكساء (مثال ذلك العصير الحلو من شجرة الاسفندان ، والعصير المر من شجرة المران ، والألياف اللينة من الفرغار والمران لا من الاسفندان أو البلوط) . (ب) معرفة بالبيئة التي ترتبط الوحدات التصنيفية بمواطنها (مثال ذلك نمو الآس البرى فى الوهاد الرطبة والمليق ذى الثمار الزرق فى النجاد المرتفعة ، وإن الشليك يشمر مبكرا فى حين أن توت العليق يشمر متأخرا ، وأن أشجار البندق وجوز النقع تثمر فى كل سنة فى حين قد يكون اثمار بندق الفيقس فى عام ولا يكون فى عام آخر) . (ج) اجراءات ادارية بدائية ، مثل تخزين أنواع البندق والجوز والدرنات والسوق الأرضية ، ومثل الازالة المحدودة للأحراش وتدعيم الملاجىء والسقائف ، وثنىء من السدود والمصارف ، وغير ذلك من التحديدات الطيفية على مظاهر سطح الأرض .

المرحلة (٢) : القنص وصيد السمك

من المناسب أن نميز بين الجمع ، وهى عملية لا تتضمن مقاومة خاصة من ناحية ما يجمع ، وبين القنص والصيد وهى عمليات تواجه مقاومة نشيطة . ومن المناسب كذلك أن تتناول القنص والصيد معا مع أننا نتبين أنهما عمليتان منفصلتان على أساس يئى . فالقنص يسمى الى حيوانات خاصة يميزها من المجموعات التصنيفية من الحيوان : الثدييات ، الطيور ، الزواحف ، البرمائيات ، الحشرات التى تعيش على الأرض وعلى النبات وفى الهواء . والصيد لا يقتصر على الأسماك انما يتجاوزها الى المحاربات والرخويات وغيرها من الحيوانات اللافرقية . ومن الغرب أن يقال عن الحيتان وعجول البحر (حيوان القنصة) وغيرها من الثدييات البحرية أنها تقتنص ولا يقال تصطاد . ومن هنا نجد أن الفكرة البيئية فى تعريف تلك المناشط لا تتفق تمام الاتفاق مع ما درجت عليه تلك المصطلحات الأسطورية.

تنطوى عملية جمع الطعام من الناحية البيئية على اتفاق قليل من الجهد والطاقة ، يستوى في ذلك جمع الانسان لبراعم النبات أو ثماره أو أغصانه أو أوراقه أو قلفه وجمعه الطحالب أو الديدان أو البيض أو الصل أو اليرقات أو المحاريات أو أصداف الرخويات ، وهى عمليات لا تحتاج الى استعمال الأدوات فى أغلب الأحوال . أما القنص فهو على قبيض ذلك يقتضى اقتفاء كائنات متحركة ، قد يتيسر فى بعض الأحوال الوصول اليها باليد المجردة (مثل الجراد وبعض الطيور البرية والبرمائيات) ، ولكن الأمر فى أغلب الأحوال يحتاج الى شباك وفخاخ أو مصايد أو رماح أو الى قذائف من نوع أو من آخر . والصيد هو فى الواقع ضرب من القنص يتم تحت الماء سعيًا وراء أنواع خاصة من الحيوان . وليس هذا تصنيفًا بيئيًا مقبولًا ، لأننا هنا نهتم أساسًا بأنماط متباينة من المهارات والوسائل ، وبالظروف البيئية التى تمارس فيها تلك الأنشطة ، ثم أخيرًا بحجم الفئمة ووزنها وسلوكها . فاصطياد الأسماك وعجول البحر بالرماح عملية واحدة ، وكذلك اصطياد السلطعون (الكابوريا) والسماك والبرمائيات بالشباك القائمة عملية واحدة ، واصطياد الأخطبوط والسلاحف المائية وسماك الرنكة بالشباك عملية واحدة ، وكذلك فإن صيد طير الطيهوج والأرانب البرية باطلاق النار واصطياد النعامة والدب بالشارك والجراد وطير القبرة وغيرها عمليات متشابهة .

نعود الى الانسان ، وهو موضوع الدراسة فى تلك المرحلة باعتباره المستهلك . المكانة التى يحتلها الانسان فى ديناميك النظام البيئى باعتباره جامعا لاحتياجاته تجعله قريب الشبه الى حد ما بأكلات العشب التى تتغذى على النبات ويكون لها أثر محدود لأنها فى الأغلب لا تدمر النبات جميعه : الفزال الذى يفتدى على أطراف الشجيرات ، والضأن التى ترعى البراعم الناشئة أو القلف والسوق والأوراق مما يتيسر للنبات تعويضه . أما الصيد والقنص فهى تدمير للفرد تدميرًا كاملاً .

احتياجات الصيد تأتى فى درجة أرقى من احتياجات الجمع . (أ) قد يكون التعرف التصنيفى على أهداف الصياد موضوعًا هينًا ، لأن الصيد يرتبط بعدد قليل من الأهداف ، والأمر ينطوى على عدد أقل من الصفات المورفولوجية (مثال : نوعية اللحم والأحشاء ، سرعة وحذر الصيد ، حجم الصيد وما يمثل من خطر

على الصياد) . (ب) ترتبط الظروف البيئية ارتباطا وثيقا بالأطوار المناسبة والأطوار غير المناسبة من دورة الحياة (المعاشرة ، الانسال ، تربية الصغار ، هجرة الحيوانات ذات الحوافر والطيور) ، وبتجمع الأفراد (وهل هو تجمع النوع أو تجمع موسمي) ، وبوفرة أعداد الكائنات (قد تكون وفرة في النوع ، أو تكون وفرة موسمية أو دورية) ، وبالأحوال البيئية (ضيقة الأفق كانت أو فسيحة الأفق) على نحو ما تحدده العوامل الطبوغرافية والكساء النباتي وما انطبع عليه الحيوان من سلوك في التغذى والارتواء . (ج) ترجع براعة التخطيط لتحديد مواقع القنص وتتبع الطرائد الى المعرفة العريضة بالتاريخ الطبيعي ، وهي معرفة مازال تتسع . وتبرز الحاجة الى الوسائل المناسبة للقنص (الساطور ، الرمح ، الفخ ، الشبكة ، وغيرها) ، وهي وسائل تبتكر ابتكارا أو تجلب من الخارج ، من ذلك عملية الحربون (الصيد الهلبي) المعقدة التي يعتمد عليها الاسكيمو في صيد الحيتان ، والأسهم المسمومة التي يستعملها الهنود الحمر في جنوبي أمريكا ، والصيد بالبرنج (وهو خشبة معقوفة يتخذها سكان أستراليا الأصليون قذيفة للصيد ، الخ .) . (د) وتجدد الاشارة الخاصة الى استعمال النار ، لأنها قد غيرت من تركيب الكساء الخضري في مناطق فسيحة من الأرض كانت تستعمل كمراعى للقنص ، كذلك كانت النار من قوى الانتخاب في تطور النباتات الخشبية (القلف الغليظ ووحدات التكاثر التي تحتل النار) ، وتطور الحشائش (الأنواع ذات السوق الأرضية التكاثرية بالمقارنة بالأنواع ذات السوق الهوائية القائمة) . (هـ) ولم يكن الانتخاب فيما بين أنواع الطرائد وفيما بين عشائر الصائدين أمرا هينا : نشير الى الأثر المعروف للتغذى الدائم (ولو أنه غير مبهم) على أنواع الحيوان ومنها المحافظة بالانتخاب على الصحة والسرعة في تلك الأنواع ، ولسرعة الحيوان بعض الآثار الطيبة على العشرة الانسانية ، وعلى قدرتها على التخطيط والقيادة . في ذلك يشبه الانسان نفسه بالأسد أو بالذئب .

نجد في هذا أن الانسان يرضخ في عمليات الصيد والقنص للدورات الطبيعية التي يكون هو جزءا هاما فيها . ولكن دور الانسان ، على كل حال ، أقل سلبية من دوره في مرحلة جمع الطعام . هو هنا شريك نشيط في النظام البيئي ، وله

عليه أثر يغير في النظام الى حد ما . والواقع أن الأمر يشتمل على سلسلة عريضة من العمليات . وليس الاسكيمو بأقل حيلة وبراعة من قبائل المساي ، وهم يواجهون في حياتهم مصاعب جمة . ولكن رجل الاسكيمو يحصد نواتج طبيعية لا تدب له بشيء فيما يتعلق بمعدلات تكاثرها وتوزيعها المحلي . ولم يكن الإنسان الكرومانيوني ^(١) الذي كان يقتل الماموث (ذيل عساق اقهرض) أقل براعة من ذلك ، ولكنه لم يكن « منتجا » على نحو ما نجد عند بعض القناصة الافريقيين في الماضي وفي الحاضر .

مرحلة البداوة والرعي : استئناس الحيوان

قد يبدو هذا الذي سبق قوله كأنه ركوب المسالك الوعرة عبر مشاكل تختلف فيها الآراء ، وأنا قد تناولناها في اختصار شديد . قد يكون هذا رأي اخصائي علوم الأجناس والجغرافيا من المتمكنين من مشاكل المقابلة بين الآثار الحضارية والآثار البيئية ، وموضوعات الابتكارات المطلوبة والمتحولة . وأنا هنا أحاول أن أجد صياغة جديدة لحقائق العلاقة بين الإنسان والبيئة ، وأن أصور الظروف الواقعية الميدانية التي أعرفها في إطار الفكر البيئي ، وهي محاولة قد يبدو ناتجها فطيرا . ولكني أأمل أن لا يفرج عن بالي أن النظام البيئي نسيج من التبادلات ، وأن القوانين البيئية تصاغ في ضوء دراسات النباتات والحيوانات وعلاقتها بالبيئة ، بقصد بيان أثر النشاط الانساني في قالب بيئي .

فيما سبق من الأجزاء التي تناولنا فيها الخطوات رقم ١ و ٢ و ٣ ، لم تنقيد بما رآه « فراك » من تمييز بين ما سماه « النظرة الأتيكية » و « النظرة الأميكية » على نحو ماشرحه ستورتيغات (١٩٦٤) ^(٢) . وعلى الرغم من ذلك فإن المجال منفتح للقول بأن الجامعين والقصاصين كانت تقودهم في اتجاهاتهم البيئية والتصنيفية أمور لم تنقيد على الدوام بالمصالح العاجلة . لنلق نظرة على أعمال الفريسكر

(١) إنسان من عصور ما قبل التاريخ وجدت بقاياها في كهف كرومانيون بفرنسا (المترجم) .

(٢) « النظرة الأتيكية » هي الاتجاه نحو الحصر والوصف الموضوعي (مثل دراسة العشائر النباتية) ، و « النظرة الأميكية » تبحث في استخلاص القيم التي تعتبر قوى قادرة على أن تحدث أثرا ماديا (مثل دراسة الاعراق البشرية) .

التي خلفها أهل التاميرا ولاسكوكس ، والى أعمال الفنانين الذين عاشوا فيما قبل التاريخ (انظر ماكتبه مارنجير وباندى ١٩٥٣ وليروى جورهام ١٩٦٥) لتبين وجود عناصر فى سلوك الانسان أكثر نبلا من غيرها ، بل قد تتسم بالطهارة والقداسة .

حقا لقد اندثرت فى ليل الزمن أصول الحيوانات المستأنسة (اسحق ١٩٦٣ و ١٩٦٥) . ولكن ذلك لا ينبغى أن يقعد بنا عن البحث فى هذا الأمر . لقد شهدت السنوات الأخيرة فيضا من خطى التقدم ، وبرزت نقاط متعددة ومتباينة تتصل بتلك الأصول ، مما لا يترك مجالا للقنوط والتكاسل . وسنعرض لموضوع الرعى كالخطوة رقم ٤ والزراعة كالخطوة رقم ٥ ، ولكن هذا لا يعنى تابعا زمنيا رتبيا (نيكس صوير ١٩٥٢ : ارجاع أصل الزراعة الى الرعى) .

وعلى كل حال ، وللأسباب التي تكررت الاشارة اليها سابقا ، فاننا سنتناول هذين المنهجين من مناهج الحياة تناولا منفصلا ، ذلك لأنهما يتصلان بعمليات بيئية مختلفة .

الأنماط المعاصرة للرعى تشير الى أصولها الأولى ، والى الاطار البيئى الذى نشأت وتطورت فيه . قطعان الرنة فى لابلاند ، والجمال فى بلاد العرب ، والماعز فى بلاد الاسبان ، والأغنام فى فرنسا ، والدربان فى بلاد الهندو الحمر ، وأبقار الفريزيان واللاما فى بوليفيا ، والياك فى التبت ، وأفراس بلاد الشتلاند ، هذه الأنماط جميعا تستحضر صورا مختلفة لظواهر الأرض وتتطلب أوجها متباينة من التعليل .

المغزى الورائى والمغزى البيئى للاستئناس يدل على أن لها آثارا بعيدة المدى ، وهي تمثل خطوطا متوازية ومتقاربة . ان استغلال الانسان القديم للحيوانات البرية (مثل الحوت وفرس البحر والأيل والبقرة الوحشى) ، التي كان منها المصدر الرئيسى للغذاء والكساء والغطاء والوقود والضوء ، كان خطوة فى اتجاه الاستئناس .

لقد كان الاستقرار النسبى ، على ما يبدو ، واحدا من متطلبات الاستئناس .

أما الأسباب التي يرجع إليها الاستئناس فقد كانت موضوعا للمناقشة : رأى يقول بالدوافع الاقتصادية النفعية ، ورأى يرفض القول بتلك الدوافع (صوير ، ١٩٥٢).
 تفسير مثلا الى الكلب ، وقد كان من أول الأنواع الحيوانية التي استأنسها الإنسان ، ويبدو أن الكلاب كانت موضع التدليل ، ثم ما لبث بعض الناس أن دربوا الكلاب وعلموها الصيد ، وفعل غيرهم مثل هذا مع الصقور وطيور الفاق .
 وقد تتبع اسحاق (١٩٦٣ و ١٩٦٥) الآراء التي سبق أن سردها هاهن ودلل في قوة على الأصل الديني لاستئناس الماشية . والى يومنا توجد قطعان كبيرة من الماشية تقوم في حياة المجتمعات المتبائية بوظيفة الرموز الدينية (في الهند) أو لترسيخ المكافاة الاجتماعية (في الفلبين ورواندا) . ان هذا « الاسراف الواضح » في حياة القبائل التي تتعرض للمجاعة بين الحين والحين ليدل دلالة واضحة على أثر القوى الاجتماعية والحضارية ، لا القوى المادية والبيولوجية ، في الاحتفاظ بمصادر الثروة واختزانها اختزاناً أبدياً .

هكذا نجد أن سيطرة الإنسان على الطبيعة تقدمت خطى الى الأمام مع انتظام الرعى والفلاحة ، ذلك لأن فيها تحكما في هجرة الحيوان ، وجلبا للحيوان من موطنه الى مواقع غريبة عليه ، وأقلمته وتطويعه على الظروف البيئية الجديدة ، ثم ينتهى الأمر بالاستئناس الكامل .

الدوجة (٤) : رعاية القطعان

ان الاحتفاظ بقطعان متجانسة من الحيوان (وهى فى الأغلب من نوع حيوانى واحد) يعنى مظاهر للتطور متعددة ، من أهمها : السيطرة الاقليمية (أى التحكم فى مساحات معينة من الأرض) ، وحماية الثروة ، والانتخاب فيما بين الحيوانات ، والاستغلال ، والهجرة أى التنقل .

ولم يندثر ، بعد ، هذا النمط من أنماط الحياة من أراضى مناطق غربى البحر الأبيض المتوسط . فما يزال الرعاة وكلابهم فى أسبانيا يدفعون أغنامهم وأعنازمهم عبر السهول التى تمتد على سطوح الهضاب الجافة فى منطقة أراجون ، وهناك يتجولون عبر مناطق الاستبس التى كانت فى زمن ماض من مناطق السفافا ، أو لعلها كانت من مناطق الغابات . وتنتج تلك القطعان التى تجد من أصحابها

الرعاية الدقيقة الجبن والصوف والجلود واللحم . توجد مثل هذه القطعان وأصحابها في الهضاب الجيرية في مناطق سينن بجنوبي فرنسا .

أما قطعان السهول ومناطق سفوح التلال فانها لا تجد في شهور الصيف الا النزر اليسير من الكلا ، وفي أسبانيا وفرنسا وإيطاليا وحتى في سويسرا تنتقل هذه القطعان في هجرة موسمية صاعدة في مستهل الصيف الى المناطق الجبلية ، أو الى مناطق المراعى الصيفية فيما دون مناطق الألب ، ثم تهبط في الشتاء الى السهول المخضرة . أما في جنوب شرقي البرازيل فان مرتفعات سيرادومار وسيرادابوكانا قد ذهب عنها ما كان قد بقي عليها من غابات الأروكاريا ، وتحولت الى مراعى شاسعة للأغنام ، والانتقال الموسمي كان أيضا في حياة الانسان في أستراليا ، وهناك فيلم تسجيلي رائع اسمه « عبر الأرض » يرصد الرحلة الطويلة لخليط الماشية عبر الأراضي الجافة والمليئة بالمخاطر والتراب . وفي سهول الحشائش في تكساس وأوكلاهوما (الولايات المتحدة الأمريكية) قضى على الجاموس البرى وحلت محله ماشية اللحم ، وهى في الغالب من سلالة هرفورد المجلوبة من أسكتلندة . أما مراعى غربي الولايات المتحدة وجنوبها الغربي فقد تحولت بإدارتها في ظل التكنولوجيا المعاصرة الى مراعى لا تكاد تمت بسبب الى مراعى الأحلام في بروفنسال التى وصفها جان جيونو (١٩٣٧) ، أو مراعى جبال سويسرا التى وصفها س.ف.راموز (١٩٣٥) ، أو مراعى الكابوكوس البرازيلية التى وصفها يوقليد داكونها (١٩٤٥) . ولكن هذه قوى « أميكية » قد يكون لها آثار « اتيكية » قريبة الشبه .

ان احتياجات الرعاة وآثارهم كثيرة . (١) ان مداهم التصنيفى محدود ، أى أن اختيارهم لأنواع الحيوان المستأنس ضيق الحدود ، وكذلك نجد أن اختيارهم لأنواع المراعى العشبية أو الخشبية التى يقودون اليها قطعانهم اختيار محدود حتى ولو تضمنت حياتهم الرحلة الموسمية عبر البلاد . (ب) أما علاقاتهم بالبيئة فهى أكثر تعقدا ، ذلك أن التحول من الصيد والقتص الى الرعى استتبع تحول الاهتمام من التعرف على البيئة الذاتية والسلوك البيئى للأنواع الحيوانية التى يقصد الى صيدها ، وهى أمور هامة جدا للصيد ، الى الاهتمام باتتاجية

النظام البيئي ، ومن هنا ينشأ الإدراك بفكرة كلية النظام البيئي . (ج) فكرة الإدارة لدى الرعاة تقود من نظرة السيطرة الى فكرة الضغط ، ومن نظرة العزل والاختيار الى فكرة التربية ومنها الى التغذية والرى وحماية الصغار والوقاية من الأمراض ، ويعنى هذا أيضا (د) حماية المراعى ووقايتها ، واستعمال النار (رغم أضرارها) لحفز النمو الغض للحشائش ، ثم تأتى بعد ذلك فكرة التسميد . (هـ) الاحتساء بالكهوف وفروع الأشجار الذى تميز به العصر الحجري يستبدل به خيمة القرغيز ، وكوخ مناطق الألب ، وبعد ذلك تأتى بيوت تكساس .

وينطوى استعمال الحيوان على أوجه سيكولوجية بارزة الأهمية : ففي جانب نجد تحريم استهلاك لحوم بعض الحيوانات (الماشية أو الكلاب أو الخيل أو القردة أو الفيران أو الثعابين) ، وفى الجانب الآخر تكون هذه الحيوانات مطلوبة لأغراض أخرى (الجبر ، التسميد ، الوقود ، المكائنة الاجتماعية ، الرموز والطقوس الدينية) .

مرحلة الاستقرار : الزراعة

يلزم أن نستذكر هنا ما قلناه عن الاستئناس فى فصل سابق ، وبازم كذلك أن نمود بالنظر الى الجدول رقم (١) .

لم يكتب أحد عن « النباتات والانسان والحياة » بأوضح ولا أنصح مما كتب ادجار اندرسون (١٩٥٢) . ويؤكد كتابه الدور الهام الذى لعبه التهجين فى ظهور أنواع جديدة من النباتات ذات فائدة للانسان ، ويسرد سردا رائعا قصص اكتشافات الانسان لها والخليفة البيئية لكل منها .

وقد كان المنشأ الجغرافى للنباتات المزروعة موضوعا لدراسات عديدة (أنظر سواتز ، ١٩٦٠) ، أما معرفتنا بالظروف التى أحاطت بالاستئناس فى أول أمره والموضع المفترض لنشأة النبات فما تزال قاصرة ، وأقل منها معرفتنا بالدوافع والأغراض التى حدث بالانسان لاستزراع تلك النباتات . وقد صاحبت عمليات البذر والزرع تجارب على اعداد الأرض ، وعلى الحصاد ، وعلى وسائل التخزين .

الدرجة (٥) : الزراعة

كانت الزراعة المتقلة في المناطق الحارة موضع دراسات وملاحظات واسعة في السنوات الأخيرة ، وكذلك كان أمرها موضع جدل . في مؤلف كونكلين (١٩٦٣) مناقشة لهذا الموضوع وثبت مستفيض للمراجع ، مما يوضح لنا وجهة هذا الأمر . يقترح كونكلين نموذجا « للاماد البيئية للزراعة المتقلة » يتضمن الظروف البيئية الأساسية (الايكية) مثل المناخ والتربة والتفاعلات الحيوية ، وما يطرأ عليها من تحويل نتيجة للآثار الحضارية التي تبني على أسس بيئية وعرقية ، وقوى اجتماعية وتكنية (الاميكية) . وعلى مدى الزمن ينتج هذا الأمر عن طريق التابع الدائري لخمس فترات هي : (أ) الاختيار ، (ب) التقطيع . (ج) الحرق ، (د) الحصاد ، (هـ) البور .

الفلاحة المتناوبة أو الزراعة المتقلة من خصائص المناطق الحارة ، والمناطق الحارة الرطبة على وجه الخصوص ، ويمتد مداها عبر مساحات تبلغ ٣٦ مليون كيلو متر مربع (احصائيات منظمة الزراعة والأغذية لعام ١٩٥٧) . وتشتمل على قطع من الأرض صغيرة وهي أيضا قطع من الأرض ليست متناخمة . لهذا النمط من استغلال الأرض صورة متعددة ، وهو أمر طبيعي نظرا لتباين الظروف البيئية والقوى الحضارية التي تتحكم فيه .

لنتناول على سبيل المثال المناطق الساحلية لغربي افريقيا . اذا سألنا أنفسنا : (أ) ما الذي يتعرض للتغيير (البيئة) ، (ب) من الذي يحدث هذا التغيير (المجموعة الحضارية - السكان) ، (ج) متى حدث (الزمن) ، فإنا نستطيع أن نعرف كيف يحدث هذا التغيير . مجموعة الظروف البيئية تتضمن : (أ) المناخ وهو رطب ودائم الحرارة (نمط أو حسب تصنيف كوين) ، وتربة الأرض المرتفعة من اللاتريت ، والكساء النباتي الأصلي هو الغابات ذات الأوراق العريضة والتي تتخللها التسلقات والمتعلقات ، وهي غابات ذات طبقات واضحة من النباتات الخشبية ، والكساء النباتي في الطبقة الأرضية ضعيف (الا اذا تعرضت الأجمة في زمن قريب للتهدم الذي يفسح فيما بين أفنانها فتتكاثر في الطبقة الأرضية التسلقات والأعشاب الكثيفة) . (ب) أما المجموعة الحضارية فتعريفها يتضمن

أنها قبائل ، لكل منها منطقة معروفة ، وأقوامها مستقرون في اطار حياة الغابات والأحراش ، يعيشون على خليط من الأرز والكزافة والموز والتوابل مع ما قد يتيسر من الخضر ولحم القنص . تتجمع تلك القبائل في حلل مصنوعة من العصي والطين وأوراق النبات ، وأهلها يستعملون النار ، ويصنعون نبيذ النخيل ، أما من الناحية الاجتماعية فهم يرضخون للسلطة الأبوية في الحلة التي يمثلها رئيس يتبع زعيم القبيلة . أما من الناحية التكنية فهم يستعملون النار ، ويعتمدون على عدد قليل من الماشية المستأنسة ، والمعزقة القصيرة اليد يفلحون بها الأرض ، والبلطة المعدنية يقطعون بها الشجر ، وعندهم نوع من الفخار المتواضع . (ج) فإذا تناولنا زمان العمل فإتينا نجد مراحل : (١) تختار منطقة التقطيع ، أى إزالة الكساء النباتي الطبيعي استعدادا للزراعة في أراضى النجاد المرتفعة ، وهى اما بكر أو تغطيها الأحراش تغطية غير تامة ، ويرجع الاختيار الى أن الكساء النباتي لا يتضمن أشجارا ضخمة يقتضى تقطيعها الجهد الزائد (أو تسبب ازالتها في اضطراب واسع المدى في التربة السطحية) ، وهذا الكساء النباتي يتيسر ازالته بالبلطة والمنجل دون أن تبقى جذامات كثيرة . (٢) تقطيع الشجر ، أو ما لعلنا نسميه تطهير الأرض ، يتضمن إزالة الأعشاب الطويلة أولا ، ثم تقطيع الشجيرات ، أما الأشجار العالية فاما أن تقتل بالتطويق (أى إزالة القلف واللحاء في حلقة حول جذع الشجرة) ، أو بالتقليم الجائر ، أو بالاجتثاث والاسقاط ، (٣) فى أغلب الأحوال لا يتبع التحريق التقطيع مباشرة ، انما يغلب أن تترك النباتات المقطوعة مدة تجف فيها على الأرض قبل أن تحرق . (٤) تعتمد الفلاحة على نوع المحصول المطلوب من النبات المزروع : فاليام والبطاطة والقلناس تستلزم جورات مستقلة ، أما الذرة والأرز والذرة الرفيعة فتبذر نثرا أو في صفوف منتظمة ومتباعدة ، وفي أغلب الأحوال تزرع عدة محاصيل ذات احتياجات متباينة مثل الموز والكزافة والذرة واليام . (٥) ثم تترك الأرض بورا (على حسب تعريف كوكلين ، ١٩٦٣) لمدة تزيد على مدة الفترات التى تستغرقها المراحل الأربع السابقة ، هذه المدة تكفى في العادة لتضميد آثار إزالة الكساء النباتي الطبيعي ، وقد تكفى لاستعادة الكساء النباتي السابق (أو نمط من الكساء النباتي مقارب له في التركيب) .

وهو الكساء النباتى الذى بقى سائدا فى المناطق المتاخمة والتي لم تتعرض بعد لهذا التدمير ، ويتناسب الوقت الذى يكفى لتحقيق هذا مع قدر الفقد العضوى ، وانجراف التربة ، وتدهور خصوبة الأرض الخ . وتبعاً لذلك أيضاً تكون الخطوات اللازمة لالتئام الطبقات النباتية التى يتكون منها الكساء النباتى .

فى كل مرحلة ترتبط الأسئلة البيئية الهامة بطبيعة النباتات المزروعة ، والفائدة المرجوة من زراعتها ، وطرق الزراعة المطلوبة لفلاحة تلك النباتات فى الاطار البيئى والنمط الأرضى المعين . قد يستدل من معرفة الموطن الأصلى لنبات المحصول على احتياجاته المناخية ، ولقد قيل الكثير — وأغلبه غير مقنع — عن النظائر المناخية ، مثال ذلك المؤلفات المتعددة التى أصدرها المعهد الأمريكى لبيئة المحاصيل فيما بين ١٩١٧ و ١٩٥٨ ومؤلف باباداكس (١٩٦٦) . على أن بعض المحاصيل مثل الحبوب والبطاطس والموز قد تناولوا الانتخاب والانتقاء البالغ والتربية المستفيضة حتى أصبحت استجابة كثير من السلالات ذات الانتاجية العالية للظروف المناخية على عكس الظروف المناخية فى موطن النشأة الأصلى ، وبعض سلالات القمح (الموطن الأصلى فى آسيا الصغرى) تلائمها البيئة الباردة الرطبة . أما فيما يتعلق بموضوعات التناظر المناخى (مثال ذلك منطقة أيوا وسمل بافونيك) فهى تنطبق على تلك السلالات المستنبطة أكثر مما تتعلق بالنبات الأصلى الذى نشأت عنه تلك السلالات الخاصة .

من ذلك تبين أن الزراعة تعتمد على معارف واسعة ومتقدمة ، اذا قورنت « بالدرجات » السابقة ، وهى تدخل على الظروف البيئية الطبيعية اضطرابات وتحولات أعظم . (أ) مجال التصنيف فى الزراعة متقدم جداً ، اذ يصل التباين المورفولوجى فى سلالات بعض الأنواع النباتية الى مدى أوسع من مدى التباين فيما بين بعض الأجناس الطبيعية . (ب) البيئة الزراعية تتضمن كافة درجات التدخل فى المراحل الطبيعية لديناميكية العشائر فى المناطق المختلفة ، وهى كذلك تمثل استبدال الكساء النباتى الأصلى بكساء يمثل توازناً مع تلك العشائر لم يسبق له مثيل . ولكن العشيرة الزراعية تسودها أنواع من النباتات المجلوبة أو المستأنسة ، وتحقق فى بعض الأحيان توازناً صناعياً فى الظروف البيئية . (ج) يعبرى توجيه

الموارد الزراعية من مجرد التخلص من المنافسة الطبيعية ، الى التسميد ، ثم الى استحداث مصادر للموارد الزراعية لا تتيح الظروف المناخية المعتادة . (د) قد يكون التحول في النمط العام لمسحة الأرض غير قابل للارتداد الى ما كان عليه أول الأمر .

مراحل الحضر والصناعة : الاستبدال

تدخل اقتصاديات العشيرة الانسانية احدى مراحل تحولها الكبرى عندما يتوقف النظام البيئي الكلى الذى تعيش فى اطاره الجماعة البشرية عن انتاج الكميات الوفيرة من المواد الغذائية الأساسية ويتحول الى عمليات التصنيع لا عمليات الحصاد .

المرحلة (١) : الصناعة

يتصل علم توظيف الصناعة وتوزيع مراكزها بمجالات علوم الاجتماع والاقتصاد . ولكننا نقصد هنا الى استكشاف الروابط بين هذه المجالات وبين الأسس البيئية ، ومن ثم فيجدر بنا أن نتناول مسألة الاعتماد النسبي لصناعات معينة على الموارد الطبيعية . هذا الاعتماد واضح كل الوضوح فيما يتعلق بالمناخ والماء ، ولكنه أقل وضوحا فيما يتعلق بالموارد البيولوجية أى الانتاج النباتي والحيواني .

لعل نوعية العمل ، ومنهج العمل ، والاستغلال النهائى للموارد الطبيعية لا تختلف بالضرورة سواء كان الناتج من أصل معدنى أو من أصل بيولوجى ، فلب جوز الهند المجفف ، وسماد ذرق الطيور البحرية ، والعاج ، والفبر ، تقارن بالبترول والحجر الجيرى والذهب والرمل . ولكن تناول البيئى يأخذ فى الاعتبار التجدد والتبديل والتعويض فى الموارد الطبيعية ، باعتبارها من الأمور الرئيسية . ومن هنا كانت فائدة الاعتماد على معيار يمتد من المعادن التى لا تتجدد مواردها الى الموارد البيولوجية لمواد الصناعة الخام التى تتجدد فى سرعة . أى أننا سنتبع السريان الطبيعى للطاقة عبر التبادل من العمليات المعدنية ، الى العمليات النباتية ، الى العمليات الحيوانية (انظر ما شرحه دانسرو ، ١٩٦٩ ، والشكل رقم ١) .

الماء هو أعظم المصادر التي لا تستغنى عنها أنماط الحياة جميعا ، وتعتمد عليه حياة الانسان ، وكذلك كافة العمليات التي تناولناها فيما سبق . وتوزيع المياه والمحافظة عليها ، والأوجه المختلفة لاستعمالها ، أمور تتناولها الكتب والمؤلفات . وليس أقل هذه الأوجه أهمية استغلال المياه كمصدر للطاقة الكهربائية.

المعادن

مواد البناء هي ، فيما درج عليه الناس ، من المعادن : الأحجار (الجرانيت والحجر الجيري ، والرغام والحجر الرملي) والاريدواز والرمل والطين . وتعمى حفائر المحاجر والمقالع طبقات الصخور الأصلية ، وقد تصل بحفائرها أحيانا الى مستوى الماء الأرضي ، ومن هنا تغلق أحوالا بيئية جديدة قد تتيج اذا سمحت الأحوال المناخية الاكتساء بغطاء نباتي طبيعي في مدى عمر جيل واحد من الناس . أى أن السطح المعرض في بعض هذه المحاجر ، وهو ندبة في وجه الأرض ، يلتئم التامًا كاملا ، أو قد تحول مواقع تلك المحاجر الى « حدائق غائرة » ، مثال ذلك حدائق بتشارت الشهيرة قرب فيكتوريا ، وحديقة الملكة إليزابيث في فانكوفر بكولمبيا البريطانية . ومن الناحية الأخرى نجد أن اختيار مواد البناء ، والاستعمال المتباين للأنواع المختلفة من الحجر والقرميد والخشب ، لا يعتمد أساسا على وجودها وعلى قابليتها للتشغيل ، ولكن يعتمد على القيم الحضارية السائدة ، والدليل على ذلك يوجد في كثير من مناطق العالم ، مثال ذلك ما وصفه ريبيرو (١٩٦١) في البرتغال .

شقت عمليات التعدين أغوارا كثيرة في سطح الأرض . فالمناجم المتعمقة فيسا دون سطح الأرض قد لا تؤثر على المنظر العام الا حيث توجد فتحات المناجم . ولكن قد يحدث تغيير في مستويات الماء الأرضي اذا كانت السرايب قريبة من سطح الأرض . وقد شوهدت تغيرات في الكساء النباتي فوق الاتفاق التي حفرها الثوار في فيتنام . وتستتبع أغلب عمليات التعدين تراكم أكوام الخبث مما يحتم تطهير جزء من الأرض المحيطة بفتحات الاتفاق والسرايب . أما التعدين السطحي (أى بالحفر المفتوحة) فمثله مثل التحجير ، يسبب تشويها واضحا لمنظر الأرض .

ففي ألينوى وفرجينيا الغربية وبنسلفانيا ، حيث يوجد نطالق الفحم ومناجمه ، نلاحظ تضاريس دقيقة وغير سوية على شكل أخاديد عميقة وجروف منخفضة تكسيوها أنباط متباينة من الغطاء النباتي الطبيعي . بعض أنواع هذا الغطاء النباتي غابات بلغت الآن حد النمو الكامل (انظر شرام ، ١٩٦٦) . ونذكر في هذا الصدد أن لطبيعة خبث المناجم أهمية خاصة . نجد أن تلال الأسبتس عند مناجم تفتورد في كوبيك تبقى عارية دون كساء نباتي (أحجار السربنتين عقيمة بالنسبة للنمو النباتي) . والغبار الأبيض الذي يتطاير من تلال خبث المناجم يكسو أشجار التوب القائمة . ونجد قرب مورجاتون في فيرجينيا الغربية أن طبقة سوداء تكسو أشجار الغابة على بعد عدة أميال من منجم الفحم . كذلك نجد أن الكساء النباتي الطبيعي على مدى أميال فيما حول مناجم النيكل في منطقة سدبوري بأتاريو تعرض للتحريق لعدة سنوات نتيجة للأبخرة والأدخنة (راو ولييلانك ، ١٩٦٧) . ولعل كآبة تلك المناطق وتلوث هوائها ، وناهيك عن الأمراض المتوطنة ، مثل التسمم السليكي ، الذي يصيب الناس في البيئة الانسانية ، هي من سمات المئة سنة الأولى في تاريخ الثورة الصناعية .

تعيين المواد العضوية

تدرج تحت هذا العنوان تلك المواد ذات الأصل العضوي التي تستخرج من التربة وباطنها ، أو من طبقات الحجر الأصلي ، وهي مواد غير متجددة تحت الظروف والأحوال المعاصرة ، أو على الأقل لا تتجدد في المدى الزمني المحدود . البترول والفحم واللجنيت والمرجان وصنع انكاوري هي في الواقع مواد حفريّة تم اختزانها في خلال ملايين أو مئات السنين الفائرة عن طرق عمليات الأيض النباتي أو الحيواني . مثل ذلك أيضا الخث (البقايا النباتية القديمة) وسماد ذرق الطيور البحرية .

المواد النباتية

تحتاج بعض الصناعات الى جسم النبات جميعه كمادة خام ، مثال ذلك الأشجار التي يصنع منها لب الورق ، والكتان والجوت والقنب التي تصنع منها الألياف . وقد يكون النبات حوليا بطبيعته ، أو يزرع حوليا ، مثال ذلك القطن

والكتان والفول السوداني وعباد الشمس ، والخروع الذى يزرع لاتاج الزيت ،
والأنافاس والطماطم التى تزرع لاتاج المصير . وتربو بعض النباتات نتيجة الحضاد
الموسمى أو السنوى المتكرر للقلق (مثل قلف السنكوبا الذى ينتج منه الكينين ،
والفلين من قلف بلوط الفلين) ، أو للثمار (لب جوز الهند المجفف من فخل جوز
الهند ، والعنب من شجيرات العنب) ، أو للعصارة (الاسفندان السكرى)
أو اللتى (لبن شجر المطاط) .

المواد الحيوانية

المسائل التى طرحناها فى تناول المنتجات النباتية التى تستعملها الصناعة
نطرحها مرة أخرى عند تناول المنتجات الحيوانية : ما هو أصل الحيوان وما هو
المصدر المباشر له ؟ كيف رعى الحيوان وطوع ؟ وكيف يغذى ؟ ما هو أثر الحيوان
على البناء الطبيعى للأرض ؟ ماذا يعنى تطويع مادته وتناولها تناولا صناعيا
وتسويقها ؟ والسؤال الطبيعى كذلك هو : أى نوع من الرجال يقدر على استغلال
ذلك الحيوان ، وأى خبرة تكنولوجية ودرجة حضارية وبنية نفسية واجتماعية
تساعد على ذلك وتيسره ؟

نجد أن صناعة اللؤلؤ فى اليابان تعتمد داخليا على النسوة المدربات تدريبا
خاصا ، وصناعة الاسفنج فى منطقة البحر الكاريبى تعتمد على عائلات توارث فيما
بينها تقاليد المهنة أجيالا متعاقبة ، وصناعة صيد الحيتان فى مناطق الآزور تعتمد
على رجال يتصفون بالشجاعة والجرأة ولا يتصفون بحب التكنولوجيا الحديثة ،
وصناعة الأحذية فى تشيكوسلوفاكيا بلغت درجة عالية من التطور والصلة الوثيقة
بالحياة الحضرية ، ولكن أساس جذورها ممتد فى استغلال حيوان موطنى فى تلك
المنطقة ، وعلى العكس من ذلك نجد أن صناعة الصوف فى نيوزيلندة وصناعة
الحرير فى إيطاليا تعتمد على حيوانات مجلوبة ومستأنسة .

أى أن خطوة التصنيع تتضمن زيادة سيطرة الانسان على الأحوال الطبيعية.
يستطيع الانسان أن يستغل البراكين والأنهار ، وأن يستغل التربة والصخر الأصلى
من تحتها ، وأن يقطع الغابات ، وأن يفلح الحقول ، ويحصل على ما فى الماء من
نبات وحيوان ليستخرج منها مواد غذائية يطورها أو يحفظها ، ويحصل على

الإلياف والجلود ، وكذلك يأخذ النظام ليكون منها مادة وقود ، ويحصل كذلك على مواد لكسائه وغير ذلك من احتياجاته . ولقد لاحظنا من قبل أن عمليات الصيد والقتل والفلاحة واستغلال الغابات تمثل في مراحلها درجات متتابعة من زيادة تحويل الأحوال الطبيعية ومراتب متزايدة من استغلال النظام البيئي ، أما العمليات الصناعية فتعتمد اعتمادا متزايدا على التتابع ، عملية بعد عملية ، وعلى البدائل ، قد تعتمد الزراعة محليا على نبات مجلوب في الأصل ، أو لعله يجلب بين الفينة والفينة ، ولكن إنتاجية هذا النبات تعتمد على أحوال المناخ والتربة المتاحة : أى أن التبديل الدائرى للموارد الطبيعية يحدث في اطار تتابع منظم أشبه ما يكون بأحوال النظام البيئي الطبيعي البكر . أما الصناعة فهي على الطرف الآخر كثيرا ما تعتمد على مواد خام مجلوبة من بلاد بعيدة (خامات البوكسيت تأتي من جواتا الى مصانع الألومنيوم في لال ك سانت جان بكويك ، ويأتي القطن من الهند الى مصانع الغزل والنسيج في مانشستر بأفجلترا) ، ولكن الصناعة تستخدم طاقة تنشأ محليا ، وتعتمد على قوى عاملة تجدها من المنطقة المحدودة المحيطة بمواقع الصناعة . أما ما يحتاج اليه العمال الصناعيون من مساكن وخدمات صحية وغذاء وترفيه فهي تمثل درجة عالية من التعقد اذا قورفت ببساطة متطلبات القرى الريفية ، فالمناطق الصناعية تتصل بالحضر على نحو ما سنتناوله فيما بعد .

الأسئلة التي سبق أن طرحناها فيما يتعلق بالمعارف التصنيفية والبيئية للصيادين أو الفلاحين ينبغي هنا أن نضيفها وأن نوسعها في وقت واحد . لقد كان عند حداد لوفجيلو مشاعر غامرة فيما يتعلق بالحديد والخيل ، ولعل احساسه المرهف بالنسبة للمادة وأهميتها قد تطور وارتفعت درجته عند العامل الصناعي المعاصر ، ولكن نمط حياته وقد انفسحت آفاقه واحساسه بالظروف البيئية المحيطة به اختلف اختلافا جذريا .

درجة ٧ : التحضر

دراسة البيئة الحضرية مسألة أساسية في علم تخطيط المدن وفن تخطيط المدن . وما كتب عن هذا الموضوع كثير ومتشعب ، والتعليل البيئي للظروف الحضرية يكون في أغلب الأحوال أكثر تمقدا من تناول مسألة قرى الساموان

أو الاسكيمو . وليس من المستغرب لذلك أن نلاحظ أن علماء الاثروبولوجيا عكفوا على دراسات الحضارات الأولية أو حضارات المجتمعات « المغلقة » أو شبه المغلقة ، في حين نلاحظ أن علماء الاقتصاد والاجتماع والجغرافيا يتناولون في دراساتهم المدن . قام جوتمان (١٩٦١) ودوكسيادس (١٩٦٧) بتحليل وحدتين من أكثر الوحدات السكانية تنقدا ، ووضعنا لنا منارة بارز في تصورنا البيئي للمدن الكبرى . تصور جوتمان في دراسته عن المدينة الكبرى (حضرات المستقبل) قوسا يمتد من بوسطن الى وشنجن عبر المدن الثمانية الكثافة السكانية في كونكتيكت ومدينة نيويورك ونيوجرسي وفلاديفيا وتشيسايك باى وبلتيمور . ولملح من المفيد الرجوع بهذا الحشد الهائل الى عناصره الجزئية ، وهذا ما فعله جوتمان ، ثم محاولة التعرف على الأحوال الفاعلة في كل جزء وارجاعها الى أصولها في عملية نشأة الحضرة نفسها . أما دراسة دوكيادس عن مجموعة هلال «توليدو - ديترويت - وندسور » فتتناول منطقة ذات تقاليد ريفية مختلفة تميزت بها منطقة الوسط الغربي للولايات المتحدة الأمريكية ، ويتبين دوكيادس في دراسته خيوط الآثار الدولية على تطوير تلك المدائن ، أما تصوره للمستقبل ، وهو تصور يعتمد على خيال خصب ، فقد اعتمد على عدد من الأفكار البديلة التي تنبع من الاتجاهات المعاصرة وتنسجم مع ما يسمح به في مجالات الاختيار . ولما لم يكن قصدي أن أتناول هذه الدراسات الضخمة في هذا المقال فاني سأجتزئ بالاشارة الى بعض النقاط مستشهدا بأمثلة محددة وصغيرة .

قول من باب تعريف الأشياء بأسمائها : أن كل دولة تضع معايير خاصة لتعداد السكان الذي يميز التعريف القانوني للقرية والمدينة الصغيرة والحاضرة الكبيرة . تتباين حدود التعريف ، وكذلك تتباين المميزات والمسئوليات القانونية ، ولكنها أمور ترجع في الغالب الى التيسير الإداري وإلى الأوضاع والظروف التاريخية أكثر مما ترجع الى حجم الموارد الطبيعية . أما من الناحية الوظيفية البيئية فان تصنيف تلك الحضرات الكبرى تبعاً لتعداد السكان أو تبعاً لأوضاع قانونية تشريعية أمر لا يلقى القبول والرضى الكاملين . على سبيل المثال : يتساءل المرء هل عبادان (تعدادها ٤٦٠٠٠٠ نسمة) تمثل بيئة حضرية فعلا . في بعض

التعاريف نجد أنها لا تبلغ درجة الحضر التي تبلغها الرباط (تعدادها ١٧١ر٠٠٠ نسمة) أو حتى باي كومو في كويك (تعدادها ٤٣٠٠٠ نسمة فقط *) . ولعل علم تصنيف المدن وهو علم ناشئ (دو كسيادس ، ١٩٦٨) أن يقدم لنا تعاريف جديدة ومقبولة .

هناك وجه مقابل نجد في هورتا (في منطقة الآزور) ، هي مدينة يبلغ عدد سكانها ٢٠ر٠٠٠ نسمة ، تقع في المنطقة التي جلب إليها البرتغاليون زراعة القمح والعنب وصناعة النبيذ ، وقللوا إليها نمط معمار البحر الأبيض المتوسط بألوانه البيضاء الزاهية ، وكذلك جلبوا الحيوانات المستأنسة والنباتات التي كانت شائعة في جنوبي أوروبا ، وأشجارهم وشجيراتهم المقلدة والمهندمة والدائمة الخضرة . ولكن الاعتماد هنا على تاج البحر أكبر ، وشراء الآلات والبضائع المستهلكة أكثر ، ومستوى المعيشة فيها أقل من كرستشر بنيوزلندة وهي بلدة تقارب هورتا شبيها .

نجد أن الاتجاه نحو التصنيع والتحول إلى الحضر المدني يتوازي مع الاتجاه نحو تدمير النظام البيئي الطبيعي ، وأنه يحدث اضطرابات واسعة النطاق تندرج تحت الاسم العام « التلوث البيئي » . يشتمل التلوث على ادخال مواد ضارة بالحياة ، هي نواتج تحولات هدمية ، إلى دوائر التحولات في النظام البيئي . ففي نيويورك وديترويت ومونتريال ولوس انجلوس تنصب يوميا إلى الهواء وإلى الماء كميات هائلة من المواد السامة . ومواد التلوث ذات تخصص محدد ، فليس هناك قدر من الدخان والمخام يستطيع أن يمنع أشجار الاليانس (شجرة السماء) والأمبروسيا (شجرة الدميسيس) من النمو في أحواش السكك الحديدية وفي مناطق الأرض الخالية في نيويورك ، ولكن الأثمن لا تنمو على جذوع الأشجار في الحديقة الوسطى بنيويورك ولا في حديقة لانوتتين في مونتريال (هكذا يقول بلانك ، ١٩٦١) ، في حين تنمو هذه الأثمن بوفرة على جذوع الأشجار في مدينة ريو دي جافرو التي لا يبلغ فيها التصنيع ما بلغه في المدينتين الأخريين .

* البيانات عن : Life Pictorial Atlas of the World, Rand- Mc Nally- Time Inc., 1961.

يبدو في ظاهر الأمر أن تصميم المدن الحديثة يستهدف تحرير الفرد من الآثار المباشرة للظروف البيئية التي قد تضايقه . فاحتياجاته من الضوء والحرارة والرطوبة والغذاء ووسائل التسلية ، ومتطلباته التجارية والثقافية والدينية ، يمكن تسييرها جميعا في اطار حيز محدود وبالاعتماد على عناصر لا يمكن انشاؤها مطليا .

العمائر الضخمة في مدينة نيويورك ، أو في مدينة توسون في أريزونا ، تمثل صورة للاستقلال عن الظروف المناخية من نواحي الضوء والحرارة والرطوبة وتغيراتها ، والسكان يستطيعون أن يلبسوا على هذا النمط ، وأن يطمعوا مثل هذا الطعام ، ويأخذوا أنفسهم بمتطلبات سعيهم في الحياة ومشاكل مصالحهم على هذا النحو . وهم يعاونون ذلك . الاتصال النايفوني بين نيويورك وتوسون لا يقل سرعة وكفاءة عن الاتصال بين مكاتب المبنى الواحد في المدينة الواحدة . أما رجل الأعمال في دويندين أو في قرطبة أو في ابيدجان فانه لا يتحرك في اطار العلاقة بين الزمن والمسافة .

والانسان الحضري الذي يعيش في المدينة يعزل نفسه عن الظروف الطبيعية السائدة ويتخير أغراضا وأنشطة يتكون منها عالمه الواقعي . يقتضى هذا الاعتماد على مصادر طبيعية بالغة ، تأتي في الواقع من كافة أرجاء العالم . فإذا أخذنا كمثال مكتب أحد المديرين نجد أن هيكل البناء من الحديد (الخام من مناجم الحديد في شيفر فيل - كوييك ، التصنيع بمراحله في بيزبرج - بنسلفانيا) ، والأسمنت المصنوع من خامات الحجر الجيري في فيرمونت ، والرمل من شواطئ بحيرة شاميلان ، والرخام من ييرو . أما أثاث الحجرة ففيه نيكل مجلوب من سدبوري - انتاريو ، وقصدير من بوليفيا ، وخشب أحمر من كاليفورنيا ، وماهو جنى من كوستاريكا ، وعاج من الكونغو ، وذهب من جنوب أفريقيا ، وبلاستيك من نيوجرسي : أما السجاجيد فمجلوبة من إيران أو من بلاد التبت ومصنوعة من صوف الأغنام والياك ، أما جلد التيجيد فمن أسبانيا ، والحديد المصنع من إيطاليا ، والحشيات من الحرير الهندي . وعلى الحائط رسم فرنسي حديث ، وقطعة من فنون الاسكيمو . وعلى المكتب أكداش من الأوراق التي خرجت من مصانع الورق من بلاد كثيرة ، والزجاج والخوف من فينسيا والبرتقال وبورت ريكو ،

الى غير ذلك كثير وكثير . اذا عاودنا النظر فى هذه الأشياء وهى فى موضعها هذا ، واسترجعنا مراحل التصنيع والنقل منذ أن بدأت رحلتها الطويلة من مصدر مادتها الخام الى مستقرها هذا ، فإن الانسان ليجد أن عددا من النظم البيئية قد اكتب فى انتاج هذه الأشياء ، وهى بذلك تفقد بعضا من مادتها الخام : غابة الخشب الأحمر ، ومنجم النيكل ، وقطعان الياك ، ومجموعات ديدان الحرير ، ومصانع تقطيع ونشر الخشب ، وسرايب المناجم العميقة ، وصنوف أشجار التوت ، وجماعات العمال ذوى العرق الصيب الذين يكسحون فى قطع الأشجار ، ومصانع لب الخشب والسكك الحديدية والمناجم الكالحة والأفران العالية ، ومحلات البيع ، وجماعات المزارعين وجامعى الفاكهة ، والفزائين والنساجين ، وأصحاب المحال ذوى المكر . هذه الحركة المتجهة نحو المركز تتضمن فيضا هائلا من انتقال الطاقة من العمليات الجيولوجية الى العمليات البيولوجية التى تتجمع فيها المصادر الطبيعية عن طريق تحولات عظيمة تقوم بها عمليات البناء الضوئى والتخزين والنمو والتميز ثم التحلل . من ذلك نجد فى هذا الحيز البيئى المحدود (وهو مكتب المدير) ، الواقع فى اطار نظام يئى معقد وضخم (وهو مدينة نيويورك) ، قد استقبل مواد من عدد عظيم من المصادر المتباينة .

فى مقابل ذلك نجد أن المعلومات التى تخرج من هذا الحيز البيئى المحدود، خروجا مباشرا أو عن طريق عدة درجات ومراحل وسطى ، تزيد أو تقلل أو تتحكم فى غابة الخشب الأحمر ، وفى قطيع الياك ، وفى بستان التوت ، وفى المؤسسات الصناعية والمناجم والأبراج العاجية . قد يكون من اليسير التنبؤ بالتحولات البيئية التى تحدثها العمالة والبطالة ، التمويل أو عدم التمويل ، الى غير ذلك من البدائل الاقتصادية والسياسية . ولقد أحدثت الحروب والغزوات كثيرا من مثل هذه التغيرات التى كانت بادراتها فى قطب البؤرة والانطلاق حيث يتركز التحكم فى المعلومات .

المراحل المناخية والكونية : الانطلاق الكونى

ان غزو الغلاف الجوى ، ثم ما تبعه حديثا من غزو الفضاء الخارجى ، بفضل تطوير مواد جديدة للوقود ومصادر جديدة للقوة ، وبفضل الأفكار الخصبة

الدافقة ، قد رفع قدرة الانسان الى المستوى الجيولوجى ، أى مستوى القدرة على احداث تغيرات هائلة . ذلك لأن القنبلة الذرية تبلغ قوتها قوة الانفجار البركانى ولها نواتج كيميائية وفيزيكية أبعد أثرا ومدى . وعملية استطار السحب يذرهما أو يغير ذلك من الوسائل والمواد الصناعية ذات قدرة تقابل قدرة الزوابع وتعديل نمط الأمطار . ثم تأتى أخيرا رحلات الفضاء التى تتيح للانسان التحرر من الجاذبية الأرضية .

كل هذا جديد غاية الجودة . وقد جمع علم الحياة الفضائى معلومات ما تزال محدودة . أطلق أول كوكب صناعى (سبوتنيك ١) عام ١٩٥٧ ، وكان جاجارين أول انسان خرج الى الفضاء الخارجى عام ١٩٦١ ، وكان ليونوف أول انسان « مشى » فى الفضاء عام ١٩٦٥ ، ووصلت أول مجموعة من الأجهزة العلمية الى سطح القمر عام ١٩٦٦ ، وهبط الانسان على سطح القمر عام ١٩٦٩ .

الدوجة (٨) : التحكم فى المناخ

تستعمل الأقمار الصناعية الآن فى أغراض المواصلات (تليستار) . وفى مناطق جنوب غربى الولايات المتحدة استطاع صناع المطر أن يغيروا من توزيع السحب . وفى صيف عام ١٩٦٦ كثر الكلام عن امكان وقف تقدم أعاصير البحر الكاريبى ، ثم ظهر أن التشريعات السائدة تحرم مثل هذا التدخل .

للتغيرات المناخية المفاجئة والمعروفة لنا آثار تخريبية فى أغلب الأحوال . مثال ذلك ما رواه بينارد (١٩٧٠) عن ملاحظات مورفى فى المناطق الساحلية لبيروفا عندما زادت نسبة الرطوبة التى تحملها الرياح على معدلات تباينها ، سبب ذلك موت آلاف الطيور وتعفن أجسامها مما لوث المياه الساحلية وأرض الشاطئ .

مثل هذا الموت الجماعى الذى يحدث طبيعيا يمثل تحذيرا ينبغى أن نعيه . لقد أوردت صحيفة نيويورك تايمز ، فى مجال تعليقها على الحلقة الدراسية الدولية التى تناوت الخصائص النوعية للمياه ، عناوين رئيسية تقول « التحكم فى المناخ يعتبر خطرا » . أما هيئة التحالف الأمريكى الشمالى للمياه والطاقة فهى تفكر فى مشروعات كبرى لتوزيع المياه ونقلها من الاسكا عبر كندا الى مناطق شمال المكسيك . ليست هذه أحلاما ، انما هى حقائق الغد .

أما بالنسبة لأخطار الإشعاعات فقد كتب عنها الكثير ، وليس قليلا ما يحويه ذلك من تعارضات . وقد دلت بعض التجارب الدقيقة ، التي أجريت قبل رصد المشاهدات وبعدها ، في جزر بكيني المرجانية وفي بروكهافن ونيويورك وأوكردج وتينس وبورت ريكو ، على تأكيد ما سبق حدسه من وجود معدلات عالية من قوة الإشعاع الخاصة ومن تأثيراتها المتميزة (ودول ، ١٩٦٥) . نذكر على سبيل المثال أن النباتات الحزازية القائمة لم تضرر ، وأن أشجار الصنوبر أكثر تأثرا من أشجار البلوط . أما عواقب التجربة الانسانية المروعة في هورشيما فلا تترك مجالا للشك بالنسبة للتأثيرات البالغة والمتنوعة والقادرة على تدمير العمليات الحيوية ، ولعل الموت هو أقل هذه التأثيرات ضررا . ويصدق ذلك لدرجة أكبر اذا تضمن التأثير طفرات وراثية ، وقد أثبت ذلك مولر (١٩٥٤) .

الدرجة (٩) : الانطلاق بالحياة الى الفضاء

علم البيولوجيا الكونية من العلوم الحديثة جدا ، وما يزال يبحث عن المادة الحية في خارج نطاق الأرض ولم يعثر عليها . ولكن هذا العلم تناول بالتجارب الاستجابات الفسيولوجية والسيكولوجية للإنسان في حالة تحرره من الجاذبية الأرضية وهو في ملابس عازلة وواقية ، يتغذى من أوعية معقمة تحوى مواد غذائية معروفة ومعتادة .

عمليات فعل الإنسان

التفاعل بين المستوى الحضارى واستغلال الأرض

ركزنا الاهتمام فيما سبق وتناولناه من مراجعه على عمليات ادارة الانسان لمصادر الثروة الطبيعية . هذه العمليات هي أساسا : الاستغلال ، الاستبدال ، الهندسة الميكانيكية ، التصميم .

الاستغلال هو الاستنزاف المباشر للمصادر الطبيعية سواء منها المتجدد وغير المتجدد : التعدين ، الجمع ، الحصاد ، التقطيع ، الخ . بقصد الحصول على الوقود أو الغذاء أو وسيلة الانتقال أو الطعام . أما الاستبدال ، وهو الوجه الآخر ، فيتضمن أولا جلب مواد طارئة (مثل نقل المياه وجلب النباتات) واستنزاف

العناصر المدنية والحية والمضوية في حيز الاستغلال . والهندسة الميكانيكية خطوة أخرى تفتح آفاق الاقتصاد المحلى وتجلب الموارد الطبيعية من نظام بيئى الى نظام بيئى آخر على نحو منتظم ومتصل . أما التصميم ، وهو آخر المراحل ، فهو درجة راقية ومتقدمة من التخطيط ، ومن الواضح أنه يستهدف مقابلة الاحتياجات السيكولوجية للانسان .

تبين من مشاهدة فعل هذه العمليات الأربع في تتابع أنها تمثل درجات متزايدة من ادراك الانسان للظروف البيئية ، ودرجات مقابلة من قدرته على تطويع تلك الظروف حسب صورة نموذجية يستهدفها . هذه الصورة من حيث هى أبعد ما تكون عن الثبات الإستاتيكي ، فكلما أشبعت الاحتياجات الأساسية لجماعة من الناس نشأت عن ذلك رغبات جديدة واحتياجات أكثر تعقداً .

وليمكننا التعبير عن تلك التعديلات المتصلة في تصور الانسان لواقعه ، أى دفع الواقع نحو مطابقة الصورة النموذجية ، وتطويع الصورة النموذجية لتقابل الأحوال البيئية المتاحة ، فانه من المقول أن تتصور توازياً بين أحوال الأرض (أى المشهد الخارجى للحيز المأهول) وبين أحوال النفس * (أى الرغبات الباطنة للانسان) . يلتقى هذا مع التمييز المنهجي بين النظرة « الاتيكية » والنظرة « الأميكية » . كيف كانت صورة الأرض ؟ وما هى عناصر تكوينها ؟ وما هى امكانياتها ؟ فإذا اتبع في استغلالها واحد من الطرق المتعددة التى يمكن أن تتبع فكيف سيتغير حال الأرض ؟ وماذا تكون غلتها ؟ هذه أسئلة أتيكية . وفى الناحية الأخرى يكون السؤال : ما هو المرغوب فى البيئة ؟ وما الذى نعتبره غير ضرورى ، وغير مرغوب فيه ، وزائدا لا جدوى منه ؟ بل ما الذى نعتبره ضاراً ؟ بالإضافة الى ذلك ، وأهم من ذلك وأبعد أثراً في تصور مستقبل الأحوال ، يكون السؤال :

* استعربنا هذه الكلمة من الشاعر جيرارد ما نلى هوبكنز ، ولم لا ؟ لقد بدأ العلم فى الأصل باستعارة كلمات اللغة الدارجة ومن اللغة الأدبية . وعلوم الانسان عادت واستعارت مصطلحات من العلوم الطبيعية . والآن نجد العلم ، وهو فى طور ادراك أهمية الاتصالات ، يحبى استعمال تعبيرات علوم النفس والالهام . انظر دانسيرو ، ١٩٦٩ ، ملحوظة رقم (١) .

ما هي ضوابط الأولويات في تناول الأرض ؟ هذا هو مجال الأسئلة الأميكية *

إذا نظر الإنسان الى صور الأرض في العالم ، وردد بصره بين بساطتين الكرم الحصىة في الآزور ، وثلوج جبال كلمنجاو ، ومناطق الاستبس الروسية ، والغابات في شبه جزيرة الألب ، وأحواش الركام في نيوجرسي ، فالتنا نجد أن أحوال المناخ والتربة قد يكون لها الآثار البعيدة (وخاصة في الأحوال البالغة) . ولكن النظرة المتعمقة تبرز الصدى العظيم للآثار الاجتماعية التاريخية .

ان المستقبل ، مع ما فيه من اثاره ومخاوف وآمال وغير ذلك ، لا يمكن التنبؤ به ، وتناوله يقع خارج نطاق ما قصدت الى تصويره في هذا المقال ، ولكنني قصدت الى القول بأننا قد نكون تعلمنا شيئا ، وما يزال أماننا القسط الأكبر لتعلم ، عن بيئة الانسان ، وهي بيئة تتحكم فيها ظروف بيئية لا فكنا من تأثيراتها ، وأن هذه الظروف تتحدد اتجاهاتها فيما يشبه القنوات التي قد تتسع وقد تضيق حسب الأحوال الثقافية والظواهر الحضارية ، وهي توضح أيضا أن للانسان قدرة متزايدة على التحكم في جزء كبير من مجموع الظروف البيئية المحيطة به .

* ولعل أهم من ذلك السؤال عن طبيعة الأداة الانسانية التي يستعين بها على تحقيق تلك التطلعات الوظيفية . ولقد حاول ليفي شتراوس (١٩٦٢) في محاولة استكشاف « الفكر المنطلق » أن يصل الى البؤرة الداخلية لهذه التصورات ، ويرسم اسسا مقبولة لهذا التنوع في الطبيعة الانسانية وفي تصور الانسان لذاته . ولما كان الموضوع والقبول في النظرة العلمية أمورا ترتبط صورتها بالفكر الأرسطوي ، والتعبير عنها يعتمد على مصطلحات ديكرتية ، فان الغموض الذي صاحب افكار ليفي شتراوس وفروضة بسبب الحيرة ولا يعين من يتصدون لتحليل الظواهر الأرضية . لأنهم يجدون في تلك الفروض سبيلا الى اتعمق الجزئي في المسألة ، ولكنهم لا يجدون فيها سبيلا الى الفهم الشامل . ولكنه - على كل حال - قد نحى جانبا بعض الصور الجامدة والمحتدأة ، ولعله كشف النقاب عن مستوى جديد .

اقتصاديات التلوث

بقلم :
جيرارد كيد
ترجمة :
د. عبد الحليم منفر

وتنظيم التخطيط البيئي

ان الآراء التالية قصد بها أن تكون عرضا انتقاديا لنظرية التخطيط في عصر تحد هام وجديد لعلوم التخطيط . ان العشر السنوات التالية ستميز بجهود تبذل لحل مشكلات مختلفة في بيئة الانسان ، في وقت سيكون فيه العلماء والسياسيون والاداريون في جميع أرجاء العالم قد أخذوا يلفتون الأنظار الى التهديدات المتضاعفة التي تهدد كيان الجنس البشرى التي تنشأ من النمو العلمى والتكنولوجى والاقتصادى لهذه المدينة الصناعية . وسيواجه المخططون هذا السؤال : هل الأدوات والآلات التى ابتدعوها كافية أو مفيدة اطلاقا لمواجهة مشاكل التخطيط البيئى ؟

هذه الآراء الانتقادية لوضع الفن سيلحق بها ما يبدو أنه اطار فكرى محسن لحل مشاكل التخطيط . وسيكون تحليلنا بصفة مبدئية منهجيا ، مهما تكن مشاكل

بقلم : جيرارد كيد

أستاذ الإحصاء والاقتصاديات في المدرسة العليا للتكنولوجيا
في دارمستات (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ، ومدير معهد التخطيط
(مالدو - شتروكتور) . وقد نشر حديثا مؤلفات تعالج سبرناطيقا
الاقتصاد وتطبيق نماذج التخطيط في السياسة التعليمية ،
والتخطيط البيئي .

ترجمة : د. عبد الحليم منصر

عضو مجمع اللغة العربية . وعضو الاكاديمية المصرية
للعلوم . ورئيس تحرير مجلة « رسالة العلم » . ورئيس المجمع
المصري للثقافة العلمية (سابقا) . وامين الجمعية المصرية لتاريخ
العلوم . وعميد كلية العلوم (سابقا) . ووكيل الجمعية النباتية
المصرية . وعضو جمعية البيئة النباتية البريطانية . وعضو جمعية
تقدم العلوم الأمريكية . وعضو جمعية البيئة الصحراوية بالهند .

التطبيق وكيف تعالج ، وخاصة كلما عالجت أسئلة تتصل باقتصاديات البيئة . مثل
هذه المشكلات الى جانب استراتيجيات معينة لهما قد أصبحت « الموضة » منذ
أصبح الاتجاه الى اعتبار مفهوم النفقة الاجتماعية هي المبدأ الأساسى فى الاقتصاد .

ولما كان من المشكوك فيه جدا أن تكون الآراء والطرق المتبعة للتعرف على
المشاكل وحلها للاقتصاد العالى مناسبة لمعالجة المشكلات الطويلة المدى وتحسين
بيئة الانسان ، ولما كانت الآراء السائدة عن التخطيط مرتبطة تماما بنمو علم
الاقتصاد ، فيبدو أن معالجة موازية أى عرض انتقادي لتقنيات التخطيط مع
اشارات الخطر لاقتصاديات البيئة قد تؤدي الى مظاهر جديدة معينة قد يشب أنها
مفيدة فى تناول المشكلات البيئية .

مصادر النظرية السائدة عن التخطيط

ان التخطيط كعلاج نوعية خاصة لاتخاذ قرارات هو آخر أيديولوجية تنظيمية في التحالف الاقتصادية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وقد يبدو هذا غريبا ، ولكنه حقيقى رغما عن المدى الذى تذهب اليه ثنائية التنافس ضد التخطيط في مناقشة حول النظم الاجتماعية القائمة في الاقتصاد .

ونظرا للظروف الاجتماعية السائدة في القرن الثامن عشر ، والتأثير السائد للنظم الفرية ، فان علم الاقتصاد فى مبدأ نشأته كان يعنى بنموذج على للاقتصاد الحر . وان الآراء الأساسية فى تصميم هذا النموذج كانت فى ذلك الوقت تعنى ابتداء بالتوازن والأمثل . وقد اتضح نظام الأمثل العام نتيجة سلوك التوزيع الذكى الفردى للعوامل الاقتصادية المختلفة .

فاذا كان السلوك الذكى هو المطلوب الأساسى للنتائج المثلى ، سواء للفرد أو للنظام الاجتماعى ككل ، فانه ليس غريبا أن الاقتصاد كعلم قد شارك بقوة فى تشكيل السلوك الاقتصادى والعقلانى ، حتى ان السلوك الاقتصادى قد عرف بأنه السلوك العقلانى ببارامترات اقتصادية للعمل .

هذه هى بصفة عامة الخلفية التى تقوم عليها أيديولوجية التخطيط الحديثة ، والمكونات الأساسية للنموذج الكريم قد تحولت الى آراء فى التخطيط الحديث ، وان آلية المكافأة والعقاب فى الاقتصاد ، وهى الفكرة الأساسية فى آلية الأسعار ، تبدو فى شكل آراء مختلفة عن الربح والتكلفة فى التخطيط الحديث . وان فرص السلوك العقلى ونموذج القرارات الاقتصادية تتضمن الفرع الثانى للوسائل والغايات التى نادى بها فعلا « ج.س.ميل » ، وقد تحولت فى القرن التاسع عشر الى مفهوم « الاقتصاد الخالص » .

وان ظهور النظرية الحديثة فى التخطيط من الآراء الأساسية عن الاقتصاد الحر قد دعمت بالاتجاهات الآتية :

أ - ادخال الطرق الرياضية فى الاقتصاد .

ب - النظرية العامة في القرارات .

ج - ملفمة العقلية والتداخل .

ومن الخطوات الهامة في نمو الأيديولوجية السائدة للتخطيط ادخال الطرق الرياضية في الاقتصاد في القرن التاسع عشر ، فان طرق التفاضل والتكامل تبدو مناسبة لاستنباط الشروط الضرورية والكافية للوضع الأمثل لنظام اقتصادي . وان مثالية التقنية المستعملة في تفاضل القرن التاسع عشر قد اعتبرت تشيلا مباشرا للسلوك العقلاني ، واستعمال لغة الرياضة لكشف التركيب الشكلي للمساوك الأمثل والسلوك الاقتصادي انما هو في اتخاذ القرارات العقلية التي يمكن تمثيلها رياضيا برفع أو تقليل دالة موضوعية تحت ضغوط معينة .

وان انشاء نظرية تخطيط قد حدث فعلا في وقت كان فيه تداخل نظم مختلفة لنظم السلوك العقلاني الذي اتبع في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي تطور الى نظرية عامة في اتخاذ قرارات تكون رغم عموميتها ومدى تطبيقها أساسا في اطار تعريف الاقتصاد العقلي .

واخيرا فان الأحداث التاريخية التي تم في ظلها هذا الانتقال من حرية العمل الى التخطيط الاقتصادي مسئولة عن المظهر العام للتخطيط في النظم الاجتماعية ، فالربط بين الخطط الرسمية أو الشكلية لاتخاذ قرارات عقلية بفكرة تداخل الدولة نشأ عنها أيديولوجية التخطيط التي تعتبر عقلية وتداخلية في الوقت نفسه . وعلى ذلك فالتخطيط أخذ أداة للتأثير على النظام الاجتماعي بالتداخل عن طريق سياسة أساسها نموذج قرارات توزيع الحصص .

وعلى ذلك فان الاقتصاد الحديث ، وخاصة في نظرية السياسة الاقتصادية الكمية ، يوجد نموذجين للتخطيط يعكسان فكرة صنع قرارات عقلية تداخلية ، وهى المسماة نماذج سياسة الهدف الثابت ، أى نماذج اقتصادية كبيرة ذات هدف متغير ولكن قيمته ثابتة بوضعي السياسة وبالتقنية المثلى (نماذج سياسة الهدف المرن) التي تستغل الوظائف والضغوط الموضوعية .

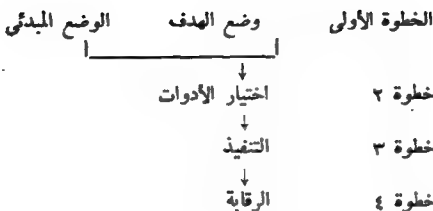
النموذج العام للتخطيط والتفرغ الثنائي للنهايات والوسائل

لكي تسمى التطبيقات الاجتماعية السياسية لفكرة التخطيط وتقاليد فانه من المفيد أن نشير اشارة توضيحية الى النموذج العام والى قرار توزيع الحصص . فان الفعل يعرف بأنه تحويل الوضع الابتدائي س الى الوضع النهائي ص . أى تصوير العلاقات التى تصف س فى علاقاتها الأخرى ص حيث هناك نهاية عظمى م تربط تصوير س فى الوضع ص .

ان المفهوم التقليدى للتخطيط يتضمن تطويرا معينا لعملية تحول س الى ص الذى يكشف التفرغ الثنائى للنهايات والوسائل . وقد أخذت فى الاعتبار هذه الخطوات :

- أ - تحديد الهدف .
- ب - وصف الوضع المبدئى س .
- ج - اختيار الأدوات .
- د - التنفيذ .
- هـ - الرقابة (انظر الشكل ١) .

فإذا كان الوضع المبدئى (${}_1Z, {}_2Z, \dots, {}_nZ, {}_1X, {}_2X, \dots, {}_mX$) فإن الأهداف تكون ${}_1Z, {}_2Z, \dots, {}_nZ$ حيث Z هى الأهداف و X هى الأدوات فى مسائل التخطيط (وعلى ذلك يكون البرنامج $[{}_1X, {}_2X, \dots, {}_mX]$ 'وهى جهاز الأدوات المتغيرة' . (فى النص يكون التخطيط لا أكثر من اختيار المجموعة $[{}_1X, {}_2X, \dots, {}_mX]$.
 ونبالا لمجموعة من الأهداف $[{}_1Z, {}_2Z, \dots, {}_nZ]$.



شكل (١) نموذج عام للتخطيط

ظاهر أنه بنقص عملية التخطيط الى عملية وظيفية يتحول المخطط الى ما يحتاج اليه من معلومات حول كل التبادلات الممكنة وتتابعها في ترتيب تفاضلى ثابت ، وهذا يساوى أن نقول ان الآلات المحددة X_1, X_2, \dots, X_n هي الأنسب بالنسبة لهدف أو مجموعة من الأهداف . ويبدو أن النموذج مغلق صناعيا ، مما يؤدي الى عملية استنباط وتقرير لقرار عقلى ، بتركيز الشخص والتقويم والاختيار . فكل هذه المعلومات الواضحة مفروض أن تكون مترامنة تحت طلب صانع القرار ، أى فرض ما يسمى التخطيط المثالى .

وتعرف مشاكل التخطيط بأنها جيدة التركيب ، ويمكن حلها بتقنيات رياضية مناسبة . وهذا هو السبب في أن معظم مراجع التخطيط في العشرين سنة الماضية قد ركزت على نماذج شكلية وتقنيات رياضية ، كلها تتلاءم مع النموذج الموصوف آنفا .

سقطات ومغالطات مفهوم التخطيط السائد

أيا ما كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يجرى فى ظلها التخطيط التقليدى فإن سقطاته هى من الواضح بحيث لا يمكن تجاهلها . فإن نتائج نماذج التخطيط الاقتصادى والاجتماعى فى الأسواق الاقتصادية والبلاد

الاشتراكية وكذلك في البلاد المتخلفة من العالم مؤسمة لدرجة أن مجرد اعادة تنظيم مسار التخطيط يجب ان يكون مفروغا منها . ومع ذلك فان نظرية التخطيط التقليدى تتعرض غالبا لهذه السقطات الواضحة بتخصيص تقنيات أكثر دقة بدلا من عرض تقدى لكل أيديولوجية التخطيط .

ان مشاكل التخطيط هي في الحقيقة مشكلات سوء البناء ، ويمكن معالجتها باجراءات موجبة لا بنماذج شكلية وتقنيات رياضية . وبدلا من العناصر المنطقية لا بد أن توضع معايير نشيطة لتقرر عملية التخطيط . والملامح الرئيسية لاتخاذ القرارات لم تعد بعد هي الشروط الضرورية والكافية لاستخلاص حل رياضى لمشكلة يمكن حلها ، ولكن المكوفات التنظيمية والتخزينية والاعلامية لعملية هي التى تعدد التخطيط باعتباره مزاجا من عمليات تعليمية وتكيفية .

ان الوهم الرئيسى الكامن فى الأيديولوجية السائدة فى التخطيط انما تمتد جذوره الى النظرية الايجابية للمعرفة أو منطق الكشف العلمى . ان ثنائية القيم والحقائق لها أثرها السياسى المضاد فى ثنائية الوسائل والغايات أو الأهداف والأدوات . فاذا ترك اعداد الهدف لصانعى القرارات السياسية وأعلن ان تحليل مجموعة ثابتة من الأدوات هو مجال البحث فانه يكون لدينا أيديولوجية موضوعية خطيرة ، تكون تطبيقاتها السياسية أى شىء الا الديمقراطية . ان التمييز القاطع بين الاختيار العقلانى للأدوات والآلات وبين القرارات السياسية اللاعقلانية عن أهداف العمل تمنع من تحليل قدرة التركيب والتراجع والادارة ولعبة الهويات، الخ ، وقد أثبتت الموضوعية انها أيديولوجية سهلة الادارة وبواسطتها فان أثر القوة يختفى .

ان تعقيد التخطيط للمشكلات الاجتماعية لا يمكن أن يتناقص الى مجرد حلول تكنولوجية ، وان عملية تحديد الهدف يجب أن تدرس ، ثم ان سيادة ثنائية الوسائل والغايات يجب أن تحل محلها عملية تقويم لمجموعات مترابطة من الأهداف والأدوات .

وان المشكلة الأساسية الثانية فى النظرية الحديثة للتخطيط هى مسألة اعداد الأدوات ، فما دنا مستمرين فى تقرير نموذج وظيفى منفصل عن الاتصال بين الخبراء وصانعى القرارات فنستمر فى الموقف الهابط لمجموعة متزايدة من أفكار الخبراء فى تقارير ضخمة تتجمع على الرفوف لادارين عموميين . والفكرة هى أساس خط الفكر فى الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى ، وانها لواقحة ومفهومة فى ثنائية التخطيط (أو البرمجة والاعداد) ، انها عبارة عن التناول النظامى الموجه يفرض أن كل الأشياء متساوية . ان المستشار الاقتصادى مثلا يعتقد أنه الذى يقدم قدرا معينا من الخبرة الى السياسى الذى يصنع القرار والذى يفكر بدوره ما الذى يحتاج اليه من نصيحة أخرى وترتيبات ادارية ، انه يريد أن ينفذ برنامجا يحقق أنجح نمو ، وعلى ذلك فالبرنامج دائما جيد ، واذا فشل فى عملية التنفيذ فهذه ليست غلطة أى نظام معين صمم البرنامج على أساس المعلومات المتاحة .

ليس هناك طريق مهده من البحث الى التخطيط ، كما أن الفجوة بينهما لا يمكن عبورها بتقنيات رياضية محسنة . وأى محاولة لتقليل سقطات اجراءات التخطيط الحالية بوسائل رياضية أكثر تعقدا انما هى محاولة لتجنب حل المشكلات الاجتماعية التى يمكن دراستها باجراء عملية اعداد الهدف والغاء الثنائية بين موضوعات التخطيط وأهدافه .

وأخيرا فان آخر طور فى عملية التخطيط ، وهو التحكم فى العملية ، ليس عبلا فى نموذج للتخطيط مبنى على ثنائية الوسائل والغايات . فإى تحكم فى نظام اجتماعى يجب أن يوجه نحو التحول الذاتى فى الأدوات والأهداف ، وما لم نجد التناول الصحيح لمجموعة متكاملة من الأهداف والأدوات فلن يكون هناك احتمال فى التحكم .

ان تلوث البيئة الطبيعية ليس مشكلة منفصلة أوجدها تطبيق تقنيات معينة يمكن أن تتحكم فيها بواسطة ادخال تقنيات مختلفة . انها مشكلة اجتماعية مؤثرة فى الأساس العميق لنظامنا الاجتماعى والاقتصادى . ان تطبيق تقنيات التخطيط

التقليدى لن يحل المشاكل التى تواجهنا ، لأن كل ما يمكن أن يعطيه هو مجموعة من حلول تقنية فى نظام اجتماعى يفترض أساسا أنها تعمل بقوة . وفى خلال العشرين سنة الماضية حاول الاقتصاديون تأسيس اقتصاديات التلوث التى تكتنف المظاهر الاجتماعية للبيئة . وهذا الكتاب المشهور لمؤلفه صمويل صن « اقتصاديات » يحوى فصلا عن التلوث فى طبعته الأخيرة . ولكن هل يتوقع أن تغير الاقتصاديات التقنيات السائدة للمشكلات البيئية .

الاقتصاد السياسى للبيئة الغربية

ان اقتصاديات التلوث ليست فى حالة تبشر بخير كثير . ان تسمم البيئة الطبيعية بالفضلات القذرة ، والكيمائيات ، والمجارى ، والحرارة ، والضوضاء ، والأنبغرة - التى تواجه المجتمع البشرى بأحدث تهديد بالابادة الذاتية - قد أصبح أمرا مألوفا لكثير من السكان فى البلاد الصناعية المتقدمة ، مما نشأ عنه عدد من التوصيات العملية . وقد اقترحت تقنيات جديدة فى مختلف المجالات . كما وضعت حلول تكنولوجية حديثة فى الاجتماع السادس والثلاثين بعد المئة لجمعية تقدم العلوم الأمريكية حيث اقترحت إعادة الدور كملاج لاستمرار تدهور البيئة .

على أن الاقتصاديات لم تهتز كثيرا بزيادة تدمير البيئة . وكالعادة عندما تنشأ مشاكل اجتماعية جديدة وتحتاج الى تحليل فى ضوء آثارها الاقتصادية فإن الجوهر التقليدى للنظرية الاقتصادية لم يتحدد لدرجة أن بعضا من أسسها التى ترجع الى أيام آدم سميث و دافيد ريكاردو تتعرض للتحليل الدقيق . بل ان المشكلة الجديدة قد تمثلت فى الهيكل القائم الحالى للنظرية الاقتصادية .

وعلى ذلك فإن الاقتصاد المتحرر كعلم قد وصل بإطراد الى حيث التحليل السببى للعمليات الاجتماعية الاقتصادية قد حلت محله نماذج وظيفية أسست ابتداء لاثبات أن نظام المكافآت الحرة يمثل أحسن ما يمكن فى اقتصاديات العالم . ويوجد طبعا بعض النقائص الصغيرة ، ثم ان آلية الثمن ليست فى جميع الأحوال قادرة على أن تنتج الأنسب اجتماعيا بصفة تلقائية ، وان كانت أساسا تضمن النظام

الوظيفى . وعلى ذلك فعندما حدد الاقتصاد مشاكل البيئة البشرية لم يكن من قبيل المفاجأة أنه كانت هناك فكرة فى متناولنا فى صندوق الأدوات لا تحتاج الى أكثر من استخراجها ، هى مفهوم المؤثرات الخارجية التى لعبت دورها فى نظرية الثمن الكلاسيكية الجديدة .

ومعروف جيدا أن مفاهيم الاقتصاديات الخارجية والاقتصاديات أو ما يعتبر مساويا فى الكمية ، وانحراف التكاليف الخاصة والاجتماعية ، هى الآلات التى تعتبر مفتاحا لمحاولة الدفاع عن نظام المؤسسات التجارية الحرة ضد الهجوم عليه . وقد ظهرت أول معالجة منظمة لظاهرة النفقات الاجتماعية منذ عشرين سنة مضت . وكان التدمير البيئى ظاهرا حتى انه فى فصلين عن تلوث الهواء والماء روجت فكرة النفقات الاجتماعية لتقدير الخسارة الاجتماعية الناجمة عن تدمير البيئة . وقد بقى هذا الخط من التفكير فى خلال العقدين الماضيين ، ولم يكن مفاجأة أن الأستاذ « آرو » فى الاجتماع السنوى الأخير للجمعية الاقتصادية الأمريكية استعمل هذا الاطار الفكرى والتحليلى فى بحثه عن المؤثرات الخارجية والسياسية العامة .

ومثل غيرها من المفارقات آلية السوق كموجه عام للاقتصاد الذى يخصص دائما وتحت كل الظروف الموارد للاستعمالات الأكثر كفاءة ، فإن اقتصاديات التلوث بالاعتماد على اطار اقتصادى خالص قد لجأت الى الصيغة الفارغة : اعتبار أن أكثر ما يمكن من آلية السوق وأكثر ما يمكن من آلية غير السوق أمر ضرورى.

وعلى حين ظل العلماء يعطون تقنيات جديدة لاصلاح الضرر الذى أحدثه الاقتصاديون القدماء بمعنى الاعتماد على الحلول التكنولوجية عندما أعطوا النماذج الوظيفية عن المؤثرات الخارجية والنفقات الاجتماعية الخاصة فان الحلول التكنولوجية قد ترجمت الى اقتصاديات ، الى حسابات ربح وتكاليف ، وأديرت

المنافسة كما لو كانت الاقتصاديات ما تزال تحكمها مدرسة المنفعة الحدية . ان مفاهيم التخصصات العقلانية للموارد وكذا الحسابات العقلية في نظام اقتصادى طرازى في العقود الأولى من هذا القرن تظهر ثانية وتدعى أنها أطر كافية لحل المشاكل السياسية الاجتماعية الحاضرة . وعلى ذلك فانه ليس بمفاجأة أن سياسة التوصيات المنتزعة من هذه المجموعات الجوفاء قد ثبت أنها غير كافية لاعادة البيئة ومنع استمرار تدميرها .

وان ما يبرز من النماذج الوظيفية من الاقتصاديات التقليدية قد ناه الطماء والتكنولوجيون عندما يقترحون تقنيات جديدة تحل محل القديمة أو توصى ببعض نظم اعادة الدورة . ونتيجة لذلك فان لدينا الآن ما يمكن أن يبدد تقديرات يعتمد عليها عن تفقات التغير التكنولوجى لتجنب تلوث الماء والهواء وغيرها بالفضلات . ولكن عندما يحاول الاقتصاديون وضع نظام للشحن ويقترحون ضرائب وسياسات التهذئة لحل مشكلات الفضلات فانه من الواضح انهم يعتمدون على عملية من نظام التوجيه الذى هو نفسه مسئول عن تدمير البيئة .

ولا شك أن المشكلات التى نواجهها تتعلق بالحوافز والاتجاهات التى أدخلها النظام الصناعى أو أيدها ، وانما يقرر اتجاه الانسان نحو يئته التقاليد الدينية التى وضعت فى موضع مرتفع فى الترتيب الاجتماعى للكون ، وأن الأصل التاريخى لهذا النظام أو الترتيب قد قاد من عملية الكشف الى عملية الاستفاد ثم الى خطر تدمير الذات .

والتلوث ، كخطر يهدد البشرية ، انما هو تباين فى طريق البروستاتية (أو تقليد « جودو - المسيحية ») ونشأة الرأسمالية . ان العناصر الرئيسية للنموذج الاقتصادى لنظام المؤسسات التجارية الحرة ، وحافز المنفعة ، والتنافس ، وأحسن استغلال للموارد المتاحة ، الخ ، أدت الى بيئة متخصصة نوعية جدا . وكانت الطبيعة

هى موضوع الاستغلال ، وليس مفاجئا أن يكون الماء والهواء فى الاقتصاد قد عرفا بأهما بضائع حرة ، وليس عجيبا كذلك أن الملتزمين أو المقاولين قد أحسوا الحرية للحصول على أكبر فائدة من هذه الموارد ، ويسهمون الى أقصى حد فى تلوث بيئة الانسان .

وفى خلال النمو الصناعى فان المحرك الرئيسى فى النظام الرأسمالى - حافز الربح - قد جر النظام الى الثراء والاسراف حتى ان تلوث البيئة هو ثمن المعدل العالى للنمو الاقتصادى .

على أن أسوأ شئ فى النظام انما يبحث عنه فى مختلف أجزائه وخاصة فى جانب المستهلك . فالمستهلكون هم أولئك الذين يطلبون (أو على الأقل يخدعون أنفسهم بذلك) الجديد والأسرع والأكبر والأرخص فيما يتلاعبون به دون حساب التكاليف فى العالم الأقذر والأمراض . وقد اعتاد الاقتصاد فى خلال القرنين الماضيين أن يبدو معتذرا . وليس غريبا أن تكون الفريسة اليوم تحت ظروف الثراء والاسراف هى أسوأ قطعة .

ان تلوث البيئة الطبيعية هو بذلك مشكلة اجتماعية وسياسية لا يمكن أن تحل الا اذا تفاضينا عن المجموعات التقليدية الظاهرة القبول حيث الحلول التى يفرضها العلماء والاقتصاديون ، ويمكن انقاذ بيئتنا المتدهورة من زيادة التدمير ، وربما تتوقف عن ذلك وتعود سيرتها الأولى حينما نكف عن السماح لخيالنا أن يبقى محصورا فى التقنيات . واذا لم نكن مستعدين للدخول فى تحليلات سببية لمشكلات تدمير البيئة فلن نكون قادرين على وضع خطط طويلة المدى لمنع التدمير الذاتى للبشرية . ولا يمكن نسبة التلوث خطأ فى التقنيات وتكاثر السكان وعادات الاستهلاك والنمو الاقتصادى ، فهذه الظواهر السطحية أعراض وليست أسبابا . يجب أن تتخطى الاهتمام بتجنب التحليل السببى لبعض المجموعات الاجتماعية الممينة التى كانت تخدم دائما بازال الآثار الاجتماعية الى المشاكل السطحية التى يمكن حلها باعادة تنظيم وسائل تقنية صغيرة .

نحو استراتيجية جديدة للتخطيط

ان أى دراسة للتحليلات العلمية والتقنية لصور مختلفة من التلوث لتدل على عدد من التداخلات التى يتبينها العلماء ، وليس غريبا أن تثير هذه العلاقات المتداخلة توقعا عاما . ان الحل يجب أن يأتى من تحليل أكثر دقة للدوافع والاتجاهات ونماذج السلوك فى نظام المجتمع . فهذا الاحساس المهم بعدم كفاية التناول النظامى الموجه قد يكون نقطة الانطلاق نحو محاولة لتناول نظامى للتخطيط البيئى .

والفكرة الأساسية فى مراجعة استراتيجية التخطيط ليست البدء فى تحديد الهدف ونسيان الحدود التقليدية للنظم العملية . والبدء بثبيت أهداف معينة انما يتضمن عادة - كما رأينا - أن الحل هو مسألة تقنية خالصة . وأى محاولة لوضع أهداف معينة فى البداية لعملية تخطيط ستفشل فى تعريف المشكلة فى كل تفرعاتها . أن أعضاء نظام اجتماعي لديهم فكرة معينة عن عملية هذا النظام تبعا لأفكارهم الشخصية . وما يقدمونه عند تعريف وتحديد المشكلة انما هو تيسير معين وليس تعريفا للمشكلة المعقدة . ونحن جميعا نميل الى أخذ فكرة سريعة عما هو خطأ ، وعند الصياغة يصعب أن نتحقق من أننا أعطينا الحل ، وذلك لأن المشاكل الميسرة حلولها تقنية عادة .

وعلى ذلك فإن أول طور فى عملية التخطيط لا شأن له بتحديد الهدف ولا قيمة للنظم ولا الحلول الكاملة ، فالتخطيط عملية تعريف المشكلات وحلها . وأول أطوارها يحتاج الى تعاون متداخل كامل ، والطور المتأخر تنظيمى ، ومكوناته حافزية وإعلامية .

واذا أردنا أن نضع برنامجا طويل المدى للمحافظة على البيئة وارجاع بيئتنا المخرجة فمن الضرورى أولا أن نمد علاجا عاما للمساوىء فى داخل النظام . والآن

فان بعضنا يعرف ماذا يجرى . ففى الولايات المتحدة مثلاً يوجد كل سنة ٣٦٠ مليون طن من الفضلات ، و ١٨٥٠٠ مليون طن من فضلات المناجم والمصانع البامدة ، و ١٤٢ مليون طن من ملوثات الهواء ، و ٥٠٠.٠٠٠ مليون جالون من الماء الملوث ، ونحن على علم بالتأثر الحرارى من مفاعلات القوى وزيادة انضواء وهكذا ، ولكن هناك شيئاً واحداً خطأ فى هذا النوع من المعلومات لا يعرفه الا القليل ، والخبراء ، وهم على استعداد ليعه مع عدد من الحلول السريعة . وعلى ذلك فقد بدأنا ادخال تقنيات جديدة لحل مشاكل معينة بالتفصيل . مثل معرفتنا كل العلاقات المتداخلة . وينتج عن ذلك عدد من الحلول الباهظة التكاليف .

ولما كانت الأرض كلها تتأثر بعدد من الملوثات المتداخلة فيجب أن تعرف على هيكى المشكلة كلها وأن يعرف الجمهور ماذا يجرى . ويتضمن ذلك تحليل التطور التاريخى للتدهور البيئى ليتمكننا أن نقرر أى العمليات قد شاركت فى التلوث . كما تتضمن دراسة للنظم الاجتماعية والاقتصادية التى بتركيزها على استغلال الموارد المحيطة بالتقنية الهادفة الى الربح والتقدم الاقتصادى قد أوجدت ظروفًا من الشراء والاسراف جعلت الناس يتساءلون : هل البشرية تعجل بتدمير نفسها فى سبيل معدلات أعلى من النمو والربح .

فاذا كانت الكارثة البيئية المتوقعة قد أعطيت شعبية كافية فان البدائل المحتملة ستكون أكثر وضوحاً فيها على أساس المعلومات التقنية الخالصة . وعندما تعرف كل التهديدات فان عملية التخطيط لبيئة أفضل يمكن تنفيذها .

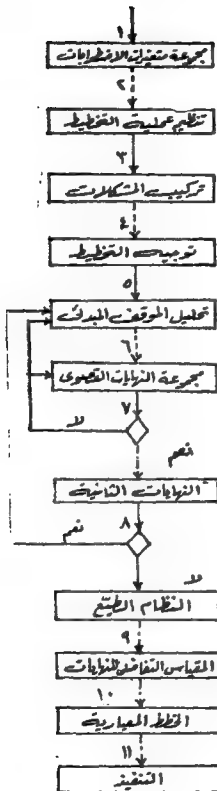
والخطوة التالية بعد تعريف وتحديد موضع الداء فى النظام هى تنظيم عملية التخطيط . وهذه ليست مسألة سهلة ، لأنها تتضمن تغيرات فى الادارة والتشريع ، فضلاً عن أنها تتأثر بالتنظيمات الدولية . والذى يجب أن يتدع هو مشاركة

الهيئات والجماعات المختلفة المعنية بتنظيم التخطيط ، الذى يرفع بدوره المشكلة برمتها لتنظيم رأى عام لاتخاذ قرار سياسى .

ويمكن بعد حل مسألة التنظيم أن تبدأ عملية تثبيت الهدف . وبعد توزيع المشكلة على المصالح المختلفة وتعريف المتغيرات ووضع البارامترات وتأسيس قواعد العمل التى ينبغى أن تمتحن لاختبار مدى ثبوتها ثم تقرير الأوليات ، وبعد اجراء بعض الاختبارات ، توضع بعد ذلك الخطة التفصيلية للتنفيذ .

وهذه العملية فيها تداخلات وترتيبات واعادة الترتيبات وتدفق المعلومات والتغيرات المستمرة فى قواعد العمل ، ويمكن اختبارها فى عدد من المجالات الصغيرة وفى دوائر تخطيطية محدودة يمكن تقسيمها بعد أن تكون المشكلة قد حددت برمتها .

والميزة الرئيسية لهذه الاستراتيجية الجديدة للتخطيط هى عبور الفجوة بين الأهداف ، اذ أنها تسمح بالاتصال المستمر بين الوسائل والغايات ، وكذلك عبور الفجوة بين البرنامج والتنفيذ والأدوات ، حيث ان المخططين هم أيضا الذين ينفذون . وهناك عملية التعريف ، حتى ان المشكلة القديمة فى الانفراج بين الموضوع والفرض من التخطيط لم تعد موجودة . وفى الحق لقد غدونا أكثر معرفة بالكارثة البيئية المتوقعة . وان تغيرا من الوصف التكنولوجى الى التطبيق الاجتماعى يأخذ مجراه . وانه حتى العلماء والتكنولوجيون يشيرون الآن الى تغيرات كبيرة فى النظم الاجتماعية والاتجاهات والدوافع . وهذه لا يمكن أن تنشأ بالحفز الخلقى كما يعتقد البعض كما أننا لا نتوقع نصيحة مثمرة من الاقتصاد التقليدى . انما يوجد الحل فى مزاج من الاقتصاد السياسى والتخطيط ، ودراسة أسباب التلوث ، وفوائد استعمال التناول الموجه المنظم لعلاج المرضى .



تنظيم
معلومات
برنامج
أهداف

الخطوة

- ١ - تحديد متغيرات الاضطراب
- ٢ - وضع تنظيماً مرناً
- ٣ - تركيب المشاكل
- ٤ - تحديد اتجاه التخطيط
- ٥ - شخص الموقف المبدئي
- ٦ - حدد مجموعة النهايات
- ٧ - التحليل للثبوت
- ٨ - حذف العناصر الزائدة من النظام
- ٩ - تحديد مقياس تفصيل للخطط
- ١٠ - خطط مبدئية مفصلة
- ١١ - اتخاذ اجراءات تنظيمية للتنفيذ

التغيير الاجتماعي والبيئة

« من أهم نتائج نظريات التفسير زيادة الحقيقة التي تقول بأن عناصر المجتمع تتغير بمعدلات مختلفة . واختلاف معدلات النمو هو أحد المفاهيم الهامة بالنسبة لعلوم البيئة . وهو يمثل التعارض بين سكون الأبنية الفيزيكية ودينامية أساليب الحياة وتكنولوجيا الإنتاج والنقل » .

الخروج من اليوتوبيا

ظل تخطيط المدن ونظرية التحضر ، لفترة طويلة ، مرتبطين بالتصور الساكن (الاستاتيكي) للنمط المثالي القيزيقي للمدينة . وظلت فكرة الشكل الأمثل والبناء المتناغم جزءاً من اليوتوبيات الاجتماعية التي أكدت ، باستثناء حالات قليلة ، على فكرة الاستقرار . وقد أسهمت عوامل أخرى أيضاً في تدعيم الاتجاه المحافظ لنظريات التحضر ، منها أن المهندسين المعماريين نقلوا مبادئ تصميم المباني إلى مجال تخطيط المدن : أى أنهم اهتموا ، بصفة أساسية ، بصيغ المدن وأشكالها وخصائصها الرمزية . وكان أول خروج على الاتجاه الاستاتيكي هو ذلك الذى تحقق بالاتجاه الوظيفي في الهندسة المعمارية . إلا أن الموظفين ركزوا على العمليات البيولوجية والاجتماعية المتكررة كمحددات للمدينة كمجهاز وظيفي . وأما النمو والتغير فقد ظلّا هامشين .

بقلم : جيري موسيل

رئيس قسم الاجتماع ، والأستاذ في علم الاجتماع الحضري
في جامعة شارل بيراج . ومن مؤلفاته المنشورة : « سياسة
الاسكان والحاجة من الاسكان في إنجلترا وتشيكوسلوفاكيا »
عام ١٩٦٥ ، « سوسيولوجيا المدينة المعاصرة » ١٩٦٨ ، « بالتشيكية »
و « سوسيولوجيا الاسكان » ١٩٧٠ ، « بالتشيكية » .

ترجمة : د. محمد عزت حجازي

رئيس وحدة بحوث التصنيع بالمركز القومي للبحوث
الاجتماعية والجنائية بالقاهرة . وهو حاصل على الدكتوراه في
علم الاجتماع . ومن مؤلفاته : « القاهرة : دراسة في ظاهرة
التحضر » عام ١٩٧١ . ومن الأعمال التي يشرف عليها : بحثان
ميدانيان عن « التصنيع في أسوان » و « عمال الصناعة في ج.ع.م. »
و « معجم علم الاجتماع » .

ومنذ وقت قريب فقط ، وحين ثبت عقم نماذج التخطيط الإقليمي
وتخطيط المدن ، حتى قبل أن تنفذ ، وحين ثبت خطأ كثير من التوقعات بالنسبة لحاجات
الأسر والوحدات الاجتماعية الأخرى ، حين حدث هذا بدأت أهمية التنبؤ
تؤكد . ولما كان كل تنبؤ قائماً بصورة ما ، على نظرية في التغير الاجتماعي أو النمو،
فقد أصبحت نظريات التغير في مركز اهتمام الممارسين ومخططي المدن . ولكن ما الذي
يمكن أن تقدمه النظريات الاجتماعية في هذا الصدد ، حقيقة ؟

وفي سبيل تحقيق الغرض من هذا المقال ، الذي يعالج تأثير التغير على علوم
البيئة ، يمكن أن نميز بين ثلاث فئات من النظريات (١) (أ) نظريات التغير الاجتماعي

(١) لا يشمل هذا الاستعراض النظريات القائمة على فلسفة التاريخ ، ولا الدراسات المستقبلية ،
بالرغم من أنه قد يكون للأغيرة قيمة كتطبيقات في التغير والنمو .

التي ظهرت في علم الاجتماع ، (ب) نظريات النمو التي ظهرت في علم الاقتصاد ،
(ج) تفسيرات النمو الحضري التي ظهرت في علوم التخطيط الإقليمي ، وعلوم تخطيط
المدين ، والجغرافيا الاقتصادية ، وغيرها .

نظريات التغير الاجتماعي

يمكن ، بقصد الدراسة ، أن نميز بين مجموعتين رئيسيتين من المشكلات في دراسة
التغير الاجتماعي (١) : (أ) عوامل التغير وآلياته ، (ب) : طبيعة التغير الاجتماعي
(مداه ، ونوعيته ، ونوعه ، واتجاهه ، وسرعته) .

والحقيقة أن الجانبين مرتبطان فيما بينهما في أغلب الحالات . غير أن ثمة
فروقا حول المجال الذي تطبق فيه الخبرات المكتسبة في هذين الموضوعين . فالمعلومات
التي تتوافر عن آليات التغير تطبق بصفة أساسية في مجال السياسات الاقتصادية أو في
محاولات تحديث المجتمعات التقليدية والنامية عن طريق إدخال الإصلاحات الاقتصادية
والاجتماعية والتربوية والصحية المختلفة (٢) .

أما بالنسبة لعلوم البيئة والتخطيط فإن نتائج تحليل طبيعة التغير الاجتماعي أكثر
ارتباطا بها . ومع هذا فإنه ليس من الممكن أن يطبق ذلك كقاعدة عامة : فلي
سبيل المثال قد يكون توجيه عمليات التحضر غير ذي فاعلية في كثير من الحالات -
كما تثبت تجربة المجتمعات ذات الاقتصاد الموجه - ولا يفيد في زيادة فاعلية التوجيه
غير فهم أعمق للعوامل المؤدية للتحضر وآلياته .

(١) حين يتكلم علماء الاجتماع عن التغير الاجتماعي ، فإنهم يمتنون التغير البنائي في النسق الاجتماعي
أو بعض جوانبه ، لا تكرار أنشطة اجتماعية معينة أو دورة الكائنات المختلفة ، والتسبيلات
والانخفاض في بناء قائم (لا يتغير) ، فمثل هذه الدورة أو هذا التكرار مجرد عملية اجتماعية وليس
تغيرا اجتماعيا . وللتميز انظر : Wilbert E. Noore, Man, Time and Society,

New York, Wiley, 1993.

(٢) ومن ثم فإن السؤال الذي يثور ، في الحديث عن عملية تحديث المجتمعات الساكنة ،
هل من الأفضل أن نقيم الصناعة أولا أو أن ندخل صورا معينة من المنظمات الاجتماعية
والاقتصادية أو الإصلاح الزراعي ، مثل هذا السؤال لا يمكن الإجابة عليه بدون دراسة آليات
عملية التحديث .

تفسير التغير الاجتماعي

ثمة في علم الاجتماع مجموعتان أساسيتان ، ومتعارضتان إلى حد ما ، من النظريات التي تحاول تفسير التغير الاجتماعي (١) تحاول الأولى منها تحديد العوامل الغالبة (الداخلية غالبا) في التغير ، مثل التغير في التكنولوجيا والنظام الاقتصادي والأيدولوجيا . وتفسر المجموعة الثانية من النظريات التغير الاجتماعي بتحليل العلاقات المتبادلة بين الأنساق الصغرى المختلفة وبعض العمليات الاجتماعية : (ومنها نظريات الصراع ، وعدم التكامل ، والتوافق ، والتفاعل الثقافي) .

ومن وجهة نظر علوم البيئة فإن أبرز تلك النظريات هي النظريات المتصلة بالحوادث التكنولوجية والاقتصادية ، والتي تزعم أن التغيرات التكنولوجية والاقتصادية تعد أساسا لاسائر التغيرات ، وتحديد ، حتى ، محتواها . وقد ذهب وليام أوجبورن (٢) ، على سبيل المثال ، إلى أن التنظيم الاجتماعي لا يمكنه أن يتغير بإيقاع التغير التكنولوجي ، كما زعم أن نظريته الشهيرة في التخلف الثقافي يمكن أن تفسر عديداً من ملامح المجتمعات الصناعية المعاصرة ، توتراتها وصراعاتها وسوء التنظيم فيها . غير أن هذه النظريات «العالمية» تحمل وصمة التأويل الميكانيكي للعملية الاجتماعية وتغفل حقيقة أن التكنولوجيا لا تتغير آليا وإنما تتوقف — كما أشارت دراسات سوسيولوجيا التجديد وتقبله — على البناء الاجتماعي والتنظيم الاقتصادي ، والأنماط الثقافية ، والوضع الاجتماعي للعلماء والفنيين ودوافعهم ، كما تتوقف على نظام الحوافز الاجتماعية ، وعلى عديد من الظروف الاجتماعية الأخرى .

كما أنه لا يبدو من المحتمل أن يكون ثمة أسلوب واحد تتكيف وفقا له كل المجتمعات مع التغيرات التكنولوجية . فهناك أمثلة عديدة على شيوع نسق تكنولوجي واحد سياقات اجتماعية ثقافية مختلفة .

(١) انظر : Percy S. Cohen, Modern Social Theory, London, Heinemann, 1968.

(٢) William F. Ogburn, Social Change, New York, 1922. ويناقش مفهوم التخلف الثقافي في الجزء الخامس من الكتاب . وقد عرفه أوجبورن بأن التور الذي يوجد بين جزئين مرتبطين في الثقافة متغيرين بمعدلات مختلفة يمكن أن يفسر بأنه تخلف بالنسبة للجزء الذي يتغير بالمعدل الأسفل لأنه في تخلف عن الآخر .

وبالنسبة لعلوم البيئة والتخطيط تجدر الإشارة إلى أن التفاعل بين التكنولوجيا والأبنية الاجتماعية يكون غالباً على عكس ما تقول به نظرية التخلّف الثقافي . فالأبنية التكنولوجية في المدن (النقل ، والاتصال ، وجوانب البناء الأساسى الأخرى ، مثلاً) تختلف غالباً عن أساليب الحياة السريعة التغير ، وتؤدى إلى إبطاء التغير الاجتماعى . وعلاوة على ذلك فإن ثمة هوة بين التكنولوجيات المختلفة . وإن الفرق بين الاستقرار النسبى للأبنية الفيزيكية والتكنولوجية في المدينة من جهة ، وتغايير الحاجات الاجتماعية من جهة أخرى هو إحدى المشاكل الشائعة التى ينبغى أن يتصدى لها خبراء تخطيط المدن في المجتمعات السريعة التغير ، وإن كان من الممكن أن يعمل هذا الفرق كثير للبحث عن تكنولوجيات حضرية جديدة .

والملمح المشترك في الفئة الثانية من نظريات التغير الاجتماعى هو أنها ترمى إلى تفسير التغير في ضوء العمليات الذاتية للأبنية الاجتماعية .

وتبعاً لنظريات الصراع ^(١) ينتج التغير الاجتماعى من الصراع المتصاعد بين الجماعات والأفراد ^(٢) . وتفترض هذه النظرية ، ضمناً ، أنه لا يوجد داعٍ لتغير في المجتمعات المتكاملة التى تتميز بدرجة كبيرة من الاتفاق الاجتماعى . وبالمثل تفسر نظرية عدم التكامل التغير في ضوء التناقضات بين مختلف أجزاء الأنساق الاجتماعية (بين الحاجات غير المتوافقة للأنظمة الاقتصادية والأسرية والدينية ، بين الشخصية والالتزامات التى تفرضها عليها الأنظمة الاجتماعية . وتمثل التوقعات من الأدوار المختلفة مصدراً آخر للتناقض) .

وتميل صيغة ذات نزعة وظيفية من نظرية عدم التكامل إلى تفسير التغير الاجتماعى على أساس تأكيد أن كل نسق الاجتماعى يحتاج إلى التوافق بين أجزائه المختلفة . ولنظرية التوافق هذه فرعان : وتبعاً للفرع الأول ، يلزم للأنساق الاجتماعية أن تكون قادرة

(١) من أفضل الأمثلة المعروفة لنظريات ماركس ، وجبلوفز ، نوفيكوف ، وارتشهور ، وسيل . ولتفسير حديث لنظرية الصراع انظر Lewis A. Coser, The Functions of Social Conflict, London, Routledge, 1956.

(٢) للتمييز بين صراعات الأفراد انظر R. Dahrendorf, Conflict after Class, 1968.

على التوافق مع البيئة الخارجية لكي يمكنها أن تعيش : وتبعا للفرع الآخر يفهم التوافق في ضوء التوافق المتبادل لمختلف الأنساق الصغرى (فالأسرة ، مثلا ، تتوافق مع اقتصاد المجتمع الصناعي بتصغير حجمها وزيادة حركتها) ^(١) . وتبعا لنظرية التوافق فإن الأنساق المتمايزة والأكثر تعقداً هي أكثر قدرة على التوافق مع الأنساق الخارجية . فالمجتمعات ذات الاقتصاد غير المتنوع (اقتصاد المحصول الواحد مثلا) أقل قدرة على التوافق من المجتمعات ذات الاقتصاد المتنوع ، وتجذ هذه النظرية سنداً في الأزمان الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في الملدن التي تقوم على اقتصاد غير متنوع ^(٢) .

أما نظرية التفاعل الثقافي فقد نلخص بيرس كوهن فكرتها المحورية ، بدقة ، في العبارة التالية : « حينما يتفاعل أعضاء ثقافتين فإن نمة ميلا لحدوث تغير ثقافي ، أو إسرار في التغير الثقافي الجارى . وليس السبب في ذلك أن كل ثقافة تقدم إلى الأخرى عناصر ثقافية جديدة ، وإنما هو أن زيادة عدد العناصر الثقافية المتاحة لكل من الثقافتين يتيح فرص الوصول إلى تركيبات جديدة منها » ^(٣)

طبيعة التغير الاجتماعي

لقد انتهى عصر النظريات الكبرى للتطور التي شاعت في القرن التاسع عشر ، وحلت محلها نظرية عامة للتغير الاجتماعي من جهة ، وتفسيرات تحاول أن تمثل بأكبر قدر من الدقة جوانب معينة من التغير الاجتماعي ، من جهة أخرى . غير أن كثيراً من تلك التفسيرات الجزئية لم يكن ليظهر ما لم تمهد له النظريات الكلاسيكية الطريق . وذلك ينطبق على تفسيرات التصنيع والتحديث التي تستفيد من تفسيرات التغير الاجتماعي

(١) ويلبت العلاقة بين الأسرة والنسق الصناعي في William J. Goode, «Industrialization and Family Changes», in : B.F. Hoselitz and Wilbert E. Moore (eds), Industrialization and Society, Unesco-Mouton, 1963.

(٢) W.F. Cottrell, «Death by Dieselization : A Case Study in the Reaction to Technological Changes», American Sociological Review, Vol. 16, 1951 p. 358-65.

(٣) Percy S. Cohen, op. cit., p. 203.

التي قدمها كارل ماركس^(١)، وكذلك التفسيرات السوسيولوجية لعملية التحضر التي قامت على الأساس الذي وضعه دور كايم ، وتونيس ، ومين ، وغيرهم .

وتتم النظرية العامة للتغير الاجتماعي ، التي حلت جزئياً محل التفسيرات التطورية ، بثلاثة أنواع من المشاكل ، بصفة أساسية . (أ) تحديد الوحدات التي تتغير ، (ب) قياس التغير ، (ج) الكشف عن اتجاه التغير . والنوعان الأخيران من المشاكل هما أكثر ارتباطاً بموضوع المقال . وتركز أسسها على النمو التراكمي المستقيم الذي يمكن ملاحظته في بعض مجالات التكنولوجيا والعلم ، والاقتصاد أيضاً .

ونظراً لأن عدداً من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية لا تتطور تدريجياً وبانتظام فقد ظهرت تفسيرات أخرى ، أسسها فكرة التدرج السلمى في التغير الاجتماعي^(١) التي استعملها المؤرخون بصفة خاصة ، والتي تصنف مراحل التطور الاجتماعي والثقافي ، على سبيل المثال ، على أساس التكنولوجيات الغالبة . ومثال ذلك تصنيف ممفورد للتاريخ البشرى إلى ثلاث مراحل هي : التقنية البدائية ، والتقنية القديمة ، والتقنية الحديثة^(٢)

وقد تبعت هذه التفسيرات البسيطة للنمو بعدد من الدورات الارتقائية (دورات النمو) التي تنطوي على اتجاهات صاعدة طويلة الأجل . وهي لاتصلح لتفسير بعض التغيرات في الوحدات الاجتماعية الكبرى (مثل دورة الإبداع التكنيكي) فقط ، ولكن لتفسير عدد كبير من التغيرات في الوحدات الصغرى والمتوسطة أيضاً . وتصلح الدورات الطويلة الأجل مع تفهقرات جزئية على الدورات الاقتصادية في تحليل سياسة الاقتصاد الحر .

إن المنحنيات الإمدادية للنمو — التي تسمى أيضاً منحنيات الحفز الذاتي في بعض

(١) وردت فكرة تفسير التغير على أساس التدرج السلمى عند ولبرت مود في كتابه Social Change, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1963 .

(٢) Lewis Mumford, Technics and Civilization, New York, 1933; and The Culture of Cities, New York, 1938.

الأحيان - التي استعملت لتفسير اختلاف بيولوجيا نمو السكان^(١) . تعد ، بعد التعديلات المختلفة ، ملائمة لتفسير التقدم التكنولوجي^(٢) ، والتنبؤ باقتناء السيارات وبعض السلع الاستهلاكية المعمرة^(٣) ، وكذلك تفسير عديد من الظواهر السوسبولوجية الأخرى ، كما بين هورنل هارت^(٤) . ويبدو أنها يمكن أن تساعد في تفسير التغيرات المعقدة مثل تركز السكان في المدن . وقد ذهب شومبارت دي لاو^(٥) إلى أن مبدأ التشبع قابل للتطبيق حتى في حالة الطلب على أرض البناء .

أما الدالة الأسية فقد طبقت أساسا على تقدم التكنولوجيا والعلم . غير أنها لا تلائم التكنولوجيا والعلم فقط ، ولكنها تصلح أيضا لتفسير ظواهر أخرى ، مثل نمو سكان العالم في القرنين الأخيرين .

ويبدو أن من أدق تفسيرات التغير الاجتماعي ذلك الذي قدمه ولبرت مور وسماه التطور المتفرع . وتبعاً لذلك التفسير فإن لبعض المدينيات فترات نمو طويلاً ، في حين أن البعض الآخر لا يتغير إلا تغيرات محدودة ، كما أن البعض ينحل ويختفي . وبالإضافة إلى هذا فإن ثمة مدينيات يتناوب فيها التطور والانحلال . ويصلح مثل هذا التفسير للتغير الاجتماعي لتفسير عديد من التغيرات الاجتماعية الأخرى كتطور المهن على سبيل المثال (المهن التي تظهر وتلك التي تنهار ، أو تنحط ، وتلك التي تختفي) .

(١) انظر Raymond Pearl, *The Biology of Population Growth*, New York, Knopf, 1925.

(٢) يوجد استعراض مفيد لبعض التفسيرات في David Bayliss, «Some Recent Trends in Forecasting», London, Centre for Environmental Studies, 1968 (Working Paper No. 17.)

(٣) M.J.H. Mogridge, «The Prediction of Car Ownership», *Journal of Transport Economics and Policy*, Vol. I, No. 1, January 1967.

(٤) Hornell Hart, «Social Theory and Social Change» in : Llewellyn Gross (ed.), *Symposium on Sociological Theory*, Evanston, Ill. Row, Peterson 1959.

(٥) F. Chombart de Lauwe, *Famille et Habitation*, Paris, 1959.

وتفترض معظم هذه التفسيرات اتجاهات تراكية صاعدة طويلة الأجل . ولكن توجد تفسيرات أخرى تذهب إلى أن النمو التراكمي يقتصر على بعض الأنساق الاجتماعية الصغرى - ومركب العالم والتكنولوجيا بصفة خاصة - في حين أنه بالنسبة لبعض الأنساق الصغرى الأخرى لا يمكن ملاحظة مثل هذا النمو التراكمي ، وإنما هي تتميز بدورات لا اتجاه لها (الأساليب الفنية ، والأيديولوجيات ، والأنساق الثقافية ، والموضة ، على سبيل المثال) . ويمكن أن نعد تميز ألفريد فبر بين مدنية وثقافة كمثل لهذا التفسير (١)

إن هذا الاستعراض الموجز ، والانتخابي بالضرورة ، للتفسيرات المختلفة لأنواع التغير الاجتماعي واتجاهه يشير إلى أننا نعيش في عصر النظريات المتوازية الحزئية للتغير التي لاتعد متعارضة ولكنها تتكامل في تفسير التغير في مختلف قطاعات المجتمع . ويبدو أن المشاكل المنهجية التي تعترض الوصول إلى صيغة مركبة لتفسيرات التغير معقدة بحيث تستعصى على الحل ، كما أنه يبدو أن علم الاجتماع أن يقصر جهوده على النظريات الحزئية ، التي يعد من أكثرها شيوعاً تفسيرات : (أ) التصنيع والتحديث ، (ب) التحضر (ج) التغير السكاني (د) المتصلل المورفولوجي .

مثال - تفسيرات التصنيع والتحديث

إن المجال لايسمح بمعالجة كل من التفسيرات التي نتحدثنا عنها على حدة . وبدلاً من ذلك فإننا سنقتصر على مناقشة الملامح المشتركة بينها ، مع الإشارة بوجه خاص إلى تفسيرات التصنيع والتحديث ، ومعظمها ، كما أشار أرنست جيلنر (٢) مجرد وصف لحالة التحول الاجتماعي . وبالإضافة إلى هذا فإن بعضها يبدو تخطيطياً بدرجة كبيرة .

(١) Alfred Weber, Ideen zur Staats-und Kultursozologie, Karlsruhe, 1927; انظر

وانظر كذلك كتابه Kulturgeschichte als Kultursozologie, Leyden, 1935.

(٢) Ernest Gellner, Thought and Change, London, Weidenfeld and Nicolson, 1964

« إن تحولاً نوعياً ولكنه أساساً هو الحقيقة ، والاسطورة الشائعة ، في عصرنا » اقرأ في الفصل الثالث من كتابه منشئة ممتازة لمعنى التحول .

وكما أوضح فيلدمان ومور بالنسبة للتفسيرات القديمة للتصنيع : أن التحول الاقتصادي يرى على أنه مرحلة متوسطة في تفسير ثلاثي المراحل للتحول الاجتماعي : (أ) مرحلة قبل الصناعية السكونية (الاستاتيكية) ، (ب) مرحلة انتقالية دينامية ، (ج) مرحلة سكونية (استاتيكية) تلي الثورة الصناعية (١) .

ويبدو أن نعمة توضيحها ، في بعض التفسيرات ، للطبيعة الاستاتيكية للمجتمعات قبل الصناعية وتبسيطاً شديداً لآليات التحول وعملياته . فقد تختلف عمليات التنمية الاقتصادية فيما بينها في جوانب عديدة ، كما أشار سملسر (٢) .

وتأخذ محاولات معالجة التصور في التفسيرات المبسطة اتجاهات مختلفة : (أ) التميز بين مختلف الأنماط الارتقائية (أنماط النمو) (ب) دراسة مختلف المجتمعات قبل الصناعية قبل التحول وبعده ، بالاستعانة بما يعرف باسم الاستاتيكا المقارنة لبعض العناصر في المجتمع قبل الصناعي التي لا تستلج البقاء في المجتمع الصناعي ، (ج) صياغة طرز مثالية تفسر التغيرات البنائية المصاحبة للتنمية محل الدراسة .

وتصلح طرز ديفيد آبر الارتقائية (٣) كمثال للاتجاه الأول . ولقد خصصنا هذا التفسير في الملحق رقم (١) . ونقوم أنماط هوسلتر للنمو الاقتصادي (٤) التي يفحص فيها كيف يمكن فهم النمو الاقتصادي في السياقات الاجتماعية والسياسية المختلفة ، بوظيفة مماثلة . ويميز هوسلتر بين ثمانى صيغ للنمو : (أ) الانتشارى ، الغالب ،

Arnold S. Feldman and Wilbert E. Moore, «Industrialization and (١) Industri-alism Convergence and Differentiation» Transactions of the Fifth World Congress of Sociology, Washington, 1962, Vol. 2, p. 152.

(٢) ترجع الفروق إلى : (أ) تفاوت ظروف ما قبل التصنيع في المجتمعات المختلفة ، (ب) تفاوت الحافز إلى التنمية ، (ج) تفاوت التي تسلك التحديث ، (د) تفاوت في المراحل الأخيرة لعنية التحديث ، (هـ) تفاوت محتوى الأحداث في عملية التحول وتوقيتها . انظر Neil J. Smelser, The Sociology of Economic life, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1963.

David E. Apter, «System, Process of Economic Development», (٣) Industrialization and Society, op. cit.

Bert F. Hoselitz, «Patterns of Economic Growth», Canadian Journal (٤) of Economics and Political Science, Vol. 21, 1955, p. 416-31.

التلقائي ، (ب) الانتشاري ، التابع ، التلقائي ، (ج) الانتشاري ، التابع ، المستقر ،
(د) الانتشاري ، الغالب ، المستقر ، (هـ) الكامن ، الغالب ، التلقائي ، (و) الكامن ،
الغالب ، المستقر ، (ز) الكامن ، التابع ، التلقائي . (ح) الكامن ، التابع ، المستقر .

وتفترض التفسيرات السوسولوجية في الاستاتيكا المقارنة أن التصنيع والتحديث
يتوقفان ، في المحل الأول ، على متغيرات اقتصادية (ثروات طبيعية ، رأس مال
الاستثمار ، العمالة ، مهارات الاستثمار والتخطيط ، وغيرها) ، ولكنها ، في الوقت
نفسه ، تؤكد أن عملية التحديث لا يمكن أن تبدأ بدون توافر بعض الظروف الاجتماعية
الثقافية . وهي تصمم مصاحبات التصنيع ونتائج في وقت واحد . والحقيقة أن هذه
التفسيرات تصف ، في صياغات كيفية ، التغيرات الأساسية في التنظيم الاجتماعي ،
وفي الملحق رقم (٢) عينة ممثلة لهذا التفسير .

تفسيرات النمو الاقتصادي وعلوم التخطيط

إن من الصعب أن نصف التفسيرات المعاصرة للنمو الاقتصادي ، وذلك لأن
نظرية النمو قد أصبحت أكثر جوانب الاقتصاد نماء ، وتتميز بظهور تفسيرات جديدة
بكثرة مذهلة . ولا يسمح المجال في هذا المقال بأكثر من توجيه النظر إلى بعض التفسيرات
الكلاسيكية وإبراز ارتباطها بعلوم البيئة .

• ونحن نتحدث عن النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي^(١) فإنا نعني النظريات التي
تحاول تحليل التحولات البعيدة المدى في البناء الاجتماعي الاقتصادي وكذلك النظريات
التي تحاول الكشف عن العلاقة بين التغيرات الاقتصادية في عملية النمو . وكأمثلة
للنظريات المختلفة في المجموعة الأولى ، وبالإضافة إلى نظرية كارل ماركس الذاتية .
يمكن أن نذكر محاولات أوبايير^(٢) المبكرة لصياغة نظرية بسيطة للنمو الاقتصادي

(١) تتضمن بعض التحليلات الاقتصادية التي ظهرت في القرن التاسع عشر بنور نظريات النمو ،
نظرية ماركس في الإنتاج ومعدلات الإنتاج في المجلد الثاني من كتابه رأس المال على سبيل المثال ، غير أنها
لم تكن تفسيرات النمو بالمعنى الضيق الذي نفهمه الآن .

(٢) وردت آرائه في عرض لنظريات لكامبورج في تراكم رأس المال .

تقوم على أساس الاتجاهات السكانية والتطور التكنولوجي ، ونظرية جوزيف شومپتر^(١) في الدور الحاسم الذي تلعبه التجديدات والمستثمرون الذين يطبقونها في عملية التنمية الاقتصادية ، وكذلك دراسات والت رستو^(٢) على محددات مستوى الإنتاج . وفي رأى رستو يتحدد مستوى الإنتاج بناء على توافر العمل وإنتاجيته وكذلك رأس المال . وتتوقف التغيرات في هذين العاملين في رأى رستو على الميل إلى : (أ) تطوير العلوم ، (ب) تطبيق العلم لتحقيق الأهداف الاقتصادية . (ج) تقبل التجديدات . (د) التقدم المادى . (هـ) الاستهلاك . (و) النسل . وقد ظهرت تفسيرات عاملية ماثلة عديدة ، بعضها ميكانيكى ، تقدم محددات أخرى للنمو ولكن لا يبدو أنها تبشر بزيادة معرفتنا بالموضوع .

أما تفسيرات النمو بالمعنى الدقيق فإنها تفحص العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية خلال عملية النمو . وتلخصها دراسة تشيكوسلافاكى^(٣) على النحو الآتى : «لا توجد نظرية في النمو الاقتصادى تعكس بوضوح وبدون غموض شروط التوازن الديناميكي وكذلك أسباب الانحرافات في التطبيق عن النموذج المثالى ، التى يمكن بالإضافة إلى ذلك أن تقدم تعليقات حاسمة للإدارة» . وبالرغم من هذه الانتقادات فان تفسيرات التغير الاقتصادى قد قدمت أفكاراً عديدة استثارت محاولات التخطيط للتغير والنمو .

تحاول معظم التفسيرات الكلاسيكية الكشف عن التوازن الديناميكي في الاقتصاد ، أو هى تحاول أن تحدد العلاقة بين معدل النمو ورأس المال ونسبة العائد ومستوى الاستثمار .

Joseph A. Schumpeter, *Theorie der Wirtschaftlichen Entwicklung*, (١) 1911 .

Walt W. Rostow, *Stages of Economic Growth*, Cambridge, 1960; (٢) and *Process of Economic Growth*, New York, 1962.

Essey o Teorii Ekonomického Rustu (Essays on Theories of (٣) Economic Growth), p. 312, ed. by Ludék Urban, Prague, Academia, 1967.

وقد حاول الاقتصادى السوفيتى فيللمان (١) أن يصنع أدوات أكثر دقة للتخطيط للمتغيرات الأساسية فى الاقتصاد ، ولهذا السبب فحص الارتباطات العضوية بين تراكم رأس المال والاستهلاك ، وبين الزيادة فى الأجر وإنتاجية العامل ، وبين الاستهلاك الفردى فى المعدلات المختلفة للنمو الاقتصادى . أما هارود (٢) ، ودومار (٣) فقد سعيا لتحديد معدل النمو للاقتصاد القومى اللازم لضمان العمالة الكاملة وتغذى الدورات الاقتصادية . وكان دومار معنيا بصفة خاصة بمشكلة النمو المتوازن .

ويمثل تفسير كالدور (٤) للنمو تطوراً دينامياً لفكر كية الاقتصادى الذى تغلب عليه فكرة التوازن الاستاتيكي : وأكثر ما يهتأ من أفكاره هو تمييزه بين مرحلتين للرأسمالية (تمييز الأولى بعدم التشبع من رأس المال وتتميز الأخرى بالتشبع منه) وكذلك محاولة تحديد المدى الذى يمكن أن يذهب إليه مجتمع ما فى استعاب التجديدات التكنولوجية المتتابة .

وقد أكد كاليكى (٥) ضرورة الأخذ بنظريات مختلفة فى النمو الاقتصادى فى كل من المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية . ويقوم تفسيره « الدورى » على أساس فكر كيتز الذى يرد النمو فيه إلى أثر الاستثمار فى تحديد الطلب (أى تحديد

(١) انظر ، بصفة خاصة دراسته «On the Theory of Growth in National Income», *Planovoe Hozjajstvo*, Nos. 11 and 12, 1928.

R.F. Harrod, *Towards a Dynamic Economic* London, 1948. (٢)

E.D. Domar, *Essays in the Theory of Economic Growth*, New York, (٣) 1957.

Nicholas Kaldor, *Essays of Economic Stability and Growth*, London, (٤) 1960.

Michala Kalecki, *يوجد عرض موجز لنظريته فى النمو الاقتصادى فى اقتصاديات السوق*, (٥) *Theory of Economic Dynamics*, London, 1954.

كما يوجد عرض لتفسيره للنمو فى الاقتصاد الاشتراكي فى كتابه *Zarys Teorii Wzrostu Gospodarki Socjalistycznej* (*Outline of the Theory of Economic Growth in the Socialist Economy*). Warsaw, 1963.

الحل) . أما تفسير الاقتصاد الاشتراكي فيقوم على أساس أثر الاستثمار في تحديد الطاقة (القدرة) . وبالإضافة إلى تفسيرات النمو الاقتصادي المبسطة، مثل تلك التي قدمها فيلد مان وهارود-دوبار ، ظهرت تفسيرات أخرى هي التفسيرات التركيبية الدينامية عند ليونتييف وفون نيومان ، وكذلك تفسيرات الحد الأمثل التي تقوم على البرمجة الخطية التي تستعمل في الاقتصاد المخطط بصفة عامة :

تَـ وينتهي بنا التأمل في التفسيرات المختلفة للنمو إلى نتيجة هامة : إن التفسيرات هي أدوات تساعد في اتخاذ قرارات ، ولكنها ليست توجيهات للعمل . ويتوقف تطبيقها على أنساق القيم التي يأخذ بها واضعو السياسة والمجتمعات التي يعيشون فيها . والحق أنه من الممكن أن يستثار النمو الاقتصادي بطرق عديدة ، عن طريق زيادة الطلب بإعادة توزيع الدخل، وعن طريق الاستثمار العام . والاختيار بين هذين الحلين البديلين هو في حقيقة الأمر قرار سياسي وأخلاقي ، وليس مجرد قرار اقتصادي بحت .

تفسيرات النمو الحضري :

ظهرت خلال الفترة الأخيرة ، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، مجموعة من التفسيرات تحاول الكشف عن القوانين الطبيعية للنمو الحضري : ويهدف معظمها إلى تفسير أنساق يقوم التخطيط فيها على التغير ويعتمد على معلومات عن المبادئ التي يتم في ضوءها سلوك الوحدات التي تصدر القرارات ، والأسرة، والمنشآت الاقتصادية، والأجهزة العامة . وتحاول هذه التفسيرات ، في الحقيقة ، أن تمثل سلوك مختلف الوحدات غير المتجانسة ، الذي يؤدي إلى نمو الحضر . وحتى اليوم لا يبدو أن هذه التفسيرات تقدم جديدا .

وينتهي استعراض حديث لتفسيرات النمو الحضري بالعبارة التالية : إنه ، بصفة عامة ، لم يترتب على العديد من البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية ، بمصادر وفيرة وبمناهج مختلفة ، إلا نتائج غميمة للآمال إلى حد بعيد . وقد هجر معظم هذه البحوث فيما عدا تلك التي قامت على تفسيرات جزئية ... ويبدو أنه من

المفيد الاهتمام بالتفسيرات الجزئية التي تساعد في تقدير نتائج القرارات الهامة بالنسبة للتخطيط (مثل المواصلات وتقسيم المدينة ، وغيرها) (١) .

وبالرغم من إخفاق التفسيرات الأولى لعملية نمو المدن ، فإن من الواجب أن لا نغفل من قيمتها . فقد طرحت عديداً من الأسئلة لم يكن لدينا فكرة واضحة عنها من قبل .

وتتكون المجموعة الأولى من تفسيرات تعنى مباشرة بنمو المدن أو بتوزيع الأمر والمنشآت الاقتصادية في المناطق الحضرية . وهكذا يفترض ونجو (٢) أن كل أسرة تحاول أن تزيد صافي دخلها إلى أقصى حد ، ومن ثم تتركز على أن تسكن أقرب ما تكون من مكان العمل ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأرض . وأبرز جوانب القصور في هذا التفسير هي : أولاً افتراض وجود مركز واحد في المدينة ، وثانياً الاقتصاد على عدد محدود من العوامل الحاسمة في تحديد محل إقامة الأسرة .

ويؤدي بعض هذه التفسيرات إلى صياغة ما يسمى المنحنيات القائمة على الإيجار والمنحنيات القائمة على الدخل . وتنتهي هذه النظريات بتأييد قوانين النمو الحضري ، وتستطيع أن توجه سياسة الإنماء في تلك البلاد التي يتحدد فيها ساووك الأمر والوحدات الأخرى بنظام السوق . ويمكن أن يستفاد منها في وقف الارتفاع في ثمن الأرض والاستثمار في مجال المواصلات .

ومن هذه المجموعة ، التفسيرات التي تسعى إلى الكشف عن قوانين توطين الأنشطة المختلفة . فالبناء المكثف للنسق الحضري هو نتيجة عمليات توطين الأنشطة المختلفة والأشياء الفيزيائية في المكان . ومن الممكن ، تبعاً لهذه التفسيرات ، أن نميز بين جانبين متساندين داخل هذه العملية ، هما العملية التي يتم بمقتضاها توطين الأنشطة على أساس تساندها الوظيف مع أنشطة أخرى والقيود التي تضعها الطارق والمواصلات التي تربط بين هذه البؤر (المراكز) .

Modèles D'Urbanisation, Paris, Institut d'Aménagement et d'Urbanisme (١)
de la Région Parisienne, 1968.

Lowdon Wingo, «An Economic Model for the Utilisation of Urban (٢)
Lands», Regional Science Association Papers and Proceedings, Vol. 7, 1961.

وتتكون المجموعة الثانية مما يسمى النظريات التفسيرية التي تحاول أن تفسر آليات توزيع المساكن والأنشطة بطريقة تؤدي إلى أعلى عائد اقتصادي أو اجتماعي . وأهم تلك النظريات تلك التي انتهت بها دراسة « المواصلات في بنسلفانيا ونيوجرسي » الذائعة . ويهدف التفسير إلى وصف السلوك الاقتصادي للأسر في اختيار محل الإقامة . وينتمي إلى هذه المجموعة أيضا تفسير شيكاجو (هامبورج ولانروب) القائم على نكوة القرصة ، والتفسير القائم على أساس قيمة الأرض (برجام) ، وتفسير بنسبرج (لوري) (١) .

وقد بذلت في علم الاجتماع ، حديثا ، محاولات الكشف عن الآليات الاجتماعية ، بالإضافة إلى الآليات الاقتصادية ، التي تؤثر في اختيار الأسر لمحل إقامتها ، وقد حاول ركس ، وبال ، وموسيل (كل في استقلال عن الآخرين) تفسير اختيار محل الإقامة على أساس مفهوم « طبقات الإسكان » ، والصراع بينها على أرض البناء (٢) .

(١) نقطة البداية في تفسيرات بن جيرس هي دراسة John D. Herbart and Benjamin Stevens, «A Model for the Distribution of Residential Activity in Urban Areas», Journal of Regional Science, Vol. 2, 1960. ثم طور التفسير أكثر ، وبخاصة نتيجة لجهود بريتون هاريس الذي نشر دراسات عديدة (في هذا المجال)

انظر على سبيل المثال ، The General Scheme of Penn Jersey Transportation Study, Philadelphia, Pa., Penn Jersey Transportation study 1963 وكذلك كتابه Basic Assumptions for a Simulation of the Urban Residential Housing and Land Market, Philadelphia, Pa., University of Pennsylvania, 1966.

ولاحصول على معلومات عن تفسيرات أخرى في هذه المجموعة ، انظر George T. Lathrop and J.R. Hamburg, «Opportunity - Accessibility Model for Allocating Regional Growth» Journal of the American Institute of Planners, Vol. 31, 1965, p. 95-103; E.R. Brigham, A model of Residential Land Values, Santa Monica, Calif., RAND Corporation, 1964; Ira S. Lowry, A Model of a Metropolis, Santa Monica, Calif., RAND Corporation, 1964.

(٢) انظر Ray E. Pahl, Readings in Urban Sociology (وهو يضم أيضا عرضا لنظرية ركس في طبقات الإسكان) ، Jiri Musil, Sociologie Bydlení (Sociology of Housing) ، وسينشر في براج (١٩٧٠) .

أما المجموعة الثالثة فتعرف باسم « التفسيرات الوصفية » ، هدفها هو وصف بعض جوانب النمو الحضري على أساس رياضي . فهي لا تحاول تفسير آليات النمو على نحو ما حاول ونجيو والوفسو مثلاً . وأهم هذه النظريات تفسير مؤسسة راند (كين ونيدر كورن وآخرون) المنبثق من دراسة للمواصلات في المدينة وعلاقتها بالنمو الحضري ^(١)

وآخر مجموعة من التفسيرات ، المجموعة الرابعة ، هي ما يعرف باسم تفسيرات التصادف والملمح المشترك بينها هو أنها تحاول أن تمثل القرارات بشأن المواصلات ، والإسكان ، وتوطين المنشآت ، وغيرها . وهي تقترض تعدد القرارات الممكنة ومن ثم تعد أنماط النمو الحضري . ومن الطريف أن هذه التفسيرات تضمن في العوامل التي تحدد اختيار محل الإقامة بعض الجوانب السوسولوجية مثل نمط الأسرة . أى الأسلوب الذى تستعمل به الأسر المكان والمنشآت . وهي تدخل في اعتبارها ، أيضاً ، ميزانية الأسرة ، وميزانية الوقت ، وبعض الجوانب الأخرى في أسلوب الحياة . ويصدق هذا بصفة خاصة على التفسيرات التي انتهت بها دراسات جامعة نورث كارولينا ^(٢) .

التغير والتخطيط

إن التغير الاجتماعى ' حقيقة عامة ، فالتغير هو قدرنا . ومن الخطأ أن ينظر إليه على أنه مجرد ظاهرة عرضية للتحويل من مرحلة مستقرة ومتكاملة في التاريخ الإنسانى إلى

(١) للحصول على معلومات من عدد كبير من التفسيرات في هذه المجموعة انظر John F. Kain, A Contribution to the Urban Transportation Debate : An Economic Model of Urban Residential and travel behavior, Santa Monica, Calif. RAND Corporation, 1962.

F. Stuart Chapin, «A model for Simulating Residential Developments», Journal of the American Institute of Planners, Vol. 31, 1965, p. 120-5.

وانظر ايضاً Thomas G. Dondelly F. Stuart Chapin and Shirley

F. Weiss, A Probabilistic Model for Residential Growth, Chappael Hill, Institute for Research in Social Science, 1964.

اخرى . فكل الأبنية أبنية متغيرة . ولكن هذا لا ينبغي أن يدفعنا إلى أن نجعل من التغير تيمية : فان علينا أن نزيد من البحث في اتجاه التغير ، ومن محاولات التمييز بين التغير الضروري والوظيفي والتغير العمدى . وبالنظر إلى سرعة التغير الاجتماعي في بعض مناطق العلم يجب أن نفكر في إبطاء التغير بعض الشيء . ويجب أن نتابع بمجد محاولة تحديد مدى « وظيفية » التغيرات المختلفة وطبيعتها . وهذه ، كما تشير التجارب الفاشلة في تعمير المدن وإزالة المناطق المتخلفة ، ليست مشكلة مجردة (نظرية بحتة) .

وقد أوضح استعراض النظريات الاقتصادية في النمو أن تلك التفسيرات يمكن أن تستعمل لأغراض مختلفة . وهي ليست تفسيرات حتمية تعنى الاقتصاديين والسياسيين من مسئولية اتخاذ القرارات . والأمر نفسه يصدق على تخطيط المدن والتخطيط الإقليمي ، وعلى القرارات المتعلقة بالكثافة ، وتقسيم المدن ، وتحديد مواقع المساكن والمرافق وغيرها . وقد أوضحت تفسيرات النمو وتفسيرات التحضر ، بجلاء ، أن الوظيفة الواحدة (الانتقال إلى مقر العمل مثلاً) يمكن أن ينظر إليها من زوايا عدة . ولكل تفسيرات نتائج بعيدة ، والاختيار بين البدائل يجب أن يقوم على أساس هذه النتائج .

يقال عادة إن المدن والعناصر الأخرى من البيئة التي يحلقها الإنسان تخضع للتغير الاجتماعي في سلبية ، وتعكسه بسرعة أو بعد مدة . وهذه نظرة من زاوية واحدة . فكثيراً ما تكون المدن والأبنية الإقليمية ، هي نفسها ، عوامل لإسراع أو حتى مثيرات للتغير : وهذا أمر أكدته نظريات « الاستقطاب » على سبيل المثال . وإسراع النمو الاقتصادي عن طريق إيجاد أقطاب نمو حضري عن عمد ليس هو المثال الوحيد على استثارة التغير بالتخطيط الإقليمي . وقد بين ليوكلاسين في دراسته القذة على وضع المرافق في تخطيط المدن أن كثرة المرافق وارتفاع مستواها في مدينة ما (أو عبارة أخرى وجود قاطن نسبي في المرافق) تجعل المنطقة أكثر جذباً للصناعات الجديدة ، ومن ثم تزيد من إمكانيات النمو والرفاهية في المنطقة . وعلى أية حالة فهل هذا هو العنصر الوحيد في البناء الحضري الذي يؤثر في النمو بهذا الشكل ؟ لا ، بالتأكيد .

وربما كان من أهم نتائج نظريات التغير زيادة وضوح الحقيقة التي تقول بأن

عناصر المجتمع تتغير بمعدلات مختلفة . واختلاف معدلات النمو هو أحد المفاهيم الهامة بالنسبة لعلوم البيئة . وهو يمثل التعارض بين سكان الأبنية الفيزيكية ودينامية أساليب الحياة وتكنولوجيا الإنتاج والنقل . ويوما بعد يوم يتزايد إخفاق محاولات السلطات في المناطق الحضرية للحاق بمعدلات تقدم التكنولوجيا . وقد تأكد أن جهود تكيف المدينة للسيارة هي إبطاء مما ينبغي . بل إننا لا نعلم ، بعد أن تكيفت المدن مع السيارة ، أنتغير هذه المدن بعد ظهور أنواع أخرى من وسائل النقل :

ويشير هذا المثال إلى ملمح آخر للتغير الاجتماعي يجعل مهمة التخطيط أكثر تعقداً . فان العناصر المختلفة للأنساق الحضرية لا تتغير بمعدلات مختلفة فقط ، ولكن كثيراً ما يؤثر تغيرها على بناء المدينة بصور متعارضة ، وإن تزامن القوى الجاذبة والطاردة معروفة إلى درجة أن الأمر لا يتطلب تفصيلاً أكثر . وهو مثال لوضع البيوت والأسر الحديثة التي تخضع للتأثير الجاذب للتلفزيون ووسائل الاتصال الأخرى ، وللأثر الطارد للسيارة ، في وقت واحد .

فكيف يمكن أن نتصرف مع هذه الضغوط والتناقضات والتغيرات غير المتوقعة في التكنولوجيا وأساليب الحياة ؟ أنا أميل إلى الشك في إمكان العثور على آلية فعالة تماماً يمكن الاعتماد عليها ، وربما كان من الضروري أن نقنع عن السعي وراءها بالحاح ، فإنه من المحتمل أن استقراراً حتمياً سيؤدي إلى مجتمع ساكن ، بما لذلك من نتائج اجتماعية وسياسية ونفسية . أما الممكن ، وما يلزم أيضاً ، فهو نهج آخر للتخطيط يقوم على مختلف مناهج التخطيط للتغير والنمو ، حتى الجزئ منها . فلنلق نظرة على هذه المناهج :

لقد علمتنا دراسة تفسيرات النمو الاقتصادي أن حالة التوازن الدينامي تتعطل في نتائج التجديدات على النسق الاقتصادي القائم . وفي الوقت نفسه ، نلاحظ أن المجتمع لا يستطيع أن يستوعب غير عدد معين من التجديدات فقط ، وأنه يمكن أن يصل إلى حالة « تشبع بالتجديد » . والأمر نفسه ينطبق ، بدون شك ، على مدننا وبيئتنا ، فقد يقلها التغير غير اللازم :

يلزمنا في علوم البيئة ، إذن ، معرفة أفضل بقدرات المدن على استيعاب التغير . وقد يكون من أول مراحل مثل هذا التحليل للدراسات المتعلقة بهرم المدن وعناصرها المختلفة وبالدراسات المتعلقة بهرم المواد . ومن الغريب أن نلاحظ ندرة الدراسات عن هرم المباني ، والأبنية الحضرية الأساسية ، وغيرها^(١) ، وبدون أن تصنف وتحلل عمليات هرم الحاجات لن نستطيع أن نقرر بدقة متى يكون التغير أو الإبدال اقتصاديا وملائما . ومن الغريب ، أيضا ، أنه في عصر سريع التغير تعد سهولة إزالة المباني لإحدى محطات وتظيفيها . وفي بعض نظم بناء المساكن تقل مسألة إزالة المسكن غير واضحة . وهنا يمكن أحد تناقضات عصرنا : ففي عصر أصبح فيه التغير ، إلى حد ما ، تميحة : فإن إزالة بعض المباني وهدمها صار أكثر سهولة مما كان حين كانت المواد والمباني أكثر قابلية للإزالة وكان معدل التغير أقل من مستواه الحالي .

فأما المبادئ العامة والمناهج التي يمكن أن تقترح لتحقيق تكيف أفضل مع التغير ؟ أول ما يذكر هنا هو العمومية (عدم التخصص) . فقد دفعت التغيرات التكنولوجية المتلاحقة ، مع أسباب أخرى ، منذ سنوات عديدة ، المهندسين الصناعيين إلى التفكير في القاعات الصناعية ذات الاستعمال العام . وفضل كثير منهم تخطيطا للمباني على أساس عمومية الاستعمال أو الاستعمال نصف العام ، مع أقل عدد ممكن من النقاط الثابتة المستقلة . وفي الحقيقة ظهرت نظم عديدة للبناء شخيصا لتحقيق مرونة أكثر في استعمال المكائنة ، ولا يصدق مبدأ العمومية والمرونة على المباني فقط ، فتم اقتراحات بإنشاء شبكات اتصالات عامة ، توفر فرص الاتصال السهل بين مختلف أجزاء المدينة باستيعاب التغيرات في خطة السير بدرجة أفضل من الشبكة التي تقوم على عدة أهداف محددة فقط .

(١) من الدراسات القليلة على نمو العناصر الحضرية وهرمها دراسة Peter Cowan, «Studies in the Growth, Change and Ageing of Buildings», The Transactions of the Bartlett Society 1962-1963, Vol. 1, p. 55-84, London, 1964.

ودراسة الطريقة التي تستخدم بها المباني أغراضا مختلفة هي في غاية الأهمية أيضا أربع لعمليات تحويل أوبرا شيكاغو إلى جامعة ، وتحويل الكنائس إلى قاعات معارض ، والاميرة إلى صالات عرض للفنون ، وغيرها .

وثمنا لبعض الآراء فإن أكثر الطرق فاعلية للتكيف مع التغير هو إنتاج مواد ومبان لا تعيش طويلا (تهزم بسرعة بطبيعتها) . وهذا ممكن في المجتمعات الفنية (ويبدو أن الثروة ترتبط بالتغير السريع ارتباطاً وثيقاً) . غير أن هذا الحل لتخطيط المدن وبنائها قد ينتهي إلى فخ : فكم من الأشياء المؤقتة لم يدم طويلا . إنه حتى أغنى المجتمعات تعجز غالبا عن إزالة ما قصد به أن يزال في الوقت الذي حدد أصلا للملك . ويبدو أن المدن التي تتكون من مثل هذه المباني المؤقتة ستصبح شائعة . وكما يقول بأن سيمجلسكي « إن المدن بدون مبان قديمة هي مثل إنسان بدون ذاكرة » . وعلاوة على ذلك فإن خبراء مواد البناء غير مقتنعين بأن عصر المباني المشيدة من مواد خفيفة وسريعة الهرم وسهلة الإزالة قد بدأ . وسيظل للصلب والخرسانة ومواد البناء الصلبة الأخرى دور حاسم لفترة من الزمن .

ويبدو أن « النقص المقصود » في الأشياء أو العناصر الحضرية شيء يوحى بالأمل . وما أكثر الأدلة على الحكمة في أن يترك استعمال الإمكانات مفتوحا . وليس ثمة ما يدعو إلى عدم ترك هذا الانفتاح من عهد ، كما حدث في مراكز بعض المدن البريطانية الحديثة . وثمة شاهد آخر في المباني التي ليست من « الكمال » بحيث تمنع بناء امتدادات أو ملاحق . ولكننا ، على أية حالة ، نضيف أن هذا المبدأ مكلف جدا ، فليس من السهل أن نحفظ بأرض (غير مبنية) في مراكز المدن الحديثة .

وتشير التجارب إلى أن المناطق الحضرية ذات الكثافة المنخفضة أقدر على التغير من المناطق ذات الكثافة العالية . ومن المحتمل ، أيضا ، أن المساكن الصغيرة أكثر قدرة على التكيف مع التغير . ومن ثم فإن من الممكن أن نقرض ، عن طريق التمثيل ، أن الأنساق الإقليمية التي تتميز بعدد كبير من المراكز الحضرية الصغيرة وبكثافة منخفضة أقدر على مواجهة التغير من المناطق المترابولية ذات الكثافة العالية .

شغلنا حتى الآن بالتخطيط الذي من شأنه أن يقلل من مقاومة الأبنية الفيزيكية والمباني للتغير الاجتماعي والفنو : ولكن المدن ليست مجرد وحدات فيزيقية ، وإنما هي أنساق اجتماعية مكانية أيضا . . ومن ثم فانه من الضروري أن نذكر عوامل أخرى ،

أكثر عمومية ، من شأنها أن تجعل الأنساق الحضرية البالغة التعداد الشائعة في عصرنا أكثر قدرة على استيعاب التغير .

وتبعا لنظرية التغير الاجتماعى فإن الأنساق الاجتماعية الأكبر والأكثر تمايزاً (ومن الممكن أن تفترض أن أنساق العمران ذات النظم الاقتصادية المتمايزة) (المتنوعة) والصناعة المتنوعة ربما كانت أقدر على استيعاب التغيرات السريعة). وفي الوقت نفسه ، فإن مثل هذه الأنساق تؤدي إلى زيادة سرعة التغير أيضاً .

وتعلمنا نظريات التغير الاجتماعى شيئاً آخر ، هو أن اطراد التمايز (التنوع) يجب أن يصاحبه التوصل إلى آليات تكامل جديدة . والتخطيط هو إحدى هذه الآليات . وليس من الممكن تحقيق التوازن الدينامى للمدينة بغير تحسين أساليب التخطيط الحالية وبغير نهج جديد للتخطيط . فالنهج التقليدى الذى يقوم على تركيز المعارين على الخصائص الصورية والجمالية للبيئة ، والذى يؤدي إلى عديد من الأنشطة التى تنتهى بصيغة مثالية للتوزيع المكافئ وتخطيط المدن ، يجب أن نكمله بنهج أرحب يسميه فولى^(١) « التوافقى » . والتخطيط تبعاً لهذا النهج هو تكييف رشيد لبناء الفيزيوى والمكانى للمدينة مع الوظائف الاجتماعية ، وأنشطة السكان ، والتغير الاجتماعى ، والنمو ، ولا يبنى هذا تفادى اتخاذ قرارات بشأن البناء المكافئ أو تخطيط المدينة ، إنما يعنى أنه سيهمل أهمية أكبر لمرونة الخطة ولقدرتها على استيعاب التغير كأحد معايير الجودة فى تخطيط البيئة.

ويتهى بنا هنا إلى ملاحظات ختامية . إن التخطيط للتغير والنمو يعنى ، فيما يعنى ، التفكير العميق فى النتائج التى تترتب على القرارات والإجراءات التخطيطية والتغير نفسه . وقد أكدنا ، من قبل ، أنه من الضرورى أن نفكر فى اتجاه التغير الاجتماعى: ويلزم أن يتسع اهتمامنا ليشمل مشكلة سرعة التغير والتوازن بين التغير والاستمرار . إذا كان هذا التوازن مطلوباً ثور عدة أسئلة ، منها : ماذا نعنى بالتوازن ؟ وكيف نعرفه ؟ وما هى عطائه ؟ وهل يمكن أن نعرفه بجمع التغيرات التى يمكن أن يستوعبها

Donald L. Foley, An Approach to Metropolitan Spatial Structure, 1964. (١)

الإنسان؟ ولكن هل نحن نعرف قدرة الإنسان على استيعاب التغير ؟ وهل نقصد بالإنسان متوسطى العمر أو المسنين ؟ أم أننا ستقدم معايير جديدة لمعدل التغير تقوم على الجمع بين الأجيال كما أشارت مارجريت ميد فى محاولة ييان أن الآباء لم يعودوا قادرين على إعداد أبنائهم للحياة بدرجة كافية فى وقت أصبح فيه عالمهم وعالم أبنائهم متخولا فى عصر التغير الشامل ؟ إن الأسئلة التى تتور فى هذا الصدد أكثر مما يتوافر من إجابات .

وينبى أن لا نفعل جانبا آخر : إن من الممكن أن ننظر إلى التغير الاجتماعى من زاوية الأنساق الاجتماعية والأنساق الاجتماعية الصغرى من جهة ، ومن زاوية رفاهية الناس من جهة أخرى . ومن الخطأ أن نفترض أن كل التغيرات التى تعد وظيفية بالنسبة للانسق الاجتماعى هى ، بصورة آلية ، ملائمة للأفراد . إن الخلاف بين أولئك الذين يأخذون بنظرية أن المدن الكبيرة هى مثيرات للتغير ووسط ملائم للتجديد فى العلم والصناعة ، وبين معارضهم الذين يركزون على الثمن الذى يدفعه الإنسان نتيجة لسرعة التغير ، يؤكد ، بما لا يدع مجالا للشك ، أن المشكلة ليست مجرد مشكلة أكاديمية . وفى هذه النقطة أيضا يلزم أن نسعى إلى تكامل على مستوى عال يمكن أن يلتقى مع اعتبارات النفس الاجتماعى والاعتبارات الإنسانية . ولا يمكن أن يتحقق هذا بغير مناقشة يشارك فيها كل أولئك الذين يعينهم مستقبل الإنسان وبيئته التى من صنعه .

(ينظر الملحقات فى الصفحات التالية)

الملحق رقم (١)

الأنماط الارتقائية في عملية التحديث

الأنماط الارتقائية			الخصائص السوسولوجية
طلبة التحديث	نسق التوفيق	نسق التعبئة	
السلطة المتدرجة	السلطة الهرمية	السلطة المتدرجة	طارز المشروعية
الاقتصادية	الولاءات المتعددة	الولاء التام	الولاء
المرونة الاستراتيجية	ضرورة التوفيق	المرونة التكتيكية	الاستقلال في اتخاذ القرارات
الواحدة	التعددية	الواحدة	توزيع السلطة
التقليدية الجديدة	عدم التخصص	التخصص الأيديولوجي	التغير الأيديولوجي
	الأيديولوجي		

Source David E. Apter, «System, Process and the Politics of Economic Development,» **Industrialization and Society**, op. cit., p. 135—55.

الملحق رقم (٢)

تفسير للتغيرات البنائية في عمليتي التصنيع والتحديث (١)

الظروف الاجتماعية :

- ١ - تغير واسع في القيم (المعالة القائمة على الكفاءة) تغيرات في الاتجاهات نحو الادخار والاستهلاك (مثل الحد من الاستهلاك).
- ٢ - تغيرات في النظم ، وبخاصة نظام الملكية (وجوب انتقال حق الملكية).
- ٣ - نظام تبادل قائم على الربح .
- ٤ - الاستقرار السياسي .
- ٥ - التصنيع يسبقه استقرار فكرة الرشد .
- ٦ - خلق المستثمرين والمخططين وحيوتهم .
- ٧ - وجود جهاز إداري متخصص متدرج ، وتنظيم مالى ملائم للدولة .
- ٨ - تغيرات في الدافعية (ماكس فيبر) ، الإبداعية ، كشرط أولى (هاجن) ، فلسفة الإنجاز ، تغيرات في النظرة لالتزام العمل في نظام الجِزاء .

النتائج الاجتماعية :

- ١ - اتجاه عام نحو التمايز البنائى فى الأنساق الاجتماعية الصغرى الأساسية ، أو بعبارة أخرى التحول من بناء متعدد الوظائف إلى عدة أبنية أكثر تخصصا ، وزيادة في آليات التنسيق بين التمايز المتزايد ، كرد فعل لذلك (دوركايم) .
- ٢ - تغيرات في النظام الاقتصادى ، إدماج نظام اقتصاد الكفاف في نظام اقتصاد السوق ، خفض نسبة السكان المشتغلين بالزراعة مباشرة ، توسيع نطاق سوق السلع الاستهلاكية . وفي مراحل لاحقة : زيادة الاستهلاك من الخدمات (فوراستي)

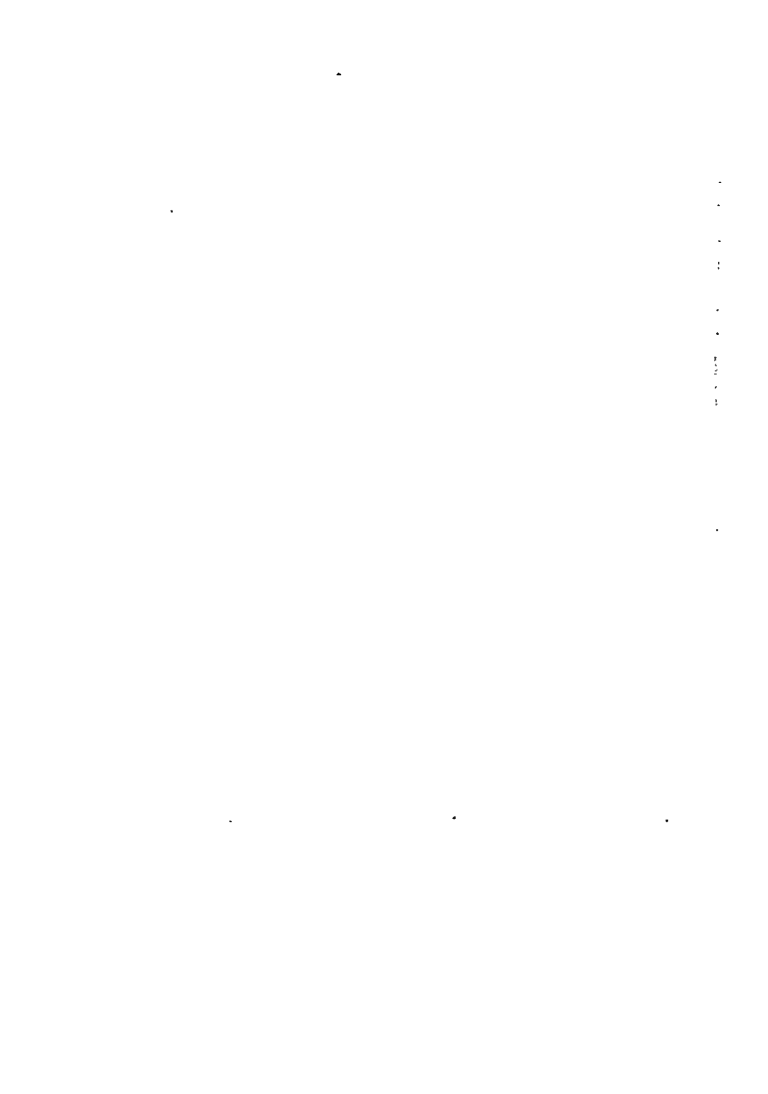
(١) يقوم تفسير التغير الاجتماعى الذى نوجزه فى هذا الملحق على (الدراسات الآتية) :

Wilbert E. Moore, «Industrialization and Social Change», *Industrialization and Society*, op. cit. p. 353-424; Neil J. Smelser, *The Sociology of Economic Life*, op. cit., and his *Social Change in the Industrial Revolution*, Chicago, Ill., University of Chicago Press, 1959; Everett E. Hagen, *On the Theory of Social Change*, Homewood, Ill., Dorsey, 1962.

- ٣ - تغيرات في تركيب القوى العاملة ، نقص في العمالة الماهرة في بدايات عملية التحديث . وفي مراحل لاحقة : تناقص نسبة العمال غير المهرة ونسبة المهرة ، وزيادة الطلب على المهنيين والإخصائيين.
- ٤ - التحول من نظام التدرج الاجتماعي القائم على الإرث إلى نظام يقوم على التحصيل (الكسب) (سملسر) ، وجود أنظمة متنافسة للتدرج الاجتماعي، وظهور عدم الأنساق في المركز •
- ٥ - زيادة حراك الأفراد والأسر والعمالة ، وتناقص الحراك الجمعي .
- ٦ - تغيرات ديموجرافية (أهمها انخفاض معدلات المواليد نتيجة لتحديد النسل، وانخفاض معدلات الوفيات) .
- ٧ - تغيرات في نظام القرابة والأسرة (انجاء نحو الأسرة الزوجية الصغيرة وضعف الروابط الوثيقة بين الأجيال) ، عدم استقرار الأسر :
- ٨ - ضعف الديانات التقليدية .
- ٩ - تزايد أثر وسائل الاتصال الجماهيرية واتجاه نحو ثقافة جماهيرية منهطة (كلوسكوفسكا) .
- ١٠ - ضعف الضوابط الاجتماعية غير الرسمية وإبدالها تدريجيا بضوابط رسمية
- ١١ - انتشار التعليم :
- ١٢ - الفصل الحاد نسبيا بين « العمل » و« وقت الفراغ » ، باستثناء بعض المهن
- ١٣ - تزايد عدد الجهات والروابط ذات المصالح الخاصة :
- ١٤ - انجاء نحو البيروقراطية الرشيدة •

تَبَيَّنَ

المقال واسم الكاتب	المقال واسم الكاتب باللغة الأجنبية	العدد وتاريخ
✳️ أثر التكنولوجيا في الثقافة وأنماط السلوك الجديدة الناشئة . بقلم : تالكوت بارسونز	The impact of technology on culture and emerging new modes of behaviour By Talcott Parsons	مجلد : ٢٢ العدد الرابع عام : ١٩٧٠
✳️ علم البيئة وتعاظم أثر الإنسان على الأرض . بقلم : بيير دانسرو	Ecology & the escalation of human impact By Pierre Dansereau	مجلد : ٢٢ العدد الرابع عام : ١٩٧٠
✳️ اقتصاديات التلوث وتنظيم التخطيط البيئي . بقلم : جيرارد كيد	The economics of pollution and the interdisciplinary approach to environmental planning By Gerhard Kade	مجلد : ٢٢ العدد الرابع عام : ١٩٧٠
✳️ النفير الاجتماعي والبيئة . بقلم : جيري موسيل	Social change and environment By Jiri Musil	مجلد : ٢٢ العدد الرابع عام : ١٩٧٠



مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو

تقدم مجموعة من المنشورات الدولية بالسلام كتاب
متخصصين وأسئلة دائرين .
ويقوم بإصدارها ونقلها إلى العربية نطبة منتقاة من
الأسئلة العرب .
تصبح المسألة إلى الكتب العربية تساهم في الرأى
الفكر العربى . ويمكنه من ملاحته البحث في قضايا
العصر .

مجلة رسالة اليونسكو

تصدر شهرياً

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

يناير - أبريل - يوليو - أكتوبر

مجلة اليونسكو للمكتبات

فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

مجلة (ديوجين)

يناير - مايو - أغسطس - نوفمبر

العلم والمجتمع

مارس - يونيو - سبتمبر - ديسمبر

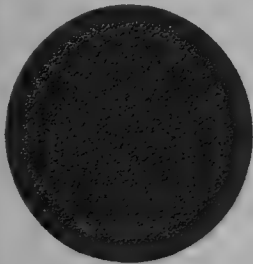
مجموعة من المجلات الجيدة ، تصدرها هيئة اليونسكو
بمناقشة الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاشتراك مع
الهيئة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية
العربية ، ووزارة الثقافة بالجمهورية العربية للشعلة .

الشنه اقروش

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعية

عدد خاص عن:



● الأسلوب العلى
فى بناء الأمم

العدد السابع - السنة الثانية

ابريل / يونية ١٩٧٤

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو

الطبعة العربية من مجلة

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

العدد السابع ٠٠ السنة الثانية

٥ ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٢

٢١ صفر سنة ١٣٩٢

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعية

محتويات هذا العدد

- مشكلات النمو في تكوين الأمم .
يقدم : عبد المنعم الصاوي
- التباين والتشابه في عملية بناء الأمة .
يقدم : راجني كوتاري
ترجمة : د. محمود اسماعيل
- بناء الأمة في المغرب .
يقدم : عبد القادر زغال
ترجمة : د. محمود اسماعيل
- تكوين الدولة وبناء الأمة في شرق آسيا .
يقدم : جوجي واتانوكي
ترجمة : د. محمد خليل برسي
- تطور نظام الدولة القومي في اتحاد الجمهوريات
الشيوعية الاشتراكية .
يقدم : فيكتور كوتوك
ترجمة : د. حورية مجاهد
- بناء الأمم عسائرية .
حالات هولند وسويسرا .
يقدم : هانز دالمر
ترجمة : د. خيرى عيسى
- الدولة وبناء الأمة في أمريكا اللاتينية .
يقدم : جوزيه . أ . سيلفا ميشيلينا
ترجمة : د. حامد ربيع

تصو عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو .
١ شارع طلعت حرب
تليفون : ٢٢٤٠٢
ميدان التحرير - القاهرة

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير : د. مصطفى كمال طلبة

د. محمود الشنيطي

عثمان نوبيه

محمود فؤاد عمران

الإشراف الفني : عبد السلام الشريف

مسألة النمو في تكوين الأمم

لم يعد بناء الأمم عملية عشوائية يمكن أن تتم بالصدفة ، أو تنمو بحكم الاستطراد . ولكنها صارت مسألة علمية في المقام الأول .

وقد عني بدراسات بناء الأمم مجموعة من علماء السياسة والاقتصاد والتنمية والمادات والتقاليد ، وأدوا بهذه خدمة جليلة لكل الذين يقفون أمام مفترق الطرق ، وتحيرهم ظواهر مقننة من التناقضات التي تؤثر بلا شك على برامج التخطيط الطويل لبناء الأمم على أسس عصرية ، وتنميتها تنمية علمية سليمة ، لتواجه احتياجات العصر الذي نعيش فيه .

أن العالم ، وقد خطا خطوات حثيثة نحو التقدم ، لم يعد يسمح بقيام مجموعات متخلفة من البشر تعيش بأسلوب العشائر ، وتخضع في أحكامها للمادات الموروثة والتقاليد الجامدة .

والذين يراجسون موقفهم من سير الأحداث اليوم لابد أن يدركوا أن التطور العلمي قد قضى على العزلة ، وفتح آفاقا واسعة لتبادل المعلومات ، ووضع التماس إحام حقائق التطور ، عن طريق وسائل المواصلات السريعة المتطورة ، حتى لم يعد من الممكن لقوة أن تعزل أمة من الأمم عما حققته الأمم الناهضة من التطور والتقدم والمشاركة الجادة في انجازات العصر .

لهذا يصبح من حقائق العصر الذي نعيش فيه أننا نجد أما. تخطو بسرعة مذهلة نحو التقدم العلمي والاقتصادي ، وأن هذا التقدم معروف للأمم أيا كانت درجة تخلفها .

وعندما يشعر انسان ، في مكان ما من هذا الكون ، بأنه عاجز عن ملاحقة انمسان آخر في مكان آخر فيه فإنه سيشعر تلقائيا بفن البيئة التي

يحيا فيها لم تعد صالحة لنموه بمثل الصلاحية التي يتمتع بها زميله في العالم الحديث .

عندئذ لن تجدى وسيلة من الوسائل لحمله على الاقتناع والرضى بالأمر الواقع ، لأنه سيجد نفسه في النهاية مطالبا بأن يقطع الطريق الذي قطعه سواه ، ليصل الى ما حققه من تقدم .

ويثور النفاقض بين الواقع والأمل ، وتضمر الأمم المتخلفة بالاختناق في البيئة التي تحيط بها ، ويترتب على هذا نتائج ، أقلها عدم الرضى بالأمر الواقع ، ومحاولة تغييره الى ما هو أحسن .

وتلك ظاهرة تنسم بالطموح والطيبة ، لكن الوصول الى ما هو أحسن لا يتحقق بالأحلام ، ولا يتم بالمشي ، ولكنه يحتاج أول ما يحتاج الى نظرة موضوعية وعلمية لطبائع الأشياء ، لتتم الفائدة على أساس من الدراسة والموضوعية ، وأخذ تجارب الآخرين مأخذاً جادا مستنيرا ، ليتمكن اللحاق بركب العالم وهو يسير نحو غاياته في تحقيق التقدم .

ومجموعة الدراسات التي يقدمها هذا العدد الخاص من « المجنة الدولية للعلوم الاجتماعية » تعتبر بلا شك مرجعا ميدانيا ، يفتح الباب أمام مجموعة من التساؤلات في تكوين الأمم .

ولقد حرص مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة على أن يقدم هذا العدد كاملا ، بكل ما يحويه من دراسات مجموعة من أساتذة العلماء المتخصصين في الموضوع ، كما حرص في الوقت نفسه على أن تنتقل أفكار

هذه المجموعة من العلماء ، عن طريق عدد من الأساتذة العرب ، لهم مثل تخصص الكتاب •

وعن طريق الفكر الواعي ، والنقل العميق ، يمكن أن نعتبر هذا العدد من « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » بداية تفتح شهية المشتغلين بتكوين الأمم ، وتنميتها ، وتحديثها ، والسير بها في طريق التقدم ، الى مزيد من القراءة في الموضوع ، وتعمق الآراء فيه ، ومتابعة التجارب التي تحققت في أنحاء هذه الدنيا المريضة •

ولهذا دفعنا الحرص على توفير المادة العلمية اللازمة لمثل هذه الدراسات ، الى أن نثبت من المراجع ما أشار اليه الكتاب ، وما حرصوا على أن يذيلوا به مقالاتهم ، ليكون في اثبات المراجع والأصول تيسير لمن يهمهم الأمر ، ليقفوا على مزيد في دراسة الموضوع ، والرد على تساؤلات كثيرة مطروحة عن تكوين الأمم ، والأسلوب العلمي في استقرارها ، والطريق الطبيعي الذي يسلكه القادة لارساء قواعد البناء على أساس سليم •

ما مقومات الأمة ؟ وكيف تقوم ؟ هل تكفي وحدة المكان لاقامة الأمة ؟ هل تكفي اللغة الواحدة ؟ هل تكفي العقيدة ؟

أم أن هناك أنواعا من الصراع لابد للذين يعملون في هذا المجال من الاعتراف بها ، والاهتمام بدقائقها ، اذا كانوا حقيقة يستهدفون التقدم ، ونقل أمهم من مرحلة يرونها متخلفة الى مرحلة تحقيق أحلام التطور ؟

هل الصراع الطبقي يعتبر عاملا من العوامل الحاسمة في الموضوع ؟ وما مكان العوامل الاقتصادية في هذا الصراع ؟

ما دور المجتمع الزراعي وتطوير الزراعة في تطوير المجتمعات ؟ وهل الاستمرار على أسلوب معين في الانتاج الزراعي يعتبر عقبة تحول بين الأمم وتطورها ؟

وما دور الصناعة ونشر برامج التصنيع ؟

وتلك الأمم ذات المراكز السياسية المؤثرة عليها من خارجها ، ماذا يكون موقفها ، وهي تواجه اليوم عصرا نمت فيه أحلام الشعوب الى حد ترفض فيه أن تدار شئونها من خارج ديارها ؟

لقد مر العالم بفترات استعمار طويلة ومرهقة ، ولكن المستعمرين قد كانوا من الذكاء بحيث تركوا في الدول التي كانوا يستعمرونها جذورا اقتصادية وسياسية ، تربط الأمم الحديثة الاستقلال بهذه المراكز الخارجية ، حتى لنجد أن سلطان الدولة يضعف أو يقوى تبعا لما لهذه المراكز من تأثير .

وعندما يرتبط الاقتصاد القومي بمراكز ثقل سياسية خارجية فإن الاستقلال السياسي يصبح حبرا على ورق ، وتصبح أجهزة الحكم ، مهما ادعت من وطنية ، خاضعة في تصرفاتها للمراكز الخارجية ، التي تعتمد تحقيقا لمصالحها ، الى أن يستمر الاعتماد عليها قويا ومؤثرا ، لتمضي في تحقيق ما تستهدفه من المصالح .

والنتيجة الحتمية لمثل هذه المواقف أن يفرض على مجتمعات كثيرة درجة من التخلف والحاجة ، تقررهما هذه المراكز الخارجية ، وهي بطبيعة الحال تهتم في المقام الأول بتنمية شئونها على حساب سواها من المحيط الذي يدور في فلكها ، ويخضع في أغلب شئونه لارادتها .

وهذه الحالة من الضغط تعتبر عاملا من عوامل استمرار أمم كثيرة على حالها من التخلف ، تتقدم بمعيار ، ولا تكاد تستطيع أن تسير أمورهما وفقا لمصالحها الخاصة ، واستهدافا لدرجة من النمو تمكنها من التطور وملاحقة الآخرين .

ويلجأ الاستعمار القديم في هذا الى أكثر من وسيلة ، أبرزها أنه يترك الأمم الحديثة الاستقلال بلا فنيين ، ولا مصلحين ، ولا علماء ، ولا معامل

بحوث ، ولا جامعات تكفى لاستيعاب آماله . وهنا يصبح على هذه الأمم أن تستمر في اعتمادها على المستعمر القديم لتطور نفسها ، أو في القليل لتغلب على هذا التخلف المهنى ، ولتوفق بين عصر الاستقلال وآمال الشعوب .

وتصبح الطامة وبيلة عندما تصمد دولة الاستثمار في هذه الأمم إلى أن تقصر وسائل التطور على نفسها ، اللغة مثلا ، التي تشعر هذه الأمم بضرورة استعمالها ، هي لغة المستعمر ، خاصة لغة العلم ، والتعليم في المدارس والجامعات . والمطلوب كذلك يظنون هم أنفسهم الذين كانوا يعملون في عهد الاستثمار ، الصناعة البدائية التي تكون قد قامت ، تظل خاضعة لنفوذ المستعمرين في إقامة المصانع وتوفير قطع الغيار .

كل هذه الوسائل ، حتى الرعاية الإنسانية في الطب والعلاج ، تظل خاضعة لنفوذ المستعمرين .

في الوقت نفسه تحاول هذه الدول المستعمرة أن تسيطر على الأمم الحديثة الاستقلال ، بصفوة مختارة من رجال الأعمال والصناعة والزراعة وبعض المثقفين ، وهؤلاء يتولون الأمر وفي ذهنهم مثل واحد يحتنونه ، هو صيغة الحياة في دولة الاستثمار القديم .

وهكذا يقوم التحدى أمام الأمم ، وهي تلم شعنتها ، وتكون وحدتها ، وتقيم استقلالها ، على أساس من الحرية والعدل والكرامة .

وهكذا تواجه هذه الأمم صعوبات تجعل عديدا من مواطنيها يترحمون على أيام الاستثمار القديم ، فيفقدون بذلك الثقة في أنفسهم ، وفي الأجهزة الوطنية التي تتولى قيادتهم ، ويتحقق بذلك استمرار مراكز النفوذ السياسية على قوتها ، وقدرتها على التأثير في التشكيل السياسي والاقتصادى لهذه الأمم المتخلفة .

وكثير من المشكلات تثار في هذه المقالات ، وكثير من القيلوب يطرح ،
في الهند ، أو في الصين ، أو في دول أمريكا اللاتينية ، أو في دول الاتحاد
السوفييتي .

وأهم من هذا كله تناول صيغ الحل بأسلوب علمي واضح ، ليبين
للقرء أن أية صيغة من صيغ الحكم قد تنجح في مكان ، لكن نقلها ، مجرد
نجاحها هنا أو هناك ، يصبح خطرا يهدد بفشلها ، إذا لم تنقل بذكاء ،
وتؤخذ بعقم ، وتطبق بعد مراعاة الظروف المحلية التي تؤثر في الناس .

وفي اختصار ، فإن هذا العدد من «المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية»
يقدم هذه الدراسات كاملة ، على ما في هذا من قسحية ، لكن التضحية
بهون أمام ما تستهدفه من ورائه من فائقة .

والله يوفق المسئولين الى تنفيذ برامج للتنمية ، تزيل عن وجه
المجتمع العربي أى أثر للتخلف ، فرضته عليه عوامل دخيلة ، في زمن
ولى ولن يعود .

عبد التعم الصاوى

النباين والنشابة

في عملية بناء الأمة

لقد أثار تزايد الاهتمام العلمى الحديث بمسألة نمو الدول والامم الجديدة اهتماما مجددا بدراسة الظواهر المشابهة فى الدول القديمة دراسة تاريخية • ومن جهة أخرى دفع هذا الاهتمام كثيرا من الجهود الى صياغة نظريات عامة ونماذج يمكن أن ترشدنا فى فهم هذه الظواهر •

وقد أتت معظم هذه المبادرات العلمية من جانب باحثى أمريكا الشمالية وأوربا • وفى الآونة الأخيرة شارك فى هذا العمل دارسون من البلاد النامية •

وأدى التعاون الناتج بين باحثى الفريقين من ذوى الخلفيات التاريخية والاتجاهات الثقافية والاجتماعية المختلفة الى سلسلة من التساؤلات حول :

(أ) صلاحية الاطارات الفكرية السائدة لتفسير الاختلافات القائمة فى سير الظواهر السياسية والاجتماعية •

تأليف : راجنى كوشارى

فيما بين عام ١٩٥٨ وسام ١٩٦٢ قام راجنى كوشارى بالتدريس في جامعة مهاراجا سايباجراو بمدينة بارودا ، ثم عمل مديرا لمركز دراسات المجتمعات النامية في دلهي منذ ١٩٦٢ . وهو عضو المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية ، وعضو في المجلس الهندى لأبحاث العلوم الاجتماعية ، ورئيس مجموعة رجال العلوم الاجتماعية التابعة للهيئة الزراعية الهندية . وهو مؤلف كتاب « السياسة في الهند » (١٩٧٠) ، وهو المشرف على مؤلف « الطبقات في السياسة الهندية » (١٩٧٠) . وقد شارك مع آخرين في وضع مؤلف « مضمون التغير الانتخابى في الهند واتجاهات التصويت » ، وذلك ضمن سلسلة « دراسات في النظام الحزبى والانتخابات » . وقد كتب الدكتور كوشارى بصفة عامة كثيرا من المقالات في الجرائد الهندية وغير الهندية حول : التحديث السياسى ، والنظام الحزبى ، والبنيان النظامى (او المؤسسى) للديمقراطية .

ترجمة : د . محمود اسماعيل

مدرس علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . تشمل مؤلفاته كتاب «دراسات في العلوم السياسية » (١٩٧٢) ، وبحثا عن « استخدام القوة المسلحة في العصر النووى » بمجلة السياسة الدولية (عدد أبريل ١٩٧٢) .

-
- (ب) صحة هذه الاطارات ونفاذها تجريبيا لدى الجماعات التاريخية المختلفة .
(ج) الافتراضات المنهاجية التى توجه كل الجهد نحو نظرية عامة .
(د) المسائل الاساسية الخاصة بالفلسفة الفائية والتوجيهية ، ومسألة الجبرية والاختيار ، . كل ذلك فى اطار نظرية مقارنة .

ولقد كان البده فى بحث هذه المسائل هو الفكرة من اجتماع خبراء مشاكل تكوين الدول ونشوء الامم الذى نظمته اليونسكو فى سبزي لاسال بفرنسا فى المدة من ٧ الى ١٤ أغسطس ١٩٧٠ . وقد كان الهدف منه عرض النظريات القائمة ونماذج عمليات قيام الدول والامم على عدة تجارب ملموسة فى مجموعة مختلفة من الدول والاقاليم ، وذلك لاختبار صحة هذه النظريات والنماذج تجريبيا ، ولاقتراح طرق جديدة - ان أمكن - تؤدى الى اكتشاف نموذج أكثر قبولا .

ومن خلال الابحاث التى قدمت فى الاجتماع والمناقشات التى دارت يمكن الحكم بان هناك قدرا كبيرا من عدم الرضا بالاشكال النظرية القائمة ، بالرغم من أنه يمكن القول بأنه لم يظهر هناك فى الاجتماع أى اقتراحات بديلة واضحة .

والذى أنا بصده الآن هو إثارة بعض المسائل التى لم تحسم بعد فى مفهومنا لقيام الدول والأمم ، وهى التى أثبتت الى حد ما فى الاجتماع والتى تمكس جدلا متزايدا فى الفقه . ولست أريد هنا أن أقدم بحثا بالطريقة المعتادة ، وإنما أريد أن أبتخرج بعض المعانى من الأبحاث والمناقشات العديدة التى جرت مع الاهتمام بأقارة فكر أكبر حول المشاكل والقضايا التى أثبتت فى اجتماع سيرزى لاسال .

النماذج النظرية البديلة

بالرغم من أنه لم تكن هناك مواجهة واضحة أو منتظمة بين وجهات النظر المتعارضة الا أنه قد ظهرت مجموعة متنوعة من الانتقادات والنماذج البديلة . فقد توسع منهاج نظرية النسق أو النظام ، عن دعواه الهيكلية والوظيفية الأصلية ، فى الوقت الذى استمر فيه فى تقديم تبرير منطقي أوسع للآخر .

لكن كلا من هذه النظرية والنقد المنهجي والتجريبى المنظم بشأنها ، بالإضافة الى أنه لم يكن يبدو أن هناك رفضا لهذا النقد فى الطريق إلينا ، أدى الى أن تطرح نظرية « الوظيفية الهيكلية » جانبا .

التعبئة الاجتماعية

ولقد نالت نظرية « التعبئة الاجتماعية » اهتماما عاطفيا أكثر قليلا من غيرها . تلك النظرية التى قال بها كارل دويتش والتى نساها عدد من المؤلفين الآخرين . وقد اعتمدها « ستاين روكان » فى إحدى مقالاته (التي استخدمت فى الاجتماع كبحث جانبي ، أو مرجعي) (١) وفى مؤلفه « المواطنون ، والانتخابات ، والأحزاب » (٢) الذى يقدم فيه فكرته الدقيقة عن علاقات المركز بالمحيط وتصوره لتجربة بقاء الأمة فى أوروبا .

ولقد حاول المشترون الآخرون أن يكييفوا هذه النظرة ويعتمدها فى محاولتهم الوصول الى تركيبة (توليفة) نموذجية فى مختلف نظريات « التنمية السياسية » ، أو كجزء من محاولة خلق أبعاد لعملية بناء الأمة فى أوروبا . بحيث يمكن تمييز مبدئين رئيسيين (ومستقلين نسبيا) ، وهما تحقيق كيان الدولة من ناحية ، ونسب التعبئة فى هذه الدولة من ناحية أخرى (٣) .

(١) Stein Rokkan, Modes and Methods in the Comparative study of Nation-Building, Acta Sociologica, Vol. XII, No. 2, 1969.

(٢) Stein Rokkan, Citizens, Elections, Parties, N.Y.D. McKay, 1970.

(٣) وقد ذكر بعد ذلك ذكرنا هابرا وهو الحصول على الحقوق السياسية كدعوى تطالب بها الدولة وتنتج من تفاعل يحدث بين درجة اكتمال صفات الدولة degree of Stateness ونسب التعبئة . Pattern of mobilization

ولقد اتضح من المناقشات أن نظرية التعبئة الاجتماعية كان لها من النفوذ والتأثير القدر الكبير ، وفي الوقت نفسه أثبتت شكوك خطيرة حول صلاحية هذه النظرية كنموذج للشرح والايضاح .

ولقد أوضح ج ١٠٠ سيلفا هايكاميلينا في بحثه (١) أثناء المناقشة كيف أن عمليات التعبئة الاجتماعية (كالتعبدين ، والتعليم ، والتصنيع ، والاتصال بوسائل الإعلام) ، بالإضافة إلى المشاركة ونمو الحقوق والمطالب الديمقراطية ، وشرعية النظام السياسي ، أخفقت كلها في حالة أمريكا اللاتينية ، لأنها من ناحية تجاهلت العلاقات العملية بين التنمية الزراعية وإصلاح الأراضي من جهة وعقدة التمددين والتصنيع من جهة أخرى . ومن ناحية أخرى بسبب أنها تجاهلت المحتوى الدولي الخاص بالسيطرة الاقتصادية وارتباط الأنظمة السياسية النامية بذلك النمط من الاعتمادية والسيطرة .

وهكذا تزايدت فرص المشاركة في أمريكا اللاتينية بالرغم من النظام السياسي السائد هناك ، ونتيجة لهذا ظهرت ولادات جديدة لا للنظام وإنما للأحزاب السياسية وللقبادات بصفة قاطعة ، وقد خلقت هذه الولادات ظروفا لمشاركة جماهير المدن مشاركة غير مألوفة ، كذلك خلقت المظاهرات وأعمال الشغب غير الموجهة للأهداف (٢) سياسيا .

ويرى أحد المؤلفات الحديثة التي تدور حول علاقة التعبئة الاجتماعية بعملية التطبيق السياسي في التجربة الهندية (٣) أن منهج ليونل دويتش في التحديث والتعبئة الاجتماعية لا يصمد أمام الفحص الدقيق لا كمجموعة مؤشرات متجانسة ومتداخلة ولا كسلسلة من التطورات ، كما يرى المؤلف كذلك أن الافتراض القائم لدى كثير من النظريات الغربية والذي تأتي المدخلات فيه من المجتمع وتستجيب له الدولة في شكل مخرجات لم يؤيد بالدليل لدى الأمم الجديدة حيث تظهر الحاجة الرئيسية للتنمية عندما يتفلسل واحد أو أكثر من المراكز السياسية في الهيكل الاجتماعي .

ويظهر هذا المؤلف أن الاختلافات الرئيسية في عملية التنمية لا تتعلق فقط بدرجات التحضر أو التصنيع أو النمو التي تقود البلاد من « التقليدية » إلى « العصرية » ، وإنما تتصل بالعلاقة بين تحديث السلوك الطبيعي في المجتمع الزراعي في الريف وتنظيم الجماعات ، والتوزيع الإقليمي للسكان المتزايدين من جهة وبين نمو طبقة متوسطة متململة ومعبأة من جهة أخرى .

J.A. Silva Michelena, State Formation and Nation-Building in Latin America. (١)

انظر ترجمة هذا البحث مختصرة - فيما بعد .

Silva Michelena, op. cit.

(٢)

Rajni Kothari and Bashicudding Ahmed, Social Mobilization and Politization; India's pattern of Interactions, Centre for the Study of Developing Societies; June 1969 (mimeo).

هذا البحث مبني على تحقيق مفصل من قطاع مستعرض من الشعب الهندي .

ويتوقف مدى استجابة أى نظام سياسى لاحتياجات ومطالب الجماهير على التفاضل بين حجم الطبقة المتوسطة المدنية فيه وبين الفرص التى يوفرها النمو الاقتصادى ، وهذه تتوقف على نسبة ونوعية التطور الزراعى ، فالتنمية الزراعية واصلاح الاراضى يستطيعان أن يسهما أيضا فى نظرية التحديث ، ولكن اذا ما تحقق ذلك فإن كلا من التركيز على التسلسل الضرورى وعلى مستلزمات التحديث بالإضافة الى التشعب القوى المتفعل الذى تنطوى عليه نظرية التحديث سوف يتهار .

وقد تكون دراسة بارنجتون مور(١) أكثر افادة من الدعاوى التى توجد فى بحث « دوكان » عن علاقة الأرض بالمدن ، وكذلك دراسات بعض السفسطانيين المختلفين داخل النظرية الماركسية .

ولكن هذه تعانى بدورها من افتراض وجود حتمية اقتصادية واجتماعية للعملية السياسية ، وتهمل الدور الديناميكى الذى تلعبه الصفوة من المثقفين والسياسيين فى عملية التحول الاجتماعى .

المركز والمحيط

يعتبر نموذج « المركز والمحيط » فى التنمية السياسية أقرب الى الدراسة المقارنة لعملية بناء الامة وتكوين الدولة ، بالرغم من أنه قد لقي - بصفة عامة - اهتماما أقل من نظرى التنمية السياسية . ومن بين أسباب ذلك : تركيزه على أولوية النظام السياسى دون فكرة الحتم الاقتصادى أو الاجتماعى أو فكرة « تجميع المصالح » .

وتوجد أكثر شروح هذه الفكرة وضوحا فى كتابات ادوارد شيلز(٢) ، غير أن أحدث أعمال دوكان الذى تبني بطريقة واعية بنموذج المركز والمحيط فى تحليله للتطور الاوروبى ، بالإضافة الى التكوينات العامة التى جاء بها سون ايزنستاه الذى يبدو كأنه يكمل الاصول الاولى التى وضعها شيلز(٣) ، ثم الدراسة النظرية المقارنة التى قدمها باندكس حول بناء الامة ، وتحليل الطبقات الاجتماعية الذى قدمه بارنجتون مور ، كل هذه الدراسات يمكن تفسيرها بوضوح من خلال اطار فكرى عام يدخل فيه :

(١) كيان مركزى (اما عن طريق اقليم قىادى أو أسرة قائمة ، أو طبقة اجتماعية مهيمنة) .

(ب) عملية تمعدى المركز على المحيط (من خلال استخدام أسلوب السلطة أو عملية صنع السياسة) .

(١) Barrington Moore Jr., Social Origins of Dictatorship and Democracy. Lord and Peasant in the Modern World, Boston, Mass, Beacon Press, 1966.

(٢) Edward Shils, «Centre and Periphery, the Logic of Personal Knowledge», essays presented to Michael Polanyi on his Seventieth Birthday, London, 1961.

(٣) S.N. Eisenstadt, Modernization: Posttest and Change, Englewood Cliffs. N.J. Prentice-Hall, 1966.

(ج) تسمى المحيط على حدود المركز وذلك يكون من خلال مطالب موجهة الى جهاز الدولة .

ويبحثى الخاص بالهند يحاول أن ينظر الى التنمية السياسية كعملية تفاعل بين تغفل المركز واستجابة المحيط لهذا التغفل بواسطة الابنية الوسيطة والتقاليد(١)

ولقد سيطر نموذج « المركز والمحيط » على مناقشات اللقاء - ولكن بالرغم من أنه كان هناك قبول لهذا النموذج أوسع من غيره لم تكن هناك اتفاقات واضحة حول الفائدة التي يمكن أن يسديها كنظرية موضحة - وفي أحسن التقديرات كان ينظر اليه على أنه أداة وصفية هامة وبطولية .

وقد أثبتت عدة تساؤلات محددة عن المضامين الاقليمية لهذا النموذج ، وهل المركز، مفهوم اقليمي (يتعلق بالارض) ، وهل هناك مركز واحد ، أم يمكن أن تكون هناك مراكز متعددة ، وإذا ما كان هناك أكثر من مركز فكيف تكون العلاقات بينها؟ وكيف يؤثر حجم الدولة على هذه الحقائق؟ وما هي درجة التجانس الاجتماعي والتنافي المطلوبة لكي يتم قبول « المركز » كموضع شرعي للسلطة والولاء ؟ وهل يظل « المركز » حافظا وضعه اذا ما انصلم التجانس أو اذا ما لقي المركز المسيطر مقاومة من المراكز الاقليمية التي قد تعتبر نفسها مراكز منافسة أو مراكز مقابلة؟

والأمثلة التي قدمت شملت كندا (الانجليزية ضد الفرنسية) ، وبلجيكا (الغالون ضد الفلمنج) ، وآسبانيا (أفراد الكاستيليان ضد الآخرين) ، بالإضافة الى بعض دول أمريكا اللاتينية حيث كان هناك موقف ثنائي أو مستقطب فيما يتعلق بمراكز القوة والسلطة أو الشرعية ، ومحاولة للمقاومة المحدودة كان هناك سؤال عن نوع خاص من التفرقة بين «المركز السياسي» و «المركز الاقتصادي» وماذا يحدث لو لم يكن هذان المركزان في المكان نفسه (٢) ؟

وتصبح المسألة خطيرة عندما يقع أحد هذه المراكز - وليكن المركز الاقتصادي - خارج اقليم الدولة ، وعندما تصل سيطرته على الموارد وعلى شبكة القوة والنفوذ الى حد يصبح فيه المركز الاقتصادي أكثر امكانية وقوة من المركز السياسي المستقل رسميا (ومثل هذه الحالات توجد غالبا في الأمم الجديدة بأمريكا اللاتينية وفي بعض أجزاء من آسيا) لا يعرف « المركز » أين يقع .

وقد أثبتت في الاجتماعات مجموعة أخرى من التساؤلات التي حذرت من الافتراض الذي يميل اليه أصحاب نظرية المركز والمحيط الأوربيين . وهو افتراض الاستقرار والاستمرار في هذا النوع من التحاليل (وقد حدث هذا منهم تقريبا مع كل اطار فكري ، حتى ولو لم يكن له محل) .

فقد أشار ج . سيلفا مايكلينا (٣) بأسهاب في بحثه الى الحاجة للاخذ بعين الاعتبار الخصائص الطبقية المتغيرة للصفوة الحاكمة . وذلك في أية دراسة مقارنة

(١) Reinhard Bendix, Nations-Building and Citizenship: Studies of our Changing Social Order, New York, Wiley, 1964.

(٢) Robert E. Ward, (ed.) Political Development in Modern Japan, Princeton, N.J.,

(٣) سنائي مقالته فيما بعد .

لبناء الامة . وقد فصل « ت . باسيك » مثل هذا في مناقشته لحالة البلقان (٣) حيث رأى من المناقشة أنه من الضروري تحديد من هم الذين يبدعهم الامر ، وما تكوينهم الاجتماعي ، وما هي دوافعهم ، ومن منهم يتحالف مع غيره . ولأي سبب ؟

ان هناك حاجة الى تمييز موقع الصفوة والطبقات ، وتمييز سماتهم الخاصة من اقليم الى اقليم وفي مختلف الفترات التاريخية . ومن ناحية أخرى احتوت تطبيقات « باسيك » ضمناً رفض أي تقرير للمواقع السياسية بناء على التركيب الطبقي ، وذلك أن الطبقة الاجتماعية الواحدة يمكن أن تؤدي وظائف مختلفة كلية.

وهكذا عندما كانت الطبقة البرجوازية تقوم بدور توحيد وادماج الامة في فرنسا وألمانيا كانت تعمل ضد توحيد النمسا والمجر ، وكذلك في يوغوسلافيا ، وذلك عندما نزلت هذه الطبقة مع الحزب الشيوعي تقود الحرية نحو التحرر الوطني .

وفي هذه الايام توجد عدة مصادر مختلفة لبناء الامة مثل «الصفوة المثقفة» ، الجماهير المستغلة التي ليس لها طابع طبقي محدد ، وهكذا . ففي بعض الامم الجديدة لعبت الصفوة المثقفة الموجودة في « المراكز » دوراً مستقلاً الى حد كبير . ومع ذلك ففي بلاد أخرى كانت الصفوة المحلية مقيّدة بعلاقات اقتصادية وسياسية مع مركز واقع خارج الاقليم . وهكذا فانه من الضروري فهم وتفسير مشكلة العلاقة بين « المركز » و « المحيط » بطريقة ديناميكية ، مع عناية خاصة بالشخصية المتغيرة لكل من « المركز » و « المحيط » .

وقد أثارت معظم هذه التساؤلات مسائل تعريفية - والى حد ما - تحليلية وتفسيرية ، ولكنها أيضاً قدمت افتراضات خصبية تحتاج الى الاختبار تحت مختلف ظروف ومدخل تحقيق كيان الدولة وكيان الامة ، والاستقلال الاقتصادي ، وحجم الاقليم ، وطبيعة النظام السياسي ، وكلها مسائل لم تدخل في حيز البحث المنظم عند نموذج « المركز والمحيط » في بناء الامة .

وتتضمن محاولتي لتطبيق الاطار الفكري « المركز والمحيط » على التنمية السياسية في الهند الاقتراحات التالية :

(أ) ان الحجم الكبير ، والاختلافات الحضارية ، انما تتطلب نمواً في المركز - وهو ليس اقليمياً فحسب - وتطلب كذلك وضعاً سياسياً وتنظيماً (من خلال حزب مسيطر مثلاً) ، كما تتطلب أن يدخل مثل هذا المركز في علاقات مساومة ومهادنة وتهدة مع عدد كبير من المراكز المتوسطة التي تصبح محلاً للتجمع التنظيمي والمصلحي .

(ب) ان مثل هذه الشبكة من المراكز تحصل من المحتم أن تتحقق عملية «الاندماج القومي» لا بطريقة منتظمة خطياً أو مركزياً ، وانما من خلال تفاعل مقعد بين الاستقلال الدائم للمراكز الحضارية من ناحية وأولوية المركز السياسي في المشروعات الجديدة من ناحية أخرى .

(ج) ان اطارا للاندماج مثل هذا يتطلب اجراء عمل ديمقراطي ، لا مجرد اختيار ايدولوجي وانما كضرورة عملية .

(د) أنه مع تقدم عملية الاندماج هذه تظهر قواعد فكرية جديدة ، ففكرة «المركز» تنتقل من مجرد فكرة اقليمية لتكون فكرة سياسية تماما تتمثل في حزب مسيطر أو «تحالف» أو «قيادة» . كذلك يتغير مفهوم «المحيط» من مجرد كونه اقليما ماديا ليصبح مفهوما اجتماعيا تعبر عنه الطبقات المقهورة « والمنبوذون » والقبلون ... وهكذا .

ومفهوم الأمة نفسه يميل الى أن يأخذ هويته من الفكرة السامية الخاصة بطبيعة الدولة التي تنفصق مع فكرة «القومية» بأكثر مما يأخذ هويته من الافكار الحضارية واللغوية التي كانت الاصل في ظهور الوعي القومي في أجزاء كثيرة من أوربا .

وهذا كله وراءه افتراض أن المرء انما يتحدث عن مركز مستقل استقلالا أصيلا ، سياسيا واقتصاديا وثقافيا .

وقد يقع هذا المركز السامي خارج الاقليم الوطني الى حد أن منسل هذا الاستقلال يمكن أن يختفي . ويترتب على ذلك نظريا وجود هيكل حقيقي أكثر تعقدا ، فيه يتميز المركز الاقليمي الوطني عن المركز السياسي (وقد يكون هذا المركز السياسي حزبا مسيطرا أو زعيما منفردا من داخل الأمة ، كما يمكن أن يكون عاصمة الدولة صاحبة الاحتلال ، أو مركزا قاريا خارج الوطن) . ذلك في حين يلحق بالمفهوم الاقليمي للمحيط مفهوم مجتمعي أو اجتماعي ، وعندئذ ينظر اليها نظرة ديناميكية .

أكثر من هذا هناك في جميع الدول والأمم (فيما عدا البدينية جدا) اتجاه الى أن تكون سلسلة كاملة من المراكز والمحيطات مع هيكل رأسي لكل من « المركزية » و « المحيطية » . ولكي يكون لمفهوم المركز معنى ينبغي على المرء أن يتصور شيئا «مركز المراكز» . ومفهومه عملا يعني المركز الاسمي الذي تقرّر مركزته بقبول سلطته (١) .

وبعد أن قيل كل هذا ، وبسبب المناقشة والحوار الذي أثاره اطار « المركز والمحيط » كمنظرة لبناء الأمة ، يبدو هذا الاطار كأنه يقدم طريقا جديدا للتمييز بين مختلف التجارب الخاصة ببناء الدول والأمم المعروضة أمامنا ابتداء من التجارب الأوروبية البحتة حتى التجارب المختلفة الجارية الآن فيما يسمى «بالعالم الثالث» .

فهذا الاطار - من ناحية أولى - يوجه الانتباه الى دور الصفوة السياسية والثقافة في عملية بناء الأمة كعناصر ديناميكية ومستقلة ، لا كمجرد أجهزة بسيطة تستجيب لبعض المدخلات الأساسية التي تأتي من الفئات الأخرى .

ومن ناحية أخرى يمكننا هذا الاطار من دراسة كثير من القضايا الايدولوجية والسياسية بغير أن يحمل اطارنا الفكري تقديرات قيمية . فمشكلة « المحيطية »

(١) أي يقرّر وضعه كمركز أعلى يمدى انتشار سلطته وقبولها - المترجم .

يمكن أن تعالج من خلال مفاهيم الطبقات الاجتماعية ، كما تعالج من خلال مفاهيم الاندماج الاجتماعي ، وهذا يتوقف على نوع المشكلة موضع الدراسة . كذلك قضايا الأداء الحكومي التي أهتمت في التحليل السياسي لزمن طويل يمكن دراستها من خلال المساواة والتوزيع والعدالة الاجتماعية (بأسلوب المركز والمحيط) إذ يمكن دراستها من خلال الاستمرار السياسي ، ومن خلال تكوين التحالفات بين مختلف المراكز ومختلف المحيطات . وأهم من ذلك أن هذا الإطار مقبول لدى عديد من النظم المنهجية ابتداء من « التبيولوجيات الوصفية » و « النماذجية » إلى « عوامل الفهم التحليلية » من خلال تحديد المؤشرات البارزة لبناء الأمة وإلى توليد الفروض المرتبطة بالمرتبة والسببية التي تفرق بين مختلف مجموعات العلاقات العارضة وتلك التي تتعلق بالمضمون .

إن نموذج « المركز والمحيط » لا يبدو أن يكون جهازا نظريا بالاضافة إلى الأجهزة الكثيرة الموجودة ، وليس ثمة شك في أنه مع كل تقدم أحرزه كان يثير من الأسئلة أكثر مما يقدم من إجابات . وهناك أمل ضئيل في أن يصبح هذا الإخاء نظرية موحدة ، وهو مالا يضيف كثيرا . ومع ذلك يبدو أن هذه النظرية تقدم نقطة مفيدة يمكن منها دراسة العمليات الانمائية في السياسة ، وعلى الأخص عمليات بناء الدولة والأمة . وبالطبع فإن الجاذبية الرئيسية لهذه النظرية تكمن في أنها تركز على المتغيرات السياسية للتغير والاستقرار السياسي بأكثر من مجرد البحث عن تفسيرات تقدمها المتغيرات المستقلة التي تقع خارج النطاق السياسي كما هو الحال في معظم النماذج الفكرية الأخرى .

ولكن لكي يتحول الشيء الذي ما يزال رسميا هندسيا عقليا إلى أداة تجريبية حساسة فإن أمام منظري المركز والمحيط كثيرا من العمل والبحث .

الاختلافات في بناء الأمة :

بإستثناء بعض التعليقات التي قدمت عن مختلف المشروعات الفكرية البديلة التي تنظم تجارب بناء الأمة . (وهو تمرين لم ينفذ بأية طريقة صريحة) ، فإن معظم المناقشات التي جرت في الاجتماع قد تميزت بالجدل الناشئ عن الاختلافات الواسعة في تجارب بناء الأمة التي ظهر بها معظم المشتركين ، ومع ذلك فعندما تقدمت المناقشات ظهرت اختلافات خطيرة في وجهات النظر ، وذلك فيما يتعلق بما يلي :

(أ) صلاحية النظريات العامة المبنية أساسا على التجارب الأوروبية وتجارب أمريكا الشمالية لفهم مجرى التطور السياسي والتحديث في الدول الحديثة المعاصرة .

(ب) الافتراضات النظرية وراء الاهتمام الحديث على بناء نموذج استنباطي كمتساوٍ للنظرية المقارنة التي حاولت أن تشمل وتحيط بمجموعة مختلفة من الوحدات السياسية .

(ج) تطبيق الافتراضات المنهجية الموجودة بنظريات التنمية السياسية والتحديث في دراسة ظاهرة تاريخية ملموسة كظاهرة « تكوين الدولة » و « بناء الأمة » التي تحدث في زمان ومكان معينين .

ولقد ظهر أهم وأوضح اختلاف في وجهات النظر بين باحثي أوروبا وباحثي أمريكا الشمالية من جهة وبين باحثي الدول الجديدة (بما فيها أمريكا اللاتينية) من جهة أخرى . بالرغم من أن باحثي الدول الغربية ذوى المتاح المحدد ومتوسطى المدى كانوا في وضع أفضل لتقدير المجالات التحريية للخبراء الغربيين .

ولقد أوضحت التحليلات التي قدمت في الأبحاث الإقليمية والمناقشات التي تلتها تبائنا كبيرا بين التجربة التاريخية الأوروبية في بناء الأمة والدولة وبين التجربة المعاصرة في جزء كبير من العالم النامي . وأبعاد هذه التباينات كثيرة في الظروف المبدئية ، والمضامين الثقافية ، وفي التوقيت والترتيب ، وفي تأثير النظام الدولي ، ودور العامل الأيديولوجي ، وكذلك فيما يتعلق بمجالات صناعة القرار والعلاقات بين الحكومة والمجامير . وما لا شك فيه أنه كانت هناك اختلافات هامة بين الدول الأوروبية ، وهي التي اهتم بها هانز والدر ، كما كانت بين بلاد العالم المعاصر الجديدة في أمريكا اللاتينية وآسيا ، أو حتى في داخل كل واحدة من هذه البلاد .

يبد أن التباين الصارخ كان أوضح ما يكون بين المضامين والتجارب التاريخية الأوروبية الغربية والمضامين والتجارب المعاصرة في أي مكان آخر .

ان فشل بعض التجارب الغربية ، كما في حالة أسبانيا والبرتغال ، ونجاح بعض التجارب المعاصرة أكثر من غيره ، هما حقيقة لا تقلل من التباين الكلي في الظروف والنتائج والمضامين الاجتماعية بين هؤلاء الذين وصلوا مبكرين الى مرحلة الدولة المستقلة لتكوين الأمة هؤلاء القادمين مؤخرا .

وقد كان هناك بعض الاتفاق على هذا ، بالرغم من أن النظريين المتزمين بالمنهج المغارن استمروا في مط صلاحية وفائدة التجربة الأوروبية بالنسبة لبناء الأمم المعاصرين . وقد حدد الباحثون الغربيون وغير الغربيين الظروف التي سرت عملية بناء الدولة والأمة الأوروبية ، وذكروها : كالحجم السكاني الصغير نسبيا ، والتجانس الحضاري ، والمرونة التي جاءت بها حروب أسر ملكية أو امبراطورية ، وتوازن دول بالقوى ، وقاعدة واسعة للفلاحين كمصدر للتعبئة ، متسع من الوقت يسمح بمعالجة متسلسلة للمشاكل الانمائية ، بالإضافة الى تطبيق سياسي تدريجي « للمحيط » .

ولم تكن القضايا التي أثرت وظلت غالبا غير محسومة ترتبط بعبارات معينة عن الظروف الاختلافية ، وإنما ترتبط بنطاق النظريات العامة السائدة التي حاولت أن تحتوى كلا من التجارب « التاريخية الأوروبية » وغير الأوروبية المعاصرة .

وقد عرض كل الدارسين من العالم الثالث هذه المسائل . وعبر أحد المشتركين عن شكوكه الخطيرة في فائدة النماذج الاستنتاجية في أن تشرح أي شيء ، وبوجه خاص النماذج المختلفة لتجارب محددة وجدت في ظروف معينة .

وكانت هناك حاجة للعودة الى التقليد الاستقرائي المهمل غالبا في العلوم الاجتماعية .

وقد جاد أحد الأوغنديين المشتركين في الافتراضات الأساسية والتعريفات التي تتضمن الفكرة الأوروبية الخاصة بالدولة المركزية أو بالمفهوم العكسي الخاص

« بالديمقراطية المتألفة » - وهذه المضامين الفكرية جاءت وفقا لما رآه مؤسسو الأمم في افريقيا الذين كانوا يحاولون الحصول على السلطة السياسية من المجتمعات ذات القبائل المتعددة ، مع الاضطرار الى الأخذ بديمقراطية الجماهير وبنظام الدولة الاشتراكية .

ولقد ناقش سيلفا ميكيلينا - وهو من فنزويلا - نظرية التحديث كلها التي كانت الموضوع الرئيسي لكثير من المؤلفات في الأدب بالمنطق النظري والحجج الأساسية . وهذه تتضمن : نظرية الهوية القومية (باي وروستو) ، ترشييد السلطة (سيلفرت) ، التفرقة الينائية والتعبئة الاجتماعية (دوتيش) ، المشاركة السياسية (الموند وفيريا) ، وتنمية المقدرة السياسية (ايزنستاد) ، والتركيب المركزي واقامة التحالفات (روكات وبندكس ومور) .

وفي حين ساعدتنا هذه النظريات في فهمنا التحليلي لبعض العلاقات المتشابهة بين السياسة والمجتمع (كأن يكون ذلك من خلال تصنيف المشاكل مثلا) لا توجد واحدة منها تستطيع أن تقدم لنا نظرية (مفسرة) ، ولا نقصد هنا نظرية سببية ذات مقدرة تنبؤية .

غير أن النقطة الأكثر أهمية هي أن أوجه القصور هذه التي تتصف بها بعض النظريات المعينة انما تأتي من حاجة أساسية الى النظرية الأكثر عمومية (للتحديث) أو للتنمية السياسية . وهذا معناه أن هذه النظريات الموجودة عبارة عن مفاهيم خاوية وخالية من المضمون الاجتماعي والاقتصادي ، ليس لديها أية مرتكزات تاريخية ترتكز عليها ، ودائما لاتقدر دور الضغوط البنائية في العملية السياسية ، وهيكل الطبقات الاجتماعي ، وهيكل العلاقات الزراعية والصناعية ، وفوق كل ذلك الهيكل الدولي للسيطرة والتعبئة كما يجب ، وقد فشل التحديث النموذجي في أن يقدم نظرية عامة أو حتى مقارنة ، وذلك بسبب افتقاده الى نظرية واضحة للعلاقات بين الهياكل السياسية والاقتصادية العاملة وبين التسبب التطوري لبعض الأمور الثابتة في الحياة القومية والدولية .

وقد زاد أحد المشتركين من أمريكا اللاتينية هذه النقاط توضيحا ، ففي تعليق على تجربة البلاد الجنوبية في أمريكا اللاتينية أوضح هذا المفكر النقد العام الذي قدمه سيلفا ميكيلينا « لنظرية التحديث » ، وذلك باظهار كيف جعلت الظروف التاريخية المختلفة بعضا من أكثر المفاهيم شيوعا تغير معناها عندما تطبق على حالات معينة . وهكذا - مثلا - مفاهيم « كالشعب » و « الصفوة » و « الثقافة المدنية العامة » كما تستخدم في نظرية التعبئة الاجتماعية ، ونظريات « المشاركة » و « المركز والمحيط » . هذه المفاهيم لا تطبق حقيقة على أمريكا اللاتينية ، وذلك لأوضاع سياسية وحضارية خاصة ، فافتراض وجود « صفوة » أو « جماهير » ، ووجود تدفق متبادل من الوسائل الأولية أو الثانوية التي تقود الى الائتلاف والاتفاق القومي والوحي والاحساس بالانتماء المشترك ، لا يتوقف على طرف تاريخي لا يوجد فيه تبادل في الآراء وحيث توجد ثنائية أساسية تؤدي الى اقتتاد روح الجماعة السياسية .

والنظرية السائدة عن الصفوة من الصعب أن تنطبق في وضع لا تظهر فيه صفوة وطنية نشيطة ولديها روح الاستثمار والانتاج ، وحيث يوجد غموض هيكل

أساسي ناتج عن الاحباط الناشئ عن التنمية الاقتصادية وبالتالي افتقاد نمو طبقة
بورجوازية وطنية اصيلة ، حيث الطبقات المتوسطة مسبوقة لكي تجد محركاتها
الذاتية وهويتها بإنشاء علاقة خاصة مع العسكريين والدخول في بريق وضخامة
مدنهم الضخمة التي يقع مركز ادارتها الحقيقي خارج البلاد .

وهكذا فالهيكل المدني الذي يظهر فيهم ، يشير مرسة حضرية واضحة ، ليس
لمجتمعات الصفوة الوطنية فيه أودار واضحة محددة . وهكذا فإن التنمية لابد أن
يتم تصورهما في أشكال غير مستمرة باعتبار أنها فقط قطع كامل لكل ما حدث قبل
ذلك . وتحت مثل هذه الظروف الثقافية من الصعب أن نرى كيف تستطيع
النماذج الموجودة أن تفتح أبوابا وتقدم تفسيرات ذات معنى .

ولقد جذبت تجربة أمريكا اللاتينية أخيرا اهتماما كبيرا في كل من الأدب
المقارن والمناقشات النظرية الصامة . وانعكس هذا على اللقاء أيضا ، فقد كانت
الشروط التي أضافها الباحثون من نصف الكرة الشمالي على قدر من الأهمية .

وطبقا لما قالوا ركزت المناقشة العلمية التي تمثل أمريكا اللاتينية على المفاهيم
المعنوية والرمزية أكثر من التركيز على مفاهيم « المصالح » و « الروابط » من حيث
تحديدتها وتمثيلها ، فعلى عكس المتوقع كان التركيز ، بدلا من ذلك ، على التمثيل
الجمالي لوحداث كلية . وباستخدام تحليل دور كاييم فإن هناك اهتماما أكبر
بقضايا التضامن الميكانيكي أكثر من التضامن العضوي ، لا يوجد هناك تقابل واتفاق
واضح بين الجوانب الرمزية والواقع الاجتماعي فإن أفكار المثقفين التي تسود
المناقشات السياسية في هذه البلدان لا تتصل كثيرا بمصالح فئات اجتماعية
معينة .

ويقودنا الاهتمام المتواصل « بشرعية النظم » الى مراجعة الموروثات الثقافية
والهويات القومية ، فالمشكلة التي تواجه مجتمعات أمريكا اللاتينية لا تتصل
بالأهداف الموضوعية أمامها وإنما بفشل الأداء الحكومي ، والفاعلية السياسية ،
ونحو ذلك . وإن رفضا واحدا « لسياسة المصالح » ليقود الى مصدر للمعارك
الرمزية ، فالتعبئة الاجتماعية لا تؤخذ عندئذ على أنها مسألة مشاركة أو مسألة
تمثيل ، وإنما تؤخذ بمعنى عقائد وهويات شاملة . وهنا يوجد فارق أساسي في
ثقافة الطبقة المتوسطة فبدلا من تعبئة وتنظيم المحيط ذي الأصل القروي نجد هناك
تركيزا على احتواء وادماج وسائل الهوية وغير ذلك مما يشابهه . وقد يكون مرجع
هذا الى افتقاد أساسي للصدق أو الأصالة في الثقافة الأصلية على عكس الموجود في
الحضارات الأفريقية والآسيوية أو الاعتماد الكبير على الميراث الأوربي والاختلاق في
تقديم اجابة واضحة عن الدور أو الموقع الذي يتخذه سكان البلاد الأصليون في
القارة - وهم الهنود - في مواجهة المهاجرين الغربيين وذلك فيما يتعلق بتشكيل
الهوية القومية .

وقد تناول واحد آخر من القائلين بهذا الرأي مسألة صلاحية المفاهيم التي
قدمها دور كاييم عن تقسيم العمل . وقد قيل ان ما يجده المرء في أمريكا اللاتينية
هو نوع مختلف في تقسيم العمل ، فلا هو تقسيم ميكانيكي ولا هو عضوي ، وإنما
هو تقسيم على روابط من مستويات مختلفة ومن نوعيات فرعية لاضيف شيئا لى
ثقافة سياسية كلية .

• وقد اقترنت أيديولوجية الاندماج على هذا بطريقة شاملة وحتمية وبمعايير القانون الروماني والقانون الطبيعي ، في حين أن الواقع الاجتماعي مختلف وهو أقرب الى النوع الانتفاعي المتوارث •

ولقد كان ثمة ما يستحق هذا التحليل النفسى للوضع فى أمريكا اللاتينية • وكان المتحدثون - ولاشك - يتلمسون محاولة الامساك بأحدى الظواهر الحضارية المحيرة • وبالرغم من ذلك استطاعوا فى الوقت نفسه ان يتجاهلوا وينسروا من حول أكثر المشاكل تعقدا وهى علاقة السيطرة والتبعية فى المسائل السياسية منها والاقتصادية والفكرية ، وهى التى أثارها سيلفا ميكيلينا فى بحثه وفى عرضه للمنهج النظرى المختلف الذى جاء فى مؤلف الأستاذ البرازيل « جوايان ستوارت » •

ومشكلة الحضارة وأصالتها - كما أراها - انما ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة سلطة ونفوذ النظريات الخاطئة : نظرية الاندماج القومى والهوية القومية ، ونظريات تجميع المصالح والعلاقات والروابط الوظيفية فى اطار من التجمع المستقر ، وترتبط ارتباطا وثيقا أيضا بالانتقال الضرورى ابتداء من انعدام هذا التجمع حتى تحققه •

ولقد كان نمط التعبير عن طرفى هذا التحول متشعبا بصفة عامة (وذلك بالرغم من الاعتراضات العالمية على العكس) من التقليدية الى العصرية ، من الاشكال الجماعية الى الائتلافية ، ومن الوحدة الميكانيكية الى الوحدة العضوية •

وهناك الافتراض الآخر ، وهو أن الناتج النهائى لكل من هذه التحولات كان قد تحدد غائيا ، ويمكن تحقيقه بالطريقة التى هو الموجود بها فى الدول الصناعية المتقدمة •

وهذان الجانبان من المجالات للنظرية الفكرية الرشيدة والوضعية التى ندور حول « الاندماج البنائى » بالإضافة الى الافتراض الفلسفى المنهائى عن التطور الغائى نحو نتائج مقررة سلفا ، وإصرارهما المياري من خلال تقاليد تعليمية لارتبط بالتجسيد الفعلى لأوضاع المشكلة ، هذا كله يوضح القموض والثورية التى أثير فيها خلال المناقشة •

ان أزمة التطلعات العالمية التى توجد لدى عديد من المناطق المتخلفة انما تنبع على وجه التحديد من عجز هذه المناطق عن مقاومة الانجذاب الى التيار الفكرى للأمم المسيطرة ، والمشاكل التى تنور انما هى نتيجة للضغوط النفسية المنبعثة من تقاليد فكرية أجنبية لا تلقى سوى تأييد محدود ونتيجة للظروف الموضوعية المتعلقة بالتبعية الاقتصادية والتكنولوجية من جهة أخرى •

ومن هنا كان الموقف الأفضل نوعا ما ، الذى نجده فى الهند والصين ، والذى لا يرجع الى مجرد حقيقة ان كليهما حضارتان قديمتان ، وهو الشيء الذى لا شك فى صحته ، ولكنه أيضا يرجع الى أن هاتين الدولتين على درجة كبيرة من البعد والضخامة بما لا يسمح باختراقهما والتحكم الفكرى فيهما بأية طريقة شاملة مثلما حدثت فى أجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية وإفريقيا بالإضافة الى أجزاء من جنوب شرق آسيا • ومن هنا أيضا كانت الشعبية العظيمة لكاسترو فى أمريكا اللاتينية ، وجمال عبد الناصر فى العالم العربى ، ونيريرى فى أفريقيا السوداء ، « وماو » فى

كل العالمين الناهي . . لهذا ولقد ألقى أحد المتحدثين الضوء على الأسلوب الخاص الذي يستخدمه نيريري في تأكيد الاستقلال السياسي لبلاده عن طريق تصير أيديولوجي . وهو التعبير الذي يعبر عن الاستمرار الحقيقي أو الأسطوري للتقاليد المحلية والذي يؤكد استقلالها عن التقاليد والمعايير المسيطرة النابعة من العالم الغربي . وما يؤكد هذه الحقيقة مناقشة تأكيد الرئيس أبوتي الرمزي لسيادة أوغندا من خلال رد الفعل البالغ فيه لسخول الطائرات الأجنبية في أوغندا . وفي الهند أكد غاندي مثل هذا الاستقلال الذاتي عدة مرات مستخدما وسائل إعادة تفسير التراث ، والتأكيد الإيجابي الحاضر الذي ييشير بمستقبل زاهر .

ولقد ناقش كل من الباحثين الغربيين وغير الغربيين الوضع في الهند . وقد ذكرت فيما سبق عدیدا من النقاط :

دور التبعية والتجميع المتوسط والافقي بأكثر من دور التجميع والتبعية الرأسية والشاملة .

الأهمية العظمى للنسب الديموجرافية (الحضرية والقروية) في عملية بناء الأمة ، وذلك في ظروف الندرة الحادة للموارد الاقتصادية والفرص والفصل بين الثغرات السياسية والثقافية (المعاني المختلفة المرتبطة بمفاهيم الانتماء الى الأمة والتكامل القومي) .

وأخيرا الدور الهام الذي تؤديه الاختلافات والاستقلال داخل الأمة وذلك في مرحلة التكامل . ولقد أدى التركيز على الفروق والخلافات الى انتقال المناقشات النظرية الى أرض جديدة . فقد ناقش أحد الهنود المشتركين مسألة الغائية ، فقال هل علينا أن نتصور مستقبلا مشتركا للجميع ، أم هناك اتجاهات مختلفة يمكن للام أن تتحرك فيها بالرغم من الميراث المشترك من الإنكار والتطبيقات العلمية بل حتى الهياكل الرسمية للحكومات .

وطبقا لما قاله هذا الدارس فإن المهام الأساسية في الانتقال من التبعيمات الاستبدالية الى نظرية تجريبية حساسة انما تنطوي على جانبين : أولا : وضع حد فاصل بين نطاق الاختيار ونطاق الحتمية في حالات معينة من حيث الزمان والظروف (المشكلة الأساسية الخاصة بالقيادة) ، وثانيا : تحويل دور العناصر القيمية والمعارية الى نظرية مقارنة كما يحدث عند الاحالة الى الوظائف والأبنية المؤسسية (النظامية) ، وهي المشكلة الأساسية الخاصة بالأيديولوجية .

وهنا يختلف جهد العلوم الاجتماعية عن جهة العلوم الطبيعية (ومن ثم عندما يستمر رجال العلوم الاجتماعية في المقارنة) ، حيث ان العلوم الاجتماعية تتناول التدخل المتواصل للعناصر الانسانية في تطور التاريخ .

ونظرية لا تتأثر بهذا العامل الديناميكي المتغير باستمرار في المواقف الاجتماعية والسياسية هي نظرية لا ترتبط بالعناصر الحقيقية التي تصنع أو لا تصنع الأمم .

وعندما تصدى أحد المشتركين للرد على نقد سيلفا ماكينيلنا وزملائه قائلا ان المكونات الرئيسية للتحديث هي الآن جزء من ثقافة العالم وبالتالي فهي عالمية مثل هذا الدارس على الفور هل الانجازات المؤسسية النظامية التي حققتها الحضارة

الأوروبية فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر يمكن أن تؤخذ نهاية لما كان يمكن أن يأتي بعد ذلك ، أم هل نترك فرصة للإبداع والخلق للأجيال الحاضرة والمستقبلية .

وقد تأكلت مخاطر العتمة التاريخية في أية محاولة لوضع نظرية عامة (في مقابل استخدام أكثر جدوى للتاريخ لإعادة تنظيم التجربة الانسانية) لتحليق أهداف جديدة .

وأصبحت واضحة عندما ربطت المسألة .

المسائل النهائية :

ومع تقدم المناقشة أصبح من الواضح أن هناك من وراء الاختلافات النظرية اختلافات رئيسية ذات طبيعة منهجية . وعندما شخصت الاختلافات المنهجية وفحصت تحولت المسائل من مجرد مواجهة بين دارسي الأمم المتقدمة ودارسي الأمم النامية الى مواجهة بين مؤيدي نماذج المفاهيم النظرية والمفاهيم التحليلية وأصحاب التحليلات والانتقادات المشتقة من ملاحظات تجريبية معينة .

ولقد اتضح أن هناك تقليدين منفصلين في علم السياسة الحديثة : أحدهما يحاول أن يعد وينظم كتلة مضطربة من الملاحظات من خلال اطار موحد للمفاهيم النظرية والأجزاء التحليلية والتنبؤية ، والآخر يعمل على مستويات منخفضة ومتوسطة من التحليل والتنظير قائمة على ملاحظات منتظمة لعلاقات متداخلة ومتتصلة ، والوصول من هذه الملاحظات الى تسميات قابلة للاختبار . وهذان التقليدان ليسا بالضرورة متعارضين : فالأول يمكن أيضا أن يدعى الصلاحية التجريبية ، في حين أن الثاني يستهدف التحرك باستمرار نحو نظرية مقارنة محترمة وعلى مستويات عالية من التخصص ، ومع هذا فإن التركيز يختلف وبالتالي تختلف أساليب ومناهج البحث .

ونقطة الاشتراك بين كل هذا هي أن قدرا كبيرا مما يعتبر نظريات عامة (كالتحديث ، والندية ، وبناء الأمة . الخ) لهما يخفا في ظروف وملازمات مختلفة ، في حين أن الذي اختير حقيقة هو التسميات التي تغطي على مسعويات دنيا من الشمول النظرى . وهكذا فإن لدينا هنا فجوة واسعة علينا أن نعبها ، وذلك في مؤتمرات يمكن أن تؤدي الى نتائج علمية كمؤتمر « سيزي » هذا .

ولقد وجه المقرر العام للقاء أشمل انتقاد للاتجاه نحو نظرية ضخمة . فقد انتقد هذه المحاولة بطريقة ملفوفة في كثير من الكتابة النظرية عن الظواهر التاريخية نفرض اطرارات للمفاهيم على الحقيقة التجريبية وتجسيم المفاهيم والمضامين التحليلية ، والوصول الى وسيلة بسيطة وثمينة لا تتطلب معدات معينة ، وذلك بالنسبة للمشاكل النظرية ، ثم من أجل عدم الإشارة الى المشاكل الفعلية التي يخلقها الرجال العمليون المرتبطون بالعمليات التاريخية والسياسية ، وأخيرا من أجل الانشغال الكامل بمشاكل المحلل نفسه أكثر من علم النظم والمفاهيم الأخرى ذات المستوى الرفيع .

ولقد وجه متحدث آخر الأنتظار نحو الفوز المقصود أو غير المقصود لهذه النظريات الضخمة من جانب الأفكار الوطنية المناهزة أو انحيازات الجماعات الشعبية

المتطرفة ، كما وجه هذا المتحدث الانظار نحو الحاجة الى الاعتماد عن النظرة اللاأوروبية للعالم ، وذلك عند دراسة الأمم الجديدة ، بل أكثر من ذلك الحاجة الى استخدام القضايا والمشاكل التي تنشأ من العمل التجريبي في هذه الأمم الجديدة ، وذلك في تحقيق فهم أكثر وضوحا للتاريخ الأوربي .

ولم يوافق المتحدث على الجدل الذي قام بين التفسيرات « الشاملة » والتفسيرات « الفريدة » ، ودعا بدلا من ذلك لاجراء مقارنات ذات معنى أكبر يمكن تحقيقها (المقارنة الثنائية أو المقارنة بين عدد محدود من الحالات) .

ولقد شكلت القضايا المنهجية المادة الرئيسية في بعض الأبحاث التي قدمها اندارسون غير الفريدين وعلى الأخص سيلفاماكيلينا ، فقد أوضح من خلال تقديمه للعناصر المختلفة المكونة لنظرية التحديث أهمية الخواص البنائية التي يمرر عنها كل من العلاقات النظرية المتداخلة ، والمؤشرات المحددة فكريا . ولقد أراد سيلفاماكيلينا أن يحقق شيئين : أن يقوم بدراسة للمتغيرات الأكثر أهمية في حالة الأمم الآخذة في النمو ، وأن يختبر بطريقة منتظمة بعض الأفكار النظرية البديلة اعتمادا على دراسات تجريبية تفصيلية كما تم في البرازيل .

ومع أن سيلفاماكيلينا يرضى أن تكون تصورات نموذج البناء التي استمرت في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى قد حققت فيها أفضل لبعض العلاقات التشابكية بين السياسة والمجتمع (على فرض أن الأمم يمكن أن تعتبر كليات منعزلة) فإنه يشك في مقدرة هذه الأفكار (أو التصورات) على تقديم تفسيرات أو شروح بأية طريقة منظمة .

ولقد وجه متحدث آخر الانظار الى هذه القضايا عن طريق طرح نظرية استدلالية مقابلة يمكنها - على أحسن الفروض - أن تكون (شعاعا موجودا) ونظرية استقرائية عليها بالضرورة أن تستند الى الملاحظة التجريبية ، وكان ذلك من خلال تمييزه بين عملية « الملاحظة » وعملية « التعميم » وكيف يمكن للأخرة أن تؤدي الى تضليل كامل اذا لم تستند الى الأولى .

وقد اهتم هذا المتحدث أيضا بالحاجة الى تحديد بعض المصطلحات التصويرية (كالدولة ، والأمة ، والبنيان ، والوظيفة ، والجباير ، والصفوة) ، وذلك من خلال الأحداث الحقيقية ، وطالب بأن تصنع من هذه الاصطلاحات مضمونا مناسباً ، « وأن نفسرها باستمرار حتى نصل الى نظرية صالحة ومختبرة ، بدلا من البحث عن إضاحات تعطينا مثلا للنظرية السابق وجودها » .

وقد تعرض بحث آخر لهذا الموضوع من خلال نقد تفصيلي لنظرية النظم التي نسب خلوها من دراسات « التحديث وبناء الأمة والتنمية » في كثير من المشاكل الجارية .

وأضاف آخرون - ومنهم المؤلف راجني (١) الى هذه القائمة سلسلة كاملة من المشاكل متعلقة بأية محاولة « للمقارنة أو التعميم » .

(١) راجني كوروي . (الترجم)

كثير من هذه الانتقادات معروف الآن . غير أنها أثرت في اجتماع سبزي لاسال في إطار آخر . فقد أثرت من خلال الجدل حول صلاحية المفاهيم النظرية ونقاط التميز المنقولة من التجربة التاريخية الأوروبية الى تفسير هام للظواهر التاريخية الموجودة الآن وفي المستقبل ، في الجزء الأعظم من عالم القرن العشرين ، ولم تثر هذه المسائل لا في الشكل المعتاد من الحوار الداخلي بين منظري التنمية السياسية الحاليين (وتظهر بعض الأبحاث التي قدمت في الاجتماع أن بين هؤلاء المتطرفين جهلا كبيرا بأعمال الدارسين من الاقاليم الأخرى) ولا حتى في شكل جدل أيديولوجي ساذج .

والواقع أن المناقشات التي أثرت بالرغم من كونها استكشافية وتجريبية – لو تحققت لها المتابعة الصحيحة – يمكن أن تفتح بابا كبيرا للبحث النظري والتجريبى .

ولكى نذكر بعض النقاط التي تحتاج الى متابعة يبدو أن المرء قد يتفاهى عن بعض الاختلافات الهامة في الرؤيا النظرية الناتجة من الحلفيات المختلفة في التجارب والمعارف والمقائد (وذلك بسبب ما يسمى بالفجوة بين « النظرية » و « المعلومات » ، وهي المشكلة المستمرة بالنسبة لكل أنواع المعرفة) . وأنه لمن الضروري أن تبسط هذه التفرعات أو (الاختلافات) بطريقة منظمة ، وأن نبني منها تحليلا مقارنا .

ومن المفيد للجميع أن يدركوا بوعى تام أن نظريات التحديث والتنمية قد قدمت لها المادة بواسطة شيء واحد رئيسى هو بالتحديد – ونتيجة للضرورة وظروف النشأة – تجربة التحديث الأوروبية .

وكلما ظهرت عوامل جديدة تساعد على النجاح كانت هناك آراء نظرية جديدة . ومن الضروري أن ندرك هذه الحقيقة وأن نمى الطرق النظرية والمنهجية للتعامل معها ، والافلاسوف تخلق كل من ثقافة العالم والتعصب الشعبوى فجوة نفسية من الصعب اجتيازها .

وكلما أدركنا حقيقة التوحد بين الآراء النظرية البديلة كان علينا أن نخطو الى الامام خطوة هامة نحو ترجمة نماذجنا الى مجموعة من الفروض القابلة للاختبار ، ثم نختبرها على أساس من المعلومات التي تأتي من مختلف الظروف الوقتية والمكانية .

ولندرك أننا لم نفعل هذا في أى شكل من الأشكال ، بل اننا لم نخضع القليل الذى حصلنا عليه لاختبار الأهمية والصلاحية . وأخيرا ، وعندما ندرك كل هذا ونبدأ صياغة هذه المبركات في مباشرة الأبحاث التعاونية ، سوف نجد أنفسنا وجها لوجه أمام الحاجة الى فتح علمى جديد في عملنا ، وهو النزول من النظرية الشاملة والمحيط بكل شيء الى التركيز على ظواهر خاصة محددة ، والتمييز بين المفاهيم وإمكانية اختبار النظريات من خلال سلسلة من العلاقات القابلة للملاحظة والقياس .

وربما يوجد هنا طريق أفضل للنظرية المقارنة لا بوضع وبيان لبعض النظريات العامة المسيطرة من خلال تصنيف الاختلافات المفترضة حول بعض المفاهيم والمؤشرات المعطاة ، وإنما بالتقسيم خطوة وراء خطوة من تصوير معلومات معينة وتفسيرات نظرية معينة الى المقارنة المشروعة والنظرية المختبرة كما يجب .

فالتنظير نشاط مشروع ، على شرط أن يتبع قواعد معينة للعبة . والمجال في الوقت الحاضر ملء بالتنظير العرضي غير المسئول الذي لا يهتم كثيرا بالصلاحيية التجريبية أو العلاقة الفكرية ، وهناك حاجة الآن الى الانتقال نحو مسلك منهجي أكثر احتراما للمسئولية .

ولقد سبب اجتماع سيرزى لاسال خيبة أمل لهؤلاء الذين توقعوا أن يتم توافق على التحرك انطلاقا من الفقه النظري القائم ، كما كان خيبة أمل بالنسبة لهؤلاء الذين كانوا يبحثون عن بديل كامل للنماذج النظرية الحالية .

ان فائدة الاجتماع تظهر في مواضيع أخرى ، فلقد فتح هذا اللقاء حوارا صريحا بين المنظرين من الأمم المتقدمة والمنظرين من الأمم الآخنة في النمو . كذلك فمن فوائد الاجتماع التعرف على أهمية اختلاف الظروف في نمو النظرية المقارنة . وأهم من كل هذا تظهر فائدة الاجتماع في أنه جعلنا جميعا ضعفاء أمام الحقيقة القائلة بأننا لا نعرف غير القليل عما نريد التنظير له أمام الحاجة الى اختبار النظريات البديلة ووجهات النظر المختلفة على أسس من التنسيق المنظم مع المعلومات المستمرة من مختلف الظروف التاريخية .

واننا لنأمل بعد عشر سنوات من الآن أن تثار هذه القضايا التي أثرت في سيرزى لاسال ، ولكن على أسس أكثر وضوحا ومن مختلف المناطق . ونأمل أيضا أن يكون هناك ادراك أكبر لأهمية الاتجاهات الصالحة والآراء النظرية المختلفة .

بناء الأمة

في المغرب

في علم الاجتماع السياسي يحدث غالبا أن تفقد تلك المدلولات مثل بناء الأمة والاستراتيجية والبرجوازية معناها الأصل وتتحول في أيدي الأيديولوجيين إلى أسلحة - هجومية أو دفاعية - بدلا من استعمالها ، في المحل الأول ، كأدوات للتحليل العلمي . ولهذا السبب فإننا في هذه المقالة عن « بناء الأمة في المغرب » سوف ننحى جانبا كل المنازعات ، أكاديمية أو غير ذلك ، التي تنظر إلى فكرة الأمة كصورة لانتماء عديدة من المجموعات الفردية (عنصرية ، مهنية ، اجتماعية ، دينية ، الخ) داخل محتوى اجتماعي محدد كيما نحدد أنفسنا بدراسة بناء الأمة منظوراً إليها كعملية يمكن بمقتضاها تقليل البعد الاجتماعي والثقافي الذي يفضل الأقاليم والمجموعات الاجتماعية داخل محتوى معلوم يعرف بالأمة .

وقد أعدت هذه المقالة بهدف شرح خصائص بناء الأمة في المغرب من ناحية ، ومن ناحية أخرى بهدف تائيد مادة للدراسات المقارنة عن بناء الأمة في أقاليم ذات خصائص اجتماعية وثقافية مختلفة . والنقطة أن هذه الدراسات المقارنة مطلب سابق لأوانه لإقامة الأسس الضرورية التي عليها يتم تطوير نظرية عامة تتعلق ببناء الأمة في أقاليم العالم المتنوعة .

حالة البحث عن بناء الأمة في المغرب :

من الضروري أن نلاحظ بادئ ذي بدء أن المؤلفات انفرنسية عن موضوع بناء الأمة ليست موجودة من الناحية الفعلية . فالأساس أن المنظرين السياسيين

تأليف : عبد القادر زغال

رئيس قسم الاجتماع في مركز البحوث والدراسات الاقتصادية في جامعة تونس . فكلت أعماله الأولى ، من استقرار الزارعين شبه الرحل وأصلاح الهياكل الريفية بواسطة النظام التعاوني ، جوهر كتاب تحديث الزراعة والسكان شبه الرحل (١٩٦٧) ، وله مقالات عديدة في المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية وفي الجلات الأجنبية . وقد تناول أحدث بحث له طبيعة مشاركة الزارع في الحياة السياسية للمغرب قبل الاستعمار والرحلة الفكرة على خطط تحديث المغرب بعد زوال الاستعمار .

ترجمة : د . محمود إسماعيل

مدرس علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية . تشمل مؤلفاته كتاب « دراسات في العلوم السياسية » ١٩٧٢ ، وبحث عن « استخدام القوة المسلحة في العصر النووي » بمجلة السياسة الدولية عدد أبريل ١٩٧١ .

الناطقين بالانجليزية هم الذين اهتموا بهذه المشكلة (١) . وليس مدهشاً أن لا توجد حتى الآن دراسة منتظمة عن بناء الأمة في المستعمرات الفرنسية السابقة ، وخاصة في المغرب . وعلى أية حال فاننا يجب أن نذكر جهود بالاندير لتشجيع علماء الاجتماع الناطقين بالفرنسية على ادخال هذا الموضوع في مجال اهتمامهم . وهكذا كان موضوع الندوة السادسة للاتحاد الدولي لعلماء الاجتماع الناطقين بالفرنسية ، في ريو دي جانيرو ، من ٢٨ إلى ٣٠ أكتوبر ١٩٦٥ ، هو المشكلات السوسولوجية لبناء الأمة في الدول الجديدة (٢) .

وفي المجموعة العاملة المنظمة بواسطة بالاندير أثناء المؤتمر السوسولوجي العالمي السادس في ايفيان (١٩٦٦) تناولت بعض المقالات المقدمة موضوع بناء الأمة بشكل مباشر تقريباً . وعلى أية حال كانت المشكلة الأيديولوجية للقومية هي التي شكلت الموضوع الرئيسي للمناقشة في هذين الاجتماعين . والحقيقة أن القومية ، منظوراً إليها كأيديولوجية مصوغة بوضوح بواسطة الصفوة تمثل بعداً على درجة عالية من الأهمية في عملية بناء الأمة في المستعمرات السابقة . ولكن نفهم العوامل التي تساهم في خلق أيديولوجيات الصفوة القومية

(١) يجد القارئ عرضاً مختاراً للإبحاث المتعلقة بهذا الموضوع في مقالة :

S. Rokkam : Models and Methods in the Comparative Study of Nation-Building, Acta Sociologica, Vol. 2, 1969.

(٢) الأبحاث الرئيسية التي قدمت في هذه الندوة طبعت بمطبعة جامعة بروكسل

يكون من المفيد أن نعرف الدور الدقيق الذي تؤديه المجموعات الاجتماعية الأخرى الأقل تحديدا ونشاطا في عملية بناء الأمة . وإذا إقصرنا جهودنا لفهم أيديولوجية مجتمعات إنسانية معينة مثل العالم العربي على ما يجب أن نقوله الصفوة فأننا سوف نفشل في مراعاة الدور الهام الذي تؤديه أخلاق الفلاحين في تحديد الأيديولوجيات الواضحة التي تصوغها الصفوة وفي تطورهما الهيكلي وفي التعبير عنها . (٧)

إن هدفنا في هذه المرحلة انحائية للبحث عن بناء الأمة في أقاليم العالم المختلفة هو محاولة اكتشاف الأسس الهيكلية (التاريخية والاجتماعية) ، كما كانت لبناء الأمة داخل سياق اقليمي متماثل نسبيا (مستعمرات المغرب الفرنسية الثلاث السابقة : مراكش ، الجزائر ، وتونس) . انني أعتقد أن المادة الضرورية لهذا النمط المنهجي موجودة ، ولذلك فأننا يجب أن نتشاور مع المؤلفين الذين حاولوا ، دون أن يستخدموا أساسا المدلول الحديث لبناء الأمة ، أن يوضحوا مشكلات المجتمع المغربي الوثيقة الصلة بموضوعنا .

المغرب وعالم البحر المتوسط

لكي نفهم المجتمع المغربي وتاريخه الخاص يجب علينا أن نأخذ في اعتبارنا الخلفية الطبيعية للمغرب ، وهي البحر المتوسط وعالم البحر المتوسط . والحقيقة أن المغرب يشكل داخل عالم البحر المتوسط وحده جغرافية بيئية بشكل واضح لها خصائصها الذاتية الخاصة التي تميزها عن الأجزاء الأخرى لذلك العالم . وهو من الناحية الطبيعية يشكل ويحدد بوضوح وحدة جغرافية تشبه الجزيرة ، محدودة بالمحيط الأطلسي في المغرب ، والبحر المتوسط في الشمال والشرق ، والصحراء في الجنوب . ووجد الجغرافيون العرب تعريفا جيدا حينما سموها بجزيرة المغرب أو جزيرة الشمس الغاربة . أنها جزيرة احتفظت منذ العصور الوسيطة بملاقات مستمرة مع أفريقيا جنوب الصحراء ، والشرق الأوسط ، وبلدان أوروبا في البحر المتوسط .

وهكذا يجب أن نبدأ بأن نطرح من جديد سؤالا طالما أثير منذ الغزو الاستعماري ، وهو : كيف أن المجتمع المغربي ، الذي لم يكن متخلفا في العصور الوسطى بالمقارنة مع مجتمعات أوروبا الاقطاعية ، لم ينجح رغم ذلك ، سواء في فترة عصر النهضة في أوروبا الغربية أو في الأزمنة الحديثة ، في تحويل جذري لميكانله التي يرجع تاريخها الى العصور الوسطى ، وفي إرساء دعائم أمة واحدة أو عدة أمم بالمعنى الكلاسيكي لذلك المصطلح ؟

لقد كانت أعمال عالم الاجتماع المغربي ابن خلدون ، الذي ينتمي الى القرن الرابع عشر ، مصدر المادة الأساسية لكل هؤلاء الذين حاولوا الإجابة على هذا السؤال ، وهم كثيرون . وكانت فكرة ابن خلدون الأساسية هي أن جمود المغرب في عصره كان مرجعه أساسا عدم الاستقرار الهيكلي للدولة المغربية والطبيعة

As an example of this tendency, see A. Laroui's 1, *Idéologie Arabe Contemporaine. Essai Critique*, Paris, Maspéro, 1967. See also the criticism by G. Labica of Laroui's Thesis, published in the *Revue Algérienne des Sciences, Juridiques, Politiques et Economiques*, No. 4, December 1967. (1)

الدائمية وغير المتزككة للتغيرات التي جرت يدها . وكانت كل الأسر التي كان لها البسائط في المغرب في العصور الوسطى من أصل قبلي . إن القبائل التي انجذبت أسرا حليكية ، والتي عاشت قبل سيطرتها على الحكم حياة ووجودا هامشيا ، فقدت بصفة مطردة روح الجماعة ، بعد الحصول على السلطة والاقامة بنفسها في العاصمة (وهي عاصمة تكون جديدة غالبا من اختيارها الذاتي) وروح الجماعة هي الروح التي كانت مصدر قوتها ، وحينما فقدتها سمحت لنفسها بأن تقهر بواسطة قبائل أخرى . وعلى أساس هذا التفسير للحالة المغربية التقليدية حاول المؤلفون الأوروبيون في القرن العشرين أن يفهموا الأسباب الرئيسية التي جعلت عملية بناء الأمة في الدول المطلة على الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط ، وخاصة المغرب ، تتخلف عن مثيلاتها في الدول الواقعة شمال البحر المتوسط . ويوجد تفسيران لهذه الظاهرة مقبولان بشكل واسع

(أ) تفسير المستشرقين الكلاسيك ، وقد اكتمل عندما كان النظام الاستعماري في أوج مجده

(ب) والتفسير الماركسي المضاد للاستعمار ، الذي تبلور في نهاية العهد الاستعماري .

المستشرقون

من المحتمل أن يكون لوف. جوتير . أعظم المؤلفين تمثيلا للتفسير المستشرق فيما قبل الحرب العالمية الثانية (١) . والأمة طبقا له هي نتيجة اتعاون بين المزارعين وسكان المدن ، كما تتمخص عن ذلك الخبرة الأوروبية . وعلى أية حال فمن وجهة نظر جوتير كان ذلك التعاون غير ممكن في غير المغرب ، وذلك اذا استطاعت مجموعة أو أكثر من المزارعين المستقرين أن تغلب على القبائل الرحالة التي كانت تهددا دائما لحياة المدينة . وهكذا فإن الصراع المر بين قبائل صنهاجة (المزارعين المستقرين) وبدو الزناتية (المزارعين الرحل) هو الذي ، طبقا لجوتير ، يقدم التفسير للتقلبات الفاضحة في التاريخ المغربي . ويؤكد جوتير أن ذلك ليس ببساطة مسألة أفراد أو قبائل أو أسر متحاربة ، وإنما مسألة مفهومين للمجتمع والحياة غير قابلين للتوفيق . إن القبائل (المزارعين المستقرين) بمثابة تكتيل لديقراطيات صغيرة شبه حضرية . وإنبدو الرحالة شيوعي منضبط له مظهر أرستقراطي .

وهكذا ، وباستخدام تعبير جوتير ، فإن « جهد التركيز القومي » يعتمد على حالة التوازن بين هاتين القوتين المتعارضتين . ومن وقت الفتح العربي حتى بداية القرن العاشر لم تكن أي من هاتين القوتين قادرة على أن تحافظ لنفسها باستمرار على السلطة دون أن تطرد بواسطة الأخرى . وعلى أية حال فإن قيام الامبراطورية الفاطمية في بداية القرن العاشر بواسطة المزارعين المستقرين لقبيلة قتامة (في القبائل) أعطى المغرب الفرصة للمرة الأولى والوحيدة كي يشكل مصيره ، ويستخرج أو يفشل في أن يستخرج من داخله عناصر الأمة . فقاومت هذه الأسرة الفاطمية بنجاح هجمات المزارعين الرحل الذين نهجوا منهج الخوارج . ولكن هذه المحاولة

لبناء الأمة على النموذج الأوربي (من خلال التعاون بين المزارعين الرحل وقاطني المدينة) فشلت كنتيجة للغزو الذي قام به وحل انهلالية من جميع مصر في منتصف القرن الحادي عشر ، وتيمه نهضة الزناتية أو البربر الرحل . وبعد انهيار أسرة صنهاجة (المزارعين المستقرين) فإن المنحنى التطوري في المغرب يأخذ اتجاها متحددا سريعا ومحددا . وكانت نهاية المصور المتوسطي فترة تحلل كامل وموتس .

وباختصار فإن نظرية جوتير كما يلي : ان التفاوت الملحوظ في العيليتين التوأمين لبناء الأمة شمال وجنوب البحر المتوسط قد حدث منذ القرن الحادي عشر فصاعدا لأن الرحل انصرب دمروا المحاولة الأولى التي قام بها جماعات المزارعين البربر المستقرة لاقامة دولة قومية ذاتية تعتمد على التحالف بين المزارعين وسكان المدينة .

الماركسيون :

وهكذا يجادل جونير ، كما لو أن المغرب كان دائما جزيرة مبتورة بالكامل عن العالم الخارجي ظلت في حالة هياج مستمر عن طريق قوتين اجتماعيتين متعاديتين تبادليا (المزارعين المستقرين والمزارعين الرحل) ، وكما لو كان وصول القبائل العربية الرحالة في منتصف اقرن الحادي عشر هو الذي أدى في النهاية الى تعطيم توازن المنطقة الداخلي على حساب المزارعين المستقرين ، وقضى على أية فرص يمكن أن يقتنصها المجتمع المغربي ليتطور باطراد نحو أمة النمط الحديث ، التي تعتمد على تحالف المزارعين المستقرين وسكان المدن .

وبرغم ذلك فإن الكتاب الماركسيين يرفضون هذا الخط من الجدل ويربطون المغرب بمساقها الجيولوجي الحقيقي وهو عالم البحر المتوسط . وفي داخل هذه المنطقة المحددة بوضوح فإن حجم وتدفق التجارة الخارجية وموقع طرق التجارة الرئيسية مارست تأثيرا هاما على تطور الهياكل الاجتماعية الداخلية لأقطار شمال وجنوب البحر المتوسط . فيفضل الموقع الجغرافي للمغرب صلب في انصصور الوسطى كرباط أساسى بين أوروبا البحر المتوسط وأفريقيا السوداء ، وتحكم في مرور الذهب بين السودان والأقليمين الأكثر تطورا في ذلك الوقت ، وهما الشرق الأوسط وأوروبا البحر المتوسط . وهكذا حصل على فوائد جمة من دوره كوسيط بين الوحدات الإقليمية التي بلغت مراحل مختلفة من التنمية التكنولوجية ، وتلك الأقل تقدما (أفريقيا جنوب الصحراء) التي امتلكت الموارد الطبيعية ذات الطلب الكبير (الذهب ، التوابل ، العاج ، الرقيق) ، وكانت على استعداد لمبادنة هذه الموارد بمنتجات مثل الملح من المغرب ، والملابس من أوروبا ، والسلع الكتانية والقطنية من مصر ، وبدرجة متزايدة السلع الحديدية ، وخاصة الأسلحة (١) .

وفي ظل هذه الظروف كان تطور المجتمع المغربي نحو وضع الأمة الحديث مقيدا الى حد كبير جدا بتوازن القوى السياسية داخل منطقة البحر المتوسط .

cf, F. Braudel, la Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'Epoque de Philippe II, Paris, Armand Colin, 1966; Lombard, L., Musulman du VIIe au XIe siècle, Annales (Economics, Societes, Civilisations), No. 2, April-June 1947.

ولهذا السبب فإن ظهور الجمهوريات الإيطالية في القرن الحادي عشر (بيزا ، جنوة ، أمدافني ، والبندقية ، الف) ، واتساع القوة النورمندية في ميسلميا (١) - زاد من مصاعب المغرب الداخلية - ولكن يبدو أن المغرب في القرن الرابع عشر فقد بالتدريج هيئته على طرق الذهب ، وتوقف في الحقيقة عن أن يكون الوسيط الضروري بين السودان وحصر (٢) ، وفي ١٣١٦ ، كانت هزيمة المملكة المسيحية في النوبة بواسطة الدولة المملوكية في القاهرة سببا في تهية الفرصة لمراكز التجارة الكبرى في الشرق لتدخل في علاقة مباشرة مع ممالك السودان المنتجة للذهب ، دون أن تجبر بعد ذلك على التعامل من خلال المفاربة .

ومهما يكن من أمر ، وباقتراض أن الأزمة حدثت في القرن الرابع عشر لا في القرن الحادي عشر ، فلا يزال ثمة سؤال غير مجاب عليه ، وهو كيف أثبت المجتمع المغربي أنه عاجز عن الانتفاع بالفوائد المتأتية من التجارة في الذهب والفضة الأخرى ، من أجل الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تصلح كأساس مادي لعملية بناء الأمة ، كما حدث في حانة بلاد شمال البحر المتوسط التي لم يكن مستوى نموها التكنولوجي في المصور الوسطى مرتفعا بدرجة ملحوظة عن مثيله في المغرب ؟

لا يمكن القول بأن هذا السؤال قد شد انتباه كثير من الكتاب الماركسيين . وبصفة عامة ، وإلى وقت حديث ، اتجه المؤرخون الماركسيون - وكذلك بعض المؤرخين غير الماركسيين - إلى تشبيه الهياكل الاجتماعية الوسيطة في المغرب بتلك المتعلقة بالاقطاع الأوربي . إلا أن الاقطاع ، باستخدام تعبير مارك بلوش ، باعتباره نمطا اجتماعيا ، ليس شيئا معروفا للمجتمع المغربي . ولا ريب في أنه وجد هناك مزارعون وزعماء محليون مستبدون ذوو وضع اجتماعي يشابه وضع العبيد في نواح معينة . ولكن هذه العناصر لا تشكل نظاما اجتماعيا اقطاعيا ، أو نمطا اقطاعيا للإنتاج . فالمجتمع المغربي في المصور الوسيطة يفترق على الأقل إلى عنصرين جوهرين للاقطاع كنظام اجتماعي ، بينهما يفقد الاقطاع خصائصه الأساسية ، أو بصورة أكثر مضمونا اجتماعيا يتعارض هيكليا مع المضمون الاجتماعي للاقطاع ، وهذان العنصران هما .

١ - كان التضامن الدعوى كنظام لحماية الفرد ضعيفا جدا في المجتمع الاقطاعي ، ومؤثرا بدرجة عالية في المغرب . وكما أشار مارك بلوش كل نوعا من استبدال أو تقييم التضامن الدعوى ، والذي أضفى مؤثرا بدرجة غير كافية أنه ظهرت علاقات الاعتماد الشخصي على المسرح التاريخ ، فبالنسبة للفرد المهدد بواسطة أخطار لاحصر لها في عصر عنف لا يبدو أن روابط انقرباة تقدم له حماية كافية . حتى في أثناء مراحل الاقطاع المبكرة . ولاشك في أن هذه الروابط كانت ذات طبيعة غير ناضجة وغير محكمة ومفتحة بصق من الداخل عن طريق النظام المزدوج للأبناء المتميزين إلى أسرة الأب أو أسرة الأم ولهذا أكره الانسان على البحث عن روابط أخرى أو الإذعان لها .

J. Poncet, Le Mythe de la Catastrophe Hilaienne; Annales (Economics, Sociétés, (1) Civilisation), No. 5. September-October 1967.

cf. Y Lacoste Ibn Khaldoun, Naissance de l'Histoire du Passé au Tiers Monde, (٢) Paris, Maspéro, 1966.

٤ - الفرصة التي قدمتها المياوسات والتقاليد العسكرية في ذلك الوقت إلى المزارع لصغير جندياً إنطلاقاً من موارده القرائية . وطبقاً لما ذكره بلوش : « في الإمكان التي ظل فيها الرجل الحر » محارباً يمكن أن يدعى للخدمة العسكرية في أي وقت ، وكانت أسلحته ونجهيزاته تتميز في كافة خواصها الأساسية عن تلك التي يحملها المقاتلون المهنيون ، كان من السهل على المزارع أن يفر من مخالب اللورد الاقطاعي . ان هذا هو ما حدث بالضبط في المغرب ، حيث كان في استطاعة أي مزارع أن يعول نفسه إلى جندي ، على عكس أوروبا الاقطاعية ، حيث أصبحت جندياً العصور الوسطى احتكاراً مهنياً للفارس النبيل بسبب النفوق الذي اكتسبه الفارس بتجهيزاته الدفاعية . والهجومية الكثيفة في ميدان المعركة على حساب جندي المشاة . وبالإضافة إلى ذلك كان المزارع الطويل مطلوباً ابتغاء تعلم كيفية مسايسة الجواد في المعركة والقيام بمناورات مبارزة معقدة في الوقت الذي يلبس فيه الفارس الدروع الثقيلة . ومن ثم كان الطلب على المحاربين المهنيين الذين تربوا على تقاليد الجماعة وكانوا فرساناً في الأساس الأول .

وهكذا يمكن أن نفهم لماذا كان المزارع الأوربي - الذي لم يكن محمياً بما فيه الكفاية بواسطة أواخر القراية ومفتقراً إلى الموارد المادية التي تمكنه من تسليح نفسه كمحارب مهني - في موقف اعتمدت فيه سلامته الشخصية وسبل وجوده في الأصل على حماية سيد لديه من القوة ما يكفيه للدفاع عنه واستغلاله . ومن الناحية الأخرى كان المزارع في المغرب محمياً بواسطة أواخر القراية والشعور الفياض بالتضامن الذي آثارته .

وفضلاً عن ذلك استطاع كل الذكور البالغين ، دون تغيير وضعهم الاجتماعي ، أن يحولوا أنفسهم إلى محاربين . وفي المغرب ثم تصبح الخيول والبنادق هي الممتلكات المتميزة لطبقة محاربين . أن مقارنة المجتمع المغربي بالاقطاع هو تفرغ لمدنول الاقطاع من كل مضمون اجتماعي . ولأول وهلة يبدو هذا الاتجاه مفهوماً من جانب الكتاب الذين يدعون أنهم ماركسيون . إلا أن أصل هذا الخلط الخطير يصبح أقل غموضاً حينما يتبين أن ذلك التفسير الخطيء قد طبق بواسطة المؤرخين الماركسيين في حالة أقاليم أخرى حيث الاقطاع في المعنى الكلاسيكي نلفظ لم يوجد في أي منها ، مثل الهند ، أو فيتنام أو إفريقيا السوداء . وفي الحقيقة ، ولأسباب سيامية أساساً ، والماركسيون المتسكون ، منذ ١٩٣١ فصاعداً ، وكنتيجة لنقاش كبير نظم في ليننجراد عن أسلوب الانتاج الآسيوي ، والرفض الرسجي لهذا المدنول ، بدأوا يحترضون مرحلة اقطاعية ويعدون لها المقعدة الضرورية للمرحلة الرأسمالية في تاريخ كل مجتمع .

وعلى أية حال فإنه بعد وفاة ستالين وخاصة بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ظهرت مدرسة جديدة في الفكر الماركسي . وطبقاً لها فإن المرحلة الرأسمالية في الأقاليم غير الأوروبية قد سبقها بصفة عامة نمط انتاج لم يكن اقطاعياً ، وكان في نفس الوقت سابقاً للرأسمالية . وقد انتعش مفهوم « الشكل الآسيوي للانتاج » وذهب بعض المؤلفين إلى حد وصف النظام الاجتماعي المغربي أثناء العصور الوسطى بأنه يناظر شكلاً ناقصاً لاسلوب الانتاج الآسيوي . وهذا خلط خطير إذا وقع المرء فيه مثل خلط هؤلاء الكتاب الذين استخدموا فكرة الاقطاع استخداماً ميكانيكياً . وإذا لم يتسع مفهوم النمط الآسيوي في الانتاج ليشمل كافة النظم الاجتماعية السابقة على الرأسمالية والتي لم تمر بمرحلة الاقطاع في

جناح الفدويق - وبمعنى آخر اذا انصاع المرء للاركرس انفى نظر الى الراسمالية والاقطاع واسلوب الانتاج الاسيوى على انها نظم اجتماعية لكل منها خصائصه الفردية الذاتية - فان على المرء ان يرفض بالضرورة تطبيق هذا المفهوم على نظام اجتماعى كنظام المغرب .

ويتوقف المظهر الرئيسى لمفهوم « أسلوب الانتاج الاسيوى » على الدور الذى تلعبه السلطة المركزية فى تنظيم وضبط الانتاج ، غائبا على أساس نظام مروي للزراعة ، وهو ممكن فقط من خلال اعمال هندسية متممة تتمدى طاقة المجتمعات المحلية . وفى ظل هذه الظروف فان الدولة وبيروقراطيتها (كما فى مصر فى ظل الحكم الفرعونى) هى التى تدير الاقتصاد بفاعلية ، وتجعل وجودها محسوسا به فى كل مجتمع محلى . وفى ظل هذا النظام الاجتماعى ، وباستخدام تعبير ماركس ، كان وضع المزارعين وضع عبودية عامة . ولكن فى المغرب ، وحتى وقت استعمار له تملك الدول المختلفة الموارد التى تمكنها من ادارة الاقتصاد على مستوى المجتمعات المحلية ، وعلى العكس . اكرهت باستمرار على قبول رفض دفع الضرائب من جانب عدد كبير من القبائل كآمر واقع . واذا كان أسلوب الانتاج الاسيوى يتميز ، ضمن ما يتميز به ، باستقرار القوة المركزية وعمق سلطتها ، فان النظام الاجتماعى المغربى يتميز بآسره بعدم استقرار القوة المركزية ومحدودية مجال سلطتها اثناء العصور الوسطى وحتى عشية الغزو الاستعمارى .

وهكذا ، فليس الاقطاع ولا أسلوب الانتاج الاسيوى هو بمثابة الاجابة . ولكن فى تلك الحالة كان هو طبيعة هذا النظام المغربى الذى بقى دون تغيير جذرى حتى عشية السيطرة الاستعمارية ومن ثم اثبت انه نفسه عاجز عن التكيف مع التغيرات الهيكلية والحضارية لبيئته ، وخاصة للدول الواقعة على الشواطىء الشمالية للبحر المتوسط ؟

اسهام الانثولوجيين الفرنسين والانثربولوجيين الناطقين بالانجليزية :

كما ان الكتاب الماركسين مفرومون بتقديم خطوط عريضة للتطور العام للمجتمع الذى يسعون فيه الى تحديد انماط ومراحل الانتاج المختلفة ، فكذلك يسمى الانثولوجيون على العكس الى ازالة عامل الزمن عن طريق التركيز على مناطق البحث الاقل عرضه للتغيير ، على امل اكتشاف الهياكل الأساسية للنظام الاجتماعى التقليدى للمغرب ، من خلال دراسة المؤسسات الاجتماعية ونماذج السلوك الثقافى الأكثر مقاومة لضى الوقت . واذا قبلنا ، كفرس عمل ان بناء الأمة يمكن ان يفسر على انه تقليل العجوة الاجتماعية والحضارية بين الاقاليم المختلفة والمجموعات الاجتماعية فى وحدة محددة كامة ، فاننا ملزمون باعادة انتباه خاص لأعمال الانثولوجيين . وفى الحقيقة يستطيع الانثولوجيون ، عن طريق دراسة المناطق الاقل تأثرا بالتحديث ، ان يثيدوا لنا من جديد بعض مقومات النظام الاجتماعى التقليدى وأن يساعدونا على تقدير الأهمية والتوزيع الجغرافى والاجتماعى لقطاعات المجتمع الذى تشير حالته الحديثة نسبيا الى عند الحاجات المطلوب اداؤها ابتقاء زيادة سرعة عملية بناء الأمة .

أساس ثقافى مشترك :

من أكثر الملامح أهمية للمغرب التقليدى الوجود الدائم تقريبا لنظام السبيبة جنبا الى جنب مع نظام المخزن ويشير هذان التعبيران الى نمطين للعلاقة بين المجتمعات

المغربية المحلية. والسلطة المركزية السابقة على العهد الاستعماري . والمجتمعات في نظام المخزن هي التي نريد - أو بصورة أكثر غير قاضية على أن ترفض - دفع الضرائب إلى السلطات المركزية المخزن (١) وتكون المناطق البعيدة ، أو التي يمكن أن تصل إليها السلطة المركزية فقط بصعوبة ، نظام السببة (منطقة الانشقاق) ؛ وبصفة عامة لا يوجد حد واضح معين بين الاثنين ؛ وعن طريق وسائل العنف أو الدماء ، نجحت الدول القوية في تقليل منطقة الانشقاق إلى حد كبير ، ولكن في لحظات الأزمة كان نظام المخزن مقصورا على المدن والسهول المجاورة مباشرة ؛ وتتمثل الحصون المنيعة لمنطقة الانشقاق في أقاليم المرتفعات ، مثل الأطلس -الريف. وفي مراكش ، وانتقائا والأوراس في الجزائر ، والأقاليم الملاصقة للصحراء والتي يسكنها قبائل رحل يعد تحركها السريع ضمانا من الدرجة الأولى ضد أي عمل من جانب السلطة المركزية .

إن تقسيم المغرب السابق على الاستعمار إلى مناطق ثلاث - المدن ، والسهول التي تسيطر عليها الحكومة ، والمناطق البعيدة - حقيقة أساسية يلزم أن تؤخذ في الاعتبار إذا كان علينا أن نفهم الخصائص المحلية والإقليمية لبناء الأمة في المغرب .

وهكذا فإن النظام السببة (منطقة الانشقاق) هي بمثابة أرضية مثالية للبحث الأنثولوجي . فليس ثمة حياة حضرية . والاتصالات مع العالم الخارجي غير موجودة عملا . والمؤسسات العتيقة ظلت موجودة دون مساس حتى الغزو الاستعماري ، وكذلك بضعه سنوات فيما بعد . أكثر من ذلك ، فإن سكان هذه الأقاليم هم في العادة أناس قد احتفظوا بلمتهم البربرية وما كانوا ، كقاعدة ، في اتصال دائم مع مجموعات السكان العرب أو المغاربة ومن ثم كانت القينة الكبرى للكتابة الأنثولوجية عن عالم النبربر ، وللندرة في الدراسات الأنثولوجية عن السكان - العرب أو المغاربة .

إلا أن هذا البحث الأنثولوجي قد أظهر حقيقة هامة لفهم بناء الأمة في المغرب . فإزاء الخصوصيات التي تميز البربري من العربي ، والاختلافات بين البدوي والمزارع المستقر تواجه في النهاية نفس الأشكال الهيكلية على مستوى الأسرة والتنظيم السياسي في مجتمعات المغرب القروية المتعددة . وفي الأسرة الممتدة ، لا يكون تفوق مجموعة الأقرباء من جهة الأب موضع نزاع . ففي التسلسل الدموي يكون الزواج من بنت العم مفضلا على الرغم من أنه لا يمارس تلقائيا . أننا نواجه في

(١) معنى كلمة مخزن في الأصل مستودع بضائع ، وقد انتجت الكلمة الفرنسية دكان *Magasin* وفي المغرب أضحي يقصد بها السلطة المركزية ، الدولة . وبين الكلمة كيف كان ينظر إلى السلطة المركزية في المغرب بصفة عامة ، وفي مقاطعة الانشقاق بصفة خاصة : كان ينظر إليها كقوة مستغربة مسؤولة عن إمداد هذه المناطق لدفع الضرائب ، وبصفة عامة لم تكن الوظائف الأخرى للسلطة المركزية (اللائات الخارجية ، الدفاع عن الإسلام .. الخ) موضوع تحدى من طريق نظام السببة . *Bled Seba*

(قد يكون معنى كلمة مخزن في هذا المجال مرجه إلى أن المهمة الرئيسية للحكومة ، في ذلك العصر ، كان ينظر إليها على أنها خون المال ، أما كلمة السببة فيبدو أنها تعريف من كلمة سبابة - العرب .)

خاتمة. النسب الوحدانية السياسية لكافة مجتمعات المغرب القروية - وحدة تقدم في نفس الوقت النموذج الهيكلي للمجموعات السياسية الكبرى - وكقاعدة تتخذ للقرارات السياسية الهامة بالاجماع في جمعية من الذكور البالغين .

تلك هي المجموعات الأساسية ، إلا انه يمكن ، عن طريق الاستخدام الشعوري أو اللاشعوري لرابطة وتوذج النسب تكسر هذه الوحدات بصورة أكبر أو دمجها في مجموعات أكبر وفق ماتليه الظروف . وتتغير أسماء هذا النموذج الهيكلي ، والصور التي يتخذها في الحياة اليومية ، من اقليم الى اقليم ، طبقا للمجموعات والظروف ، إلا أن المهم هو وجود خلفية ثقافية مشتركة . ويفسر ذلك لماذا انه ، حق في منطقة الانشقاق (نظام السبيبة) ، لا تكون سلطة السلطان الروحية موضع تساؤل من الناحية النظرية ، على الرغم من أن المزارعين يمكن أن يرفضوا عملا دفع ضرائبهم لأنهم ، كنتيجة للموقع البعيد لاقليمهم في علاقته بالسلطة المركزية ، يكونون في موقع يدعوهم الى الرفض . وتصلح الأهمية الممنوحة لقاعدة الاجماع بالنسبة للقرارات المتخذة في جمعيات المجموعة السياسية الأساسية (النسب) ، وتصلح كمثل وكمعيار اسناد لكافة المجموعات السياسية الأخرى . ونتيجة ذلك غياب أي أساس قانوني للاراء السياسية للاقلية ، ونقص قيم التقرير السريع لمن يجب أن يخلف رئيس المجتمع بدلا من الانتظار حتى الحصول على الموافقة الجماعية لمثل ذلك المجتمع . وتستعمل كلمة « مجتمع » هنا لتعني كافة أنماط المجموعات السياسية بغض النظر عن حجمها ، وذلك لاننا نعرف انه فيما عدا الوحدة البدوية يكون لكافة المجموعات السياسية الأخرى حدود متميزة ووجود يتقيد بانظروا . ولا يوجد في اللغة العربية كلمة تعبر عن وحدة سياسية مستقرة ذات حدود ثابتة تقع بين المجموعة السياسية الأساسية والأمة (المجتمع الاسلامي) . ويعقب ذلك أن الشعور بالانتماء الى أمة أو دولة قومية في المعنى الحديث ، يكون دائما موضع تحدى عن طريق نوعية من الانتماء : -

(أ) الانتماء الى الأهل :

(ب) الانتماء الى المجتمع الاسلامي ككل (الأمة) .

ومع ذلك . فإن المجموعات السياسية الوسيطة بين هذين القطبين (الأهل والأمة) قد لعبت دورا سياسيا هاما في المغرب .

وطبقا للأبحاث الأولية للأثنولوجيين الفرنسيين في القبائل (الجزائر) (١) وفي الأطلس (مراكش) ٢ فإن هذه المجموعات السياسية الوسيطة والاسلوب الذي تنظم به هي المسئولة عن حفظ النظام في مناطق الانشقاق (نظام السبيبة) ، حيث لا توجد مؤسسات متخصصة لهذا الغرض في المجتمعات المحلية . وقد أعد د . مونتاني ، بصفة خاصة ، تحليلا نسقيا للمعلومات المتعلقة بالحياة السياسية المحلية في مناطق الانشقاق ، مثل الأطلسي المراكشي ، وفسر حفظ النظام في ذلك الاقليم بحقيقة أن التحالفات السياسية من المجموعات المحلية المتعددة لا تتكون

(١) A. Hanoteau and Letourneux, la Kabylie et les Coutumes Kabyles, Paris 1872- 73, 3 vols. (Editions Chailanet).

(٢) R. Montagne, Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc, Paris, Alcan (٢) 1934

عشوائيا ، وانما تتبع نموذجا هيكليا معينا ، حيث تقع كافة المجموعات الأساسية لأقليم معلوم في عصيتين أو حزبين سياسيين بطريقة تشبه وضع الرصبات السوداء والبضياء على رقعة الشطرنج . وبناء على ذلك فإن فرضي مقاطعة الانشقاق هي فرضي منظمة عن طريق توازن المحالفات السياسية . فكل مجموعة تكون محاطة بالكامل بواسطة مجموعات معادية ذات قوة متكافئة عملا . وعلى أية حال فإن البحث الدقيق في الاطلسي الأعلى لم يؤكد نظرية مونتاني . ففي اقليم سيكساوا لا يوجد دليل على ازدواجية متوازنة تضع التاكيبيلت Taghibilt من نفس المجموعة الواحدة منهم في مواجهة الآخر ، مثل القطع على رقعة الشطرنج (١) .

ويوجد بالتأكيد تنظيم مزدوج في أقاليم معينة ، الا أنه ليس النمط الوحيد للتجزؤ . فالمجموعات السياسية غالبا ما تكون مقسمة الى عدد أكبر من المجموعات الفرعية - ثلاثة أو حتى خمسة في حالة القبائل الكبرى المنفصلة . وفي الواقع ، وكما أشار جيلنر (٢) ، فإن البحث الفرنسي عن الحياة السياسية للبربر قد تمرق بشكل سيء وذلك بسبب الافتقار الى صياغة واضحة لفهوم المجتمع الجزأ . فالحقيقة ان الانثونوجيين الناطقين بالانجليزية هم الذين طوروا ونظمو هذا المفهوم القديم لدور كايم (٣) . وان البحث حول المجتمعات الجزأة حديث نسبيا ، ولكن ليس قصدي أن أصف هنا كافة الدلالات السوسولوجية لهذا الشكل من التنظيم الاجتماعي . وحسبنا انقول بأن مفهوم التجزؤ يقدم اجابة أكثر عمومية من نظرية مونتاني عن الانصاف The Lefts لمشكلة حفظ النظام في مناطق الانشقاق . وهذا التفسير صحيح فقط في حالة الصراع بين المجموعات التي تكون الوحدات الأساسية للعصيتين المتعارضتين ، ولكن الصراع يمكن أن يتبدل على كافة المستويات وبعضها ، ومجموعات من كل الاحجام . وانما سنتناول ، للاغراض الحالية فقط بعض مبادئ التنظيم الجزأ ، وأحد هذه المبادئ هو أن الولاء لمجموعة ما والعضوية فيها يعتمدان على الصراع القائم وحجم المجموعات الداخلة فيه (٤) ، ويوضح ذلك الحكمة العربية « أنا ضد أخي ، وأنا واخوتي ضد أبناء عمي ، وأنا واخوتي وأبناء عمي ضد العالم بأسره » . وطبقا للظروف ، فإن المجموعات على أي مستوى ، أما أن تظل كمجموعات ، في موقف عداء داخل مؤسسات ، أو أن تكون تحالفا مؤقتا لتقاتل مجموعة منافرة .

وفي مجتمع جزأ ، فإن المجموعات المتنافرة المنطلقة من نفس المنبع العنصري تعارض كل منها الأخرى ، ولكنها تكون مترابطة ومتحدة داخل المجموعة الأكبر منها . والتي بدورها تكون في تعارض مع المجموعة المناظرة لها (٥) . الا أن الفكرة الأساسية التي يجب تذكرها ، طالما أننا نأخذنا بصدد موضوعنا هذا ، هي انه لا يمكن أن تكون

J. Berque, Structures Sociales du Haut Atlas, Paris, Presses Universitaires de France, 1955. (1)

E. Gellner, Saints of the Atlas, London Weidenfeld & Nicolson, 1969. (2)

E. Durkheim, De la Division du Travail Social, Etude sur l'Organisation des Sociétés Supérieures, Paris, Alcan, 1893. (3)

Gellner, op. cit. (4)

G. Balandier, Anthropologie Politique, Paris, Presses Universitaires de France, 1967 (Collection S.U.P.). (5)

هناك أية سلطة مطلقة في شيخ القبيلة حينما يكون المبدأ الأساسي للهيكل القبلي هو التمازج بين أجزائها ... إن السلطة موزعة عند كل نقطة من الهيكل القبلي والقيادة السياسية مفعورة على المواقف التي تعمل فيها القبيلة ، أو جزء منها بشكل متضامن (١) .

الى أي حد يشبه هذا النموذج المثالي لمجتمع مجزا الحياة السياسية الواقعية لنظام السببية (مناطق الانشقاق) قبل الاستعمار : يقول جيللز : الى حد كبير جدا ولا يمكن أن يوجد شك في أن جيللز على حق . ولكن ينبغي أن يضاف أنه كان أيضا في إحدى مناطق الانشقاق هذه ، أو الفوضى المنظمة ، أن ظهر لوردات الأطلسي: الأفراد الذين يحتمل أن يكون سلوكهم الاستبدادي واحدا من الأسباب التي حثت بعض مراقبي المغرب على أن يطبقوا على ذلك المجتمع تلك المفاهيم مثل الاقطاع وأسلوب الإنتاج الآسيوي .

وإذا كان علينا أن نفهم ذلك ، فيجب أن يذكر أنه حتى القرن التاسع عشر ، أثبت التنظيم الجزاء لمنطق الانشقاق كفاءته في جعل محاولات الرؤساء الاستبداديين الرامية الى تدعيم سلطتهم مزعزة وغير مستقرة . وغالبا ما أقصى هؤلاء الزعماء الطموحين عقب تغير التحالف الذي هدف بصفة مطلقة الى منع أية مجموعة سياسية بعينها من تحقيق احتكار للسلطة والسلطان والحصول على سيادة دائمة على كافة المجموعات الأخرى . إلا أنه في القرن التاسع عشر نجحت بعض الأسر في فرض سلطتها على قطاع كبير من السكان . وعلى أية حال تجدر الإشارة الى أن هذا الشكل من الاستبداد هو بصورة أكثر استبداد مجموعة على مجموعة أخرى ، وأن المستبد ملزم ، إذا كان عليه أن يحفظ تماسك هذه المجموعة ، بالتصرف ديمقراطيا . وفي قومه المحليين فإن عبد الملك متوجي اعظيم ، لم يكن ينظر اليه الا أنه سيد عشيرته وعلى مستوى آل متوجي ، فهو حاكم أبوي . وعلى مستوى كل مجموعة الأسر التابعة ، فهو ممتسلط ومستغل مكار . وعلى مستوى الجنوب المراكشي فانه يجتريه أيضا على الملكية الدولية . إلا أن الوزن السياسي الذي يجلبه له يعمد في النهاية على اخلاص جماعته التي ينتمي اليها (٢) .

وهكذا ، وتفريعا على ما تقدم ، كان لوردات الأطلس أيضا ، في المغرب السابقة على الاستعمار خاضعين لرقابة جماعتهم التي ينتمون اليها (جمعية من كافة الذكور البالغين في الجماعة القائمة على الرابطة الأبوية)

الانفصاع الجديد الى بناء أمة عقب اخضاع نظام السببية :

في وقت غزو الجزائر (١٨٣٠) كان المغرب بأسره ، باستثناء مراكش ، تحت حكم الامبراطورية العثمانية . ونجحت مراكش ، عن طريق الرجوع الى ذاتها والى حد ما احياء مؤسساتها التقليدية في صيانة استقلالها حتى السنوات الأولى من القرن العشرين . ولم يؤد الغزو العثماني للجزائر وتونس في منتصف القرن الخامس عشر الى أي تغير جذري في الهياكل التقليدية لهذين البلدين . وبالنسبة للمغرب ككل يمكن القول أن العصور الوسطى استمرت حتى القرن التاسع عشر ،

E.B. Evans-Pritchard, The Sanusi of Cyrenaica, op. cit.

(١)

Berque, Structures Sociales du Haut Atlas, op. cit.

(٢)

ولكن التنظيم الاجتماعي للأقطار الثلاثة أظهر اختلافات معينة . فعشية الاستعمار الفرنسي كانت تونس . مثلما كانت في وقت الاحتلال الروماني ، أكثر أقاليم المغرب تحضرا ، حيث مناطق الانشقاق التقليدية (نظام السبية) الموجودة فيها كانت الأصغر . وكانت الاتصالات والمبادلات بين سكان المدن والمزارعين المستقرين أكثر تطورا في تونس منها في بقية المغرب . وتمتعت أسر المدينة القديمة والقادة القبليون بقسط من السلطان أكثر أهمية في تونس عنه في الجزائر ، حيث تصرف الأتراك كإجانب في أرض مهجورة (مع أنهم كإجانب مسلمين قد اشتركوا مع السكان الأصليين في بعض الأمور ، وكانوا يحاولون الدفاع عن ذلك الجزء من عالم الأماة (المجتمع الإسلامي) ضد تدخل القوى الكاثوليكية .

وعشية الاستعمار الفرنسي ، وجدت مقومات الأماة في معناها الحديث ، إلا أنه لم يكن هناك نيار ثابت واحد للشعور القومي . ففكرة أن الأماة تعني أشياء مختلفة بالنسبة لأناس مختلفين يمكن إدراكها من حدث هام طرأ في الستينات من القرن التاسع عشر .

ففي تونس ، أكثر أقاليم المغرب تحضرا ، وحيث عملية بناء الأماة أكثر تقدما ، استخلم شعاران أثناء انتفاضة عامة للقطر ضد باي ذلك الوقت (١٨٦٤) ، وعن طريقهما نستطيع فهم الحالة النفسية لقطاعات الشعب المتنوعة . ولقب رئيس الحركة المتردة ، علي الفور ، وهو مزارع من إقليم منشق تقليديا (النجود العليا) ، وباي الأتراك والماليك (عبيد تربوا في أسر تركية) ، وبالتأكيد فإنه ليس مصادفة أن يذكر المتوردون في الحال تعبير « باي العرب » وليس تعبير « باي التونسيين الأكثر وطنية » . ومن الناحية الأخرى ، فإن أحد شعارات سكان صفاقس المتوردين (المدينة الثانية في تونس) ذو دلالة أيضا . فقد صاح سكان صفاقس ، تعبيرا عن عدائهم للسلطة المركزية « ليسقط الباي ! ليحبنا السلطان العثماني ! » ويوضح هذان الشعاران عدم ثبات فكرة الأماة في منتصف القرن التاسع عشر في أكثر أقاليم المغرب تحضرا . ماذا ، بعدئذ ، يمكن قوله عن الموقف في الجزائر ومراكش قبل الاستعمار حينما نأخذ في حسابنا أن مساحات كبيرة جدا وقعت تقليديا خارج رقابة السلطة المركزية ؟

لا ريب في أن الاستعمار ، عن طريق تكسير الهياكل التقليدية ، قد أهدم ، رغم أنه ، - وضد مصالحه - المرحلة لاندفاع جديد نحو بناء الأماة . وكانت أحد أفعاله الأولى في الجزائر تحديد حدود المغرب الأوسط وإضفاء اسم عربي على المنطقة التي جددت بالفعل - لقب مدينة الجزائر ، إلا أن الإجراء الحاسم في كل الأقطار الثلاثة كان إخضاع مناطق الانشقاق التقليدية (نظام السبية) للإدارة العسكرية السياسية القوية التابعة للسلطة الاستعمارية الفرنسية . ولا يعني هذا أن كل هذه المناطق تأثرت اقتصاديا مع الزمن ، وعلى أية حال فمن طريق فرض الأمن حتى على المناطق البعيدة وتطوير الاتصالات بين كل الأقاليم ، أزاح الاستعمار الغراميل التقليدية عن مسيرة الوعي القومي . ومع ذلك ، حينما حان وقت نيل الدول المغربية الثلاث استقلالها ، لم يكن التقدم المنجز في بناء الأماة متماثلا في الدول الثلاث ، مع أنه كان أكثر مما وجد عشية الاستعمار .

ويفسر ذلك بمجموعة من سلسلتين من العوامل (أ) الموقف الداخلي في كل بلد وقت الاستعمار ، (ب) أسلوب وحدة الحكم الاستعماري حتى وقت الاستقلال .

ففي الجزائر ، المستعمرة الفرنسية الأولى في المغرب والأقل تحضرًا وقت الغزو (١٨٣٠) ، كان تأثير الاستعمار على بناء الأمة متناقضًا ومعقدًا بصفة خاصة . فالجزائر ، من الناحية الرسمية ، كانت اقلية فرنسية ، وهناك شعرت الجالية الفرنسية تقريبًا كما لو كانت في وطنها الأم . ومن ثم على حين فعل الاستعمار في الجزائر أكثر مما فعله في تونس أو مراكش لبناء ركانز دولة حديثة ، فإنه أيضًا فُعل في الجزائر أكثر مما فعله في أي من هذين القطرين لتبليطة ظهور أمة حديثة . وهذا يفسر الاختلاف بين الدور الذي لعبته صفوة المدينة في كل من الجزائر ومراكش وتونس في حركات التحرر الوطني وفي عملية بناء الأمة . وفي مراكش وتونس ، وكانتا محميتين وليستا مستعمرتين ، نظرت السلطة الاستعمارية إلى صفوة المدينة (الطبقات المتوسطة العليا والمتوسطة السفلى) كشركاء في حوار - متحدئات شرعيات - ولو أنها قاست أحيانًا فترات قصيرة من الاضطهاد . أما نظراتها الجزائريات فقد كان عليها أن تختار بين البقاء على أهداف الشرعية بكل مخاطرة المادية ، أو الذوبان بكل ما فيه من مذلة وحقارة . وهذا يفسر الموقف الهزيل لصفوة المدينة في الجزائر ، وعدم وجود حزب وطني قوي البنية عشية الاستقلال . مثل حزب الاستقلال في مراكش وحزب الدستور في تونس ، وأخيرًا ، العنف الذي به اندلعت الثورة الجزائرية .

وفي تونس ، حيث الحياة الحضرية أكثر تطورًا وأكثر استقرارًا عنها في أي مكان آخر في المغرب ، كان الاستقلال إلى حد ما قمة عملية في الطريق الذي منه وصلت حركة التحرر الوطني إلى التضجج بالتدريج . وقد قاد هذه الحركة على التوالي : المالك (الموزين) ، و صفوة الطبقة المتوسطة الوطنية (التقليدية) ، وأخيرًا ، بعد ١٩٣٤ ، مثقفو الطبقة المتوسطة السفلى (المحدثين) .

وفي الجزائر ، وجدت هذه التيارات الثلاثة عشية اندلاع الصراع المسلح . وفي مراكش حالت المدة القصيرة للاستعمار وايدولوجيته الرسمية - احترام التقاليد المحلية - دون ظهور طبقة متوسطة سفلى من الصفوة المثقفة تماثل في تمدنها تلك التي كانت في تونس . وعندما أضحي الاستقلال المراكشي وشييك الحدوث ، وقمت قيادة حركة التحرر الوطني في أيدي الطبقة المتوسطة الحضرية التقليدية . وفي الربيع ، لم يتخذ الاستعمار نفس الشكل في كل الأقطار الثلاثة . فقد سعى المستعمرون إلى احتلال أقصى ما يمكن من الأرض في كل مكان . ولكن المزارعين في الجزائر كانوا أشد تشتيتًا بشكل مؤثر ، وهذا ما يفسر إلى حد ما المشاركة الجماهيرية للمزارعين في الثورة الجزائرية . وفي تونس ، واصل الاستعمار اتجاهاً كان قد بدأ قبل الغزو الاستعماري بوقت طويل . وفي مراكش ، فإنه لم يعد فقط أية محاولة نظامية لتدمير الهياكل التقليدية للمزارعين ، ولكنه أيضًا استخدم المزارعين في أقاليم الانشقاق التقليدي (الأطلسي) لمواجهة التحرك في المدن القومية .

ولكن في كل أقطار المغرب الثلاثة ، كان اتحاد القوى بين المزارعين والصفوة الحضرية هو الذي جعل حركة التحرر الوطني أمرًا لا مندوحة عنه .

الاستقلال وإعادة تنشيط الهياكل المجزأة :

لم تكن الأقطار الثلاثة وقت حصولها على الاستقلال في نفس الموقف بالنسبة لبناء الأمة مثلما كانت عشية الاستعمار . فكما كان في القرن التاسع عشر ، ظل هناك أصل ثقافي مشترك يعتمد أساسا على اندين الاسلامي وعلى الرجكان الكلي تقريبا للمذهب المالكي . وأكثر من ذلك مرت هذه الأقطار الثلاثة بنفس النمط الاستعماري (١)

وعلى أية حال ، فالاختلافات بين الأقطار الثلاثة لها مغزاها . فليس لدى تونس أقلية بربرية من الناحية الفعلية . وفي الجزائر ومراكش ، يقطن أنسكان البربر بصفة عامة أقاليم المرتفعات (مناطق الانشقاق السابقة) . وليس الاختلاف بين العرب والبربر اختلافا عنصريا ، وذلك لأن معظم الناس المعروفين كمغرب في المغرب هم بربر متعربون . وعجل الاستعمار تعريب الشعب البربري باتساع وسائل المواصلات . ومن المقدّر اليوم أن خمس السكان يتكلمون اللهجة البربرية (والتي ليس لها حروف أبجدية) . ولا توجد مشكلة بربرية في المغرب مثلما توجد مشكلة كردية في العراق ، إلا أنه توجد إمكانية التلاعب بالسكان البربر عن طريق بعض الصفوة الحضرية .

وفي الحقيقة ، هيا استقلال الأقطار الثلاثة فرصة من أجل إعادة تنشيط الهياكل المجزأة ، بعودة ظهور « السببية » القديمة في مناطق الانشقاق التقليدية (المرتفعات والأقاليم الصحراوية السابقة) . وعلى أية حال ، ففي تونس ، أخفقت الأحداث (بما في ذلك حركة ابن يوسف) في اتخاذ بعد اقليمي محدد يماثل ما حدث في حالة الانتفاضات في القبائل أو الأوراس في الجزائر ، أو الأطلس أو الريف في مراكش . ومهما يكن من أمر ، على حين يشبه شكل هذه الثورات على نحو غريب شكل السببية التقليدية القديمة ، فإن المضمون مختلف . ففي الماضي ، كان تمرد المزارعين في مناطق الانشقاق موجها ضد التدخل المباشر للسلطة المركزية . ومنذ الاستقلال ، كانت ثورات الفلاحين في نفس الاقليم تهدف أساسا الى جذب انتباه السلطة المركزية الى الادارة السفلى وإلى ندرة الاستثمارات والأعمال الجديدة التي تخلقها الدولة بوصفها مستخدما رئيسيا .

وفي تونس . يتعرقل هذا التنشيط الجديد للهياكل المجزأة عن طريق وجود حزب سياسي عتيق في نشأته ، ذي جذور عميقة في القطر . وفي الجزائر ، فإن عدم وجود حزب سياسي ، مثل حزب الدستور الجديد التونسي ، يفسر كلا من القتال المهلك الذي حدث بلا أساس أيديولوجي بين العائلات المختلفة وقت الاستقلال وسيطرة الجيش على السلطة ، وكان الجيش هو المنظمة الوحيدة التي تملك هيكلًا مستقرًا بشكل نسبي .

وفي مراكش ، يبدو أن الشرعية التقليدية للأسرة الملوية والتنشيط الجديد للهياكل المجزأة على مستوى التخب السياسية يمرقلاق قيام المؤسسات بوظائفها ويعدان الطريق لأوقف منفجر في الأمد المتوسط أو في المستقبل البعيد .

(١) ولهذا السبب فإن حالة ليبيا ، والتي يمكن أن ينظر إليها على أنها تنتمي اما الى المغرب او الشرق الاوسط ، لم تؤخذ في الاعتبار .

أن تلك الأمانة على إعادة تنشيط الهياكل المجزأة بمضمون سياسي معاصر يمكن أن تفسر عن طريق وجود اختلال هيكلي في المجتمع المغربي بين جمهور السكان الذي أبعد عن أسلوب حياته التقليدي ، والقطاع الحديث ، وهو عاجز عن أن يقدم إليه أية إمكانية للتكيف مع موقفه الجديد .

وفي تلك الظروف ، فإن تقسيم الطبقات الاجتماعية اننتاجة عن النشاط الاقتصادي الحديث يفقد وحدته بل معناه أحيانا . فلا أحد يعرف من يمثل من ، أو من هم الحلفاء الحقيقيون أو الأعداء الحقيقيون لأناس يتولون مقاليد السلطة في الحياة العامة ، فالأصدقاء منذ عشر سنوات خلت هم الأعداء في السنوات الخمس الأخيرة ، ومع ذلك يواصلون الالتقاء اجتماعيا في مناسبة أيام العيد التقليدية .

أن التنشيط الجديد للهياكل المجزأة بعد الاستقلال ليس مقصورا بصفة مطلقة على الحياة السياسية لكل قطر . فالملاقات بين الدول المغربية لا تزال محكومة إلى حد كبير بمسلك التجزئة . فهل المغرب الكبير - باستخدام تعبير شائع في كل الأقطار الثلاثة - سوف يصبح ، في المستقبل القريب ، أمة بالمعنى الحديث للكلمة أو اتحادا كونفيدراليا لدول قومية ، أو مجرد دول ثلاث ؟

في الوقت الراهن يوجد لدى المرء انطباع بأن القومية المعينة لكل من الدول القومية الثلاث هي أعنف ما يكون في العقل الجماعي . ومع هذا فقد يكون ذلك انطباعا غير صحيح دفعت إليه الأيديولوجية الصريحة لنخب الأقطار الثلاثة . وما يمكن قوله هو أنه ، بين التنشيط الجديد للشعور الاقليمي (على المستوى المحلي) والوحدة العربية ، لا زال يوجد عدد من الاختيارات المتوسطة ، وفي المغرب فإن كل شيء أو كل شيء تقريبا لا يزال ممكنا .

تكوين الدولة

وبناء الأمة

في شرق آسيا

يقصد باقليم شرق آسيا هنا الصين وكوريا واليابان . وعلى الرغم من أن الاقليم السوفيتي الملاصق للباسيفيك يدخل ضمن اقليم شرق آسيا من الناحية الجغرافية ، الا انه لا ينتمى اليه من الناحية الاجتماعية والسياسية . كذلك لن تتضمن الدراسة جمهورية منغوليا الشعبية بالرغم من كونها جزء من اقليم شرق آسيا ، وذلك يرجع الى عدم كفاية معلومات المؤلف عنها .

وبالنظر الى الصين واليابان وكوريا في مراحل تكون وحدتها السياسية والثقافية المتميزة ، فانه يطالعنا التكوين المبكر والمستمر لمثل هذه الوحدة في الدول الثلاثة .

ففي حالة الصين يرجع تكوين الوحدة السياسية والاجتماعية المتميزة الى عهد الاسرتين الحاكمتين تشو (١١٢٢ - ٢٥٥ ق م) وتشين (٢٥٥ - ٢٠٦ ق م) فالشخصية الصينية والفلسفة الكنفيوشية والفلسفات الاخرى تركت اثرها

تأليف : جوجى واتانوكى

قام بالتدريس في جامعة طوكيو وايدا وكولجيا قبل ان يحصل على مركزه العالي كأستاذ للاجتماع في معهد العلاقات الدولية بجامعة صوفيا - طوكيو ، وقد قام بمجموعة من الدراسات عن (السلوك الانتخابى والاتجاهات السياسية في اليابان) ، ومجال اهتمامه في علم الاجتماع التاريخى والسياسى يمتد ليشمل شرق آسيا . ومن بين الأعمال الأخرى التى نشرت له (جندى سيجى لشاكاي هندو) (إن السياسة الحديثة والتغير الاجتماعى) (سنة ١٩٦٢ ، نيهون نو فوجي شاكاي) (المجتمع السياسى اليابانى) سنة ١٩٦٧ .

ترجمة : د. محمد خليل برعى

- مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

- بكالوريوس تجارة بجامعة القاهرة ، ماجستير اقتصاد من جامعة انديانا بالولايات المتحدة الأمريكية ، دكتوراه في الاقتصاد من جامعة القاهرة .

- ومن مؤلفاته وأبحاثه :

١ - مبادئ الاقتصاد (كتاب)

٢ - وسائل القياس الاقتصادى (مذكرات)

٣ - مجموعة الأبحاث الخاصة بدراسة معدلات الاداء والكفاءة الإنتاجية بالنسبة لبعض الصناعات وكذلك الخاصة بدراسة صناعة الفول والنسيج في بعض البلاد العربية . بالإضافة الى مجموعة من المقالات القصيرة .

الرائص على شعوب الصين وكوريا واليابان حتى القرن :تاسع عشر بل ما زال أثرها موجودا في القرن العشرين . ففكرة (الملكة الوسطى) التى تضمنت افتراض الوحدة الثقافية والتفوق الصينى على البرابرة الأجانب ، انما ترجع الى عهد أسرة (تشو) . أما بالنسبة للاندماج السياسى ، فاننا نجد أن الامبراطور الأول من أسرة (تشين) : (شيه هنج تى) قد اتخذ خطوات هامة في خلق تنظيم ادارى مركزى ، وتوحيد المقاييس وبناء الطرق المؤدية الى العاصمة ، وشق القنوات التى تربط الشمال بالجنوب ، وكذلك بناء (السور العظيم) الشهير والذي كان جزءا من حدود امبراطوريته . وبالنسبة للتنظيم الادارى الذى استمر نحو الف عام بعد ذلك ، فقد وضع الامبراطور (تاي تشنج) من أسرة (تانج) التى حكمت في الفترة من ٦١٨ - ٩٠٧ م وضع نظام اختيار الخفعة المدنية المشهور (انشى ترجع ملامحه الأولى الى الملكة الوسطى (هان) ٢٠٦ ق م - ٢٢٠ م) وقد جعل هذا الاختبار هو الطريق الوحيد لكل المناصب الرسمية ؛ كما قام بعملية اعادة

تنظيم شاملة لكل المؤسسات الادارية المركزية والمحلية . وكما سيتضح فيما بعد ، فان المؤسسات السياسية لاسرة (تانج) قد استخدمت كموذج في كل من كوريا واليابان . هذا ولقد كانت المملكة الوسطى (هان) هي الوحدة الثقافية الأساسية ، وهي الوطن بالنسبة للشعب الصيني ، ولقد انتشرت فكرة هذه المملكة بعد ذلك عن طريق هجرات الصينيين وغزواتهم . ولما كانت المملكة الوسطى ذات مفهوم ثقافي أكثر منه مفهوما عرقيا أو جغرافيا ، فان حدودها الطبيعية بقيت غير واضحة . وبسبب هذا المفهوم الثقافي لم تستطع الغلبة السياسية من غير أسرة (هان) للذين جاءوا بعد ذلك بواسطة (المغول) في عهد أسرة (يان) ١٢٠٦ - ١٣٦٨ م ، وبواسطة (الماتسو) في عهد أسرة (تشننج) ١٦٤٤ - ١٩١١ م ، لم تستطع أن تؤثر في الثقافة الصينية ، وبالتالي في الاستمرار والوحدة السياسية الصينية ، بل على العكس من ذلك تمكنت هذه الوحدة السياسية من امتصاص هؤلاء الحكام .

أما في حالة كوريا ، فان تاريخ الوحدة السياسية يمكن ارجاعه الى سنة ٦٧٠ م حينما جاءت مملكة (سيلا) لتسيطر على كل اقليم كوريا ، ولقد استمرت هذه الوحدة السياسية ونمت في عهد أسرتي (كوريو) ٩١٨ - ١٣٩٢ م ، و (يي) ١٣٩٢ - ١٩١٠ م وذلك رغم الغزوات التي تعرضت لها من الشمال بواسطة الصينيين من أسرتي (سوي) و (تانج) في القرن السابع ، وبواسطة (الحيتان) في أواخر القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر ، وبواسطة منغوليا في ظل امبراطورية (يان) في القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، والتي تعرضت لها من الجنوب بواسطة اليابانيين تحت قيادة (هيدوشي) في أواخر القرن السادس عشر . وعلى ذلك ففي سنة ٩٥٧ م ، وتحت حكم أسرة (كوريو) تأسس نظام اختيار الخدمة المدنية ، وقد أعيد تنظيمه وتم اكتماله فيما بعد تحت حكم أسرة (يي) التي يبدو انها قد توصلت الى درجة عالية من الحكم الاداري المركزي . وبالنسبة للوحدة الثقافية فاننا نجد أن كوريا مثلها مثل اليابان قد تمتعت بوحدة عرقية ولغوية تكاد تكون كاملة منذ بداية تاريخها . فقد كانت لغة الكلام واحدة وبلا لهجات تقريبا فيما عدا تلك الخاصة بجزيرة (تشيجودو) التي تقع جنوب شبه الجزيرة الكورية . ولقد عرفت كوريا نظاما للكتابة باستخدام الحروف الصينية واستمر هذا النظام من القرن الرابع حتى القرن الخامس شر حين اخترعت الحروف الكورية (هانجول) ، وقد أخذت هذه الحروف الكورية في الانتشار بعد ذلك وان بقي الكثير من الحروف الصينية مستعملا .

أما في حالة اليابان ، فان المؤرخين يتفقون على ان الوحدة السياسية قد تحققت بصفة مبدئية حوالي القرن الخامس (١) ، ثم تدعمت هذه الوحدة السياسية في القرن السابع عندما بدأ الأمير (شوتوكو) اصلاح (تايبا) سنة ٦٤٥ م ، وعندما أعلنت مجموعة قوانين (تايبو) سنة ٧٠٠ م . أما الفترة التالية والتي عرفت باسم عهد (نارا) سنة ٧١٠ - ٧٩٣ م وعهد (هيان) سنة ٧٩٤ - ١١٩٢ م ، نسبة الى أسماء العاصمتين في هذين العهدين (هيان هو الاسم القديم لكيو تو) ، والتي يشار اليها أحيانا بفترة (نظام ريتسو - ريو) حيث كان يقصد بذلك دولة مركزية ثابتة تحت حكم الامبراطور (تينو) بواسطة قانون « ريتسو » ومجموعة قوانين « ريو » . وقبل هذه الفترة كان زعيم أكثر الجماعات قوة يعتبر هو الامبراطور « تينو » وكانت قوته وسلطته يحددها قوة واستقلال الجماعات الأخرى . ولقد كان

(١) متسوسادا اينو ، أهل الدولة اليابانية ، طوكيو ، ايوانامى شوتن ، ١٩٦٠ .

اصلاح (تاياكا) وقوانين (تايهو) يهدفان الى الحد من نفوذ الجماعات الاخرى عن طريق القضاء على الملكيات الخاصة الكبيرة للأرض ، وعن طريق انشائه جهاز ادارى مركزى وثابت ، ولقد نجحنا فى تحقيق ذلك الى حد ما . هذا ويعتبر نظام (تانج) فى الصين نموذجاً لمثل هذه الاصلاحات . اما بالنسبة للتاحية المرقية ، فقد تمتعت اليابان بدرجة عالية من التجانس المرقى فى معظم اراضيها ، وذلك على الرغم من وجود العديد من الجماعات المختلفة ، والاستثناء الوحيد لذلك كان فى الجزء الشمالى فى (هونشو) حيث سادها الكثير من المصادمات مع قبيلة اجنبية تسمى (ايزو) خلال القرنين الثامن والتاسع (لم يتقرر حتى الآن ما اذا كان (الايزو) هم اصلاف (الاينو) الذين يعيشون الآن فى (هوكايدو) ، ولقد كانت (هوكايدو) أرضاً غير معروفة لليابانيين . وفى اليابان كما فى كوريا كانت هناك لغة واحدة منذ بداية انترايخ المعروف . ولقد اعتمدت اليابان فى لغتها المكتوبة على الأبجدية الصينية مع اجراء التعديلات اللازمة . وفى بداية عهد (هيان) تمكنت اليابان من تطوير مقاطع الحروف اليابانية ، وفى نفس العهد تم كتابة الكثير من الأدب اليابانى باستخدام الحروف اليابانية وما زال معظم هذا الأدب يقرأ حتى الآن ، وأشهر الأمثلة عليه هو (قصص جنجى) التى كتبت فى بداية القرن الحادى عشر . ويلاحظ ان المركزية والوحدة السياسية فى اليابان لم تصل الى نفس المستوى الذى وصلت اليه الصين وكوريا ، ففى ظل اصلاح (تاياكا) انضمت الوحدات الادارية المحلية مثل المديرىات (كونى) والمقاطعات (جن) التى كان يعين رؤساؤها بواسطة الحكومة المركزية . والدليل على ضعف درجة الوحدة السياسية فى اليابان كما يقول بيركس ، ان اللفظ اليابانى للدلالة على المديرية (كونى) يستعمل نفس اللفظ الصينى (كو) الذى يطلقه الصينيون على مملكة أو قطر . ولقد كان لطبيعة التكوين المتناثر لليابان ، والاستقلال التقليدى للجماعات التى تضمها ، أثر كبير فى جعل اليابانيين ينظرون الى امبراطوريتهم الحديثة التكوين على انها تتكون من العديد من الممالك الصغيرة . ولم تكن هناك محاولات لايجاد نظام اخبار للخدمة المدنية بعد النموذج الصينى . هذا وقد جاءت نهاية عهد (هيان) بالصراع بين جماعتين حربيتين ، وتأسست حكومة عسكرية بواسطة الجماعة المنتصرة فى (كاماكورا) سنة ١١٩٣ م ، ومنذ ذلك الوقت وحتى نهاية عهد (الايدو) أو عهد (توكوجاوا) شهدت اليابان حكومة مزدوجة : فقد كان الامبراطور والبلاط ببلائه فى (كيوتو) يمارسون الشكل الرسمى للحكم بينما كان الحاكم الفعلى للبلاد هو القائد الاعلى للجيش (شوغان) . ولقد كان أول من حمل هذا اللقب - معينا من قبل الامبراطور - وهو قائد أقوى انجماعات الحربية ، ولكن اللقب أصبح بعد ذلك يتوارث فى نفس الاسرة حتى تتمكن جماعة منافسة من انتزاع السلطة . ولقد استمر حكم (توكوجاواشوگانات) فى العاصمة ايدو (طوكيو) لمدة ٢٦٥ عاما ، توارث ١٥ شخصا منصب آل (شوغان) . ولم تستطع طريقة حكم (شوگانات) التوصل الى درجة المركزية الكاملة ، ومع ذلك فقد كان هذا هو النمط الأكثر استقرارا ومركزية بالنسبة لما تلاه ، فقد كان هناك ما يقرب من ٢٦٠ - ٢٧٠ أميرا اقطاعيا باراضيه الخاصة التى مارسوا عليها حكما ذاتيا خالصا بالرغم من التنظيمات التى فرضت عليهم .

ولقد كن نتيجة لتأثير انخرب فى القرن التاسع عشر ، وضرورة الأخذ بالاساليب الحديثة أن أصبح من غير الممكن للنظم التقليدية أن تبقى فى أى بلد من بلدان شرق آسيا ومن ثم انهارت أسرة (تشنج) فى الصين و (مي) فى كوريا

ونظام (توكوجاوا شوجانات) في اليابان . وبعد ذلك الانهيار سبكت كل دولة من الدول الثلاث نهجا مختلفا تماما للأخذ بالأساليب الحديثة . فقد حاولت كوريا أن تقاوم الضغط الخارجي واتخذت العديد من الإجراءات للأخذ بالأساليب العصرية . ففي سنة ١٨٨٢ اتخذت (التايجو كي) الذي ما زال العلم القومي لجمهورية كوريا ، وقامت بمحاولات عديدة للإصلاح منها اصلاح (تايوونجن) عام ١٨٦٧ م . واصلاح (كايدوا وانج) سنة ١٨٨٤ م وتمرد (توتجهاك) سنة ١٨٩٤ م وحركة نأدي الاستقلال ١٨٩٦ - ١٨٩٨ م . ومع ذلك فقد أصبحت كوريا مغلب قط في الصراع الدائر بين الدول الغربية من جانب وبين الصين واليابان من جانب آخر . وأخيرا انضمت اليابان تماما سنة ١٩١٠ م وبذلك فقدت وحدتها السياسية المستقلة خلال السنوات الخمس والثلاثين التالية .

أما في الصين ، فقد وجدت حالة من الفوضى السياسية بعد السقوط النهائي لاسرة (تشنج) الحاكمة سنة ١٩١١ م ، وقد لعب حكام المقاطعات الحربية دورا واضحا لما يزيد عن عشر سنوات حتى استطاع (الكومنتانج) سنة ١٩٢٧ أن يحقق الوحدة السياسية للبلاد تحت علم (الشمس في السماء الزرقاء) . أما اليابان فكانت على عكس الصين وكوريا ، إذ تلا سقوط حكم (توكوجاوا شوجات) فيها تكوين سريع لدولة (الميجي) وأحرزت تقدما ملموسا نحو العصرية .

وإذا ما أمعنا النظر في الاتجاهات المختلفة التي اتبعتها بلدان شرق آسيا الثلاث في العصر الحديث ، فإننا نخرج بحقيقة هامة ، وهي أن وجور تاريخ طويل لوحدة ثقافية وسياسية لا يعتبر في ذاته عاملا كافيا لبناء وانماء أمة أو دولة قادرة على الحياة والتطور في العالم المعاصر .

ومن هذه الأمثلة يمكننا أن نثير الاسئلة الآتية :

— ما هي العوامل التي مكنت من إقامة أمة حية في (الميجي) اليابانية ؟

— ما هي العوامل التي منعت حدوث تطور مماثل بالنسبة لكل من الصين وكوريا ؟

وبالنسبة للسؤال الاول ، فإن هناك العديد من التحليلات والمناقشات المختلفة التي صدرت عن دارسين يابانيين وآخرين غير يابانيين (١) ، وكما حاولت دراسات أخرى عديدة أن تقارن حالة اليابان بغيرها من البلاد الأخرى مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وتركيا ، ومع ذلك فلا توجد دراسة واحدة تقارن بين الاقطار الثلاثة لشرق آسيا وبعضها البعض في مراحل بناء الأمة الحديثة .

وهناك بعض الدراسات عن الصين واليابان ولكن لا توجد دراسة واحدة عن كوريا وذلك في حدود معرفة المؤلف على الأقل .

(١) جلبت دراسة ظهور (الميجي) في اليابان وبناء الأمة الحديثة ومالا ذلك ، اهتمام كثير من المؤرخين وعلما الاجتماع اليابانيين ، وهناك العديد من الكتابات التي نشرت باليابانية حول هذا الموضوع انظر :

Keshikigaku Kenkyukai (Research Association of Historical Science), Meiji Ishin Kozo. (A series on the History of Researches or the Meiji Restoration) Vol. 6, 1958, New Supplementary vol., 1969, Tokyo, Heibon Saa.

ونودج لدراسة أسئلة غير يابانيين من هذا الموضوع : Robert F. Ward, (ed.) Political Development in Modern Japan. Princeton, N.J., Princeton University Press, 1968.

أما بالنسبة للسؤال الثاني فإن الإجابة عليه يمكن أن تأخذ مسيلكين :
 أولهما : بالبحث عن العوامل الداخلية في كل من الصين وكوريا التي عوقبت أو
 على الأقل أخرت ظهور دولة حيوية في الفترة الحديثة ، وتعتبر دراسات (لينى
 وهندرسون) مجهودات في هذا المجال والمسلك الثاني يتناول العوامل الخارجية
 على أنها السبب الرئيس في هذا الفشل . ومن ثم فإن التكوين السريع لدولة
 (ميجي) في اليابان والتنمية المقترنة به قد أثر مباشرة على كل من الصين وكوريا ،
 فمن ناحية ، هناك من يعتبر أن اليابان تعتبر نموذجا للتنمية لكل من الصين
 وكوريا . ولكن من الناحية الأخرى ، فإن ضم اليابان كوريا إليها واستيلائها على
 تايوان ، وغزوها لمنشوريا ، قد أوضح بلا شك أن اليابان عدو مباشر للاستقلال
 والوحدة السياسية في كل من الصين وكوريا . ودراسات التاريخ السياسي
 لشرق آسيا بين عامي ١٨٦٨ و ١٩٤٥ ملونة بالوصف والتحليل عن تأثير اليابان
 على الصين وكوريا ، بمعنى التأثير السلبي لتنمية وحدة سياسية معينة في الاقليم ،
 على التنمية السياسية في الوحدات الأخرى ، أو بمعنى آخر النتائج المرتبة على
 التنمية السياسية غير المتوازنة في الاقليم .

وعلى ذلك فإن المرء ليشك فيما إذا كانت اليابان تعتبر نموذجا ايجابيا للتنمية
 السياسية فيما بين عامي سنة ١٨٦٨ وسنة ١٩٤٥ بل انه يوجد الكثير من الأسانفة
 اليابانيين (١) يشاركون (جارينجتون مور) (٢) في اعتبار أن النمو السياسي
 في اليابان في الفترة من سنة ١٨٦٨ الى سنة ١٩٤٥ وبصفة خاصة من سنة ١٩٣٠
 الى سنة ١٩٤٥ أخذ طابع (الفاشية الآسيوية) أو (القومية المتطرفة) أو
 (الامبريالية الرأسمالية) أو أي شيء آخر سلبى .

ولقد حاول البعض الآخر مثل (Schamuel Eisenstadt) (٣) أن يقدموا
 مفاهيم جديدة مثل تدهور أو انتكاس التقسيم العنصري في اليابان ، وذلك لشرح
 النشاط الخارجي والبنيان الداخلي لها في الفترة من سنة ١٩٣٠ الى ١٩٤٥ م .
 لقد ركزت حتى الآن على الوضع التاريخي والسياسي والثقافي في كل من
 الاقطار الثلاثة . والسؤال الذي يجب أن يثار الآن هو : ما هي الظروف التي كان
 من الضروري توافرها حتى يمكن بناء دولة حية كان من الممكن لها أن تتعايش مع
 الأمم الأخرى في العالم المعاصر ؟ علما بأن مجرد وجود تاريخ للوحدة الثقافية
 والسياسية لا يكفي ، بل انه يعتبر في الحقيقة عنصرا غير بناء .

(١) يختلف تصور (مور) للمشكلة مما يمكن أن نجده في معظم المناقشات من التحول الى
 العنصرية السياسية أو بناء الامة ، وكما يشير عنوان الكتاب فإن السؤال الذي يشه (مور) هو ما هي
 العوامل التي تؤدي الى اتجاهات مختلفة والى اشكال سياسية مختلفة في العالم المعاصر ؟ وهو يشير
 الى ثلاثة اتجاهات ، الاول : هو مزيج من الرأسمالية والديمقراطية البرلمانية التي تم اتصلاها
 بعد سلسلة من الثورات . والثاني : هو مزيج من الرأسمالية ومن الانظمة السياسية الرجعية والتي
 بلغت ذروتها في النظام الفاشي . والثالث : الشيوعية وقد وضع (مور) اليابان في التقسيم الثاني
 وحلها تحت عنوان (الفاشية الآسيوية) . كما وضع الصين في التقسيم الثالث .

(٢) وهناك عدد كبير من الكتب والمقالات التي صدرت باليابانية ، تنحو هذا النحو ، ففي سنة
 ١٩٥٥ صدر كتاب يتناول بالتفد الزبر التاريخ الياباني في (عهد شووا) سنة ١٩٢٦ وقد حظى هذا
 الكتاب بقبول واسع وهو : شيجيكي تويوما ، شيبشي ايماي ، اكيرا نوجي دارا - تاريخ عهد
 شووا .

طوكيو - ابوا قام شوون .

Schamuel N. Eisenstadt, *Modernization, Protest, Change*, Englewood Cliffs, N.J.
 Prentice-Hall, 1966.

ف نجد في الصين مثلاً ان فكرة (المملكة الوسطى) التي كانت رمزاً للوحدة الثقافية والسياسية هي التي أدت في القرن التاسع عشر الى الاستجابة الانتهازية وغير الواقعية للقوى الغربية . فالقادة السياميون الصينيون ، تحت تأثير فكرة المملكة الوسطى ، لم يستطيعوا أن يتعلموا كثيراً من الغرب ، ورفضوا التقدم الفنى ، ونظروا الى التمثيل الدبلوماسى من جانب بريطانيا المنتصرة على انه بصفة لتسليم الجزية ، وجعلوا الدبلوماسية الواقعية أمراً مستحيلاً . وفى حالة الصين أيضاً - كما سبق أن أشرنا (١) فإننا نجد انه على الرغم من الوحدة الثقافية والمركزية السياسية التي سادت لفترة طويلة فان الأسرة والارتباطات العائلية كانت بؤرة تجمع الولاء بالنسبة للعائلة العظمى بين السكان التي تعيش فى القرى ، ولقد كان الولاء للأسرة والعشيرة اكبر من كل الالتزامات الاجتماعية الأخرى ، وربما كان من الأفضل أن نقول « بسبب الوحدة الثقافية والمركزية السياسية لفترة طويلة . . بدلا من أن نقول وعلى الرغم من . . » ولقد عملت الفلسفة الكونفوشيوسية ، والتي شكلت جزءاً من الوحدة الثقافية للصين التقليدية ، على تأكيد تركيز الولاء للأسرة وساعد ذلك كثيراً على تسهيل مهمة المركزية السياسية ، فال فراغ الاجتماعى والاخلاقى فيما وراء الأسرة ومستوى العلاقات العائلية ، قد مكن الحكام من ادارة الحكومة المركزية باستخدام قوى صفوة نسيباً .

أما بالنسبة لكوريا ، وحتى يمكننا أن نحلل أسباب فشلها فى بناء إمة أو دولة حية فى القرن التاسع عشر ، فيجب ألا نتجاهل العوامل الخارجية ، وعلى وجه الخصوص التهديدات التي تعرضت لها من اليابان والتي انتهت بضمها نهائياً اليها سنة ١٩١٠ ، ومع ذلك فإذا ما افترضنا للحظة أن التهديدات الأجنبية ضئيلة أو غير موجودة ، فإننا نستطيع أن نتساءل : ألم تكن فى استطاعت كوريا أن تبني وتنمى دولة حية قومية بأى شكل من الأشكال مستفيدة فى ذلك بوحدتها العرقية واللغوية والسياسية . . ؟ وهنا سوف يجد المرء أن الإجابة المؤكدة لهذا السؤال ، سوف تأخذ فى الاعتبار الخصائص المميزة للمجتمع والشعب الكورى مثل : انتشار التعليم ، والقدرة على العمل . . . الخ ، الى جانب الوحدة العرقية واللغوية والسياسية .

ومع ذلك فإن (جريجورى هندرسون) فى كتابه (كوريا : سياسة الاستيعاب) قد مارس منطقاً جدلياً ، فهو يقول : بسبب الوحدة السياسية واللغوية والعرقية فإن ديناميكية سياسية يمكن أن تطلق عليها سياسة الاستيعاب

Marion J. Levy Jr., op. cit., C.K. Yang, Chinese Communist Society, The Family and The Village, Cambridge, Mass., M.I.T. Press, 1959. (1)

وكما كتب د. بانج ص ٣ - ١٧٤ أن كل الإصلاحات الصينية الحديثة حاولت أن تنقل موضوع الولاء من الأسرة للدولة (كانج يو - وى) فى كتابه الكونولت العظيم الى التعارض بين الولاء العائلى والاهتمام القومى ، وكذلك (صن بات صن) فى كتابه (ثلاث مبادئ للشعب) حين حث العائلة - وعندما هانت الصين المهزومة من القوى الأجنبية ، !صح تبنى القومية والوطنية أمراً ملحا مواطنيه على توسيع مفهوم العائلية الى مستوى القومية بتوسيع موضوع الولاء ليكون الأمة بدلا من فى ضرورته ، كما أن الغزو اليابانى والسنوات الثماني من الحرب المدمرة التي تلت (١٩٣٧ - ١٩٤٥) عدت تأثر القومية من المثقفين الى غيرهم من طبقات الشعب - وجاءت الدولة كمرکز معنى أكبر للولاء وكامل تأسيس على الإجماعات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة والأحداث السياسية السابقة على ظهور النظام الشيوعى ، ولم يتحدد تماما - فى الفترة السابقة - الاهتمام بالدولة وأجهزتها والولاء لها ، وهو ماكانت الحاجة اليه أكبر فى ظل الحكم الشيوعى .

(The Politics of Vertax) قد نضجت وتولدت مسئلة في : الطائفية ، وعدم اتخاذ القرارات الحاسمة والافتقار الى القيادة السياسية ، ولتتبع منطق (هندرسون) في قوله : « ان الوحدة والتماثل في كوريا قد عملا على تكوين المجتمع الجماهيري ، أكثر مما عملا في شعب الصين الذي يشكل مركز المنطقة . » وأنا أعتني هنا بالمجتمع الجماهيري : المجتمع الذي يفتقر الى تكوين مؤسسات قوية او روابط اختيارية بين القرية وبين الملك ، المجتمع الذي يعرف القليل عن (المدينة القلعة) وعن الامير الاقطاعي والبلط ، والمجمعات التجارية شبه المستقلة ، ودولة المدينة ، والتجمعات العامة ، والطبقات الموحدة التي بلغت من الوحدة الدرجة التي تكون فيها مراكز لمواقع وأفعال استقلالية في الوحدة السياسية لصغر المساحة ، مع غياب الفوارق العرقية والعقيدية والسياسية واللغوية وغيرها من العناصر الاساسية في بناء الامة في كوريا ، بالإضافة الى وجود قيم موحدة ، كل ذلك قد جعل من أي تجمع داخل المجتمع الكوري يبدو زائفا . فالتجمعات ، لذلك تهدف الى انتهاز أكرس ، فهي تهتم فقط بالحصول على النفوذ لأعضائها ، وبما أن الاختلافات الأخرى غير موجودة ، فإن كل جماعة تسمى لأن تكون متميزة عن غيرها بشخصيات أعضائها وعلاقاتهم بالسلطة في ذات الوقت . وبما أن التجمعات في مثل هذه المجتمعات المتجانسة تأخذ شكل التنظيمات أكثر مما تأخذ شكل الأحزاب (وذلك لأن العوامل التي يمكن أن تحول التنظيمات الى أحزاب لا تتوفر في مجتمع يتسم بالتجانس ويعتمد على تحقيق أهدافه بالقوة) لذلك فإن النتيجة التي نتوقسها من هذه التنظيمات هو اتجاهها في حركة ديناميكية متطرفة نحو المركز . ويمكن تشبيه الديناميكية السياسية الكورية بدوامة قوية ، تأخذ كل العناصر النشطة في المجتمع ، صموذا نحو القوة المركزية ، وبناء على ذلك فإننا نجد أن التجمعات الوسيطة يكون من الصعب عليها التوصل الى الاندماج . وهذه الحركة الدائرية المتصاعدة الى أعلى ، تؤدي الى امتصاص جميع العناصر المكونة لهذه التجمعات وتدفق بها الى أعلى قبل أن تتمكن من الانظام عند المستويات الأدنى (١) .

ويعترف هندرسون نفسه بأن نظريته هذه تعتبر جريئة وطموحة ، إذ أنها قد تثير شعورا بعدم الارتياح عندما تقارن الصين وكوريا واليابان ، كما أنها تعتبر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لنظرية بناء الامة والتنمية السياسية كما ألمح هندرسون نفسه فأننا يجب أن نثير السؤال الآتي : - هل يمكن القول أن الوحدة المركزية والتجانس التي تسمى إليها الدول الصاعدة يمكن أن تكون هي السبيل في القضاء على الاندماج السياسي والجماعية كما حدث في كوريا (٢) . أو كما يقول صمويل هنتون في مقدمة كتب هندرسون بأنه من الواجب أن تكون قلاودين على إبداء اقتراحات أكثر عمومية بحيث نقول أن ما يعتبر صالحا ومقوما للاندماج القومي ليس صالحا بالضرورة للتنمية القومية (٣) .

وإذا ما قمنا باختبار نظرية هندرسون (كوريا - المجتمع الجماهيري - سياسة الاستيعاب) . وحاولنا تطبيقها على كل من الصين واليابان . فأننا نجد أن الصين (ويعتبرها هندرسون مجتمعا جماهيريا أيضا) تندرج تحت (سياسة الاستيعاب)

(1) Henderson, Op. cit., p. 4-5.

(2) نفس المصدر ص ٢٠ .

(3) نفس المصدر ص ٨ .

بما يترتب على ذلك من طائفية وأندرة في القرارات وافتقار للقيادة السياسية، وبمهم قدرة على بناء أمة حية، وهو بالتأكيد ما أضع في تاريخ حكم أسرة (تشينج) الأخيرة في القرن التاسع عشر ولوائل القرن العشرين. واثني لا تردد كثيرا عند استعمال مفهوم (المجتمع الجماهيري) على هذا النحو، لأنه يستعمل أيضا في علم الاجتماع ليشير إلى وجود عدد كبير من الأفراد يسهل على الحكومة أو الأقلية الحاكمة (١٦) التعامل معهم والتحكم فيهم، أو بمعنى آخر فإن الافتراض الإنساني الذي نضعه، هو وجود حالة تتشكل فيها الدولة أو الطبقة الحاكمة من الوصول إلى الجماهير كقنوات، والتأثير عليهم، كذلك وجود درجة عالية من الكفاءة في التعامل معهم عن طريق المؤسسات الحكومية ووسائل الاتصال الفنية الحديثة. وإذا ما طبقنا هذا المفهوم على مجتمع مركزي تقليدي، فإن ذلك سيؤدي إلى نوع من الارتباك، والتأخذ مثلا المجتمعات الصينية والكورية خلال القرن التاسع عشر، عندما لم تكن وحدة المجتمع هي الفرد بل الأسرة أو المجموعة العرقية، وحيث لم يكن الاتصال بالجماهير من جانب الحكومة المركزية أو الصفوة الحاكمة كاملا على النحو الذي نعرفه اليوم بسبب عدم كفاية أجهزة الاتصال الفنية، في مثل هذه الحالة نجد أن تطبيق مفهوم (المجتمع الجماهيري) على مثل هذا المجتمع يبدو غير ممكن. ففي هذه المجتمعات، وبالنسبة للعلاقات الاجتماعية السائدة، فإننا نجد أن الأفراد لا يمكن النظر إليهم على اعتبار أنهم معزولون عن بعضهم البعض بل أنهم مرتبطون ارتباطا وثيقا على شكل وحدات اجتماعية صغيرة مثل الأسرة والمجموعة العرقية والقرية... الخ، ومن ثم فقد كانت هذه المجتمعات تعتمد على مزيج من المركزية ولللامركزية التقليدية، وعلى ذلك فإنه يمكن في هذه الحالة أن تستعمل تعبير (المجتمع الجماهيري التقليدي).

وفي ظل مفهوم (المجتمع الجماهيري التقليدي) إذا ما حاولنا أن نفاضل بين كوريا واليابان، فإن علينا أن نتساءل عن خصائص المجتمع الياباني فيما قبل للفترة الحديثة، وعن النتائج المترتبة عليها؟ وهنا نجد أن هندرسون يشير في أجزاء متفرقة من كتابه إلى أن اليابان كانت تنقسم بدرجة من الاختلافات والتخصصات الإقليمية أكبر من تلك التي تنقسم بها كوريا، وكما تنقسم بدرجة أعلى من الولاء للسلطة الحاكمة ويظهر الملكية بشكل أوضح، وهو ما يعتبر بالتأكيد من خصائص مجتمع (توكوجاوا) الياباني، حيث أنه كان مجتمعا قطاعيا يملك فيه الأمير الأرض ويتعين على الأجراء أن يدفعوا له ثمن استيطانهم، كما يحاول أن يزيد موارده عن طريق تشجيع التجارة والصناعة. كذلك نجد أن وجود نظام إقطاعي مركزي في اليابان قد دعم الوسادة السياسية فيها. ويمكن التجارة من الانتعاش على مستوى الأمة كلها... وإلى جانب ذلك فقد أفاد المبراطور كمركز جذب لمشاعر الوحدة وكمصدر متجدد لشرعية السلطة السياسية بعد أن سقط حكم (توكوجاوا شوغانات).

وعلى ذلك، فإننا نجد أن وجود النظام الإقطاعي جنبا إلى جنب وجود الحكومة المركزية، قد سهلا عملية بناء الأمة في اليابان بعد إصلاحات (الميجي) سنة ١٨٦٨. ومع ذلك ترجع أيضا إلى المهارة في معالجتها والتعامل معها عند بناء دولة (الميجي)، لذلك يجب علينا أن نواجه احتمالا أكبر إلى طريقة التعامل مع هذه العناصر التي مكنت من بناء سريع للأمة من ناحية، وأدت من الناحية الأخرى إلى إيجاد نشاط عدواني أضعف من بناء الأمة في كل من كوريا والصين.

وكما يقال غالباً (١) ، فإن الإجراءات التي قام بها (الميجي) كانت فريدة في نوعها ، فقد نجح (الميجي) في تحويل الارتباطات التقليدية للأسرة والمجموعات العائلية والقرية الى ولاء للأمة ، وذلك بترويج المفهوم الخيالي (للدولة الأسرة) التي يقودها الامبراطور . وبالتجربة . فإن الولاء للأمة وللأفراد الإقطاعيين والسلطة الروحية للأسرة الامبراطورية ، ساهما في تحويل الارتباطات التقليدية والبيدانية للمجاعات الأولية والبيئة الحالية لتصبح أساساً للولاء للامبراطور والدولة ، ولقد أثبت هذا نجاحه السريع في بناء أمة حية أمة ناجحة وقوية من الناحية العسكرية ، كما قال قادة (الميجي) . ولكن ذلك كان له أيضاً تناقضاته ومتاعبه ففي الداخل حيث اكتسب النفوذ السياسي لدولة الميجي شرعيته عن طريق السلطة الروحية للامبراطورية ، واستكمل هذا النفوذ عن طريق جهازه الإداري ، فقد مالت السلطة الى اقتحام العالم الخاص والروحي للمواطنين ، واتى رفض أى مشاركة أو رقابة بواسطة الشعب ، وفي الحقيقة فإنه في ظل (دولة الأسرة) لم تكن الأفكار والأعمال المتصلة بالحرريات المدنية ، والمشاركة الشعبية ، معترفاً بها تماماً ، بل وأصبحت هذه الأفكار عديدة اقيمة نهائياً في ظل (الدولة الامبريالية) في الأربعينيات (٢) . ولم تتمكن اليابان من أن تמיד بناء دولتها في شكل متناسق مع الحريات المدنية والمشاركة الشعبية الا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية واحتلال القوات المتحالفة لها .

ويمكن تفسير سياسة اليابان الخارجية فيما بين سنة ١٨٦٨ وسنة ١٩٤٥ بطرق عديدة ، كما انها بالتأكيد تعكس مبررات متعددة . فاذا ما أخذنا في الاعتبار الأسلوب المميز للدولة (الميجي) في بناء الأمة والنتائج المترتبة عليه ، فإنه يجدر بنا أن نملي أهمية خاصة الى طبيعة (قومية الميجي) والطريقة الغربية التي نمت بها والقومية المتطرفة للدولة الامبريالية خلال الحرب العالمية الثانية . فالقومية ، كأيديولوجية وكرمز للاندماج السياسي وكشعور شعبي كانت وما زالت من أهم العوامل المؤثرة في بناء الأمة . وكما أشار (ماريو ياما) (٣) فإن أول شيء يجب ملاحظته هو الافتقار الى الشعور بالانتماء للمجتمع الدول في شرقي آسيا في القرن التاسع عشر . فبالرغم من وجود علاقات تاريخية طويلة بين الصين وكوريا واليابان

Masao Maruyama — Thought and Behavior in Japanese Politics, New York, (١) . Oxford University Press, expanded ed., 1969.

(٢) مانعبره عادة متعلما (بالحياة الخاصة) يعترف في التحليل النهائي (السلوب الرسمية) ، وبذلك يكون له أهمية عامة ، فكل جهد خاص يقوم به الرسمية ، يعتبر جهداً متواضعاً لتفضيد الصالحين وهكذا فإننا لا نستطيع أن ننسى ونحن في حياتنا الشخصية ، أننا مرعطون بالامبراطور ، ويجب أن نعرض بدافع خدمة وطننا .

Ministry of Education, The Ways of the Subject, 1941, Quoted in Maruyama, op. cit., P. 7.

(٣) قبل ميلاد الدولة القومية الحديثة عرفت أوروبا شكلاً من أشكال (العالية) . وترجع بدور هذه الفكرة الى عهد الامبراطورية الرومانية حيث نشأت فكرة (الحسد الادوي المتناسك) والذي تمثل بعد ذلك في الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والامبراطورية الرومانية المقدسة . وعلى ذلك فإن نشأة الدول القومية الحديثة في عصر النهضة وفترات الإصلاح يعتبر تفجيراً لفكرة كانت موجودة من قبل . ولقد حمل الوي القومي في أوروبا منذ بدايته طابع الوي المالي ، وكان ينظر الى التناقضات بين الدول ذات السيادة على انها صراعات بين أعضاء مستقلين في مجتمع واحد ، بناء على ذلك . الى أي مدى يمكن مقارنة ذلك بما يسمى بالعالم الآسيوي ؟ من الواضح أن الامم الآسيوية لم تكن جسداً مرتبطاً أو مجتمعاً دولياً على النمط الأوروبي ، ورغم وجود أشكال من التبادل الدبلوماسي بينهم .

Maruyama, op. cit., p. 138.

(مع اعتبار سياسة العزلة التي اتبعها حكم «مي» في كوريا و «توكوجاوا» في اليابان حيث أغلق كلاهما أبوابه في وجه الأجانب لمدة مائتين من السنين) لم يكن هناك احساس بالمجتمع الدولي بين هذه الدول الثلاث وأكثر من ذلك فإن المفهوم التقليدي الصيني (المملكة الوسطى) عندما طبق في مجال العلاقات الدولية قام على أساس ان هناك دولا (سياسية) وأخرى (دنيا) وبصفة خاصة من الناحية الحضارية . وعندما بدأت دول شرق آسيا تواجه تهديدات القوى الغربية ، أخذت تتصرف جميعها بأسلوب واحد : فحكام الاقطار الثلاثة ، اعتقادا منهم بتفوق امهم ، اتخذوا موقفا قويا في معارضة الغرب ، وكان شعار (طرد البرابرة) هو الشعار السائد في الدول الثلاث . ولكن عندما هزموا من العسكرية الغربية القوية ، شعروا بحاجة الى أن يتعلموا ويستفيدوا من الغرب . وحتى في ذلك أيضا ، اتبع الثلاث أساليب متشابهة فقد فرقوا بين ما هو مادي وما هو روحي ، وبين المعرفة الفنية والثقافية واعتقادا منهم بالتفوق الثقافي لأمهم فقد حاول حكام شرق اسبانيا أن يأخذوا عن الغرب النواحي المادية والعسكرية والفنية فقط . ولقد أدى هذا الموقف الى أن المجموعة الحاكمة في اليابان ، وكذلك الشعب ، بدأوا ينظرون الى العالم على انه حلبة لصراع القوى ، حيث يوجد الغالبون والمفلوون ، السامون والدعاة . وطبقا لهذه الفكرة ، ومع علم شعور هذه الدول الثلاث بالانتماء لمجتمع واحد ، فإن اليابانيين ، بعد نجاحهم في بناء الامة وفي التصنيع بعد اصلاحات الميجي بدأوا ينظرون الى كوريا والصين على انهم أدنى منهم ، وبالتالي يجب أن يخضعوا لهم . وانطلاقا من هذا المنطق فالعواطف الشعبية ، ضمت دولة الميجي كوريا اليها ، كما تدخلت في الصين في العقد الثاني من القرن العشرين بعد سقوط أسرة (تشينج) مطالبة باجزاء من الصين سنة ١٩١٥ في مذكرة النقاط الاحدى والعشرين . وبعد سنة ١٩٣٠ ارتبطت هذه الفكرة اليابانية عن العلاقات الدولية بفكرة (دولة الاسرة) و (الاسلوب الامبريالي) ، ونمت خلال هذه الافكار السقيمة فكرة (عالم الرخاء لشرق آسيا العظيم) ، وطبقا لهذه الفكرة ، افترضت اليابان لانها القالة أو الاب للامم الآسيوية . وفي داخل هذا الصالم تكون الطبقة هي اساس العلاقات . أما خارجه فقد افترضت أن تسود علاقات الغالب والمفلوب ، القوى والضعيف .

والآن اذا ما تساءلنا عن مضمون نظرية بناء الامة ، فانا نجد أن دراساتنا لشرق آسيا توحى بالنقاط الآتية :

أولاً : ان التجربة المشتركة التي خاضتها الدول الثلاث ، كانت هي اصطدامها بالقوى الغربية في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر . ولأنني كنت لم أتطرق حتى الآن لمناقشة طبيعة هذه القوى الغربية في ذلك الوقت ، الا أنه من الواضح انها تصرفت بطريقة لا تتفق مع وجود الوحدة السياسية التقليدية لهذه الاقطار أو مع إعادة بنائها على الشكل الحديث وعندما نتناول المشاكل الخاصة ببناء الدولة ، فانا يجب أن نأخذ في الاعتبار مثل هذا الوضع الدولي .

ثانياً : ان حالات شرق آسيا تعطينا النموذج على التنمية غير المتوازنة بين وحدات متجاورة داخل الاقليم الواحد ، فهذه التنمية غير المتوازنة كانت لها آثار سيئة وغير موافقة ، حيث ان أكثر الوحدات تنجأ عاقت الوجود الاستقلالي للوحدة المجاورة لها . وحلت من التنمية في الاخرى عن طريق التدخل . ومن ثم ، يجب أن نعطي اهماماً لخلق هذا النوع من الديناميكيات السياسية داخل الاقليم ، وبين الوحدات المتجاورة ، مع بيان أسبابه وما يصاحبه .

ثالثا : ان النموذج الناجح لمحاولة اليابان في بناء الامة بعد اصطلاحات الميجي (اذا ما أخذنا في الاعتبار الظروف الداخلية والخارجية لهذا النموذج من بناء الامة) ، قد بين ان هناك مخاطرة كبيرة من جراء المبالغة في الاعتماد على البناء الاجتماعي التقليدي والاساطير القديمة (مثل اسطورة اليابان) في بناء الامة الحديثة ، وان القومية أو الوعي القومي يجب أن يمتزج ببعض العناصر الأخرى غير القومية مثل (الدولية) أو الشعور بالانتماء الى مجتمع دولي . وإذا ما أخذنا في الاعتبار الوضع العالمي في أواخر القرن التاسع عشر ، فربما وجدنا بعض المبررات لما تبنته اليابان من إقامة (أمة ناجحة وعسكرية قوية) . ولكن اذا كان الأمر كذلك ، فإن هذا يعني ان اليابان من الضروري لها أن تعيد بناء نفسها حتى تستطيع أن تتعامل مع جيرانها بنوع من المساواة ، وأن تعطى المزيد من الحريات والمشاركة الشعبية في الداخل . ولقد قامت اليابان بمثل هذه الحركة لاعادة البناء في العشرينات من هذا القرن . فمن الناحية الخارجية ، كان وزير الخارجية الذي عمل بنجاح مع خمس وزارات من سنة ١٩٢٤ الى ١٩٣١ (كيوجورو شيدى هارا) قد انتهج سياسة عدم التدخل تجاه الصين . ومن الناحية الداخلية ، عرفت اليابان معنى الاستفتاء والتصويت الشعبي سنة ١٩٢٥ ، وكانت قد عرفت قبل ذلك نظام الحزب الحاكم الذي يعتمد على الأغلبية في مجلس (الدايت) . ولكن على الرغم من ذلك ، فإن هذه الحركات قوبلت بحركات مضادة من القوى السياسية ، والقيم التي ترسبت خلال دولة الميجي . وكان نتيجة ذلك هو ظهور الدولة الامبريالية التي نمت بشكل غير عادي من دولة الميجي . وان كانت عملية اعادة البناء والتأقلم قد تمت أخيرا بعد الهزيمة الكاملة لليابان في الحرب العالمية الثانية .

رابعا : ان نظرية (المجتمع الجماهيري التقليدي) التي وضعها هندرسون ، يمكن تجزئتها الى العناصر الآتية :

١ - كما سبق وأشرنا ، كان الحكم السياسي للأسر التقليدية في الصين وكوريا مزيجا من المركزية عند القمة ، واللامركزية في المجتمعات القروية الزراعية عند القاع ، وهذا النظام للحكم يختلف عن النظام الاقطاعي في كل من أوروبا الغربية واليابان ، حيث وجدت لامركزية واضحة ، وهو أيضا يختلف عن الحكم السياسي في الامبراطوريات المركزية القديمة ، مثل الامبراطورية الرومانية والامبراطورية المصرية حيث تميزت باستعمال مباشر لعمل المبيد في الاقطاعات الكبيرة ، وهو ما سبق أن أشار اليه كارل ماركس وغيره مرارا . وعلى ذلك فإن نظرية هندرسون تعتبر محاولة ثانية للتركيز على نتائج وجود فراغ أو فجوة تفصل بين المركزية السياسية وبين حياة الاكتفاء الذاتي في القرية وتقييمها .

٢ - ومع ذلك فإننا اذا ما ركزنا على حياة القرية ، وتبعنا آثارها على الثقافة السياسية ، حتى في اليابان المعاصرة ، فإننا نجد سمات عديدة تشبه تلك التي ذكرها هندرسون كمصادر للوجود التاريخي للمجتمع الجماهيري (التقليدي) ومثل هذه السمات : الافتقار الى الارتباط ووجود الطائفية ... الخ يمكن أن توجد في اليابان أيضا . حيث لم يوجد المجتمع الجماهيري (التقليدي) حسب قول هندرسون ، ولذلك فإن المصدر التاريخي لهذه

السخنات يجب ان يبحث في ظل النماذج انسلوكية التي تبث في القرية
باساليبها الزراعية البسيطة ، وعلاقاتها الاجتماعية المفلقة وصفاتها الجماعية .
وحتى تكون أكثر عضوية فائنا يمكن أن نصيغ السؤال الآتي : كيف تستطيع
الديمقراطية التي تركز على الحقوق الفردية ، ان تنمو في مجتمع آميوى له
ثقافة سياسية جماعية تقوم على أساس الفلاحة البسيطة . وحياة القرية
الزراعية ؟

٣ - أما بالنسبة لمتانل العرقى واللغوى والثقافى ، فانه يعتبر أحد العوامل
المكونة للبناء السريع لدولة مركزية - في حانة اليابان بعد اصلاحها الميجى .
وفي الحقيقة ، فانه بعد الحرب العالمية الثانية ، وعندما قامت محاولة إعادة
بناء الامة بالاعتماد على عوامل محلية ، وجد ميل قوى نحو إيجاد ادارة مركزية
متمائلة ، وقد تم انشاء مثل هذه الادارة فعلا . ومن وجهة نظر تشجيع
العوامل المحلية (وديمقراطية جذور النجيل) فان هذا النوع من التجانس
كان له بعض العيوب ، ولكن في نفس الوقت يمكننا أن نقول ان وجود
درجة معينة من عدم التجانس يمكن أن يؤدي الى إيجاد وسيلة للسيطرة
ومراقبة المركزية الزائفة ، وذلك اذا ما أحسن استغلالها .

خامسا : اذا ما نظرنا الى منطقة شرق آسيا الحديثة ككل ، فاننا قد نهتم ببعض
المشاكل المعينة ، واحد هذه المشاكل هو وجود مجتمعات تاريخية مقسمة
الى أكثر من دولة ، وكوريا مثال على ذلك ، كما ان الصين تعاني نفس
المشكلة ، وعلى كل حال فان الصين يوجد بها بعض الاقليات العرقية ،
كما ان الحدود الجغرافية والاجتماعية لها ما زالت غير واضحة الى حد ما ،
لا سيما بالنسبة للحدود الغربية . هذا بالإضافة الى ان عددا كبيرا من
الصينيين يعيشون في أقطار متعددة في جنوب شرق آسيا ، وهو ما يسبب
مشكلة هامة لهذه الاقطار في بناء الامة والتنمية السياسية ، ولهذا فان
التواحي العديدة لمشكلة (الصين الأجنبية) تستحق اهتماما كبيرا ،
كما تتطلب أبحاثا بمعناها النظري والعمل (١) . وبמידا عن السمات
الخاصة بالصين فان وجود دولة منقسمة يذكرنا بضرورة أن نأخذ الوضع
الدولى في اعتبارنا عندما نتعامل مع مشكلة بناء الامة .

والمشكلة الثانية في شرق آسيا هي ضعف الاحساس بالمجتمع الدولى ،
درجة من التوافق فيما بينها ، مما يساعد على التنمية المشتركة .
وهو احد أسس بين الوحدات السياسية للأقليم مما يجعل هذه الوحدات
على درجه من التوافق فيما بينها ، مما يساعد على التنمية المشتركة
وهناك عدة عوامل خلقت هذا الموقف ، ويمكن تتبع هذه العوامل تاريخيا
الى ما قبل الفترة الحديثة ، حيث نشأ بواسطة الاسلوب التوسعى اليابانى
منذ عهد الميحي ، وخصوصا تجاه كوريا . وبالإضافة الى ذلك فان التوتر

(١) يتفق ايرهارد وكولنجر في أغلب مثال من المجتمع الصينى ، حيث انه من الصعب تطبيق
مفهوم أنظام الاجتماعى وأنظام السياسى على مجتمعات غير واضحة الحدود ، وينتج كولنجر الى
قديم منهج اجتماعى تاريخى يطل المجتمع أو السياسة في المراحل التى بدورها مع أعمال العلاقات
الداخلية بين مختلف العناصر في المجتمع أو أى حدود له .

الذي ساد المنطقة بسبب خلق دول منقسمة بعد الحرب العالمية الثانية يعتبر عاملا آخر . وعلى كل حال فإن أقاليم أخرى من العالم تعطي نفس المشكلة التي يتطلب حلها عملا مخططا بعناية من جانب كل دولة معينة ، إلى جانب دراسات من علماء الاجتماع .

مشاكل المزيد من الدراسات :

بصفة عامة ، عندما نحاول الاهتمام بالدراسات المقارنة في هذا المجال ، فإن المشكلة التي تواجهنا هي كمية المعلومات المحدودة ونقص البيانات المتاحة . وعلى وجه الخصوص ، وكما أشار روكان (١) ، فإن الدراسات الدولية الأكاديمية تميل للتحيز للدول الكبرى ، في حين أن معلوماتنا عن الوحدات الصغيرة تكون محدودة للغاية . وفي الحقيقة فإنه بالنسبة لمنطقة شرق آسيا نجد أن كمية كبيرة من المعلومات متاحة عن الصين واليابان ، ولكنها مع ذلك لا تكفي للقيام بدراسات مقارنة متممة . كذلك نجد أن المعلومات المتاحة عن كل من منغوليا وكوريا من القلة بحيث لا تكفي لدارس غير متخصص في هذه المنطقة يريد - فقط - أعداد دراسة مقارنة عن هذه الأقطار . ولكي نطور ونتقدم في حق الدراسات المقارنة ، فإننا نحتاج إلى جمع وتكوين التاريخ الاجتماعي للوحدات الصغيرة من العالم . وهناك نقطة أخرى خاصة بمزايا وعيوب الدراسات المقارنة التي تتم على المستوى الإقليمي يمكن إيجاز المزايا في الآتي : -

(أ) هذا الأسلوب من الدراسة يأخذ في الاعتبار الوحدات الصغيرة في المنطقة ، التي يكون نصيبها عادة التجاهل إذا كانت الدراسات تتم على مستوى الدولة .

(ب) أنه يجبر الباحثين على إعطاء أهمية أكبر للتفاعل بين وحدات الاقليم ، وما ينتج عنه من ظروف .

(ج) وحدات نفس الاقليم غالبا ما تتشابه من حيث تكوينها الاجتماعي والثقافي الداخلي ، لذلك فإن المقارنة داخل الاقليم يمكن أن تعطي أفكارا مفيدة بالنسبة للمقارنة بين الاقليم على اتساع العالم .

وعلى كل حال فإن تعريف لفظ (اقليم) يحتوي على قدر من الغموض . مما يضطرنا إلى إعطاء تعريفات تحتوي على قدر من التحكم ، ولناخذ اقليم شرق آسيا كمثال ، فمن الطبيعي أن شرق آسيا ليس - كما أنه لم يكن - اقليما منفصلا ، فمن الناحية التاريخية نجد أن الامبراطوريات الصينية المتتابة كان لها اتصال وتفاعل بأقاليم أخرى ، كما أن اليابان في العصر الحديث قد لعبت دورا في الحرب الصليبية الثانية كان له أثر هام على بناء الأمة في وحدات عديدة في جنوب شرق آسيا (٢) . وأكثر من ذلك ، فإنه في مراحل تكوين المجتمع الدولي أصبحت العلاقات بين وحدات شرق وجنوب شرق آسيا على جانب كبير من الأهمية . وأخيرا فيجب ألا تنوق النظرة الإقليمية الضيقة الدراسات المقارنة وإنما يجب أن تتقدم هذه الدراسات لتأخذ نمطا أوسع وأكثر عمومية للعرف على مشاكل الاقليم وجمع المعلومات الإقليمية .

Strien Rokkan, «Models and Methods in the Comparative Study of Nation-Building» Acta Sociologica, Vol. 12, No. 2, P. 54-5.

cf. Gunnar Myrdal Asian Drama, Vol. I, Part II, New York, Pantheon, 1968 (١١).

تطور نظام الدولة القومية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية



لكي نشرح تطور نظام الدولة القومية يجب أن نعرف أولا اصطلاح « أمة » ،
والتعريف المقبول في الفقه السوفيتي المتخصص بصدد الموضوع هو أن : الأمة
كيان مستقر مؤسس تاريخيا يميزه اشتراكه في اللغة والاقليم والبنيان الاقتصادي
وقالب العقل كما يعبر عنه في ثقافته المشتركة . والملاحم الأربعة السابقة يجب
أن توجد مقترنة : إذا غاب أيها ، لا يمكن القول بوجود أمة .

ويستتبع التعريف السابق أن الجماعة القومية يجب ألا يخلط بينها وبين
الجماعة العرقية أو الجماعة القبلية ، طالما أن الأمة ظاهرة تاريخية لم توجد
دائما ولم توجد إلى الأبد مستقبلا . ولقد ظهرت الأمم وقت تصفية التجزئة
الإقطاعية ونشأة المجتمع الرأسمالي . ولأن روسيا بدأت في الطريق إلى
الرأسمالية متأخرة عن بلاد غرب أوروبا ، فقد نشأت الأمم هناك متأخرة عن البلاد
الأخرى . وبغضلا عن ذلك ، فإن تطور الرأسمالية في الأقاليم الروسية المتراصة كان
متفاوتا ، ففي المناطق النائية لم يجد النظام وقتا للتبلور قبل قيام ثورة أكتوبر،
وكان هذا يعني أن نشوء الأمم في هذه الأقاليم تم في ظروف موجودة فعلا
للبناء الاشتراكي .

وفي ظل الرأسمالية لا تعني الجماعة القومية الوحدة الاجتماعية . ففي تلك
الظروف الرأسمالية تضم كل أمة أمتين متميزتين : أمة المستغلين وأمة المستغلين

تأليف : فيكتور ف. كوتوك

أستاذ ودكتور في القانون ، ويعمل مديرا لقسم المشاكل الدستورية في معهد الدولة والقانون السوفيتي بأكاديمية العلوم السوفيتية . وله مؤلفات عديدة من مشاكل تطوير الديمقراطية في الدول الاشتراكية منها : الاستفتاء في نظام الديمقراطية الاشتراكية عام ١٩٦٤ ، ومؤتمرات واجتماعات العمال ، هيكمل للديمقراطية الاشتراكية ، وتوجيهات الناخبين في دولة اشتراكية .

ترجمة : د. حورية توفيق مجاهد

المدرسة بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، وحاصلة على بكالوريوس العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٥٧ ، والماجستير عام ١٩٦١ ، والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة انديانا بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٥ . قامت ببحث ميداني في غرب أفريقيا عام ١٩٦٤ ، كما اميرت للجامعة الامريكية في القاهرة في منحة من مؤسسة نورد في الاحوام من ١٩٦٩ الى ١٩٧١ . نشرت العديد من الابحاث بالعربية والانجليزية .

الظروف الرأسمالية تضم كل أمة امتين متميزتين : أمة المستغلين وأمة المستغلين والقوة الموجهة للامم الناشئة في فترة الرأسمالية هي البورجوازية ، وهي حقيقة تضع بصماتها على خصائصها الاجتماعية والسياسية والروحية . فهي أمم بورجوازية . وهي مبنية اقتصاديا على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وهو نظام يعمل بطبيعته بقوة مقسمة وميدان لتوليد الصراع بين « الذين يملكون » و « الذين لا يملكون » . ويتطور الرأسمالية تتزايد حدة هذا الصراع ، لكونه تعبيرا من المصالح الطبقة المتعارضة في الامم المختلفة ، ومن الكراهية بين الطبقات . ويؤدي هذا الى ظهور المشكلة القومية التي تلعب دورا له اعتباره في الحياة السياسية للمجتمع الرأسمالي .

وتشمل المشكلة القومية مسائل اللامساواة القومية ، وتقسيم الامم الى متميزة و « درجة ثانية » أو دول كبرى ومضطهدة . وعليه فان المشكلة القومية توجد في أكثر أشكالها حدة في كل البلاد الرأسمالية خاصة اذا كانت متعددة القوميات أو دولا استعمارية . وعلى هذا أيضا فقد كانت شديدة الحدة في روسيا القيصرية .

وتواجه الطبقة العاملة القومية البورجوازية والتطرف الوطني في الدول الكبرى والاستعمار بايديولوجية وسياسة الدولة البروليتارية . وهي تتقدم على

افتراض ان ازالة التناقضات القومية يجب ان تخضع للصراع الطبقي من أجل التحرير الاجتماعي للمستغلين لأن هذا هو الذي سوف يرمي أسس تصفية الاضطهاد القومي وهو الذي يقدم أساسا عمليا للتنمية العادلة للمسالمة القومية .

ولقد أوضحت ثورة أكتوبر الاشتراكية بداية فترة جديدة في التطور القومي لشعوب روسيا ، ولكن المشكلة الرئيسية لكل الثورات ، بما فيها الثورات الاشتراكية ، هي سلطة الدولة . ولقد أطاحت ثورة أكتوبر بسلطة ملاك الأرض والبورجوازية وأتت السلطة السوفيتية سلطة الطبقة العاملة بالتحالف مع الفلاحين الصاملين . ولم تدمر فقط التفوق السياسي للبورجوازية وملاك الأرض ، ولكن قضت أيضا على تفوقهم الاقتصادي معلنة احلال الملكية الاشتراكية ، أي ملكية الشعب العامل كله محل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

وتعمل الملكية الاشتراكية ، بحكم طبيعتها ، على توحيد كل العمال على أساس قاعدة صلبة من التعاون بين القوميات . والسلطة السوفيتية ، بتخطيطها للطبقات المستغلة التي كانت مسئولة عن الاضطهاد القومي والعداء القومي ، قد فتحت الطريق لكل القوميات والشعوب لتتطور بحرية الى أمم اشتراكية مزدهرة . المساعدة الأخوية التي أعطتها القوميات الأكثر تقدما ، بما فيها أولا وقبل كل شيء الروس ، مكنت حتى تلك المجموعات المنصرية القومية التي أجبرت في الظروف القيصرية الما على الاستيعاب القهري أو الانقراض من أن تصبح متماسكة في قوميات . وكانت غير قادرة على أن تفعل هذا من قبل لأن النظام القيصري اتبع سياسة القوى الكبرى في اضطهاد الشعوب غير الروسية فحسب ، ولكن بسبب البنين الاجتماعي والاقتصادي السابق على الرأسمالية الذي أبقى عليه في الأقاليم الواقعة على الحدود . ولم يكن الا في ظل النظام السوفيتي أن تخطت شعوب هذه الأقاليم النائية مرحلة الرأسمالية وتحولت الى قوميات ، وقوميات اشتراكية .

وتتميز القوميات الاشتراكية بحقيقة أنها تدين بتطورها لانتصار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي . وبنيناتها الاجتماعي والسياسي قائم على التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين ، وتصفية بقايا الرأسمالية باسم البناء المنتصر للاشتراكية ، ومحو الاضطهاد القومي ، وتطوير القوميات والأقليات القومية على أساس المساواة ، واستبدال الروح القومية بالدولية ، والصداقة بين الشعوب والتضامن مع كل القوميات المضطهدة الفقيرة في الكفاح ضد الاستعمار وكل من يحاولون الحصول على القوة وفرض إرادتهم بالحرب .

وأهم العوامل الأولية التي ساعدت على تعزيز اقامة وتطوير القوميات الاشتراكية ونظام الدولة القومية الاشتراكي كان هو اعلان النظام السوفيتي وتنفيذه لحق القوميات في تقرير المصير بما في ذلك الحق في الانفصال وانشاء دولة مستقلة .

وكان هسيدا هو الأساس الذي تحولت بموجبه فنلندا وبولندا الى دولتين مستقلتين وأتت الى خبز الوجود أوكرانيا والبلطيق والقوقاز وجمهوريات مستقلة أخرى . ومارست الشعوب الصغيرة في روسيا الوسطى وسيبيريا وتركستان حقا في تقرير المصير من خلال اشكال متنوعة للاستقلال الذاتي في إطار الاتحاد الروسي .

وهكذا خلقت ثورة أكتوبر ظروفًا عملية لتحرير القوميات وتطوير الوعي القومي بين شعوب روسيا المضطهدة حتى ذلك الوقت .

ولأن الطبقة العاملة هي التي لعبت الدور القيادي في الكفاح من أجل التحرير القومي ، فلقد غلب مفهوم الدولة على مفهوم القومية بدوثة متزايدة ، وتغلبت قوى الجنب على القوى الطاردة ، وأخذت قلة فقط من شعوب روسيا طريق الانفصال (شعبا فنلندا وبولندا) . وكان ذلك بسبب الألام الخاصة في تاريخ تطورها القومي . وقررت الأغلبية العظمى من القوميات وللشعوب أن تنضم الى الشعب الروسي والطبقة العاملة الروسية بالرغم من حقها الثابت في الانفصال . وكانت حقيقة أن روسيا السوفيتية اعترفت بحقها في تقرير المصير بل في الانفصال واحدة من أهم لعوامل في إقامة الثقة المتبادلة بين عبال القوميات المختلفة وتنمية الأمل المتزايد بينهم في الوحدة . ولكن هذا الأمل لما صاحبه من عزل عناصر البورجوازية القومية المضادة للثورة ، لم يتضمن التخلي عن المطالب القومية التي أصبح تحقيقها الآن موضع اهتمام عمال وفلاحى كل القوميات . ولم يتطور السعى للوحدة أو التحرك لعزل البورجوازية بين عشية وضحاها .

فقد عزز كلا الاتجاهين في عملية الصراع الطبقي العنيف ، ولم تكن معركة عزل وتدمير العناصر القومية المضادة للثورة لتنتج لو لم يأخذ النظام السوفيتي على عاتقه أن يعطي فاعلية للمطالب القومية التي أيدتها الجماهير العريضة للشعوب .

ولم يكن ممكنا في هذه الظروف أن تحل المشكلة القومية بواسطة التنظيم الديمقراطي لدولة وحدوية فقط . وكان من الأساس - مع احترام حق القوميات في تقرير المصير ، بما في ذلك حق الانفصال - أن تعد خطة أعرض وأكثر مرونة لحل المشكلة القومية ، تستخدم الأشكال المتنوعة للاستقلال الذاتي القومي والإقليمي . ولقد وضع لينين مثل هذه الخطة في شكل طراز جديد من الاتحاد هو النوع الوحيد من الهياكل القادر على التوفيق بين متطلبات الوحدة في المجال الدولي ومطالب السيادة القومية التي يقدمها عمال القوميات المضطهدة . ومثلت خطة لينين الوسيلة الوحيدة للجمع بين مزايا الدولة الكبرى والفوائد التي يقدمها نظام الدولة القومية .

ولقد اختبرت حكمة وعدالة السياسة القومية السوفيتية التي كفلت للام حق المصير بما فيه حق الانفصال ، بعد أشهر قليلة للغاية فقط من ظهور الدولة السوفيتية الى حيز الوجود . فقد وجدت الجماهير الشعبية لكل القوميات في الصراع ضد كل من التدخل الأجنبي والثورة المضادة الداخلية فرصة لتعزيز حريتها واستقلالها اللذين اكتسبتهما حديثا وذلك بالتصافر لتأييد الدولة .

وتطورت حركة توحيد الشعوب السوفيتية في ثلاث مراحل أساسية . في المرحلة الأولى (١٩١٧ - ١٩١٨) لم يكن التعاون بين شعوب روسيا قد اتخذ بعد شكلا نهائيا منتظما .

المرحلة الثانية (١٩١٨ - ١٩٢٠) شملت فترة الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي حين أصبح الدفاع الذاتي العسكري للجمهوريات القومية هو الاعتبار الأسمى ، واتخذ التعاون بين الشعوب السوفيتية شكل التحالف العسكري .

المرحلة الثالثة وهي التحرك نحو توحيد الشعوب السوفيتية ، وقد بدأت عقب هزيمة التدخلين ونهاية الحرب الأهلية . وكانت هذه هي الفترة التي كان فيها التأكيد الرئيسى على مشاكل إعادة بناء القوى الانتاجية التي دمرتها الحرب ،

على الرغم من استمرار الاهتمام بمسألة ضمان القدرة الدفاعية للجمهوريات السوفيتية المختلفة ، وفي هذه المرحلة دعم التحالف السوفيتي بروابط اقتصادية .

وأصبح أساسيا بالنسبة لتطوُّر التعاون الاقتصادي بين الجمهوريات السوفيتية أن تحدد العلاقات بين الجمهوريات بشروط أكثر تحديدا ، نحو التقسيم ، وفي الحقيقة نحو العلاقات المتبادلة القائمة على المعاهدات . وتم التوصل الى معاهدات متنوعة بشأن التعاون الشامل بين الجمهوريات السوفيتية خلال سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ .

وقد كان في هذه المرحلة من حركة التوحيد أن تكون الاتحاد القوقازي (مارس ١٩٢٢) من الجمهوريات السوفيتية المستقلة : جورجيا ، أرمينيا ، وأذربيجان ، التي تخلصت من سيطرة القوميين البورجوازيين ، وتقررت إقامة علاقات سلمية بين شعوب القوقاز وتنسيق جهود الجمهوريات القوقازية السوفيتية لإعادة بناء اقتصادها المدمر .

وفي ذلك الوقت أيضا كان الاتحاد الروسي المعلن في ١٩١٨ قد كون تصاميا وأقيم رأسخا . واتحدت المجموعات المستقلة ذاتيا التي تكونت كنتيجة لمنع حق تقرير المصير للقوميات المختلفة القاطنة في إقليم روسيا السوفيتية ، في جمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية ، وكشفت الظروف الجديدة - خصوصا زيادة الضغط الاقتصادي والدبلوماسي من الخارج - عن عدم كفاية علاقات المعاهدات بين الجمهوريات السوفيتية ، وأصبح من الواضح بدرجة متزايدة أنها تحتاج لأن ترتبط ارتباطا أوثق بإقامة دولة اتحاد واحدة قادرة على الوفاء بالعمل الهائل الخاص بإعادة بناء مجتمع متعدد القوميات على مبادئ اشتراكية وضمان حمايته ضد العدوان الأجنبي .

وقد بحثت مسألة توحيد الجمهوريات السوفيتية المستقلة في دولة اتحاد واحدة في صيف وخريف ١٩٢٢ من قبل الأجهزة القيادية للحزب الشيوعي . وفيما بعد في مؤتمرات سوفيات تلك الجمهوريات . واتخذ المؤتمر القوقازي الأول للسوفيت المنعقد في ١٣ ديسمبر ١٩٢٢ قرارا عن الحاجة لخلق اتحاد للجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، يدمج فيه الاتحاد القوقازي للجمهوريات الاتحادية الاشتراكية ، وقرر إرسال ممثليه الى مؤتمر الجمهوريات الاشتراكية لتوقيع معاهدة تتعلق بإقامة الاتحاد المذكور . وتم اتخاذ قرارات مشابهة من قبل المؤتمر العام السابع للسوفيات الأوكرانية في ١٣ ديسمبر ، والمؤتمر الرابع لسوفيات جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية في ١٦ ديسمبر ، والمؤتمر الروسي العاشر للسوفيات في ٢٦ ديسمبر . وفي افتتاح المؤتمر (في ٢٩ ديسمبر) قامت الوفود المرسلة من جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الاتحادية ، وجمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية ، وجمهورية القوقاز السوفيتية الاشتراكية الاتحادية ، وجمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية ، ببحث جدول أعمال المؤتمر الأول لسوفيات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢ تم اجتماع المؤتمر الأول لسوفيات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الذي أعلن إنشاء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وأقر إعلانا ومعاهدة بخصوص تكوين الاتحاد محددين المبادئ الأساسية لدولة الاتحاد السوفيتية .

ونص الإعلان على أنه كانت هناك ثلاثة أسباب رئيسية لخلق اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية :

(١) للوضع الدولي غير المستقر ، وخطر هجمات أخرى ، والحاجة المترتبة على ذلك لضمان الأمن الخارجى واقلمة جبهة متحدة من الجمهوريات السوفيتية فى وجه الصالح الرأسمالى .

(ب) الحاجة الى الاسراع فى اعادة بناء الاقتصاد القومى ، الذى صمرته الحروب الاستعمارية والاحلية ، وتعزيز تنمية القدرة الانتاجية للجمهوريات التى لم يمكن عمله بينما كانت كلها تعيش منفصلة .

(ج) الشخصية الدولية للنظام السوفيتى نفسه التى قدمت قوة متزايدة دائما لفكرة توحيد الجماهير الكادحة للجمهوريات المختلفة فى أسرة اشتراكية واحدة من الشعوب السوفيتية .

واكدت نصوص معاهدة الاتحاد أن توحيد الجمهوريات سيتم على اساس اختيارى ، وان كلا من جمهوريات الاتحاد ستحتفظ بسيادتها وحريتها فى الانفصال من الاتحاد ، وان جمهوريات الاتحاد ستتمتع بمساواة مطلقة فى الحقوق .

وكان هذا علامة بدء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية : اتحاد من نمط تاريخى جديد ، يمثل اندماج شعوب محررة فى دولة كبيرة واحدة منظمة وفق مبدأ المركزية الديمقراطية . وفى ظل الاشتراكية فان وجود دولة كبيرة يفيد الجماهير بخلق الظروف المسبقة الضرورية لمستوى معيشى أعلى .

وقد تألف اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وقت انشائه فى سنة ١٩٢٢ من أربع جمهوريات اتحادية (الاتحاد الروسى ، جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية ، والاتحاد القوقازى) بينما يضم فى الوقت الحاضر خمس عشرة جمهورية اتحادية (جمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية ، جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية أذربايجان السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية كازاخ السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية جورجيا السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية أذربايجان السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية ليتوانيا السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية مولدافيا السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية لاتفيا السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية كيرجيز السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية تاجيك السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، جمهورية تركمان السوفيتية الاشتراكية ، وجمهورية استونيا السوفيتية الاشتراكية) .

وكان توسيع عضوية الاتحاد السوفيتى ناشئاً من دخول جمهوريات اتحاد تكونت حديثاً وقررت الانضمام الى الاتحاد على اساس ارادة شعوبها المبرر عنها بحرية . وأحد الملامح المميزة التى تخولنا وصف الاتحاد السوفيتى بنمط جديد للاتحاد أنه يشكل اتحاداً للجمهوريات قومية مستقلة . وكقاعدة فان كل جمهورية كان لها فى مكانها وقت دخولها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية اقلية قومية اشتقت منها اسمها .

وعليه فان الجمهوريات السوفيتية لآسيا الوسطى (أوزبكستان ، وتركمانستان ، وتاجيكستان) قسمت اقاليمها فى ١٩٢٤ ، قبل اناة مسالة دخول الاتحاد السوفيتى ، وفق خطوط قومية بطريقة تعيد توحيد شعوب أذربايجان وتركمان وتاجيك التى شرعت بعدئذ فى انشاء دولها القومية الخاصة . وادمجت هذه الدول فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية فى ١٩٢٥ و ١٩٢٩ .

وفي ١٩٣٦ حل الاتحاد القوقازي بعد الغزو بطوره التنازعي في اقامة علاقات صداقة بين شعوب القوقاز وتطوير اقتصادها ، ودمجت جمهورياته جورجيا وارمينيا واذريجان ، في الاتحاد السوفيتي متخذة وضع جمهوريات اتحادية . وفي تلك السنة أيضا تحولت جمهوريتان مستقلتان ذاتيا كانتا من قبل جزءا من الاتحاد الروسي الى جمهوريات اتحادية .

وسعد عام ١٩٤٠ انضمام جمهورية مولدافيا السوفيتية الاشتراكية الى الاتحاد السوفيتي ، وكانت قد نشأت كنتيجة لاعادة بسارابيا للدولة السوفيتية ، واعادة توحيد الشعب المولدافي ، الذي كان لجزء منه من قبل جمهوريته المستقلة ذاتيا . وفي نطاق جمهورية اوكرانيا السوفيتية الاشتراكية . وفي السنة نفسها انضمت جمهوريات ليتوانيا ولاتفيا واستونيا السوفيتية الى الاتحاد السوفيتي .

ومهمة دولة الاتحاد السوفيتية هي ضمان التعاون في كل الميادين بين القوميات العديدة المندمجة فيه ، وتقوية روابط الصداقة بين الشعوب السوفيتية ولهذا الغاية فان الاتحاد السوفيتي مبني على مبدأ السياسة القومية والتنمية الحرة للقوميات .

ويميز الاتحاد السوفيتي ملمح آخر كمنط جديد للاتحاد وهو ان اعضاء متحدون على اساس اختياري . فالاتحاد السوفيتي أنشئ على اساس معاهدة معقودة بين الجمهوريات وفقا لرغبات شعوبها التي عبرت عنها بحرية ، وتكفل حفظ حقها كدول قومية .

وعلاوة على ذلك يميز الاتحاد السوفيتي كمنط جديد للاتحاد تتمتع اعضائه بحقوق متساوية . فكل جمهوريات الاتحاد بغض النظر عن مساحة اقليمها وحجم سكانها والاختلافات الأخرى بينها ، تملك حقوقا متماثلة . وعليه مثلا فان جمهورية بروسيا السوفيتية الاشتراكية الاتحادية باقليم مساحته ١٧ مليون كيلو متر مربع وسكان يبلغون ١٢٠ مليون نسمة ، وجمهورية ارمينيا باقليم مساحته حوالي ٣٠.٠٠٠ كيلو متر مربع وسكان يبلغون حوالي مليونين ، لهما حقوق متساوية في الاتحاد السوفيتي .

وتشارك كافة جمهوريات الاتحاد على قدم المساواة في تنظيم وعمل الأجهزة المتنوعة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وتملك حقوقا متماثلة .

والجهاز الأعلى لسلطة الدولة هو مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ويتكون من مجلسين : سوفيت الاتحاد ، وسوفيت القوميات . ويمثل مجلس الاتحاد المصالح العامة لشعوب اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بصرف النظر عن الاختلافات القومية ، وهو ينتخب على اساس نائب واحد لكل ٣٠٠.٠٠٠ من السكان . اما مجلس القوميات فيمثل المصالح المحددة للقوميات وينتخب على اساس اثنين وثلاثين نائبا من كل جمهورية اتحادية ، واحد عشر نائبا من كل جمهورية متمتعة بالحكم الذاتي ، وخمسة نواب من كل اقليم متمتع بالحكم الذاتي ، ونائب واحد من كل منطقة قومية .

ويملك مجلسا السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية حقوقا متساوية ، تعكس الدور المتساوي الذي يلعبانه في اعطاء شكل للارادة الموحدة للشعوب السوفيتية والتعبير عن المصالح القومية العامة والمحددة لعمل

القوانين المختلفة ، وبذلك المجلسان حقوقا متساوية أي أن كلا منهما قادر على أن يبادر بالتشريع ، ولا يصدر قانون حتى يقره كلا المجلسين .

ولا يوجد في تاريخ مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية سابقة للخلاف بين المجلسين . ويعزى هذا إلى الصفة الأممية لنظام المجلسين ووحدة المصالح الأساسية لكافة الشعوب السوفيتية . ويساعد عامل آخر على التناقص في عمل المجلسين ألا وهو النظام الذي يوجه تقوم اللجان الدائمة أولا ببحث وتنسيق كل المسائل المعروضة على المجلسين للبحث ، ولكل من المجلسين إحدى عشرة لجنة من هذه اللجان ، وكل لها نظيرها تماما في المجلس الآخر .

ولكل جمهورية اتحادية ممثلها - بدرجة نائب رئيس المجلس - في رئاسة مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . وكعرف متبع يختار لهذا المنصب رئيس رئاسة مجلس السوفيت الأعلى الخاص بكل جمهورية اتحادية .

ولكل جمهورية اتحادية أيضا ممثلها في حكومة الاتحاد العام ، فرؤساء مجالس وزراء جمهوريات الاتحاد أعضاء في مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وذلك بحكم مناصبهم . ويعني هذا أنه نظرا لأن مجالس السوفيتات العليا لجمهوريات اتحاد هي التي تنتخب رؤسها مجالس وزراء جمهوريات الاتحاد ، فهي تلعب دورا مباشرا في تكوين حكومة الاتحاد السوفيتي .

ولكل جمهورية اتحادية أيضا ممثل في المحكمة العليا لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . ورؤساء المحاكم العليا لجمهوريات الاتحاد المنتخبين بواسطة مجالس السوفيت الأعلى لهذه الجمهوريات يعتبرون بحكم مناصبهم أعضاء في المحكمة العليا لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . وبالإضافة إلى ذلك يوجد ممثلون لجمهوريات الاتحاد في مجالس أجهزة الفروع المدينة لإدارة الدولة الخاصة باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، كالاتحاد العام للسوفهوزتكنيكا (أجهزة مزارع الدولة) وأجهزة مشابهة .

وبهذه الطريقة تقوم جمهوريات الاتحاد بدور كبير في تكوين وعمل أجهزة دولة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

وأخيرا فإن الاتحاد السوفيتي يتميز كنمط جديد للاتحاد بالمركية الديمقراطية التي تميز العلاقات المتبادلة بين أجهزة الاتحاد العام والجمهوريات والتي تجمع بين الإدارة والرقابة المركزية من ناحية واستقلال أعضاء الاتحاد من ناحية أخرى . ويفترض هذا مسبقا ممارسة السيادة بواسطة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وجمهوريات الاتحاد في توافق وتحويل الحقوق (السلطات) لأجهزة الاتحاد ولأعضائه العديدين .

وفي الاتحاد السوفيتي ، ما دامت مصالح العاملين من كل القوميات تتوافق فإن الظروف الموضوعية الضرورية قد خلقت من أجل الجمع المتناسق بين سيادة الاتحاد وسيادة أعضائه العديدين . ولاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مصلحة في سيادة جمهوريات الاتحاد لأن سيادة الاتحاد ككل تتضمن عن طريق مواردها ومجهوداتها . ولجمهوريات الاتحاد بدورها مصلحة في سيادة الاتحاد لأنه ملزم بموجب دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بالدفاع عن

حق السيادة لجمهوريات الاتحاد ضد عدوان الدول الأخرى وضد كل المداخلات للتدخل المباشر أو غير المباشر في شؤونها الداخلية .

وينوجب دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية تمتد سلطة الاتحاد السوفيتي كدولة ذات سيادة الى كافة فروع نشاط الدولة التي تتطلب - لمصلحة كل من الاتحاد والجمهوريات لفرادى - أن تدار على مستوى الاتحاد العام ، والتي تكفل علاوة على ذلك حماية مصالح كل جمهورية اتحادية على حدة .

ويمكن تقسيم المسائل التي تقع في اختصاص الاتحاد (بموجب المادة ١٤ من دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية) الى المجموعات الرئيسية التالية :

* المسائل الناشئة مباشرة عن وحدة الاتحاد السوفيتي ، وسيادة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وسيادة جمهوريات الاتحاد العديدة . يقرر اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ما يتعلق بشأن قبول جمهوريات اتحاد جديدة ، ويراقب التقيد بدستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ويكفل تماثل القوانين وإقامة العدالة في اقليم الاتحاد كله ، محققا نصوص دستور الاتحاد في أن : « قوانين اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لها نفس القوة في اقليم كل جمهورية اتحادية (المادة ١٩) ، « وفي حالة الاختلاف بين قانون لجمهورية اتحادية وقانون للاتحاد ، يرجح قانون الاتحاد » (مادة ٢٠) ، « الجنسية الموحدة معترف بها لمواطني اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . فكل مواطن في جمهورية اتحاد مواطن لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » (المادة ٢١) .

* مسائل خاصة بالعلاقات المتبادلة مع الدول الأجنبية ، والتجارة الخارجية على أساس احتكار الدولة ، والدفاع القومي وحماية أمن الدولة ، بما في ذلك مسائل الحرب والسلام ، وإدارة القوات المسلحة ، الخ ، والسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي مبنية على مبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ؛ وهي تدافع عن سيادة الدول ، كبيرة وصغيرة على حد سواء ، في المؤتمرات الدولية والمنظمات الدولية ، وكذلك في كافة ممارستها للعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية .

* مسائل متعلقة بتوجيه الاقتصاد القومي وبالبناى الثقافي : يرسم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الخطط الاقتصادية القومية للاتحاد ، وهو يصدق على الميزانية الموحدة لدولة الاتحاد ، ويتحكم في النظامين التقدي والائتماني ، ويدير نظم النقل والمواصلات ذات الأهمية للاتحاد ككل ، والبنوك والمشروعات الصناعية والزراعية والتجارية الواقعة في اختصاص الاتحاد ، وهو مسؤول عن التوجيه العام للصناعة والتشييد الواقعة في اختصاص جمهوريات الاتحاد .

* مسائل اختصاص الاتحاد ككل : اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مسئول عن وضع المبادئ الأساسية للتشريع في المسائل الرئيسية المتعلقة بحياة المجتمع والدولة ، والضبط التفصيلي لمثل هذه المسائل على ضوء الظروف المحددة السائدة في كل جمهورية اتحادية على حدة من حق الجمهورية

المعنية . ويعدد اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بصفة خاصة المبادئ الأساسية للتشريع المتعلقة بالنظام القضائي والاجراءات القضائية ، ومبادئ القوانين المدنية والجنائية ، ومبادئ حيازة الارض ، والعناية بالصحة العامة والتعليم ، ومبادئ التشريع المتعلقة بالعمل والزواج والاسرة ، والقوانين التي تحكم جنسية الاتحاد والاجانب وما الى هذا .

ويظهر مما سبق ان بعض المسائل المذكورة تاتي في نطاق الاختصاص التام لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وتاتي اخرى في نطاق الاختصاص المشترك للاتحاد السوفيتي وجمهوريات الاتحاد .

ويمارس الاتحاد السوفيتي سلطته في الميادين المذكورة خلال نظام من اجهزة الدولة : مجلس السوفييت الاعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ورياسة المجلس ، ومجلس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ووزارات كل من جمهوريات الاتحاد والهيئات التابعة لها ، والمحكمة العليا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، والمفوض العام لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

والمسائل التي لاتاتي ، طبقا لدستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، في نطاق اختصاص الاتحاد ، تاتي في نطاق اختصاص جمهوريات الاتحاد المختلفة .

و « جمهورية الاتحاد دولة قومية سوفيتية اشتراكية ذات سيادة ولها السلطات الآتية » :

* كل جمهورية اتحادية لها الحق في الانسحاب بحرية من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . وهذا الحق غير مشروط البتة ، ويمكن ممارسته من جانب واحد بواسطة جمهورية الاتحاد في أي وقت . وهو ضمان لسيادة جمهورية الاتحاد ، وبرهان على أنها في الاتحاد بارادتها الحرة . وتبدو صلاية اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية من أنه خلال فترة وجوده ككل لم تبد أية واحدة من جمهوريات الاتحاد رغبتها في تركه . فوجوده ذو فائدة لجمهوريات الاتحاد لأن قوته الاقتصادية والعسكرية تحمي استقلالها ، وله ميزة إضافية هي التمكن من استخدام موارد البلد مجتمعة استخداما رشيدا بقصد تطوير الاقتصاد القومي ورفع مستوى معيشة الجماهير .

* وتملك كل جمهورية اتحادية سيادة اقليمية ، بمعنى أن اقليم الجمهورية لا يمكن تبديله دون رضاها . وهناك حالات في تاريخ اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لتحويل اقليم من جمهورية اتحاد الى اخرى . ولكن في كل هذه الحالات كان التمويل نتيجة للتعبير عن المشاعر الودية من جانب جمهورية الاتحاد المعنية .

* وتتخذ كل جمهورية اتحادية بحرية تامة دستورهما الخاص بما يتفق ودستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، أخذت في الحسبان ملامحها القومية الخاصة .

* وتملك جمهورية الاتحاد سلطة تشريع مستقلة في الامور التي تقع في اختصاصها وتمارس الرقابة على الاقتصاد والبناء الاجتماعي والثقافي في

الأمور التي تقع في نطاق اختصاصها وحدها أو في نطاق الاختصاص المشترك للاتحاد السوفيتي وجمهورية الاتحاد .

* لجمهورية الاتحاد جنسية جمهورية خاصة بها ولها الحق في منح تلك الجنسية .

* لجمهورية الاتحاد الحق في الدخول في علاقات مباشرة مع الدول الأجنبية .

* لجمهورية الاتحاد الحق في إنشاء تشكيلاتها العسكرية الخاصة بها .

* تقرر جمهورية الاتحاد كل الأمور الأخرى باستثناء تلك الواردة في نطاق اختصاص الاتحاد وحده .

* تملك جمهورية الاتحاد أجهزة دولة خاصة بها : مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية الاتحاد ، رئاسة مجلس السوفيت الأعلى ، مجلس الوزراء وأجهزته الإدارية التابعة ، والمحكمة العليا لجمهورية الاتحاد .

* لجمهورية الاتحاد تمثيلها الخاص في الأجهزة العليا لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية (مجلس القوميات في مجلس السوفيت الأعلى . ورئاسة مجلس السوفيت الأعلى ، والحكومة ، وبعض الأجهزة المركزية للإدارة ، والمحكمة العليا) .

* وهكذا تتمتع جمهورية الاتحاد كدولة ذات سيادة بسلطات واسعة .

وقد زادت القوانين التي اتخذها مجلس السوفيت الأعلى في فبراير ومايو ١٩٥٧ من سلطات جمهوريات الاتحاد بدرجة كبيرة . فبموجب هذه القوانين وضعت الأمور التالية في نطاق اختصاصها : التشريع المتعلق بحاكم جمهوريات الاتحاد ، اقرار مجموعات القوانين المدنية الجنائية والإجرائية ، نشر مجموعات القوانين وقوانين العمل ، تنظيم المسائل المتعلقة بالتنظيم الإداري والإقليمي للأقاليم والمناطق ، إدارة المشروعات والتنظيمات المدينة التي كانت خاضعة من قبل لاختصاص اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . وقد أفادت هذه الإجراءات في تقوية وتطوير نظام الدولة القومية الاشتراكية في جمهوريات الاتحاد .

وتقوم جمهورية الاتحاد ، ممارسة سلطتها خلال أجهزة الدولة الخاصة بها ، بتنفيذ أنشطة الدولة بلغتها القومية . وللمواطنين الذين لا يسلمون باللغة القومية الحق في التخاطب مع السلطات الإدارية والاجتماعية والثقافية والقانونية والسلطات الأخرى بلغتهم الخاصة ، وفي تلقي ردود ومعلومات من السلطات المختصة بتلك اللغة .

وتشمل بعض جمهوريات الاتحاد أقساما فرعية تعرف بالجمهوريات المتمتعة بالحكم الذاتي ، والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي والمناطق القومية . وتمثل هذه أشكالا للاستقلال الذاتي القومي تمكن القوميات والمجموعات العرقية من ممارسة سلطة الدولة المستقلة داخل إطار جمهورية الاتحاد ، وفي حدود الحقوق التي أقرها دستورهما .

وأعلى أشكال وحدة الحكم الذاتي السوفيتي هو الجمهورية ذات الحكم الذاتي ، وهي دولة قومية سوفيتية اشتراكية تتمتع بالحقوق الآتية :

* تتخذ دستورها الذى يصاغ بحيث يأخذ فى الحسبان الملامح القومية المحددة ، بما يتفق ودستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ودستور جمهورية الاتحاد التى تتبعها . ويوافق مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية الاتحاد على دستور الجمهورية المتمتعة بالحكم الذاتى التابعة لها .

* تملك سيادة اقليمية : فلا يمكن تعديل اقليم الجمهورية دون رضاها .
* لها جنسيتها الجمهورية الخاصة بها .

* لها اختصاصها المحدد الخاص بها فى المجالات السياسية . والادارية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والتعليمية ، وفى حدوده تمارس سلطة الدولة الخاصة بها بما فيها السلطة التشريعية .

* تملك أجهزة دولة خاصة بها : مجلس السوفيت الأعلى ، اللخنة الدائمة لمجلس السوفيت الأعلى ، مجلس الوزراء وأجهزته التابعة ، والمحكمة العليا للجمهورية ذات الحكم الذاتى .

* تمثل مباشرة فى مجلس القوميات لمجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ولها أيضا ممثلها الخاص ، بصفة نائب رئيس ، فى رئاسة مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية الاتحاد التى تتبعها .

* تتمتع الاجراءات التى تصدر عن حكومة الجمهورية المتمتعة بالحكم الذاتى بحماية خاصة ، فلا يمكن الفأؤها من جانب حكومة جمهورية الاتحاد ، بل ان ذلك ممكن فقط لحكومة الجمهورية المتمتعة بالحكم الذاتى نفسها وللمجلس السوفيت الأعلى لتلك الجمهورية المتمتعة بالحكم الذاتى ورئاسته ولرئاسة مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية الاتحاد التى تتبعها .

وهناك فى الوقت الحاضر عشرون جمهورية متمتعة بالحكم الذاتى فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

والاقليم ذو الحكم الذاتى شكل لدولة قومية فى اطار جمهورية اتحادية ، وله بعض الاستقلال فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بشؤونه الداخلية .

ويحدد الوضع القانونى للاقليم ذى الحكم الذاتى ، طبقا لدستور جمهورية الاتحاد ، بواسطة قانون الاقليم المتمتع بالحكم الذاتى ، الذى يقرره مجلس نواب الشعب العامل للاقليم المتمتع بالحكم الذاتى ، ويصدق عليه مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية الاتحاد التى يتبعها الاقليم .

وتتمتع الاقاليم ذات الحكم الذاتى بسيادة اقليمية ، فلا يمكن تعديل اقليمها دون رضاها ، ويحدد الاقليم المتمتع بالحكم الذاتى حدود مناطقه ويسوى المسائل المتعلقة بتقسيم المناطق مقدما القرارات المتعلقة بذلك للجنة الرئاسة لمجلس السوفيت الأعلى لجمهورية الاتحاد التابع لها للتصديق .

ويؤدى الاقليم المتمتع بالحكم الذاتى وطاقات الدولة بلغته القومية التى اشتق منها اسمه ، وتكفل الحرية والحقوق المتساوية للغات كل القوميات السوفيتية الأخرى .

ويتمتع الاقليم ذو الحكم الذاتي بحقوق أخرى خاصة متنوعة . فله تميزه الخاص به في الأجهزة العليا للاتحاد السوفيتي ولجمهورية الاتحاد التي يتبعها ، وهو يتلقى مساعدة اقتصادية وثقافية من كل من الاقليم الذي ينتمي اليه ومن جمهورية الاتحاد . . الخ .

وهناك في الوقت الحاضر ثمانية أقاليم متمتعة بالحكم الذاتي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

والمنطقة القومية شكل للدولة قومية داخل نطاق جمهورية اتحاد كجزء من منطقة أو اقليم ، وتملك بعض الاستقلال فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بشؤونها الداخلية . وهي تقدم شكلا للاستقلال الذاتي السوفيتي للقوميات الصغيرة في أقصى الشمال ، والأقاليم أو المناطق التي تضم المناطق القومية في جمهوريات الاتحاد مسئولة بصفة خاصة عن ضمان أسرع تحسين ممكن في المستويات الاقتصادية والثقافية للقوميات الصغيرة التي كانت قبل الثورة الاشتراكية في مستوى منخفض للغاية من التطور التاريخي .

والمناطق القومية ، بصرف النظر عن حجم سكانها ، لها تمثيلها الخاص في مجلس سوفييت القوميات في مجلس السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

وجهاز سلطة الدولة للمنطقة القومية هو مجلس سوفييت المنطقة لنواب العمال ، المنتخب من قبل سكان المنطقة . والإدارة اليومية هي من اختصاص اللجنة التنفيذية المنتخبة من قبل هذا المجلس .

وفي الوقت الحالي توجد المناطق القومية - وعددها عشر - في جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الاتحادية فقط دون غيرها .

هذه هي الأشكال المتنوعة لنظام الدولة القومية السوفيتية في المرحلة الراهنة لتطورها . وسوف يختفي في النهاية كل من نظام الدولة القومية واتحاد الأشكال القومية : أولا ، حين تزال تماما الأسباب التي جعلت الحاجة إليها ضرورية ، وثانياً : حين يلفى التباين في النظرة وطريقة الحياة الذي نشأ على أساس تلك الأسباب ونتيجة لها ، والذي لا مكان له في النموذج الشيوعي للعلاقات بين القوميات ، وكثير منها أصبح بالفعل في ذمة الماضي .

ولقد اختفت الى الأبد العزلة القومية ، سواء في قانون الدولة أو في الواقع ، وحقق الاتحاد غرضه بوصول القوميات والشعوب السوفيتية معا في إطار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وإقامة روابط قوية من التعاون والصداقة الأخوية بينها . وقضى على اللامساواة القومية ، فلا توجد في الاتحاد السوفيتي قوميات مميزة أو غير مميزة . ولقد حلت المشكلات الأساسية المتعلقة برفع اقتصاد وثقافة القوميات التي كانت من قبل متخلفة الى المستوى المتقدم للشعب السوفيتي ككل .

ولكن ما زال يتبقى الكثير . فمن الضروري أن يستمر عمل التطوير الثقافي والاقتصادي لكي تتمتع المساواة العملية الكاملة والتامة لكل القوميات والشعوب السوفيتية . ومن الواضح أن هذه المهمة لن تتم نهائيا حتى تبنى القواعد المادية والتكنولوجية للشيوعية . وسوف تمحى كل الاختلافات الأساسية في مستوى

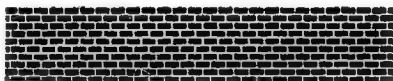
الخدمات الاقتصادية والثقافية المقدسة للجماعات المحلية المختلفة ، ومن ثم القوميات المختلفة أيضا في الاتحاد السوفيتي ، وسوف يستفيد كل المواطنين بالتساوي من ثمار المدنية الحديثة بصرف النظر عن الجزء الذي يسكنونه من اقليم الاتحاد السوفيتي .

ومن الضروري أيضا أن يزال كل ذلك التفاوت في المظهر الاجتماعي (ويشمل القومي) والفردى الذى نما نتيجة لحقيقة ان المشكلة القومية في الاتحاد السوفيتي كانت حاد للغاية في وقت من الاوقات . وبقاء المشكلة القومية هذا حتى المظاهر الطفيفة للغاية والاقبل أهمية « للخلاف القومى » أو « الارتياح القومى » ، كما أشأ لينين) يجب أن يمحي قبل أن يمكن حدوث الادماج السياسى للقوميات في إطار دولة وحدوية (أى تتكون من قوميات مدمجة سياسيا) متعددة القوميات . وهذا المحو يحتاج لعملية طويلة ، ولكنها أسرع في ظل الاشتراكية على أساس ما اقيم من المساواة القومية في الحقوق ، وتنفيذ الديمقراطية الكاملة في كل المناطق والاقتراب التدريجى من المثل الأعلى للمساواة الكاملة في التطبيق، وحين تكتمل هذه العملية سوف يختفى نظام القومية السوفيتي والبنين الاتحادى، وسوف يكون هذا علامة بده المرحلة الأخيرة في تطور نظام الدولة السوفيتية المتعددة القوميات ، مرحلة التوحيد الدستورى لكل السوفيت .

(عن الترجمة الانجليزية للأصل الروسى) .

بناء امم عشاثرية

حالتا هولنده وسوليرا



مقدمة :

في الآونة الأخيرة استعمل المصطلح « عشاثرية » بدرجة متزايدة لتمييز نموذج معين للحياة السياسية حيث نجحت الصفوة السياسية لمجموعات اجتماعية مميزة في انشاء دولة حيوية مركبة عن طريق عملية التوفيق والتسامح المتبادل . واستعملت الكلمة لأول مرة في العلوم الاجتماعية الحديثة على يد دافيد آبتر (١) . وتبلور المصطلح بصورة أكثر الى مفهوم تربيبي عام على يد آرند لجفارت (٢) . وقد حاول جيرهارد لشمبروش (٣) وجيرج ستميز (٤) ورودنى ستيبولد (٥) بصفة مستقلة تحليل انماط متشابهة من الخبرة السياسية مستعملين تعبيرات مختلفة للدلالة عن الأمم العشاثرية .

David Apter, The Political Kingdom in Uganda : a study in Bureaucratic Nationalism, P. 24-5, Princeton, 1961. (١)

See: His' Typologies of Democratic Systems Comparative Political Studies, No. (٢) 1, 1968, P. 3-44; and «Consociational Democracy» World Politics, Vol. 21, 1968-69, P. 204-25.

See his his Proporzdemokratic, Tubingen, 1967, and A Non-Competitive Pat (٣) tern of Conflict Management in Liberal Democracies, the Cases of Switzerland, Austria and Lebanon, paper presented to the Brussels Congress of the International Political Association, 1967.

Jeirg Steiner, Gemaltlose Politik und Kulturelle Vielfalt: Hypothesen Entwickelt (٤) am Beispiel der Schweiz, Bern and Stuttgart, 1970.

Rodney Stiebold, Elite. Mass Opinion Structure and Communication Flow in (٥) a Consociational Democracy (Austria), paper presented to the annual meeting of the American Political Science Association, Washington, 1968.

تأليف : هانز دالدر

كان الأستاذ هانز دالدر استاذاً للعلوم السياسية في جامعة ليندن منذ ١٩٦٢ وزميلاً لمركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية في جامعة ستانفورد في ١٩٦٧/١٩٦٦ . ومن ضمن مؤلفاته الرئيسية : الإصلاح الوزاري في بريطانيا (١٩٦٢) ، المعارضة السياسية في الديمقراطيات الغربية (بالاشتراك مع روبرت داهل) (١٩٦٦) ، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية (بالاشتراك مع لا بالبوروا وفانير) (١٩٦٦) ، ثم الاستعمار ، في « دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية » (١٩٦٨) .

نجمة : د. خيرى عيسى

استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ميتسوتا بالولايات المتحدة الأمريكية . استاذ زائر للعلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة . من مؤلفاته : مدخل العلوم السياسية بالاشتراك مع الدكتور بطرس غالى ، والنظم السياسية المقارنة .

وأول من استعمل لفظ عشائرية هو جوهانز الشوسيدس (١) . والمهم أن مصطلحاً تم تبنيه أول مرة لتحليل مجتمع سياسى جديد في البلاد الواطئة في أوائل القرن السابع عشر يستخدم الآن من جديد بغرض دراسة التنمية السياسية المقارنة في القرن العشرين . ان حلية بناء مجتمع سياسى جديد تتم الى حد ما بموافقة المجتمعات المشاركة ، وتقوم الصفوة السياسية بتقديم حلول توفيقية متممة وتحدد بعناية المدى الذى يمكن أن تجمع السلطة السياسية عن طريق مركز سياسى واحد ، ويبدو أن هذه ماهرة سياسية نادرة نسبياً . ومع ذلك فإنها تقدم على الأقل اشارة هامة للحالة النفسية السائدة في دراسة بناء الأمة التى تنطلق غالباً من فرض مؤداه أن الأمة يجب أن تسبك من أعلى ، عن طريق الفرض المتعمد لاقامة دولة حديثة فوق مجتمع تقليدى .

وقد استعمل اصطلاح « الديمقراطية العشائرية » بواسطة لجفارت لتمييز الحياة السياسية لأقطار أوربية (البلاد الواطئة ، النمسا ، سويسرا) بالإضافة الى أقطار في قارات أخرى (مثل اسرائيل ، لبنان ، اورجواى وكولومبيا) . وسوف تتناول هذه المقالة النموذج العام للديمقراطية العشائرية فقط ، الا أنها سوف تتركز على مقارنة بين بلدين استناداً الى اقتراح ستين روكان بأن معالجة الحالات الهولندية والسويسرية لبناء الأمة يمكن أن تفتح امكانيات خيانية للتحليل

For a useful short summary see Otto Gierke, *Natural Law and the Theory of* (١) Society 1500 to 1800, p. 70-9, ed. and trans. by Ernest Barker, Boston, 1957.

التاريخي المقارن (١) . وبالحتم ، فانه في سياق مقالة قصيرة سوف يسير الحوار أساسا في صورة افتراضات تحتاج الى مزيد من البرهنة التاريخية المفصلة .

وتتضمن المقارنة خصائص مشتركة بالإضافة الى خصائص متعارضة ، وفي القسم الأول من هذه المقالة سوف يتم تتبع العناصر المشتركة في التنمية السياسية لهولندة وسويسرا . وفي الجزء الثاني سيستحول التركيز الى الخلافات بين البلدين . وسوف نختم هذه المقالة ببعض الملاحظات عن كثير من المسائل النظرية التي حثت عليها مقارنة الهولنديين والنسويسريين في تجارب بناء الأمة مع تلك المتعلقة بدول أخرى .

خصائص مشتركة لعمليات بناء الأمة السويسرية والهولندية

تقدم كل من هولندة وسويسرا أمثلة لدول نالت السيادة الدولية مع حد أدنى من التماسك الداخلي . وحدث بعض العنف في عمليات رسم الحدود الخارجية وتحقيق الاندماج الداخلي ، ولكن تكوين الأمة نما بشكل نموذجي من خلال عمليات كثيفة من التوفيق والمصالحة . وفي تيمولوجية الدول الأوروبية (٢) ، فان البلدين يشبهان المملكة المتحدة والسويد في وصفهما الذي دام قرونا كمجتمعات سياسية مستقلة كشفت عن تقاليد ديمقراطية حديثة . ولكن على خلاف هاتين الدولتين تحقق بناء الأمة دون قيادة ملكية أو حكومة مركزية مبكرة . وتطورت الدولة الحديثة ، مثل إيطاليا والمانيا ، من خلال توحيد مجتمعات سياسية متفرقة بدرجة كبيرة . وعلى حين كان الغزو والتوحيد القهري أساس بناء الدولة ، في كل من إيطاليا والمانيا ، فان بناء الدولة في سويسرا وهولندة ، بالإضافة الى بناء الأمة ، قد تشكل بوجه إجمالي عن طريق التراضي والتوفيق .

وإذا سعى المرء نحو الاهتمام بالتطورات الهولندية والسويسرية فان العوامل التالية تبدو بارزة :

العوامل الجيوبوليتيكية

منذ زمن بعيد جنب اتو هنتزي الانتباه الى أهمية انتطورات الأخيرة في الموقع المحدد لبعض البلاد عند الحدود الخارجية للامبراطورية الرومانية المقدسة . ونظرا لضعف السلطة المركزية في الامبراطورية احتفظت ضياع الأمراء ، والأسقفيات ، والمقاطعات ، والمدن ، والكانتونات ، والأقاليم ، بدرجة عالية من استقلال والاستكفاء الذاتي السياسي ، بينما تمخض الحكم المحلي في أقطار أخرى مثل فرنسا وأسبانيا والمملكة المتحدة والدول الاسكندنافية عن دولة مركزية . بيد أن تطورا للملكة المتحدة وفرنسا كمراكز قوى فعالة على المسرح الدولي قد ساعد على مزيد من التطور في الاستقلال السياسي لسويسرا وهولندة . فالاستقلال السياسي السويسري بعد

Stein Rokkan, *Elections, Parties — Approaches to the Comparative Study of the Processes of Development*, p. 118, Oslo, 1970.

Rokkan, *op.cit.*, Part I, especially Chapter 3; See also Hans Daalder, «Parties, Elites and Political Developments in Western Europe», in: Joseph Lapondera and Myron Weiner (eds.) *Political Parties and Political Development*, P. 44, 52, Princeton, 1966.

القرن الخامس عشر تدعيم عن طريق علاقة خاصة بفرنسا ، وكان من العوامل المهمة التي حققت بناء الأمة الهولندية أن آل هابسبرج وآل بوربون وآل سستيوارت لم يكونوا راغبين في أن يروا انتقال الهيمنة السياسية على أندلثا الأوربية إلى أي فريق منهم .

والعامل الجيوبولتيكي الثاني المشترك بين هولندة وسويسرا هو وقوعها على بعض طرق التجارة المهمة في أوروبا . وأدى هذا إلى النمو المبكر للمدن التجارية . وهكذا اكتسبت المدن في كل من هولندة وفي بعض الكانتونات السويسرية المهمة وضعا مسيطرا قامت ببسطه على الريف المحيط بها . ولكن هذا المدن ظلت في مجتمعات سياسية متمايزة بدرجة كبيرة . وتطورت في كل من هولندة وسويسرا مشكلة من مدن راسية عديدة لم تستطع أي منها منفردة أن تصبح « المدينة العاصمة » للقطر بأسره . وظلت هولندة وسويسرا لفترة طويلة مكونتين من مقاطعات . وهو ما كان محل كراهية رجال الوحدة في القرن التاسع عشر أمثال فردريك لست (١) وفوق ذلك كله احتفظت مقاطعات و كانتونات ريفية قوية في كلا القطرين بوضع سياسى مستقل بجانب المجتمعات السياسية التي تسيطر عليها المدن الأكثر رخاء .

ثالثا ولأسباب جغرافية لم يشهد أي من القطرين نمو نظام الملكية الكبيرة للأرض . واعدت أعمال الرعى في الكوميونات السويسرية والحاجات المشتركة لحماية الأرض في مواجهة التهديد المستمر للبحر والأنهار في الأراضي الواثئة أعدت للتطور المبكر لمجتمعات قروية تعتمد على نفسها . وقدم هذا ، وإن لم يكن دائما في نطاق الممارسة ، على الأقل في النظرية السياسية لفكرة الكوميونات المتمتعة بالحكم الذاتي والمدارة بواسطة العامة . ولذلك أمكن أن تستلهم التطورات السياسية فيما بعد عن طريق التقاليد القديمة .

التطور المميز للسيادة

تقرر الوجود القومي المستقل في كل من هولندة وسويسرا في بادئ الأمر بواسطة قوة السلاح . فقد تحققت التماسك الاقليمي فقط عن طريق المماركة العسكرية الشاملة ضد الأجانب المفتصبين ، وإلى حد ما ، على الأقل في سويسرا ، عن طريق اظهار القوة في مواجهة المنشقين في الداخل . وحددت الصراعات العسكرية المحلية مسار الحدود فيما بعد ، وبدأت الأحلاف العسكرية عملية تنمية الشخصية القومية فيما بعد . ومن ثم فالإقرار بأن بناء الأمة انبثق من الارتباط الإرادي الكامل لمجتمعات حرة يكون بمثابة تبسيط غير مبرر . وفي هولندة قهرت الأقاليم السبعة المتحدة كلا من برابانت ولنبورج في العشرينات والثلاثينات من القرن السابع عشر وحكمتها كإقليمين تابعين لمدة مئة وخمسين عاما . وكانت سويسرا لفترة طويلة تجمعا من الكانتونات المترابطة وعدد كبير من الأقاليم التابعة التي كان أكثرها أهمية كل من تيسين ، وفايده . وظل جوهر الحياة السياسية الهولندية والسويسرية لمدة طويلة جدا تنظيما متباينا لمجتمعات متمايزة ، ولم يكن تعاونا قوميا بين انداد .

ومع ذلك ، فقد كان لهذا التمايز الأكيد نتائج هامة بالنسبة للتطورات التي

حدثت فيما بعد . والمثير انه حتى الكانتونات والأقاليم الأكثر أهمية وربما الأكثر قوة لم تتطلع الى أن تصير عواصم إدارية مركزية . وسمح للتقاليد المحلية والحكومات المحلية بأن تستمر في الأقاليم التابعة أيضا . ولا شك أن المجتمع بقدر من الاكتفاء الذاتي التقليدي يؤدي بالضرورة الى تقوية المطالب التي ظهرت فيما بعد لتحقيق شخصية منفصلة عن المجتمعات التي كانت لها السيادة سابقا . وفوق ذلك قدم هيكل السلطة المرتفع في تشبته مجالا رحبا للصفوة السياسية كيما تحتفظ بنفسها ، ثم للاتحاد الكونفيدرالي ككل كي يستمر بغض النظر عن التغيرات السياسية داخل أي من المجتمعات السياسية المؤسسة . وإذا كان من الصعب وجود أية حياة سياسية قومية فانه أيضا لم توجد صراعات أو انشقاقات قومية قوية .

ومن ثم ظهرت كل من هولندية وسويسرا كمجتمعات سياسية مستقلة دون أن يكون لأي منهما أداة حكومية مركزية قوية أو شخصية قومية معبرة عنها . وتقررت الشؤون العامة بصفة مؤقتة عن طريق الاجراءات السياسية التي كانت تشببه المؤتمرات الدولية أكثر من الحكومة القومية الشرعية . ولم تعرف لا الأقاليم المتحدة ولا الاتحاد السويسري جيشا مركزيا أو بيروقراطية مركزية ولم تكن هناك أجهزة للدولة تستطيع أن تؤثر مباشرة على الفرد كما لم يكن هناك مفهوم للمواطنة العامة .

فهل يعني هذا ان المرء لا يستطيع أن يتحدث عن قومية هولندية أو سويسرية في هذه الفترة (١) ؟ أن الاجابة تتوقف نوعا ما على مبدأ صغير . فإذا حدد المرء العامل الأساسي في بناء الأمة ، بأنه الممارسة المنظمة لسلطة عامة قومية ، فإن الاجابة يجب أن تكون بالنفي حيث لا توجد مثل هذه السلطة العامة القومية . وإذا تحدث المرء عن الأمم فقط حينما تكون هناك عملية ما ينقل الناس بمقتضاها التزامهم وولاءهم من القبائل الصغيرة ، القرى أو المقاطعات الصغيرة ، الى النظام السياسي المركزي الأكبر (٢) ، فيلزم أن تكون النتيجة سلبية بالمثل . ولكن المرء يستطيع أيضا أن يقول بأن شرطا واحدا للقومية على الأقل قد تحقق ، وهو وجود السيادة السياسية . وإذا عرف المرء القومية بأنها على الأقل شعور ما بالتجمع أكثر من كونها نقلا مطلقا للولاءات الى دولة جديدة فإن الدلالات الأولى لبناء الأمة أمكن أن توجد على الأقل بين الطبقة السياسية القائدة في المجتمع السويسري والهولندي .

استمرار المجتمع المركب في التحديث

ليس هناك شك في أن الثورة الفرنسية كان لها أثر عظيم في تطور بناء الأمة الهولندية وبدرجة أقل على تطور بناء الأمة السويسرية . ففي هولندية أتى الاحتلال الفرنسي بدولة موحدة دائمة ومواطنة عامة وقوانين عامة وحقوق متساوية للأديان المختلفة . وفي سويسرا أُنشئت مؤسسات الجمهورية الهيلفاكية أنها عقيمة ، ولكن اختفت صور التفاوت القديمة بين الكانتونات ، وتم بالفعل ضمان

Reinard Bendix, Nation-Building and Citizenship-Studies of our Changing Social Order, p. 18, New York, 1964.

Gabriel S. Almond and G. Bingham Powell, In Comparative Politics — A Developmental Approach, p. 36, Boston, 1966.

حقوق متساوية للغات الأساسية • وفي النهاية تحركت سويسرا أيضا نحو أشكال أكثر تحديدا لوضع الدولة الفيدرالية في ١٨٤٨ •

ولكن مسيرة القوى الراديكالية من أجل الوحدة (كما تمثلت عن طريق المجتمع الهيلفاتي السويسري في نهاية القرن الثامن عشر ، أو مرة ثانية عن طريق الراديكاليين المبشرين حوالي عام ١٨٤٨ لم تنجح في تحقيق فصل تام عن تقاليد المجتمع المركب القديمة • وإذا كان المفكرون الفرنسيون في عصر العقل والنور قد وضعوا مفهوما للإطلاق والقردية التوأمين في مواجهة ما اعتقدوا أنه الوزن المهمل للمصالح المشتركة المميزة ، فإن انتقاليدي الهولندية والسويسرية نظرت بشيات الى المجتمع المركب الثابت على أنه حصن الحريات • ومن المسلم به أن هذه الحريات القديمة (في صيغة الجمع) يمكن أن تحيط المساواة الفردية والحرية الفردية (في صيغة المفرد) • ومع ذلك نظر الى الحقوق المشتركة على أنها مهمة في ذاتها فضلا عن أنها حماية ضد الالتزامات التي تفرضها الدولة الموحدة الجديدة • ولذلك يمكن أن يصبح تكوين الأمم الهولندية والسويسرية نتاج عملية بطيئة من الاندماج القومي الحقيقي أكثر من كونه نتاجا متعمدا لبناء الأمة • ومن الصعوبة بمكان أن يشار الى مجموعة اجتماعية واحدة أو مركز سياسي واحد أو مؤسسة قانونية واحدة على أنها القوة الرئيسية في بناء الأمة •

وتوضيح المعلومات عن تجديد الصفوة (سواء عن أشخاص الوزارة الهولندية (١) أو عن أعضاء البرلمان السويسريين (٢)) أن مواقع الصفوة في القرن التاسع عشر كانت محل اشتراك واسع من كل الأقاليم الكبرى في القطر • وفي البدايات تحققت الاندماج القومي تدريجا عن طريق الطبقات المختارة المتصالحة تم انتقال في النهاية حتى عم التجمعات الصفري في المجتمع • ولذلك كان التطور انبطىء لشعور وطني قوى في الشعب بأسره متمما بالاساس للولاءات المحلية القديمة أكثر من كونه محطما لها •

وفي التاريخ الهولندي والسويسري في القرن التاسع عشر يبحث المرء أيضا دون جدوى عن دور بارز للأجهزة العادية في بناء الأمة : الجيش ، البروقراطية ، والمدارس الوطنية •

وظهرت الجيوش متأخرة نسبيا على المسرح الهولندي والسويسري • وعلى الرغم من أنها لعبت دورا ما في تنشئة المجندين سياسيا على تقبل انثقافة السياسية الوطنية الأخذة في النمو - وهو دور يعزى غالبا الى الجيوش (٣) - فإن شعورا محددا بالشخصية القومية سبق ادخال الخدمة العسكرية الإلزامية •

(١) لمة سجل بيليوجرافي لكل وزراء الحكومة الهولندية منذ ١٨٤٨ ويمكن الحصول عليه في قسم العلوم السياسية بليون ويعتمد على مادة جيمت أصلا بواسطة متى دوجان وماريا سيشفيرفان ديرفن • وفيما يخص بدراسة أكبر من البرلمان الهولندي بعد سجل مائل من كل أعضاء البرلمان الهولندي من ١٨٤٨ الى الآن •

(٢) E. Gruner and K. Frei, Schweizerische Bundesversammlung 1848-1920, Bern (٧) 1966, 2 Vols.

See in particular Lucian W. Pye, Aspects of Political Development, Chapter XI, (٣) Boston, 1965.

ولقد ظلت البيروقراطية القومية خاصة في سويسرا ذات أبعاد متواضعة نسبيا ، لأن حكومات الكانتونات احتفظت بوظائف إدارية وسياسية كبيرة جدا في البنيان الفيدرالي . ولكن أيضا ظلت البيروقراطية المركزية في هولندا ، التي كانت دولة اتحادية من عام ١٧٩٥ فصاعدا ، ذات حجم متواضع حتى مطلع القرن العشرين ، وقد احتفظ التجنيد لأدوار الخدمة المدنية العالية بكثير من ملامح الممارسات المبكرة للصفوة المتمايزة . وحتى اليوم فإن البيروقراطية السويسرية والهولندية في جوانب عديدة لا تعتبر أجهزة بناء أمة فحسب وإنما هي أيضا مواضع تنافس بين مجموعات فرعية مميزة بدرجة عالية في المجتمع .

ولا ريب في أن المدارس لعبت دورا هاما في المساعدة على نمو الشعور القومي . ولكن ظلت الهيمنة على التعليم في سويسرا من الناحية العملية مسألة محلية وإقليمية بدرجة مرتفعة . وفي هولندا حاولت مجموعات الصفوة الليبرالية العلمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بناء نظام مدرسي مركزي ، ولاقت هذه المحاولة على الفور معارضة قوية من الكلفيين والكاثوليك الذين كافحوا بنجاح من أجل استقلال المدارس الدينية تحت سيطرتهم الخاصة (١) . ومن المحتمل أن يكشف فحص المحتوى المنهجي للمدارس الهولندية والسويسرية عن تأكيد على كل من الولادات القانونية والفرعية ، منظورا إليها بالضغط على أنها متوافقة تماما .

وهكذا أمكن أن تنقل عملية التحديث تلك التقاليد القديمة لتصلح الصفوة التي تمت من ضرورات بنيان القوة الموزع الذي عرفته الاتحادات الكونفيدرالية السابقة على عام ١٧٨٩ . وقد سهلت اتجاهات الصفوة في المجتمعات المركبة القديمة التسوية التدريجية لمطالب المشاركة من الموعات الاجتماعية الجديدة في المجتمع . وفي كل من هولندا وسويسرا لم يكن هناك تعارض من الناحية العملية بين التمسك الشفهي بالمثل العليا القديمة عن الحكومة المسنولية وبين الحكم الفعال عن طريق مجموعات الصفوة المتمددة والمحدودة نسبيا . ولكن كما هو الحال دائما تمتعت هذه المجموعات بدرجة عالية من انشغالية . فلم يتسع حق التصويت الا ببطء ، كما أن الممارسات القديمة التي بمقتضاها كانت السياسات تتقرر بشكل أفضل في المفاوضات وفي الحلول التوفيقية التي كانت تتم خارج السوق العام ، احتفظت بمكانة قوية في الثقافة السياسية . وثبتت كل من هولندا وسويسرا اثنتين من فروض ستين روكان :

(أ) كلما قويت تقاليد الحكم التمثيل الموروثة سواء داخل المقاطعات أو الجمعيات الإقليمية أو مجالس المدينة أزدادت فرص اخفاء الشرعية المبكرة على المعارضة .

(ب) وكلما قويت تقاليد الحكم التمثيل الموروثة كانت عملية توسيع حد التصويت وحق المساواة أبطأ واحتمال نقضها أقل (٢) .

Sté Hans Daalder, «The Netherlands: Opposition in a Segmented Society», in: (١)
Robert A. Dahl (ed.) Political Oppositions in Western Democracies, p. 199
ff. New Haven, Conn., 1966.

Rokkan, op. cit. p. 82, 3.

(٢)

وأخيرا فإن تشديدا قويا في الدولتين على الحاجة الى تأكيد أن السلطة السياسية لا يمكن أن تصبح مركزة في مركز سياسي واحد قد ظلت تشكل جزءا من الثقافة السياسية . وقد تم ذلك أكثر في سويسرا عنها في هولندا عن طريق الاحتفاظ بحكومات محلية قوية ومراكز سياسية مستقلة نسبيا (١) ، وفي كلتا الدولتين نظمت مؤسسات الحكومة المركزية بما يضمن ازدواجية محددة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . وفي كل منها أوضحت تقاليد المجتمع المركب القديمة والأدوات الانتخابية الحديثة أن السلطة السياسية قد قسمت على عديد من الأحزاب السياسية . فالمسافة التي تفصل حتى بين أكبر حزب وموضع الأغلبية كانت أكبر في سويسرا وهولندا من مثيلتها في بلد أوربي (٢) والحكومة الائتلافية مبدأ أساسى سواء في هياكل الحكومة الرسمية أو في عمليات صنع القرار المتعلقة بالعدد الكبير من مجموعات المصالح .

ونافذة القول ان المجتمع المركب القديم قد سهّل تطوير مجتمع حديث مستقر ، شرعى ومركب بشكل مستمر (٣) فكل من هولندا وسويسرا بمثابة دول ذات انقسامات ثقافية فرعية قوية . ومع ذلك فمن بين السبل الستة الممكنة التي عن طريقها يمكن معالجة الصراعات الثقافية الفرعية طبقا للاستاذ روبرت داهل (٤) لا يوجد - كما هو ملاحظ - العنف والقمع فضلا عن الانشقاق أو الفصل . وبدلا من ذلك كان احترام الذاتية والرجوع المألوف الى التمثيل النسبي والرغبة أحيانا في التقيّد بحق الفيتو المتبادل (١) ، بمثابة ملامح مميزة للثقافة السياسية الهولندية والسويسرية ، ومن قبيل المفارقة أن هذا الاحترام الفريزي للتنوع قد سهّل عمليات الادماج الحديثة .

مفارقات بين عمليات بناء الامتين الهولندية والسويسرية

إذا كانت حتمية التدرج في تطور المجتمع المركب هي الخاصة الأكثر وضوحا للبلدين فإن ثمة اختلافات معينة بينهما تجدر الإشارة إليها .

(١) On the concept of political site. See: Dahl, Op. cit., p. 338 ff.

(٢) See: The Classificatory Table of the Smaller European Democracies by the Likelihood of Single-party Majorities and the Distribution of Minority Party Strength, in: Rokkan, op. cit. p. 94.

(٣) ترك هذه المقالة قبل أي شيء على الخصائص الفريدة في التطور القومى لسويسرا وهولندا، وتشترك هاتان الدولتان بالطبع مع الدول الأوروبية في ملامح أخرى كثيرة . ومعظم المؤشرات العامة التي حددها روكان في كتابه السابق في *in his: Methods and Models in the Comparative Study of Nation-Building*, p. 65 FF. ملامحة جدا لدراسة الخبرة الهولندية والسويسرية . ويمكن أيضا أن تقارن التنمية القومية السويسرية والهولندية مع التنمية القومية للولايات المتحدة . وفي الحقيقة تشبه الدولتان في الغالب النموذج الأمريكي للتنمية أكثر من النمط الأوروبي (سواء كان بريطانيا أو قاربا) ، وقدم هونتجتون هذين النموذجين

See: Samuel P. Huntington, *Political Modernization: America in Europe*. World Politics, Vol. 18, 1965-1966, p. 378-414.

(٤) هذه هي السبل الستة لحل الصراعات الثقافية الفرعية : (أ) العنف والقمع ، (ب) الانشقاق أو الفصل ، (ج) الفيتو المتبادل ، (د) اللامية ، (هـ) التمثيل النسبي ، (و) التدوير .

See: Dahl, Op. cit. p. 358-9.

العوامل الجيولوتيكية

لقد ميزت العوامل الجغرافية التنمية السياسية في هولندا عن النتيجة السياسية في سويسرا بالنسبة للنقاط التالية :

أولاً : قدمت الجغرافية الهولندية حواجز أقل متانة أمام عمليات التحرك الاجتماعي عما قدمته الأراضي السويسرية . ولذلك انهار التنايز بسهولة أمام فاعلية عمليات التحديث السياسي المتجانسة . والتصوير الواضح لهذه العملية هو التطور المستمر للغة قومية واحدة . وحتى هذا اليوم لا تزال لغة الفرزبان لغة مستقلة يتكلمها بعض مئات الآلاف من الأشخاص ، وبالإضافة الى ذلك توجد لهجات هولندية عديدة آخنة في الاندثار ببطء . ولكن لم تكن هناك أية مشكلة حقيقية حول قبول اللسان الأصل لمواطني المدن الهولندية على أنه اللغة القومية . وهذا بدوره ساعد على سهولة الاتصال داخل الدولة ، ومهد السبيل أمام عمليات تذويب أقوى مما يمكن ان توجد في سويسرا .

ثانياً : أن سويسرا دولة قارية مغلقة بينما هولندا أمة بحرية تماماً اكتسبت امبراطورية استعمارية كما أقامت أيضاً ارتباطات قوية فيما وراء البحار . وفي الوقت نفسه وقفت نفسها لمدة طويلة وظهرها في مواجهة القارة الأوروبية (مع استثناء الروابط التجارية القوية التي تربطها بداخل القارة) . ومن ثم لم يتأثر إيمان هولندا بنفسها كثيراً نتيجة لخطورة وضعها كدولة أوروبية صغيرة على حدود قوى أوروبية أكبر منها ، بينما نجد من ناحية أخرى ان سويسرا شديدة الوعي بجاراتها الكبرى . وأدت حقيقة أن المواطنين السويسريين يتكلمون لغات الدول الثلاث الكبرى المجاورة - وأن كلامها يتجه الى تحديد القومية في مصطلحات لغوية - أدت هذه الحقيقة الى ضرورة فصل مفهوم الأمة عن أي ارتباط قائم على معايير قومية موضوعية كاللغة أو الثقافة أو الأصل العرقي (١) .

ومن بين الدولتين أصبحت هولندا المجتمع الأكثر تجانساً الذي صار أمة بطريقة لا شعورية ، وأصبحت سويسرا الدولة المتنوعة ، الأكثر تفصيلاً ، التي اعتنقت تعريفاً سياسياً واعياً لمفهوم الأمة (٢) .

اختلافات في المركزية السياسية

منذ عام ١٧٩٥ ، كانت هولندا المجتمع السياسي الأكثر مركزية . ولكن حتى قبل ذلك التاريخ وجدت بعض آثار المركزية هناك . وفضلاً عن ذلك تطورت الجمهورية الهولندية حينما حثت تقاليد العصور الوسطى المجتمعات المتنايزة في

(١) يقال ان سويسرا تعزى استقلالها السياسي المستمر الى الظرف الاكيد بأنها ليست فقط دولة تتكلم اللاتينية وانما هي مجمع سياسي متعدد اللغات . وطبقاً للمؤرخ مارتن وليام فان شم الاجزاء الناطقة بالفرنسية الى الاتحاد التماهلي السويسري الاصل في ١٥٣٦ قد حدد الوجود الفعلي للدولة السويسرية .

For a discussion on the definition of a nation — and the political overtones in (٢) the debate about defining nationhood — older studies like those of C.A. Macarney, National States and National Minorities London, 1945, Royal Institute of International Affairs, Nationalism, London, 1939, E.H. Carr, Nationalism and After, London, 1945, and Alfred Cobban, National Self-Determination, Oxford, 1945, remain highly relevant.

القرن السادس عشر ان ثور ضد البورجنديين الذين قدر لهم ان يصبحوا اعظم ملكية مركزية ناجحة في أوروبا (١) . واذا كانت الثورة الفرنسية قد عظمت هذا السير نحو المركزية ، فقد امكن مع ذلك ان توجد بعض آثاره في بعض الأجهزة السياسية المحلية التي عرفت بها الجمهورية الهولندية . فقد احتفظ مركز الوصي ببعض آثار الممارسات المركزية التي ظهرت به من قبل . وقدم قاعدة سياسية للملكية الأورانج التي لم يكن لها نظير في التاريخ السويسري . ومن الناحية الفنية كان الأوصياء بمثابة خدام المناطق التي يمثلونها ، ولغترات طويلة حالت أرستقراطيات المدن بنجاح بين أمراء الأورانج وبين السلطة . الا ان مجلس الأوصياء حمل لواء الأسطول والجيش وتطور في النهاية وحتى قبل قيام الدولة الموحدة الى قوة موحدة كاملة تشمل بلافا ملكيا وحاشية .

وقد اشتركت الجمهورية الهولندية لفترة ما وبصورة أكثر من الاتحاد التعاهدي السويسري في الأحداث الدولية بشكل ايجابي . اذ انغمس بعض امراء الأورانج بإيجابية كبيرة في مناورات دبلوماسية على مستوى عال . كما أعد كل من الأسطول الهولندي والمستعمرات الهولندية لوجود دولي قوى لهولندا . ولم يؤد هذا الموقف الدولي الأكثر نشاطا الا الى قليل من الدعم الدولي . ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر ، كانت السياسات الخارجية الفعالة تتقرر في أكثر الدوائر ضيقا حيث كان لمثل منطقة هولندية المتمايزين صوت حاسم . وقد كانت الإيجابية في السياسة الخارجية خاصة للجمهورية الهولندية المفككة هيكليا أكثر منها خاصة لملكة القرن التاسع عشر المركزية . ولكن الدور الذي لعبته الجمهورية في الشؤون الدولية خلق على الأقل ايمانا خاصا بأهمية هولندا الدولية ، واستطاع المؤرخون الوطنيون فيما بعد استغلال ذلك لتطوير مبدأ القومية الهولندية .

وخلال أيام السيطرة الفرنسية ، وبعد هزيمة نابليون ، كان هناك نفور معين ضد الهياكل المركزية في كلا البلدين ، ولكن بينما تحولت سويسرا تقريبا بالكامل الى النظام القديم في ١٨١٣ ، فإن هولندا واجهت فترة الحكم الأوتوقراطي القوي منذ ١٨١٥ ، حيث دفعت مخاوف التنوع القديم الملوك الجدد الى الاستئثار بسلطات قوية . وظلت الهيمنة على الحكومات المحلية مركزة بدرجة قوية ، وحتى هذا اليوم تتولى الحكومة المركزية تعيين حكام الأقاليم والعمد المحليين (٢) . فتمتعت الحكومة القومية بسلطات حاسمة واضحة . ومنذ ١٨١٣ اتجهت الحياة السياسية الهولندية الى أن تكون قومية من حيث المجال : فالصراعات الدستورية تركزت حول المؤسسات القومية ، واتجهت المظاهرات السياسية الى التطور كمنافسين في داخل حلبة سياسية قومية واحدة .

وعلى عكس ذلك ، كانت التطورات السويسرية في القرنين التاسع عشر والعشرين أقل مركزية في طبيعتها . فقد ظلت السياسات السويسرية ، لا بعد ١٨١٣ فقط ، وانما أيضا بعد تكوين الاتحاد السياسي الفعلي ١٨٤٨ ، حركة توفيق واضحة تماما بين أشكال الحكومات المحلية والاقليمية والقومية . واحتفظ المجتمع السويسري بكثير من خصائص المجتمعات المستقلة ذاتيا ، بما في ذلك الروابط

For a good analysis, see B.H.M. Vlekke, *The Evolution of the Dutch Nation*, (١) New York, 1945.

(٢) وعلى أية حال فإن ما يصور مرة ثانية قوى الجمعية في هولندا آن هؤلاء الممثلين مركزيا قد تطوروا مع ذلك الى حكام مستقلين بدرجة عالية أكثر من أن يكونوا ولاية نيابة عن المركز .

الإدارية والمناطقية الأبدية مع الأشخاص الذين ولدوا داخل حدودها . فظلت الكانتونات السويسرية منظمات قوية ، ذات هياكل وميادسات متنوعة . واحتلت المصالح الإقليمية مكانا هاما حتى في المؤسسات القومية . فاستمر المجلس الأعلى السويسري (مثل مجلس الشيوخ الأمريكي) في منح مساواة مطلقة للكانتونات ، كبيرة أو صغيرة ، كما ينتخب المجلس الأعلى الهولندي أيضا بواسطة المجالس الإقليمية ، ولكن بعد عملية شاقة معقدة تجعل صوت كل عضو متناسبا مع عدد السكان . وتبقى السلطة التنفيذية التي تتكون من سبعة أعضاء فقط على توازن دقيق بين المصالح اللغوية والإقليمية ، وذلك على خلاف الوزارات الهولندية التي يعتمد تكوينها تقريباً على القوة النسبية للأحزاب السياسية فحسب . وبالنسبة لانتخاب المجلس الأدنى والنشاط اليومي للأحزاب السياسية فإن القوى الإقليمية تلعب دوراً أكثر أهمية في سويسرا عنه في هولندا . وتتمى مراكز الحكم في الكانتونات – ولكونها أكثر أهمية من مراكز الحكم المحلي الهولندي – مصادر ارتقاء للسياسيين المحليين داخل أحزابهم القومية تفوق ما يمكن أن يوجد في هولندا .

اختلافات في هيكل الانشقاق :

إن التأثير المستمر للعوامل الإقليمية على الحياة السياسية السويسرية يحدث تأثيراً قوياً على درجة تسويس مختلف الانشقاقات . ولعل هذا العامل يمكن بيانه على نحو أفضل بطريقة مختلفة تماماً حيث تكون العوامل الدينية قد أثرت في نمو الانتماء القومي .

وتتنمى كل من هولندا وسويسرا إلى الحزام الدينى المختلط فى أوروبا حيث يعيش البروتستانت والكاثوليك جنباً إلى جنب : ففي الأقاليم المتحدة الهولندية أصبحت الكالفينية هي الكنيسة القومية ، على الرغم من أن تعداد الكاثوليك لا يقل عن ثلث السكان الهولنديين . ولم يعيش الكاثوليك في أقاليم برابانت ولبورج المقهورة فقط ، وإنما كانوا أيضاً أقليات كبيرة – وكذلك أغليات على المستوى المحلي – فى الأجزاء الغربية من الدولة . ولم تعرف سويسرا نظام الكنيسة القومية ، إذ أدى الاستقلال الفعلى لكل من الكانتونات إلى تطور كانتونات كاثوليكية مميزة ، وكانتونات بروتستانتية مميزة كذلك (وهذا ما يؤكد صحة معادلة أوجسبورج القديمة من أن لكل إقليم ديانة . ولذلك كان الدين مرتبطاً بصورة أكثر وضوحاً فى أقاليم معينة بسويسرا أكثر منه فى هولندا .

وقد كان لهذا تأثير كبير على التطورات التي حدثت فيما بعد . فقد أدى تركيز الدين فى سويسرا فى كانتونات معينة إلى إثارة الصراع الإقليمى . واستقطب الصراع إلى حد أن الصراع الدينى أدى إلى حرب سسوند ربوند الإقليمية فى ١٨٤٧ (١) .

ومن الناحية الأخرى ، ضمن التوحيد القومى فى هولندا بعد عام ١٨٧٥ حقوقاً متساوية لكافة المجموعات الدينية فى داخل الدولة . ولكن المطالب العلمانية للدولة الجديدة – وعمليات العلمانية المنتشرة فى المجتمع على نطاق واسع – قد

(١) يشهد على القوة الدائمة للممارسات التوفيقية فى سويسرا أنه عقب الحرب الأهلية مباشرة جلس المنتصرون والمنهزمون معاً لبلورة الدستور السويسرى لعام ١٨٤٨ الذى أبقى على كثير من التمايز الإقليمى القديم وإلى درجة كبيرة على الانشقاقات الدينية التى لم تسو .

حلت الكالفانيين والكاثوليك على المطالبة باستقلال كنائسهم وبالسيطرة الطائفية على التعليم . وجعلت هذه القضية من الدين خط التقسيم السياسي في تكوين الأحزاب السياسية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر . وهكذا وفي قبيل المغارة أصبح الدين قوة ادماج وتقسيم . فقد قسم المجتمعات المحلية الدينية بـ«تقسيم» وأقام روابط تنظيمية قوية بين المؤمنين المتشابهين داخل الأمة . وأدى البنية التأسيسية القوي للتنظيمات الكالفينية والكاثوليكية الى تقسيم شديد للأمة الهولندية الى مجتمعات حضارية فرعية منفصلة من الكالفينيين والكاثوليك والمجموعات الأكثر علمانية . وبينما أدى هذا التقسيم الجديد الى تجزئة الدولة على أساس بعد جديد الا انه قد أدمج الحياة السياسية وأسبغ عليها الصفة القومية .

ويمكن أن تتضح بشكل أفضل تبعية الانقسامات الاقليمية للانقسامات الدينية باستعراض نموذج الكاثوليك الهولنديين . ففي اقليمي بربانت ولبورج يعيش حوالى نصف عدد الكاثوليك الهولنديين . واشتركت هذه الاقاليم مع بلجيكا المجاورة في التاريخ واللغة والدين . ومارست الكاثوليكية البلجيكية تأثيرا قويا على هذه الاقاليم الجنوبية ، لان السلطة الكاثوليكية قد اخفقت في الشمال عندما امسك الكالفينيون بقيادة الثورة الهولندية في نهاية القرن السادس عشر . وحتى فترة متأخرة جدا لم ترتبط بربانت ولبورج مع بقية هولندا في الفترة ما بين ١٦٥٠ و ١٨٥٠ الا عن طريق روابط ادارية ضمنية ، واتصالات ادماجية واهنة على مستوى صفوة سياسية محدودة . وبدا ان هذه الظروف ستجعل بربانت ولبورج المرشحين الطبيعيين لحركات انفصالية . لماذا اذن لم يتحقق ذلك ؟

من المحتمل ان ينحصر التفسير في الاختلافات في توقيت التعبئة السياسية . فقد ظلت بربانت ولبورج لفترة طويلة بمثابة الجزء الأقل نموا والأكثر تمسكا بالتقاليد في هولندا . ومن الناحية الأخرى كون الكاثوليك الشماليون - وكانوا يعيشون كمجموعات اقلية متميزة في جزء من الدولة دخله التحديث مبكرا - وعيا سياسيا أكثر وضوحا من الوعي الذي كونه اخوانهم الجنوبيون ، وطالبت هذه الاقليات الكاثوليكية - وكانت حساسة للبروتستانتية الكثيفة التي احاطت بها - بعودة السلطة الكاثوليكية الرومانية كما تضمن المحافظ على شخصيتها بقاعدة تنظيمية محددة . وأدى بحث السلطة الكاثوليكية في ١٨٥٣ والعمل السياسي المشترك فيما بعد من أجل المصالح الكاثوليكية الى تقوية الصلات التنظيمية بين الكاثوليك في كل أنحاء الدولة . وفي الوقت نفسه حث القتال من جانب المصالح الكاثوليكية المنفصلة على اندماج بربانت ولبورج في الأمة الهولندية .

ومن ثم كان الدين في كل من هولندا وسويسرا بمثابة خط تقسيم هام . الا ان تعاطف المركزية السياسية للدولة الهولندية جعل الدين مصدرا قوميا أكثر منه مصدرا اقليميا للصراع السياسي . وخضعت العوامل الاقليمية للتنظيمات القومية المولية بصورة أكثر وضوحا في هولندا منها في سويسرا . وإذا كان الدين في سويسرا عاملا واحدا في مجتمع مفتوح بدرجة مرتفعة ، فان الصراع في هولندا بين الكالفينيين والكاثوليك والعناصر الأكثر علمانية في المجتمع قد أصبح ذا أهمية بالغة ، وبهذه العملية تطور مجتمع سياسي متدمج بدرجة قوية الا انه مفكك دينيا .

وفي استطاعة المرء ان يجعل هذا المنطوق أكثر عمومية . فالثقافة السياسية السويسرية أكثر تفككا (١) من الثقافة السياسية الهولندية ، وهو ما يعزى جزئيا

See especially the theoretical study on Switzerland by Jury Steiner, op. cit. (١)

الى الدور الكبير للمعامل الاقليمية • فوامل الطبقة والمدين واللفة والاقليمية يقطع كل منها الآخر في نقط عديدة • ولا يسلم لاي من هذه الفوامل بأهمية مسيطرة ، وفي حالات كثيرة تضادت الى ادنى حد . إمكانية سياسة اى خط تقسيمى واحد عن طريق المطالب المتنافسة للانقسامات الاخرى الممكنة • ويمكن أيضا ان تلقب السياسات السويسرية بسياسات التوفيق (١) • الا ان الممارسات التوفيقية منتشرة في مراكز ومواقف عديدة تفوق مثيلاتها في هولندا ، حيث ساد الدين (والطبقة بدرجة اقل) على الانقسامات . الاخرى الممكنة باعتباره الأساس الذى عليه تكونت التنظيمات السياسية واتخذت القرارات السياسية •

الديمقراطية العشائرية والحبرتان الهولندية والسويسرية

وسوف نثير في هذا القسم الأخير بعض تساؤلات نظرية عامة استنادا الى الحبرتين الهولندية والسويسرية • وتبدو أهمية هذه التساؤلات اذا أراد المرء أن يخرج من خبرات هذين القطرين بتصميمات عن النماذج الممكنة لبناء الأمة • وثمة مسألتان تستحقان اهتماما خاصا :

(أ) الى أى حد تكون العشائرية مسألة اختيار حر لمجموعات الصفوة السياسية ؟

(ب) هل نموذج العشائرية مقصور على الأمم ذات الحجم الصغير ؟

العشائرية كاختيار حر :

وفق حوار آرند لفجارت (٢) يجب أن ينظر الى الديمقراطية العشائرية فبل أى شيء على انها ثمرة « جهود متعمدة » اضطلع بها زعماء حضارات فرعية متنافسة لمناهضة آثار التفكك الحضارى المسببة للشلل وعدم الاستقرار • ويعرف آرند لفجارت الديمقراطية العشائرية بأنها حكومة الصفوة التى تهدف الى تحويل ديمقراطية ذات ثقافة سياسية مفككة الى ديمقراطية مستقرة • ويتضمن هذا التفكير منطقاً مؤداه ان بعض المجتمعات السياسية تنمى تلك الانقسامات الحادة ، وأن الجهد المشترك المتعمد عن طريق الصفوة هو فقط الذى يستطيع أن يضفى الاستقرار على النظام •

ان حوار آرند لفجارت موجه ضد كتابات جيل من العلماء الذين عزوا استقرار النظم السياسية الى مجموعة من ثقافة سياسية متجانسة وهيكلى جماعى تؤدي فيه الانشاقات المتقاطعة الى تداخل العضويات ومن ثم الى الاعتدال السياسى • ويضفى لفجارت أهمية حيوية على موقع الصفوة السياسية التى يمكن ان تحول الاخطار المتوقعة من ثقافة سياسية مفككة الى نبوءة متكررة لذاتها ، وذلك عن طريق مناهضة الآثار التقسيمية من خلال سياسات التوفيق الواعية • ويذكر شروطاً مقبنة يجب أن تتحقق من أجل ديمقراطية عشائرية ناجحة :

This is the well-chosen title of Arend Lijphart's important study, the Politics of (١) Accommodation — Pluralism and Democracy in the Netherlands, Berkeley, Calif., 1968.

The following quotes are all from Arend Lijphart, Consociational Democracy, (٢) World Politics 1969, P. 212 ff.

١ - ان الصفوة لديها القدرة على التوفيق بين المطالب والمصالح المتباينة للثقافات الفرعية .

٢ - ان لديها القدرة على تخطي الانقسامات والانخراط في جهد مشترك مع نخب الثقافات الفرعية المنافسة .

٣ - ان لديها التزاما بحفظ النظام وتحسين تماسكه واستقراره .

٤ - وأخيرا ٠٠ فان الصفوة تدرك مخاطر التفكك السياسي .

هذه هي الشروط المطلوبة ، ولكنها تظل الى حد كبير على مستوى الاختيار الحر من جانب مجموعات الصفوة الاستراتيجية . ولقد كان الموضوع الكبير للجزء الاول من هذه المقالة هو انه ، في هولنده وسويسرا ، سبقت تقاليد المجتمع المركب والتوفيق السياسي عمليات التحديث السياسي بوقت طويل . وعلى النقيض من وجهات نظر آرنلد لفجارت عن الديمقراطية بأنها رغبة من جانب الصفوة لمواجهة التهديد المحتمل للانقسامات السياسية ، يمكن للمرء ان يقدم النظرية العكسية : ان الممارسات العشائرية المبكرة سهلت الانتقال السلمي الى أشكال جديدة من التنظيم السياسي الجمعي في هذين القطرين . ووفق وجهة النظر هذه ، فان العشائرية ليست استجابة لمخاطر الانشقاقات الثقافية الفرعية ، ولكنها سبب أولى يفسر لماذا لم تصبح الانشقاقات الثقافية الفرعية مدمرة .

وبينما ينطلق تحليلنا من تنمية للفرون ، فان آرنلد لفجارت يعطي تحليلا انتقاديا لبعض النماذج السوسيولوجية العامة التي لها طابع استاتيكي نوعا ما . وفي سبيل أداء ذلك ، يظل آرنلد لفجارت ، الى حد ما ، أسيرا لبعض المغالطات الآلية التي تحفل بها كتابات الانشقاقات السياسية ، وكثيرا ما تفترض هذه المجموعة من الكتابات ، ودون تحليل سياسي دقيق ، أن الانقسامات الاجتماعية تترجم نفسها أوتوماتيكيا الى صراعات سياسية . ومن ثم كان البحث عن الانقسامات المتقاطعة للتخفيف من الامكانية الانفجارية لخطوط الانقسام المستقطبة . ومن ثم أيضا ، كان مطلب آرنلد لفجارت بمناهضة القوى على مستوى النخبة حينما وجد مجتمعات بدت فيها الانشقاقات المتقاطعة مستبدلة بخطوط تقسيم تدعم نفسها تبادليا ، ونميل وجهتا النظر هاتان الى اغفال أهمية السؤال عما هي القوى التي تعد لتسوس أو لا تسوس خطوط التقسيم . وفي ظل مصطلحات عامة مثل الانقسامات الثقافية الفرعية ، « التجزؤ » ، « التفكك » ، « الانشقاقات » ، ينظر الى كل صور التقسيمات الاجتماعية على أنها مقبعة بضمون سياسي كامن . ومن النادر أن تميز خطوط التقسيم المختلفة طبقا لامكانية سياستها . وثمة احتمال كبير لمسألة السياسة المبكرة لخط انقسام واحد يمكن أن تمنع استغلال انقسامات أخرى ممكنة . وكثيرا ما ينظر الى ثقافات النخبة على انها مجرد متغير تابع : ان صفوة آرنلد لفجارت تعمل لمناهضة أخطار الانقسامات الموضوعية . ومن الناحية الأخرى ، ووفق وجهة نظرنا ، فان ثقافة الصفوة في ذاتها متغير مستقل على درجة كبيرة من الأهمية ، اذ قد يلعب دورا هاما في تقرير كيفية معالجة الانقسامات في مجتمع سياسي ، الى أي حد تصبح مشحونة بتوتر سياسي ، والى أي مدى تحل الانقسامات الاجتماعية بروح من التسامح والتوفيق ، أو بواسطة العنف والقمع .

ان أهمية هذه المسائل النظرية بالنسبة لدراسة المقارنة لعمليات بناء الأمة يجب أن تكون واضحة . فالنظر الى ثقافة الصفوة على انها متغير مستقل مهم يكره

المرو على تبني نظرية طويلة للتنمية - ويصير الى الاختلافات بين الدول القومية القائمة على انها - الى حد كبير - نتاج الصور المبكرة لتكوين الدولة ، وبالمثل يصبح مصطلح جهود بناء الأمة في الدول الجديدة معتمدا بدرجة كبيرة على الخبرات السابقة للصفاة . فالنظرات الايديولوجية السائدة في الدول الجديدة ليست صالحة للاختيارات العشائرية ، وتتسم التقاليد المركبة القديمة في الدول الجديدة بالقوة . الا ان الصفاة السياسية الحالية تنظر اليها بصفة عامة على انها عقبات تلزم ازلها ، اكثر من كونها أحجار بناء يمكن منها تشييد أمة جمعية جديدة . وسوف تعتمد التطورات فيما بعد بدرجة كبيرة جدا على الاختيارات المتخذة الآن . وتكمن أهمية التشديد على الطرق البديلة المتعددة في بناء الدولة الحديثة ، بما في ذلك الطريقة العشائرية ، في الحاجة الى واد الافتراض المنتشر ، الذي مؤداه أن الحدييد والدم هما السبيل العادي الى بناء الأمة .

العشائرية - وفاهية الأمم الصغرة

ان كلا من هولنده وسويسرا دولة صغرة . وكثيرا ما يقال ان خبرتهما السياسية المحددة مرتبطة بتلك الحقيقة . وثمة حجة وجهة تقول ان الدول الصغرى تستطيع ان تمارس نمودجا معيننا للحياة السياسية لا تقدر الدول الكبرى على تحمله وذلك لأن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تتهرب من المسؤوليات الدولية التي يفرضها عليها حجمها (١) وطبقا لهذه النظرية تتحمل الدول الكبرى عبئا سياسيا أكبر . فيجب أن تكون لديها مؤسسات معينة تسمح لها بأن تعمل بفاعلية كافية . وتتطلب اعتبارات الدفاع جيشا كبيرا يستلزم بدوره بيروقراطية قوية . وتجب الحاجة الى العمل بالأساليب التوقعية العشائرية . للسياسيات السويسرية أو الهولندية ؛ ولهذا السبب فان النظم الانتخابية كالتمثيل النسبي أو نظم الائتلاف التوفيقية على مستوى الحكومة أو السلطة التنفيذية الرئيسية لا يمكن ممارستها بالنسبة لسويسرا (أو هولنده قبل ١٩٤٠) . كان موقفهما أيسر لأن الدول المحيطة بهما رغبت في أن تبقى المواقع الاستراتيجية في أيدي دول محايدة . ومع أن هذا قد تضمن الحياد عن طريق الالتزام الا أنه اعطى هذه الدول ترخيصا بالتسامح الداخلي والجمعية الثقيلة ، وهذه أمور لم تقدر الأمم الكبرى عليها (٢) . وبالمثل بان الحرية الكبيرة المميزة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة كثيرا ما تفسر في ضوء قدرة هذه الدول على تجنب التورط في حروب برية واسعة النطاق .

وليس من السهولة بمكان أن نفرض تبرير هذا التيار الفكري . فمما لا شك فيه أن دولا مثل سويسرا وهولنده تحركت في السياسة الدولية بشكل افضل من كثير من الدول الكبرى ، وبمقدار ما ساعدها الحجم الصغير على هذا التطور فإنه ساعدها على الاحتفاظ بالممارسات التوفيقية التي عرفتھا العصور القديمة . ولكن

These views are particularly evident in the writings of Ferdinand Hermens, Carl, (١) J. Friedrich and Barrington Moore. See on this same point Lijphart, Constitutional Democracy: op. cit., p. 217; Lehmbruch, Droppeldmokratie, Passim, and Rokkan, op. cit., p. 88 ff.

هل يجب أن يقبل المرء حجة أن الدول الكبرى يتعين أن تتحمل عبء السياسات الدولية باعتباره متميزا عما تحمله بالفعل ، ناهيك عن تفصيله في الحقيقة .
يفضل سكان اقليم عن وعى في ١٧٩٨ الانضمام الى الجمهورية السويسرية القديمة
عن الانضمام الى دولة قومية مبتدئة في ايطاليا ، لأنهم فضلوا الحريات الداخلية
على المجد الخارجى ؟ ألم ينتبأ كثير من الولايات الألمانية في بداية القرن التاسع
عشر بالخطر الذى يمكن أن يعينها نمو دولة ألمانية جديدة كبيرة بالنسبة للحريات
الداخلية والبغى الخارجى ؟

ان القول بأن الدول الصغرى تتحمل فى الواقع عبثا اصغر فى السياسة
الدولية لا يزال قابلا للنقاش . فالبيئة الخارجية وأثر التأثيرات الأجنبية داخل
حدود هذه الدول الصغرى يفرضان عليها مشكلات ضخمة .

واقل هذه المشاكل مشكلة البقاء . واذا كانت كل من هولنده وسويسرا
تنتمى الى الدول الأوروبية الحية فان ذلك ممكن أن يعزى بدرجة ما الى قدرتهما
لا على معالجة التنوع الداخلى فقط ، وانما على مواجهة الأعباء المفروضة من الخارج
أيضا .

الدولة وبناء الأمة

في أمريكا اللاتينية

الحالة الراهنة للبحث

لا شك أن اتجاهها جديداً في علم السياسة قد تطور عبر الخمس عشرة سنة الماضية . ويمكن وصف هذا الاتجاه الجديد عموماً ، باستعمال العلوم الاجتماعية المختلفة المناسبة لتفسير فكرة معينة ، وبمجهودات المقارنة الأكبر والأكثر نظامية ، وباهتمام مجدد بالحركات الاجتماعية . ووفقاً للموند وباول (١) فقد أقاد هذا

(١) نطاق هذا البحث عن أمريكا اللاتينية محدود ككل الأمثلة المختارة لتوضيح نقاط معينة . وكلما كان ذلك ممكناً بحثنا عن حالات تقع في الجزء الشمالي من أمريكا اللاتينية (المكسيك والكاريبي) نظراً لأن الأبحاث الأخرى المقدمة إلى ندوة تكوين الدولة وبناء الأمة (سريزي - لارسال ، فرنسا ، ٧ - ١١ أغسطس ١٩٧٠) تناولت أمثلة من بقية القارة .

ويعتمد هذا البحث أساساً على أجزاء من فصلين لعمل أكبر لي بعنوان « وهم الديمقراطية في الأمم النامية » ، والجزء الثالث من « سياسيات التنير في فنزويلا » كامبريدج ، ماساشوستس ، ميت بريس ، ١٩٧١ .

G. Almond and G. Powell, *Comparative Politics: A Developmental Approach* (٢)
P. 1-15, Boston, Little Brown & Co., 1966.

تأليف : جوزيه . ا. سيلفاميشيلينا

استاذ في مركز دراسات Acasrollو الجامعة
المركزية لفنزويلا ، كاراكاس ، وهو في الوقت نفسه ملحق
بمركز الدراسات الدولية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا
حيث حصل على دكتوراه الفلسفة في علم السياسة في ١٩٦٨ .
وقد حصل أيضا على درجات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا
من فنزويلا والولايات المتحدة . ويمكن أن نسير من بين
مؤلفاته الى « استراتيجيات البحث في السياسة الاجتماعية »
(أشرف عليها بالتعاون مع ف . بونيللا) (١٩٦٧) Aspectos
tecnicos del subdesarrollo (بالتعاون مع أ .
كوردوبا) (١٩٦٧) ، و « وهم الديمقراطية في الأمم النامية »
(١٩٧١) .

ترجمة : د . حامد ربيع

استاذ كرسي النظرية السياسية بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية . سبق أن عمل مديرا للبحوث
الاجتماعية بالمركز القومي للبحوث بالقاهرة ، وكذلك
بالمركز القومي الفرنسي للبحوث . حصل على دكتوراه
الدولة من جامعة باويس ، ودرجة الاجازة الحرة للتدريس
من جامعة روما . اشتغل أستاذا بالجامعات الإيطالية واستاذا
زائرا بأكسفورد ومينشجن . له كثير من المؤلفات بالاطالية
والفرنسية .

الاتجاه الحديث علم السياسة لانه ساعد على هزيمة المنهاج القديم الضيق الترتيبي
الشكلي ، وحث على ظهور منهاج جديد واقعي ودقيق وأيضا أكثر فهما للحقيقة موضع
التحليل ، يتجه من حيث طبيعته الى البحث عن نظام نظري جديد .

وأحد الميادين التي وصل فيها هذا النظام النظري الى مرحلة متقدمة من التبلور
ما يسمى بميدان « التحديث » أو التنمية السياسية . وفي السنوات الخمس
الأخيرة وصل علماء سياسة أكثر وأكثر الى اتفاق فعلي حول تعريف عام للتحديث
وحول العمليات الرئيسية التي تتضمنها التنمية السياسية (١) . ويشير الفقيه
المقبول على نحو واسع الى حد بعيد الى واحد أو عديد من العمليات الرئيسية

(١) انظر : Susanne J. Bodenheimer, The Ideology of Developmentalism: American Political Science's paradigm surrogate for Latin American Studies; eBrkeley, Journal of Sociology, Vol. XV, 1970, P. 95-137.

الآتية : الهوية ، ترشد السلطة ، التمايز البنائي ، المشاركة السياسية ، وبلورة
المراكز السلطوية (١) .

ويكشف التحليل النقدي لهذه النظريات إننا لم نكتشف بعد اجمالا نظرية
تفسيرية . ويمكن الإشارة الى قيدتين رئيسيتين هنا . في المحل الأول ليس هناك
تعبير واضح للعلاقات التبادلية بين تلك العمليات الأساسية . ولم يعالج سؤال
لماذا وجدنا في بعض الحالات تسلسلا معيناً وفي حالات أخرى تسلسلا مغايراً تماماً .
وليست لدينا غالباً صيغة محددة لآثار نمط من الأزمات في الأنماط الأخرى ،
وليس هناك تعريف واضح يسمح لنا بأن ندرك متى نواجه بنمط أو آخر من
الأزمات . ويفترض بعض العلماء ، لتجنب هذه المشكلة ، أن هذه الأزمات تمثل
عمليات دائمة وانها تتطور بسرعات مختلفة . وحتى مع هذا فإن السرعة متفاوتة
للمصادفة في العمليات المختلفة تبقى محتاجة للتفسير . ويقدم بديل « قياسها »
بمجموعة من المؤشرات ، بافتراض أن هذا يمكن عمله لفترات طويلة من الزمن ،
حلاً ظاهرياً فقط للمشكلة . فالمؤشرات ، كما يكشف الاسم بوضوح ، هي فقط
أوضح المظاهر لظاهرة بنيانية أساسية . فإذا كانت المعرفة المناسبة بهذا البنيان
تنقصنا ترك المؤشر طائفاً كمواضع لا معنى لها . ولتلخيص هذا النقد ، فإن الهوية ،
وترشيد السلطة ، والتمايز البنائي ، والمشاركة السياسية ، وبلورة المراكز
السلطوية : مقولات مفيدة تساعد عالم السياسة على وصف عملية بناء الأمة وتكوين
الدولة ، ولكنها لا تساعد على تفسير بناء الأمة لأنها هي نفسها مظاهر لعمليات
أخرى تغير ، في إطار تاريخية محددة ، بنيان المجتمع .

وربما كانت أكثر أخطر العيوب التي تكتنف الرؤية النظرية التي بحثت توا في
تحليل علماء السياسة الساعين الى تفسير عملية بناء الأمة في العالم المتخلف انها
تقدم بغير معنى الى بحث الامم المتخلفة ككليات ، تفسر بصرف النظر عن البيئة
العالمية التي توجد فيها . ومن الشائع أن تجد دراسات عن « نظم » سياسية قومية
متخلفة دون اشارات جادة للعلاقات الدولية لهذه . ومادامت تشكل ، كما
سيظهر فيما بعد ، هذه العلاقات الدولية (التي يمكن أن نسميها تبعية) أهم
المتغيرات لفهم النظام ، فإن التفسيرات المقعدة تكون محدودة للغاية .

ولا تحدث هذه القيود مصادفة أو لأن العلماء القائمين بتلك الدراسات ليسوا
حسني التدريب . فهي تنشأ من قيود النظرية الأعم التي يؤيدونها واعين أو غير
واعين . فما هي هذه النظرية الأعم ؟

نحن بالطبع لا نشير الى نموذج عام أو حتى جزئي ينظم بوضوح العلاقات
التبادلية بين العمليات السياسية الهامة التي سبق عرضها . فلم يوجد بعد نموذج

(١) توخيا للاختصار لن نلخص هذه النظرية هنا ، وعلى أية حال يستطيع القارئ ان يجد

تلخيصاً رائداً في بحث س . ن . Eisenstadt

انظر على سبيل المثال

S.P. Huntington, «Political Development and Apocical Decay», World of Politics,
Vol. XVII, No. 1, April 1966; Amond and Powell, op. cit., esp. Chao. XI:
R.E. Ward and D.A. Rustow, political Modernization in Japan and Turkey.
In traduction, Princeton, N.U., Princeton University Press, 1964, and
L. Pye, op. cit., P. 36-8.

ويوجد تلخيص جيد للمناهج المتبعة في :

Sten Rokkan, «Models and Methods in the Comparative Study of Nation-Build-
ings». Acta Sociologica, Vol. 12, No. 2, 1969.

هذه النظرية تفسر عملية انتقال المجتمع من نقطة تقليدية الى نقطة حديثة . ولهذا الاتجاه فى التفكير تقليد طويل فى العلوم الاجتماعية . وكان فرديمان تونيس بين مثليه الأكثر تماسكا فى منطقهم ، ولن نفتنى هنا تاريخ نظرية الاستمرار التقليدية - الحديثة . وأحدث واشمل ترجمة لهذا النموذج صاغها روستو وميلكان ومجموعة عمل ، وسلسلة دراسات فى التنمية السياسية تحت رعاية لجنة السياسات المقارنة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية ، ولوند وباول . وأحد الملامح الأساسية لهذا النموذج أنه يفترض شكلا أحادى الخطوط لتطور المجتمعات . فإذا عرف أحد نقط البدء والنهية استطاع تفسير أى مجتمع ، فى أى زمن مطى ، لاجتمع تقليدى . أقل أو أكثر تقدما معتمدا على التركيب الخاص للسمات التى يجدها فيه . وما دام المجتمع التقليدى المحصن أو الحديث المحصن لا يمكن أن يوجد فى الواقع ، لانهما نظامان تصوريان ، فإن أكثر المجتمعات الغربية تقدما تتحول حتما الى النماذج التى تضع نط التنمية لباقي العالم .

وما زال بعض العلماء الذين يأخذون بتقليد طويل فى العلوم الاجتماعية ، يؤيدون المراحل المتماثلة المحددة للتنمية . وهكذا قد يجد الإنسان تفسيرات تؤكد دور العوامل التحفيزية كالانجاز ، أو العمليات الاجتماعية كالاتصال ، أو أهمية التوجيهات المياريه (متغيرات - النموذج) ، أو العمليات الاقتصادية . وتشارك كل هذه المناهج فى الافتراض النظرى الأساسى عن أحادية الخطوط . وأحد نتائج تبني هذا الافتراض الأساسى هو الاعتقاد بأنه إذا أجريت الإصلاحات الضرورية داخليا ، يستطيع أى مجتمع أن يتطور تجاه مستويات أعلى من التنمية .

وتوجد لكل منطقة متخلفة من العالم صيغ واضحة تقريبا تقبل هذه النظرة . وفى حالة أمريكا اللاتينية توجد دراسات عديدة تقبل هذه النظرية بطريقة أو بأخرى (١) .

وسوف نشرع هنا فى تلخيص أكثر هذه الصيغ جدية وأحدثها باختصار .

وتبعاً لهذه الصيغ يكون التخلف ببساطة مرحلة فى الطريق الطويل نسبياً الى التنمية . وفى نهاية هذا الطريق يقع مجتمع الوفرة الذى تشبع فيه أكثر الحاجات المحاحا للكل ، والذى سيعارضه محافظو اليوم كخطر جدى على القيم الاجتماعية التقليدية : دولة الرفاهية . ومن الواضح إذن أن العمل المنوط بأولئك المناصرين للمذهب التنمية سوف يكون تدير وتنمية التأييد السياسى لسلسلة من الخطوات ، سوف تنتج عنها حركة نشيطة للبلد فى الاتجاه المرغوب . فإى سياسات سوف تكون تلك ؟

إن المرض المتوطن لأمريكا اللاتينية ينشأ ، كما قيل ، من حقيقة أنها منذ أيامها الاستعمارية الأولى نمت نحو الخارج ، لأن اقتصادها كان قائماً على الصادرات الأولية . ولم يمنع هذا التحديث فحسب ، بل ضمن كذلك أن مراكز صناعة القرار

(١) W.N. Adams, Social Change in Latin America Today: Its Implications for United States Policy, New York, 1960; A. Boeke, Economic and Economic Policy of Dual Societies, New York, 1953.

ويمكن أن يضم هنا بعض إسهامات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (E.C.L.A.)

الاقتصادي سوف تقع خارج البلاد . وقد افترض أن هذه الظروف منعت تكوين
ذول قومية حقيقية .

ومن المنطقي ، إذن ، أن يدافع المؤمنون بالتحديث عن الحركات المعادية
للقطاع وأحياناً المعادية للإمبريالية . فهم يقولون أن أكفا الطرق للتحديث سوف
يكون تصنيع البلاد بواسطة استبدال الواردات (تنمية الصناعة بحيث تصنع
السلع الاستهلاكية أفضل من استيرادها) ، وهو منهاج جديد أساساً سوف
يشجع النمو الداخلي . ولقد افترض أن بناء صناعة قومية سنوف يزيد نمو
الاقتصاد ، ويقدم وظائف للسكان المتزايدن المتدفقين من المناطق الفلاحية نتيجة
للا انسانية الشديدة للبنيان الزراعي ، وأخيراً تنقل سلطة صناعة القرار الى
مجموعات في الحدود القومية .

وسوف تظهر بورجوازية قومية ، سوف تكون حينئذ القوة النشيطة للتصنيع ،
سوف تصبح هذه البورجوازية القومية مع التقدم في تنمية القاعدة المادية للبلد
هي الصفوة الحاكمة وتنفذ بدورها التاريخي ، وسوف تتخالف مع أحدث القطاعات
من الطبقات المتوسطة ومن البروليتاريا .

وسوف تظهر بورجوازية قومية ، سوف تكون حينئذ القوة النشيطة للتصنيع ،
مركز القوة السياسية من الطبقات الحاكمة التقليدية . وقد افترض أنه بمجرد
تحقيق هذه المجموعة المنمية غير المتجانسة لقوة سياسية حقيقية فإن التطور
الديمقراطي للبلد سوف يزداد سرعة : فسوف تتحقق إعادة توزيع الدخل بواسطة
برامج كالاصلاح الزراعي ، والتوسع الجندري في التعليم ، والمشاركة السياسية
المتزايدة . وسوف يؤدي هذا الى إعادة تأكيد احساس الاستقلال الذي سوف
يتبلور ، جنباً الى جنب مع التفورات البنائية المذكورة قبلاً ، في تكوين دولة
قومية حقيقية . وعلى هذا الأساس سوف يسهل الصراع من أجل شروط أفضل
في التجارة الدولية وسوف يكون من الممكن إنهاء المعاهدات التجارية غير المرضية
مع البلاد الاخرى وحل راس المال الوطني محل القروض الدولية والاستثمارات
الاجنبية التي كانت حلولاً وسطاً أولية ضرورية لنيل الاعتمادات لبند برنامج النمو
والتنمية في الداخل .

منهاج تاريخي :

التطور نحو التخلف :

من الواضح حتى بالنسبة لمن ليست لديه معلومات أن ما حدث في أمريكا
اللاتينية في الحقتين الماضيتين يتناقض بحدّة مع توقعات النظرية التي اختصرناها
فيما سبق . فبدلاً من وصول مرحلة الانطلاق تبدو أمريكا اللاتينية في أزمة
أعمق مما مضى . وتعتبر أشكال عديدة بطريقة مسرحية عن هذه الأزمة :
إعادة تركيز حادة للقوة بواسطة الصفوة العسكرية القائمة ، لزيادة السكان
الحديدين في المدن ، تجريد الاقتصاد من الصفة القومية ، تركيز هائل للنمو في
التشغيل والدخل ، وانخفاض مستفعل في معدل نمو الدخل الفردي في أمريكا
اللاتينية ككل . وبعبارة أخرى لماذا لم تحدث مرحلة الانطلاق نحو التنمية
ما الحطأ في نظرية التحديث أو التنمية ؟ قد توحّد أجوبة هذه الأسئلة
إذا أعاد الانسان بحث العملية التاريخية الكلية التي جلبت التخلف الى أمريكا
اللاتينية .

المرحلة الاستعمارية :

اكتشفت المنطقة التي تسمى اليوم بأمريكا اللاتينية حين كانت اقوى الامم الاوربية اقتصاديا تتوسع في العالم كله بحثا عن طرق تجارية جديدة ، وأسواق جديدة ، ومواد أولية . وفي ذلك الوقت كان لاسبانيا والبرتغال بعض الصناعة وكان لها تجارة ثانوية مع بلاد اوروبية أخرى ، كان بعضها خاضعا للسيطرة الاسبانية . وفرضت الحرب الصليبية الداخلية الطويلة ، التي أدت الى إعادة انتزاع اسبانيا من المغاربة وتوسيع أراضي الامبراطورية الاسبانية ، على الدولة المستعمرة الحاجة الى معادن ثمينة لتمويل الاتفاقات الهائل الذي جعلته ظروف البلد الجديدة ضروريا . وأحدث تدفق الذهب والفضة ، الذي سرعان ما بدأ من جزر الهند الغربية ، عملية تضخمية في اسبانيا أسهمت جنباً الى جنب مع المنافسة من الحركة التجارية الصناعية النامية الحادثة في هولندا وفرنسا وبريطانيا العظمى في تدهور الصناعات الاسبانية الأولية .

وسمحت انجلترا على سبيل المثال بهجرة كبيرة الى مستعمراتها ، لا لكي تكفل تزويدها بالمواد الخام فحسب ولكن لتوسيع أسواق الصادرات أيضا . وأمكن الحفاظ على هذه الأسواق وتوسيعها عندما منح مستعمرو العالم الجديد حرية معقولة في ضم الأراضي التي احتلوها . واعتمدت قوتهم الشرائية بوضوح على نموهم الاقتصادي الخاص . ومن ناحية ثانية لا يمكن تفسير التنمية غير المتساوية للمستعمرات الأمريكية بالأصل العرقي وحده ، فلو كان ذلك هو العامل الوحيد ، فسوف يتوقع الانسان حينئذ أن يصل جنوب أمريكا الشمالية والهند والمستعمرات البريطانية الأخرى الى مستوى من التنمية مشابه لمستوى نيوانجلاند . ويمكن أيضا أن تمزق حقيقة أن نيوانجلاند - على النقيض من جنوب أمريكا الشمالية ، والمكسيك ، ونيوجرينادا ، وبيرو ، والمستعمرات الاسبانية الأمريكية الأخرى - كانت قادرة على أن تصل الى مستوى أعلى من التنمية ، الا أنه لم تكن هناك عمليا قوة عمل منظمة في المنطقة المذكورة أولا ، ومن ثم فإن استغلال الأرض الموجودة قام به المهاجرون الذين لم يعملوا فقط في ظروف حرة نسبيا بل سمح لهم أيضا بأن تكون مرتباتهم عالية نسبيا .

وقد تضمنت اقتصاديات المستعمرات الاسبانية وقفا لنموذج مختلف وجامد للغاية . فقد نظرت البلاد الأم الى المستعمرات كمصادر للثروة في صورة الذهب والفضة وفيما بعد المواد الخام لا في صورة أسواق محتملة . ومن ناحية أخرى كانت هناك أولا قوة عمل ضخمة ومنظمة استعبدت أو نزلت الى مرتبة الرق خلسة في المناطق الفنية بمناجم الفضة والذهب (المكسيك وبيرو) . ومن ثم فإن النمو حدث فقط بتصدير المنتجات التي خصصت للاقتصاديات الاستعمارية في تقسيم العمل الدولي . وهكذا أصبح الانتاج للتصدير هو المصدر الاساسي للرفاه في وشنجن الجزء الأكبر من هذا الفائض الى الدولة المستعمرة وما تبقى في المستعمرة ان لم يستهلك تماما يرد استثماره في أنشطة مرتبطة باقتصاد التصدير لانها كانت ببساطة الأنشطة التي تدر أكبر الارباح . ومن ثم فقد نما بنیان اقتصادي أحادي الانتاج وأحادي التصدير .

ولقد حكمت السياسات الاستعمارية للبلد الأم بحيث تكفل ان المستعمرات لن ينمو فيها شعور قومي خاص بها . وكانت أشكال ضمان التبعية متنوعة ، أنشأت

اسبانيا مراكز متوسطة (على سبيل المثال المكسيك ونيو جرينادا وثيما وفيما بعد ريودي لابلاتا) بين المستعمرات والعاصمة الاستعمارية . وتقل هذا لاسبانيا كلا من احتكار التجارة ورقابة سياسية فعالة على المستعمرات .

ومنح الاسبان في نشاطهم لابقاء مستعمراتهم منفصلة عن مراكز قوة محددة نهلفا ومعتمد عليها ، حقوقا شاملة في التجارة للاسبان القادمين من اسبانيا . وكانت الوسيلة الرئيسية الثانية لتفادي أى امكانية لنمو ابنية سياسية مستقلة في المستعمرات هي سياسة تعيين الاسبان فقط في الوظائف السياسية الهامة . ولفترة طويلة منعت هذه الترتيبات بفاعلية أى امكانية في أن يكون النزلاء الاسبان المخلصين الكريوليون Criollos قادرين على تطوير روابط محلية حرة واتحكم في مقدراتهم . وبالرغم من أصلهم الاسباني . وماقد يبدو حقا منطقيا لهم في الاستفادة من نشاطهم الاقتصادي والتحكم في مقدراتهم السياسية ، فقد كانوا يقتصرون على النشاط الزراعي - وان يكن في مزارع كبيرة - وعلى وظائف سياسية صغيرة في المدينة .

وبالرغم من أن هذه السمات العامة مشتركة في أمريكا اللاتينية كلها ، فمن الواضح أنه حتى في زمن الاستعمار نشأت اختلافات هامة بين المستعمرات . وظهرت هذه الاختلافات من التوقيت الذي دعم فيه الضغط الاساسي للاستعمار . فالمستعمرات التي تطورت أولا كانت تلك التي اكتشفت فيها مناجم غنية بالذهب والفضة كان متاحا فيها قوة عمل ضخمة وأصبحت هذه المستعمرات هي المراكز السياسية لاقليم ما وراء البحار . وفيما بعد كرس الاسبانيون أنفسهم للتوسع في السيطرة على المستعمرات بتنمية استغلال المنتجات المدارية « الغريبة » . وتمثل المكسيك وبيرو وبوليفيا وبدرجة اقل كولومبيا النمط الاول من المناطق ، في حين تشمل الفئة الثانية بقية أمريكا الاسبانية .

وهناك اتجاه فكري يؤكد ان أسلوب الانتاج الذي تطور بواسطة السياسات الاسبانية كان اقطاعيا . وهذا خطأ ما دام يمثل محاولة للاسناد الاكراهي لواقع أمريكا اللاتينية في مفهوم طور لوصف موقف أوربي ، فقد كانت اسبانيا بداية وقت اكتشاف أمريكا في مرحلة من الأفضل وصفها بأنها مرحلة الرأسمالية التجارية والمالية ، بالرغم من أنه من الأمور الحقيقية أن الأبنية القطاعية القديمة لم تكن قد صفت تماما ، وكان الاقطاع الاسباني مختلفا اختلافا أساسيا عن الاقطاع الفرنسي التقليدي . وعلاوة على هذا أتاحت الخبرة الاستعمارية الاسبانية في جنوب اسبانيا لمكانية التفكير في نمط جديد من الاستيطان لأمريكا الاسبانية .

وننتج عن الموقف الانتقالي لاسبانيا والدفع الجديد مع الموارد المتمايزة والأبنية الثقافية والاجتماعية الموجودة في أمريكا اللاتينية تكون أسلوب جديد غير متجانس للانتاج تمايشت فيه علاقات انتاجية مختلفة . ولكن الاستغلال المفرط لقوة العمل كان مشتركا بينها كلها .

وكان هذا الأسلوب الانتاجي غير المتجانس لأمريكا اللاتينية أكثر انجها نحو اشباع حاجات الدولة الرئيسية المستعمرة منه نحو أحداث تنمية داخلية للمستعمرة وتنتج عنه تكون بنيان طبقي محدد وتوزيع حول أنوية معينة للمراكز السكانية .

وفضلا عن المكان الذي احتلته كل جماعة في البنيان الانتاجي الموصوف آنفا ، فان المهاجرين العرقية ايضا عملت على تشكيل البنيان الهرمي للطبقات . وهكذا فان الإسبانيون الذين كانوا في قمة الهرم احتفظوا لأنفسهم بأنشطة الاستيراد والتصدير ، والوظائف السياسية الهامة . واضطلع الكريوليون المنحدرون مباشرة من أصل إسباني بالتعديل والزراعة وتربية الماشية . أما المخلطون (البلانكو دي أوريللا) Blancos de Orilla الذين أنوا من الحدود الخارجية للإمبراطورية الإسبانية ، وأولئك الذين كان نفاذهم مشكوكا فيه فقد كرسوا أنفسهم عادة للتجارة الداخلية الصغيرة والحرف اليدوية . ثم يأتي البارود Bardos وهم السكان المخلطون عنصريا الذين عملوا في المزارع كعمال أحرار في أشكال مختلفة ، وكان بعض البارود قادرا على إدارة محال صغيرة ، في حين كان آخرون - وإن كانوا أقلية - مستعبدين . ثم يأتي الهنود الذين خضعوا لنظام الميتا (Mita) (السخرة) والذين عملوا كعمال زراعيين أو استعبدوا . وأخيرا كانت هناك مجموعة كبيرة من العبيد السود . وتنوعت الصلاية الاجتماعية لهذا البنيان تبعا لمكان المستعمرة في النظام السياسي الإداري الذي فرضته إسبانيا ، الذي خطط بدوره تبعا لثروة الاقاليم . ففي أغنى الاقاليم (المكسيك ونيوجرينادا وبيرو) خلقت مراكز القوى الرئيسية (مناصب نواب الملك) مع مجتمع جامد اجتماعيا .

وما دام النظام برمته كان أكثر اتجاها للخارج فانه لم يتم أى مركز داخل حقيقى ، وبدلا من ذلك نما نظام من أقاليم منعزلة داخليا ، لها اتصالات بالدولة الرئيسية أكثر مما لها بالمستعمرات الأخرى . وكان هذا النظام سببا في تأخر تكون شعور بالتضامن بين سكان المستعمرة ، ومع ذلك كان النظام الاستعماري قرب بداية القرن التاسع عشر قد بدأ يضعف بفعل عوامل عديدة . ففي الداخل كان الصراع المتزايد بين التجار الأسبان وملوك الأرض الكريوليين ، كلاهما يحاول الحصول على نصيب أكبر من الفائض المنتج ، مع المطامع المتزايدة للبارود والتمرد المتكرر للهنود والعبيد ، يحدث بالتدريج تفككا في النظام الاستعماري . هذا المناخ من التوتر جعل الطبقات المسيطرة من الكريوليين حساسة بالنسبة للأفكار الثورية التي انبثقت عن الحركة الأمريكية من أجل الاستقلال وعن الثورة الفرنسية . وخارجيا كانت السيادة الإسبانية على المستعمرات تضعف تدريجا بسبب التهريب والقرصنة البريطانية والهولندية . ولكن الضربة القاضية جاءت من فقدان إسبانيا لسيادتها بسبب احتلال قوات نابليون لها .

وبسبب الصراعات المستترة ، والصريحة للغاية في بعض الأماكن ، بين الكريوليين والأسبانيين ، انتهاز الكريوليين الفرصة لشن حرب تحرير . وتطورت هذه الحرب بالطبع تبعا لخصوصيات المستعمرات المختلفة ، وكان هناك عامل مشترك هو أنه بالرغم من أن العدو بالنسبة للكريوليين كان من الواضح أنه هو الأسبانيون لم يكن الأمر بمثل هذا الوضع بالنسبة لبقية السكان (البارود والهنود والعبيد) . فقد كانت مصالحهم الأساسية هي تحرير أنفسهم من نظام الاستغلال غير العادل الذي خضعوا له . وأثر عدم تجانس المصالح المتصارعة هذا في مستقبل الأحداث .

ومع استقلال أمريكا اللاتينية السياسي أصبح من الممكن أن تتحول المستعمرات السابقة إلى مراكز مستقلة مادامت تنمية رأسمالية وطنية أصبحت ممكنة أخيرا ، ولكن هذا البديل لم يتم اختياره لأن الكريوليين تشبثوا بنماذج الماضي الاقتصادية والاجتماعية ويسروا شكلا جديدا للاعتماد على الامبراطورية البريطانية النامية .

تكون القومية

مع نهاية القرن الثامن عشر كانت المنتجات الصناعية البريطانية ، خاصة المنسوجات ، قد غزت بالفعل نسبة كبيرة من الأسواق الأمريكية الأسبانية . ومع ١٨١٥ كانت هذه الأسواق قد تشعبت بالفعل . وركز الكريوليون سنواه أثناء حرب الاستقلال أو بعدها على إبقاء الاقتصاد مرتبطا بالسوق العالمي انراسمالى عن طريق استثمار وتصدير المنتجات الأولية ، التي مثلت المصدر الرئيسى للنمو الاقتصادى المطلوب بالحاح . ولكن أثر التجارة البريطانية اختلف تبعا لطبيعة المواد الخام المستخرجة وحجم الأسواق المحلية . فقد كان هذا الأثر أشمل فى تلك الأماكن التي كانت مناسبة مناخيا لإنتاج المواد الأكثر أهمية للصناعة والمستهلكين البريطانيين التي كان لها ، بدورها ، أكبر الأسواق للمنتجات البريطانية : البلاد الأطلانتية وتلك الواقعة فى المخروط الجنوبى لأمريكا اللاتينية .

وفى أقاليم التعدين ، كالمكسيك وبيرو ، أو الأقاليم ذات الأسواق الممكنة الصغيرة للغاية كأمريكا الوسطى وجزائر الانتيل وفنزويلا ، نشأ اقتصاد متجه برمته تقريباً للخارج . وبقيت هذه الاقتصاديات محاطة بعوامل أجنبية فى القرن التاسع عشر كله .

وفى بلاد ائتمدين ساعدت الاستثمارات الأجنبية فى الخدمات والطاقة والنقل على خلق بعض الأسواق المحلية وحفزت ظهور صناعات محلية ، خالقة الشروط الضرورية لتعزيز عملية الاندماج القومى . وعلى النقيض فى الاقتصاديات المحاطة بعوامل أجنبية لم يمنع نوع اعتمادها على السوق العالمى أثر التجارة الأجنبية الهام فى الاتجاه للداخل فحسب ولكنه منع أيضا التكون المبكر لسوق قومية .

ولقد أصبح جزءا من المعرفة انشائية أن المؤسسات السياسية الغربية . لم تخلق بالصدفة . ولكنها بنيت لمواجهة الحاجة الى ادارة وتوجيه وتسهيل تنمية العلاقات الانتاجية والتوزيع الراسمالى الجديد الناشئ فى أوروبا كلها . ولم تخلق تنمية الصناعة الأوروبية أسلوبا جديدا للعمل (العمل الحر) فحسب ولكنها خلقت أيضا شكلا جديدا لتنظيم الإنتاج : نظام هرمى . وفرض هذا النظام فى النهاية على المجتمع عن طريق ديوقراطية الدولة . وجنبا الى جنب مع اندماج الأسواق ، حددت الحدود القومية ، وعززت المنافسة القائمة للمساك بالسوق العالمى ، التنمية القومية الاقتصادية والسياسية .

وفى أمريكا اللاتينية اتبعت عملية تكوين الدولة خطوطا مختلفة . فالمجتمع ككل متجه للخارج ما دامت الآلية الاقتصادية مشتقة من العلاقات بين الصادرات والواردات . ولا تبدو الدولة والبيروقراطية أدوات ضرورية لتحسين الوضع القومى فى سوق المنافسة العالمى ، بل على العكس فإن السوق العالمى هو الذى يفرض شروط الوجود على بلد معين بواسطة القوى السائدة . ومن ثم فلا توجد طبقة داخلية قادرة على أن ترى الأمة كحقيقة موضوعية أو التنمية الاقتصادية كمبرر للدولة .

وعلاوة على ذلك فإن البنيان المضرى حول أنوية معينة ، الذى خلق أثناء المرحلة الاستعمارية ، والمؤسس على خلفية من المزارع ، قد أدى الى تكوين زعما قديمين متنافسين ، تقاطلوا باستمرار فى القرن التاسع عشر للسيطرة على القوة المركزية . وعموما فإن الأمم التي كانت قادرة على الوصول الى أعلى مستوى من التنمية أثناء المرحلة الاستعمارية والسنوات الأولى من الاستقلال ، كانت هى تلك التي وصلت

اولا الى مرحلة اندماج الأسواق القومية وتركيز القوة بواسطة زعيم موحد . وفى هذه المرحلة تطورت طبقات سائدة ثلاثة : كبار ملاك الأرض ، والمستوردون والاداريون ، وجنرالات كبار ملاك الأرض . وبالرغم مما كان لهم من سيطرة محلية لها اعتبارها ، فقد كانوا لا يزالون فى ظل بنیان تابع خاضع لقرارات لا يتحكمون فيها . وجعل تخلف القوى الانتاجية تنظيم الجماهير مستحيلا تقريبا .

وبدلا من ذلك استخدمت الجماهير بالتبادل جنودا أو عمالا شبيه أحرار . وكانت الطبقات الدنيا حينذاك خاضعة لسيطرة مزدوجة ، داخلية وخارجية ، ولم تستفد على الإطلاق من عملها .

وأثناء القرن التاسع عشر ، وفى كل أمم أمريكا اللاتينية تقريبا ، مثلت عملية العلمانية التدريجية للمجتمع ، أو على الأصح التخفيف التدريجي لسلطة الكنيسة على المجتمع ، واحدا من أكثر الصراعات عمومية ، وهى تظهر عادة مفروضة على مشكلة تركيز القوة . وربما كانت المكسيك إحدى الحالات التى بدت فيها هذه الصراعات أو الأزمات كأكثر ما تكون حصة (١) .

وتاريخ معظم بلاد أمريكا اللاتينية فى القرن التاسع عشر ككل هو تاريخ احباط التكوين القومى : فقد أدى ميراث الفترة الاستعمارية وعلاقات التبعية الجديدة للبريطانيين الى تدمير الحرف اليدوية والصناعات المحلية ومنع ظهور طبقة قومية تكون قادرة على توضيح أهداف الاستقلال الاقتصادى .

مرحلة الاستعمار الجديد :

مع حلول اقرن العشرين ظهرت الولايات المتحدة بسرعة باعتبارها القوة الاقتصادية العالمية السائدة . وسرعان ما استولت مؤسسات الولايات المتحدة على أسواق أمريكا اللاتينية . واستثمر الأمريكيون الشماليون مباشرة المشروعات المتعلقة بالانتاج الأولى ، ومصانع السكر فى كوبا وسانتو دومينجو وبورتوريكو ، ومزارع الموز فى أمريكا الوسطى ، وصناعة البترول فى فنزويلا ، ومناجم النحاس فى شيل ، وهكذا . وبدأت تحدث عملية تحويل تكنولوجيا من شركات الولايات المتحدة الى صناعات أمريكا اللاتينية النامية . كان للانهايار الاقتصادى فى الثلاثينيات اصداؤهامة على معظم اقتصاديات أمريكا اللاتينية باستثناء فنزويلا . وعززت هذه الأزمة فكرة أن أمريكا اللاتينية يجب أن تنسى صناعاتها الخاصة منفذة العملية المعروفة بالتصنيع بواسطة احتلال الواردات .

وتقدمت عملية التصنيع بسرعة أكبر فى أمم كالارجنتين وشيل اللتين كانتا من الناحية الاقتصادية أكثر تقدما بالفعل وكانتا قد حللتا مشكلة تركيز القوة من قبل . وفى هذه الأمم اتبع التصنيع مراحل ثلاثة محددة : فى البداية تمت الصناعة بسرعة لوجود سوق السلع الاستهلاكية بالفعل ، وكانت التكنولوجيا المستخدمة بسيطة الى حد ما ومتطلبات رأس المال صغيرة . وبدأت تظهر طبقة جديدة من المفاولين الصناعيين المحليين شجعت مطامع المشاركة والاندماج لدى الجماهير خلال تحفيز الاستهلاك . ووجهت الحكومات الرسمية كحكومة جيتوليو فارغاس فى

(١) يوجد وصف طيب لهذه الفترة فى :

Alonso Aguilar Monteverde, *Dialéctica de la Economía Mexicana, Chiapa*. 5 and 7.

البنوازيل ويبرون في الأرجنتين هذه المصانع سياسيا . ولكن سرعان ما اتضح عدم كفاية هذه التنمية من خلال حدود البورجوازية الوطنية حين بدأت تعالج المرحلة الثانية أو الثالثة من التصنيع بإبدال انوارادات (احلال الصلح الوسيطة والرأسمالية) وأيضا من خلال تركيز النشاطات الاقتصادية .

وعلى النقيض من المرحلة الأولى ، كانت المتطلبات التكنولوجية لانتاج السلع الوسيطة أو الرأسمالية عالية وتطلبت استثمارات رأسمالية كبيرة . وما دام المقاولون المحليون لم يكن لديهم أي من هذا فقد بدأت الصناعة بالتفريغ تتجرد من صنتها القومية تحت ضغط التقدم المتزايد للشركات الأمريكية والشركات الأخرى متعددة القوميات . وأحدث نوع التكنولوجي المستخدم بهذا الصدد نتائج بنيانية مشوهة عديدة : فأولا كانت السلع التي تنتجها هذه التكنولوجيا المتقدمة مقصودة لسوق مختلفة ومقدمة . ومن ثم كان السوق مقصورا على شريحة الدخل العليا التي تمثل (١٠ - ٣٠) في المئة من السكان . وما دامت النماذج الاستهلاكية لهذا السوق المحدود المعقد تطلبت انتاجا مختلفا ، فقد عملت المصانع عادة في مستويات كان من غير الممكن فيها أن تتحقق اقتصاديات النطاق . ومن ثم كانت الأسعار بالضرورة مرتفعة ، ما دامت الصناعات عملت عادة بنصف طاقتها . وبعبارة أخرى فإن الموارد الرأسمالية التي كانت الحاجة إليها ملحة لم تستغل بالكامل ، أو ببساطة أكثر أنفقت على غير طائل . ولكن الصناعة المقصودة لهذا النوع من السوق حركية للغاية تبعا للابتكارات المستوردة المستمرة . ويجبر المقاولون على تحسين مصانعهم قبل أن تصل الى كامل طاقتها وتصبح ظاهرة التبدد دائمة . وأخيرا تظهر مشكلة بطالة بنيانية ما دامت التكنولوجيا المستخدمة توفر العمل . وتبقى هذا العوامل كلها - الأسواق المحدودة ، الأسعار المرتفعة ، الطاقة المكددة وتوفر العمل - أن يصبح قطاع كبير متزايد من السكان كتلة حضرية محتملة الانفجار .

ولاحية المسألة سوف نبحت تفصيلا بعض المسائل المحيطة بدور التكنولوجيا في تعزيز الاستقلال . لنفترض جدلا أن البورجوازية كانت قادرة ثقافيا وسياسيا على مواجهة وتنفيذ المرحلة الثانية من التصنيع بإحلال انوارادات ذاتيا . ما هو احتمال نجاحها ؟ حتى الآن لم توجد في أمريكا اللاتينية المقدرة أو وجدت مقدرة قليلة لانتاج التكنولوجيا المطلوبة لاقامة هذه التعقيدات الصناعية . ومن الحتمي إذن في ظل الشكل الراهن للتنظيم السياسي ، أن البلد سوف يكون عليه أن يتبنى أساليب للانتاج رأسكالا للتنظيم والرقابة يفرضها أولئك الذين يملكون التكنولوجيا تكون خاضعة للمصالح الأجنبية .

وبالرغم من أن عددا من المنظرين يعترفون بخطر تبني تكنولوجيا ناتجة في البلاد المتقدمة ، إلا أنهم يشعرون أن هذا الاستعمال له أيضا مزايا عظيمة . وقد أشار الاقتصادي البرازيل سيلزو فرتادو حديثا إلى المغالطة في هذا الافتراض . فقد يختار مقاولو أمريكا اللاتينية (بافتراض أنهم قد جمعوا رأس المال وأن لهم النزعة الانشغافية للقيام بهذا ، من مدى واسع من التكنولوجيا الجاهزة ما يجعل من غير الضروري بالنسبة لهم أن يصلوا على خلقه . ولكن الى أي مدى تكون هذه الميزة حقيقية على ضوء احتياجات المجتمع ؟ فتكنولوجيا البلاد المتقدمة قد طورت أساسا حول أهداف توفير كل من العمل والمواد الخام ، وهي ربما تكون الموارد الوفيرة الوحيدة في البلاد المختلفة . ومن ثم فإن تبني التكنولوجيا يتجه فقط الى زيادة حدة البطالة البنيانية

بين الطبقات التي تكون هذه هي مشكلتها العظمى ، وإلى تقليل الاثر الشامل للاستثمارات الجديدة على الاقتصاد القومي . وعلاوة على هذا فإن تبني تكنولوجيا أجنبية يرتبط حتما تقريبا بالاعتماد على المجموعات الأجنبية التي تنتجها مؤديا في النهاية إلى تجريد الاقتصاد من الصفة القومية .

ولتبني تكنولوجيا أجنبية نتائج أبعد بالنسبة للمجتمعات المتخلفة . ويشير ارماندو كوردوبا على سبيل المثال إلى أن التكنولوجيا الأجنبية تفرض أنماطا أجنبية للاستهلاك تكبح بدورها تطور القوى الانتاجية القومية . وكان ماركس قد أشار إلى ذلك من قبل : « لا يقدم الانتاج مواد لاشباع الحاجات فحسب ، بل إنه يقدم كذلك حاجات للمواد ... فالحاجة إلى شيء هي التي يحس المستهلكون أنها خلقت بإدراك هذا الشيء ... وهكذا لا ينتج الانتاج فقط شيئا لموضوع ولكنه ينتج أيضا موضوعا لشيء » .

كلتا العمليتين إذن تعززان توافقيا وحركيا اعتماد البلد التابع على بلد مسيطر تكنولوجيا واقتصاديا .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه في البلد التابع يتم الحكم على القواعد المحلية للانتاج والعلم والتكنولوجيا وعموما الثقافة التي تظهر من تطورات العملية الانتاجية تبعا لمتطلبات ومعايير أجنبية . ولا يعزز هذا الموقف استعمال التكنولوجيا الأجنبية فحسب ، بل بلغي بالتدريج كذلك إمكانية تطوير آلية ذاتية لانتاج التجديدات التكنولوجية التي تسمح بتطوير البنيان الانتاجي الوطني . وعلاوة على هذا فإنه ما دامت الزيادة في الانتاج وفي دخول العمال ترتبط بالتقدم التكنولوجي في البلاد الأخرى ، فإن العمال يميلون إلى اعتبار التبعية ضرورة لتحسينهم الشخصي . وتبرز هذه الفكرة عموما بالثقافة الأجنبية التي تنشرها وسائل الاتصال الجماهيري . وبهذه الطريقة فإن آثار التكنولوجيا الأجنبية والمنقولة تنتشر عن طريق العملية الانتاجية إلى الطبقات الاجتماعية والثقافية والمجتمع .

وهكذا تتكشف التبعية كشكل خاص للعلاقة بين المراكز الاقتصادية المتقدمة المسيطرة والاقتصادات التابعة المتخلفة .

وقد حدثت هذه العملية العامة بطرق مختلفة في بلاد مختلفة . فهي أكثر تقدما في البلاد التي كانت قادرة في القرن الأخير على الاستفادة بمزايا العملية المبكرة للاندماج القومي الاقتصادي والسياسي كالارجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك . وفي بلاد أخرى كفرنزويلا وكولومبيا وبيرو فإن العملية في منتصف الطريق وفي البلاد الأخرى ما زالت في بدايتها .

ولقد أجرى التحليل السابق من وجهة نظر البلاد التابعة . ويجب أيضا أن ينظر إليه بانطباع في إطار العلاقات بين القوى العالمية المسيطرة . ولقد تغيرت هذه العلاقات على مر إثنين منذ الحرب العالمية الثانية . ولقد وصف فرتادو على نحو رائع اهتمام التحالف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد الحرب وظهور الخصومة بين القوى الكبرى التي سادت بنيان السياسات العالمية لسنين طويلة .

ولقد تغير أخيرا ما يسمى بالبنيان للسياسات العالمية إلى وضع أكثر تعقيدا ومتعدد الأقطاب مع نمو القوة الصينية والاستقلال المتزايد لأوروبا ونشأة دول

مستقلة جديدة في أفريقيا وآسيا . وأظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في العالم المتعدد الاقطاب اتجاهات لقبولها ، فظهرت من ناحية نوعا من التعايش العمل وتجنب المواجهة المباشرة ، ومن ناحية أخرى السعي لضمان وضعيهما في ميادين نفوذهما الخاصة ، السوفيت في شرق أوروبا والأمريكيون في أمريكا اللاتينية والكاريبى .

وفي هذا الموقف المتغير ، مارست سياسات الولايات المتحدة ضغطا كبيرا على التطورات الداخلية لبلاد أمريكا اللاتينية . ومن الحقيقي أن أى تحليل لهذه التطورات يجب أن يأخذ هذه الضغوط الخارجية في الحسبان . والتحليل المعقد لهذه العلاقة ليس في نطاق هذه المقابلة ، ولكنه يجب أن يراعى عندما يبدأ الانسان في بحث احتياجات البحث في المستقبل .

اولويات للبحث في المستقبل :

يشير التحليل التاريخي المقدم في الأجزاء السابقة الى بعض الفروض العامة التي تحتاج الى بحث أبعد كي تنقى وتختبر . ويشير أول هذه الافتراضات الى تكون التخلف في أمريكا اللاتينية كجزء من عملية التوسع الاقتصادي العالمي . ومع ذلك تنشأ الاختلافات في هذه الوحدة سواء من الاختلافات في الأوضاع البنائية والحوافز وسياسات الدول المسيطرة أو من الخصوصيات الناشئة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة للمجتمعات انتابة .

والمسألة العامة التي تحتاج الى تفسير هي المشكلة القديمة لتطور غير المتساوى لأقاليم العالم المخنفة . وهناك حاجة الى دراسة تاريخية مقارنة نتكون التخلف في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وذلك لكي نطور ، اذا كان ذلك ممكنا ، نظرية بعيدة المدى عن التطور غير المتساوى للمجتمعات الانسانية . وقد رأينا أن نظرية التحديث غير كافية سواء كنظرية تفسيرية أو كموجة لصنع السياسة المتجهة نحو هزيمة التخلف (١) .

وبالتركيز على السياسات المعاصرة ، يتضح أن مصير أى مجتمع متخلف يعتمد الى مدى كبير على ما يحدث في السياسات العالمية وعلى الاتجاهات الاقتصادية والسياسية في البلاد المسيطرة . ودراسة مضامين السياسات الداخلية والعالمية بالنسبة للمجتمعات المتخلفة ميدان آخر له أولوية في البحث . ولكي تكون هذه الدراسات مفيدة بمعنى أن تخطط ، من وجهة نظر المجتمعات المتخلفة ، الاطار الذي تحدث فيه عمليات التكوين والتنمية القومية يجب أن تركز تفصيلا على دراسة السياسات الاقليمية للبلاد المسيطرة (على سبيل المثال لا يكفى في حالة أمريكا اللاتينية أن تدرس سياسة الولايات المتحدة نمو أمريكا اللاتينية . فهذه السياسة تحتاج الى أن تدرس في اطار سياسة الولايات المتحدة نمو الاقاليم المتخلفة في العالم . ثم يحتاج الأمر أن تقام الصلة بين هاتين المجموعتين من السياسات وعلاقات الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي والقوى العظمى الأخرى في العالم) .

والدراسة المفصلة للمجتمعات القومية هي الميدان الأخير لأولوية البحث .

(١) بدات مسيح بدلة ظاهر حديثا :

Darcy Ribeiro, the Civilizational Process, and André Gunder, op. cit.

فإذا كان حقيقيا أن ما يحدث في القوى العالمية المسيطرة يحدد إلى مدى كبير مجرى الأحداث في باقي أمم العالم . فإنه من الحقيقي أيضا أن ناتج الأحداث في كل حالة خاصة يعتمد ، إلى مدى أكبر ، على الظروف الخاصة للأوضاع الداخلية . وبوضوح أكثر فإن التبعية ليست عاملا خارجيا ولكنها ظاهرة لها مظاهرها في البنيان الداخلي لكل أمة متخلفة . وهذا لأن هذه البنيات الداخلية قد تشكلت في قرون بأكملها من التبعية ، وتتكيف بنيت هذه المجتمعات عموما لهذه الأوضاع ، كما يمكن رؤيته على سبيل المثال في أمريكا اللاتينية خلال نظام المدن التي ظهرت مع الوظيفة الأولى في الخدمة كموانئ استعمارية . ولهذا السبب ظلت المراكز الحضرية منعزلة بضعها عن البعض لزمان طويل . ومع تطور النظام أصبحت مراكزه المختلفة مترابطة بتأثير الحركة الأساسية للتجارة الدولية . ومع ذلك فقد تمت النظم الحضرية بشيء كثير للغاية من التعقد حتى أصبح التمييز بين الوظائف الأساسية والوظائف الثانوية تدريجيا أكاديميا . ولكن الدراسات المفصلة للعملية التاريخية بالإضافة إلى عمل النظام في وضع أكثر تعقدا مثل الوضع الراهن ما زالت مفتقدة . وينسحب مثل هذا ، ربما إلى مدى أكبر ، على وظيفة النظام في أي قطاع معين من الاقتصاد كالزراعة ، وعلى عمليات والبنيات السياسية الرئيسية . ومن ثم فإن دراسة المظاهر الداخلية للتبعية في أي بلد متخلف تصبح بوضوح هي دراسة المقدرة السياسية لذلك البلد على حل المشاكل الأساسية لامكانياته في سلوك طريق مستقل نحو التنمية .

تحت

رقم العدد وتاريخه	العنوان الأجنبي واسم الكاتب	المقال واسم الكاتب
المجلد : ٢٣ العدد الثالث ١٩٧١	Variations and uniformities in nation-building By Rajni Kothari.	● التباين والتشابه في عملية بناء الأمة بقلم : راجني كوثاري
المجلد : ٢٣ العدد الثالث ١٩٧١	Nation-building in the Maghreb By Abdelkader Zghal.	● بناء الأمة في المغرب بقلم : عبد القادر زغال
المجلد : ٢٣ العدد الثالث ١٩٧١	State formation and nation-building in East Asia By Joji Watanuki.	● تكوين الدولة وبناء الأمة في شرق آسيا بقلم : جوجي واتانوكي
المجلد : ٢٢ العدد الثالث ١٩٧١	The development of the National State System in the U.S.S.R. By Victor Kotok.	● تطور نظام الدولة القومي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بقلم : فيكتور كوتوك
المجلد : ٢٢ العدد الثالث ١٩٧١	On Building Consociational Nations : the cases of the Netherlands and Switzerland By Hans Daalder.	● بناء أممشاركية حالات هولنده وسويسرا بقلم : هانز دالدر
المجلد : ٢٣ العدد الثالث ١٩٧١	State formation and nation-building in Latin America By José A. Silva Michelena.	● الدولة وبناء الأمة في أمريكا اللاتينية بقلم : جوزيه ، أ . سيلفا ميشيلينا

مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو

تقدم مجموعة من المجلات الدولية بالاسلام كتاب
متخصصين وأساتذة دارسين .
ويقوم باختيارها ونقلها الى العربية بغير متخصصة من
الاساتذة العرب .
لتصبح اضافة الى المكتبة العربية تساهم في انشاء
الفكر العربي ، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا
العصر .

مجلة رسالة اليونسكو

تصدر شهريا

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

يناير - ابريل - يوليه - اكتوبر

مجلة اليونسكو للمكتبات

فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

مجلة ادب وحدا

فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

العلم والمجتمع

مارس - يونيو - سبتمبر - ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو
بلقائها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع
الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية
العربية ، ووزارة الثقافة والاعلام بجمهورية مصر
العربية .

الثلثون ١٠ قروش

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

المهارات الذهنية واليدوية لم تعد قاصرة على جنس دون جنس

دراسات هامة

لعدد من العلماء عن التفرقة العنصرية

العدد الثامن - السنة الثانية

يوليو / أغسطس ١٩٦٨

تصاوير عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو

مشروع جديد للقراءة الصيفية

بعشرة قروش طوال ثلاثة اشهر

يستطيع الشباب أن يحصل على جميع دوريات مركز مطبوعات اليونسكو التي تصدر خلال شهور الصيف (يوليه - أغسطس - سبتمبر)

وهذه الدوريات هي :

- ١ - « رسالة اليونسكو »، وتصدر شهرية
- ٢ - « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » ، وتصدر في شهور :
يوليه - أكتوبر - يناير - أبريل
- ٣ - مجلة « اليونسكو للمكتبات » ، وتصدر في شهور :
أغسطس - نوفمبر - فبراير - مايو
- ٤ - مجلة « ديوجين » ، وتصدر في شهور :
أغسطس - نوفمبر - فبراير - مايو
- ٥ - مجلة « العلم والمجتمع » ، وتصدر في شهور :
سبتمبر - ديسمبر - مارس - يونيه

وسيكون لمن يشترك في أكثر من دوريتين خصم قدره ١٠٪

وحتى يمكن أن تتم القراءة الصيفية ثمراتها فإن مركز مطبوعات اليونسكو يدعو الشباب الى التعليق على أى موضوع يكون منشورا فى الدورية التى يشترك فيها ، ليفسرها أو يعنى ما فيها من أفكار ، أو يقترح تطبيق ما فيها من أفكار فى مجتمعه

ويشترط ألا يزيد البحث على ٥٠٠ كلمة ، وأن يصل الى المركز فى خلال شهر أكتوبر ١٩٧٢ •



الطبعة العربية من مجلة
INTERNATIONAL JOURNAL
OF SOCIAL SCIENCE

العدد الثامن - السنة الثانية
٥ يولييه (تموز) ١٩٧٢
٢٤ جمادى الأول ١٣٩٢



محتويات هذا العدد

- ♦ التفاعل والصراع والتنافر بين الجماعات في
مضمون التربية
بقلم : جوردون بوكر
ترجمة : محمد كامل النحاس
- ♦ السلالة والثقل
بقلم : كلود ليفي شتراوس
ترجمة : د. محمد فتحي الشنيطي
- ♦ الشعوبية : التجربة الأفريقية
بقلم : بيير . ل . فان دين برج
ترجمة : د. محمد السيد غلاب
- ♦ الوضع التجاري للتغير للصينيين في جنوب شرق
آسيا
بقلم : جو جين تيجوان
ترجمة : د. محمد أنيس
- ♦ أبعاد جديدة للتغير والصراع والاستقرار
بقلم : ماكس جلاكمان
ترجمة : فؤاد كامل
- ♦ استخدام الحاسبات الآلية في العلوم الاجتماعية
بقلم : ريمون بودون
ترجمة : د. محمد طلعت عيسى

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون ٢٢٤٠٢

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير : د. مصطفى كمال طلبة

د. محمود الشنيطي

عثمان نوييه

محمود فؤاد عمران

الإشراف الفني : عبد السلام الشريف

مسيره الى زوال ، امام يقظة العلم ، وتقدم التكنولوجيا ، وتغزو الانتاج .

والفروق الرهيبة بين مستويات الحياة ، وهي في أبسط صورها ، تتمثل في وصول انسان الى سطح القمر ، وعجز انسان آخر عن الحصول على لقمة عيش جافة أو جرعة ماء ، وهذا بعد يعيشان على كوكب واحد ، وفي عصر واحد . هذه الفروق لا يمكن أن تعيش طويلا ، في ظل العلم والتقدم التكنولوجي .

ومهما حاول الذين يستهدفون استمرار تفوقهم وامتيازهم أن يحتكروا أسرار العلم ، يستعوضون به عن الجيوش والأسلحة في غزو العالم ، فإن هذا الاحتكار سيتحطم بالتقدم العلمي نفسه ، وبتقدم وسائل المواصلات ، والتنافس على البقاء .

والقضية المطروحة ، التي تشير اليها بعض مقالات هذا العدد من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، هي قدرة التفرقة العنصرية على البقاء في عصر العلوم . أو في صيغة أخرى : هي استعداد مختلف الأجناس لتقبل النظريات العلمية ، وقدرتها على تطبيقها .

هل تستطيع العناصر المختلفة أن تستوعب النظرية العلمية ؟ وهل هي قادرة على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والافادة منها ؟

أم أن المهارات الذهنية والتفوق التكنولوجي مقصورة على جنس دون جنس ؟

هل تقدم المتقدمون لأنهم جنس من الملائكة ، وتخلف الآخرون لأن التخلف طبيعة فيهم ، ولا يستطيعون أن يتخلصوا منه ؟

وماذا يحدث لو دخل العلم قارات الدنيا المظلمة ؟ هل يستغل فيها الاستغلال الواجب ، أم يصبح عليها عبئا تروح تحت أثقاله ؟ والتكنولوجيا العصرية ، هل يفيد منها المتخلفون ، أم أنهم يمجزون عن استغلالها ، ليلحقوا بركب التقدم ؟

هذه هي القضية المطروحة في بعض أبحاث هذا العدد ، وهي قضية عقلية وعلمية في المقام الاول .

ولقد انتهجت هيئة اليونسكو منهجا علميا في دراستها ، منذ سنة ١٩٤٩ ، فدعت مجموعة من العلماء ليصدروا بيانا حول طبيعة الفوارق العنصرية ودلالاتها ، ونشرت هذا البيان في سنة ١٩٥٠ ، فلقى ترحيبا شعبيا كبيرا في مختلف الدوائر ، لكنه لقي بعض النقد من علماء الانثروبولوجيا وعلماء الوراثة ، لانه خلط بين الحقيقة البيولوجية والظاهرة الاجتماعية .

عندئذ دعت هيئة اليونسكو في سنة ١٩٥١ الى مؤتمر آخر، قصرته على علماء الانثروبولوجيا والوراثة ، فأدخل هذا المؤتمر تعديلات على البيان الاول .

وزيادة في تعمق الموضوع أرسلت اليونسكو البيان في صيغته الجديدة الى خمسين عالما ليكتبوا تعليقاتهم عليه ، ثم نشرت هذه النتائج في كتاب تحت عنوان « مفهوم الجنس » .

لكن التقدم العلمى فى ميدان البيولوجيا البشرية قضى بضرورة دراسة بيان سنة ١٩٥١ ، فعادت هيئة اليونسكو وقررت عقد اجتماعين متوالين ، الاول فى سنة ١٩٦٤ ، لمناقشة الجوانب البيولوجية للموضوع، والثانى سنة ١٩٦٦ ، لمعالجة الجوانب الاجتماعية والاخلاقية ، كما قررت اصدار بيان عن اجتماع سنة ١٩٦٤ ، يتناول كلا من الجوانب البيولوجية والاجتماعية لمشكلة الجنس .

وفى شهر أغسطس سنة ١٩٦٤ انعقد المؤتمر الاول فى موسكو ، وأصدر المجتمعون بعد ثمانى جلسات طويلة بيانا بالغ الأهمية ، يقرر من الحقائق ما يؤكد الحقيقة الانسانية ، وهى أن البشر سواء ، وأنهم متساوون ، وأن دعوى التفرقة لا تقوم على أى أساس من الواقع العلمى أو الاجتماعى .

وقد جاء فى المادة الاولى من البيان ، أن كل الكائنات البشرية التى تعيش اليوم تنتمى الى نوع واحد ، وكلها ترجع الى سلالة مشتركة وأصل واحد . وهناك خلاف فى وجهات النظر فيما يتعلق بالكيفية وبالزمن اللذين تفرقت فيهما الجماعات البشرية من هذا الاصل المشترك ..

وأرجعت المادة الثانية الفوارق البيولوجية بين البشر الى التكوين الوراثى والى تأثير البيئة على الامكانيات التى يحملها عامل الوراثة ، وأن

الفوارق بين البشر ترجع فى أغلب الحالات الى تفاعل هاتين المجموعتين من العوامل .

وفى المادة الثالثة أكد علماء الانثروبولوجيا والوراثة أنه لم يعد للجناس النقية وجود فى النوع البشرى .

وجاء فى المادة التاسعة من البيان أنه لم يثبت قط أن التهجين بين الاجناس المختلفة يؤدى الى أضرار بيولوجية للنوع البشرى فى مجموعه ، بل انه على العكس يشترك فى المحافظة على الروابط البيولوجية بين الجماعات البشرية ، ومن ثم يؤدى الى وحدة النوع البشرى على اختلاف أشكاله .

وأكد البيان فى مادته الثالثة عشرة أن البحث لم يكشف بصورة مقنعة عن أى فارق فى المواهب الموروثة لدى المجموعات البشرية بالنسبة لما تقيسه الاختبارات ، بل ان الدلائل التى تثبت تأثير البيئة المادية والحضارية والاجتماعية فيما يحدث من اختلاف فى الاجابة على الاختبارات متوفرة بصورة كافية .

وتعود المادة تؤكد فى فقرة أخرى ، فى أمر جميع الشعوب فى العالم اليوم ، أنها تملك امكانيات بيولوجية متساوية للوصول الى أى مستوى حضارى ، وأنه ينبغى أن ترد الفوارق بين الشعوب المختلفة فيما قامت بانجازها بالفعل الى تاريخها الحضارى وحده .

وانتهت هذه المادة الى أنه لا يوجد - سواء فى محيط الامكانيات الوراثية المتعلقة بالذكاء العام والقدرة على التقدم الحضارى أو فى الخصائص الجسدية - ما يبرر على الإطلاق تلك الفكرة القائلة بوجود أجناس منحلة ، وأجناس ممتازة .

وختم العلماء بيانهم التاريخى ، بالنص التالى :

« ان البيانات البيولوجية فيما سبق ، تقف موقف التناقض الصريح مع الافكار العنصرية . ولا تملك النظريات العنصرية أن تزعم أنها تقوم على أساس علمى . وعلى علماء وصف الانسان أن يحاولوا أن يمنعوا نتائج أبحاثهم من أن تستخدم بطريقة مفرضة بحيث تخدم أغراضا غير علمية» .

اذن فكل حديث عن التفرقة العنصرية عمل لا تقره قواعد العلم أو الاخلاق .

وأية إثارة لقدرة جنس من الاجناس على استيعاب النظريات العلمية ،
أو استخدام التكنولوجيا المنصرية ، هي محاولة لتثبيت قيم ثبت بالبرهان
العلمي زيفها .

والذين يتصورون أنهم باثارة هذه النزعات قادرون على أن يخضعوا
بعض الاجناس لتسلطهم سيجدون أنفسهم في يوم قريب يتكلمون لغة
منقرضة ، لا يفهمها أحد .

وسيفلت من أيديهم الزمام ، أمام طبيعة التقدم ، ويقظة اجناس
العالم .

وكما كتب على احتلال الاراضى أن يزول ، وكما كتب على الاستعمار
أن ينقضى ، فكذلك سيكون مصير احتكار العلم واحتكار التكنولوجيا ،
وحبسها عن الشعوب ، كصيفة من صيخ التسلط الجديد .

وستنتصر قضايا التقدم ، واتساع رقعة العلم ، وانتشار التكنولوجيا
الجديدة ، مع التطور الحتمى الذى تفرضه طبائع الاشياء .

وعندها يمكن أن يستقر سلام ، لا يهدده الشعور بالظلم ، أو احتكار
الرفاهية ، أو التناقض المخجل بين مستويات الحياة .

وعندما سيعيش انسان العصر فى عالم تتقارب مستوياته ،
وتسوده لغة مشتركة يتفاهم بها سكان الأرض جميعا .

ولعل جيلنا هذا أن يشهد بشائر هذا المستقبل المرجو .

عبد المنعم الصاوى

التفاعل والصراع والتنافر بين الجماعات في مضمون التربية



عندما يعيش الناس في جماعات فان سلوكهم يتأثر بأشكال لا يمكن فهمها ببساطة على ضوء شخصياتهم الفردية . والواقع ان هذه التأثيرات تبدو نشيطة فعالة عندما يتفاعل الأفراد مع غيرهم . فالتعاون والتنافس مثالان من أشكال السلوك الجماعي . وفي مواقف التنافس على الموارد النادرة مثل الاسكان والعمالة والتربية ينمو الصراع بين الجماعات . ومن الأمثلة النمطية للسلاح الذي يستعمل في مثل هذا الصراع ظاهرتا التعصب والتمييز العنصري .

وقد أصبح علماء الاجتماع في الوقت الحاضر أكثر ميلاً لأن يدركوا ان التفسيرات الجماعية أو الاجتماعية وحدها لا يمكن أن تستوعب جميع مظاهر السلوك البشري . انهم يقولون ان الاستجابات الفردية للمؤثرات الجماعية ليست الا جزءاً من وظيفة الشخصية ، كما ان الشخصية نفسها هي جزئياً نتاج المؤثرات الجماعية والخبرات الاجتماعية ، ومع ذلك فبما أننا مهتمون هنا بالتفاعل والصراع الجماعي فان مركز الاهتمام سيكون اجتماعياً بالدرجة الأولى .

وحيثما توجد فروق اجتماعية في مجتمع من المجتمعات ، او حيثما يحدث اتصال بين جماعتين كانتا منفصلتين من قبل ، يؤدي بدوره الى تفاعل طويل الأمد ، فقد تتميز احدهما بالسيادة والقلبة . وتنزع هذه الجماعة لان تحتكر مراكز الثروة والمكانة والقوة داخل المجتمع الكبير .

ويرى فيليب ماسون انه يوجد أربعة أنواع نموذجية من نمط السيادة بين المجتمعات البشرية : « السيادة » ، و « الأبوية » ، و « التنافس » ، ونمط آخر أكثر

بقلم : جوردون بوكسر

محاضر أول في كلية « جولد سميث » في جامعة لندن ،
وأستاذ مساعد في جامعة « ليوبرونزويك » في كندا
ومن مؤلفاته الحديثة : « تعليم المهاجرين اللاتين » عام
١٩٦٨ ، و « الحرية بين العقل والثورة » عام ١٩٧٠ .

ترجمة : محمد كامل النحاس

حاصل على ليسانس المعلمين العليا في العلوم والتربية ،
والماجستير في علم النفس من جامعة يرمينجهام في إنجلترا ،
من المناصب سى يولاهما عمادة كلية المعلمين بالقاهرة ، ومعد
وكالة وزارة التربية والتعليم ، ثم اختير رئيساً لخبراء
اليونسكو بالعراق . مثل مصر في عدة مؤتمرات وحلقات بحث
دولية . وله عدة أبحاث ومؤلفات علمية اهتمت بها المحافل
الدولية . وقد نشر له معهد اليونسكو للعلوم الاجتماعية في
كولونيا بألمانيا عام ١٩٥٦ بحثه عن العلاقات الاسرية بين
التعلمين في العراق .

مرونة يسميه « التكافل » . أن نوع الصلة التي يسميها « سيادة » توجد بشكل
نموذجي في المجتمع المقسم تقسيماً جامداً الى طبقات ، والذي يكون الوصول فيه الى
الوظائف العليا في السلم الاجتماعي متوقفاً تماماً على نشأة الانسان بين الجماعة
السائدة ، وعلى ذلك تكون الحركة الى أعلى السلم الاجتماعي أو أسفله محدودة تماماً ،
وتبرر التفرقة وعدم المساواة بالرجوع الى المعتقدات حول طبيعة التفوق الفطرية للجماعة
السائدة ، وطبيعة الانحطاط التي لا يمكن علاجها للجماعة التابعة . وقد تصبح
الاجراءات المشروعة للتمييز هي الوسيلة العرفية لاحتفاظ الجماعة السائدة بميزات
المحتكرة . وإذا ما قام تعليم رسمي في مثل هذه المجتمعات فانه يكاد يكون مقصوراً
على أعضاء الطبقة السائدة ، ونجد أمثلة للسيادة في النظام الطبقي لأوروبا الاقطاعية ،
والنظام الطبقي الهندي في أشد أشكاله جموداً ، وفي جنوب أفريقيا .

وحالة ثانية للسيادة هي ما يسميه ماسون « بالأبوية » . وجهة النظر في
هذه الحالة هي أن أعضاء معينين من الجماعات التابعة يمكن اذا أعطوا قدراً
سليماً من التعليم والخبرة أن يرفعوا أنفسهم الى المستوى الثقافي للجماعة
السائدة . ويذكر ماسون أن هذه الحالة كانت النمط الذي ساد في أفريقيا
تحت الحكم الاستعماري البريطاني ، ويمكن أن نجده أيضاً في بعض مجتمعات
ما بعد النهضة التعليمية في مرحلة مبكرة من التصنيع ، حيث أدرك من يبدعهم
الأمر الحاجة الى العمال الماهرين ، ومن ثم برروا أمر اعداد الجماهير بزيادة محدودة
من التعليم . ومع ذلك فان التعليم الذي منحه للجماعات التابعة كان مقصوراً في
الغالب على تعليم مهارات متصلة بالأعمال البسيطة ، وتنمية اتجاهات الاحترام نحو

الرؤساء . ولأن التعليم يمكن أن يؤدي للتقسيم الاجتماعي فإن الذين سمح لهم بالاستمرار في التعليم بعد المرحلة الأولى كانوا يختارون بدقة وحرص ، لا على أساس القدرة فحسب ، ولكن كذلك على أساس صفات خلقية وسلوكية يقرها عليه القوم . ان التمييز سمة أساسية في النظام التربوي . ويبرر الأخذ به الرأي الذي يقول بأن الذكاء يتوافر بكثرة بين أفراد الجماعة السائدة . ويلاحظ أن هذا النمط من التمييز بدأ يظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في بريطانيا ، ولم يختف كلية في النصف الثاني من القرن العشرين (١) .

وكلما انتقل المجتمع الى مرحلة تصنيعية أكثر تقدما فإن الطلب المتزايد للمهارات التقنية والإدارية يحدث ضغوطا اقتصادية للتوسع في التعليم وتغيير طبيعته . ويزداد الإلحاح على المدارس في أن تكشف عن المواهب وتنميتها مهما كان منشأها الاجتماعي . وبكف النظر الى مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم عن أن يكون مجرد مطلب أخلاقي لأولئك الذين ينادون بالمساواة ، بل أنه يصبح مطلباً اقتصادياً لأرباب الصناعة أيضاً . ان الرأي الذي يحظى الآن بالتيار هو ان الدنا موزع بين السكان توزيعاً أوسع مما كان يعتقد من قبل . لقد أصبح من المسلم به الآن أن الاختيار المبكر اسراف وخسارة ، وأنه من أجل ذلك يؤجل ، بل قد يتخذ اشكالا جديدة . ولأن التغيير في التعليم ، والتوسع فيه الى هذا الشكل ، تنتج عنه حركة اجتماعية أكثر نشاطاً الى أعلى (على أي حال سيزداد عدد الفرص التي تتاح في المهن المتوسطة كلما تقدم التصنيع) ، فإن المجتمع يصبح أكثر مفاضلة . والواقع أن الوضع الاجتماعي سيتوقف على القدرات المكتسبة أكثر مما يتوقف على المزايا الموروثة . وحيثما يكون هذا الموقف مصحوباً باختلاف ثقافي كما هو الحال في بريطانيا ، والولايات المتحدة ، وكثير من المجتمعات الأوروبية الغربية ، يصبح لدينا نمط من العلاقات يطلق عليه ماسون اسم « النمط التنافسي » .

وبطبيعة الحال ليس من المحتمل أن تكون جميع المجتمعات سائدة على الإطلاق ، أو أبوية تماماً ، أو تنافسية كلها . ففي أوائل القرن التاسع عشر مثلاً كسبت الطبقات المتوسطة الانكليزية نصيباً من القوة السياسية ، عندما أعطيت حق التصويت الذي كانت تمارسه الطبقة الأرستقراطية وحدها . ان اسهام تلك الطبقة في ملكية الصناعات الجديدة مهد لها الطريق للثراء ، ومن ثم الى مكانة اجتماعية عن طريق الثروة ، وبذلك أصبحت العلاقات بين الطبقتين المتوسطة والراقية أكثر تنافسية ، ولكن اتجاهاتها نحو الطبقة الصاعدة ظلت اتجاهات سيادة بشكل واضح ، على الرغم من أنها كانت تتحول بقوة الى اتجاهات الأبوية في نهاية ذلك القرن . وفي جنوب أفريقيا كانت العلاقة بين الانكليز والافريقيين الوطنيين علاقة تنافسية ، ولكن هؤلاء الوطنيين لا يزالون متبذرين ومسودين . والمثل الأعلى الأمريكي للمساواة ، مع درجة كبيرة من المنافسة ، يمتد بكليته الى جميع البيض . ولكن الأمريكي الأسود يبدو مغلولاً بسيطرة البيض وسيادتهم في الجنوب ، ومعوفاً بأبويتهم في الشمال .

(١) كأمثلة لهذا النوع من التفكير انظر :

C.B. Cox and A.E. Dyson (eds.) « Fight for Education », London, The Critical Quarterly Society, 1969 ; C.B. Cox and A.E. Dyson (eds.), « Black Paper Two », London, The Critical Quarterly Society, 1970.

وفي مجتمعات كالبرازيل ، حيث نجد الحطوط بين الجماعات غير واضحة ، فإن أنماط السيادة والتبعية أصبحت أقل ظهوراً . وهنا نجد حالات لما يسميها ماسون « بالتكافئية » .

ومع أن التصنيع يؤدي إلى انهيار جمود التركيب الاجتماعي ، ومع أن الوسيلة الهامة الجديدة للمرونة الاجتماعية هي المدرسة ، فإن من الخطأ أن نعتقد أن الصلة بين التنمية الاقتصادية والتغير التربوي صلة بسيطة ومباشرة . إن التقدم الاقتصادي لا يضمن دائماً فرصاً تعليمية كاملة لجميع الأطفال الموهوبين . إن عوامل اجتماعية أخرى ، مثل فرص العمل ، والمذاهب الفكرية ، والتعصب السائدة ، تؤثر في طبيعة التغير التربوي ومده .

إن المذاهب الفكرية السائدة يكون لها أهمية خاصة في مجتمع شمولي مختلط ، حيث تنمو لدى الجماعات التابعة فيه آمال وأمان اجتماعية ، أو حيث تكون عملية الهجرة تعبيراً عن الطموح . ويمكن أن نميز نوعين من المذاهب الفكرية السائدة في الرأي الاجتماعي والتربوي ، وهما : الاصطفاء ، والمساواة .

إن وجهة نظر الاصطفائي في التربية تركز على الكفاءة الذهنية ، وتعني أن هناك أقلية ممتازة في أي مجتمع قادرة على التحصيل ، وأن فتح أبواب النظام التعليمي لغير الأقلية القادرة بالفطرة يؤدي إلى الهبوط بالمستويات . إن المقدرة الذهنية ، من وجهة النظر هذه ، تورث عن طريق الجينات في معظم الحالات ، إن لم يكن فيها كلها . وهذا هو نوع التفكير الذي نجده سائداً عند الذين يؤيدون الاحتفاظ بمبدأ الاختيار في ميدان التعليم في بريطانيا مثلاً . إن النظام الذي يؤيدونه يعني أن الأطفال في سن الحادية عشرة يجب أن يخضعوا لاختبارات عقلية وتحصيلية ، والقليل الذين يتنجحون في هذه الاختبارات يلحقون بالمدارس الثانوية الأكاديمية (١) التي تؤهلهم لأن يلتحقوا بعد ذلك بالجامعات . أما البقية فإنهم يلحقون بالمدارس الثانوية الحديثة (٢) حيث يدرسون مناهج أقل درجة في الناحية الأكاديمية ، ويتركونها في سن الخامسة عشرة . وقد تبين أن هذا النظام التمييزي نظام جائر بالنسبة لأطفال الطبقة العاملة الذين ينتمون بذلك إلى غالبية ، لأن ثقافة المدرسة والاختبارات المختارة التي تطبق غريبة عن ثقافة هؤلاء التلاميذ . إن آراء المتعصبين للتمييز العنصري من حيث الجنس حول الذكاء الفطري المحدود للأفريقيين السود والأمريكيين السود هي بالمثل وجهة نظر الاصطفائي .

ومن ناحية أخرى فأصحاب المساواة يؤيدون نظاماً تعليمياً أكثر تفتحاً . إنهم يعارضون الاختبار المبكر ، ويعتقدون أن البيئة أكثر أهمية من الوراثة في الحكم على القدرة على التعلم . ونتيجة لذلك فإنهم يركزون على قيمة الطرق التقدمية كوسيلة للتعويض عن الفقر الثقافي فيما قبل المدرسة ، والذين ينادون بالتربية الشاملة في بريطانيا ، ويناصرون المدارس غير الانفصالية في أمريكا ، يؤيدون آراءهم على ضوء المساواة .

(١) الاسم الإنكليزي لهذه المدارس هو Grammar Schools

(٢) الاسم الإنكليزي لهذه المدارس هو Modern Secondary Schools

وكقاعدة عامة يبدو أن جدل الاصطفائيين حول صعوبة التعلم ، والقدرات المحدودة للجماعات التابعة ، يستغل في مواقف السيادة والأبوة لأهدار حق الأغلبية في الوصول الى المراكز الاجتماعية الراقية التي تحتكرها الجماعة السائدة. ومن جهة أخرى فإن أيديولوجية أنصار مبدأ المساواة يمكن أن تسود في المجتمعات التي يتاح فيها التنافس الحر ، وفي المجتمعات التي تتصف بما يسميه ماسون بالانكافل .

ومع ذلك فمن الأهمية بمكان أن نذكر أنه حتى في المجتمعات التي تقرر من الناحية الشكلية مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم ليس هناك من ضمان لتطبيق هذا المبدأ عمليا في نظام التعليم . فمثلا نجد أن الأنماط غير الشكلية للترقية الاجتماعية تنعكس على البيئة المدرسية . أن المدارس التي لا تضم سوى الأطفال السود في الأحياء الحضرية الفقيرة في شمال أمريكا ، والمدارس التي نسبة ٩٠٪ من تلاميذها هم من أبناء السكان الملونين الذين يعيشون في الجهات المظلمة المتأخرة من بريطانيا الصناعية ، هذه وتلك مثلان صارخان من التفرقة الاجتماعية التي تكمن وراء واجهة المساواة . أن أطفال الجماعات المهذرة حقوقها ، والتي حدد مكانها في أسفل السلم الاقتصادي ، يرغبون على العيش في أشد الأحياء الحضرية فقرا ، ويتلقون تعليمهم في الغالب في أحط المدارس وأرذلتها .

وهذه طريقة واضحة يمكن أن تعكس المدرسة بها أنماطا من الصراع والمنافسة بين الجماعات . ولكن هناك طرقا أخرى ، فالمدرسة كجزء من المجتمع الكبير تجد من الصعب عليها أن تبقى في عزلة تامة عن آثار الصراعات الجماعية الأكثر ذبوعا . ولنضرب مثلا لذلك دراسة أجريت في سنة ١٩٦٣ لمدرسة ثانوية كبيرة مختلطة الاجناس في حي « بادنجتون » من أحياء لندن . وقد كشفت هذه الدراسة عن كراهية طائفة يضمرها الأطفال الوطنيون تجاه الأطفال الملونين وأطفال القبارصة ، بالرغم من أنه تبين أن أطفال القبارصة كانوا أشد كراهية وعداوة للأطفال الملونين من أطفال الانكليز . وكان هذا انعكاسا صحيحا الى حد كبير لأنماط التوتر والصراع القائم بين هذه الجماعات ، التي تقطن هذا الحي الذي يضم سكانا متفرقين غير ثابتين . ومن جهة أخرى كشفت دراسة أجريت في سنة ١٩٥٠ في عدد من مدارس مدينة ليفربول عن أن العداء بين الأطفال الملونين والأطفال البيض قليل نسبيا ، مما يعكس صورة لحالة أكثر ثباتا واستقرارا ، في جهة تعايشت بها اجناس متعددة لفترة طويلة من الزمن . ومن الغريب أن نجد الدليل على التعاون واضحا في دراسة لضاحية من ضواحي كيب تاون ، عاش فيها من قديم مزيج من البيض والملونين . وكما هو الحال في ليفربول وجد أن الأطفال يميلون لأن يختاروا أصدقاءهم على أساس من الخصائص الاجتماعية الملحوظة (« محترمون » ، « بين بين » أو « خشنون ») لا على أساس الجنس . ومرة أخرى فإن هذه الأنماط من اختيار الأصدقاء تميل لأن تكون صورة للاتجاهات التي يعبر عنها سكان الضاحية .

ومثل هذه العداءات التي توجد بين جماعات التلاميذ الذين يدرسون في مدارس شوبية مختلطة الاجناس في بريطانيا كثيرا ما يعدها المدرسون منبعا للتوتر والصراع داخل الصفوف .

ومن الواضح أن الصراع الجماعي الذي ينعكس داخل المدرسة يمكن أن يسيء الى نوعية الحياة الاجتماعية في المدرسة ، وإلى التربية التي تقوم بها ، وليس هذا النوع

من الصراع مقصورا على التلاميذ الأكبر سنا ، فلقد وجد « جودمان » في الولايات المتحدة ، و « بوشكين » في المملكة المتحدة ، أن ادراك الفروق بين الأجناس موجود بين الصغار ، حتى أولئك الذين في سن الرابعة . ومع ذلك فإن الوعي باللون يمكن أن يكون له أهمية بالغة لدى الأطفال الأكبر سنا عندما يشرفون على سن المراهقة ويبدأون استيعاب الجنس .

وفي محاولة لإيضاح أنماط التعصب عند الأطفال أجريت بحوث في أمريكا وإنجلترا أثبتت أن هناك ارتباطا وثيقا بين اتجاهات الأطفال واتجاهات والديهم . وتحظى طريقة تطبيع الوالدين لأطفالهم بأهمية خاصة ، فقد وجد أن الأطفال البيض الذين نشأوا على حب المساواة يكونون أقل عداوة للسود من أولئك الذين طبعوا ضد المساواة (بأن يكونوا أصطفائيين) . ووجد أيضا أن الذين يعتقدون مبدأ المساواة هم نتاج الأسر المتوسطة والراقية والذين نشأوا في جهات تكون نسبة السكان السود فيها قليلة . ومع ذلك فإن البحوث الأمريكية والبريطانية تبين أن الرغبة في استعمال التعبيرات اللفظية التي تنطوى على التمييز والتعصب لا تصل بالضرورة الى الذروة في أدنى طبقات السلم الاجتماعي . أن هذه الرغبة تكون أكبر بشكل واضح بين جماعة طبقة العمال المهرة والطبقة الأقل من المتوسط الذين يكون لديهم غالبا مطامع عالية ولكنهم يشعرون بأنهم مهددون بالمنافسة الدخيلة من قبل الأقليات المهاجرة الى مواطنهم . وعلى ذلك فإن موقع المدرسة ، ونمط المحلة الجاورة ، والتركيب المهني ، وكذلك مجموعات العمر ، يمكن أن تبين هل الصراع في المجتمع ينعكس داخل الصنف والمدرسة ، وإلى أي حد . وإذا ما ضعف التنافس والصراع بمرور الزمن ، بسبب التوزيع العادل في الإسكان ، وفرص العمل المتكافئة مثلا ، فإن الصراع الجماعي داخل المدرسة يمكن أيضا أن يتضاءل .

ولكن من المحتمل أن تتأثر المدرسة المختلطة الأجناس والثقافات والحضارات بعوامل أكثر دقة وتعقدا من عامل الانعكاس الواضح للعداوات القائمة في المجتمع على التلاميذ . أن المعتقدات المتعصبة حول انحطاط الجماعات التابعة مثلا يمكن أن يعتنقها الأطفال الذين يأتون من تلك الجماعات . فمثلا وجد في بعض الأحيان أن التلاميذ السود في المدارس الأمريكية المختلطة الأجناس يكون لديهم صور عن أنفسهم لا تختلف كثيرا عن النمط الراسخ الذي يعتنقه البيض عن الرجل الأسود . أن شعورا بالفضاء والازدراء لجماعة جنسهم ، بل لأنفسهم ، بصفتهم أعضاء في هذه الجماعة ، قد يولد مشكلات تتصل « بتكيف الشخصية » . وقد وجد أن هذا يظهر على شكل قلق بين الأطفال الزوج . أشد وأعظم من ذلك الذي نجده بين الجماعات المماثلة من الأطفال البيض ، وأيضا على شكل أفكار سلبية عن الذات أكثر ، وسلبية أكبر ، ومرارا وخوف أشد ، واحباط وعدوان أمام الشدائد اعظم ، ورغبة ملحة لرفض هويتهم الزنجية ، قد تؤدي في بعض الأحيان الى مرض عقلي . وقد لوحظ في إنكلترا أيضا حدوث إصابات بأعراض عقلية لدرجة كبيرة بين المهاجرين من الهند الغربية ، ولو أن هذا قد يتصل بالآثار الاجتماعية للهجرة والتوطن اتصاله بخبرة التعصب للتمييز العنصري الحاس باللون .

ولقد ثبت من دراسات أجريت في الولايات المتحدة أن للمزمنة الاجتماعية المتبعة آثارا ضارة على بواغث التحصيل المدرسي . وقد تبين من إحدى هذه

الدراسات أن الأولاد الزوج أقل طموحا بكثير من الأولاد اليهود ، والبروتستانت البيض ، واليونانيين ، والإيطاليين . ومع ذلك فقد وجد أن الأطفال الزوج الذين استطاع والدوهم أن يرتفعوا الى مستوى الطبقة المتوسطة كان لديهم دافع للنجاح أقوى من الدافع الذى لدى الأولاد البيض الذين ينتمون للطبقة الدنيا . كما وجد أنه عندما يقوى الدافع للنجاح لدى الأطفال الزوج فإن طموحهم فى بعض الأحيان يزداد الى درجة غير طبيعية بالنسبة للفرص الواقعية المتاحة لهم . وقد انتهت دراسة أجريت فى انكلترا الى النتيجة نفسها ، على الرغم من أنه وجد أن البنات أحرزن فى الغالب نجاحا فى الحصول على الوظائف التى رغبن فيها أكثر من الأولاد . والامر الذى تعوزنا المعرفة الكافية به فى بريطانيا هو كيف أن زيادة ادراك الأطفال الملونين للتمييز العنصرى الذى يمارسه الرؤساء الذين يوظفون العاملين الكتابيين يعمل على اخفاف بواعث الطموح لدى هؤلاء الأطفال ، حين يقتربون من نهاية حياتهم المدرسية .

ومما يسترعى الاهتمام أن نجد بعض الدلالات على أن الأطفال الافريقيين الذين ينتمون للطبقة المتوسطة ، والذين تكفلهم أسر انكليزية فى بريطانيا ، لا يشتركون فى التقدير المنخفض للسود ، كما يفعل الأطفال المهاجرون من جزر الهند الغربية . وهذا لا شك يعكس الثقة بالنفس لدى الافريقيين فى هويتهم الأصلية بعد أن تحرروا من الحكم الاستعمارى الأبوى ، وانهم بصفتهم أعضاء فى الطبقة المتوسطة قد تفتحت أمامهم فرص الوصول الى الثروة والمكانة والقوة ، المحرومة منها الأغلبية من الهنود الغربيين حتى فى مجتمهم الأصل .

أن وصمة الصورة الذاتية لأفراد جماعة الأقلية يمكن أن تنسرب للمدرسة عن طريق آخر . فلقد وجد الباحثون الأمريكيون أن طلبة الكليات الزوج يعتقدون غالبا أن زملائهم البيض ، الذين يتساوون معهم فى درجة الذكاء ، أكثر ذكاء منهم ، ويقومون بدور التابعين الخاضعين إزاءهم فى الواجبات التى تتطلب تعاونهم فيها معهم ، ولا يعترفون بتفوقهم الا اذا أرغموا على ذلك . ويعتقد ان الطلبة الزوج يتخذون موقف الخضوع أساسا بسبب شعورهم بتهديد اجتماعى . وعلى ذلك يبدو أمرا معقولا أن نفترض أن تزايد الاتصال بين الجماعات يمكن أن يؤدي الى تقدير أكثر تحملا للقدرات الحقيقية ، كما أنه يقلل من شعور أفراد الجماعات النامية بأنهم عرضة للتهديد الاجتماعى . وفى هذه الحالة فإن الكثير يتوقف على اتجاه أفراد الجماعة السائدة ، ولقد اختبر « كولمان » وزملاؤه من الباحثين أداء التلاميذ فى عينة كبيرة الحجم من المدارس الحضرية والريفية فى الولايات المتحدة . وقد وجدوا أن الدرجات التى حصل عليها الزوج فى اختبارات التحصيل تميل الى الارتفاع كلما زادت نسبة الطلبة البيض فى المدرسة . وفى بريطانيا نجد ما نستدل به أيضا على أنه كلما طالبت مدة وجود المهاجرين الملونين فيها ، وفى المدارس الانكليزية ، تحسنت أنتاجاتهم فى اختبارات التحصيل والاختبارات العقلية . وهذا يؤيد بحث « كلاينبرج » وآخرين فى الولايات المتحدة ، الذين وجدوا أن الزوج النازحين من الجنوب تتحسن درجاتهم فى الاختبارات كلما طال بقاؤهم فى المدن الشمالية . ومع ذلك فالامر يتوقف كثيرا على مدى الاختلاط الثقافى فى المدرسة ، ومدى الاتصال الذى يحدث بين السود والبيض ، وكذلك على الظروف السائدة ، فمثلا نجد أن « كلارك » يبين أن التحسن الذى

لاحظه جـ كلايدر ج ، لا تصادفه فى المدارس الرديئة الموجودة بالأحياء الفقيرة فى المدن .

إن الأطفال وأسرهم الذين ينتقلون من بيئة الفلاحين الريفية الجملة من الناحية الاجتماعية إلى الأحياء الأكثر حداثة ونشاطا فى المدن الصناعية يواجهون ولا شك مشكلة معقدة إلى حد كبير من حيث التوافق الاجتماعى . والمهاجرون الآسيويون والكاريبيون إلى بريطانيا ، وكذلك المهاجرون البورتوريكيون من زنجو الجنوب إلى شمال أمريكا ، كل أولئك يجب عليهم قبل كل شئ أن يجاهدوا فى التكيف مع نوع من النظام الاجتماعى مغاير لنوع النظام الذى نشئوا فيه ، مع نظام نمطه الشكلى على الأقل هو التنافس الحر المفتوح ، معال النظام الذى يطمى عليه نمط السيادة والأبوية . فضلا عن ذلك فإن أنواع المهارات المهنية المطلوبة التى تكفل لهم العيش من الناحية الاقتصادية فى النظام الاجتماعى الجديد ستكون مختلفة ، ومن ثم فإن متطلباتهم التعليمية ستكون أيضا مختلفة ، وكذلك الأمر فى تقاليدهم وأساليب حياتهم الشعبية . أن كثيرا من المعارف والمهارات التى يقضون حياتهم فى اكتسابها ستكون فى الغالب غير ذات موضوع فى مجتمع موطنهم الجديد . وبمعنى آخر فإنهم سيكونون بحاجة لأن يتعلموا عن الحضارة الجديدة التى من المحتمل أن تكون عدائية لهم ، بل سيكونون فى حاجة إلى أن يتوافقوا معها . وقد يستلزم الأمر ، بالنسبة للآسيويين والبورتوريكيين ، أن يتعلموا لغة جديدة ، أما بالنسبة للهنود الغربيين والأمريكان السود فقد يعنى الأمر أن يتعلموا من جديد اللغة التى يتحدثون بها فعلا .

وقد وجد فى بريطانيا أنه كلما زادت ثقافة أطفال المهاجرين من الملونين كانوا أكثر تقبلا عند أقرانهم من الوطنيين البريطانيين البيض . حقا إن ارتدادهم الزى الأوروبى ، والتزامهم بالمبادئ الأوروبية فى الأكل ، يبدوان أمرين هامين ، ولكن الأهم من ذلك هو تعلمهم اللغة . إن فرض التغير الثقافى على الأقليات ليس من السياسة الرسمية فى بريطانيا ، ولكن عددا من المدرسين ينتصرون له ، بل من المحتمل أنهم يعملون على تنفيذه . ومع ذلك فإن أى عائق يقف فى سبيل تعلم المهاجر الجديد اللغة ، وسرعة معرفته بالمعايير والمعاملات الاجتماعية السائدة ، يمكن أن يجعل أقل قدر من الاندماج الاجتماعى والاقتصادى أمرا صعبا عليه . وقد يكون من بين هذه العوائق نظام الاختيار لدى الاصطفائى ، الذى يتضمن تطبيق الاختبارات المتحيزة لثقافة الطبقة المتوسطة ، وأيضا الإصرار الشديد على أن يلتحق الأطفال فى جميع الأعمار بالمدارس المجاورة لهم . ومن المحتمل أن ينتج عن هذه السياسة انقسام اجتماعى فعلى . إن سياسة الاختيار تعمل على تأييد التفرقة وعدم المساواة ، والاحتفاظ بزمط الصراع داخل المدرسة وخارجها . وسياسة المدرسة المجاورة بمفهومها الضيق تحد من الفرص التى يمكن أن تتاح لأطفال الجماعات السائدة ، لكى يخرجوا من الأحياء المنحطة مسكنا وتعلما . وبعض آخر فإن كلتا السيارتين تعمل على تحديد فرص الاتصال بالثقافة السائدة الأكثر اتساعا ، وبذلك تخمد كلتا السيارتين هدف أنماط السيادة القائمة . ولا يضى هذا بالضرورة أن توزيع التلاميذ هو الحل المرضى على طول الخط ، ولكن يجب أن تهتم أوكار الفقر ، وأن يمنح جميع الأفراد فرصا أكبر لأن يخرجوا إلى المجتمع الأوسع ، ويتنافسوا على قدم المساواة مع غيرهم .

وحتى حيث يبدل نظام الاصطفائى الواضح فى التمييز العنصرى فى التربية بنظام المساواة الشكلى الشامل فإن التفرقة قد تظل موجودة فى معاهد معينة ،

أما كمنظاهر ثابتة في التنظيم المدرسي ، أو كتفريع من الأيديولوجية الاصطناعية للمدرسين معينين .

ويمكن تصنيف المدارس تبعا لأهدافها (مثل أكاديمي أو تبشيري أو ديني) على أساس اهتمامها الرئيسي هو النجاح في الامتحانات أو تنمية الشخصية أو ضبط النفس ، وتبعا لأسلوبها في الضبط الاجتماعي (مثل القمع ، أو الجزاء ، أو الالتزام بمعايير) على أساس استخدام العقاب البدني أو أسلوب الثواب والعقاب أو إثارة القيم الخلقية ، وتبعا لبنية نظامها الاجتماعي (مثل التقسيم إلى فئات) ، أو عدم الأخذ بهذا التقسيم على أساس توزيع التلاميذ في الفصول وفق قدراتهم ، أو خلط القدرات المختلفة في الفصول . ويمكن أيضا تصنيف المدارس تبعا للسياسة التي تسير عليها تجاه جماعات الأقليات . ففي بريطانيا مثلا يمكن في المدارس التي تضم أجناسا متعددة أن نميز بين تلك التي تعمل على اندماج الأجناس وتلك التي تعمل على التفرقة بينها . فالنوع الأول في المدارس ينزع إلى معاملة جميع الأطفال على قدم المساواة ، ونتوقع مقابل ذلك تجانسا منهم جميعا ، بما فيهم الوافدون من وراء البحار ، والذين لهم خلفيات ثقافية مختلفة . ومن جهة أخرى فإن مدارس النوع الثاني التي تفرق بين التلاميذ تقرر الفروق بينهم ، وتعمل أما على تشجيعها وإيادها ، أو تعدها مبررا كافيا لأن تعامل جماعات الأقليات من الأطفال معاملة تختلف عن معاملة بقية التلاميذ . ومثل هذه المدارس تضم التلاميذ إلى مجموعات عن طريق اختبارات القدرات ، ويجد الأطفال المهاجرون أنهم بكل تأكيد في الغالب قد هبطوا إلى الدرك الأسفل من هذه المجموعات بسبب عدم المامهم باللغة والثقافة .

وينشب صراع بشكل واضح حين تخفق سياسة المدرسة في أن تتوافق مع مطامح التلاميذ ووالديهم . فمثلا نجد أن المهاجرين من جزر الهند الغربية المقيمين في بريطانيا يرغبون في أن يتمثلوا ويندمجوا (أي أنه لا يبدو منهم أية رغبة في أن يحتفظوا بهوية ثقافية وحضارية منفصلة عن الهوية الثقافية والحضارية للجماعة السائدة) . ومن جهة أخرى نجد أن أولياء الأمور الباكستانيين والقبازصة يفضلون وجودا ثقافيا وحضاريا منفصلا ، ويتوافقون مع معايير الجماعة السائدة فقط ، كلما وجدوا أنه من الضروري أن يقيموا صلات تعايش بينهم وبين غيرهم . فإذا ما تضمنت سياسة المدرسة الإصرار والتأكيد على التمثيل والاندماج فإنها بذلك تتصارع مع رغبات أمثال هؤلاء الوالدين . ومن جهة أخرى فإن التركيز على الفوارق الذي تقوم به مدرسة انفصالية (١) قد يثير العداء في التلاميذ الوافدين من جزر الهند الغربية ، وفي أولياء أمورهم .

والمدارس الانفصالية تنسب إلى مطامح الكثرين من أولياء الأمور السود ، في حين تعارض المدارس غير الانفصالية رغبات بعض البيض الذين يؤمنون بالسيادة .

وبطبيعة الحال يجب أن ندرك أن أولياء الأمور الذين يرغبون في الانفصال الثقافي ، ويصرون على أن يتعلم أولادهم لغة مختلفة عن لغة الجماعة السائدة ،

(١) المدرسة الانفصالية هي المدرسة التي تميز بين التلاميذ من حيث أجناسهم على أساس أن هناك فروقا طبيعية واضحة بينهم في القدرات ، والمدرسة غير الانفصالية هي التي لا تقوم بهذا التمييز .

ويمارسون ديناً يختلف من دينهم ، قد يؤخرون ، عن تهاون وغفلة ، عملية تثقيف ابنائهم ، ومن ثم يعللون تقبل أعضاء الجماعة السائدة لهؤلاء الأبناء تقبلاً كاملاً . وفي الوقت نفسه قد تؤدي سياسة المدرسة إما الى تضخيم أنماط الصراع أو إضعافها . ويتوقف الكثير على حساسية المدرسين بالنسبة الى مطامع أولياء الأمور ، وعلى ما يحرزون من نجاح في تكفل التفاهم المتبادل بين التلاميذ .

ويتوقف كثيراً مدى نجاح المدرسة في الإقلال من الصراعات بين الجماعات على قدرتها على الوقوف في معزل عن أنماط التوتر والعداء الموجودة في المجتمع الواسع . فمثلاً أوضح « روزنثال » و « جاكوبسون » بالدليل أنه من الممكن أن تؤثر توقعات المدرسين من التلاميذ في انجازاتهم وأدائهم ، فالتوقعات السيئة تؤدي غالباً الى انجازات رديئة ، والتوقعات العالية تميل لأن تؤدي الى انجازات جيدة . وزيادة على ذلك فإنه بينما قد تتشكل توقعات المدرسين من التلاميذ ، على ضوء القيمة التنبؤية المفترضة للاختبارات العقلية والنحسبية ، فمن المحتمل أيضاً أن تتأثر هذه التوقعات بالصور الراسخة عندهم عن جماعات الأقلية والأغلبية . فمثلاً وجد « هارجريفز » أن هذا يتمثل في إحدى المدارس الثانوية الانكليزية . فالمدرسون ينظرون في الغالب الى التلاميذ المتأخرين على أنهم يمتلكون خصائص الطبقة العاملة ، وينظرون للتلاميذ المتقدمين على أنهم حائزون على فضائل الطبقة المتوسطة . وحيث نجد مدرسين من النوع الاصطفائي فإنه يتبين لنا أن مدركاتهم عن القدرات العقلية لتلاميذهم تقوم على أساس فكرة ضيقة عن وراثة القدرات . فإذا ما كانوا أيضاً من النوع المتسلط بالمعنى الذي يوضحه « أدورنو » وزملاؤه (١) فإن توقعاتهم لسلوك التلاميذ ، ولما قد يقوم من صراع بين الجماعات ، تنهض على أساس الآراء الراسخة عندهم عن الجماعات . وكما وجد « هارجريفز » و « روزنثال » و « جاكوبسون » فإن تأثير التنبؤ المرضي للذات قد يؤدي الى أن توقعاتهم قد صحت وتحققت . وعلى العكس من ذلك فالذين يعتقدون مبدأ المساواة يرون أن من المحتمل جداً إمكان القضاء على المعوقات البيئية ، ومن ثم يعتقدون أن لدى تلاميذهم قدرات أكبر مما قد تتمخض عنه الاختبارات المتحيزة من الناحية الثقافية . وإذا ما كان هؤلاء المدرسون - زيادة على ذلك - ضد المتسلطين الذين يعتقدون مبدأ السيادة فإن احتمال وجود توقعات جامدة عندهم لسلوك الفرد والجماعة يكون أقل شأنًا . ولذلك فإن النظام المدرسي وعقائد المدرسين تميل لأن تقوى أو تضعف أنماط الصراع والسيادة التي نجدها في المجتمع الكبير .

وإذا ما تحولنا من العقبات المحتملة الى تكافؤ الفرص في التعليم ، والمنابع التي يصدر عنها صراع الجماعات في المدرسة ، فإننا نرى لزوماً علينا أن نواجه

T.W. Adorno et al. « The Authoritarian Personality », London, Harper and Row, (1) 1950.

لقد حاول أدورنو وزملاؤه ، في دراساتهم للتحيز ضد السامية ، أن يفسروا التعصب على ضوء الشخصية المتسلطة ، نجاح التنشئة الجامدة للطفل الخالية من الحب ، أنهم يصفون الشخصية المتسلطة بأنها محافظة في جود ، متمسكة بالعرف والتقاليد ، متميزة في ذاتها ، وأنها تخضع للسلطة ، متمسبة دينياً ، غير علمية ، غير مستبينة ، غير متبصرة ، غير ابداعية ، غير خيالية ، وغير متعاطفة ، تهتم اهتماماً زائداً بالمحافظة على القيم الخلقية التقليدية .

السؤال : كيف يمكن أن تعمل المدرسة بطريقة ايجابية للقضاء على العداوات التي تنشأ بين الجماعات ؟

ويجب أن ندرك أن هناك عوامل أخرى الى جانب الضبط المباشر للمدرسة : عوامل مثل إتاحة فرص الإسكان والعمل ، التي تثير المنافسة والصراع بين الجماعات . الى أى حد يجب على المدرس الذي وهب نفسه لاستئصال الصراعات والتعصبات ، لكونها تتنافى مع أهداف التربية ، أن يمد دوره التربوي لمحاربة التمييز العنصري خارج المدرسة . أمر يجب أن يحظى بدراسة أكثر شمولاً وصراحة من قبل المربين . ومع ذلك فإن المدرسة نفسها تتأثر بشكل مباشر بأفعال المدرسين . وربما يكون هذا أكثر وضوحاً في بريطانيا حيث يتمتع المدرسون الأوائل بقدر من التحرر أكثر مما نَجده في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي فيها يكونون محكومين مباشرة بالجالس المدرسية والوالدين الى درجة أكبر .

ومع ذلك فقد يبدو كخطوة معقولة أولى في الاتجاه المطلوب من المدرسة أن تؤمن أن ليس هناك أى مظهر في تكوينها (نظامها ، أسلوب الضبط بها ، عقائدها وأهواؤها) يعمل على تقوية أنماط الصراع بين الجماعات أو أثارها . ويجب أن تدرك هيئة التدريس بها أنهم حساسون الى قدر كبير تجاه الوالدين والتلاميذ . وعلاوة على ذلك فيمكن المدرسة أن تتجنب التقسيمات غير الضرورية في نظمها . إن المدرسة التي يقوم نظامها على السلطة ، وتنسج لها نمطاً جامداً خاصاً للسيادة والتبعية ، لا تشجع فقط الصراع القائم على السلالات ، ولكنها قد تفقد المرونة اللازمة التي تمكنها من مهاجمة التعصبات بين الجماعات . ولقد وجد أن حلقات البحث والمناقشة أكثر فاعلية ، كوسيلة لتغيير المعتقدات القوية ، من طريقة الوعظ والإرشاد المباشر . أن مثل تلك الطرق هي من سمات المدارس غير التطبيقية التي لها أهداف تبشيرية ، والتي تستخدم طرق ضبط عادية . إنها نوع المدارس التي تسمى في بريطانيا بالمدارس التقدمية . ولكن حيث تتبع طرق التعليم غير الشككية فإن الكثير يتوقف على اتجاهات المدرسين وحكمتهم . وعلى ذلك ففي المجتمع الذي يكون الصراع فيه بين الجماعات أمراً أولياً فإن الاهتمام الأكبر يجب أن يوجه إلى تدريب المدرسين على أن تكفل حساسياتهم مطامع الجماعات . إنهم بحاجة الى أن يكونوا أكثر وعياً بأن سلوكهم وتصرفاتهم قد تخلق مواقف من المحتمل أن تقوى الصراعات الجماعية التي يمكن أن تعمل ضد ميول التلاميذ واهتماماتهم التربوية .

إن الكثير من الجهد الذي يبذل لجعل المدرسين يدركون مطامع الأقليات ومشكلاتهم يتضمن تعليمهم شيئاً عن الخلفية الاجتماعية ، وتجارب الهجرة لهذه الجماعات ، وكذلك أنماط التمييز التي يكونون قد انزلقوا في شباكها . إن تقدير المشكلات التربوية (وخصوصاً اللغوية) لأطفال جماعات الأقليات يجب أن تدرك ، واتجاهات التربية يجب أن تتطور نحو صور راسخة عن التلميذ تتشكل على أساس الاختبارات العقلية المقننة . ويجب أن يركز بنوع خاص على النتائج المحتملة للتوقعات البالغة السوء لأداء الفرد والجماعة .

ومن الواضح أن ما يعلم في المدارس يتساوى في الأهمية مع كيفية تعليمه . وهذا ما يجب أن يكون عليه الوضع خصوصاً في المدارس التي تضم أجناساً مختلفة

من التلاميذ ، والتي تواجه الصراع الجماعى الأولى . ان هناك من الأدلة ما يبين أن الكثير من العداوة بين الجماعات ينشعب نتيجة الجهل بطبيعة الغير وثقافتهم وحضارتهم . والتلاميذ الصغار يكونون بسرعة صورا ثابتة . ولذلك كان من الأهمية بمكان :

١ - أن تخلو مناهج التعليم من أية مادة تنمى هذا النوع من التفكير الثابت .

ب - أن تتضمن المناهج مادة مقارنة على نطاق واسع ، تؤكد تنوع الثقافات والحضارات المختلفة وثوراتها . ومن أفضل المناقشات للطرق والمناهج التي تهدف الى محاربة التعضبات وأنواع التمييز ما نجده فى تقرير اليونسكو الذى وضعه « ماير دومينيتز » فى سنة ١٩٦٤ .

ومع ذلك فمن المهم أن تؤكد مرة أخرى أن المشكلات التربوية التى تصدر عن انماط أوسع من الصراع الجماعى لا يحتمل أن تجد حولا مباشرة داخل المدرسة نفسها . أن التمييز فى الإسكان وفى العمالة مثلا يحتاج الى عمل سياسى . والقضاء على أوكار الفقر والجهل ، التى تعد المدارس السيئة جزءا منها ، لا يحتمل أن يتم بأساليب تربوية ، أو بسياسة تربوية فقط . ان على الحكومة أن تعمل على إيجاد فرص للأقليات ، وأن تقلل من أنواع التمييز فى المجتمع الواسع كله . وعلى ذلك قد يشعر المدرس ، وهو يواجه الصراع الجماعى داخل الفصل ، أن من الضروري أن يحاربه فى المجالات الاجتماعية والسياسية ، بالقوة نفسها التى يقاومه بها داخل المدرسة . والمدرس ذو الوعى الاجتماعى يدرك تمام الإدراك انه بما أن المدرسة هى مؤسسة للتغيير ، وفى الوقت نفسه طريق للحركة الاجتماعية الى أعلى فى المجتمع الصناعى ، فإن التربية اذا تحكم الاصطفائيون فيها يمكن أن تكون وسيلة تحتفظ بها الأقلية الحاكمة بمرکزها السىيادى ، وذلك بتحديد الجاهل لنوع التربية التى تتلقاها جعمرة السكان . ان المدرسين الذين يعملون لتحقيق الأهداف التربوية من غير ما تعصب ، والذين ، تبعا لذلك ، يهتمون بالانقلا من الصراع الجماعى والتعضبات التى تنشأ عنهم ، لا يحبون أن يصبحوا جزءا من الآلة التى تولد التمييز العنصرى . ومع ذلك فقد يحدث هذا بوسائل سبق أن وضحناها فى هذا المقال على الرغم مما يضمرة المربي من أفضل النيات وأطيبها .

السلالة والثقافة



قد لا يناسب الأنثروبولوجي (١) أن يحدد ما تكونه سلالة وما لا تكونه مادام المختصون في الأنثروبولوجيا الطبيعية ، الذين أنفقوا في مناقشة هذه المسألة زهاء قرنين ، لم يستطيعوا البتة أن ينفقوا بشأنها ، وليس ثمة ما يدعونا إلى أن نفترض أنهم اليوم أقرب للوصول إلى اتفاق منهم بالأمس . وقد ذكروا لنا أن أقدم كائنات شبيهة بالإنسان -وهي ذات خصائص متباينة تباينا شديدا- يرجع وجودها إلى ثلاثة ملايين أو أربعة ملايين سنة خلت على الأقل . وهي فترة بعيدة للغاية بحيث لن نستطيع بالمرّة أن نعرف هل الانماط المتعددة التي عثر على بقاياها كان بعضها يفتك ببعض الآخر فحسب أم أن ثمة تهاجنا جرى بينها . ويعتقد بعض الأنثروبولوجيين أن النوع البشري انقسم في مرحلة مبكرة جدا إلى عدد من التوابعات جرى بينها تبادل وتهاجن في عصور ما قبل التاريخ . والتنوع في الانماط البشرية الذي يلاحظ اليوم هو على ذلك نتيجة استمرار خصائص أقدم وانضياف خصائص مكتسبة حديثا . ويعتقد آخرون أن العزلة الوراثية للجماعات البشرية المتنوعة حدثت في تاريخ أحدث كثيرا - نحو نهاية العصر البلايستوسيني - وفي تلك الحالة لا يمكن أن تكون الفروق التي نستطيع ملاحظتها قد نجمت من اختلافات عرضية بين الخصائص المميزة التي لم تكن لها قيمة متكيفة معها ، والتي كانت قادرة على الاستمرار استمرارا غير محدد بين الشعوب المعزولة فيما يخص بتناسلها . ويبدو أنها قد نشأت من فوارق محلية بين عوامل الانتقاء . وكلمة « سلالة » ، أو أية كلمة نستعير بها عنها ، قد تعنى

(١) العالم المختص بتحديد خصائص الشعوب ومقارنة السلالات البشرية .

بقلم : كلود لميقي شتراوس

مدير الدراسات بالمدرسة العملية للدراسات العليا
بباريس ، وأستاذ كرسى الدراسات الانثروبولوجية
والاجتماعية فى الكوليج دى فرانس . له مؤلفات شهيرة
منها : « العقل الموحى » ١٩٦٦ ، و « الطوطمية »
١٩٧١ .

ترجمة : د. محمد فتحى الشنيطى

* أستاذ الفلسفة ورئيس قسم الدراسات الاجتماعية
بكلية الآداب بالثيا . منذ سنة ١٩٥٥ وهو يحاضر فى
الفلسفة الحديثة والمعاصرة وفى المنطق ومناهج البحث
العلمى فى كلية الآداب بجامعة القاهرة ، وفى فرع الجامعة
بالخرطوم ، وفى كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
بجامعة الخرطوم ، وأخيرا فى كلية الآداب بجامعة بيروت
العربية . له مؤلفات عديدة فى المنطق والفلسفة ،
ومرجحات فلسفية كثيرة .

على ذلك شعبا أو جماعة من الشعوب تختلف عن غيرها بتفاوت نسبة تكرار حدوث
بعض الأصول الوراثية فيها .

ولو كان الفرض الأول صحيحا لكان أصل السلالة ينتمى الى ماضى سحيق لدرجة
أننا لايسعنا أن نعرف عنه شيئا . وهو ليس فرضا علميا ، أعنى أنه ليس فرضا يمكن
التحقق منه ، ولو بطريقة غير مباشرة ، بملاحظة آثاره البعيدة المدى ، وإنما هو
قضية بديهية مطلقة نضعها نصب أعيننا بطريقة عسفية . حيث أنه يظن أن من
المستحيل بغير ذلك تفسير الفروق التى نلاحظها اليوم . لقد كانت هذه نظرية
« جوبينو Gobineau » الذى يقال انه أبو التمييز العنصرى ، وإن
كان على بينة تماما بأن السلالة لم تكن ظاهرة قائمة للملاحظة ، وإنما اقتصر على
التسليم بها فرضا من حيث كونها شرطا أوليا لتعدد الثقافات فى التاريخ ، ذلك التعدد
الذى بدا له غير قابل للتفسير بدون ذلك . وفى الوقت نفسه أقر بأن الشعوب التى
انجحت هذه الثقافات كانت نتاجا لامتزاج جماعات بشرية نجمت هى نفسها عن
امتزاجات أخرى . وعلى ذلك فإذا حاولنا أن نرد الفوارق السلالية الى أصولها
لا يسعنا أن نكتشف شيئا بصدها ، وما تناقشه الآن هو فى الواقع التعدد
الحضارى وليس التعدد السلالى .

ولو كان الفرض الثانى صحيحا لثارت مشكلات أخرى . أولا : الاختلافات
فى نسبة الأصول الوراثية التى يثير اليها معظم الناس حين يناقشون السلالة ،
وكلها تطابق سمات واضحة : طول القامة ، ولون البشرة ، وشكل الجمجمة ،

وطراز الشعر الخ . ومع افتراض أن هذه الاختلافات متسقة فيما بين بعضها والبعض الآخر - وهو ما ليس يقينا بأية حال - فليس ثمة دليل على أنها متسقة مع اختلافات أخرى في خصائص مميزة لا سبيل إلى ادراكها ادراكا مباشرا بالحواس . بيد أن جميع الخصائص المميزة حقيقية على حد سواء ، ومن المتصور تماما أن النمط الثاني يمكن توزيعه توزيعا جغرافيا على منطقة أو أكثر من منطقة بطريقة تختلف اختلافا تاما عن النمط الأول : ويختلف بعضها عن البعض الآخر مع النتيجة ، بحيث أنه تبعا للخصائص المميزة المختارة يمكن تعيين «السلالات الخفية» أما في نطاق الجماعات السلالية التي جرى العرف على تعريفها ، أو بتخطي الحدود المعينة لها ، وهو تعريف سيء على الحالي . وثانيا : وما دما في كل حالة نتناول بالبحث النسب فإن الحدود المعينة لها حدود عسفية . والواقع أن هذه النسب تنوع تنوعا لا نهاية له ، والحدود المعينة مرهونة بأنماط الظاهرة التي يختارها الباحث في تصنيفه . ويترتب على هذا أنه في الحالة الأولى تصبح فكرة السلالة مجردة إلى الحد الذي تترك معه مجال التجربة العملية وتفسد نوعا من الافتراض المنطقي الذي يؤسس عليه خط معين من خطوط الاستدلال . وفي الحالة الثانية تتبع التجربة عن كتب بحيث أنها تذوب فيها ، ويبلغ هذا حدا لم نعد معه نعرف ما تناقشه ، فلا يكاد يثير دهشتنا أن كثيرا من الانثروبولوجيين قد كفوا تماما وببساطة عن استخدام هذا المفهوم .

والواقع أن تاريخ تصور السلالات هو إلى حد كبير مماثل للبحث عن الخصائص المميزة بدون قيمة تكيفية . إذ كيف يمكن ، بدون ذلك ، لهذه الخصائص المميزة أن تستمر دون تغير عبر الأجيال ، وكيف يمكنها - ما دامت لا تحقق أي غرض ، أن خيرا أو شرا ، ووجودها من ثم وجود عسفي كلية - أن تزودنا بالبيئة اليوم حول الماضي السحيق ؟ بيد أن تاريخ فكرة السلالات هو أيضا تاريخ التعاقب الذي لا نهاية له لخيبة الأمل التي تصادفها في البحث عن السلالات ، فكل الخصائص المميزة التي يفترض على التعاقب كونها دالة على الفروق بين السلالات أثبتت الواحدة بعد الأخرى ، أنها مرتبطة بظواهر متكيفة ، وحتى أسباب قيمتها الانتقائية ليست دائما واضحة . وينطبق هذا على شكل الجمجمة الذي ، كما نعلم ، يميل عموما إلى التكور ، وينطبق أيضا على لون البشرة الذي غدا افتح بين الشعوب التي تعيش في أقاليم معتدلة ، وذلك للتعويض عن الافتقار إلى الأشعة الشمسية ولمساعدة البدن على الدفاع عن ذاته ضد الكساح . ووجه الانتباه بعد ذلك إلى فصائل الدم ، ولكن من المشكوك فيه الآن أنها كذلك قد تكون لها قيمة تكيفية ، فقد تعزى إلى عوامل غذائية أو إلى اختلاف حساسية الأفراد بالنسبة لبعض الأمراض مثل الجدري أو الطاعون . وهذا ينطبق دون شك على بروتينات مصل الدم .

فاذا كان انحدارنا إلى أعماق مستويات علم وظائف الأعضاء قد خيب آمالنا ، السندنا نأمل في حظ أكبر لو عدنا القهقري إلى بداية حياة الفرد ؟ لقد حاول الانثروبولوجيون أن يميزوا الفوارق الملاحظة عند الولادة بين الأطفال الآسيويين والأفريقيين وأطفال أمريكا الشمالية (سودا أو بيضا) . مثل هذه الفروق المتعلقة بالنمو الحركي وبالمزاج يبدو بالفعل أنها موجودة (١) . وأيا ما كان ، وحتى في هذه

Current Directions in Anthropology : Bulletin of the American Anthropological (١)

Association, vol. 3, No. 3, Part 2, 1970, p. 106.

J.E. Kilbride, M.C. Robbins and P.L. Kilbride, «The Comparative Motor Development of Baganda, American White and American Black Infants».

American Anthropologist, vol. 72, No. 6, 1970.

الجمالة ، التي يبدو في الظاهر أنها تلائم أغراض الباحثين ، فإن هؤلاء يسلمون بأنهم هموا . وثمة سببان لهذا : أولا : لو كانت هذه الخصائص المميزة فطرية فأنها تبدو على درجة من التعقد يتعذر معها إلحاقها بأصل ورائي واحد ، ولم تطور علماء الوراثة بعد مناهج موثوقة بها للدراسة انتقال الخصائص المميزة الذي يعزى إلى الفعل المشترك لعوامل عديدة . ثانيا : وهذه نقطة بالغة الأهمية - ليس ثمة دليل على أن هذه الفروق هي في الواقع فطرية وليست نتيجة ظروف رحيمة داخلية تعزى إلى عوامل حضارية ، ما دام نظام طعام النساء الحوامل وعاداتهن يتنوع في المجتمعات المختلفة . وأما عن النشاط الحركي لصغار الأطفال فإنه يمكن أن تنجم الفروق أيضا من عوامل حضارية . خذ على ذلك مثلا : الساعات الطوال التي يقضيها الطفل في المهد في مقابل حمل الطفل باستمرار ، فإن هذا يجعله على بيئة بحركات أمه البدنية ، والحذر في طرق رفع الطفل ، وحمله ، وإطعامه . والواقع أن هذه وحدها يمكن أن تكون العوامل الفعالة ، مادامت الفروق الملحوظة بين الأطفال الأفريقيين وأطفال أمريكا الشمالية أكبر بما لا يقارن من تلك الملحوظة بين الأطفال الأمريكيين سودا وبياضا . فالأطفال الأمريكيون من أي أصل سلالي كانوا يربون بطريقة واحدة تقريبا .

إن مشكلة العلاقة بين السلالات والثقافة لا يمكن ، من ثم ، أن تصاغ صياغة سليمة على الخطوط المشار إليها آنفا . ففي وسعنا أن نعرف الثقافة ، ولكن ليس في وسعنا أن نعرف السلالة . وقد لا يكون من الضروري أن نفعل هذا لكي نجيب عن السؤال المتضمن في عنوان هذا المقال . والحق أننا قد نحرز تقدما ، بأن نعيد صياغة هذا السؤال بطريقة مركبة وعلى نحو أدق . فالحضارات تختلف بعضها عن البعض الآخر ، وبعض الحضارات التي تختلف عن الحضارات الأخرى بدرجة أكبر من اختلافها فيما بين الواحدة منها والأخرى - على الأقل في عين الملاحظ الخارجي غير المختص - هي حضارات الشعوب التي تختلف أيضا عن الشعوب الأخرى في مظهرها الفيزيقي . فهذه الشعوب الأخيرة تعتقد أن الفروق بين حضاراتها الخاصة بها أقل بروزا من تلك الفروق بين حضارتهم وتلك الثقافات التي يختلفون بها عن ثقافات المجموعة الأولى من الشعوب . أمن الممكن أن يكون ثمة ارتباط بين الفروق الفيزيكية والفروق الثقافية ؟ وهل في الوسع تفسير الفروق الأخيرة دون الرجوع إلى الأولى ؟ هذا ، باختصار ، هو السؤال الذي أقيته على نفسي لكي أحاول الإجابة عليه . ولكن للأسباب التي أبيتها من قبل ليس لها جواب ممكن . والسبب الرئيسي هو أن علماء الوراثة يسلمون بأنهم لا يستطيعون أن يربطوا برباط معقول بين سلوك عالي التعقد مثل ذلك السلوك الذي يجعل لثقافة طابعها المميز وبين عوامل وراثية نوعية ومحلية ، من النوع الذي يمكن تعيينه بالبحث العلمي ، سواء الآن أو في المستقبل المتوقع . وعلى ذلك يتحتم إعادة تعريف مشكلتنا داخل حدود أضيق . وسوف أصوغها على النحو التالي : هل يمكن تفسير تصد الثقافات بالعوامل الأنتولوجية فقط ؟ هل يستطيع علم الأنتولوجيا أن يصل إلى تفسير من هذا القبيل دون الرجوع إلى عوامل تقع خارج نطاق استدلاله ودون أن يتخذ مسبقا قراره بصدد طبيعتها النهائية ؟ ذلك أنه ليس من اختصاص الأنتولوجيا أن تقول أنها عوامل بيولوجية . كل ما يمكننا أن نقوله عن العلاقة بين الثقافة وبين هذا « الشيء الآخر » من سياق مختلف هو - لكي نستعمل عبارة مشهورة - أننا لا حاجة بنا لمثل هذا الفرض .

وإيا كان الأمر فأننا حتى بهذا الموقف نستفيد من المبالغة في التبسيط .
فان تعدد الثقافات اذا أخذ في قيمته الظاهرية قد لا يمثل مشكلة ما اللهم الا مشكلة الحقيقة الموضوعية لذلك التعدد . ذلك لأنه ليس هنالك سبب لكون الثقافات المختلفة لا توجد جنباً الى جنب وتحفظ فيما بينها بعلاقات سلام نسبية قد تختلف أسسها ، كما تبين ذلك تجربة التاريخ . وثمة عصور تملن فيها كل حضارة أنها وحدها هي الحقيقية وأنها وحدها التي تمنح حياة لها شأنها ، وهي تتجاهل الحضارات الأخرى وتتكبر حتى كونها ثقافات . ومعظم الشعوب التي ندعوها « بدائية » يشيرون الى انفسهم باسم ما يعنى أنهم « الشعوب الحقيقية » « الأخيرة » « المتأخرة » أو ببساطة أنهم « الجنس البشري » ، وينعتون الشعوب الأخرى بالقبائل تنطوي على كونها ليست بشرية ، كلمات من قبيل « القردة القبيحة » و « القمل » . وبالطبع قد تكون هناك حالات من العداء بل الحرب بين ثقافات مختلفة . ولكن هذه كانت منصبية بصفة رئيسية على الانتقام للاساءات وعلى أسر الضحايا لتقديمهم قربانا ، وعلى سرقة النساء أو السلع ، وهي عادات نشجبتها ولكنها لم تفض البتة أو لم تكن تقضى البتة الى عدم ثقافة أو استبعادها من حيث هي كذلك . فعندما عاد عالم الأثنولوجيا الألماني الكبير « كرت أونكل » ، وهو المشهور باسم « نيمونداجو Nimuendaju » الذي خلعه عليه هنود البرازيل ، وهو الذي كرس لهم حياته ، أقول عندما عاد الى القرى الوطنية بعد أن أنفق بعض الوقت في مدينة ، بكى مضيغوه حين خطر لهم العناء الذي لا شك أنه عاناه لبقائه بعيداً عن المكان الوحيد حيث ، كما يعتقدون ، تكون الحياة بحيث تستحق أن تعيش . هذه اللامبالاة العميقة بالنسبة للثقافات الأخرى كانت نوعاً من الضمان لآمكان استمرارها في الوجود بطريقتها وبلذاتها . ولكن وجد موقف آخر أيضاً ، وهو مكمل للموقف الأول أكثر منه مناقضاً له : ينعم الأجنبي بمكانة الغريب ، ويشخص امكانية توسيع العلاقات الاجتماعية ، فاذا زار أسرة اختير ليعطى اسماً للمولود الجديد . وكذلك الزيجات من جماعات بعيدة لها تقدير أعلى من الزيجات الأخرى . أضف الى ذلك أيضاً ان الهنود ذوى الرؤوس المسطحة الذين كانوا يعيشون في جبال الروكي كانوا شغوفين غاية الشغف بما كانوا يسمعون عن البيض ومعتقداتهم ، ولم يترددوا في ايفاد بعثات عبر اراض تحتلها قبائل معادية ، وذلك لاقامة علاقات مع الارساليات في سان لويس (الميسوري) . ويقدر ما تعتبر الثقافات مختلفة بعضها عن البعض الآخر فهي من ثم اما تعتمد الى أن يتجاهل بعضها البعض أو تعتبر ذواتها زميلات يمكن أن يجرى التفاوض بينها . وفي أية حالة قد يهدد بعضها البعض الآخر أو يهاجمه ، ولكنها في الواقع لا تعرض بعضها حياة البعض الآخر للخطر . ويفقد الموقف مختلفاً تمام الاختلاف ، فبدلاً من الاقرار المتبادل بالتعدد تكتسب جماعة احساساً بالتفوق مؤسساً على قوتها الأكبر ، ويتيح الاقرار المتبادل بالتعدد الثقافي السبيل الى تأكيد عدم التساوى الثقافي .

والمشكلة الحقيقية ، على ذلك ، ليست هي المسألة العلمية الخاصة بالحلقة الممكنة بين التراث الوراثي لبعض الشعوب ، ونجاحها في الحياة العملية ، الذي تقدم به حججاً على تفوقها . ذلك لأنه حتى لو أن علماء الأثنوبولوجيا الطبيعية وعلماء الأثنولوجيا وافقوا على الاقرار بأن المشكلة لا يمكن حلها ، ولو سلم كلا الفريقين بعدم قدرته على حلها ، وانسحبوا من الميدان ، معترفين بأن ليس لديهم ما يقوله (١) بعضهم البعض الآخر ، فما برح حقيقياً ان الاسبان في القرن السادس

J. Benoist, « Du Social au Biologique : Etude de quelques interactions », (١)
L'homme, Revue Française d'Anthropologie, vol. 6, No. 1, 1966.

عشر اعتقدوا أنهم متفوقون على أهل المكسيك وأهل بيرو ، وكانوا يسلكون كما لو كانوا متفوقين ، لأنهم كانوا يملكون سفنا قادرة على حمل الجنود عبر المحيط ، والجياد ، والدروع ، والأسلحة النارية ، وأنه طبقا لهذه الحجج كان الأوروبيون في القرن التاسع عشر يدعون التفوق على سائر العالم بسبب القاطرة البخارية والإنجازات التقنية الأخرى التي كان في وسعهم أن يفاخروا بها . وبدأ كذلك أشد بقينا أنهم كانوا بالفعل متفوقين في كل هذه الجوانب ، وفيما هو أعم وأشمل ، على أسس تلك المعرفة العلمية التي نشأت وتطورت في الغرب ، لأن الشعوب التي استعبدوها الغرب - ولهذا استثناءات نادرة - أو اضطرت للخضوع لنفوذها ، أقرت بهذا التفوق ، وبمجرد أن ظفرت باستقلالها أو بدأ يقينا أنها ستظفر به وضعت نصب أعينها مهمة استعادة الأرض التي فقدتها في الطريق الذي يعتبره الجانبان طريق التطور .

ان وجود هذا التفوق النسبي ، الذي ظهر في فترة من الزمن ، قصيرة بدرجة ملحوظة ، لا يبرر مع ذلك الاستدلال القائل بأنه تفوق يدل على اختلاف جذري في القدرة أو أنه سيستمر - وهذا ما يزال أشد أهمية - الى ما لا نهاية . ان تاريخ المذنيات يبين لنا ، عبر العصور ، ان مدنية واحدة أو أخرى كانت بارزة ، ولكن ليس بالضرورة في مجال التطور نفسه . فالى بعض سنوات مضت كان الغرب مدركا للحقيقة الجلية ، وهي أن انتصاراته الضخمة في بعض المجالات قد تقاضته نمنا باهظا . وبدأ الغربيون يسألون أنفسهم ألم يكن أفضل لهم لو أنهم كانوا أكثر احتراما للقيم التي كان عليهم أن يتخلوا عنها ليكون في مقدورهم أن ينعموا بما منحته إياهم قيم أخرى . ومن هنا كانت الفكرة التي جرت فيما مضى ، فكرة تقدم مستمر على مدى الغرب ، في حين كانت المجتمعات الأخرى تضي وراءه متلكئة ، هذه الفكرة حل محلها تصور لعدد من الاختيارات أمام اتجاهات مختلفة ، ومع كل اختيار يؤثره مجتمع يخسر في بعض المجالات بقدر ما يكسب في غيرها . فالزراعة وإيثار طريقة مستقرة للحياة حققت تزايدا ضخما في مصادر الطعام وبالتالي في السكان ، وهذا بدوره ينجم عنه انتشار الأمراض المعدية ، التي تميل الى الاختفاء عندما يكون عدد السكان من القلة بحيث يحتملون الجراثيم المسببة للأمراض . ويمكن القول ان الشعوب التي آثرت طريقة الزراعة في الحياة قد اختارت - وقد لا تكون مدركة لذلك - بعض الميزات في مقابل بعض العوائق التي كانت شعوب القنص وجمع القوت أقل عرضة لها . فان طريقتهم في الحياة تمنع انتقال الأمراض المعدية من شخص الى آخر أو من الحيوانات الأليفة الى الكائنات البشرية ، وان كانوا يعانون ، بالطبع ، من أضرار أخرى .

والاعتقاد القائل بأن الكائنات الحية تتبع خطا واحدا في النمو التطوري ظهر في الفلسفة الاجتماعية في عهد مبكر عن ظهوره في علم الحياة ، ولكنه وجد في القرن التاسع عشر تأييدا من علم الحياة ، مكثه من الزعم بأن له أساسا علميا ، في حين كان يحاول التوفيق بين التمسك الملحوظ في الثقافات وبين تأكيد عدم التساوى بينها . فبتناول الحالات المختلفة التي تشاهد في المجتمع البشري ، كما لو كانت تمثل المراحل المتعاقبة في خط واحد للتطور ، بذلت محاولة ، حتى في غيبة الصلة بين الوراثة البيولوجية وبين الانجاز الحضارى ، للجزم بأن ثمة علاقة ، حتى لو كانت علاقة تمثيلية بينهما ، قد تدعم القيمة الأخلاقية من قبيل تلك التي

يستخدمها علماء الحياة في وصفهم لعالم مطرد التطور في اتجاه درجة أعلى من التفاضل ودرجة أعلى من التمدد .

ومهما يكن من أمر فتحة تغير ملحوظ طرأ على نظرة علماء الحياة أنفسهم : وهو التغير الأول في سلسلة تهمنا في سياق مقالنا هذا . فبينما علماء الاجتماع كانوا يشهدون عون علم الحياة في محاولة للكشف عن نسق للتطور « أشد » صلابة ووضوحا للفهم ، يقف وراء مجهولات التاريخ ، كان علماء الحياة أنفسهم يكتشفون أن ما اعتبروه تطورا تحكمه قوانين قليلة بسيطة يخفى في الحقيقة عملية معقدة تعقدا بالغا . ففكرة طريق واحد تتبعه على التماكب صورة الحياة المتنوعة حل محلها أولا تصور شجرة ، حتى يمكن إقامة علاقة إبناء العم بين الأنواع وإن لم تكن منعقدة من أصل مباشر ، ذلك أن فكرة الأصل المباشر قد بدأ الاحتفاظ بها يفدو أمرا أصعب في وجه البيئة القائلة بأن أشكال الحياة قد تتطور متسقة كما تتطور مختلفة . ثم حل محل الشجرة تكمية - شكل يتألف من خطوط متقاطعة بقدر ما يمكن تقسيمها - بحيث أن الوصف التاريخي لهذه الطرق المتشابهة يحل محل الرسوم البيانية المفرقة في البساطة التي انعقد عليها الأمل لكي تبين المسالك العديدة التي يسلكها لا شكل واحد من التطور بل أشكال متنوعة تختلف في الإيقاع والاتجاه والآثار .

ويميل علم الأثنولوجيا إلى اقتراح رأى مماثل ، إذ لو كانت لدينا أية معرفة من المصدر الأول عن تلك المجتمعات التي تختلف أبلغ اختلاف عن مجتمعنا لأمكننا أن نفهم القيم التي نعيش في كنفها بدلا من أن نحكم عليها وندينها طبقا لمقاييس غريبة عنها . أن مدينة تحاول تطوير قيمها يبدو أنها لا تملك شيئا منها إطلاقا في نظر ملاحظ رهين مدنيته بحيث لا يقر إطلاقا بقيم أخرى . ومن هذا القبيل يبدو للملاحظ أنه لاشيء يحدث إلا في مجتمعه ، وأن مدنيته وحدها لها ميزة امتلاك تاريخ تضيف إليه بأطراد الأحداث المتعاقبة . وعنده أن تاريخه وحده له معنى ، أو يبدو أنه يتحرك نحو غاية . وهو يعتقد أن التاريخ لا يوجد بالفعل في أي مكان آخر ، أنه على أقصى تقدير يسجل الزمن فقط .

هذا الوهم مماثل للوهم الذي يعاني منه الكهول ، أو أعداء نظام حديد في مجتمعهم نفسه . فإذا نحوا عن مجرى الشؤون العامة ، لكبر السن أو نتيجة الأحداث السياسية ، يشعرون أن تاريخ حقيقتهم ، الذي لم يعودوا يسهمون فيه بنشاط ، تاريخ راكد ، في حين أن الشباب والذين يسهمون بنشاطهم في السلطة يعيشون في هذه الحقبة بحماسة حيث تظهر الأحداث للآخرين جامدة تقريبا . أن ثروة حضارة ، أو مرحلة من مراحلها ، ليس لها وجود ذاتي في لها ، وإنما هي الوظيفة التي ينهض بها الملاحظ من حيث علاقته بها وعدد الاهتمامات التي يضمها فيها وتنوعها . ولستستخدم تسميتها آخر : أن الحضارات ينبغي أن تقارن بالقطر ، التي تجري ، أسرع أو أبطأ ، كل منها على خط مسيره وفي اتجاه مقايير . فنعن نكون على وعي بتلك القطر التي تجري موازية لقطارنا ، فلوقت أطول مما يتباح للقطر الأخرى . نستطيع من نوافذ عربتنا أن نلاحظ على مهل أنماط العربات ووجوه المسافرين . ولكن إذا مر قطار آخر على خط منحرف أو مواز في الاتجاه المضاد فأننا نرى فقط صورة مشوشة سريعا ما تختفي ، لا تكاد نميزها ، وهي عادة ليست شيئا اللهم إلا بقعة

خضابية خاطفة على مجال رؤيتنا ، لا تذكر لنا شيئا عما تم وانما هي لا تصدو أن تتبرنا بأن تقطع حبل تأملنا الهادي للمنظر الطبيعي الذي يشكل خلفية أحلامنا .

إن كل عضو في حضارة ما يعيش داخلها ، كما أن مسافرينا المفترض يقيم داخل القطار . فعند المولد ، وربما - كما أشرت الى ذلك - قبل المولد ، يبنى الناس والأشياء التي تحيط بنا في كل منا مركبنا ، أطارا منسقا هو مرجع للسلوك ، وللأوامر والأحكام القيمة المضمرة ، التي تؤكدنا بعد ذلك تربيتنا بنظرتها الاستيطانية للتطور التاريخي لمدينتنا . فنحن نحمل هذا المرجع معنا ملتزمين به التزاما حرفيا ، ونحن نستطيع أن نرى البنيات الحضارية القائمة خارجه في الشكل المشوه الذي يقدمها فيه . بل الشكل الذي يحول بيننا وبين أن ندرك هذه البنيات بالمرّة .

ويمكن أن نجد الدليل على ما تقدم في التغير الملحوظ في الموقف الذي طرا أخيرا عند علماء الوراثة بصدد ما يطلقون عليه اسم الشعوب البدائية ، وعادات هذه الشعوب التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في بنائها الديموغرافي (الدراسة الإحصائية للسكان من حيث المواليد والوفيات والصحة والزواج الخ) . فالى قرون اعتبرت هذه العادات - المتضمنة لقواعد الزواج الغريبة ، والمحرمات التصفية (من قبيل تلك الخاصة بالعلاقات الجنسية بين الأزواج إذا كانت الأم ما تزال ترضع أحدث أولادها ولادة ، وقد يستمر تحريم العلاقة الجنسية بين هذين الزوجين الى أن يبلغ الطفل الثالثة أو الرابعة) ، وامتياز تعدد الزوجاء الذي يمنح للرؤساء والكهول - والعادات التي نجدها شائعة (مثل قتل الأطفال) لا معنى لها ولا هدف . وقد ظن ببساطة أنها تستحق أن توصف وأن تسجل مثل العديد من الأمثلة على الانحرافات والشذوذ التي في مستطاع الطبيعة البشرية اقترافها ، إن لم نقل انها مذنبه . وهذه العادات لم يبد لها معنى وغرض الا مع مجيء علم جديد (علم الأصول الوراثية للسكان) حوالى سنة ١٩٥٠ .

وفي عدد حديث من مجلة العلم نشرت نتائج بحث نهض بين لسنين عديدة ، بين أشد الشعوب احتفاظا بطابعها في أمريكا الاستوائية ، الأستاذ ج . ف . نيل ومعاونوه ، وعرضت هذه النتائج لتجذب انتباه دائرة أوسع من الجمهور . وقد أيدت هذه المكتشفات أبحاث أجريت مستقلة في أمريكا الجنوبية وغينيا الجديدة (١) .

ونحن نميل الى الظن بأن ما يدعى « سلالات » بعيدة جدا عن سلالتنا هي كذلك أشدها تجانسا ، بالنسبة للرجل الأبيض يتشابه جميع الصفر ، وقد يصح العكس أيضا . والوضع في الواقع أشد من هذا تقيدا ، فبينما سكان استراليا الأصليون متجانسون مورفولوجيا في جميع أنحاء القارة (٢) فثمة اختلافات في بعض الأصول الوراثية المتواترة وجدت عند كثير من قبائل أمريكا الجنوبية التي

J.V. Neel, Lessons from a « Primitive People », Science, No. 170, 1970 ; R. (١)

Giles, « Culture and Genetics », F.E. Johnston, « Genetic Anthropology : Some Considerations in : Current Directions in Anthropolgy », op. cit.

A.A. Abbie, « The Australian Aborigine », Oceania, vol. 22, 1951 ; Recent Field (٢)

— Work on the Physical Anthropology of Australian Journal of Science, vol. 23, 1961.

تعيش في المناطق نفسها ، وهذه الاختلافات أشد بين القبائل التي تختلف في اللغة والثقافة . وعلى ذلك ، وبمعكس ما قد يظن ، لا تؤلف القبيلة نفسها وحدة بيولوجية . كيف يمكن تفسير هذه الظاهرة ؟ يمكن ذلك ، بلا شك ، بالحقيقة القائلة بأن القرى الجديدة تتشكل بعملية مزدوجة من الانشطار والاندماج . فينفصل أولا فرع من الأسرة عن خطها الرحمي ، ويستقر مستقلا بذاته ، وبعد ذلك تنضم اليه جماعات من افراد مرتبطين فيما بينهم ، ينزحون الى المقر الجديد . فالمادة الوراثية التي تشكل على هذا النحو سببين اختلافا اعظم مما لو كانت نجمت عن تغيرات اعتباطية في الجماعات .

ويترتب على ذلك نتيجة واحدة : اذا كانت قرى قبيلة واحدة تتألف من تشكيلات وراثية مختلفة منذ البداية ، وكل منها يعيش في عزلة نسبية ، وتنافس كل منها الأخرى في الواقع ، فما دامت لها معدلات مختلفة في التناسل فانها تخلق مركبا من الشروط المعروفة خير معرفة لعلماء الحياة ، وهي شروط ملائمة للبقاء لنمو تطوري أسرع بكثير من ذلك الذي يلاحظ عامة في الأنواع الحيوانية . والآن نحن نعلم أن العملية التطورية التي تمضي من آخر بقية من بقايا أشباه الإنسان الى إنسان يومنا الحاضر حدثت بسرعة نسبية . ناذنا سلطنا بأن الظروف التي نجدها عند بعض الشعوب المتعزلة تقترب ، على الأقل في بعض جوانبها ، من الظروف التي حصلنا عليها في ماضي الجنس البشري السحيق ، تحتم الاقرار بأن هذه الظروف - التي تبدو لنا مع ذلك ظروفا بائسة - كانت افضل الظروف تكيفا لتجعل منا ما أصبحنا عليه ، وأنها ما برحت أصلح الظروف لتحتفظ باتجاه التطور الانساني وإيقاعه ، في حين أن مجتمعات اليوم الضخمة ، التي يتم فيها التبادل الوراثي بطريقة مختلفة كلية ، تميل الى اعاقته أو الى إعطائه اتجاها مختلفا .

هذا البحث أظهر أيضا أن معدلات موت الأطفال والوفيات من الأمراض المعدية في القبائل الحالية من التلوث الخارجي بين من نسميهم بدائيين ليست بالارتفاع المفترض . والنمو الديموجرافي الهابط لهذه الشعوب يجب أن يفسر من ثم بعوامل أخرى ، فالمسافة الزمنية التي تراعى بين مولد طفل وآخر بحيث تتوافق مع طول فترة الرضاع والمحرمات الجنسية ، وممارسة الاجهاض وقتل الأطفال ، ونتيجة ذلك أنه في المتوسط بولد للزوجين طفل كل أربع أو خمس سنوات أثناء فترة التناسل . ومهما يكن من بشاعة قتل الأطفال في نظرنا فهو كمنهج لضبط النسل لا يختلف في الأساس عن المعدل المرتفع لموت الأطفال الذي كان سائدا في بعض الحالات وسيظل سائدا في المجتمعات الضخمة ، ولا يختلف عن ممارسة منع الحمل ، الذي يبدو اليوم ضروريا لنقصاد الملايين أو آلاف الملايين الذين حكم عليهم أن يولدوا على كوكب مزدحم بالسكان ، من مصير لا يقل بؤسا عن ذلك المصير الذي أنقذوا منه في المجتمعات البدائية بالقضاء عليهم مبكرا .

والثقافات التي هي موضوع البحث المشار اليه تعتبر تعدد الزوجات مثبتة على النجاح الاجتماعي وطول العمر ، شأنها في ذلك شأن كثير من الثقافات الأخرى في جميع أرجاء العالم . وينجم عن ذلك أنه اذا كان كل النساء يتجهن الى أن يكون لهن من الأطفال مثل ما لفيزهن أو ما يقرب منه على التقريب ، لأسباب أشرنا اليها آنفا ، فسيكون للرجال معدلات انجاب تختلف اختلافا ملحوظا تبعا لعدد زوجاتهم . وسيظل هذا الاختلاف أكبر اذا كانت القدرات الجنسية البارزة بين صفات الزعيم ،

كما لاحظت مرة بين هنود « التيبوي كواهيپ » الذين يعيشون في حوض نهر « ريو ماديرا » : ففي هذه الجماعات الصغيرة المؤلف كل منها من حوالي خمسة عشر شخصا يكون للزعيم نوع من الاحتكار لجميع النساء في الجماعة من المهيآت للزواج أو اللاتي يوشكن أن يتهيان .

ففي هذه الجماعات ليست الرياسة وراثية دائما ، وحتى عندما تكون كذلك فتحة نطاق ملحوظ من الاختيار يسمح به . فمند ثلاثين سنة ونيف ، أثناء اقامة بين قبيلة « الناسيكوارا » التي كان لكل جماعة من جماعاتها الصغيرة شبه البدوية زعيم تختاره ، راعنى أنه الى جانب امتياز الزعيم بتعدد الزوجات فإن سلطته تفرض عليه من الواجبات والمسئوليات أكثر مما تمنحه من الامتيازات . فإذا شاء رجل أن يغدو زعيما ، أو أكثر من ذلك في كثير من الأحيان ، إذا نزل عند رغبة الجماعة ، فلا بد أن تكون له شخصية فذة ، لافي الخصال البدنية فقط ، وإنما كذلك في ولوعه بالشؤون العامة . فالبادرة والاحساس بالقيادة مطلوبان . وأيا كان الرأي الذي قد يصل اليه المرء بصدد هذه المواهب . وأيا كان اعجاب المرء بها أو نفوره منها ، فالحق أن لها رغم ذلك ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، أساسا وراثيا ، وسيؤدي تعدد الزوجات من ثم الى دوامها . ولقد بينت الأبحاث التي أجريت في الشعوب المشابهة أن للرجال الذين تتعدد زوجاتهم أطفالا أكثر مما للآخرين ، بحيث يكون لابنائهم أخوات شقيقات وأخوات غير شقيقات يمكن أن يتبادلوهن مع جماعات أخرى يحصلون منها على زوجات ، بحيث أن تعدد الزوجات ينشأ عنه تعدد زوجات . وبهذه الطريقة تشجع بعض أشكال الانتقاء الطبيعي وتضاعف .

فإذا تركنا جانبا ، مرة أخرى ، الأمراض المعدية التي أدخلها المستعمرون أو الغزاة ، وهي التي سببت كما نعلم خرابا مروعا ، وكانت أحيانا تبديد سكانا عن بكرة أبيهم في غضون أيام أو أسابيع قليلة ، فسئرى أن الشعوب السماة بدائية يبدو أن لها مناعة ملحوظة ضد أمراضها المستوطنة . وهذه الظاهرة تفسر عامة باحتكاك الطفل الصغير احتكاكا وثيقا بأمه وبيئته . ويظن أن تعرضه في سن مبكرة لجميع أنواع الجراثيم المسببة للأمراض يجعله قادرا على أن يتقدم بيسر أكبر من المناعة السلبية - المكتسبة من الأم أثناء العمل - الى المناعة الإيجابية التي تتطور عند كل فرد بعد الولادة .

لقد تناولت الى الآن فقط عوامل التوازن الداخلي ، سواء كانت سكانية أو اجتماعية . ولكن يجب أن ننوه بذلك النسق الواسع من الطقوس والمعتقدات ، التي وإن كانت قد تظهر لنا خرافات متناقضة ، فإن لها أثرا في حفظ التوازن بين الجماعة البشرية وبيئتها . فالنبات الذي يعتبر شيئا يلزم احترامه لا ينبغي قطعه بدون سبب مشروع ، فإذا حان قطافه فلا ينبغي أن يتم ذلك الا بعد استرضاء روحه بتقديم القرابين . والحيوانات التي تصاد للطعام ، والتي توضع تبعا لأنواعها تحت حماية آلهة مختلفة خارقة للطبيعة ، تعاقب الصيادين الذين ينتهكون القواعد بالافراط في قتلها أو بعدم تجنب صيد الاناث والصغار . وأخيرا فكرة أن افراط على حساب نوع نباتات تشترك معا في معين واحد للحياة ، بحيث أن أى الرجال والحيوانات والنباتات تشترك معا في معين واحد للحياة ، نقص في حياة عمر افراط على حساب نوع ينجم عنه بالضرورة ، طبقا لفلسفتهم ، نافعة بدرجة عالية ، إذ الرجال أنفسهم . هذه المعتقدات كلها ، وإن تكن ساذجة ، نافعة بدرجة عالية ، إذ هي بيئة على نزعة انسانية حكيمة ، ليست تفسر كل شيء على أساس كون الانسان

حقيقة الكون المركزية ، ولكنها تهدف الى أن تمنح الإنسان مكانا معقولا في الطبيعة ، بدلا من أن ينصب نفسه سيدا عليها ويعيث فيها فسادا دون أن يخطر له على بال حاجات واهتمامات من سيخلفونه .

ينبغي أن نطور معرفتنا وأن نكون مفكرين للمشكلات الجديدة قبل أن يكون في وسعنا أن نقر « بالقيمة الموضوعية » والمفردى الأخلاقى لطرائق الحياة والعادات والمعتقدات التى كانت في السابق مجرد موضوعات للسخرية ، أو في معظم الأحوال للفضول المتعالي . ولكن بدخول الأصول الوراثية للسكان على مسرح الأنثروبولوجيا حدث تغير آخر في وجهة النظر ، ربما كان ينطوى على نظريات أعظم شأنًا . فكل العوامل التى سقتها هنا لها صلة بالثقافات ، فهى تنصب على الطرائق التى تتوزع بها بعض الجماعات وتلتحم ، والشروط التى تفرضها العادة على الأفراد من الجنسين فيما يختص بالاتحاد والتناسل ، والطرق الموصوفة لتجنب انجاب الأطفال أو انجابه وتشتتهم ، والقانون والسحر والدين وفهم الكون وعناصره ، ولكنا رأينا من قبل أن هذه العوامل ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، تؤثر على الانتقاء الطبيعي وتحدد مساره . ويتبع ذلك أن المعطيات الأساسية لمشكلة العلاقة بين مفهومى السلالة والحضارة قد تحولت تحولًا عميقًا . ففي أبان القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كان السؤال الذى يلقي هو : هل تؤثر السلالة فى الحضارة ؟ وإذا كان الأمر كذلك فبأية طريقة ؟ ولما كنا قد اعترفنا بأن المشكلة بتحديددها على هذا النحو غير قابلة للحل فنحن ندرك الآن أن الأشياء ، فى الواقع ، تحدث بطريقة أخرى : أنه شكل الحضارة التى يؤثرها الناس فى مكان أو آخر فى طريقة حياتهم الماضية أو الحاضرة ، هذا الشكل هو الذى يحدد الى مدى بعيد خطوة تطوّرهم البيولوجى واتجاهه . وعندما نسال هل الثقافة هى وظيفة السلالة ، نكتشف أن السلالة - أو ما يفهم عامة من هذا المصطلح - هى إحدى وظائف الحضارة .

كيف يمكن أن يكون الأمر مختلفا عن ذلك ؟ أن الثقافة تعين حدود المنطقة الجغرافية التى تختارها جماعة أو تفرض عليها ، والعلاقات التى تحافظ عليها مع الجماعات المجاورة سواء كانت علاقات صداقة أو عداة ، وبالتالي الميزان النسبى للتبادل الوراثى بينهم . تبعا لكون الزيجات المتبادلة بينهم مسموحا بها أو ممنوعة . وحتى فى مجتمعائنا نحن نعرف أن الزيجات لا تحدث اطلاقا ارتباطا ، فثمة عوامل شعورية أو لا شعورية ، مثل المسافة بين أماكن إقامة زوجى المستقبل ، وأصلهما الشعبى ، ويمكن أن يلعب الدين والمستوى التربوى دورا فى اتخاذ القرار . وإذا استطعنا أن نستنتج بالاستقراء من العادات والخبرات التى ظلت منتشرة الى عهد قريب انتشارا بعيد المدى بين الاميين ، وإذا افترضنا أنها ترجع فى أصولها الى ماضى سحيق جدا فينبغى التسليم بأنه منذ بدايات حياتنا الجماعية عرف أسلافنا قواعد دقيقة جدا للزواج وطبقوها . فمثلا ثمة قواعد بمقتضاها يعتبر أبناء العم أو أبناء الحالة أخوة أو أخوات حقيقيات الزواج بينهم محرم فى حين أن زواج أبناء العم أو أبناء الحالة زواج قانونى أن لم يكن مستحبا . وعلى العكس من ذلك ، فى مجتمعات أخرى ، فإن أى قرابة عصب وإن تكن بعيدة تشكل عائقا مبطلا للزواج . وثمة قاعدة أخرى ما برحت أشد اتقانًا من السابقة ، تميز بين فثنين من أبناء العمومة ، وبين بنت أخت الأب ، وبين بنت أخى الأم ، فى الحالة الأولى يسمح

بالزواج وفي الثانية يمنع منعاً باتاً (وإن كانت الحالة الممنوعة قد تختلف) فكيف يمكن أن نفترض أن قواعد من هذا القبيل طبقت أجيالاً دون أن تقضى إلى اختلاف في انتقال للتراث الوراثي ؟

وليس هذا كل شيء ، ذلك لأن قواعد الصحة الملاحظة في كل مجتمع ، ومدى العلاج الذى يتاح لكل شكل من أشكال المرض أو « القصور البدني » وقابلية ذلك العلاج ، تتيج أو تعوق بدرجات متفاوتة استمرار بعض الأفراد في الحياة وانتشار العناصر الوراثية التي كان يمكن بغير ذلك أن تختفي بدرجة أسرع . وينطبق هذا على المواقف الثقافية تجاه بعض ألوان الشذوذ الوراثية ، وإزاء عادات مثل قتل الأطفال ، وهو ما كان يطبق ، كما رأينا آنفاً ، على الجنسين دون تفرقة في بعض الملابس ، مثل الولادة « الشاذة » ، والتوائم . الخ ، أو بوجه أخص على البنات . وأخيراً الأعمار النسبية للزواج والزوجات ، والحصب والعقم ، وهو ما يختلف باختلاف مستويات المعيشة والمكانة الاجتماعية ، هذه ، على الأقل جزئياً ، وبطريق مباشر أو غير مباشر ، تخضع لقوانين أصلها النهائي ليس بيولوجيا ولكنه اجتماعي . هذا القلب لمشكلة العلاقة بين السلالة والثقافة التي احتلت مكانها منذ سنوات عدة يمثلها تمثيلاً مدهشاً حالة « السيكلاميا » وهو اضطراب خلقى في الكريات الحمراء ، تحدث حتماً إذا كانت موروثية من الأب والأم كليهما ، فمنذ قرابة عشرين عاماً اكتشف أن هذه الحالة في شكلها الضعيف تمنع حاملها مناعة جزئية ضد الملاريا . هاهنا إذن لدينا سمة ليس لها في الظاهر قيمة تكيفية ، نوع من البقايا البيولوجية التي يمكن أن نعيد منها ، على أساس تردد منحنياتها البياتية ، بناء الارتباطات التي كانت بين الشعوب المختلفة في الماضي السحيق . والأملى في أن ميعاراً ثابتاً لتعيين هوية السلالة قد وجد أخيراً ، هذا الأمل تبدد مع ذلك ، باكتشاف أن الأفراد المتغايري اللقاح مع السيكلاميا الموروثة ، قد يكون لهم ميزة بيولوجية ومن ثم يتناسلون بدرجة أسرع من أولئك المتجانسي اللقاح ، الذين لا بد أن تصيبهم بيولوجيا ، أو من أولئك الذين لا يحملونها والذين يتعرضون للموت المبكر كنتيجة لاستعدادهم الأكبر للإصابة بشكل معين من الملاريا .

وفي مقال جدير بالذكر (١) برهن « ليفنجستون » على المضامين النظرية - ويكاد المرء يميل إلى القول بأنها مضامين فلسفية - لاكتشاف علماء الوراثة . وعندما قام بدراسة مقارنة لحديث الملاريا والسيكلاميا الموروثة وتوزيع اللغات والثقافة في جميع أرجاء غرب أفريقيا ، ساق إلينا لأول مرة مجموعة متسقة لمعطيات بيولوجية وأركيولوجية ، ولغوية ، واثنوجرافية . وهو يبين باقناع أن ظهور الملاريا وانتشار السيكلاميا الذي يعقبها يتعتمد أن يتبع دخول الزراعة ، فأثناء طرد الحيوانات الموجودة بالمنطقة أو القضاء عليها يسبب التخلص من الأراضي وتصفيتها على نطاق واسع تكوين مستنقعات وبرك راكدة ضالحة لتوالد بعض الملاريا ، وبذلك تجبر هذه الحشرات على التكيف بالكائنات البشرية التي غدت أوفر عدداً بين الثدييات التي يمكنها أن تجعل منها مضيفاتها . وثمة عوامل أخرى أيضاً تؤخذ في الاعتبار ، باختلاف حدوث السيكلاميا بين شعب وآخر يوحي بفروض معقولة عن وقت استئقارهم في المناطق التي يحتلونها الآن ، وعن تركبات القبائل والتوايح التي برع فيها كل منها في استخدام الوسائل الزراعية التقنية .

F.B. Livingstone, « Anthropological Implications of Sickle Cell Gene in West Africa », American Anthropologist, vol. 60, No. 3, 1958.
Sickle-cell anaemia.

نجد ، من ثم ، أن عدم الانتظام الوراثي لا يمكن أن يَوحّد دليلاً فيما يخص بالماضي السحيق ، ما دام قد انتشر ، الى حد ما على أنة حال ، بنسبة مباشرة يعيث غداً دعوا حامياً ضد النتائج البيولوجية للتغيرات الثقافية . وهو ، مع ذلك ، يلقي قدراً طيباً من الضوء على الماضي الأقرب ، ما دام ادخال الزراعة في أفريقيا لا يمكن أن يكون قد حدث قبل أكثر من بضعة آلاف من السنين . ان ما تفقده في منطقة تكسيه ، اذن في منطقة أخرى . ونحن لم نعد نلوذ بالخصائص السلالية المميزة في محاولتنا تفسير الاختلافات البادية للعيان التي يلوح أنها توجد بين الحضارات حين نطل عليها في اطار واسع للغاية . بيد أن هذه الخصائص السلالية المميزة - التي لم يعد ممكناً اعتبارها كذلك اذا نظرنا إليها في أدق التفاصيل - منضمة الى الظواهر الحضارية التي هي علتها بنسبة أقل من كونها نتيجتها ، تزودنا بمعلومات قيمة عن حقب أحدث نسبياً يمكن ، على غير ما هو الامر في حقب ما قبل التاريخ السحيقة ، أن تعزها معطيات أركيولوجية ، ولغوية ، واثنوجرافية . وبمجرد أن نعفي من وجهة نظر التطور الحضاري البادي للعيان الى وجهة نظر التطور الوراثي الذي لا يرى الا بالمجهر يقدو التعاون بين دراسة السلالة ودراسة الثقافة ممكناً من جديد .

والحق أن هذه النظرة الجديدة تمكنا من تعريف العلاقة بين هذين الفرعين من الدراسة . فهما من جانب متماثلان ومن جانب متكاملان . هما متماثلان ، لأن الثقافات ، في طرائق كثيرة ، يمكن أن تقارن بتلك التركيبات غير المنتظمة من السمات الوراثية ، التي تسمى عادة سلالات . وأى ثقافة من الثقافات تتألف من عدد وافر من السمات تشترك في بعضها بدرجات متفاوتة مع ثقافات أخرى ، سواء كانت مجاورة لها أو بعيدة في حين تكون هناك ثقافات أخرى أشد منها أو أقل احتفاظاً بطابعها الخاص بها . هذه السمات تجد التوازن داخل نسق يتحتم في أي حال أن يكون قابلاً للحياة والنمو ، والا فإنه سيوجد نفسه وقد نحته جانباً وبالتدرج أساق أخرى أفضل استعداداً منه للانتشار والتكاثر . والشروط الضرورية لنمو هذه الاختلافات الى الحد الذي يفدو عنده التمييز بين حضارة وجاراتها بارزاً بدرجة كافية هي على نطاق واسع مماثلة لتلك الشروط الملائمة لاختلاف بيولوجي بين الشعوب : العزلة النسبية لفترة طويلة والتبادل المقيد ، سواء كان تبادلاً حضارياً أو وراثياً . والموازج الثقافية مماثلة للموازج البيولوجية اللهم الا في الدرجة ، وتؤذن بها بدرجة أدق بحيث أن جميع الثقافات تترك علامتها على البدن نفسه ، في أساليب الملابس ، وقص الشعر والتزين ، في التشوهات البدنية وفي الطرائق المميزة للإشارات والإيماءات ، هذه كلها « تحاكي » اختلافات تقارن بتلك الاختلافات التي يمكن أن توجد بين السلالات ، وبفضيلها لبعض الأنماط البدنية على بعضها الآخر ، تثبتها ولا تلبث أن تنتشرها .

وفي كتيب كتبه لليونسكو منذ قرابة عشرين سنة خلت اقترحت مفهوم « الائتلاف » لأفسر به لم لا يمكن للثقافات المنعزلة أن تأمل في أن تخلق بيدها وحدها الشروط الضرورية لتاريخ « تجمعي » على الحقيقة . وقلت انه لتحقيق ذلك يجب على الثقافات المختلفة ، شامت أو لم تشأ ، أن يشد بعضها أزر البعض في مباراة التاريخ الكبرى ، وذلك لتضاعف فرصها في المكاسب على المدى البعيد ، وهي المكاسب التي يتقدم بها التاريخ . ويسوق علماء الوراثية في الوقت الحاضر نظرات عن التطور البيولوجي مماثلة للغاية لنظرتنا ، وذلك حين ينوهون بأن الأصل

الوراثي هو في الواقع نسق تعمل داخله بعض الجذور الوراثية كمنظمات وبعضها الآخر في تناغم على خصيصة واحدة (أو العكس ، إذا كانت خصائص عديدة تعتمد على جلد وراثي واحد) . وما يصدق على الأصل الوراثي الفردي يصدق أيضا على شعب حيث يتحتم لتضافر عدد من الأصول الوراثية - لم يتبين فيها - نمط سلالى ، إلا حديثا - أن يكون دائما بحيث يتيح قيام حد أقصى من التوازن وتحسن فرص الجماعة في البقاء . وبهذا المعنى يمكن أن يقال أن إعادة تضافر الأصول الوراثية يؤدي في تاريخ الشعوب دورا مشابها لذلك الدور الذي تؤديه إعادة التضافر الثقافي في تطور طرائق الحياة : الوسائل التقنية والمعرفة والمعتقدات التي تميز بها المجتمعات المختلفة بعضها عن البعض الآخر . ولا شك أن مثل هذه القياسات التمثيلية يجب أن تساق بتحفظ ، لشيء واحد ، وهو أن التراث الحضارى يتطور بدرجة أسرع كثيرا من التراث الوراثي : فثمة عالم بأسره يفصل حضارتنا عن تلك التي عرفها أجداد أجدادنا ، ولكننا مع ذلك نشكل جزءا من تراثهم الوراثي . أضف إلى ما تقدم أن عدد الثقافات التي توجد الآن أو التي كانت موجودة لقرون قليلة خلت ، على سطح الأرض ، أكبر بما لا يقارن من عدد السلالات التي أحصاها وجردها أدق الملاحظين حرصا على التفاصيل ، بنسبة الآلاف العديدة إلى العشرات القليلة . إن الاختلاف الشاسع بين هذه السياقات من المقادير الضخمة يزودنا بحجة قاطعة ضد أصحاب النظريات الذين يأخذون بأن التاريخ في نهاية مطاف التحليل يتحدد بالوراثة ، ذلك لأن الأول يتغير تغيرا أسرع وبطرائق أكثر تمسدا إلى ما لا نهاية . إن ما تحدده الوراثة في الإنسان هو استعداده العام لاكتساب ثقافة أيا كانت ، ولكن ما ستكونه تلك الثقافة مرهون بواقعة مولده ، وبالمجتمع الذي سينلقى منه تربيته . وأخلاف الأفراد المقدر لهم بتراثهم الوراثي أن لا يكتسبوا غير حضارة خاصة واحدة سيعوقون تعويقا خطيرا ، ما دامت التغيرات الثقافية التي تعرضوا لها قد تحدثت بدرجة أسرع من استطاعة تراثهم الوراثي أن يتطور ويتنوع استجابة لمطالب العوامل البيئية الجديدة .

وثمة حقيقة واحدة لا يسعنا تأكيدها بقوة أكثر مما ينبغي . فبينما يمكن الانتقاء للأنواع الحية أن تتكيف ببيئتها الطبيعية أو تقاوم تغيراتها بفاعلية أكبر فإن هذه البيئة تكف في حالة الإنسان عن أن تكون طبيعية بأي معنى واقعي . إن خصائصها المبرزة تنشأ من شروط تقنية اقتصادية ، اجتماعية ، ونفسانية ، تخلق من خلال عملية الثقافة بيئة خاصة لكل جماعة . ويمكننا أن نخطو خطوة إلى أمام ، وننظر هل العلاقة بين التطور العضوي والتطور الثقافي ليست علاقة تمثيلية فقط ، وإنما هي أيضا علاقة متممة . ولقد بينت من قبل أن السمات الثقافية ، وإن لم تتحدد تحديدا وراثيا ، يمكن أن تؤثر في التطور العضوي . بيد أنها تؤثر بطرائق تثير فعلا منعكسا . إن النقصانات لا تتطلب على الدقة استعدادات من أعضائها ، فإذا كان لبعض هذه الاستعدادات ، كما هو محتمل ، أساس وراثي فإن الأفراد الذين يملكونها بدرجة عالية سينعمون بميزة . وإذا ازداد عددهم ، كنتيجة لذلك ، فيتحم أن يمارسوا نفوذًا على الحضارة يجعلها تتطور قدما في الاتجاه نفسه أو في اتجاهات أخرى جديدة مرتبطة ارتباطا غير مباشر .

وربما انتفى التطور البيولوجي ، في فجر الإنسانية ، سنوات سابقة على الثقافة ، مثل الوقفة المنتصبة ، والمهارة اليدوية ، والمخالطة الاجتماعية ، والقدرة على التفكير بالرموز ، والكلام ، والبراعة في الإبداع . ولكن بمجرد أن وجدت حضارة رسمت هذه السمات وانتشرت بواسطة عوامل حضارية ، وحين غدت الحضارات متخصصة ، فإن العوامل

الحضارية هي التي عززت وشجعت سمات أخرى ، من قبيل مقاومة الحرارة أو البرد عند تلك المجتمعات التي كان عليها طوعا أو كرها أن تتكيف بظروف مناخية صارمة ، ومن قبيل الأمزجة العدوانية والتأملية ، والبراعة التقنية ، الخ . ولا يمكن أن تنسب أية سمه من هذه السمات ، كمدركة عند مستوى حضارى ، أقول لا يمكن أن تنسب بوضوح الى أساس وراثي ، وإن كان لا يسعنا أن نستبعد امكانية كون رابطة من هذا القبيل - وإن كانت جزئية ، بعيدة ، وغير مباشرة - قد توجد أحيانا . وفي تلك الحالة قد يصبح القول بأن كل حضارة تنتقى استعداداتها الوراثية التي تؤثر بالفعل المنعكس على تلك الحضارات التي نبهنا إليها في البداية . ولو عدنا القهقري بأقدم بدايات للانسانية الى ماضى غابر أبعد ، طبقا للتقديرات الحديثة ، بضعة ملايين من السنين المنصرمة ، لوجدنا أن الأنتروبولوجيا الطبيعية قد فرضت أحد الأسس الرئيسية للنظرية السلالية ، ما دام عدد العوامل التي لا سبيل الى معرفتها في هذا الصدد يتزايد بدرجة أسرع كثيرا من عدد المعالم التي تيسر تدعيم المسالك التي سلكها سلافنا الأول في طريق تطورهم .

وحتى علماء الوراثة كالوا لهذه النظريات ضربات أشد حسما حين استبدلوا بمفهوم النمط مفهوم السكان ويتصور السلالة مفهوم المخزون الوراثي ، وأيضا عندما أثبتوا أن ثمة هاوية بين الاختلافات الوراثية التي تنسب الى أصل وراثي واحد - ومفزاها ضئيل من وجهة نظر السلالة ، ما دام قد يكون لها دائما قيمة تكيفية - وتلك التي تنسب الى فعل متضافر لأصول وراثية عديدة ، وهذا ما يجعل من المستحيل تقريبا تحديدها .

ولكن ما إن انقضى دور الشياطين القديمة للأيدولوجية السلالية - أو على الأقل ما تكاد نثبت أن أيدولوجية من هذا القبيل لا يمكنها أن تدعى لنفسها أساسا علميا إيا كان - حتى فتح الطريق أمام علماء الوراثة وعلماء الأنتولوجيا ليتعاونوا في مجهود مشترك ليكتشفوا كيف وبأية طريقة يلقي التوزيع الجغرافي للظواهر البيولوجية والثقافية الضوء على بعضها ، وكيف يزودنا بمعلومات عن الماضي يمكنها - دون أن تكشف النقاب عن البدايات الأولى للاختلاف السلالي ، الذي تقع آثاره بعيدا عن متناولنا بعدا تاما - أن تربطه من ثنايا دراسة الحاضر بالمستقبل وتعيننا على أن نتبين حدوده . إن مشكلة السلالة ، كما دعيت كذلك ، تقع خارج دائرة التأمل الفلسفي والعظلمات الأخلاقية ، التي كانت تظن في الماضي كافية في معظم الأحيان ، وقد تخطت حتى تلك التقديرات التقريبية التي حاول بها علماء الأنتولوجيا أن يهبطوا بالمشكلة الى الأرض ، وأن يجدوا لها حلولا مؤقتة توحى بها المعرفة العملية للسلالات المختلفة ، والمعطيات التي يحصل عليها بالملاحظة . وبالأجمال كفت المشكلة عن أن تنتمي الى الأنتروبولوجيا الطبيعية الأقدم أو الى الأنتولوجيا العامة . وقد غدت مجالا للمتخصصين الذين يصوغون أسئلة تقنية ذات مضمون ويزودوننا بإجابات لا تحمل أى مفهوم ضمنى بأن الشعوب يمكن أن تصنف بمقتضى ترتيب طبقي .

لقد بدأنا في السنوات العشر الأخيرة فقط نفهم أننا كنا نناقش مشكلة العلاقة بين التطور العضوي والتطور الحضارى في عبارات كان « أوجست كومت » خليقا أن يدعوها عبارات ميتافيزيقية . إن التطور الانساني ليس نتاجا فرعيا للتطور البيولوجي ، ولكنه ليس كذلك متميزا تماما عنه . إن تركيبا بين وجهتي النظر التقليديتين هاتين هو الآن ممكن ، شريطة أن علماء الحياة وعلماء الأنتولوجيا لا يقتنعوا بإجابات غير مؤسسة على الواقع ، أو بتفسيرات ديماطية ، ويدركون مما مدى العون الذي يمكن أن يمد به كل فريق الفريق الآخر ، كما يدرك كل بدوره حدوده .

وربما تفسر الطبيعة غير المقنعة للحلول التقليدية السبب في أن الصراع الأيديولوجي ضد النزعة السلالية ، أثبت علم فاعليته على الصعيد العملي . وليس ثمة ما يدل على أن التفرض السلالي يؤذن بالافول . وثمة بيئة وافترة توحى بأنه بعد فترات قصار من الهدوء النسبي في بعض المناطق فإنه يظهر في مناطق أخرى بشدة متزايدة . وتشعر اليونسكو بأن الكل يناشدها تجديد الحركة من وقت إلى آخر ، معركة تلوح تيجتها غير مؤكدة ، وتكتفي بذكر أقل القليل . ولكن هل في وسعنا التأكد غاية التأكد من أن الشكل السلالي الذي يؤخذ بنظر تسامح ينجم أولا من معتقدات باطلة يعتقدها هذا الشعب أو ذاك حول اعتماد الثقافة على تطور عضوي ؟ ليست هذه الأفكار مجرد غطاء أيديولوجي لشكل من أشكال العداء ، المؤسس على ارادة الاستعباد وعلى علاقات القوة ؟ لقد كان الأمر كذلك يقينا في الماضي ، ولكن ، مع افتراض أن هذه العلاقات الخاصة بالقوة أصبحت أقل بروزا ، ألن يستمر استخدام الاختلاف السلالي كذريعة للصوبة المتزايدة في أن تعيش معا ، وهي الصعوبة التي يحس بها الجنس البشري احساسا لاشعوريا ، وهو يعاني من الانفجار السكاني وقد بدا - مثل سوس الدقيق الذي تسم كل منها الأخرى من مسافة بالسوموم التي تخفيها فترة طويلة قبل أن تتخطى كثافتها مواد الطعام في الكيس تقيم فيه - يكره ذاته وقد حذرته بصيرة غربية بأن اعدادها صارت من العظم بحيث تحول بينه وبين أن ينعم أعضاؤه بالمكان الطلق والهواء النقي غير الملوث ، وهو ما له الأهمية الكبرى لديه . ان التفرض السلالي يبلغ أقصى شدة حيث يتعلق بجماعات بشرية تحبسها جماعات أخرى في رقعة ضيقة وتصيب من الموارد الطبيعية يبلغ من الضالة حدا يجعل هذه الجماعات تفتقر للكرامة أمام نفسها كما تفتقر إليها في أعين جاراتها . ولكن ألا تميل الانسانية بأسرها اليوم الى مصادرة ذاتها ، والى أن تنشئ من جديد لحسابها ، على كوكب أصبح صغيرا للغاية ، وضعا شبيها بذلك الذي ابتلى به بعض مثيلها من القبائل الأمريكية أو الأوقيانوسية التعميسة ؟ وأخيرا ماذا يحدث للصراع الأيديولوجي ضد التفرض السلالي ، اذ اتضح كحقيقة كلية - كما توحى بذلك بعض التجارب التي أشرف عليها علماء النفس - أنه اذا انقسم أشخاص من أي أصل الى جماعات ، توضع موضع تنافس ، فكل جماعة ستتمنى مشاعر التحامل والافتئات ضد غريمتها ؟ ان جماعات الأقلية التي تظهر في ارجاء مختلفة من العالم اليوم ، مثل الهيبيز ، لا يتميزون من جملة السكان بالسلالة ، وانما فقط بطريقتهم في الحياة ، وأخلاقياتهم ، وأسلوب شعرهم وملبسهم ، فهل مشاعر التقرز ، وأحيانا العداء ، التي يثرونها في معظم أقرانهم ، تختلف اختلافا جوهريا عن الكراهية السلالية ؟ وهل يتاح لنا ، من ثم ، أن نحقق تقدما حقيقيا لو اقتصرنا على تبديد التفرضات الخاصة التي يمكن أن يقال ان الكراهية السلالية - بالمعنى الدقيق للكلمة - مؤسسة عليها ؟ وعلى أية حال فالاسهام الذي يمكن لعلماء الانثولوجيا أن يسهموا به في حل مشكلة السلالة قد يكون باعنا على السخرية ، كما أنه ليس يقينا أن علماء النفس والتربية يمكن أن يقوموا بعمل أفضل ، ما دامت البيئة قوية - كما رأينا في مثل المجتمعات المدعوة بدائية - على أن التسامح المتبادل يستلزم شرطين أبعد ما يكونان عن التحقق في مجتمع معاصر : أحدهما المساواة النسبية ، والآخر استقلال مادي ملائم .

واليوم يهتم علماء الوراثة اهتماما جادا بآثار الشروط الديموجرافية على رد الفعل الإيجابي بين التطور العضوي والحضاري - وقد سقت عنه الأمثلة - الذي يجعل من الممكن للانسانية أن تظهر بالمرتبة الأولى بين الأنواع الحية . ان الشعوب تتزايد سعة ، ولكنها تتناقص عددا . ونمو العون المتبادل في كل شعب ، وتقدم الطب ، وتزايد متوسط العمر المتوقع ، واطراد نمو حرية كل عضو في أن يتناسل على الوجه الذي

يرضيه ، كل هذا ينمى عدد التغيرات الوراثية غير المرغوب فيها ويفضى الى ادامتها ،
فى حين أن ملاحظة الحواجز بين الجماعات الصغيرة ينمى تلك التجارب التطورية التى
نزود النوع بمطبلقات جديدة .

ولا يعنى هذا ، يقينا ، أن الانسانية تكف - أو ستكف - عن التطور : أما أنها
تعمل ذلك على مستوى ثقافى فهذا أمر جلى ، وحتى فى غيبة أية بيئة مباشرة على أن
التطور البيولوجى - الذى يمكن تحقيقه فقط على مدى فترة طويلة - مستمر ، وعلافته
المباشرة بالتطور الحضارى فى الانسان تضمن أنه اذا حدث أحدهما تعين على الآخر أن
يستمر . بيد أن الانتقاء الطبيعى لا يمكن الحكم عليه فقط بالميزة التناسلية التى يجتنيها
نوع ما ، مادام أنه اذا كان نحو شعب يهدم التوازن الجوهرى مع ماهو اليوم تكرر النسق
(الذى يجب دائما النظر اليه فى جلته) ، فقد تجر هذه الميزة الخراب على هذا النوع الذى
توسم فيها أن تكون معيارا لنجاحه ومكافأة عليه . وحتى لو غدت الانسانية واعية
بالأخطار التى تهددها ، ولو نجحت فى التغلب عليها وجعلت من نفسها مالكة لناسية
مستقبلها البيولوجى ، فمن الصعب أى نرى كيف يمكن للممارسة النظامية لعلم تحسين
النسل أن يفلت من المازق الملازم له : اما أن نفشل ، والنتيجة هى شيء آخر مختلف
بالمرة عما قصدنا اليه ، واما أن ننجح ، وما دامت المنتجات أعلى من منتجيتها فستكشف
لا محالة أن الأخيرة لابد أن تكون قد صنعت شيئا ما مختلفا عما تصنعه بالفعل ،
اعنى ذواتها .

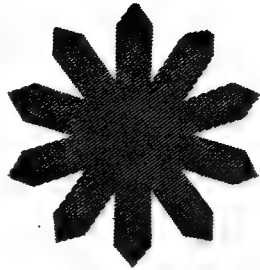
والاعتبارات الآتية تزودنا من ثم بتبرير اضافى للشك الذى قد يخامر علماء
الاثنولوجيا بصدد قدرتهم على أن يحلوا بأنفسهم مشكلات الصراع ضد التفرض
العصرى . وفى غضون الخمس عشرة سنة الأخيرة تزايد لديهم الوعي بأن هذه المسألة
تكمس ، على الصعيد الانسانى ، مشكلة أوسع ، بل قد تكون أشد إلحاحا - وهى
مشكلة العلاقة بين الانسان والأنواع الحية الأخرى - وأنه لا جدوى من محاولة حل
هذه المشكلة على صعيد واحد دون حلها أيضا على الصعيد الآخر ، مادام
احترام الانسان لرفاقه ، الذى تشدد بنا الرغبة فى أن نحققه ، لا يعدو أن
يكون حالة خاصة من الاحترام الذى ينبغى أن يشعر به قبل كل شكل من أشكال
الحياة . وب عزل الانسان عن سائر الخلق وتعيين التخوم التى تفصله عنها فصلا دقيقا
للقاية ، حرمة النزعة الانسانية الغربية ، تلك النزعة الموروثة عن العصر القديم وعن
عصر النهضة ، من سد واق ، وتركته ، كما تشهد بذلك تجربة القرنين التاسع عشر
والعشرين ، دون دفاع ملائم ضد هجوم من داخل حصنه ذاته . هذه الفلسفة تجعل
من الممكن إقامة علاقات أوثق بين الجماعات الانسانية تتخطى الحدود الموضوعية تصفا ،
انكار الكرامة على هذه الجماعة أو تلك معناه أننا ننسى أن الانسان اذا كان جديرا
بالاحترام فما ذلك الا لأنه فى جوهره مخلوق حى ، وليس الها أو سيذا للخلق . ان
الاقرار بهذا المبدأ سيجعله يبدى الاحترام لكل المخلوقات الحية . وبهذا الصدد تعتبر
بوذية الشرق الأقصى مينا للحكمة نأمل أن نرى الانسانية كافة تستمر فى أن تستقى
منه الهامها أو أن تتعلم أن تفعل ذلك .

وأخيرا ، ثمة سبب آخر لكون علماء الاثنولوجيا يترددون ، لا فى محاربة
التفرض السلالى - فان علمهم نهض من قبل بتحقيق اسهام قيم فى هذه الحركة
وسيستمر فى ذلك - بل فى الاعتقاد ، وهذا ما يوحى به فى كثير من الأحيان ، فى أن
انتشار المعرفة وتطور وسائل الاتصال سيجعل الناس يوما يعيشون فى تناغم ويتقبلون
تقبلا متبادلا ما بينهم من تنوع وتعهد ويحترمونه . وفى سياق هذا المقال أكدت أكثر من

مرة أن التمازج الآخذ في التقدم بين الشعوب ، التي ما برحت الى يومنا هذا تفصل بينها حواجز جغرافية ولغوية وحضارية ، يشير الى انتهاء العالم كما عرفه الناس لمئات الآلاف من السنين حين كانوا يعيشون في جماعات صغيرة يفصل بعضها عن البعض الآخر انفصالا مستمرا وتتطور تطورا مختلفا على الصعيدين البيولوجي والثقافي . ان الاقتفاضات التي ترتبت على امتداد الحضارة الصناعية والسرعة المتزايدة لوسائل النقل والاتصال قضت على هذه الحواجز ، وألغت الامكانية التي تنجم عنها بأن التجمعات الوراثية الجديدة أو التجارب الثقافية يمكن أن تنمو وتثبت . ولا يمكن انكار أنه رغم الحاح المعركة ضد كل أشكال التمييز ونبل هدفها الأخلاقي فإنها تشكل جزءا من حركة دفع الانسانية نحو مدنية عالمية ، وهي نفسها قيمة أن تهدم تلك النزعة الفردية القديمة التي ندين لها بأبداع القيم الجمالية والروحية التي نجعل حياتنا جديرة بأن نحياها ، والتي نكسها في جد وكد ، في المكتبات العامة والمتاحف ، لأننا نشعر بأن ثقتنا تقل وتقل في أن يكون في مقدورنا ان ننجز من جديد شيئا بمثل هذه الروعة .

ولا شك في أننا نتعلق بأهداب الأمل في أن تبسط المساواة والأخاء أجنحتهما على الناس دون افساد تنوعهم . ولكن اذا كانت الانسانية لن تتحول في استسلام الى مستهلك عقيم للقيم التي أبدعتها في الماضي ، فإن عليها أن تتعلم من جديد الحقيقة القائلة بأن كل ابداع صادق ينطوي على أن نصم الآذان عن الانصات الى القيم الخارجية ، وأن نطرحها جانبا وننكرها . ذلك لأن الفرد الواحد لا يمكنه في آن واحد أن يندمج في الآخر ، وأن يماثله ، وأن يظل محتفظا بهويته .

الشعوبية التجربة الافريقية



ان الظروف الخاصة السائدة في المجتمعات المركبة في افريقية جنوب الصحراء خلال العصر الاستعماري ومابعده قد جعلت علماء الاجتماع اكثر وعيا بتمعدد العلاقات الشعبية . ولا تزال اداتنا العلمية قاصرة عن النهوض بدراسة العلاقات الشعبية على اساس عالمي مقارن ، ولكننا نستطيع أن نتبين العناصر الرئيسية للمشكلة . اذ شهدت السنوات الأخيرة محاولات لمعالجة الشعبية على اساس عالمي مقارن (بانتون ١٩٦٧ ، بارث ١٩٦٩ و ماسون ١٩٧٠ و ركس ١٩٧٠ ، شرمهون ١٩٧٠ . شيبو ثاني و كوان ١٩٦٥ ، فان دين برج ١٩٦٧) . ونشر الى جانب ذلك عدد من الدراسات عن المجتمعات المركبة في افريقية والامريكيتين وجزر الكاريبي والمهيط الهندي (بندكت ١٩٦١ ، كولبي وفان دين برج ١٩٦٩ ، دسبريس ١٩٦٧ وليو كيوبر ١٩٦٥ ، لوفشي ١٩٦٥ ، سمث ١٩٦٥ أ ، ١٩٦٥ ب ، وفان دين برج ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ ب) .

ولقد أحاط الغموض بفهمنا للشعبوية في افريقية وغيرها من المجتمعات الاستعمارية والمستقلة حديثا ، وذلك بسبب أربعة اتجاهات رئيسية تؤثر في تقاليد علومنا الاجتماعية الغربية .

أولا : دأب الانثروبولوجيون الذين قاموا بالعناء الاكبر من البحث في العالم المستعمر على معالجة الجماعات المتجانسة حضاريا كوحدات للتحليل ، وكأنوا أكثر اهتماما بوصف البناء الاجتماعي للجماعات التي هي موضع دراستهم منهم بدراسة العلاقات المتبادلة بين بعض هذه الجماعات والبعض الآخر أو بينها وبين جيرانها أو حاكميها .

ثانيا - أما فيما يتعلق بالعلاقات الشعبية فانهم كانوا غالبا يمالجون هذه

بقلم : بيير ل. فان دين برج

استاذ علم الاجتماع بجامعة واشنطن في سياتل . سبق له التدريس بجامعة عديدة في افريقية ، كما درس في السودان . كتب عددا كبيرا من المؤلفات والمقالات عن السلالة منها : « جنوب افريقيا » دراسة صراع ١٩٦٥ ، « السلالة والعنصرية » دراسة مقارنة ١٩٦٧ . والسلالة والشعبية ، مقالات في علم الاجتماع المقارن ١٩٧٠ .

ترجمه : د. محمد السيد غلاب

استاذ كرسى الجغرافية بجامعة القاهرة ، وعميد معهد الدراسات والبحوث الافريقية بجامعة القاهرة . حاز على جائزة الدولة في العلوم الاجتماعية عام ١٩٦٣ . وحاصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الاولى ١٩٦٣ . ماجستير في الجغرافية من جامعة منشيستر عام ١٩٤٩ ، ودكتوراه في الآداب مع مرتبة الشرف الاولى من جامعة الاسكندرية . له مؤلفات في تطور الجنس البشرى والبيئة والمجتمع والسكان والجغرافية التاريخية وجغرافية الحضار .

المشكلة بوصفها إحدى ظاهرات الاحتكاك الحضارى داخل اطار نظري خاص بالتغير الحضارى . وركزوا على دراسة العلاقات الداخلية على الاشكال اللغوية والثقافية أكثر مما ركزوا على دراسة العلاقات الاجتماعية والسياسية غير المتناسقة التى شكلت لب « الموقف الاستعماري » .

ثالثا - كان يقوم بمعظم الأبحاث عن السلالة والعلاقات الشعبوية علماء من الولايات المتحدة الأمريكية عن شعوب أمريكا الشمالية فى المحل الأول ، ثم عن البرازيل والاقطار الكاريبية واقطار أمريكا الوسطى فى المحل الثانى . وانصب معظم اهتمام هذه الأبحاث على علم الظواهر الاجتماعية ، وعلم النفس الاجتماعى ، فى العلاقات بين السلالات والشعوب المختلفة ، كما اهتموا اهتماما خاصا بأصل الاتجاهات النفسية والتعبير الثقافى عن التحامل والتعصب العنصرى . أما فيما يتعلق بعلاقات النفوذ والانتاج فقد تركت لم تمس ، أو مست مسافقا عن طريق دراسة الانتظام فى طبقات اجتماعية مع الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالجاء وماشاكلها ، أو عن طريق دراسة أعراض عدم المساواة بين الجماعات مثل المؤشرات الديموغرافية أو التفاوت فى بيئة السكن أو الحرف والمهن . وعلى أى حال فأمريكا الشمالية بل. البرازيل نفسها والبحر الكاريبى لم تقدم إلا مجالا محدودا للعلاقات السملالية والعنصرية . وهذا المجال يتكون عما نتج عن الهجرات القسرية للافريقيين التى عبرت عن نفسها بمرکز الرقيق فى المزارع الواسعة من ناحية وعن الهجرات الاختيارية التى جاء معظمها من أوروبا . وهذه باختصار مجتمعات لم يقهر أهلها الأصليون فقط بل لقد أزيلوا فى الواقع تماما ، وكذلك أخضع السكان غير الأوروبيين وغير الأصليين ، وأصبحوا رقيقا يعملون فى

نظام زراعى استقلالى رأسمالى محكم ، ومن ثم فقد أدمجوا ثقافيا فى جمهور السكان الأوربيين ، وإن كان المجتمع الأوربى الغالب قد رفضهم اجتماعيا ، وفى هذا المجتمع أيضاً أدمج المهاجرون الأوربيون خلال جيلين أو ثلاثة فى الجماعة الأوربية السائدة وذابوا ثقافيا فى ثقافة الكربول (الفلاحين المهاجرين الأسبان) التى خفها النظام الاستعمارى السابق . وهذه الأحوال كانت هى الاستثناء لا القاعدة .

وزاد الأمر سوءاً أن وضع قاموس خاص (مفضل فى معظم الأحيان) لشرح الظواهر الأفريقية ، كما أن المصطلحات القديمة أخذت معانى جديدة فى إفريقية . فمثلا الجماعات العنصرية ethnic groups أصبحت « قبائل » tribes والقومية nationalism (أى الوعى السياسى القائم على وحدة العنصر) سميت قبلية tribalism وتحولت الدول الجديدة المتعددة العناصر فى بعض الإقليم بسحر ساحر إلى أمم جديدة . وتحول مثل هذا الشعور الضعيف بالولاء نحو تلك الدول إلى « قومية » . وواضح من هذا التصيرات اتجاه عنصرى أو دوافع أيديولوجية . ورغم ذلك فعلى أن نقبل هذا التخبط والخلط .

خلال الأربعينيات والخمسينات بدأ ينمو اتجاه جديد فى المجتمعات المركبة وظهرت أسماء مثل ماكس جلوكمان (١٩٥٨) و ج . س . فرنيغال (١٩٤٨) وجورج بالاندير (١٩٦٣) وهندا كيوبير (١٩٤٧) ومونيكسا هنتر (١٩٣٦) وجوزالو أجوير بلتران (١٩٥٧) . وكانت أسماء رائدة لم تصل إلى ثمرتها المرجوة إلا فى الستينات . وكانت الجماعات التى درسها علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هى جماعات الدول المقهورة أكثر مما كانت جماعات المتسلطين عبر الحدود أو جماعات المزارع الواسعة ، التى كانت تستغرق اهتمام معظم الأبحاث السابقة . والأحوال المثالية لهذه الدول المقهورة هى الأحوال التى أخضع فيها السكان الأصليون واستغلوا دون أن يبادوا أو يستعبدوا ، وحيث تظل الجماعة السائدة أقلية لم تقو بتيار هجرة كبير مستمر من الدولة الفساذية ، ومن ثم كان تركيب وتعدد الجماعات العنصرية يمتاز بعض الشيء بالثبات وعدم التغير ، أما الهجرات التى تمت بعد الغزو فكانت لطيفة تجار مؤقتة منبوذة ، منفصلة عنصرياً عن كل من الأصليين والأقلية السائدة سياسياً . وكان هذا النمط هو السائد فى جميع الإمبراطوريات ، بما فى ذلك معظم أراضي المستعمرات الأوربية فى آسيا وأفريقية . ويستثنى من ذلك الولايات المتحدة كندا وأستراليا والأرجنتين وأوروغواي وشيلي والبرازيل وجزر الهند الغربية ، وذلك بسبب انخفاض كثافة السكان الأصليين قبل الغزو ، وهبوط مستواهم العسكرى والانتاجى وحساسيتهم الشديدة للأمراض الوبائية الوافدة .

وإذا انتقلنا الآن إلى مشكلة الشعوبية فى إفريقية المدارية فإننا نجد النمط العام واضحاً ، رغم وجود اختلافات عديدة محلية . فالدول الإفريقية باستثناء القليل منها (ليسوتو ، سوازيلاند ، صوماليا ، رواندا ، بوروندى) متعددة العناصر ، أى أنها تتكون من شعوب عديدة تتراوح بين عدد قليل وعدة مئات ، تتحدث لغات مختلفة ، بل أحياناً لغات غير متقاربة ، وهى ذات قيم متفاوتة ، ومعتقدات دينية مختلفة ، ونظم اجتماعية متباينة ، وهكذا . والدول الإفريقية فى مجموعها دول حديثة ورثت أراضي المستعمرات السابقة التى كانت تسيطر عليها أقليات أوربية الأصل ، وإذا كانت هناك أية علاقة بين الحدود السياسية والشعوبية فهى علاقتها بشعوبية الحاكم لا بشعوبية السكان الأصليين . وإن كان ثمة وحدة أو تماسك فى هذه الدول فإنما هى نتيجة ما أدخله المستعمر من نظم ومؤسسات سياسية

واقتصادية ودينية وغيرها . ولا ريب أن الدول المستعمرة قد أدخلت أيضا عوامل الشقاق مثل الانشقاق بين المسلمين والمسيحيين وبين الكاثوليك والبروتستانت ، أو تقسيم الأم الأفريقية بين عدد من الوحدات الاستعمارية ، كما حدث بالنسبة للباكونغو والأبوي والهاوسا واليوروبا والصوماليين وغيرها من الأم العديدة . وإذا وضعنا كلا من العاملين في الميزان فأننا نجد أن الدول المستعمرة تركت القارة وهي إلى حد ما أكثر تجانسا من ذي قبل .

ولقد كان الأثر الأجنبي في أحوال كثيرة عيقا قويا لا يقاوم . ويصدق هذا بداية على التكنولوجيا والتنظيم الإداري والنواحي الثقافية الأخرى التي يسهل تصديرها من محتوى ثقافي إلى آخر ، والتي يبقى استيرادها حتى بعد زوال السيطرة السياسية للمصدر . وكذلك فيما يتعلق بالدين ، إذ يبدو أن الديانات الأفريقية قد وقعت بين التفسيرين الكبيرين قد أصبحا مصطبغين بالصبغة المحلية . وعلى الرغم من كل هذه التغيرات فأننا نستطيع أن نقول أن هذا التنوع الثقافي واللغوي الكبير الموجود في إفريقية سيظل مستمرا حتى المستقبل القريب . ولن يكتب إلا لجماعات قليلة من الأفريقيين الفناء ، اللهم إلا من يعيشون على هامش الحياة المعاصرة ويعملون بالصيد وجمع القوت مثل الأقزام والبوشمن وقليل من الرعاة مثل الهونتوت الذين كانوا يعانون فعلا من انكماش مجالهم الحيوي قبل العصر الاستعماري بوقت طويل . إذ لم يكن الاستعمار الأوربي لأفريقية - عيما عدا جنوب إفريقية إلى حد ما وخاصة في مقاطعة الكاب - يعني افناء النوع أو العنصر ، كما حدث على نطاق كبير في نصف الكرة الغربي . وستظل إفريقية متعددة الشعوب ، فهذه ظاهرة باقية وليست مجرد ظاهرة انتقالية أو متخلفة كما هي في الولايات المتحدة مثلا أو في المكسيك والبرازيل .

وقبل أن نحظى المناطق المستعمرة باستقلالها الرسمي كانت خاضعة لأقليات عنصرية ، هي التي تمثل الدول الأوربية التي كانت تحكمها . وقد اصطبغ الاستقلال الرسمي باستمرار ظاهرات أساسية معينة ، ولم يصطبغ بانقطاع هذه الظاهرات ، وذلك مثل التبعية الاقتصادية على المصالح الخارجية ، ونمط معين من النظم التعليمية ، وجهاز بيروقراطي وعسكري . ورغم هذا فقد حدثت تغيرات هامة في النطاق السياسي ، فكان الاستقلال معناه التغير من سلطة حكومة مستبدة إلى سلطة حكومة مسئولة شكلا عن الشعب . ووجدت الدول الإفريقية نفسها فجأة محملة بأثقال من ممتلكات الغرب التي علبها من الخارج دون أن تنهيا لها تمام النهي ، أثقال الديموقراطيات البورجوازية الغربية ، مثل الدساتير والبرلمانات والأحزاب السياسية والحقوق وطقوس الانتخابات وما إلى ذلك . وقد صاحب هذه التغيرات الشكلية والقانونية تداول السلطة بين النخبة واستبدلت بسيادة الدولة المستعمرة التي كانت تتكون من عنصر واحد سيادة ظاهرية على الأقل لطبقة حكام وموظفين وضباط عسكريين وسياسيين ، سيادة متعددة العناصر ، تلقت ثقافتها في الغرب . ومهما كان الرداء الذي ترتديه ، سواء كان رداء الاشتراكية أو الاستعمار الجديد ، فقد ظل النظام الجديد ، باستثناءات قليلة ، هو نظام حكم الصفوة القليلة المسيطرة مثلما كان الحال في النظام الاستعماري . غير أن الطبقة الحاكمة الجديدة فقدت وحدتها السلبية والعنصرية معا ، واكتسبت الطبقة الحاكمة الجديدة صفة الطبقة التي تملك بحكم جدارتها ، وأصبحت الشهادة الجامعة أو الرتبة العسكرية هي جواز المرور نحو السلطة والنفوذ ، وأصبح هذا بديلا عن البشرة البيضاء كما كان الحال من قبل . ولذا

كان مقياس المعرفة الذى أصبح مؤهلا لدخول الطبقة الحاكمة من وضع الغرب تماما ، فقد كان هذا داعيا الى استمرار الوضع القديم وخاصة ان الطبقة الجديدة اتخذت الانجليزية او الفرنسية لسانا لها في معظم الحالات ، بل اتخذتها لغة رسمية وحيدة تستعمل في الحكومة والمدارس الثانوية والجامعات والبرلمانات ، بل في جميع مجالات الحياة الأخرى .

ومن هذا نجد أن لعظم الدول في افريقية المدارية مبدعين أساسيين للتنظيم الاجتماعي مستقل أحدهما عن الآخر . فهو من ناحية قائم على الجماعات العنصرية والقرمية . وربما تغيرت الحدود بين الأمم ، من حيث درجة تماسكها وصلاتها ووعيتها السياسية بكيانها ، وأنماط تحالفاتها وعداوتها وشعورها بالتميز ، والوسيلة التي تعرف بها نفسها وتعرف بها غيرها ، وعلاقاتها اليومية ، وغير ذلك من ظواهر التميز القومي . ولكن التنوع العنصري سيطر قائما حتى المستقبل القريب ، فالعنصرية أو الشعبوية في افريقية شيء موجود مستمر ومن ناحية أخرى فإن معظم الدول الافريقية يحكمها هيكل بيروقراطي ، ونظام مواصلات ، واقتصاد نقدي ، وغير ذلك من المؤسسات والنظم الجديدة التي يعبر عنها بالشكل الجديد الذي يفرضه بوقوده صنفه متقنة ثقافة غربية ، متعددة العناصر . ويقوم نظام التمايز الاجتماعي المفروض على النظام التقليدي القديم على معايير الغرب في الثقافة ، بما في ذلك احادة اللغة الأجنبية التي كانت للسلطة الاستعمارية القديمة . فالطبقية والشعبوية في افريقية امران مستقل أحدهما عن الآخر كثيرا . ومن ثم كان الصراع بين الطبقة والعنصر في افريقية والتناقض الواضح بين التماسك الاجتماعي والنظام ، ولا تزال ظاهرة العنصرية هي السائدة في معظم الأحوال .

وقد لا ينطبق هذا التعميم على جميع الأحوال بتعدداتها العديدة (بارث ١٩٦٩ . كاورت ١٩٧٠ ، كوبر ١٩٦٥ ، كوبر وسميث ١٩٦٩ ، مرسير ١٩٦٥ ، متشل ١٩٦٠ ، روتشيلد ١٩٧٠ ، شرمهورن ١٩٧٠ ، فان دين برج ١٩٦٥ ، والريستين ١٩٦٥) . وسأعرض بعض الأبعاد التي تتراوح فيها الظاهرة العنصرية وضوحا في افريقية . حتى ألقى مزيدا من الضوء والتحليل على الموضوع .

أولا : يجب علينا أن نلاحظ أن العنصرية لها جانب موضوعي وآخر غير موضوعي ، وأن الجانب الثاني كثيرا ما يحتل أهمية تفوق الجانب الأول ، ونقصد بالجانب الموضوعي الخصائص الثقافية واللغوية المميزة للجماعة كما هي موصوفة في الدراسات الانثروغرافية . مثلا الجماعة س تسود بينها صفة تعدد الزوجات ، نظامها أموي ، الإقامة مع أهل الزوجة ، والملكية المقدسة ، وعبادة الأجداد ، وطقوس التأهيل ، ونظام السوق المستمر أربعة أيام . وتحدث لغة من العائلة البانتوية ، وتمارس الزراعة المتنقلة الى آخره . مجموع الناس الذين « يشاكون » في هذه السمات يكونون مجموعة شعبية بالمعنى الموضوعي الذي يهتم به الانثروبولوجيون اهتماما خاصا .

الا أنه من الواضح أن الحقائق الشعبية تتأثر أيضا تأثرا عميقا بالطريقة التي يعرف بها الناس الذين هم موضوع الدراسة أنفسهم وجيرانهم وكيف يعرفهم أيضا الآخرون . وهذا هو الوجه غير الموضوعي في موضوع الشعوب . وتتراوح الجماعات الشعبية تراوفا كبيرا في درجة الاختلاف التي تفصلها بعضها عن بعض وفي الدرجة التي يرون فيها الآخرين قريبين منهم أو بعيدين . بل إن ادراك هذه الاختلافات قد

لا يتفق مع درجة الاختلاف الموضوعي بينها . ومن الشائع جدا أن تجد جماعتين لا يفصلهما الا اختلاف ضئيل في لهجة الكلام ، ومع ذلك تعتبر كل منهما الأخرى مختلفة عنها تمام الاختلاف ، وهذا لافتقادهما لوجهة نظر أكثر شمولاً . وعلى العكس من هذا قد تجد جماعات لا تمت احداها للأخرى ولكنها تخرع أصولا أسطورية مشتركة كي تبرر نظاما سياسيا معيناً . فمثلا يجهد الحكام المسلمون أنفسهم في اختراع شجرة نسب تربطهم بالنبي عليه السلام سواء كانوا عربا ام لا .

ومن النتائج ذات الأهمية البالغة - من وجهة النظر الموضوعية - لهجرة العمال وقيام المدن ، تبادل التجارة من أماكن بعيدة ، وغير ذلك من أشكال الاتصال بين الجماعات الشعبية ، أن نمو الشعبية العامة واسع المجال . وترتبط هذه الظاهرة التي يطلق عليها بعض الاثروبولوجيين أحيانا القبلية الكبرى بطبيعة الحال بنمو القومية . فعندما يعمل الفلاحون المنقلبون على أنفسهم في المدينة سيجدون أن جيرانهم الأقربين الذين كانوا يظنون أنهم غرباء عنهم هم في الواقع أقرب إليهم من عدد كبير آخر من الجماعات الشعبية الذين يسلكون سلوكا أشد غرابة وأبعد عن أن يفهموه أو يتنبأوا به . وقد حدثت عملية التهام الشعوب الصغيرة بعضها ببعض قبل العصر الاستعماري ، ولكنها ازدادت نشاطا ولا شك في السنوات الأخيرة . وقد كانت بعض الشعوب التي اكتسبت شعورا قوميا مثل اللوهيا في كينيا والايو في نيجيريا مجرد تجمعات من القرى الانعزالية منذ ثلاثين أو أربعين عاما .

وهذا يقودنا الى المسألة البالغة الأهمية وهي مسألة أصل القومية ، وهي ببساطة تحول شعور لا موضوعي غامض بالقرابة الشعبية الى شكل من الوعي السياسي الأكثر وضوحا . وليس أكثر ما يسمي ظلما وعدوانا «القبلية» في افريقية سوى قومية أصيلة . فقد هيأت ظروف عديدة لقيام القومية . وعلى الرغم من توقعات البعض الساذجة شيئا ما من أن المدن الأفريقية ستصبح بواقي تنصهر فيها الشعوب المختلفة ، مثل نيويورك وشيكاغو ، فمن الواضح أن العلاقات المتبادلة بين الشعوب في المراكز الحضرية في افريقية قد أدت في النهاية الى ارتفاع الشعور بالشعبية والى نمو عدد لا حصر له من الاتحادات الشعبية . وهذه التجمعات أبعد ماتكون عن التجمعات التقليدية ولكنها قامت استجابة للحاجات الحضرية ، رغم أنها قد تعبر عن نفسها بأشكال شبه تقليدية أو بأشكال جديدة من التقليدية . ولا يشذ عن هذا الا حالة مدن جنوب افريقية حيث أصبحت المدن مصدرا للوعي الشعبي المتزايد وحيث أدى وجود الطوائف أو الطبقات العنصرية الى تماسك العنصرية السوداء متخفية بذلك حدود الشعبية . إذ أجبرت وطأة نظام الحكم المتعسف في جنوب افريقية الأفريقيين على أن يعرفوا أنفسهم على أساس السلالة لا على أساس الشعبية . أما فيما عدا ذلك فالمدنية الأفريقية المتعددة العناصر ان هي الا أماكن التقاء محايدة لعدد كبير من السكان الشعبيين في حركة انتقالية ، ولكنهم يحتفظون بصلات عديدة تربطهم بأوطانهم التي قدموا منها بأواصر القرى والشعور بالشعبية (ولا ريب أن المدن الوحيدة الشعب التي كانت قائمة قبل العصر الاستعماري تختلف عن المدن الاستعمارية المتعددة الشعوب) ، والمدنية الاستعمارية بمعنى الكلمة أرض محايدة بالنسبة للشعوب ، سوق كبيرة للسلم والخدمات ، ومركز للسلطة السياسية ، حيث يتقابل الناس دون أن يندمجوا أكثر مما يحتاج اليه العمل الاقتصادي أو السياسي .

وهناك عوامل عديدة أخرى تعمل لقيام القومية الى جانب مجرد اتصال الشعوب القريية بعضها ببعض ، وهذا هو مجرد الجانب السلبي من العملية ، فالجماعات

التقاربة تتحد لتكون جماعات أكبر وأقوى في وجه الشعوب الأجنبية . وهناك أيضا عوامل ايجابية أو نشيطة تعمل من أجل قيام القومية أيضا . فالتحول لدين مشترك مثل الاسلام أو المسيحية قد يوسع قاعدة التماسك الاجتماعي (وقد يحدث العكس اذ تعمل الجماعات التبشيرية التنافسة على تمزيق الأمة الواحدة كما حدث بين الكاثوليك والبروتستانت في الباكوتنجو مثلا) . واتخاذ لغة واحدة مكتوبة ذات رسم وهجاء موحد كما تقدمه ترجمة الكتاب المقدس الى اللغات القومية عامل هام يساهم في نمو القومية . كذلك تنقل الذكريات القديمة عن الدول السابقة لمهد الاستعمار ، أو عصور المقاومة المسلحة للدول الاستعمارية (مثل حالة الاشانتي أو الكيكويو خلال حرب استقلال كينيا حديثا) . وقد تعمل أيضا روح الانفصال للاتحاد مع قومية أكبر مزقت القوى الاستعمارية أوصالها (مثل ما هو موجود لدى الايوى والباكوتنجو) على اذكاء روح القومية . ولا ريب ان من بين مقومات الشكل الحديث للقومية بايديولوجية سياسية صريحة أن تنتشر معرفة الكتابة والقراءة وأن تنشأ طبقة المثقفين . ولقد كان اعتبار الشخص والمتطورة - وهو أيضا تعبير بفيض - منفصلا عن قبيلته من اشد الأمور سذاجة ودليلا على انغلاق الأوربي على نفسه . فلقد كانت جميع الحركات القومية الأوربية في القرن التاسع عشر تحت قيادة المثقفين . فلماذا ينتظر من الأفريقيين المثقفين أن يتخلوا عن خصائصهم الشعبية ويتقبلوا بحماسة خصائص قاهريهم (الذين يقيمون تحفظات شديدة على أية حال دون قبولهم) ؟

ولا يقل المظهر الموضوعي للشعبوية أهمية عن المظهر غير الموضوعي ، وليس من شك أن التفاهم بلفة مشتركة أو لغتين متقاربتين أمر ذو أهمية قصوى اذ يستطيع الناس أن يفهم بعضهم بعضا . كذلك الحال في القيم وأنماط التنظيم الأسرى والمعايير القانونية وما إليها . وهذه كلها قد تختلف فيما بين الجماعات الشعبية اختلافا يتعذر معه التنبؤ بما يحدث عندما تلتقي ، وقد تكون متشابهة بين جماعات أخرى بحيث يمكن أن تدمج التفاهم المشترك بين أعضائها . فمن الصعب مثلا أن ندمج الأسكيمو والآنجلو أمريكيين معا في مجتمع واحد في حين أنه من السهل أن ندمج الكنديين الفرنسيين والكنديين الانجليز في مجتمع واحد . لأن الفوارق الحضارية بين الأسكيمو والآنجلو أمريكيين شاسعة ولا تقاس بالفوارق الحضارية بين الكنديين الفرنسيين أو الكنديين الانجليز .

وربما كان من الأفضل أن نوضح التداخل المعقد بين الأبعاد الموضوعية وغير الموضوعية في الشعبوية بدراسة ارتقاء مستويات الشعبوية . وتحدد عدة عوامل - الى جانب الشعبوية - الفواصل بين الجماعات المتماسكة ، ومن هذه العوامل عامل القرب المكاني ، والقرب ، والزواج ، والاشتراك المتطوع في روابط ، وما الى ذلك . وتنداخل بعض هذه العوامل ولا سيما عامل القرابة والقرب المكاني تداخلا كافيا مع الشعبوية لتكون شعوبا فرعية . يضاف الى هذا أن الاطار الحضري يؤدي الى ظهور جماعات شعبية جديدة من الصعب تحديد معالمها أو وضعها في أنماط متفق عليها، بل أن هذه العوامل ، ولا سيما محل الإقامة (حضر وريف) وما تحمله من بذور الصدام ، ودرجة التفاعل بين الجماعات المتصاعدة ، تؤدي الى ظهور مستويات مختلفة من الشعبوية . اذ تبدأ عملية تصادم وتلاحم وانحياز ثم الى جانب آخر داخل الجماعات المختلفة وفروعها . ولنأخذ مثلا لذلك كينيا ، اذ ثار فيها الجدل حول اتخاذ اللغة السواحلية لغة رسمية ، هنا انقسم الناس الى بانتيو وغير بانتيو (حيث ان

السواحلية لغة بانتوية وقريبة من لغات معظم السكان) . وإذا ناز موضوع خاص بالأحزاب السياسية فإن الكيكويو والكاميا وهما من جماعات البانتو سيصطدان . وقد ينشأ خلاف على مستوى أقل من هذا ، كما حدث بين الكيامبو والنيري داخل أرض الكيكويو . وأدنى مستويات الخلاف تنشأ داخل العشيرة بين الأسر المختلفة . إن أهم ما يميز الشعوبية في افريقية هو أنها مقدمة ومائعة مما ، إذا قورنت بالظروف المتبلورة في بلجيكا أو سويسرا مثلا حيث توجد أوجه خلاف قليلة أكثر ثباتا وأقل غموضا .

وهناك عوامل أخرى تضيف إلى ميوعة الشعوبية في افريقية ، وهي دينامية التغير الحضاري من جهة ، والاختلاط الناشئ عن التزاوج من جهة أخرى . وكل من هذين الأمرين يمهّد التمييز الموضوعي بين الجماعات الشعبية ويخلطها بالشعور غير الموضوعي للاندماج . ولقد قيل الكثير عن « الاستغراب » أي اعتناق الحضارة الثقافية للغرب ، غير أن التغير الحضاري كان سابقا للاتصال بأوروبا ، وظلت الجماعات الافريقية يؤثر بعضها في البعض الآخر ، كما تتأثر بأوروبا على الأقل . فالتجارة طويلة المدى والتبشير الديني للإسلام والمسيحية وانتشار لغات التجارة مثل السواحلية واللنجالا والهاوسا في مساحات واسعة تقطنها جماعات شعبية متعددة واسعة الانتشار ، وهجرة اليد العاملة وسكنى الحضر والغزوات الحربية والرقيق والتغير في أسلوب الحياة الانتاحي من الرعي إلى الزراعة كل هذه العوامل لعبت دورا كبيرا في تجميع الفوارق الشعبية في هذا المجتمع الخليط من البشر . وقبلما تمنع النظم الاجتماعية التزاوج المختلط أو تحرره ، وإن كان أقل بكثير مما يتوقع . ولدى معظم الجماعات الافريقية قواعد صريحة مرسومة للزواج من الخارج (اذ ينبغي على الأفريقي أن يتزوج من خارج أسرته أو عشيرته) . غير أن الأفريقي يفضل أن يتزوج داخل قبيلته . وقد تقل نسبة التزاوج بين الجماعات الشعبية المختلفة في المراكز الحضرية إلى ٥٪ أو ١٠٪ أو تزيد . وعلى أية حال فمعظم الأفريقيين يتحدثون لغتين . فهذه قاعدة وليست استثناء . كما أن معظم الأفريقيين البالغين يتحدثون من لغتين إلى ست لغات بدرجات متفاوتة من الطلاقة .

ومن التعقيدات الأخرى عدم اتفاق الأفريقيين على تعريف الجماعات الشعبية ، وعدم التمييز بين من هم « منا » أو « خارجنا » . أي أن جماعة ما قد تعرف نفسها بطريقة تختلف عما يعرفها به الجماعات الأخرى . ولا يقتصر الأمر على الاختلاف على أسماء الجماعات الشعبية (مثل الفولاني أو الفولب أو البيول) بل أن الجماعة قد تختلف مدّ غيها في رسم الحدود بين من هم « منا » أو « خارجنا » . فمثلا تعبّر « الهاوسا » في نيجيريا معناها « مسلم من الشمال » . ومن الأمور الشائعة أن يستعمل الغريب اسما شعبيا لا ليدل به على شعب واحد بعينه بل على مجموع السكان الذين يكون هذا الشعب أغلبيتهم . وتساعد الحدود السياسية سواء ما كان منها في العصر السابق للاستعمار أو في عهد الاستعمار على هذه التسميات غير الدقيقة . ومعنى هذا أن التعريفات غير الموضوعية قلما تتفق مع التعريف الذي يميز به الشعب نفسه ، وقبلما يتفق بدقة مع الميزات اللغوية والثقافية الموضوعية . كما أن هذه التعاريف التي لا يتفق بعضها مع البعض الآخر ليست غير ذات علاقة بين بعضها والبعض .

بعد أن استعرضنا بإيجاز مناهج الشعوبية المعقدة في افريقية علينا أن ندخل إلى المسائل التي تجعل الشعوبية مصدرا مزنا للصراع داخل معظم الدول الافريقية .

هناك ثلاثة أنماط على الأقل للمشاكل ذات العلاقة بالشعبية في أفريقية - أولها درجة الاستقلال الذاتي التي يجب أن تمنح للأقاليم المختلفة أو الجماعات الشعبية - في مقابل درجة السلطة التي ينبغي أن تحتفظ بها الحكومة المركزية - مشكلة المركزية في مقابل الاتحادية قد تأخذ أشكالا غير شعبية ، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار مدى تطابق الشعبية بالأرض أو الاقليم فأننا نجد أن مطالب الحكم الذاتي أو إعادة رسم حدود الأقاليم يقوم أساسا على أساس شعبي . وربما كان تنشيط الحكم الذاتي القائم على أساس من الشعبية أو القومية أحد القوى الطاردة المركزية الكبرى التي تهدد وحدة الدول الإفريقية - فلقد انفجرت حركات الانفصال أو الراغبين في الانضمام الى ذويهم خارج الحدود بقوة كبيرة ، وفجرت حروبا أهلية في عدد من الدول الإفريقية منذ استقلالها مثل اثيوبيا والسودان وتشاد وكينيا ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائيرى) . اذ تجتنب أيديولوجية القومية كثيرا من الجماعات الشعبية ذات الوعي السياسى بأفريقية أسوأ مما حدث في أجزاء عديدة أخرى من العالم ، حيث قامت الدولة القومية . ولن يقلل من الأمر مجرد شجبتها أو الصاق تهمة القبلية بها ، رغم أن هذا قد يفقدها الشرعية لدى الصفوة الجديدة ، التي أصبح من صالحها جميعا أن تحتفظ بتكامل الدول المتعددة القوميات .

ومن المظاهر التي تتسم بها الشعبية في أفريقية ، والتي تزيد احتمالات الصراع في عدد من الدول الإفريقية ، وجود تفاوت كبير في المستوى الثقافي والاقتصادى للجماعات الشعبية المختلفة داخل الدولة الواحدة . وقد خلق الاستعمار في معظم الأحوال هذا التفاوت أو ساعد على توسيع الفجوة بين الجماعات الشعبية المختلفة ، الا أنها في بعض الأحوال كانت موجودة قبل الاستعمار . ففي كثير من دول غرب افريقية هناك تناقض كبير بين المسيحيين النشيطين اقتصاديا ، المتجهين نحو الغرب ثقافيا ، والذين يعيشون على السواحل ، بوانيا ومدنها ، ومحاصيلها النقدية ، ومظاهر التجارة الحديثة ، وصناعاتها الناشئة التي تحاول أن تلبي رغبات المستهلكين ، وبين المسلمين ، حيث تسود الأمية ، والركود الاقتصادى ، والعزلة الجغرافية في الشمال الداخلى . ويبلغ الاختلاف بين مستوى الدخل القومى للفرد ، ومعدل التعليم ، والمعدل الكيلو مترى للطرق ، وغيرها من مؤشرات التنمية ، حدا يصل من واحد الى عشرة بل واحد الى مئة . فالنيجيرى الشمالى مثلا لديه فرصة واحدة من مئتي فرصة تمنح للنيجيرى الجنوبى فى دخول الجامعة . ومن المسائل التي تدعو الى السخرية في الاقطار غير النامية أن ظاهرة عدم المساواة بين الجماعات الشعبية تزداد اتساعا كلما ازدادت الدولة تخلفا . وقد نجد ظاهرة عدم المساواة هذه جذورها في عوامل الموقع الجغرافى ، او تاريخ دخول المدارس التبشيرية ، او تاريخ استغلال الثروة المعدنية وما شابهها ، ولكنها تتفق في معظم الأحوال بالشعبية ، حيث ان الجماعات الشعبية من طابعها التركز تركزا شديدا .

غير أن أوجه الشقاق بين الجماعات الشعبية ، رغم أنها لا تنجم من الشعور بالشعبية ، كثيرا ما تذكرى العداء بينها . ولا يلبث الصراع بين الجماعات الشعبية أن يطفو فوق سطح الحياة السياسية وصراعاتها بعد الاستقلال بعد أن كانت الدول الاستعمارية التي عملت على اتساع الشقة بينها اتساعا تسارع بالقضاء عليه . أكثر من هذا فمن السبيل القضاء على أوجه عدم المساواة بين الجماعات الشعبية - وأى سياسة تتبع لعبور الفجوات بين الجماعات الشعبية لا تثبت أن تبوء بالفشل ، بل ربما خلقت أوجها أخرى للصراع - فسياسة المساواة التامة بين الأفراد بحيث لا يصل فرد الى مركز ما الا باستحقاقه تقابل بمعارضة الجماعات المختلفة ، اذ تفسرها بأنها ستار يخفى

احتفاظ الجماعات « المتقدمة » بميزاتها السابقة . وعلى العكس من ذلك تؤدي سياسة توزيع المناصب حصصا بين الجماعات المختلفة الى انتشار عدم الكفاية مما يثير احتجاج الجماعات « المتقدمة » ، التي تقول ان « القبيلة » ليست الكفاية هي التي تجنى ثمار الاستقلال . وتحاول معظم الدول الافريقية ان تشق لها طريقا وسطا بين هذين النقيضين ، ولكنها غالبا لا تفلح الا في زيادة عدم الرضا وعدم الكفاية دون ان تقضي نهائيا على عدم المساواة بين الجماعات الشعبية . واذا قارنا الحالة في الدول الافريقية بما هو موجود في الولايات المتحدة نجد ان الفرق بين الأمريكيين البيض والسود اقل كثيرا من الفرق بين الجماعات المتطورة وغير المتطورة في افريقية (رغم ان هذا لا يعتبر عدرا للولايات المتحدة التي تستطيع ان تتخلص بمواردها الكبيرة من هذه الوصفة) .

واخيرا فان الصراع بين الشعوب ينجم اساسا من التنافس على موارد محدودة ، أي التنافس أساسا على السلطة والثروة . ومن الظواهر الشائعة في هذا الصراع الشعبي انه كلما اقترب المرء من قمة الهرم ازدادت حدة الصراع . ولقد ظن بعض الملاحظين السذج ان الذين تعلموا في الغرب وأخذوا بأساليب الحياة الحديثة قد انفسخوا عن ولائهم القبلي ونفضوا عن انفسهم رداء الاقليمية المحلية . بل العكس هو ما حدث في معظم الحالات ، وذلك لأسباب مفهومة . فجمهرة السكان الريفيين الذين يعيشون في حالة اكتفاء ذاتي لا يتصلون الا اتصالا قليلا متقطعا بالاعراب ، ولا ينافسونهم على الموارد القليلة ، كما يتنافس سكان الحضر المثقفون . أما بالنسبة للقطاع الحديث من السكان فالفرص امامهم محدودة حيث يقل المروض من الوظائف كثيرا عن الطلب ، يضاف الى هذا زيادة التنافس حدة كلما صعدنا في سلم الوظائف حيث تزداد الدرجات الاعلى ضيقا عما تحتها .

اذا أدركنا هيكل الفرص المتاحة المحدود ، ووجود الخلافات الشعبية ، نستطيع ان نتوقع ان تسلك المنافسة داخل الطبقات المحظوظة سبل الشعبية . فأسهل طريقة لإزاحة معظم المتنافسين على وظائف الخدمة العامة أو الجيش أو التدريس في التعليم العام والجماعات أو تعاونيات الحكومة أو المكاتب الخاصة أن يثير المرء دعوى شعبية لهذه الوظيفة وان يجند التأييد السياسي معتمدا على أسس شعبية . وما ان يبدأ الصراع الشعبي في الاستقرار حتى يكون حلقة مفرغة . فكل ينظر الى الآخر باعتباره « قبليا » ، ويجد العذر لنفسه مبررا تصرفاته القائمة على الشعبية الضيقة ليدافع عن نفسه او ليعيد التوازن الذي اخلت به « قبليته » الآخرين . وينتهي الامر الى ان تصبح المحسوبة مرضا متوطنا وشرا لامفر منه . وحيث يتوقع الجميع أمر « القبلي » يفسر الجميع أيضا سلوك الآخرين على ضوءها . مما ينير القبيلة مرة أخرى . وهذه بدورها تؤكد توقعات الجميع . وهكذا يتغذى كل من السلوك وما هو متوقع على الآخر ويقويه .

ومن المهم ان نلاحظ ان الشقاق الشعبي على مستوى الصفوة يضفي الصراع بين الجماعات الشعبية ويستطيع ان يهدد تماسك الدولة كما حدث في نيجيريا مثلا ، كما ان هذا هو العامل الاساسي الذي يمنع او يعرقل نمو التماسك الطبقي . ولا تزال الطبقات الحاكمة الافريقية مفتوحة على مصارعها ، والسبب في ذلك هو الارتباطات الشعبية العريقة التي تربط كل فرد من هذه الطبقة ببني جلدته على كل المستويات . ولا يزال النظام الطبقي رخوا بالمقارنة مع معظم الاقطار الاوربية أو الآسيوية والأمريكية، فالطبقة والشعبية تقف كل منهما في مقابل الأخرى مناقضا لها .

وهناك وجه آخر لهذا التناقض بين الطبقة الشعبية ، فتكلم الفرنسية أو الانجليزية واتخاذها لغة رسمية في معظم الدول الافريقية أصبحت له آثار متعددة . فهذا أولا يخلق روابط هامة تربط قمة الهرم الاجتماعى بغض النظر عن الشعبية ، ومن ثم يخلق حاجزا اجتماعيا داخل الجماعات الشعبية . وأصبحت اللغة الفرنسية أو الانجليزية عاملاهما في السيطرة الطبقة حيث انها جعلت التفاهم سهلا داخل الطبقة الحاكمة . فاللغة الأجنبية وسيط شبه خاص ، وأصبحت درجة إتقانها مؤشرا الى المركز الاجتماعى داخل هذا النظام الاجتماعى المرن . فدرجة التماسك الطبقي الموجودة داخل الطبقة الحاكمة انما يرجع الى حد كبير الى الثقافة المشتركة التى تلقاها أفراد هذه الطبقة ، والمقدرة على التفاهم بطلاقة بهذا اللسان الذى يكسبهم هبة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن نمو ثقافة أجنبية في قمة الهرم الاجتماعى كقيل بأن ينسف أى تماسك شعوبى على مستوى الطبقة ، ويخلق حاجزا بين الصفوة والجاهل . وتظهر الآن فى افريقية حالة تشبه حالة الاستقرائية الروسية المتفرنسة فى العصر القيصرى .

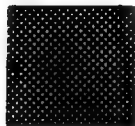
ومن النتائج الكبرى لاتخاذ الفرنسية والانجليزية لغة رسمية انها تهى مصدرا آخر من مصادر الصراع الشعبى . فالدول الافريقية لم تقم بها حتى الآن مشاكل الصراع حول اختيار لغة رسمية كما حدث فى الهند وبلجيكا وكندا وغيرها من الدول المعددة القوميات ، حيث ان اللغة الرسمية (فيما عدا حالات قليلة مثل ليبيريا وسيراليون) ليست اللغة الأصلية لأى عدد يعتد به من المواطنين ، فهى تعتبر فى هذا المجال محايدة . ولا يعطى استعمالها ميزة للمتحدثين بها على غيرهم كما لو كانت لغة أصلية لغة ما . ويبدو أن الدول المتعددة القوميات فى محاولتها لاتخاذ موقف وسط بين الجماعات الشعبية التى تتكون منها مضطرة لان تواجه أحد أمرين ، اما اختيار لغة أجنبية وما ينجم عن ذلك من خلق طبقة من الصفوة . أو أن تعترف بجميع اللغات التى تتحدث بها شعوبها على قدم المساواة مما يهدد تماسك الدولة بالانهيار . ولقد نجح عدد قليل من الدول فى اختيار لغتين رسميتين بل ثلاث لغات ، ولكن هذا على حساب كثير من مخاطر اختيار أكثر من لغة رسمية ، وهى مخاطر تتزايد بسرعة .

اما تجربة تنزانيا باللغة السواحلية (التى تتحدث بها أقلية صغيرة بصلتها لغة أصلية) فهى تجربة فريدة . وحتى اذا ثبت نجاحها فانها ستكون حالة شاذة غير قابلة للتعميم . وذلك بسبب ظروف تنزانيا اللغوية اذ انها عندما استقلت لم يكن بها من يتقن الانجليزية الا فئة ضئيلة جدا (١٪ - ٢٪) من السكان ، فى حين كان هناك عدد لا بأس به من السكان يستعملون السواحلية فعلا لغة للتجارة فى طول البلاد وعرضها . أما الذين يتحدثون السواحلية بوصفها لغة أصلية فقليلون وليس لهم وزن سياسى كبير فى البلاد ، ويتحدث معظم السكان لغات قريبة لها من العائلة البانتوية مما سهل عليهم كثيرا تعلم السواحلية .

ان كثيرا من مظاهر الشعبية التى درسناها فى هذا المقال ليس مقصورا على افريقية بل ان دراسة الشعبية فى افريقية قد ساعدتنا حقا على فهم هذه الظاهرة فى غيرها من القارات . غير أن معظم الاقطار الأفريقية تمثل حالات متطرفة من المشاكل الشعبية ، وذلك بسبب التنوع الكبير فى ثقافات افريقية الأصلية وصغر حجم معظم الجماعات الشعبية ، ومن ثم عدم صلاحية فكرة الدولة القومية للحياة فى معظم القارة . يضاف الى هذا التراث الاستعمارى الذى رسم حدودا سياسية لا تلقى بالا للشعبية وخلق هوات اقتصادية وتعليمية عميقة بين الجماعات الشعبية بعضها والبعض

الآخر وظروف الاستقلال التي خلقت منافسات حادة بين طوائف شعبية مختلفة من الطبقات الحاكمة الجديدة . وليس هناك كالعادة حلول بسيطة لهذه المشاكل المعقدة . فأي سياسة حكيمة يجب أن تأخذ في الاعتبار الصفات الخاصة لكل حالة بذاتها ، وتحاول أن تقدر حساب الكسب والخسارة التي تنجم من اتباع خطة بعينها . ومهما يكن من أمر فهناك شيء مؤكد ، هو أن الشعوبية والخصائص الشعبية المميزة لا يمكن أن تتجاهل . ولا فائدة ترجى من مجرد إطلاق تهمة القبيلية ، كما أنه لا جدوى من ادعاء القومية لدول متعددة القوميات . إذ لم تفلح حيلة سياسية أو شعار أيديولوجي في خلق دولة قومية من تجمع عدة شعوب معا . فعلينا أن نقبل التحدي ونعترف بالتعدد الثقافي ، وأن يناط تسيير الأمور المحلية لأصحابها بشكل حكم محلي محدود ، وأن نحصى رغبة الشعوب في أن تتحدث بالسنسها وتقيم شعائر عقائدها وتحيا حياتها في النطاق الثقافي الذي تختاره ، وفي الوقت نفسه تحافظ على وحدة دولها السياسية التي لابد أن تكون متعددة القوميات إذا أرادت لنفسها الحياة .

الوضع التجارى المنفصل للصينيين فى جنوب شرق آسيا



منذ أن نالت كل دول جنوب شرق آسيا استقلالها ابان العقد السادس من هذا القرن ، وهى الفترة التى ظهرت فيها على ارض آسيا دولة صينية شيوعية قوية وانسحب سكان البحار الجنوبية الى جزيرة تايوان ، اكتشف الباحثون وجود «صين» ثالثة (١) . ويقصد الباحثون بالصين الثالثة كل تلك الاقليات الصينية التى استقر بها المقام قبل عصر الاستعمار بزمان طويل فى تايوانج ، وهى المنطقة التى تخضع لسلطة الحكومة الصينية القومية والمنطقة الممتدة من حدود الصين (فيتنام ولاوس وبورما) الى غينيا الجديدة وجزر تانيمبار التابعة لاندونيسيا . وثمة ما يقرب من اثنى عشر او ثلاثة عشر مليون نسمة من اصل صيني (٢) ليسوا شيوعيين مثل سكان القارة ، ولا قوميين مثل سكان تايوان ، وانما تجمعهم سمة مشتركة من حيث أسلوب للحياة متمايز عن التراث القومى فى البلدان المضيفة . ويؤلف هؤلاء نسبة غير صغيرة من مجموع سكان المنطقة ، ويبلغ تعدادهم ٢٣٠ مليوناً ، وان اختلف معدل توزيعهم من بلد الى آخر . وثمة سمة أخرى مشتركة بينهم : اذ ان لهم فى كل بلد من البلدان دوراً اقتصادياً هاماً . ولهذا السبب يمكن القول بانهم عانوا من الاضطهاد ابتداء من التمايز فى الحقوق التشريعية الى المذابح الجماعية سواء من جانب السلطات الاستعمارية السابقة او الحكومات المستقلة حديثاً وأهل البلاد الأصليين .

C.P. Fitz Gerald, The Third China, Christchurch, Whitecombe, and Tombs, 1965, (١)
VII + 109 p.

Lee E. Williams, The Future of the Overseas Chinese in South-East Asia, p. (٢)
11, New York, McGraw-Hill, 1966.

بقلم: جوجيين تجوان

استاذ مساعد بمعهد تاريخ آسيا الحديث بجامعة
أمستردام . شغل منذ عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٥ منصب
نائب مدير وكالة الانباء القومية الاندونيسية ، انتماء له
عديد من الدراسات ، منها : « مشكلة تمثل الصينيين في
أندونيسيا » ، و « الثقافة والتطور » (١٩٦٨)
و « دور الصينيين المستوطنين وراء البحار في ثورات جنوب
شرق آسيا وتأقلمهم مع الدول الجديدة » ، و « القومية
والثورة والتطور في جنوب آسيا » (١٩٧٠) .

ترجمة: د محمد أنيس

أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة القاهرة ،
والمشرف على مركز تاريخ مصر المعاصر .

وثمة خطر يكمن وراء مفهوم « صين تالئة » كشعب أو كقومية متميزة ونامية
ومتعددة وقوية اقتصاديا (١) ، ذلك لأننا حين نضع هذا المفهوم داخل إطار نظري فإن
ذلك يوحي لنا بأن مشكلة الأقلية الصينية يمكن تصورها كشكلية لطيفة متوسطة
مغتربة وغير متمثلة داخل مجتمع متخلف . إذ أن مثل هذه النظرة قد تقودنا بسهولة
الى تأكيد رسوخ سمات ثقافية صينية عبر الأجيال مع تجاوز عن التغيرات التي حدثت
(ولا تزال تحدث) داخل الأقلية نفسها مثلما تحدث أيضا داخل المجتمع المضيف .
وهدف هذه الدراسة هو عرض بعض الملاحظات التقديرية عن الاكتشافات الاجتماعية
والتاريخية الاجتماعية المتعلقة بوضع الأقلية الصينية في جنوب شرق آسيا .

انعقد في لندن عام ١٩٤٦ اجتماع لرابطة الصينيين المقيمين في هولندا ، المسماة
شونج هوا هوى ، وضمت ما يقرب من مئة صيني من المستوطنين في أندونيسيا .
وشهد الاجتماع فيكتور بورسيل (الذى ما زال كتابه (٢) مرجعا أساسيا لا غنى عنه
لكل دارسى علم مجتمع وتاريخ الصينيين في تانانج) ودعش لبشرتهم السوداء
جميعا على عكس الصينيين في الملايو باستثناء البعض في بينانج وملقا . وإذا صح
ما لاحظه بورسيل عن وجود فارق من حيث المظهر البدني بين الصينيين المستوطنين
على الملايو وأولئك المستوطنين في أندونيسيا فإن ملاحظته هذه تصدق أيضا على
الصينيين المستوطنين في أندونيسيا . فتمة فتاة فلاحية تقطن منطقة تانجراي

Fitz Gerald, op. cit., 84. (1)

Victor Purcell, The Chinese in South East Asia, 2nd ed., p. 6, Note 5, London, (٢)
Oxford University Press, 1966.

قرب جاكارتا وتزعم أنها منحدرة عن أصل صيني ، ولكن على الرغم من تمثيلها لقدر كبير من التراث الأندونيسي فإنها تختلف اختلافاً بينا سواء من الناحية الثقافية أو المظهر البدني (١) عن ابنة التاجر الفنى الصينى النشأة الذى يدرس فى إحدى المدارس الكاثوليكية التابعة لروما وتديرها راهبات من سانتا أورسولا فى جاكارتا . وهناك فوارق من هذا النوع نجدها واضحة للعيان بين المجتمع الصينى فى ماليزيا . ولكن من ناحية أخرى لو أننا دققنا النظر الى المجتمعات الصينية المستوطنة فى جنوب شرق آسيا فإننا نلاحظ أن ثمة سمة ثقافية مشتركة بين هذه السلالات الصينية تميزهم عن ثقافات البلدان المضيئة . وهذه السمة الصينية هى الأساس الذى يرتكز عليه مفهوم الصين الثالثة .

إذا انتقلنا الآن الى وصف الوضع الاقتصادى للصينيين فى نانيانج فإننا نستطيع أن نميز موقفاً مماثلاً بالنسبة لأسلوب حياتهم . وقد ظهرت مؤخراً دراسة بقلم لياو-ويليامز تناول فيها بالتحليل القالب العام لسيمات التاجر الصينى فى نانيانج (٢)، ويقرر فيها أن حصة ضخمة من التجارة تتداولها أيدي الصينيين ، ولكنه يستطرد قائلاً : ولكننا على الرغم من ذلك نخطئ، إذا اعتقدنا أن كل أو أكثر الصينيين فيما وراء البحار تجار كبار . إذ أن كل تاجر عملاق من الصينيين فيما وراء البحار يوجد مقابله آلاف من صغار التجار ، ومقابل كل صاحب حانوت متواضع أو بائع متجول عشرات من العمال . وأكثر من هذا أن ثمة صينيين ممن استوطنوا وراء البحار يجتفون كل أنواع المهن سواء أكانت مهناً تتطلب مهارة أم لا ، أو مهناً بدوية أو عقلية ، مجزية أو تكفى صاحبها قوت يومه . فثمة صينيون يعملون خدماً وحمالين وبعارة وجراحين كما أن هناك من يعملون بالتلفراف أو مزيين أو جواسيس مرهقات فى حلبات السباق أو سماسرة عقارات . وربما لا نجد مهنة واحدة دون أن نجد من يمثل الصينيين فيها ، هذا على الرغم من أن عدداً قليلاً نسبياً منهم يشغل مناصب سياسية أو وظائف حكومية أو عسكرية فى كل جنوب شرق آسيا . والدراسة التحليلية على أساس اجتماعى تاريخى قد تصل بنا الى فهم أفضل للوضع السائد بين الصينيين فى نانيانج ، إذ أن الحكم بناء على الوصف الموجز الذى أسلفناه يقتضى كما هو واضح تقويماً جديداً على أساس من الدراسة والبحث .

إن الوضع السائد بين الصينيين فى نانيانج - باستثناء الصينيين فى تاي فقط - قد مر عبر ثلاث مراحل تاريخية : مرحلة ما قبل الاستعمار ، ثم أثناء الاستعمار ، وأخيراً الحقبة الراهنة فى ظل النظام الجديد . ولكن أحب أولاً وقبل كل شيء أن أعلق على الفكرة الشائعة بين الباحثين والصحافيين والسياسيين ، وهى أن الصينيين المستوطنين فى نانيانج هم الذين آثروا العمل فى المهن التجارية والاقتصادية . وقد حاولت فى دراسة سابقة (٣) أن أطرح فرضاً ذهبت فيه الى أن المهاجرين الصينيين قبل المرحلة الاستعمارية حيثما استوطنوا فى هذه البلدان عملوا بالزراعة وأدخلوا زراعة الفلفل الأسود وقصب السكر فى منطقة بانتن غرب جاكارتا ، وقد كانت منطقة جذباء غير

Go Gien Tjwan, *Benheid in verscheidenheid in een indonesisch dorp* (Unity in diversity in an Indonesian village), p. 267, Amsterdam, Sociologisch Historisch Seminarium voor Zuidoost Azië, Universiteit van Amsterdam, 1966.

Williams, op. cit., p. 17 ff. (٢)

Go Gien Tjwan, op. cit. (٣)

أهله بالسكان • واستدل فان أرسوى دى فلايتز ، استنادا إلى بحوث أركيولوجية في بانغن الغربية وسومطرة الجنوبية ، على أن تاريخ المستوطنين الصينيين في هذه المناطق يرجع على الأرجح إلى أوائل الحقبة المسيحية (١) • وعلق فون هابن جلدون على هذا بقوله انه استدلال صحيح وان المستعمرين أو التجار الصينيين عاشوا على الأرجح في اندونيسيا منذ تاريخ يرجع إلى عهد هان (٢) • ونجد في صدر مقال كتبه ادموند سكوت تحت عنوان « مقال عن جاوا » إشارة تعزز الفرض الذي ذهب إليه ، حيث يقول : « ان أهل جاوا يشعرون بكبرياء مفرطة رغم الفاقة الشديدة حيث لا نجد واحدا من بين مئة راغبيا في العمل • أما الصينيون فانهم يزرعون ويحصدون الفلفل الأسود كما يزرعون ما يحتاجون إليه من الأرز ، ويحيون حياة الأرقاء ، ولكنهم يمتصون كل ثروة الأرض ، وذلك بسبب أن أهل جاوا جميعا كسالى » (٣) •

بيد أن الوظيفة الاجتماعية الاقتصادية الأساسية للصينيين في نانايانج قبل مرحلة الاستعمار كانت في مجال التجارة والحرف اليدوية والصناعات الصغيرة (مثل صناعة السكر من القصب وتقطير العرق وصناعات الأواني الفخارية) • ونحن مدنيون لكل من فان لير (٤) و م.أ.ب. ميلينك رويلوفز (٥) بدراستهما التحليلية عن التجارة في آسيا قبل السيطرة الأوروبية حيث يتضح لنا رجحان كفة الصينيين في هذا المجال • ومن ثم أستطيع أن أقصر هنا على بعض ملاحظات عن الوضع التجاري المتغير للصينيين •

قبل ظهور الأوروبيين على مسرح جنوب شرق آسيا كان العمل الرئيسي للتجار الصينيين هو الاستيراد والتصدير • وكان ثمة مستوطنون صينيون يعيشون في رخاء وازدهار على سواحل البحار الجنوبية • وتكتفى هنا بمثال واحد : ميناء جريزيك على الساحل الشمالي الشرقي من جاوا ، الذي وصفه بيريس بقوله : « الميناء التجاري العظيم ، وأفضل موانئ جاوا ••• لؤلؤة الموانئ التجارية في جاوا ••• ويسميه أهل جاوا ميناء الأثرياء » (٦) • وتذكر بعض المصادر الصينية أن هذا الميناء كان أرضا صخرية جرداء ، وظل هكذا حتى وفد إليه الصينيون واستوطنوا هناك (٧) • وحينما بدأ اقتصاد جنوب شرقي آسيا ينتقل في مرحلة تالية من الكفاية الذاتية إلى الاعتماد على التجارة الخارجية كان هؤلاء المستوطنون بمنابة قواعد « للتوغل السلمي » داخل جاوا عن طريق صفار التجار الصينيين • ويقول شاهد عيان في القرن السادس عشر وهو ويليم لودفيكس الهولندي الجنسية انهم كانوا يتجولون حاملين الميزان

Quoted in Go Gien Tjwan, op. cit., p. 29. (١)

Quoted in Go Gien Tjwan, op. cit., pp. 29-30. (٢)

Edmund Scott, « A Discourse of Java, and of the First English Factory. There with divers Indian, English and Dutch Occurents », in Samuel Purchas, Hakluytus Posthumus or Purchas. His Pilgrimes, vol. II, Chap. IV, p. 440-1, Glasgow, Jameo Maclehose and Sons, 1905. (٣)

J.C. Van Lear, Indonesian Trade and Society, The Hague, van Hoeve, 1955, (٤) 465 p.

M.A.P. Meilink-Roelofs, Asian Trade and European Influence, The Hague, Nijhoff, 1962, 471 p. (٥)

Tome Pires, The Suma Oriental : An Account of the East, from the Red Sea to Japan, written in Malacca and India in 1512-1515, vol. I, pp. 192-3, London, Hakluyt, 1944. (٦)

W.P. Groeneveldt, Historical Notes on Indonesia and Malaya, compiled from Chinese Sources, p. 47, Djakarta, Bhratara, 1944. (٧)

في يد والعملات الصينية في اليد الأخرى (١) - ونحن لا نعرف على وجه الدقة والتحديد متى بدأ التغير في نمط التجارة الصينية ، وإن كان ويليام ويلموت يؤكد أن هذا التغير حدث في كمبوديا في عهد أسرة مينج (١٣٦٨ - ١٦٤٤) ، إذ أن المكتشفات من الآنية الفخارية الصينية تقطع بأن التجارة كانت مهنة ذات تأثير قوى على الانسان العادى في داخل البلاد (٢) . وواقع الأمر أن تجارة التجزئة التي ظلت أهم أعمال الصينيين أثناء فترة الاستعمار وبعدها كانت في طور النمو وقتما وصل الأوروبيون الى بلدان فانيناغ . وأخرج الاستثمار هؤلاء التجار الصينيين من وضعهم الاستراتيجي كمصدرين ومستوردين يحتلون المركز الأول ليشغلوا مركزا ثانويا في مجال الأعمال التجارية الوسيطة ، أى للعمل كوسطاء بين الشركة الهولندية المتحدة ذات القوة والنفوذ السياسي والعسكري أو شركة الهند الشرقية الانجليزية وبين سكان جنوب شرق آسيا الذين يعملون بالزراعة .

إن المرحلة التاريخية الاولى التي لم تتأثر بنفوذ الغرب كانت مرحلة حاسمة بالنسبة للتطورات الثقافية والاجتماعية الاقتصادية التي حدثت فيما بعد إذ حددت كلا من الوضع الاقتصادي للصينيين وأثر ذلك على العلاقات بين السلالات المختلفة . فقد كان التجار الأجانب يعيشون جنبا الى جنب في الموانئ التجارية الهامة الواقعة على الساحل . وكانت كل قومية تتمثل في حى خاص بها مع تسليمهم بسلطة أمير الميناء . وفي جاوا أيضا عاش الصينيون بمعزل عن أهل جاوا وغيرهم من التجار الأجانب . وثمة دلائل تشير الى وجود حالات من التوتر بين السلالات المختلفة . ويستشهد فريتم بما قاله آدموند سكوت عن أن أهل جاوا الأصليين كانوا يبتهجون إذا ما رأوا صينيا يساق الى المشنقة على نحو ما كان يفعل الصينيون إذا ما رأوا واحدا من أهل جاوا يلقي حفته « (٣) » ويستطرد فريتم معبرا عن اعتقاده بأن الاجراءات التي اتخذها حكام جنوب شرق آسيا ضد الصينيين ربما كانت ترجع اول الأمر الى بوأت سياسية نتيجة الخوف من الصين كقوة كبرى . ولكن من الواضح أيضا أن أكثر أمراء الموانئ كانوا عادة يشجعون التجارة الصينية ما دام ذلك يعود عليهم بفوائد وميزات واضحة .

إن فريتم على صواب في حذره من أن ينسب هذه التوترات العنصرية التي وقعت بين الصينيين وأهل جاوا الوطنيين الى منافسة رأسمالية أساسها التمايز العنصرى ، وهى نظرية قال بها عند تحليله للمرحلة الاستعمارية . إذ يمكن الرد على ذلك بحجة أن التجارة القديمة فيما وراء البحار التي كانت فى يد تجار آسيويين كانت تختلف اختلافا تاما من حيث طبيعتها وخصائصها عن التجارة العالمية فى الوقت الراهن بكل ما هو معروف عنها من منافسة ضاربة بين مصالح احتكارية ضخمة لا تهدف لغير الربح . لقد كانت التجارة التقليدية فى آسيا تتسم بخاصية أخرى إذ كان يقلب عليها طابع المقايضة أكثر من طابع التجارة الرأسمالية . ونحن

Willem Lodewijks, De Eerste Schipvaart der Nederlanders naar Oost-Indie onder (١)

Cornelia de Houtman 1595-1597 (The First voyage of the Dutch to the East Indies under Cornelia de Houtman 1595-1597), p. 122, The Hague, Nijhoff, 1915.

William H. Williams, the Chinese in Cambodia, p. 5, Vancouver, University of (٢)
British Columbia, 1967.

W.F Wertheim, « Trading Minorities in Southeast Asia », East-west parallels, (٣)
p. 53, The Hague, Van Hoeve, 1964.

نجد مقابل كل مثال عن العداوة العنصرية شواهد عديدة عن علاقات مودة وتقارب وثيق أفضت الى تمثل اجتماعي على درجة كبيرة من جانب الصينيين .

وثمة سجل في ينج ياي شينجلان (الحساب الصام لشواطئ المحيط) وهو صحيفة احتفظ بها ماهوان ، يذكر أن أحد اثنين من الصينيين المسلمين يعملان بالترجمة صاحب المبعوث الامبراطوري الصيني شنج هو الى جاوا عام ١٤١٦ . ونعرف من هذا السجل أن الساحل الشمالي كان يقيم فيه كثير من الصينيين وأنهم بالضرورة تأقلموا الى درجة كبيرة مع مجتمعاتهم ، نظرا لاعتناقهم الاسلام (١) . وعندما زار توم بيريس هذه المنطقة فيما بين عام ١٥١٢ وعام ١٥٢٥ قال : « لوحظ أنه حين توقف ناز على ساحل جاوا يقبل اليها عديد من التجار ، بارصين وعربا وجوجارنيين وبانغاليين وماليزيين وغيرهم من قوميات مختلفة . وكنا نجد بينهم كثيرين من المغاربة . بدأ هؤلاء حياتهم بأعمال التجارة وأصبحوا من الأثرياء . ونجحوا في اقامة المساجد . وهذا الخليط من السادة الأثرياء ليس ممن استوطنوا جاوا منذ عهد بعيد ، بل هم سلالات انحدرت من الصينيين والبارصين والكلنج . واستطاع هؤلاء أن يصنعوا من أنفسهم في جاوا سادة أصحاب جاه وسلطان أجل شأنًا من أولئك الذين يقطنون بعيدا عن المناطق الساحلية (٢) .

وجمع بيجود وستوتراهم معلومات تؤكد بصورة قاطعة أن ثمة حالات بدا فيها الصينيون أنثونيسيين أكثر منهم صينيين وذلك من حيث تمثيلهم للثقافات القومية . وما زال ماهوان وكذلك بيريس يقرران أنهم سلالة صينية ، وإذا عرفنا أنه كان هناك جامع صيني في منطقة باننان قديما فإن هذا يميز الاعتقاد بأنهم لم يتأقلموا بصورة كاملة بحيث فقدوا هويتهم تماما . وما هو جدير بالملاحظة أننا نجد في تايلاند التي لم تخضع للاستعمار ولها وضع مخالف أن العلاقات الصينية التايلاندية أدت الى تأقلم كامل للصينيين (٣) . وأيا كان النمط الاجتماعي الثقافي الذي نشأ ، سواء أكان نتيجة تمثيل كامل أم جزئي ، فإن الحقيقة المؤكدة أن ثمة سلالات صينية تأقلمت مع البلد الذي استوطنته . ويذكر وانج جونغو مثالين عن بعثتين حكوميتين بعثت بهما سيام وجاوا على التوالي الى الامبراطور الصيني ، وكان من بين أعضاء هاتين البعثتين واحد من أهل سيام وآخر من أهل جاوا من أصل صيني ، بل كان الأخير رئيس البعثة . وذهب السيامي ، واسمه تسنج شو هزين ، كرسول مرتين (عام ١٤٠٥ وعام ١٤١١) ، أما الرسول الذي هو من أهل جاوا راندر من سلالة صينية فكان يدعى شين وي تا (٤) .

وتعرض لنا هنا ثلاث قضايا فيما يتعلق بوضع التجار الصينيين ، خلال مرحلة ما قبل الاستعمار ، القضية الأولى أنه من خلال النمط الاجتماعي الاقتصادي لذلك العصر ، الذي تموزه خاصية التنافس الرأسمالي الحديثة ، لم يكن الوضع التجاري للمغترب عائقا يحول دون التأقلم . ويمكن أن نقارن العلاقة بين أهل جاوا

(١) Groneveldt, op. cit., p. 48.

(٢) Pires, op. cit., p. 182.

(٣) G.W. Skinner, Chinese Society in Thailand : An Analytical History, pp. 128-34, (٣) Ithaca, N.Y., Cornell University Press, 1957.

(٤) Wang Gungwu, « China and South-East Asia, 1402-1424 », in : J. Ch'en and Ni- (٤) cholas T'alling (eds.), Studies in the Social History of China on South-East Asia, p. 396, 398, London, Cambridge University Press, 1970.

الأصليين وبين التجار الأجانب في الموانئ التجارية بالعلاقة بين تجار كو هونج في كانتون وتجار الغرب في مطلع القرن التاسع عشر : « كانت روح الرفاق تسود بينهم وبين التجار الأجانب ، حيث كان كل منهم يد يد العون للآخر إذا أفلس أو ألت به ضائقة (١) » . لقد كانت العلاقة القائمة بينهم هي علاقة تاجر أجنبي مع وكيله في المنطقة (كومبرادور) . ومن ثم كان كل منهم بحاجة الى الآخر حيث أن عمل هذا مكمل لعمل ذاك .

القضية الثانية تتعلق بأولئك الصينيين الذين شرعوا يتغفلون دخل البلاد عقب تحول اقتصاد جنوب شرق آسيا من وضع الكفاية الذاتية الى التكافل مع الأسواق العالمية . وهنا أيضا لم يحدث تنافس بينهم وبين نظرائهم من أهل البلاد الأصليين . لقد جازف الصينيون بالاستيطان في المناطق المزدحمة بالسكان - دلتا تونكين وأحواض نهر ميكونج ونهر ماي نام شاو فرايا ونهر ايراوادي في القارة الآسيوية ودلتا نهر برانتاس وسولو وريفرز في جاوا - حيث زراعة الأرز هي وسيلة العيش الرئيسية (٢) التي تضمن الرزق لقطاع كبير من السكان ويدفعون قدرا كبيرا من المحصول كضريبة للملك الرب . ولم تكن هذه الحضارات تنظر الى مهنة التجارة نظرة تقدير واكبار سواء من جانب الفلاحين - الذين لا يرغبون في هجر النمط الاجتماعي الاقتصادي التقليدي - أو من جانب النبلاء . وكان الغرباء محرما عليهم ، حسب قانون تقليدي ، أن يصبحوا أعضاء ضمن مجتمع القرية المخلق . وحين وجد الصينيون أنفسهم ممنوعين من الاشتغال بالزراعة وامتلاك الأراضي عملوا على ملء نفرة اجتماعية وذلك بالقيام بأعمال التجارة أو ممارسة حرف غير معروفة لدى سكان البلد المضيف (٣) . ونظرا لعدم وجود منافسة بين السلالات المختلفة فقد أدى هذا الى قيام علاقات ودية ولكن يبدو أن القلة من التجار الصينيين الذين استوطنوا أنجكور توم عاصمة خيمر القديمة حظوا هناك بمركز اجتماعي مرموق اذ قيل ان السكان الأصليين كانوا يبعجلونهم الى حد الركوع امامهم .

القضية الثالثة ان الصينيين لم يفدوا الى تانيناج بخلفية دينية مثل غيرهم من التجار الأجانب (الاسلام ، أو الهندوسية من الهند ، والمسيحية من الغرب) الذين نظروا الى أهل البلاد الأصليين نظرة ازدراء باعتبارهم وثنيين . فالديانة الصينية التقليدية - وهي مزيج من الكونفوشية والبوذية والتاوية - تعتبر أسلوبا في الحياة أكثر منها عقيدة دينية بأى معنى من معاني الديانات الإلهية ، فضلا عن أنها قبل كل هذا ديانة ترتكز على أساس عقلي . والعقيدة الصينية لا تحول دون اعتناق عقيدة أخرى في وقت واحد سواء البوذية في سيام أو خيمر أو بورما ، أو الاسلام في أندونيسيا . ويجب ألا يثيب عن ذهننا قبل هذا كله ان التجار عادة أكثر مرونة من الفلاحين فيما يتعلق بالمسائل الروحية . وواقع الأمر أن الفلاحين الصينيين في جاوا الغربية لا يزالون حتى اليوم غير متطبعين بالطباع الإسلامية على الرغم من تأقلمهم

H.J.H. Alers, *Dilemma in Zuid-Oost Azië (Dilemma in South-East Asia)*, p. 102, (١)
Leiden, Brill, 1955.

Go Gien Tjwan, op. cit., pp. 208-10. (٢)

William E. Willmott, op. cit., p. 4-5; See also his Article «History and Sociology of the Chinese in Cambodia prior to the French Protectorate», in *Journal of Southeast Asia History*, vol. VII, 1966, p. 20-2. (٣)

مع مجتمعهم إلى حد كبير (١) ، فقد ظلوا « بيراناكان » (٢) وهو قطاع من السكان الاندونيسيين الذين لا يزالون محتفظين بهويتهم الصينية المتميزة ، كما أن «الباباس» Babas في ملفا وبينانج لم يصبحوا مسلمين . والملاحظ أن نسبة المستوطنين الصينيين في هاتين المنطقتين نسبة عالية مما يتبع لهم الاحتفاظ بالطابع الصيني أكثر من غيرهم .

وعلى العكس من البنية الاجتماعية الاقتصادية فيما قبل الاستعمار التي أتاحت للتاجر الصيني فرصة الاندماج والتكامل مع المجتمع الأصلي فإن البنية الغربية التي عرضها الاستعمار على الحضارات القديمة في جنوب شرق آسيا كانت لها آثارها السلبية على فرص الاندماج والتكامل . ذلك أن المصالح الأوربية استطاعت في ظل القوة المسلحة والحماية السياسية أن تفسد التجارة الوطنية الوليدة (كان التجار الاندونيسيون البحريون هم أكثر التجار ازدهارا في جنوب شرق آسيا) ، كما استطاعت أن تنتزع الصينيين من تجارتهم الدولية . ومن ثم بدأ الصينيون رويدا رويدا يصلون وسطاء يوزعون البضائع التي يستوردها الأوروبيون ، ويجمعون المحاصيل الزراعية ليصدروها الأوروبيون . ومثل هذا الوضع الوسيط وضع محفوف بالمخاطر ، ذلك لأن التاجر الصيني يمكن أن يتحمل ببساطة كل ما يقع من مأس نتيجة هبوط الأسعار في السوق العالمية للمحاصيل الزراعية أو نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة . ولكن الملاحظ أنه أثناء فترة الكساد العظمى في أوائل العقد الرابع لم تقع أي اضطرابات عنصرية ذات خطر في جاوا حيث كان الصينيون يشكلون أصغر الأقليات عددا في جنوب شرق آسيا ، هذا فيما عدا الاضطرابات التي نشبت في بيكالونجيان عام ١٩٣١ ضد الاتجاهات الصينية . والجدير بالذكر أن هبة عام ١٩٣١ لم تقع نتيجة للآزمة الاقتصادية العالمية التي كان لها أثرها الفادح على اندونيسيا ، كما أنها لم تكن انفجارا تلقائيا لمشاعر العدا الكامنة ضد الصينيين ، وإنما كانت بالآحرى امتدادا لسورات القضب التي نشبت نتيجة مشاعر العدا للصينيين عام ١٩١٢ وعام ١٩١٨ التي كان يغذيها منافسهم الوطنيون من التجار وأصحاب مصانع «باتيك» للنسيج ومصانع «كربتيك» للسجائر ، وقام بتنظيمها حزب « ساريكات اسلام » .

وعلى الرغم من الحواجز الطائفية التي خلقها الاستعمار على أساس اللون فقد نشأت على ما يبدو علاقة خاصة أشبه بعلاقة العميل وصاحب العمل كان لها أثرها في تخفيف حدة خطر اشتعال مشاعر العدا الكامنة ضد الصينيين . ويعتبر هذا النظام الاجتماعي القائم على التبعية وظيفية اقتصادية مكملة تتميز بعلاقة شخصية جديدة بين ما يسمى « الباه - بيوت » Bak-buyut (وتعني الجد الأكبر حتى وإن كان التاجر الصيني أصغر سنا من فلاح جاوا) أو ما يسمى البيوك باو Pauk-pow (وتعني ذا القربى في النسب) في بورما وبين السكان الأصليين . ويتطلب هذا الموضوع مزيدا من البحث في ضوء الاكتشافات الحديثة لعلم الاجتماع عن أنماط علاقات التبعية في البلدان النامية (٣) ، وقد ذكرنا علاقة التبعية هنا باعتبارها فقط

Go Gien Tjwan, op. cit., pp. 163-204. (١)

Peranakan. (٢)

W.F. Wertheim, « Patronage, vertical organization and populism », Paper read at (٣) the VIIIth International Congress of Anthropological and Ethnological Sciences in Tokyo, 1968

عنصرًا جديدًا ضمن ما يساقى من حجج لتفنيد مفهوم فورنيفال عن المجتمع الاستعماري المتعدد السلالات وهو « مجتمع يتألف من عنصرين أو أكثر من الطوائف الاجتماعية التي تعيش جنبًا إلى جنب دون أن يمتزج بعضها ببعض » (١) .

وأشار ويليام ويلموت في معرض حديثه عن العلاقات بين الصينيين وأهل خير إلى ما يفيد قيام علاقات ذات طابع خاص بين التاجر الصيني المقيم في الريف وبين الفلاحين الوطنيين : « على الرغم من أن المجتمع المتعدد الطوائف قد تموزه «إرادة اجتماعية» كما قال فورنيفال إلا أن طبيعة الروابط الاقتصادية بين التاجر الصيني والفلاح الوطني كانت تركز على المصالح المتبادلة وهو ما يتطلب استثمارهما وتعليمهما . إذ بدون التاجر يفقد الفلاح مورده من السلع المصنعة على اختلاف أشكالها وبدون الفلاح يفقد التاجر زبونه الذي يبيعه بضائمه كما يفقد مورده من الحبوب التي يبيعها في المدينة . وأكثر من هذا كانت ثمة معاملات مالية تربط الطرفين برباط وثيق ولا يرغب أحدهما في انقائها ويبدو أنها كانت قائمة على أساس من الثقة المتبادلة . بمسألة أخرى أن العلاقات الاقتصادية بين الفئات المهنية الخاصة ولدت مصالح مشتركة من شأنها أن تدعم الروابط داخل المجتمع المتعدد الطوائف سواء أكانت هناك أم لم تكن ضغوط قوية من جانب السلطة الاستعمارية لفرض السلام » (٢)

وثمة انطباع بأن العلاقات بين التجار الصينيين والفلاحين الوطنيين كانت علاقات طيبة للغاية ، وهو ما ذهب إليه عدد من الباحثين المتخصصين أمثال بورسيل (٣) ودونالد ويلموت (٤) وويليام ويلموت . واعتقد أننا يجب أن نرجع هذا إلى تقاليد التبعية التي كانت سائدة في ريف بورما وجاوا وكيبوديا .

ولكن هذا الوصف التحليل لوضع التاجر الصيني باعتباره تاجر تجزئة ليس إلا جزءًا من الصورة . فثمة طراز نموذجي بالمعنى الذي يقصده ويبر يفيد في إلغاء ضوء كاشف على الوضع الوسيط للأقلية الصينية بين الأوروبيين في قمة السلطة الاستعمارية وبين السكان الوطنيين في أسفل السلم الاجتماعي . ويتفق هذا مع مفهوم فورنيفال الذي يقول إن توزيع الطوائف الاقتصادية في مثل هذا المجتمع يطابق إلى حد كبير الفوارق العنصرية (٥) ، بيد أن القول بأن « كل صيني يعمل تاجرًا » ليس وليد بحث مدقق عن كتب للواقع الاجتماعي . إن دراسة وضع السلالة الصينية في جاوا ، وهي على ما أعتقد نموذج للأقليات الصينية في منطقة نانيانج ، كفييل بأن يوضح لنا هذه النقطة .

يتضح لنا من تقارير الإحصاء السكاني لعام ١٩٣٠ أن ٥٧٦٦ في المئة من الصينيين العاملين يشتغلون بالتجارة و ٢٠٨١ في المئة يعملون بالصناعة ، و ٢٨٣ في المئة بالموصلات ، و ٩١١ في المئة بانتاج المواد الخام (زراعة المحاصيل الوطنية والفاكهة والحضروات ، وتربية الماشية ، صيد الأسماك ، الفنص ، قطع

J.S. Furnivall, Netherlands India: A Study of Plural Economy, 2nd ed., (١)
p. 446, London, Cambridge University Press, 1944.

William E. Willmott, op. cit., p. 96. (٢)

Purcell, op. cit., p. 69-70. (٣)

Donald B. Willmott, The National Status of the Chinese in Indonesia, 1900- (٤)
1958, Rev. ed., p. 12, Ithaca, N.Y., Cornell University Press, 1961.

Furnivall, op. cit., p. 451. (٥)

الأخشاب ٠٠٠ الخ) ، و ٩٥٩ في المئة يعملون بمهن أخرى (الطب ، الحمامة ، الصحافة ، التعليم ، خدمات مدنية ، خدمات منزلية ، وغيرها) . ويمكن تقسيم المشتغلين بالتجارة الى النسب المئوية التالية : بدالين وباعة متجولين (٢٧٠٢) ، وباعة اطعمة وتبغ الخ (١٢٨٨) ، تجارة نسيج (٩٢٣) ، تجار جملة ووسطاء بالعمولة (٤٣٠) ، مؤسسات تسليف (٢٩٣) ، آخريين (١٧٠٥) . وإذا عرفنا أن هذه النسب تجمع كلا من العمال وأصحاب الاعمال ومن ثم فانها لا تبين الفوارق الطبقية داخل مجموعة الصينيين اذن لاتضح لنا أن تجارة التجزئة لم تكن المهنة الرئيسية بين الصينيين في جاوا عام ١٩٣٠ .

وثمة بيانات احصائية عن الوضع الاقتصادي للصينيين في بلدان جنوب شرق آسيا ، وحرى بنا أن نقومها بنفس الطريقة . تشير هذه الاحصاءات الى أن الصينيين في اتحاد الملايو - قبل تأسيس ماليزيا - كانوا ينتجون ما يزيد على ٧٠ في المئة من الدخل القومي ، ويمتلكون ٧٢ في المئة من وسائل النقل البري و ٤٠ في المئة من الدخل القومي ، ويمتلكون ٣٥ في المئة من مزارع المطاط (٢) . الا أننا يجب أن لا ننسى مع هذا أن أعدادا غفيرة من الأجراء الصينيين يعملون في مناجم القصدير والمزارع وفي بناء الطرق وأعمال الشحن ، وهؤلاء لا يحصلون الا على قسط ضئيل بالقياس الى ما يمكن أن يجنيه عمالقة مزارع المطاط من الصينيين .

ولم تكن الديناميات الاقتصادية هي القوة الوحيدة التي تولد تأثيرا متفجرا داخل مجتمع مستعمر شبه طائفي وذلك بما تيسره من امكانيات لصقوف من الأبناء لكي ينتقلوا الى مهن ارقى من مهن آبائهم وأجدادهم . فقد أدى التعليم الدور نفسه (٣) ، إذ كان له أثره أيضا في تغيير الاتجاه الاقتصادي للصينيين بغض النظر عما اذا كانت السلطة الاستعمارية استشهدفت هذا عن وعي أم عن غير وعي . فبالنسبة للصينيين في أندونيسيا لم يكن من المتوقع حتى مطلع هذا القرن الا أن يستمروا في أعمال التجارة التزاما بالتقليد المتبع قبل الاستعمار أو اثنامة . ولكن في عام ١٩٠٠ أنشأ بعض الصينيين ممن ولدوا في أندونيسيا عددا من المدارس لتعليم الصينيين ، وبعد ثماني سنوات اتسعت فرص التعليم للأطفال الصينيين وذلك بإنشاء عدد من المدارس الهولندية الصينية تحت رعاية الحكومة . والجدير بالملاحظة أن الأطفال الصينيين كانوا يلتحقون بالمدارس الحكومية الهولندية التي أنشئت لتعليم الأطفال الأندونيسيين ، وذلك في المناطق التي كان يتعذر عليهم فيها الالتحاق بالمدارس الصينية بنوعها . وفي عام ١٩٢٩ / ١٩٣٠ التحق ما يقرب من ثمانية آلاف طفل صيني بالمدارس الحكومية (٤) ، وأكثر من هذا أن المدارس الأوروبية كانت تسمح بقبول أبناء الصينيين الأثرياء .

Volkstelling 1930 (Census of 1930 in the Netherlands India), vol. VII : Chinese- (١)
zen en andere Vreemde Oosterlingen in Nederlandsch-Indië (Chinese and other non-indigenous orientals in the Netherlands India), Batavia, Department van Economische, 1935. See Subsidiary Table No. 26, p. 136.
Alice Tay Erh soon, « The Chinese in South-East Asia », race : The Journal of (٢)
the Institute of Race Relations, vol. IV, No. 1, November 1962, p. 34.
Raymond Kennedy, « The Colonial Crisis and the Future », in : Ralph Linton (٣)
(ed.), the Science of Man in the World Crisis, p. 311, New York, Columbia University Press, 1945.
Volkstelling 1930, vol. VII, op. cit., p. 108.
(٤)

النتيجة التي نخلص اليها من كل هذه المعطيات أنه لم يكن متوقعا أن يجد كل أبناء التاجر الصغير وسيلة لاكتساب رزقهم من عمل أيهم . ربما يستطيع ذلك واحد أو اثنان منهم ، ولكن ما تلقاه الأبناء من تعليم حديث أتاح لهم فرصة اختيار مهنة جديدة . وأكثر من هذا أن إجادة لغة أوروبية في مجتمع طائفي يركز على التمايز اللوني ، وكذلك اتباع أسلوب الحياة الغربي ، من شأنهما أن يدعما المرء إلى ازدياد مهنة التاجر الصغير . وإزاء الضغط الاقتصادي الأليم الذي حدث نتيجة للآزمة الاقتصادية العالمية في العقد الرابع فإن الشباب الصيني الذي تلقى تعليما غربيا لم يجد بديلا غير العمل ككتبة في مؤسسة تجارية أوروبية أو الالتحاق بالوظائف المدنية للسلطة الاستعمارية في حدود المناصب المتاحة للصينيين . ومن الأهمية بمكان أن نؤكد الدور الأساسي للتعليم باعتباره أحد العوامل التي أدت إلى تغيير الوضع التجاري التقليدي للصينيين . والمعروف أن المتعلم ، طبقا للمعايير الصينية ، يحتل قمة السلم الاجتماعي . ومن المسلم به أن الصينيين في تايوان كانوا جميعهم ، حتى أكثرهم ثراء ، يؤثرون إتاحة الفرصة لأبنائهم لتحقيق أكبر قسط ممكن من التعليم . ولبس ثمة من يتوقع أن يدير طبيب متجرا للتجزئة ولا حتى منجما للقصدير .

إن المجتمعات شبه الطائفية ، مثل مجتمعات المناطق المستعمرة في جنوب شرق آسيا ، لا تساعد على تمثيل الأقليات العنصرية ، ولكن عوامل التكامل التي أسلفنا ذكرها خففت من قسوة الشقاق في البنية الاستعمارية . إذ أن وجود مجتمعات من الصينيين المولودين محليا في كل بلد من بلدان جنوب شرق آسيا قبل مرحلة الاستعمار ، والنزاعين إلى تمثل عناصر ثقافة البلد المضيف ، لهو في حد ذاته دليل حي على أن الفوارق الثقافية ، حتى على الرغم من تدعيمها في زمن الاستعمار ، لا تحول دون المجموعات السلافية وخلق علاقات متبادلة طيبة . إن التوترات العنصرية الموجودة في جنوب شرق آسيا لا يمكن أن نرجعها فقط إلى الآثار المتخلفة عن الاستعمار . حقا إن النزعة العنصرية التي شجبتها النظام الاستعماري قادرة يقينا على خلق حقد عنصري . ولكن يبدو أن ثمة عوامل أخرى تفسر لنا السبب في أن الاضطرابات المعادية للصينيين ، التي انغمس فيها السكان الوطنيون ، لم تقع إلا بعد عام ١٩٠٠ ، وكانت تحدث على نطاق واسع من حين إلى آخر . بل الملاحظ أنه في بلد مستقل ، ونعني به سيام ، وجدت نزعة العداء للصينيين أول صياغة لها عام ١٩١٤ في كتيب صدر تحت عنوان « يهود الشرق » ، ولم يؤلفه غير الملك راما السادس (والغريب أنه كان مولدا نصف صيني) .

إن فريتم هو أول من قدم النظرية القائلة بأن التوترات العنصرية بين الأقليات الصينية في جنوب شرق آسيا وبين البلدان المضيضة نشأت نتيجة للمنافسة الاقتصادية المركزة على الفوارق العنصرية (١) ، فقد شهد مطلع هذا القرن ميلاد طبقة تجارية وطنية في جنوب شرق آسيا . ومن ثم فإن العلاقة الاقتصادية المتكاملة بين طبقة الكومرادر الوطنية وبين التجار الصينيين كقوتين متعادلتين لم تعد تسيطر على المشهد التاريخي لجنوب شرق آسيا في القرن العشرين ، إذ حلت مكانها المنافسة الضارية بين مجموعات رأسمالية متشابهة التطلعات . ويؤكد لنا فيكبرج أن

هذه المنافسة بدأت في الفلبين قبل هذا التاريخ « أن نمو القوة الاقتصادية للصينيين بعد عام ١٨٥٠ واتساع نطاق توزيعها أدى الى التنافس بين المؤسسات التي يملكها المولدون والفلبينيون التي نشأت فيما بين عام ١٧٥٠ وعام ١٨٥٠ . ونمته تحيزات ثقافية تختفى وراء النزاعات المعادية للصين التي نشبت في العقدين التاسع والعاشر من القرن التاسع عشر . ولكن العوامل الاقتصادية هي التي كانت صاحبه الدور الحاسم » (١) ، وحدث بعد ذلك مثل هذا في أندونيسيا وبلدان أخرى . ووقع أول اضطراب عام في ماليزيا في الثالث عشر من مايو عام ١٩٦٦ . ولعل التجربة الأندونيسية تكشف لنا أفضل من غيرها عن الطابع العام للصراع ضد الصينيين المستوطنين في جنوب شرق آسيا ، الذي بدأ مع مطلع هذا القرن ، أي بعد أن تحول الاتجاه القومي في جنوب شرق آسيا تدريجاً الى عامل هام مؤثر في العلاقات بين السلالات المختلفة (وأصبح هو العامل المسيطر بعد أن نالت كل بلدان جنوب شرق آسيا استقلالها) .

وتكمن حزب «ساريكات دا جانج اسلام» ، وهو رابطة تجار جاوا التي تأسست عام ١٩١١ ، من أن يجذب اليه أتباعاً عديدين نتيجة ، وكرد فعل أيضاً ، لتزايد قوة الوضع الاقتصادي للصينيين . وفي عام ١٩١٦ تحول حزب «ساريكات اسلام» ، وهو الاسم الجديد الذي اتخذته لنفسه منذ عام ١٩١٢ ، الى تنظيم سياسي مناضل . ولجأ الحزب الى استئثار العواطف الدينية للجماهير ، واستطاع قاداته التجار بذلك شن سلسلة من حملات العنف ضد منافسيهم الصينيين . ولا ريب في أن مشاعر التضامن الديني ، وليس الوعي القومي أو الطبقي، هي التي دفعت الفلاحين والعمال الأندونيسيين الى الاستجابة لنداء قادتهم الرأسماليين لمهاجمة الصينيين « الرأسماليين الأشرار » . ومنذ ذلك الحين بدأنا نرى في كل بلدان جنوب شرق آسيا أن النزعة القومية الاقتصادية اذا ما توفرت لها سلطة قومية سياسية قوية أصبحت تشكل تهديداً لوضع الأقلية الصينية . ولكن كان ثمة بلد واحد على الأقل في جنوب شرق آسيا ظل على مدى القرون بعيداً عن الصراعات العنصرية بين السكان الوطنيين والأقلية الصينية ، ونعني بهذا البلد كمبوديا ، هذا على الرغم من اجراءات التفرقة العنصرية التي تحرم على الصينيين النشاط السياسي وتمنعهم من شغل عدة مهن يبلغ عددها ثمانى عشرة مهنة . ويصادق ويليام ويلموت على نظرية فيرتمير القائلة بأن هذه المصادمات ترجع في الأساس الى المنافسة الاقتصادية داخل اطار التفرقة العنصرية . ويفسر بناء على ذلك عدم وقوع صراعات بين الصينيين ومواطني خيمر فيقول ان السبب أنه لم تكن قد ظهرت بعد طبقة وسطى من أى نوع من مواطني خيمر (٢) .

ان الاستطرداد في الحديث عن ردود الافعال الصينية نتيجة انتهاك وضعهم يخرج بنا على نطاق هذه الدراسة . بيد انني أستطيع القول في أن أذكر رد فعل واحداً ، اذ قد يكون أحد الاعراض ذات الدلالة بالنسبة للنظرة الصينية الى الظروف الراهنة في أكثر بلدان جنوب شرق آسيا . يذكر جوزيف ب.ل. جيانج أن الأغلبية الساحقة من الصينيين المستوطنين في تاي يظلون عمالاً أو تجاراً صفاراً حتى اواخر حياتهم

E.B. Wickberg, « Early Chinese Economic Influence in the Philippines, 1850- (١) 1898 », Pacific Affairs, vol. XXXV, No. 3, Autumn 1962, p. 285.

William E. Willmott, op. cit, p. 96-7. (٢)

وبعد أن يفرغ من اشارته هذه يخرج بالنتيجة التالية : « ان كثيرين من أصحاب الأعمال لا يعانون من الاجراءات المقيدة للحريات بل على العكس قد يتمتعون اقتصاديا في ظلها وذلك عن طريق تعيين كبار السياسيين أعضاء في مجالس الادارات أو عن طريق تحويل مؤسساتهم التجارية الى مشروعات صينية ثانوية يضمن لها رجال الدولة الحماية والامتيازات الرسمية ويمدونها بالمقود الحكومية . وهكذا بنشأ نوع من « الارتباط المضوى المتناقض » بين الصفوة السياسية وبين رجال الأعمال المنبوذين داخل اطار انتقالي نموذجي . ومن ثم لا يمكن تصفية رجل الأعمال المنبوذ ذلك لأن نشاطه الاقتصادي مصدر تمويل للصفوة الجديدة تنفق منه لتضاعف فراغها وبذخها . وهو أيضا لا يستطيع أن ينوب في المجتمع كواحد من أبنائه ، ذلك لأن خطوة كهذه لا تعني فقط ضياع كبري فداء في عملية انتقالية بل تعني أيضا خسارة مالية جسيمة بالنسبة للصفوة . وهكذا فإن القومية الاقتصادية المناضلة لم تعمل على سحق العدو بل عملت على خلق تعاون مخوف بالمخاطر بين خصمين » (١) .

وقام مؤرخا الأستاذ وانج جونجو بدراسة تحليلية لعملية تحول الصينيين الماليزيين الى سياسيين ماليزيين (٢) . وسبق لي أن خلصت الى نتيجة محددة في دراسة أخرى حيث قلت انه الى حين أن يتوافر حل لجوانب المشكلة الاقتصادية برمتها فإن البرانكانز Perankans في أندونيسيا سيظلون غرباء عن الأرض التي ولدوا فيها ، هذا على الرغم من موقفهم الإيجابي إزاء وقائع ما بعد الحرب في أندونيسيا وجنوب شرق آسيا (٣) . لقد حطمت أيام الاستعمار مظاهر التخصص العنصري التقليدي في مجال الاقتصاد ، وما هي ذى البنية الاجتماعية لمجتمع شبه طائفي في جنوب شرق آسيا تتحول شيئا فشيئا الى بنية طبقية . فثمة عملية تكامل ثقافي واقتصادي لا تخفى على عين الملاحظ الخبير تجرى الآن وتجذب الأقليات الصينية بكاملها داخل الفلك الوطني لبلدان جنوب شرق آسيا على اختلافها . ولم يبق الا أن نعرف هل قادة بلدان جنوب شرق آسيا وضائعو سياستها سيستجيبون لهذه العملية بالاستفادة من المهارات الادارية ورأس مال التجار الصينيين وخبرة الباحثين الصينيين وهم كثيرون ، فضلا عن الحيوية الانتاجية لمهارة العمال والفلاحين والصناع الصينيين . ان التنافس القائم على أساس التفرقة العنصرية يمكن بل يجب تلافيه . وأحسب أن مهمة قادة بلدان جنوب شرق آسيا هي العمل على توفير الفرص الواسعة امام كل المواطنين بغض النظر عن الوضع العنصري أو الديني ، وسبق أن تناول هوارد ريجيتز مشكلة التجديد في السياسة والسلطة على أساس عصري ، ويقرر في دراسته هذه ما يلي : « ان النمو والتنوع في مجال الاقتصاد

(١) Joseph P.L. Jiang, « The Chinese in Thailand », Journal of Southeast Asian History, vol. VII, No. 1, 1966, p. 64-5.

(٢) Wang Gungwu, « Chinese Politics in Malaya », The China Quarterly (London), No. 43, July-September 1970, p. 1-31.

(٣) Go Gien Tjwan, « The Role of the Overseas Chinese in the South-East Asian Revolutions and their Adjustment to New States », in Michael Leifer (ed), Nationalism, Revolution and Evolution in South-East Asia, p. 59 ff., Hail, Centre for South-East Asian Studies, 1970.

من شأنهما أن يمهدا طريقا جديدا تفتتح فيه الفرص على نحو سريع . ان توافق شبكة نامية من النشاطات الاقتصادية أو المسئوليات الحكومية التي ترقى فوق مستوى القسوراق الإقليمية والطائفية التقليدية ستنتزع الناس من الولا المحلي ليصبحوا مواطنين يمتد ولاؤهم للأمة كلها (١) . ولم يكن هوارد ريجنز الباحث الوحيد الذي يؤمن بأن اتاحة الفرص الجديدة هي الحل الوحيد للمشكلات العنصرية في البلدان النامية . وثمة عبارة قالها رايونند سميث ويستشهد بها فيرتيم في ختام عرضه لنظريته عن المنافسة الاقتصادية القائمة على أساس من التفرقة العنصرية يقول فيها : « اننا سنصل الى الحل الأمثل اذا ما استطاع النمو الاقتصادي السريع أن يتيح الكثير من الفرص بحيث يتضاءل دور الفيرة والمخاوف المرتكزة على أساس عنصري » (٢) ، وسوف آكون سعيدا غاية السعادة اذا تحقق هذا .

(١) Howard Wriggins, « National Integration », in: Myron Weiner (ed.) *Modernization : The Dynamics of Growth*, p. 191, New York and London, Basic Books, 1966.

(٢) Rlymond T. Smith, *British Guiana*, p. 143, London, Oxford University Press, (٢) 1962, (as quoted in Wertheim, *East-West Parallels*, op. cit., p. 82).

$+$ \times \div أبعاد جديدة للصراع والاستقرار للتغيير

عندما كنت طالبا تعلمت التمييز بين « الإنسان العاقل » - أي الإنسان الحديث - وإنسان حفريات نياندرتال ، وكان ينظر الى هذا الإنسان الأخير - حيثما ظهر سواء في أوروبا أو آسيا أو افريقيا - على أن مستواه في الذكاء أقل كثيرا من الإنسان الحديث ، وعلى أنه طريق مسدود في التطور الفيزيقي للجنس البشرى . وفي عيد الميلاد الماضي كنت أشاهد برنامجا تلفزيونيا موجها للشباب من هيئة الاذاعة البريطانية ، يلقنهم فيه الدكتور جون نابير أن « إنسان نياندرتال » أعيدت تسميته فأصبح « إنسان نياندرتال العاقل » ، وأصر نابير على أن هذا « الجنتلمان » لم يكن مختلفا كثيرا في صفاته الجسمية وملكاته العقلية عن أسلافنا الذين امتازوا الآن امتيازاً مضاعفا بالحكمة فاندرجوا تحت تسمية « الإنسان العاقل الحكيم » .

ووجدت شيئا رمزيا يسترعى الانتباه في هذا التوكيد على أن إنسان نياندرتال ينتمي الى النوع الذي ينتمي اليه الإنسان الحديث . وعلى ضوء الرؤية التي توصلنا اليها الآن عن الكائنات الشبيهة بالإنسان المستخدمة للادوات التي تطورت عن جدنا الأعلى غير المتمايز نسبيا منذ ملايين السنين ، استبعد علماء الانثروبولوجيا

بقلم : ماركس جلاكمان

استاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة مانشستر منذ سنة ١٩٤٩ . وهو من مواليد جنوب افريقيا ، وقد قام بأبحاث أنثروبولوجية واسعة النطاق في قارته الأصلية ، ومن مؤلفاته : « المادة والصراع في افريقيا » (١٩٥٥) ، و « النظام والتمرد في افريقيا القبلية » (١٩٦٣) ، و « أفكار وأجراءات في قانون افريقيا المرئي » (١٩٦٩) .

ترجمة : فتواد كامل

مدير البرنامج الثاني باتحاد الاذاعة والتلفزيون العربي . تخرج في قسم الفلسفة بكلية الاداب عام ١٩٤٩ . وله مؤلفات كثيرة أهمها : « الفرد في الفلسفة شوبنهاور » ، « الشعر في فلسفة سارتر » ، « أندريه مالرو شاعر الغربة والنضال » . وله مترجمات عديدة أهمها : « الموسوعة الفلسفية المختصرة » ، « الحلم والواقع والمزلة في المجتمع للفيلسوف الروسي نيتشاي » ، « المذاهب الوجودية لريچس جولييه » . وقد نال جائزة الدولة في الترجمة لعام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ من رواية « الأمل » لـ أندريه مالرو .

الطبيعية التمييز العنصري الحاد الذي كان يبدو مقبولا تقريريا راسخا في تاريخ علم الحيوان ، فأصبح « انسان نياندرتال » و« بروكن هيل » وغيرهما - ذلك الانسان الذي يسير منحنيا الى الامام ، البارز الحاجبين ، الضئيل المنح - يصنف الآن بوصفه كائنا يستطيع « الانسان العاقل » أن يمدد أخوا أو أختا أو زوجا ، فقد كان يسير مستقيما ثابت الخطى ، وكان ذكيا ، يصنع الأدوات بوسائل معقدة . وإذا كانت أدواته أشد سذاجة وأقل تنوعا من أدوات العصور المتأخرة فإنها كانت أكثر تعقدا من أدوات العصور المبكرة التي صنعها حقا « الانسان العاقل الحكيم » . وتمخض عن صنع الأدوات تحسين الأدوات . وقام الناس بتعليم غيرهم . وما حدث في تاريخ البشرية منذ أقدم العصور ما زال مستمرا حتى الوقت الحاضر .

بيد أن البشر كانوا - في الوقت نفسه - يشنون الحروب بعضهم على البعض الآخر ، ومع أننا لا نعلم لماذا انقرض « انسان نياندرتال العاقل » ، اذ نعلم انه عاش في الوقت الذي عاش فيه « الانسان العاقل الحكيم » ، الا أنه لا مفر من أن يخشى

المرة أن يكون « الإنسان العاقل الحكيم » قد ساعد أخاه النياندرتالي على الاختفاء من وجه البسيطة .

فاذا كنا قد تبينا الآن أن الفروق التي سبق إليها الزعم بين هذين النمطين القديمين من البشر أقل كثيرا مما ذهب إليه الاعتقاد من قبل فإن ذلك يعطى سندا قويا لتلك الكشف التي ثبتت طويلا وتدعمت صحتها على يد أكثر العلماء موضوعية في علوم الحياة والنفس والاجتماع والتاريخ ، تلك الكشف القائلة بأن الفروق النشوية بين جماعات « الإنسان العاقل الحكيم » ان لم تكن سطحية فهي خفيفة بالأهمال اذا قورنت بما للاتصالات التاريخية ، والصحة والتغذية ، والموقف الاقتصادي ، والثقافة والتربية ، وغيرها من آثار . وهناك علماء آخرون عالجوا هذه المشكلات بالمصطلحات الفنية ، وبمحاولات تتجدد باستمرار لاثبات أنه قد تكون هناك علة نشوية في الأداء المتباين لجماعات البشر في إنتاج التكنولوجيا ، وفي الاجابة على اختبارات الذكاء ، وما شابه ذلك . اما أنا فاسلم بأن الاختلافات التي نلمسها في انجازات الجماعات وأفعالها ما هي الا نتاج لتاريخ تلك الجماعات ، ونتاج للعوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية القائمة . والحق أنني - بوصفي من المشتغلين بعلم الإنسان الاجتماعي وأعمل في موطن أفريقي بين زملاء أفريقيين انحدروا من أجناس وثقافات مختلفة عني ، وقد سمعوا لي بالدخول في طريقتهم في الحياة والفكر - لم اصطدم في فهمي لهم بحواجز من الذكاء أو العاطفة ، كما لم تقم - على ما أرجو - أية حواجز في فهمهم لي .

الاتفاقية الدولية عن إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري :

وعلى هذا ، لا مبرر لنا - من حيث الفطرة العنصرية - أن لم نعترف بترابطنا الإنساني المشترك ، أو بما تدعوه لغات البانتو - على ما أعلم - Ubuntu أو Butu أي صفتنا الإنسانية . ويدفعنا تيار قوى في تراثنا الإنساني الخاص بنا ، وفي كثير من المذنيات التي يصفونها خطأ بالبداية ، الى نتائج مماثلة . وعلى هذه الأسس نستطيع أن نقبل الفقرات التمهيدية في الاتفاقية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة عن إلغاء كل أشكال التمييز العنصري ، وتنادي هذه الاتفاقية بالكرامة الإنسانية في الحرية والمساواة ، من الوجهتين الأخلاقية ، والقانونية ، وترفض « أية عقيدة للتفوق قائمة على التمايز العنصري » . بوصفها مزيفة علميا ، مدانة أخلاقيا ، جائرة وخطرة اجتماعيا . ولكن على الرغم من تلك الأدلة جميعا التي تثبت تلك المساواة الفطرية بين الجنس البشري ما زالت الاختلافات القائمة بين جماعات البشر وفتاتهم تولد باستمرار أشكالا علمية أو شبه علمية جديدة ، تعزو معظم هذه الاختلافات الى عوامل نشوية ، وتنكر انها نتاج الظروف التي ينشأ فيها الناس . ومن الأبعاد الثابتة في التفريق ذلك الظهور المتكرر في أشكال جديدة للنظريات القديمة القائلة بالفروق الفطرية . وهكذا ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية مدرسة جديدة تذهب الى أن شطرا من التباين في نتائج اجراء اختبارات الذكاء على الجماعات المختلفة الاجناس يمكن أن يعزى الى عوامل نشوية ، ومن ثم يقضي الملل بتخصيص أنواع مختلفة من التعليم لهذه الجماعات المتباينة . هذه المدرسة الفكرية لقيت فعلا استجابات قوية في الولايات المتحدة من جميع أنماط العلماء ، ومن الرأي الرسمي القومي . والصعوبة هنا هي أن الفروق

الثقافية نفسها التى تجعل الجنس البشرى موضعاً لكل هذا الاهتمام هى التى
تؤدى بوضوح الى مثل هذه النظرية .

وتعرض مواد الاتفاقية هذه الورطة الملحة التى نواجهها نتيجة لآكثر
ما يميز الانسان ، ونعنى به الثقافة والاختلافات الثقافية . ذلك أن الاعتراف
بالمساواة الإنسانية يقتضى الاعتراف بحق الكائنات البشرية جميعاً فى التطلع الى
جميع تلك الحريات التى تنص عليها الاتفاقية ، وخاصة فى المادة الخامسة . ومن
ضمنها ايضاً : « حق المشاركة على قدم المساواة فى الانشطة الثقافية » ، وهذا
معناه فى نظرى أن لكل شخص حق اعتناق الشكل الثقافى الذى يحلو له ما دام هذا
الحق لا يدفعه الى الاعتداء على الآخرين . وهذا معناه أن الاتفاقية كما تعرضها
الديباجة ترفض كل « سياسات التفرقة العنصرية ، أو العزل أو الانفصال » .
وهذا لا يقرر بالطبع أن كل إنسان مرغ « على الانتماء الى ثقافة واحدة » ، فإن شاء
فعل ، وإن شاء ظل بمعزل ، مع تأكيد هذا التحفظ مرة أخرى بالا يفعل شيئاً
فيه اعتداء على حقوق الآخرين . والمعضلة الصعبة - إذا استخدمنا المصطلحين
الأخلاقى والسياسى ، وكما تظهر بوضوح فى المناقشات التى دارت حول الاتفاقية (١) -
هى كيف يمكن تحقيق حرية الانسان فى أن يكون مختلفاً فى الوقت الذى يمنح فيه
الحق فى أن يكون شبيهاً بالآخرين . فهذا معناه أنه لا بد لنا أن نتوقع باستمرار فى
المستقبل مواجهة أبعاد جديدة للتغيير والصراع والاستقرار فى ميادين العلاقات بين
الجماعات ذات الثقافات المختلفة وبين الجماعات ذات الأصل العنصرى أو الجنس
المختلف الى حد ما .

نظرية جديدة :

وهذا حرق أن يؤدى بنا - كما ذكرت آنفاً - الى أشكال نظرية جديدة لتفسير
أساس الفروق بين الجماعات بوصفها فطرية . وقد أصبح علم الخلق Ethology
الآن مجالاً مثمراً وشديد الشيوع من مجالات البحث - على الأقل - فى أوروبا
الغربية وأمريكا الشمالية . فهو مشعر فيما يمنحه لنا من فهم لسلوك الحيوانات
والطيور فى علاقاتها ببنى أجناسها ، وبغيرها من الأنواع فى بيئة نباتية وحيوانية
معينة . ومن الشائع ايضاً استخدام تلك الكشوف لا بوصفها نظائر فحسب ، بل
بوصفها أيضاً طرائق لتفسير السلوك الاجتماعى للبشر . وهنا أرى مكن الخطر .
فمن الواضح أن علينا قبول التركيب النشئوى الإنسانى بوصفه واحداً من العوامل
المتغيرة القيمة للحياة الاجتماعية الثقافية ، ولكن يختلف عن هذا تمام الاختلاف
أن نحاول اثبات أن أشكال التنظيم الاجتماعى الثقافى للجماعات البشرية يمكن أن
نمزوها الى أشكال من التنظيم كانت سائدة بين أسلافنا الأوائل من الكائنات
الشبيهة بالإنسان ، متوسلين الى ذلك بنظائر نلتبسها عند البدائيين ، وأن نحاول
اثبات أن تلك الأشكال من التنظيم انتقلت بالوراثة ، أو بعبارة أخرى أن أشكال
السلوك الإنسانى يمكن تفسيرها مباشرة بالرجوع الى التركيب الجسمانى . مثل

(١) Nathan Lerner, The U.N. Convention on the Elimination of all Forms of Racial
Discrimination : A Commentary, Leyden, A.W. Sijthoff, 1970.

هذه المحاولات تعمل على تحويل الانتباه عن العوامل الاجتماعية والثقافية التي تفسر الى حد بعيد ، بل أبعد بمراحل ، العداوات التي يظهرها أعضاء الجماعة الواحدة بعضهم ضد البعض الآخر ، أو خضوع جماعة لغيرها من الجماعات ، ومن المحتم بالتالي أن تحول مثل تلك الحجج الانتباه أيضا عن الطريقة التي يمكن بها تفسير أشكال التنظيم الاجتماعي ، وبالتالي تحسين أشكال العداوة . ومن الأمثلة البارزة على هذا النمط من التفكير أضرب مثلاً بكتاب ل . تايجر L. Tiger « البشر في جماعات Men in groups » ، وإن لم يكن ذلك مثلاً على التمييز العنصري اللهم إلا إذا قبلنا رأى بعض الأعضاء في حركات التحرير النسائية القائل بأن النساء هن أشد الأجناس معاناة من التمييز العنصري . ويسلم تايجر بنظرية مؤداها أنه في حقبة الكاثي الشبيه بالإنسان كان من الممكن أن تكون الجماعات المتعاونة التي تتألف من الصيادين الذكور وحدهم - والتي لاتعوق نفسها باصطحاب الاناث - أكثر نجاحاً ، ذلك لأن الاناث أقل سرعة في العدو . وعلى هذا فمن الأرجح أن يبقى هؤلاء الذكور ويستكاثروا . وفي مقابل ذلك من الأرجح أن تجهض الاناث النواتج بصرون على مرافقة الذكور أو أن يمتن . ومن ثم يكون الانجاء الى انجاب ذكور تتوافق مع ذكور ، واناث يكن أقل ارتباطاً بالذكور خارج علاقات الزواج . ويفترض تايجر أن هذه النزعات في الذكور والاناث الذين نجحوا في البقاء ربما حملتها «المورثات» (الجينات) ، واستمرت في التأثير على مجتمعاتنا بعد آلاف السنين التي قطعها التطور ، مادامت دعواه القائلة بأن الاناث المحبات للاستقرار في بيوتهن أكثر خصوبة تؤيدها مزاعم أخرى عن أن « النساء ذوات المهن » في العصر الحديث مصابات في معظم الأحيان بالمقم أو هن أقل انجبايا للأطفال من غيرهن من النساء . ولا أعرف خيراً من هذا مثلاً على حجة مسرفة في التكلف ، يؤيدها عديد من الاستشهادات (وهي متفاعة الى حد ما) ، ولكنها تمن في الخطأ إمعاناً . وحتى لو تفاضينا عن القفز فوق كل تلك الحقب لأفنيها تايجر لا يلتفت أى التفات الى مثل تلك الحقائق الحاسمة ، وهي أن المرأة العقيمة أو المرأة التي لم تنجب إلا عددا قليلا من الأطفال لديها فرصة اعظم في الظروف الحالية للنجاح في مهنتها ، وأن سن الزواج للنساء اللواتي يسمين للبروز في مهنتهن قد تكون متأخرة عن غيرهن من النساء . وأن مثل هؤلاء النسوة المتعلقات أكثر استخداما للوسائل الوقائية وأمر في استعمالها في أحوال معيشية أكثر ملائمة ، وهن جراً .

ومن الممكن إيراد أنماط مماثلة من هذه الحجج - بل وردت فعلاً - لتفسير العداوة بين الجماعات العنصرية والجنسية . والرجوع بمثل هذه العداوة الى سلوك الطيور والحيوانات في الدود عن أراضيا ، وماشاكل ذلك ، حتى تبدو «طبيعية» ، معناه التهرب من فحص التركيب المعقد من العوامل التاريخية والثقافية التي تفسر العداوة . والحقيقة الثابتة هي أنه لو أمكن تغيير التنظيم الاجتماعي الثقافي لأمكن بالتالي تغيير سلوك الناس الذين يشملهم ذلك التنظيم . وكلنا نعلم - نحن الذين عشنا في الأراضي الأفريقية أثناء حكم الدول الاستعمارية البيضاء لها ، وبعد حصولها على الاستقلال - كيف تغيرت سريعاً المواقف والعلاقات بين البيض والأفريقيين . وأنا لا أشير هنا الى البيض المتحررين (الليبراليين) الذين ينادون دائماً بالمساواة بين الاجناس ويحاولون التصرف وفقاً لهذا المبدأ ، وإنما أشير الى كثير من البيض الذين ينظرون الى الأفريقيين بوصفهم جنسا أدنى . وهذه الملاحظة نفسها تنطبق على كثير من الأفريقيين الذين ناضلوا بحق تضالاً مريراً ضد تبعيتهم ، ذلك أن مواقفهم من

البیض قد طرات علیها تغیرات جوهرية بعد ان نالوا الاستقلال والمساواة الاجتماعية
او حتى التفوق الاجتماعی .

افتراض لامسوغ له ونظريات باطله

وعلى هذا فاننا حين نتصدى للفروق الثقافية وللاتجاهات الاجتماعية التي
تنطبق فی توزيعها الى حد ما مع توزيع الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية فاننا
نتوقع بوضوح ان تظهر سلسلة باكملها من النظريات الجديدة التي تسوغ تفاوتها .
وهذا شيء جلی بما فيه الكفاية ، بيد ان ماهو جلی يحتاج مع ذلك الى ان يقرر من
جديد . فنحن فی حاجة الى ادراك ان تبرير مثل هذا التفاوت على اساس انه فطري
قد يظهر فی اشكال ذققة جدا ، ولهذا السبب اوردت حجة تايجر القائلة بان
اتجاه الناس الى تكوين الجماعات لاغراض سياسية واقتصادية واجتماعية ، كما
لوحظ فی جميع المجتمعات تقريبا ، هذا الاتجاه ينقل فی مورثات (جينات) الجنس
البشري ، وكان له - وربما لا يزال له - ميزات متاحة للبقاء . وانا واثق من ان هذه الحجة
لا يقصد بها ان تؤدي الى هذه النتيجة ، وهي ان انفصال الرجال عن النساء امر طبيعي
محتوم ، ولكنها الى هذا تؤدي . وبالمثل عندما تطبق النظريات التي تربط بين
هوية أعضاء الجماعات الحيوانية وبين جماعاتها او بين أرضها او طرائق اعطاء الاوامر
او التقاطها ، عندما تطبق هذه النظريات على الاشكال الانسانية للتنظيم الاجتماعی
فانها كفيلة بان تقودنا الى افتراض ان الازواج الاجتماعية الحاضرة - بما فيها من
تبعية وتفرقة - هي اوضاع طبيعية ، وانها جزء من فطرتنا البيولوجية .

وفي رأيي ان هذه النظريات نفسها تثبت ان مثل هذا الافتراض لامسوغ له .
ذلك انها تكشف من سمة انسانية فريدة . وهذه السمة تنشأ عن قدرة البشر على
استخدام الالفاظ - تلك الرموز الشديدة المرونة - لصياغة حجج تفسر العالمين
الداخل والخارجی . ولما كانت الالفاظ على هذه المرونة فان الحجج يمكن ان تدفع
الى نتائج شبه منطقية . او بعبارة أخرى قد يتابع عالم سلوكي أو اجتماعي هذا
المنطق المزعوم فی تحليله الى وراء ما يشته هذا المنطق نفسه ، ويستخدمه لتفسير
ظواهر أخرى غير الظواهر موضوع البحث . وقد خلق فرويد مناخا جديدا من
الرأي عن التصرف الباطنی للنفس الانسانية ، وعندما قام بتطبيق نظريته لتفسير
اشكال التنظيم الانسانی الاجتماعي ونتائج الصراعات السياسية ، دون ان يدخل
فی حسابه القوى الاجتماعية والاقتصادية التاريخية ، انحرف عن المادة انحرافا
محزنا . ونحن نواجه - على فترات منتظمة - نظريات علمية فی اشكال جديدة
تعطى بعدا جديدا للاشكال القائمة للتمييز او للعداوة بين الجماعات ذات الاصول
الجنسية المختلفة ، او بين الجنسين : الذكر والانثى ، وهذا يبرر من جديد الاشكال
القائمة للتفرقة . والدراسات الحديثة لحياة الحيوان الاجتماعية تؤلف مثل هذا
البعد . واکرر أنه على الرغم من ان معظم انصار هذه النظريات من المتحررين
وأصحاب النزعات الانسانية فأنني أؤكد بكل ما وسعني من قوة ان نقل أية ماثلة
من السلوك الاجتماعی للحيوان تنسحب على السلوك الاجتماعی للانسان ، لا ينهض
على أربع ، كما نقول بالانجليزية ، فهذه الماثلة باطله ، وإی درس تعلمه من دراسة
الحيوانات ينبغي ان يطبق بعناية قصوى على المجتمع الانسانی .

من الثابت الآن ثبوتاً متيناً أن النظريات العلمية عن طبيعة الكائنات الانسانية ومجتمعاتهم خليفة بأن تاتثر تأثراً قوياً بالوضع السياسي والاقتصادى والاجتماعى لدعاة مثل هذه النظريات . ولا أرى أنا نفسى أن هذا التأثير محدد ولو بنسبة واحد فى المئة . فبعض الناس قادرون على الافلات من هذا التأثير ومتابعة التحليل المنطقى للوقائع - بالقدر الذى يمكن به اثبات الوقائع - الى حيث يقودهم ذلك التحليل . والخطر يكمن اذن - كما أرجو أن اكون قد بينت - فى أن يفضى بهم هذا المنطق الى أبعد مما ينبغى .

وإذا كان هذا الخطر يهددنا من منطق التحليل العلمى نفسه فالأحرى أن يهددنا بدرجة أقوى من منطق الاشكال الأخرى للمجهود العقلى . وقد استرعى انتباهى دائماً - بوصفى عالماً فى الانثروبولوجيا من جنس أفرىقىا - أن التحليلات الشديدة التعاطف ، بل التى تذهب الى حد الإشادة بالثقافات الأفريقية الوطنية فى جنوب أفريقيا ، تأتى من الدراسات التى يقوم بها باحثون يؤمنون بسياسة التفرقة العنصرية . فنقد وصفت هذه التحليلات ثقافة كل شعب أفرىقى فى صورة مثالية ، وبهذا ذهبنا الى أن تلك الثقافات صالحة لتلك الشعوب ، وإلى أنها جزء جوهري من كيانهم ، أنها بعض من حقهم ، علينا أن نعينهم على التمسك به . وهناك - كما أوضح ليوكوبر Leo Kuper - مثقفون أفرىقيون قوميون من دعاة التفرقة يقدرون كفاح الشعب الأفرىقى فى إقامة لفته الخاصة وثقافته فى وجه الضغط الهائل للغة بريطانيا وثقافتها وفروعها المتكلمة بالانجليزية ، وكذلك ضغط لفة أمريكا وثقافتها . ومن ثم فإنهم يذهبون الى أنه من الصواب بالمثل مساندة جماعات السكان الصغيرة فى مثل هذه المضاللات . ومن هنا لم تبق غير خطوة للانتقال الى الحجة القائلة بأنه على الشعوب فى سبيل مصلحتها الكبرى أن ترغم بالفعل على البقاء فى ثقافتها الخاصة ، التى ارتبط بها بالطبع كثير منها . ومن ناحية أخرى فإن علماء الانثروبولوجيا فى جنوب أفريقيا ، أولئك العلماء الذين كانوا يعارضون التفرقة العنصرية معارضة إيجابية من الناحية السياسية ، أشاروا فى وصفهم لهذه الثقافات الأفريقية أو لما يماثلها من ثقافات الى مواطن الضعف بل الى ضروب القسوة فيها ، أما المحايدين سياسياً فقد كتبوا كتاباً محايدة على وجه الإجمال .

وسوف يقوم الحوار العقلى بدوره فى التطور المستمر والتغير الذى يطرا على العلاقات بين الجماعات المنتمية الى أجناس مختلفة ، كما سيكون ثمة خلاف فى مصطلحات النظريات العلمية المناوئة . وأنا أبدأ من هذا الجانب ، وألح عليه ، لأن المقدمة التى أسست عليها اليونسكو هى أن الحوار العقلى لابد أن يقود الناس الى نهاية الأمر - وأنا هنا أكرر عبارات اتفاقية الأمم المتحدة - ليروا «أن أى نظرية للتفوق قائمة على التمايز العنصرى باطلة علمياً» . وهذا الى حد ما مبداً من مبادئ الإيمان . وهو أيضاً على ما أعتقد أقرار للنتيجة التى تؤيدها أفضل البحوث . ومن العسير جداً لسوء الحظ البرهنة على سلب مطلق ، ولما كانت هناك فروق ملحوظة بوضوح فى التقنيات والثقافات المنتمية الى جماعات ذات أصل عنصرى مختلف فمن الممكن الاحتجاج بحجج مقبولة فى الظاهر بأن هذه الفروق ترتبط بتباينات فى الفطرة النشوتية . كما أن الآراء التى من هذا القبيل لا تقتصر على أشخاص متميزين من حيث ترتيب شروب الامتياز الاجتماعي . فالذين يفتخرون الى الامتيازات قد ينتهون الى إضفاء القيمة والفضيلة على مايفصلهم ، وماهو خاص بهم يضعونه فى أعلى درجات التقدير .

منذ أعوام عديدة خلت كنت أقوم بأبحاث ميدانية بوصفى عالما أنثروبولوجية بين قبائل « الزولو » فى جنوب أفريقيا ، ولم يكن هؤلاء « الزولو » خاضعين لسيطرة البيض السياسية فحسب ، بل كانوا ممنوعين أيضا بحاجز اللون فى اكتساب كثير من ثقافة البيض . فرايت حينذاك أن طائفة من خبرة المتقنين بين الزولو قد تصرفته أراء هذه القبول بتأليف جمعية ثقافية من الزولو للحفاظ على ثقافتهم . وكان بعضهم على الأقل يحاولون إثبات أن ثقافة الزولو منزهة عن العيوب (لم يكن غريبا أن تؤيد حكومة جنوب أفريقيا هذه الحركة) . ونحن جميعا - على ما أظن - نحيد أى تنظيم يسمى الى الاحتفاظ بما هو مدعاة للفخر فى ثقافة أى جماعة . بيد أن ماصدمنى هو أننى سمعت عضوا يجادل فى اجتماع ضم آلاف الزولو بأنه لحل مشكلة اجتماعية معينة ينبغي عليهم العودة الى ممارسة طقوس سحرية كان يزاولها الزولو، وكان من الواضح أن هذه الطقوس اذا قيسست بالمعايير الطبية الحديثة شديدة الخطر على صحة أطفالهم . ولم أكن أقل من ذلك انزعاجا عندما حضرت حفل عشاء أقيم فى لندن لجمع الاعتمادات الخاصة بإنشاء دار ثقافية لأهالى نيجيريا فى بريطانيا ، فالفيت أن هذا المجهود الصادق قائم على فكرة كانت شائعة حينذاك بين الأفريقيين السود عن الشخصية الأفريقية الفريدة . وبدا لى أن المتحدثين ينجأون الى الحجج التى يستخدمها دعاة التفرقة فى جنوب أفريقيا ، وهى وجود اختلافات فطرية عميقة فى شخصية الجماعات المنحدرة من أصول جنسية مختلفة ، وعلى هذه الجماعات أن تتركب تلك الشخصية . وأفضيت للرئيس بمخاوفى ، وكان صديقا حميما لى وأصبح فيما بعد وزيرا فى إحدى الدول الأفريقية عندما نالت استقلالها ، فظل على عدم اقتناعه . وهناك حركات مماثلة تجرى فى أنحاء أخرى من العالم . وهذه الحركات جميعا . النابعة من التوزيع المتفاوت للثقافة ، ومن الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية على السواء بين التمييزين وغير التمييزين - الى حد سواء - سوف تتمخض عن تيارات جديدة من الصراع تموق الجهود المبذولة للاستقرار .

وهكذا تستطيع الرغبة المشروعة لشعب فى الحفاظ على ثقافته الخاصة أن تموق بوسائل شتى الجهود الواقعية الهادفة الى الاستقرار بحجة المساواة المدنية والثقافية . وأنا أتحدث هنا عن «المساواة» الثقافية ، لا «الهوية» الثقافية . فقد أصبح من الجلى جلاء متزايدا أن الأفكار التى تذهب الى أن الفروق الثقافية بين جماعات البشر المتباينة ستزول بانتشار التقنية (التكنولوجيا) الصناعية كانت أفكارا مخطئة . فلم يعد من المحتمل أن يحدث ذلك فى المستقبل القريب . بيد أن هذا لا يمنع من أن كثيرا من أشكال الثقافة التى كانت مقصورة فيما سبق على مصدرها (الذى منه نشأت) قد أصبحت الآن معروفة معرفة أوسع وأفضل فى عديد من مناطق العالم . ولكن ما برحت هناك تنوعات محلية ملحوظة فى مجال النظر الى الكون (الكسملوجيا : علم الكون) ، وفى تنظيم الحياة العائلية ، وفى التمايز اللغوى والفنى . فما هو إذن الجزء الذى ينتهى الى ثقافة العالم المشتركة ، وماذا يبقى من الثقافات المحلية للجماعات ذات الأجناس المتباينة ؟

إن تكنولوجيا الحضارة الصناعية هى التى انتشرت انتشارا سريعا ، وتقبلها الناس قبولاً لا تردد فيه ، وثبتت المهارة التى تستخدم بها الشعوب تلك التكنولوجيا

التي كانت الى عهد قريب جديدة عليهم بطلان تلك النظريات التي تؤمن بأن الفروق التشويئية بين الاجناس تفسر التفاوت في الكفاءة الفنية . وكما نتجت الادوات الحجرية التي استخدمها «الإنسان العاقل الحكيم» من تطوير الادوات التي صنعتها مهارة «إنسان نياندرتال العاقل» وكذلك قامت بعض الشعوب التي أخذت بالتكنولوجيا الأوروبية الغربية بتطوير أجزاء من تلك التكنولوجيا ، على أقل تقدير . ولو أننا سمحنا للمؤثرات المختلفة أن تأتي بمفعولها على شعب من الشعوب ، مصاب بالأمراض المستوطنة ، وبنقص في التربية الأساسية في السنوات الأولى من التعلم ، وبغير ذلك من أوجه النقص ، فلا شك في أن التاريخ الحديث يبين أن أية جماعة من البشر يمكنها - إذا اتاحت لها الفرصة - أن تستوعب تكنولوجيا أية جماعة أخرى ، وأن تدخل عليها ما وسعها من تحسينات .

قياس الانجازات على نماذج زائفة

وهذه الحقيقة تخفيها حقيقة أخرى ، هي انه عند قياس الانجازات الفنية وانتاج الشعوب التي أخذت حديثا بالصناعة فإن تلك الانجازات وهذا الانتاج يقاس في أغلب الأحيان على نماذج زائفة . وأنا نفسي قد تخصصت في دراسة المجتمع الأفريقي ، بيد أنني شاركت أيضا في دراسة «اللحان» في المصانع والقرى في بريطانيا والهند وغيرهما . وكان ما أثار انتباهي دائما أنه كثيرا ما يقاس أداء المديرين والعمال الأفريقيين - على سبيل المثال - في المناجم والمصانع على أساس أن هيئة العاملين في بريطانيا أو الولايات المتحدة أو في أية دولة حديثة تؤدي عملها في تلك المؤسسات أداء كاملا . والحق أن الأداء في الدول المصنعة حديثا يقاس وفق مثل أعلى قائم في أرض وهمية لاوجود لها على الإطلاق . ذلك أن الدراسات في هذه الحالات الأخيرة أثبتت في أغلب الأحيان وجود عقبات ومصاعب كثيرة . ومن ثم فإن أي رأي يقوم على أساس أن هناك قصورا فطريا في أي شعب لتشغيل نظام صناعي بكفاءة وفاعلية فإنما يقوم على مقارنة غير صحيحة ، حتى ولو كانت هناك بلاشك درجات من الكفاءة والفاعلية في تشغيل المؤسسات الصناعية . ولكننا لو عقدنا مقارنة صحيحة بين مؤسسة وأخرى فإننا نستطيع أن نرجع الاختلافات - بصورة أدق - لا إلى الآلات فحسب ، بل إلى الظروف الاجتماعية والثقافية أيضا ، بحيث تشمل عوامل أخرى كالتفاوت في مستوى المعيشة ، والتوقعات القائمة على ذلك المستوى ، والطقوس التقليدية ، وحجم الأسواق ، الخ . وكذلك اعتبر أنها غير صحيحة أيضا تلك الفكرة القائلة بأن تدريب تلك الجماعات ذات الطاقة الانتاجية الهائلة على استخدام التكنولوجيا يحتاج الى أجيال حتى تبلغ مستوى الجماعات ذات الطاقة الانتاجية العالمية . فإذا أعطي المتخلفون في الوقت الحاضر الأدوات وجهازا للتنظيم يسمح للمهارة بالنمو ، وكان العاملون على صحة طبية ، استطاع هؤلاء المتخلفون أن يلحقوا سريعا بالمتقدمين عليهم في الوقت الحاضر .

وهناك نمط ثان من المقارنة الزائفة التي تفسد تقدير التباينات بين الجماعات المختلفة الاجناس ، والتي تولد بالتالي صراعات جديدة باستمرار . وهذه المقارنة تنشأ عن الاخفاق في تقدير المدى الذي يمكن أن يتنوع فيه سلوك الناس من موقف

الى موقف تقديرا صحيحا . ذلك ان كثيرا من الثقافات الافريقية تتضمن معتقدات في السحر والعرافة ، شأنها في ذلك شأن معتقدات غيرها من الثقافات ، لانستثنى من ذلك ثقافات الشعوب الاربوية الى عهد قريب . وهذه المعتقدات اعتنقها الناس لتفسير ما يصابونه فرد معين في لحظة معينة من محنة معينة . وعلى هذا السط استطاعت تلك المعتقدات ان تفسر لماذا كان بعض الافراد محظوظين ومنتجين . وبعضهم الآخر على خلاف ذلك . ومازالت هذه الانماط من المعتقدات والتفكير المتضمن فيها تقارن بطرائق تفكير العلماء الغربيين او برجال التكنولوجيا في معاملهم لاعطاء صورة عن اناس افسدت تفكيرهم الافكار السحرية والغبية في مقابل اناس كان تفكيرهم علميا . اما البرهنة على ما تنطوى عليه هذه الطريقة في المقارنة من مغالطة فقد تمت منذ عهد طويل ، ومع ذلك ما برحت قائمة . ولا يمكن ان تكون هناك خطوة بسيطة ننقل بها من المعتقدات والافكار الثقافية الى العمليات التي تدور في تفكير الافراد وتكون المقارنة عادلة بين مزارع ومزارع ، بين راع وراع ، بين صياد وصياد ، بين مؤمن بالدين ومؤمن بالدين . وقد يكون العالم او التكنولوجيا - كما نعلم جيما - متدينا شديد الندين ، او معتقدا في السحر ، او ملحدا ، او لادريا . وقد تتباين مجموعة المقدمات ، اما نماذج التفكير المنطقي التي تطويعها جوانهم فقد تكون متماثلة . وعلى ذلك عندما نقيس قدرة الأشخاص المنحدرين من اصل جنسي معين على تعديل مقدمات تفكيرهم وسلوكهم فليس علينا ان نطالعهم بتغيير مقدماتهم وافعالهم جميعا . بل يكفي - نظريا - ان يعتنقوا النماذج العلمية الحديثة في المواقف التي تصلح لها هذه النماذج فحسب . ولكن ينبغي ان اذكر على كل حال ان هناك شذوذات معينة ، وعلى سبيل المثال اثبتت بحوث لا سبيل الى اغفالها ان المعتقدات في السحر والعرافة طريقة للتفكير في بعض التوترات الاجتماعية في المجتمعات التي مازالت في مرحلة متخلفة نسبيا من التنمية التقنية ، وبالتالي فانها وسيلة لمعالجة تلك التوترات ، والتنمية التقنية ستؤدي هي نفسها الى زوالها . وستبقى توترات اجتماعية مماثلة ، ولكنها ستعالج على أسس مختلفة .

وفي الوقت نفسه يؤكد ما قلته عن قدرة الكائنات البشرية على استخدام مختلف الأساليب الاجتماعية للتفكير في المواقف المختلفة أننا حينما نبحث في كيفية اعادة تعليم البشر وتدريبهم نستطيع الى حد ما ان تكف عن التفكير في مشكلة تغيير الشخصية باكملها تغييرا تاما . فلنغير الموقف ، وبذلك نغير طرائق التفكير . ولنقدم الفرصة ، وحينئذ يستطيع كل انسان ان يتخذ الاشكال المناسبة للتصرف . والفهم حتى لو استمر في استخدام نماذج أخرى من الافكار في المواقف الأخرى .

ومنهجي في التفكير هنا هو التركيز على أن الحصان يجب أن يشد أمام كثير من العربات المختلفة الطراز ، وكل عربة في تشبيهي هذا هي الجماعة معينة ، عنصرية أو جنسية أو غير ذلك ، التي قد تؤمن بمعتقدات وافكار خاصة ، وتمارس اساليب معينة في السلوك . وتحدد التكنولوجيا - جزئيا على الأقل - طراز العربة ، ولكن على هنا أن أتغلب عن تشبيهي . فاذا أتاحت الفرصة للجماعات كلها لكي تأخذ بأسباب التكنولوجيا والعلم الحديثة فانها لابد أن تتصرف وتفكر في المواقف المناسبة لتلك الأنشطة تصرفا وتفكيريا مناسبين . اما في المواقف الأخرى - أعني في الحياة العائلية ، وفي الفلسفة أو في الطقوس ، أو في أوقات الفراغ - فيستطيع أفراد كل جماعة الاستمرار في التمسك بثقافتهم الخاصة ، ان أرادوا ذلك .

والاعتراض على سياسات التفرقة العنصرية هو أنها في مجال الإيمان بها
رأيتها عقليا تنكر على الأجناس الأخرى حقها - وأحيانا قدرتها - على اتخاذ
التكنولوجيا الحديثة والعلم ، وعلى تحسين التعليم اللازم لاكتسابهما . كما تنكر
أيضا على هذه الأجناس أية فرصة للمساواة داخل نظام من العلاقات الاجتماعية
قائم على الجوانب المادية للتكنولوجيا .

وقد استخدمت تشبيه الحصان والعربة لتأكيد ما نعرفه جميعا حق المعرفة
من أن التنمية التقنية للامم المتخلفة المزعومة وللقطاعات المتخلفة داخل الامم امر
جوهرى اذا لم يكن بد لهذه الامم والقطاعات من أن تخطو الى الاخاء الذى يتقاسمه
الجنس البشرى الحديث . وهذه هي الوسيلة التى يمكن أن نحقق بها أى أمل فى انهاء
كثير من أسس التمايز العنصرى أو الطائفى . تلك الاسس التى تنشئ دائما وأبدا
نظريات جديدة فى تفوق جماعة على أخرى فى الذكاء أو فى الفضيلة المدنية . وهذا
البحث يتجه الى معارضة مثل هذه النظريات فى تفوق الجماعة ، لا الى معارضة
الاختلافات التى يمكن أن تقوم بين جماعة وأخرى .

ولا أظن أن أحدا بلغ من السذاجة الى الحد الذى يجعله يعتقد أن تزويد
شعوب العالم جميعا بالعلم الحديث والتكنولوجيا على قدم المساواة سيقضى على
مصادر النزاع بين الجماعات ، بما فى ذلك النزاع العنصرى ، بأن يقود الى تسوية
لمثل هذه الخلافات جميعا . غير أن ما يبدو مؤكدا هو أنه ما دام بعض الناس يحرمون
أو لا يحصلون فى حقيقة الأمر على التكنولوجيا الحديثة فسوف يستمر التمييز
العنصرى ، والصراع بين الامم وفى داخلها على السواء . أما علاج الصراعات ذات
الاسلوب القديم فواضح وجلى ، حتى ولو كان علينا أن نشر على علاج للصراعات
ذات الاسلوب الجديد .

ولقد أثبت دراسات عديدة أن الوحدات السياسية - فى الشطر الاطول من
التاريخ الانسانى - اكتنفتها الحروب الاهلية القائمة على التقسيمات الرأسية .
وفى الأحقاب المبكرة من التاريخ - وما زال من الممكن ملاحظته الى عهد قريب فيما
أدعوه مترددا بالثقافات القبلية فى العالم - كانت الأدوات والأسلحة والسلع
الاستهلاكية بسيطة نسبيا . ولما كانت السلع الاستهلاكية بسيطة ، والكماليات
قليلة ، استخدم الأقوياء ثرواتهم فى اعالة الاتباع الشخصيين وربطهم بهم مباشرة .
وكان لكل فرد لاينتاج سوى القليل بالإضافة الى ما يحتاج اليه لتأييد من هم أقوى منه ،
بالأدوات البسيطة المتاحة له . وما وجد حينذاك من كماليات كان رمزيا فى أساسه .
ولما كانت الأسلحة بسيطة كانت لكل تابع أسلحته الخاصة ، التى تضاهى مباشرة
الى قوة الزعيم الذى كان يملك جيشا صغيرا خاصا لمساندة تطلعاته الى القوة .
وهكذا لم يكن الزعيم والاتباع منفصلين بمستويات متفاوتة واسما فى المعيشة ،
وبالتالى كانوا تماثلين تماثلا وثيقا ، وكانت التجارة الصادرة عن كل وحدة سياسية
محدودة فى مداها وفى السلع المتبادلة ، لأن وسائل النقل كانت بسيطة . وكانت
الغذية الأساسية صعبة النقل ، غير أن بعض الأدوات المتخصصة والكماليات كان
من الممكن نقلها بتلك الوسائل ، وربما أمكن تبادلها من وحدة سياسية الى أخرى فى
بطء ، وتنتقل فى نهاية الأمر مسافات بعيدة . وكان يحيط بالتجارة فى أغلب
الاحيان طابع احتفالى ، يربط بين الأطراف فى تبادلات ذات مستوى موحد (تعطية) .

ونظرا لارتفاع نسبة الوفيات في الاطفال ، وكذلك ارتفاع نسب الوفيات في الاعمار المتقدمة ، كان عدد السكان يزداد ازديادا بطيئا ، وان كان عرضة ، في جملته ، لتقلبات ملحوظة . ولكن حتى في مثل هذه المواقف أثبت البحث الانثروبولوجي الحديث أن الوحدات السياسية كانت مقسمة تقسيما محكما في سلسلة كاملة من الحلقات الخاصة بالتقاليد والقائمة على النسب والسن والجنس والمعتقدات الشعائرية والروابط الخاصة . الخ . وهكذا كان التنظيم الاجتماعي أبعد ما يكون عن البساطة ، بل كان بحق معقدا تعقدا محكما . وهنا قد تمكننا الدراسات الخاصة بجماعات الحيوان الشبيهة بالانسان ، التي بدأت في اظهار مثل هذه التعقيدات ، من تأمل الموقف الذي طورت منه المجتمعات الانسانية تعقيدات الخاصة الأخرى ، تلك التعقيدات التي تفاقمت تفاقما شديدا مع التطور الهائل للمبادئ التي وضعت في كلمات ، ومع القيم الرمزية الأخرى . هذا القطع المستمر للحلقات من خلال التقسيمات المتعددة أنشأ موقفا كانت فيه المجتمعات نهبا للنزعات ، ولكنها تماسكت مع ذلك عن طريق ارتباطها برموز مشتركة ، ومن خلال هذه الحقيقة القائلة بأن أعداء الانسان في موقف ، ربما أصبحوا حلفاء في موقف آخر . هذه الروابط المتعارضة خلقت بعض الاشخاص الذين اهتموا بتسوية الخلافات ، وكان في مقدورهم ممارسة ضغط اجتماعي في هذا المضمار . وهكذا وجدت قوى تسمى الى الوحدة ، وتقوم على ولاءات اجتماعية متعددة ، وتعمل على اجمع بين الوحدات في غياب نظام اقتصادي موحد متباين في وقت معا . ورغم هذا عملت الوحدات المحلية الأصغر على تنمية ولاءات داخلية قوية ، وشرع الناس يتنافسون سعيًا وراء السلع والقوة على السواء في الحروب الأهلية المتكررة . وكان القتال في هذه الحروب بدور داخل اطار النظام السياسي القائم ، ولم تطرأ تغيرات جوهرية على التنظيم إلا على فترات متباعدة .

ومن هذا الموقف القائم على نزعة المساواة المتمردة أفضى تطوير أساليب الانتاج والبناء ونسج الثياب وصناعة المعادن والنقل ، في بعض الأماكن ، الى مقادير عالية من الانتاج ، وإلى ظهور مستويات المعيشة المتفاوتة ، وبالتالي سمح بانفصال اجتماعي للزعماء عن أتباعهم . واتسع نطاق الغزوات . وبدأت الطبقات في الظهور ، وأصبحت الأسلحة أغلى ثمنًا ، وبدلا من الجيوش المدنية كان هناك المرتزقة أيضا . ومع ذلك استمرت الحروب الأهلية بين القطاعات الإقليمية ، واستمر أولئك الذين يملكون الاتباع ويأمرون القوات في محاولتهم للاستيلاء على السلطة . سواء لأنفسهم ، أو لشخص أعلى منهم يدينون له بالولاء ، ويمدونه بتأييدهم المسلح .

تفسير يجانبه الصواب للانقلابات العسكرية

ومن الطوائف الفكرية في عصرنا الحديث ذلك المدي الذي وصل اليه شطر كبير من الرأي العام المثقف في العالم الصناعي في نظره الى الانقلابات العسكرية التي حدثت في الاعوام الاخيرة في كثير من دول العالم الثالث ، بوصفها انحرافات استثنائية ، وعلامات على عدم الاستقرار السياسي . وأقول ان هذا الرأي طريف لاننا حتى لو فحصنا مجرى التاريخ الانساني فحصا سريعا لتبيننا على الفور ان استيلاء القواد

«للمسكرين على السلطة أكثر شيوعاً من الموقف المضاد ، أعني الموقف النفي يكون فيه هؤلاء القواد قانعين أو على أقل تقدير موافقين على الاستمرار في خضوعهم للسلطة المدنية . والواقع أن هذا الموقف الأخير لم يوجد إلا في عدد محدود من البلاد في فترة محدودة من الزمن . لم يوجد إلا في تلك البلاد التي حدث فيها تطور تكنولوجي ملحوظ منذ قيام الثورة الصناعية . ويبدو معقولاً أن نستنتج من ذلك أن الثورة الصناعية نفسها من حيث أنها تؤدي إلى درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين قطاعات الدول المفسدة تقسيماً رأسياً ، عن طريق التبادل الاقتصادي النقي ، تمنع الحروب الأهلية على هيئة قتال مكشوف . وفضلاً عن ذلك فإن تعقيدات الاقتصاد تجعل من المسير الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكري خاطف على حين أن احتلال عدد قليل من المناصب الرئيسية يتيح السيطرة على الدولة بأسرها . ومن الممكن أن يقال عن هذه الدول - على حد تعبير دوركايم - أنها متماسكة في اعتماد عضوي متبادل قائم على المنفعة . ويبدو أن هذا يمكن أن يجمع أعداداً ضخمة من السكان لفترة طويلة في ضرب من السلام الداخلي ، رغم المنازعات أحياناً التي تعالج بوسائل سلمية نسبياً . وبالإضافة إلى ذلك فإن استقرار الاعتماد العضوي المتبادل قد سمح بتنوع ملحوظ في ثقافات الجماعات الصغيرة والفئات الداخلة في ذلك النطاق ، بل حتى بوجود درجة ملحوظة من الانشقاق . وكان من الممكن أن تندرج القيم والمعتقدات الدينية وأنماط من الحياة العائلية والثقافات الفنية المختلفة أشد الاختلاف في فجوات النظم السياسية والاقتصادية الشاملة . وكانت جماعات الناس تستطيع أن تحيا حياتها المحلية في عزلة نسبية أحداها عن الأخرى مادامت تشارك مشاركة تامة في النظام الاقتصادي المنطور ، ولم تمنع من التحرك بحرية سعياً للحصول على مراكز جديدة سواء في النظام الاقتصادي أو في تجمعاته الثقافية المنعددة ، عن طريق التعليم والزواج والأنشطة التي تمارس في أوقات الفراغ ، الخ . هذه الحركة الحرة هي ما تحول دونه سياسة التمييز والانفصال والتفرقة العنصرية ، ومن ثم فإن سياسات التفرقة العنصرية التي من هذا النوع تسير في اتجاه مضاد للتطورات الحديثة في التاريخ الإنساني .

وفي هذا الضوء ينبغي تفسير درجة عدم الاستقرار السياسي الذي يتخذ شكل الانقلابات العسكرية التي تقع في كثير من بلاد العالم الثالث بأنها نتيجة - وليست سبباً - لنقص التطور التكنولوجي في أكمل صوره . وقد شهدت الأعوام الأخيرة أمثلة كثيرة على النزاع المسلح بين بعض قطاعات الأجناس المختلفة في دول العالم الجديدة ، وخاصة حيث يتم تعيين الحدود لأراضي مثل هذه الدول نتيجة لخضوعها للاستعمار ، لا نتيجة لنمو تدريجي في عملية تاريخية طويلة ربما كان من شأنها أن تخلق نوعاً من الإحساس بالتضامن ، وبالأخص حيث كان يمكن أن تؤدي إلى إنشاء اعتماد اقتصادي متبادل بين الوحدات المكونة للدولة . مثل هذه العملية من الاعتماد المتبادل ، القائمة على ترابط واسع النطاق عن طريق تكنولوجيا متطورة ، هي وحدها التي مكنت الدول المؤلفة من وحدات محلية متباينة ، ومن قطاعات مختلفة الأجناس ، أن تتمسك في نظام سياسي لم يتسم بالحروب الأهلية المستوطنة . وبالتالي فإن سياسة الأمم المتحدة ، في محاولتها تشجيع التنمية التكنولوجية في الأمم النامية ، يبررها ما هو أكثر من الحجج الأخلاقية . وهذه الحجج الأخلاقية التي تدخل في اعتبارها القضاء على الفقر والمرض والجهل هي حجج مقنعة . ولكن من الضروري - بالإضافة إلى هذه الحجج ، كما يقال في أغلب الأحيان - أن تضيف لهوة بين الأمم الفنية والأمم الفقيرة ، وهي هوة تتطابق إلى حد كبير مع التقسيمات

الجنسية ، وذلك لأسباب جلية ، طالما خلقت مصادر مستمرة للنزاع . ولكن بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تؤدي التنمية الاقتصادية للأمم الفقيرة إلى أن تترابط قطاعاتها المحلية والجنسية في اعتماد بعض متبادل أحدهما على الآخر بحيث تساند مشاعر الوحدة القومية الأخذة في الظهور ، والتي ستتغلب إلى حد ما على العدوات بين مثل هذه القطاعات ، وإذا كان الماضي نموذجاً بشكل ما للمستقبل فإنها سوف تسمح أيضاً لكل قطاع منها بملك ثقافة متميزة أن يمارس ثقافته في حياته العائلية ، وفي الدين ، وفي أوقات الفراغ ، إذا اختار ذلك ، على حين يتحرك الفرد بحرية ويتعاون مرتبطاً مع أشخاص الثقافات الأخرى في الأنشطة الاقتصادية والسياسية المتخصصة .

وفضلاً عن هذا فكلما أصبح النظام الاقتصادي الذي يربط بين الناس أشد تعقداً وتنوعاً انتظم النظام الاجتماعي في مجموعات أكثر عدداً من العلاقات بحيث تزداد السلطة توزعاً ، كما تزداد أيضاً المراكز الحاسبة في التنظيم التي يجب الاستيلاء عليها للسيطرة على الدولة ، وبذلك تصبح الانقلابات العسكرية أمراً عسيراً . ومع تعقد الأسلحة الحديثة التي لم تعد تسمح لكل مواطن بأن يكون شخصاً مفاتلاً يمتلك أسلحته الخاصة يستطيع قواد القوات المسلحة - في دولة أقل نمواً - أن يستولوا ويشرفوا على مراكز قليلة من السلطة ، وأن يتقلدوا مقاليد الحكم . وهذا الأمر أشدّ عسراً في نظام سياسي اقتصادي على درجة كبيرة من التباين .

وكانت مثل هذه الانقلابات العسكرية تتم في الماضي في كثير من البلاد ، كأوروبا القطاعية ، وفي بعض الدول الحاضرة ، على يد زعماء ينتهون إلى طبقة أغنى . وكانت هذه الانقلابات تقتضي نشوب صراعات بين قطاعات الطبقة الأغنى من أجل السيطرة على الدولة تحقيقاً لمصالحها . غير أن هذه الانقلابات تتخذ الآن في الدول النامية أساساً مغايراً . وكذلك اقتضت الحرب من أجل الاستقلال عن الدولة المستعمرة ، وتأسيس شخصية قومية لم يكن لها وجود في الماضي في أغلب الأحيان طلباً لكثير من الأشياء التي تعدّ نماراً للتكنولوجيا الحديثة مثل القضاء على الفقر ومزيد من التيسيرات المادية وصحة أفضل وتعليم أفضل . والصعاب التي تواجهها الدول في حل مثل هذه المشكلات أشدّ ما تكون عسراً ، اللهم إلا في بلد حثته الطبيعة بموارد معدنية غنية ، ومن هنا تفتقر الحماسة الشديدة التي تصاحب أي ثورة . وهناك بلا شك فرصة لظهور قطاع صغير من السكان يفيد فائدة عظمى من القطاع الضئيل من الاقتصاد المتطور ، على حين يظل الشطر الأكبر من السكان فقيراً . وربما ثارت جماعة من الصفوة العسكرية على عدم الكفاءة وأحياناً على الفساد الذي تفيد منه قلة من الأشخاص فيستولون على السلطة حتى يضعوا حداً لهذا الموقف ، وحتى يحاولوا حل مشاكل الفقر الملحة . بيد أن هذه المشكلات عميقة الجذور في العوامل المادية المستعصية وفي المطالب الملحة على الموارد لسكان يتزايدون بسرعة فائقة ، نتيجة لتحسين الخدمات الطبية . ومن ثم كانت التمردات العسكرية الجديدة - تعبيراً في شطر منها عن نوع من السخط الشعبي ، وكان زعماء هذه التمردات مدفوعين برغبتهم في مساعدة الشعب في مجموعه ، لا برغبتهم في النود عن امتيازاتهم الخاصة . من الجوهرى إذن في محاولة فهم ما يجري أن نميز بين الحركات السياسية التي تبذل معاتلة للنظرة السطحية . وبالإضافة إلى هذا مادامت الأمم المعنية مازالت أمماً لم تنم فيها مشاعر الوحدة الإحدى فإن الأشخاص الذين يحتلون مراكز السلطة ينتهون في أغلب

الأحيان الى قطاعات جنسية معينة . وما برحت المنافسة من أجل الحصول على امتيازات قائمة بين تلك القطاعات . وعلى هذا النحو تؤول أعمال الأشخاص البارزين وفقا لانتماءاتهم الجنسية ، ومن ثم كانت الصراعات التي تنبع من التخلف ، كما ينظر الى قصور الاقتصاد والسياسة في حدود التمييز بين الاجناس ، وتعمل الولاءات الجنسية على تعقده . ولهذا ينبغي هنا أيضا أن تسبق التنمية الاقتصادية تطور الوحدة القومية التي سوف تقضي على التقسيمات الجنسية ، وتؤدي الى انتهاء الخلافات الجنسية بوصفها مصدرا للصراعات المسلحة المتكررة .

وفي بعض الأحيان تزداد خطورة هذه العمليات نتيجة للأحداث التاريخية التي تتدخل في توزيع التعليم بالنسبة للمعرفة الحديثة ، فتسال بعض القطاعات الجنسية في الدولة الجديدة تعليمًا أفضل مما يناله غيرها من القطاعات . ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يميل أعضاء تلك القطاعات التي تلقت تعليمًا أفضل الى اثار زملائهم . وقليل منهم يميلون الى اثار أقاربهم . وحتى بدون هذا الميل يبدو للجماعات الجنسية الأقل تعلمًا أن جماعة معينة قد تحسنت في امتيازاتها ، وأنها تتصرف للمحافظة على تلك الامتيازات .

وفي بعض البلاد كان البحث عن شطر من الاجابة على هذه المشكلة الجزئية يلتمس فيما اطلق عليه اسم «التمييز المشجع» ، أي توفير التسهيلات والامتيازات لتمكين القطاعات الجنسية « المتخلفة » اقتصاديا واجتماعيا (من حيث التعليم الحديث ومراكز الخبرة) من اللحاق ببقية السكان . وتبدو مثل هذه الاجراءات عادلة وإنسانية ، وبدونها قد لاتعجز بعض القطاعات عن شق طريقها . ولسوء الحظ قد ينشأ موقف لا يعاقب فيه أفراد القطاعات ذات التعليم الأفضل على قدراتهم فحسب ، بل ينشأ أيضا حرص راسخ على البقاء في مستوى التخلف . وهكذا سوف تجاهد جماعات جهادا متزايدا في سبيل الإعلان عن تخلفها من حيث الامتيازات ، بل قد يصل بها الأمر الى أن تتحد سياسيا لتحقيق هذه الغاية . وهنا تظهر مرة أخرى عوامل تزيد من تفاقم الموقف ، ذلك أن أحد اتجاهات البحث الحديث المدعومة بالاسانيد التفصيلية يذهب الى أنه حينما كان الأشخاص يتعاملون فيما سبق على أسس انتماءاتهم الجنسية أو القبلية أو الطائفية أو الدينية داخل مناطق محدودة نسبيا فإن هذه الجماعات الصغيرة تتجمع الآن في فئات أكثر كثرا ، وهذه الفئات بدأت تؤثر في المجال السياسي . وهذه الظاهرة المميزة هي ما اطلق عليه م . ن . سرينيفاس M.N. Srivinas ظهور « الطائفة السائدة » التي تهدف الى حماية مصالحها اقليميا . وهذا بدوره يثير ردود فعل من الطوائف الأخرى . وهذه الظاهرة نفسها تم رصدها وتحليلها في افريقيا على أساس الانساب القبلية داخل الأصول الجنسية الأكبر . ومن ثم قد تنشأ الصراعات بين الوحدات الجنسية لحماية الامتياز من جهة ، وللمحافظة في الوقت الحاضر على هوية ماضية تتسم بالتخلف من جهة أخرى .

الخطوط البديلة للتطور

كانت حجبي حتى الآن قائمة على تحليل النظم الاجتماعية التي واكب التنمية

الاقتصادية فيها تقليل من استعمال القوة الصريحة ، وظهور للوحدة عن طريق الارتباط السياسى والاقتصادى ، على الرغم من الفروق الجنسية والثقافية . وحاولت تقويم ما يحدث فى الدول الجديدة مستعينا بهذه الحلفية . غير أن هناك بالطبع خطوطا بدلة للتطور . ومن هذه الخطوط القضاء بالقوة على تلك المساواة بين المواطنين ، وحرية حركتهم التى يتطلبها الاقتصاد المتطور ، اذ لم يكن بد من أن يؤدى وظيفته على الوجه الاكمل . وهذا هو الموقف فى جنوب افريقيا ، فهذه البلاد تملك - فى شطر كبير من رقعتها - تكنولوجيا واقتصادا متطورين الى أعلى درجة . فهى غنية فى المواد المعدنية ، كما أن التصنيع فيها متقدم نسبيا .

ولو أتيج لى الوقت لاستطعت أن أبرهن بالتفصيل على أن تعقد الاقتصاد يعطى لعدد كبير من الأجناس التابعة . (من الافريقيين والملونين والهنود) اهتماما راسخا بالنظام من حيث أنهم يتعيشون منه عيشة معقولة - وأن تكن أدنى - على شرط أن يكونوا متصليين بقطاع صناعة التعدين فى المدن . وهناك أعداد كبيرة تعيش فى فقر مدقع ، وهذا ينطبق بوجه خاص على قطاعات باكملها من الافريقيين الذين يظنون عليهم فى جنوب افريقيا « الاحتياطي الاعلى » . ومن هذا الاحتياطي ، وعلى فترة تمتد قرنا من الزمان فى بعض الاحيان كان الرجال يهاجرون - دوريا - للعمل فى مناجم البيض وصناعاتهم ومزارعهم ، ثم لا يلبثون أن يعودوا الى اوطانهم الريفية ، دوريا أيضا . غير أن نصف السكان قد استوطن المدن استيطاناً مستديماً . وهنا تتوازى التطورات التى حدثت فى جنوب افريقيا مع التطورات التى حدثت فى العالم كله ، ذلك العالم الذى شهد انكماشاً عاماً فى سكان المناطق الزراعية . وحاولت حكومة جنوب افريقيا - بالسيطرة على حركة العمل الخارجة من المناطق الزراعية ، وإعادة المتعطلين فى المناطق الحضرية الى اوطانهم ، لا تراودها فى ذلك أية رحمة - منع ظهور قطاع مزعج من العمالة الزائدة بين سكان المدن . وهذا يترك سكان المدن الافريقية معتمدين على عمل الاقتصاد الصناعى ، بيد أنه يخلف وراءه ، ان لم تواكب ثورة زراعية ، جسارة من الفلاحين المعدمين الذين تستطيع أن تلمح بينهم فعلا بوادر التمرد .

وفى البلاد المتقدمة صنائياً تميل نسبة الحصوبة فى القطاعات الأكثر تخصصاً من السكان ولا سيما أصحاب الدرجات المهنية والفنية الى الهبوط ، وأصحاب هذه الدرجات (الوظيفية) لا ينجون من الأطفال ما يكفى لسد المراكز المتخصصة الجديدة التى تنشأ باستمرار نتيجة للتوسع فى النظام . ومن ثم تطورت نظم تعليمية يستطيع من خلالها الأطفال الطموحون والأكثر قدرة من أبناء الأعضاء الأشد خصوبة من السكان والذين يحتلون مراكز أقل تخصصاً أن ينتقلوا الى وظائف أعلى . ومثل هذه النظم تتسم بقابلية عالية على التحرك الاجتماعى ، اللهم الا اذا كبت هذه القابلية على التحرك التمييز الجنى أو العنصرى أو حتى التخلف الحاد فى الامتيازات من حيث الظروف المادية والتعليمية . وفى جنوب افريقيا (وفى روديسيا أيضاً) يمنع القانون مثل هذه القابلية للتحرك . وهناك لا تكفى نسبة المواليد أو هجرة البيض لامتداد الاقتصاد المتوسع بالأيدى العاملة . ومن ثم ترفع - بين الحين والآخر - قيود الحظر الخاصة بحاجز اللون لتسمح للقطاعات الجنسية السوداء بوظائف أكثر تخصصاً بدرجة طفيفة .

ولا اعتقد أن هذا يدل على تغيير جوهري فى حاجز اللون نفسه . ومع أن الكثير من الطبقات الجنسية التابعة يتمردون على النظام - لأسباب شتى - الا أنه لا دليل على امكان حدوث تغيير فى فترة محدودة من الزمان ، نظراً لنقص الجهود الدولية . وتساعد

المصالح الاقتصادية المتبادلة التي تستوعب بعض أعضاء القطاعات الجنسية كلها على استمرار النظام ، بيد أنه يعتمد في نهاية الأمر على الاستخدام المتزايد للقوة في إخماد أسباب الفتنة .

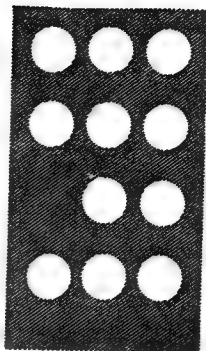
ولقد بينت الأعوام القلائل الأخيرة أن الروابط التي تحافظ على استمرار النظم الاجتماعية المعقدة القائمة على تقنيات متطورة في عملها هي الآن من التعقد بحيث أصبحت - شأنها في ذلك شأن ميكانيزمات الساعات - مرهقة إلى حد ما للهجمات الصغيرة التي يمكن أن تسبب اضطراباً ملحوظاً ، وهذا إن لم تقسد النظام كله . ونظراً لوجود هذا الخطر قد تكف الدول المعقدة كل هذا التعقد عن التسامح مع قطاعات الرأي المنشقة بمثل المدى الذي كانت تذهب إليه في الماضي . وحينما نشأ هذا النوع من الانشقاق نتيجة لعجز القطاعات الجنسية عن اكتساب المساواة الاقتصادية والسياسية بالفعل ، حتى لو كانت هذه المساواة مضمونة بواسطة القانون ، فإن مطالبة العالم أجمع بانتهاء التمييز العنصري يزداد بعمق من الإحساس بالضميم ، ويهيء الجو لمزيد من الجهود التي تستهدف إشباع الاضطراب . ويخشى المرء أن يؤدي هذا في المستقبل إلى أن تلجأ حتى تلك الدول التي حكمت على أساس التراضي أن تلجأ إلى القوة المتزايدة والقمع للمحافظة على أن يقوم النظام بعمله ، وعلى هذا النحو تصبح أقل تسامحاً مع المخالفة في الرأي . وحينما تطابقت المخالفة في الرأي مع التقسيمات الجنسية والثقافية فمن المرجح أن تزداد مرارة الصراعات الناجمة عنها ، وإن تكون أقل قابلية للتسوية حتى بعد حل المشكلات المادية .

ذلك أن الكائنات الإنسانية - كما تردد ذلك كثيراً من قبل - تعلق أهمية كبرى على ما لها من أيديولوجيات ، وثقافات ، ومعتقدات ، وما يجري مجراها ، وهذا يضاعف المرارة التي بها يتشاجر البشر ويتقاتلون . وفضلاً عن ذلك كلما ازداد ارتباطهم على نحو ما - وهذا ما ثبت صحته أيضاً - أصبحت اختلافاتهم الصغيرة في الثقافة والمعقدة أكثر دلالة ، واشتدت حمية مماركتهم . ويبدو من المحتمل أنه ما دامت قطاعات الصالحات المختلفة قائمة على تقنيات مماثلة فلا بد أن يكون لها - إلى حد كبير - نظم مماثلة من العلاقات الاجتماعية الناشئة عن تلك التكنولوجيا . ومن المحتمل أن تستقر الخلافات بين النظم الاجتماعية في الدول الصناعية في التنظيم الفرعي للعلاقات الخاصة بالحياة العائلية ، والصدقة ، والارتباط الأيديولوجي ، والسلطة والحسوبة ، والارتباط التاريخي ، وما شاكل ذلك . وربما أصبحت هذه علامات على التمايز الثقافي والجنسي ، وربما أدت إلى محاولات للحفاظ على كيانات منفصلة .

وفي موازنة هذه العمليات هناك تطوران أساسيان : الأول هو إمكان قيام اعتماد اقتصادي متبادل مطرد الازدياد بين البلاد المختلفة ، وإن أنتج ذلك منازعاته الخاصة . والثاني هو انتشار شكل جديد من الثقافة العالمية . ففي القرون الماضية تعلمت الطبقات المثقفة في بلاد مختلفة ، وعلى امتداد مناطق معينة ، لغة مشتركة واحدة ، وشاركت في اهتمام واحد بالأدب والفن . الخ . وعى عصور أخرى لم توحّد الأديان المشتركة بين أقاليم واسعة بقدر ما أعطت لأفراد المناطق المختلفة إيماناً مشتركاً . وفي الأزمنة الحديثة شاهدنا انتشار العقائد السياسية المناهضة . وإلى عهد قريب أصبحت ثقافة « البوب Pop » ، ثقافة عالمية على الأقل

بالنسبة لأجيال الشباب في كثير من البلاد . وقد عبر عن تأثير هذا الموقف عازف الترومبيت (النفير) الأمريكي الراحل لويس آرمسترونج عندما زار هانا وقال : انه يستطيع ان يأخذ نغيره الى أى مكان في العالم ، وأن يتحدث الى كل انسان . وأنا نفسى شعرت بهذا شعورا دراميا عندما رقصت فيما يمكن أن يسميه الاستراليون « الغلاف البراني » لأوغندا رقصات على الأسلوب الأوربي في كوخ افريقي عتيق مبني بالطين وفروع الأشجار وعلى موسيقى « البوب » المسجلة على أسطوانات تنبعث من جراموفون تمزقها فرق الزولو التي تغنى بلغة الزولو ، تلك اللغة التي درستها في جنوب افريقيا على بعد اميال ، منذ ثلاثين عاما ، تحت حاجز اللون . هذه الثقافة بما تضمه من أشكال الفن والأدب ، ومن الموسيقى والرقصات، ومن تدخين الحشيش (المستخرج من القنب الهندي) ، ترتبط باحساس قوى من التماثل المتبادل ، ومن ثم بنفور قوى من جميع أشكال التمييز العنصري والجنسى ، وجميع أشكال الحرمان الاجتماعي .

استخدام الحاسبات الآلية في العلوم الاجتماعية



ان نتائج أى مسح اجتماعى كى يمكن أن تسجل على مجموعة من البطاقات المثقبة . وهذا يرجع الى أن مثل هذا المسح يتضمن بالتحديد ، جمع بيانات (م) من نفس طبيعة الوحدات (ن) ذات النمط نفسه . ففي المسح الرائد الذى قام به مردوك Murdock (١) مثلا ، حول المجتمعات البدائية ، نجد أن البيانات الأساسية تتعلق بمشتين وخمسين وحدة ، وهى فى هذه الحالة عبارة عن مجتمعات . وهذا النوع نفسه من المعلومات يجمع بالنسبة لكافة المجتمعات : هل يسمح المجتمع للرجل بأن يتزوج ابنة عمه ؟ وهل يشترط أن يكون المأوى مع الأسرة الأبوية ؟ هل يأخذ حق الميراث تسلسلا أبويا ؟ هل المسافة بين الطبقات الاجتماعية شاسعة ؟ وإذا أخذنا بالإضافة الى ذلك دراسة سوسولوجية عامة ، هى دراسة دوركيم للانتحار ، فسوف نواجه موقفا مماثلا . فى هذه الحالة نجد أن مجتمع البحث يتمثل فى مجموعة من الأفراد ، هم هؤلاء الذين قاموا بالانتحار خلال فترة زمنية محددة ، سنة معينة مثلا ، فى حين تتناول

(١) البناء الاجتماعى ، نيويورك ، ماكملان ، ١٩٤٩ .

بتم: ريمون بودون

استاذ علم الاجتماع في جامعة السوربون ، ومدير مركز الدراسات السوسولوجية في باريس . وهو مؤلف العديد من الأعمال ومن بينها : « مجسم العلوم الاجتماعية » ، « الاشتراك مع ب. لازارسفيلد » (١٩٦٥) ، و « التحليل الرياضي للواقعات الاجتماعية » (١٩٦٧) ، وتظهر طبعته الانجليزية في (١٩٧١) ، و « مناهج البحث في علم الاجتماع » (١٩٦٩) ، و « النماذج والنماذج الرياضية » في « الاتجاهات الرئيسية في العلوم الاجتماعية والانسانية » ، الجزء الأول : العلوم الاجتماعية (١٩٧٠) .

ترجمة د. محمد طلعت عيسى

أسناد علم الاجتماع في جامعة القاهرة ، والمستشار الاجتماعي لمنظمة التربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية ، وعضو لجنة الفلسفة والاجتماع بالمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية . أشرف على عدد كبير من البحوث التجريبية من بينها : الآثار الاجتماعية للتصنيع في منطقة حلوان ، والتخطيط الترويحي لمعامل الصناعة في مصر . ومن مؤلفاته في هذا المجال : « البحث الاجتماعي » ، مبادله ومناهجه » (الطبعة الثالثة ١٩٦٣) ، « تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية » (الطبعة الأولى ١٩٧١) .

البيانات كلا من السن ، والحالة المدنية ، والمهنة ، والجنس ، والمعتقدات الدينية ، ومكان الإقامة ، والفترة من السنة ، والوقت من اليوم الذي حدث فيه الانتحار ، الخ .

وبذلك فانه عن طريق البيانات العديدة التي يتم جمعها في مسح اجتماعي يمكن ، من الناحية النظرية على الأقل ، أن تعرض دائما في شكل جدول يتكون من (ن) من الصفوف ، و (م) من الأعمدة ، يمكن أن يطلق عليها اسم « مصفوفة بيانات » ، ويشير كل صف في المصفوفة إلى إحدى الوحدات موضوع الملاحظة ، ويشير كل عمود إلى إحدى البيانات التي جمعت خلال المسح .

هذه المصفوفة لا يمكن في الغالب أن تعرض بحالتها على الورق ، ولكن ظهورها يأخذ أشكالا أخرى . فعلى سبيل المثال الاجراء المعتاد في تحليل استبانة يتكون من (م) من الأسئلة موجهة إلى (ن) من الأفراد هو أن يخصص لكل فرد واحدة أو أكثر من البطاقات المثقبة ، وتوزع البيانات (م) التي تم جمعها في أعمدة البطاقات ، مع المحافظة على النظام نفسه . وفي هذه الحالة فان البطاقة أو البطاقات التي تمثل اجابات الفرد رقم (١) سوف تمثل الصف الاول في مصفوفة البيانات ، والبطاقة أو

البطاقات التي تمثل اجابات الفرد رقم (٢) سوف تمثل الصف الثاني من المصفوفة ،
وممكننا .

استخدام نتائج المسوح

بمجرد تسجيل البيانات ، أى وضعها فى شكل مصفوفة ، فإن الخطوة التالية
تتمثل فى التحليل ، أو بعبارة أخرى معالجة هذه البيانات .

وبما أن البيانات تعرض دائما فى شكل معين - مصفوفة - فإن تحليل البيانات
يقوم دائما على :

أ - طرح بعض الفروض .

ب - ربط بعض الخصائص البنائية لمصفوفة البيانات بهذه الفروض .

ويمكننا أن نتبين ما يعنيه ذلك فى عبارات محدودة اذا تناولنا مثلا بسيطا للغاية .
ولنتصور أننا أجرينا مسحا حول التكامل الاجتماعى لمجموعة من المهاجرين ، واننا
نريد تصنيف هؤلاء المهاجرين وفقا للمتغيرات التالية :

س_١ = التكامل المهنى (١ = مرض ، ١ = غير مرض) ،

س_٢ = التكامل فى المجتمع المضيف (٢ = مرض ، ٢ = غير مرض) .

هذه المتغيرات تتطلب أن تقام على أساس تجميع بيانات أولية بدرجة أوفى .
فعلى سبيل المثال قد نجد من الملائم أن تتضمن الفئة رقم ١ (التكامل المهنى المرضى)
أفرادا يصدق عليهم احدى الوقائع الثلاث التالية على الأقل :

١ - لم يفروا عملهم لمدة ثلاث سنوات .

٢ - يبعدون أن فى امكانهم يحق توقع الترقية .

٣ - يعتقدون أن دخلهم يمكن الى حد ما توقع زيادته فى السنوات الخمس
التالية .

أما الأفراد الذين لا يحصلون على أية خاصية من هذه الخصائص فيصنفون فى
فئة ١ (تكامل مهنى غير مرض) .

وتصنيف الأفراد فى الفئات ٢ و ٣ سوف يقابل بالمثل تصنيف البيانات الأساسية
فى مصفوفة البيانات .

وهكذا يصبح من الواضح أن المرحلة الأولى فى تحليل هذه المصفوفة تتضمن
بصورة مألوفة تجميع البيانات الأساسية فى فئات ذات دلالة اجتماعية أوضح . هذه
هى مرحلة اعداد المتغيرات . وهى تتضمن قدرا من المسائل المنطقية التى لا نستطيع أن
نطيل النظر فيها الآن . ومن الناحية الشكلية تتطلب احوال بيانات المصفوفة الأصلية
ما يمكن أن يطلق عليه « مصفوفة المتغيرات » .

والمرحلة التالية تقوم عندئذ على تحديد الخصائص البنائية لمصفوفة المتغيرات هل
تناسب أو لا تناسب مع فروض معينة .

ولنفترض ، على سبيل المثال ، أننا نطرح الفرض القائل بأن التكامل المهني يجعل
التكامل مع المجتمع المضيف أكثر يسرا .

فإذا كان الأمر كذلك فإن السؤال الذي يثار بطبيعة الحال هو هل مجموعة الأفراد
فى الفئة ٢ (تكامل اجتماعى مرض) توجد بين أفراد الفئة ١ (تكامل مهني مرض)
بفدر أكبر من تواجد الفئة ٢ بين أفراد الفئة ١ (تكامل مهني غير مرض) . وللإجابة
على ذلك يتطلب الأمر أن يشتق من مصفوفة المتغيرات الجدول التالى (الأرقام الحديثة
ن ، هي مجموع الأرقام فى الصف أو العمود المقابل لها) .

				١
				٢
				٣
				٤
				٥
				٦
				٧
				٨
				٩
				١٠
				١١
				١٢
				١٣
				١٤
				١٥
				١٦
				١٧
				١٨
				١٩
				٢٠
				٢١
				٢٢
				٢٣
				٢٤
				٢٥
				٢٦
				٢٧
				٢٨
				٢٩
				٣٠
				٣١
				٣٢
				٣٣
				٣٤
				٣٥
				٣٦
				٣٧
				٣٨
				٣٩
				٤٠
				٤١
				٤٢
				٤٣
				٤٤
				٤٥
				٤٦
				٤٧
				٤٨
				٤٩
				٥٠
				٥١
				٥٢
				٥٣
				٥٤
				٥٥
				٥٦
				٥٧
				٥٨
				٥٩
				٦٠
				٦١
				٦٢
				٦٣
				٦٤
				٦٥
				٦٦
				٦٧
				٦٨
				٦٩
				٧٠
				٧١
				٧٢
				٧٣
				٧٤
				٧٥
				٧٦
				٧٧
				٧٨
				٧٩
				٨٠
				٨١
				٨٢
				٨٣
				٨٤
				٨٥
				٨٦
				٨٧
				٨٨
				٨٩
				٩٠
				٩١
				٩٢
				٩٣
				٩٤
				٩٥
				٩٦
				٩٧
				٩٨
				٩٩
				١٠٠

يوضح الجدول عدد الأفراد المصنفين فى كلتا الفئتين ١ و ٢ (ن ١٢) ، وهؤلاء
المصنفين فى الفئتين ١ و ٢ (ن ٢٣) ، وما الى ذلك . فإذا افترضنا أن الكمية ن ١٢/ن
أكبر بشكل واضح من الكمية ن ٢٣/ن ٢٣ فإنه يستخلص من ذلك لأول وهلة أن البيانات
تظهر لتأكيد الفرض أو على الأقل لا تظهر لإبطال هذا الفرض ، وهذه النتيجة تظهر
أن التكامل الاجتماعى يكون أكبر عندما يكون التكامل المهني فى حالة طيبة .

من هذه الملاحظات الموجزة يظهر أن استخدام نتائج مسح اجتماعى هو بالضرورة
مسألة تنفيذ مجموعة من العمليات - التى قد يكون بعضها أكثر تعقدا من البعض
الأخر - ولكنها تظهر بصورة مستمرة على مدار المصفوفة الأصلية للبيانات . وحتى إذا
أغفلنا البرهان المنطقي المقبول الذى يقوم أولا على تحويل مصفوفة البيانات الى مصفوفة
متغيرات ، ثم تحليل الخصائص البنائية لمصفوفة المتغيرات ، يبدو أن مثل هذه العمليات
سوف تكون أكثر بساطة إذا استخدمت العمليات الفنية فى عرض البيانات .

ومع ذلك تظهر قيمة عرض البيانات بصورة أوضح عندما تحول البيانات الخام
الى متغيرات أو عندما تحلل الخصائص البنائية لمصفوفة بيانات أو مصفوفة متغيرات .
وسوف نوضح هذه المسألة من واقع هذين المثالين .

المثال الأول - من مصفوفة البيانات الى مصفوفة المتغيرات

فى دراسة لعينة من المهاجرين البولنديين فى شمال فرنسا قمنا بتسجيل
الاتجاهات والسلوك فى ضوء عدد من التقاليد البولندية (على شاكلة المشاركة فى تناول

الببيض صبيحة عيد شم النسيم ، المشاركة في التجمعات البولندية ، الزواج وغف
للعادات البولندية ، استخدام اللغة البولندية في المحادثة بين الآباء والأبناء ، الخ) .

وبعد ذلك أعطينا لهذه التقاليد (م) أرقاما تتدرج من ١ الى م ، ثم قمنا بتعريف
المتغيرات م وفقا لقيمتين : س١ ، س٢ ، س٣ ، س٤ . بحيث يمثل المتغير س١ التقليد
رقم ١ . فالأفراد الذين حافظوا على التقليد رقم ١ أو كما ينبغي أن يكون عليه الحال
هؤلاء الذين اعتزموا أن يفعلوا ذلك عندما تتاح لهم الفرصة وضعوا في الفئة ١
بالنسبة للمتغيرات الأخرى .

وفي المرحلة الثانية كان غرضنا هو الوقوف على الأحوال التي يراعى فيها كافة
التقاليد المعنية . ولهذا أعدنا جداول مشابهة للجدول ذي الخلايا الأربعة الموضح أعلاه ،
حتى نتأكد من ملاحظة هل التقليد رقم س يوجد عادة مرتبطا بالتقليد رقم ١ . ومن
الواضح أنه كان من الممكن إذا دعا الأمر ترتيب أى عدد من الجداول كلما وجد زوجان
مختلفان (س و ١) ، نعى م (م - ١) / ٢ .

وكانت دهشتنا الأولى هي أن نلاحظ أنه ، في كل حالة ، كان أحد أعمدة الجدول
يحتوى عددا من الوحدات أقل بكثير من الثلاثة الأخرى . وفي عبارة أخرى فإن تكوين
هذه الجداول يمكن أن يعرض على الوجه التالي :

التقليد رقم س			
محافظة (س)		غير محافظة (س١)	
س١	س١	س١	س١
	س١	صفر	س١
س١		س١	

يوضح هذا الجدول أن أغلبية الذين يراعون التقليد رقم س يحافظون أيضا على
التقليد رقم ١ ، ولكن العكس ليس صحيحا . فإذا حاولنا تفسير ذلك من وجهة النظر
السوسيولوجية نجد أن س تتضمن مستوى أكثر عمقا في المحافظة على التقاليد
مما عليه الحال في ١ . ويمكن تلخيص محتويات هذا الجدول على الوجه التالي :

في حالة س ثم (عادة) ١

(أغلبية الأفراد الذين يحافظون على التقليد رقم س يحافظون أيضا على التقليد
رقم ١) .

وكانت المرحلة التالية هي ربط الجداول المختلفة بطريقة تساعدنا على التفسير
الإجمالي الممكن للنتائج . ولتبسيط الأمور دعنا نتصور أن م = ٤ . وفي عبارة
أخرى فإننا نفترض أن عدد التقاليد التي يحافظ عليها وصل إلى أربعة (وأن كانت
في الحقيقة قد تجاوزت هذا الرقم) . وفيما يلي الصيغة التي أعطيناها لنمط النتيجة

التي استطعنا الاستدلال عليها من الجداول :

- ١ - إذا وجد (١) ، يوجد عادة (٢) .
- ٢ - إذا وجد (٢) ، يوجد عادة (٤) .
- ٣ - إذا وجد (٤) ، يوجد عادة (٣) .

وهذا يدل على أن هناك ما يحكم أنواع المحافظة : فإذا روعي التقليد (١) فإن التقليد (٢) يراعى أيضا (ولكن العكس لا يتمسك به) ، وإذا روعي التقليد (٢) فإن التقليد (٤) يراعى كذلك (ولكن العكس لا يتمسك به) ، الخ .

ولتأكيد وجود مثل هذا النظام كان من الضروري الذهاب الى حد التأكد من الفروض التالية التي لا تنبثق بالضرورة من النتائج ١ و ٢ و ٣ .

- ٤ - إذا وجد (١) ، يوجد عادة (٤) .
- ٥ - إذا وجد (١) ، يوجد عادة (٣) .
- ٦ - إذا وجد (٢) ، يوجد عادة (٣) .

وتؤكد البيانات في الحقيقة أنه ليست الفروض ١ و ٢ و ٣ وحدها صالحة تجريبيا وإنما الفروض ٤ و ٥ و ٦ صالحة بالمثل .

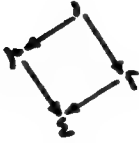
ولذلك كان من الميسور استخلاص هذه النتائج المختلفة . تلك النتائج التي تكشف عن أن هناك نظاما في مراعاة التقاليد . فأكثر الأشخاص المحافظين يراعون التقاليد (١) و (٢) و (٤) و (٣) . وبلى ذلك في الترتيب هؤلاء الذين يحافظون على التقاليد (٢) و (٤) و (٣) ، ثم هؤلاء الذين يحافظون على التقاليد (٤) و (٣) ، يليهم هؤلاء الذين يراعون التقليد (٣) فقط ، وأخيرا هؤلاء الذين لا يحافظون على أى تقليد . أما هؤلاء الذين لا يمثلون لأى من أنماط الاستجابة الخمسة المذكورة فقد كانوا أقلية .

والنتيجة ، وهو الأمر الذى يهم عالم الاجتماع كثيرا ، أن التخلي عن التقاليد يأخذ نظاما معينا ، وأن هناك درجات متفاوتة في المحافظة على التقاليد ، فمراعاة التقاليد (٣) و (٤) و (٢) و (١) يفترض مسبقا وجود مستويات مطردة من المحافظة على التقاليد .

ويمكن التعبير عن هذه النتائج في الشكل التالى ، الذى يوضح الترتيب الكلى التسلسلى الذى لاحظناه :



إن مثل هذا الترتيب ، الذى أكد لويس جوتمان Louis Guttman أهميته بين أشياء أخرى ، له نوعية خاصة جدا . ولنقتض ، على سبيل المثال ، أننا بعد تحليل البيانات التى توصلنا إليها قد جمعنا الفروض ١ و ٢ فى كفة والفروض ٤ و ٥ فى كفة أخرى ، دون ادخال الفرض ٦ ، وأنه بدلا من ٣ نأخذ الفرض ٣ . فإذا وجد ٣ ثم (عادة) ٤ فإننا سوف نتأكد من أن نستخلص من هذه النتائج ترتيبا جزئيا للمكانة يمكن أن يعبر عنه بالرسم التالى :



هذا الرسم يعبر عن الحقيقة الخاصة بأن هناك نظامين شاملين ، النظام ١ و ٢ و ٤ في جانب ، والنظام ١ و ٣ و ٤ في الجانب الآخر ، ولكن ٢ و ٣ لا يمكن أن ينتظما معا .

وبالعودة الى المثال الذى أوردناه نجد أن مثل هذا النظام فى الترتيب يمكن أحيانا أن يظهر أن كلا من (٢) و (٣) تتضمن درجات من المحافظة على التقاليد تقارب كل واحدة منها الأخرى ، ولكن مراعاة التقليد (١) يدل على وجود درجة أعلى من المحافظة على التقاليد مما هو عليه الحال بالنسبة للثلاثة الأخرى ، فى حين أن المحافظة على التقليد (٤) وحده يتضمن درجة أقل من التمسك بالتقاليد مما يمارسه (٢) أو (٣) .

ان تحديد مراتب النظم على شاكلة ما أشرنا اليه له أهمية كبيرة فى البحث الاجتماعى . ويعتبر أسلوب جوتمان فى مراتب النظم من أكثر الأساليب استخداما فى الانتقال من مصفوفة البيانات الى مصفوفة المتغيرات . ولنفترض ، على سبيل المثال ، أننا نريد أن نفسر لماذا تجد بعض الأفراد أكثر معاداة للسامية من غيرهم ، ولنفترض أكثر من ذلك أننا طرحنا الفرض القائل بأنه كلما كان الفرد أقل تقبلا لوضعه الاجتماعى والمهنى ارتفعت درجة معاداته للسامية . فان الوصول الى برهان لمثل هذا الفرض يتطلب أولا وضعا يساعد على تصنيف الأفراد المعنيين وفقا لدرجة ممارستهم معاداة السامية ودرجة رضاهم عن وضعهم الاجتماعى والمهنى . ولهذا الفرض توجه اليهم الأسئلة ، وتستخدم اجاباتهم كأساس لمصفوفة البيانات . وعلى سبيل المثال : هل فى استطاعتك أن تميز يهوديا فى الطريق ؟ هل تعتقد أن الفرد يكون أكثر توفيقا فى البررة العالمية اذا كان يهوديا ؟ وما الى ذلك ...

فاذا اضهرت الاجابات عن مثل هذه الأسئلة تأكيدا لمقياس جوتمان فانه يستدل من ذلك على أن هذه درجات عالية من معاداة السامية (كما هو الحال فى المثال السابق ، حيث كان مقياس التدرج يتضمن درجات من المحافظة على التقاليد) . وبالإضافة الى ذلك لن يكون هناك أى صعوبة فى تصنيف الاستجابات وفقا لهذا المتغير .

ومن الجلى أن توضيح مراتب النظم فى مصفوفة البيانات يتضمن عادة عمليات عديدة ، وهذه يمكن إجراؤها بسهولة اذا استخدم الحاسب الآلى . وبالإضافة الى ذلك فان الاعتبار الزمنى سوف يجعل التحليل الذى أشرنا اليه فيما سبق أكثر يسرا الى حد كبير . وقد يحدث فى أحيان كثيرة أن تحليلا معينا لا يصيبه النجاح . فعلى سبيل المثال يمكن للفرد أن يطرح الفرض الخاص بأن هناك مقياسا من وضع جوتمان ، ولكن البيانات قد لا تتواءم مع مثل هذا الفرض . وفى هذه الحالة سوف يكون من الضرورى ، من أجل تحويل البيانات الرئيسة الى متغيرات ، اما تحديد هل

هذه البيانات متوافقة مع جانب معين من تسلسل المراتب ، واما الاتجاه الى اساليب فنية أخرى ، الأمر الذى يحدث عادة • ففى التسلسل الذى يعطى اعتباراً لنمجال الزمنى يمكن اتمام التحليل بسرعة • واذا استخدمت عمليات تقليدية سوف يتطلب الأمر وقتاً طويلاً عدها بحسب المواقف التى يحتمل مواجهتها •

المثال الثانى - تحليل مصفوفة المتغيرات

لتوضيح نمط العمليات التى ينبغي على عالم الاجتماع أن يمارسها من أجل تحليل مصفوفة المتغيرات سوف نأخذ كمثال مسحا قام به روزنبرج Rosenberg (١) حول اختيار المهنة • وكان الغرض من هذه الدراسة تحليل عملية اختيار المهنة فى مستوى التعليم العالى • فقد قام روزنبرج بسؤال مجموعة صغيرة من الطلاب فى فترتين زمنيتين احدهما سنة ١٩٥٠ والثانية سنة ١٩٥٢ • الأولى ، وهى التى سوف نشير اليها بالرمز س١ ، أظهرت طلابا كانت قيمهم « غيرية » (وكان التأكيد واضحا على العلاقات التبادلية ، الرغبة فى أداء عمل يشكل خدمة مباشرة للآخرين ، سلوكا غيريا على شاكلة النجاح المرغوب فيه ، وما الى ذلك) مع الطلاب الآخرين • والثانية ، س٢ ، تضم طلابا موزعين بحسب الطبيعة الغيرية أو الانانية التى ظهرت فى اختيار المهنة •

فقد عرض روزنبرج من جهة الأنشطة المهنية التى استلزمت طبيعتها علاقات متكررة ومباشرة مع غيرها (طبيب ، رجل أعمال ، الخ) وواجهها من جهة أخرى بالأنشطة التى تتناول بصفة أساسية أعمالا بدنية أو رمزية (ممثل ، باحث اجتماعى ، مهندس ، الخ) •

الجدول رقم ١ يوضح هاتين المجموعتين من البيانات موزعة وفقا لهذين المتغيرين
الجدول رقم ١

المجموع	١٩٥٢				١٩٥٠
	١٢	١٢	١٢	١٢	
٢٢٦	١٨	١٥	٣٠	١٦٣	١٢
١٦٦	٤٩	٨	٧٣	٣٦	١٢
٨٩	٣١	٢٩	٨	٢١	١٢
٢٣١	١٦٨	١٤	٤٣	٦	١٢
٧١٢	٢٦٦	٦٦	١٥٤	٢٢٦	المجموع

(١) المهن والقيم • جلنكو ، إل • المطابع الحرة • ١٩٥٧ •

• وودت هكذا بالأصل • والصحيح هو ١٢ (المترجم) •

يوضح هذا الجدول ، مثلا ، أنه من بين الـ ٢٢٦ فردا الذين صنفوا على أنهم ١٢ في سنة ١٩٥٠ (« غيريون » في مجموعة القيم ، « غيريون » في اختيار المهنة) ، يوجد ١٦٣ لم يتغيروا حتى سنة ١٩٥٢ ، في حين أن ٣٠ أصبحوا ١٢ (« غيريون » في مجموعة القيم و « آفانيون » في اختيار المهنة) ، إلخ .

ويزودنا التحليل البديهي لهذا الجدول بمجموعة من النتائج المحتمة ، إذ نرى أن شريحة جوهرية من مجتمع البحث تقع في قطر المربع الرئيسي (الشمال الغربي / الجنوب الشرقي) من الجدول . وهذا يعني أن نسبة عالية من الطلاب لم يتغيروا فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٢ . ومن الضروري أن نلاحظ أيضا أن الأهمية النسبية للعنصر الواقع في قطر المربع يختلف وفقا لأعمدة الجدول . ولنتناول العمود الأول : فمن بين الـ ٢٢٦ وحدة التي يضمها هذا العمود نجد أن ١٦٣ ، وهو ما يقرب من ٧٠٪ ، تقع في القطر الرئيسي . وفي العمود الرابع نجد أنها تصل أيضا إلى ما يقرب من ٧٠٪ (٢٣١ / ١٦٨) . وفي مواجهة ذلك نجد ٤٤٪ فقط (١٦٦ / ٧٣) تظهر في العمود الثاني ، و ٢٣٪ (٨٩ / ٢٩) في العمود الثالث . وهذه الفروق جوهرية . وهي تكشف عن أن « أحوال » ١٢ و ١٢ تتجه لأن تكون أكثر استقرارا من أحوال ١٢ و ١٢ . وفي عبارة أخرى عندما يوجد تعارض بين اختيار المهنة والقيم فمن المحتمل حدوث تكيف . وبالإضافة إلى ذلك فإن نظرة سريعة إلى الأعمدة ٢ و ٣ في الجدول سوف توضح أن أغلبية الأفراد الذين انبثقوا من حالة الصراع الذي كانوا يعانونه سنة ١٩٥٠ قد اتجهوا نحو الأحوال المتجانسة ١٢ أو ١٢ .

وسوف يصبح أمرا بالغ الأهمية من الناحية النظرية أن نحدد في أي اتجاه يحدث التغيير ، هل يميل اختيار المهنة إلى التكيف لنسق القيم (فرض « مثالي ») أو على العكس (« مادي ») الفرض صحيح ، وهو أن القيم تتكيف لاختيار المهنة .

وسوف نرى أنه من الصعب الإجابة على هذا السؤال إذا اقتصرنا على تفسير الجدول السابق بطريقة بديهية . ولكن إذا استعنا بأدوات تحليلية قابلة للاستخدام مباشرة في الحاسب الآلي فإن الإجابة سوف تكون واضحة تماما .

المحاولة التحليلية البديهية الأولى

إن إحدى الطرق التي يمكن استخدامها في مواجهة هذا السؤال هي أن يوضح في الاعتبار هل الاستقرار يحدث في اتجاه « مثالي » أو في اتجاه « مادي » .

دعنا نتناول هؤلاء الأفراد الذين صنفوا على أنهم ١٢ في سنة ١٩٥٠ . من بين الـ ٣٦ + ٤٩ فردا الذين تعرضوا لتغير ما خلال الفترة موضوع البحث وكانوا في حالة من « التجانس » في سنة ١٩٥٢ ، نجد أن ٣٦ قد كیفوا اختياراتهم للمهنة وفقا لمجموعة القيم التي يتخذونها ، وأن ٤٩ جعلوا قيمهم تتوافق مع المهنة التي اختاروها . هذه النتيجة تميل إلى تأييد الفرض « المادي » .

ومع ذلك إذا نظرنا إلى العمود الثالث من الجدول نجد صورة مغايرة تماما : ٢١ فردا تحولوا من ١٢ إلى ١٢ وبالتالي كیفوا نسق القيم التي اتخذوها للمهنة التي اختاروها (الفرض المادي) ، ومع ذلك فإن عددا أكبر (٣١) كیفوا اختياراتهم للمهنة ليتلاءم مع نسق القيم التي اتخذوها (الفرض المثالي) .

هذه النتائج المتعارضة تدفعنا الى البحث عن مؤشر واحد يمكن أن يماوننا في مقارنة تأثير المتغيرين كل منهما على الآخر .

الحلولة التحليلية البديهية الثانية

هناك طريقة ثانية استخدمها روزنبرج بنفسه ، تقوم على أخذ الافراد المستقرين وفقا لاحترامهم لنسق القيم واختيارهم للمهنة ، كما تقوم على البحث في تحديد حل مقدار التغير الذي يؤدي الى الانسجام اكبر في بعض الحالات منه في حالات أخرى .

دعنا نتناول بادى ذى بدء الافراد الذين لم يتغير قيمهم ولكنهم غيروا اختيار مهنتهم بين ١٩٥٠ و ١٩٥٢ .

هؤلاء الافراد يمكن توزيعهم على الوجه التالى

٣٦ تحولوا من ١٢ الى ١٢ ، و ٣٠ تحولوا من ١٢ الى ١٢ ، و ٣١ تحولوا من ١٢ الى ١٢ ، و ١٤ تحولوا من ١٢ الى ١٢ .

ولتحديد المدى الذى يمكن أن تؤثر فيه القيم على الاختيار ، دعنا نستعرض الفرق:

$$٣٦ / (٣٦ + ٣٠) - ١٤ / (٣١ + ١٤) = ٠.٥٧ - ٠.٣١ = ٠.٢٦$$

ان الحد الأول في هذا التباين ، وهو $٣٦ / (٣٦ + ٣٠) = ٠.٥٧$ يمثل مجموعة الافراد الذين تحولوا من ٢ الى ٢ وهم الذين عملوا على توفيق اختيارهم للمهنة مع مجموعة قيمهم في حين أن الحد الثانى ، وهو $١٤ / (٣١ + ١٤) = ٠.٣١$ ، فيمثل مجموعة الافراد الذين تحولوا فى الاتجاه نفسه والذين كان اختيارهم للمهنة مقاييرا لقيمهم .

ولنتناول الآن هؤلاء الافراد الذين لم يتغير اختيارهم للمهنة كما لم يتغير قيمهم . هؤلاء يمكن توزيعهم كالاتى :

١٥ تحولوا من ١٢ الى ١٢ ، و ٢١ تحولوا من ١٢ الى ١٢ ، و ٤٩ تحولوا من ١٢ الى ١٢ ، و ٤٣ تحولوا من ١٢ الى ١٢ .

وكما هو الحال فى المثال السابق فان تأثير الاختيار على القيم يمكن قياسه باستعراض الفروق التالية :

$$٢١ / (٢١ + ١٥) - ٤٣ / (٤٣ + ٤٩) = ٠.٥٨ - ٠.٤٧ = ٠.١١$$

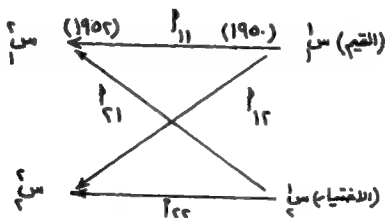
من هذا يمكن أن نلاحظ أن مجموعة الافراد الذين تحولوا من ٢ الى ١ ازداد عددهم بقدر ضئيل جدا عندما كيفوا قيمهم لمواجهة اختيارهم للمهنة أكثر من هؤلاء الذين لم يمارسوا ذلك .

: ومن مقارنة هاتين النتيجةين-يخلص روزنبرج الى أن عملية التجانس هي مسألة توفيق بين الاختيار والقيم .

المنهج التحليلي :

ان اعتراضات كثيرة يمكن مع ذلك أن توجه الى التحليل السابق . فهو من ناحية تحليل معقد ، ومن ناحية أخرى - وهذا العيب نتيجة للأول - من المسيء تطبيقه بصورة عامة . إذ لا يمكن استخدامه الا بصعوبة في الحالات التي تتضمن اما عددا كبيرا من المتغيرات أو أنواعا معقدة منها . وأخيرا فليس هناك ما يؤكد أن الأسس المقترحة هي أفضل ما يمكن استخدامه ، أو أن أساسا آخر يؤدي الى نتائج مغايرة لذلك تماما غير ميسور اعداده .

ولهذا السبب فمن المفضل التخلي عن المناهج البديهية وتبنى منهج تحليلي . ومن بين الوسائل الممكنة ، مثلا ، استخدام عملية تحليلية يعبر عنها الشكل التالي (١) :



هذا الشكل ، الذي يعتبر نموذجا مباشرا لما يستخدم في الاقتصاد المتري (٢) منذ Tinbergen ، يظهر أن الاتجاهات نحو القيم أو نحو الاختيار تتصف باستمرارية معينة ، تقاس على التوالي بواسطة ١١ ، ٢٢ ، ١٢ ، ٢١ . وبالإضافة الى ذلك عند رسم الأسهم المتقاطعة يفترض أن اختصار المهن في ١٩٥٠ قد مارس تأثيرا - يقاس بواسطة ١٢ - على القيم في ١٩٥٢ وأن القيم في ١٩٥٠ مارس تأثيرا - يقاس بواسطة ٢١ - على الاختيارات الموضحة في ١٩٥٢ .

ويعبر الرسم عن النموذج التالي :

$$س١^٢ (ز) = س١^١ (ز) + س٢^١ (ز) + س٢^٢ (ز)$$

(١) يمكن للقراء الذين يرغبون في دراسة هذه المسائل بدرجة أوفى من العمق أن يرجعوا الى ديومن بودون ، علم الاجتماع والرياضيات ، باريس ، المطابع الجاسية الفرنسية ، ١٩٧١ ..

Econometrics (٢)

$$س٢ (ز) = س١٣ (ز) + س١١ (ز) + س١٢ (ز) + س٢٢ (ز)$$

فالمعادلة الأولى تدل على أن القيمة $س٢$ (ز) ، التي تصور الفرد (ز) في الفترة الزمنية ٢ بعلاقة مع المتغير رقم ١ (القيم المهنية) تعتمد على القيمة التي تصوره في علاقته مع المتغير في الفترة الزمنية سالفة الذكر ($س١$ (ز)) ، كما تعتمد على القيمة التي تصوره في علاقته مع المتغير رقم ٢ في الفترة الزمنية ١ ($س١$ (ز)) وعلى عوامل « مجهولة » تساهم بالإضافة الى ذلك في وجود ١ في الفترة الزمنية ٢ ($س٢٢$) . وتعطى المعادلة الثانية تفسيراً مماثلاً لذلك .

وبعد اجراء الفحص للتأكد من أنه لا توجد ظواهر ذات تأثير متبادل يمكننا أن نقدر قيمة المعالم المختلفة للنموذج وفقاً للعلاقات التي لا يمكن لنا أن نوضحها بصورة كاملة في هذا المجال (١) .

وبالنسبة للحالة التي أمامنا نبدأ بالتحقق من أنه لا يوجد أى أساس لافتراض وجود تداخل بين العوامل . وعندئذ تصبح القيم التي يمكن الحصول عليها بالنسبة لكل معلمة على الوجه التالي :

$$١١ = ٠.٤٨ \quad ١٣ = ٠.٤٧$$

$$١٢ = ٠.١٧ \quad ٢١ = ٠.١٥$$

إن الحقيقة الأولى التي تنبثق من هذه النتائج هي الاستمرارية الخاصة بالمتغيرين - اللذين قيسا بواسطة ١ للتعبير عن $س١$ و ٢ للتعبير عن $س٢$ - أكثر بكثير من التأثير الذي يمارسه كل منهما على الآخر . وزيادة على ذلك يلاحظ أن الاختلاف بين ١٢ (مقياس أثر الاختيار على القيم) و ٢١ (مقياس أثر القيم على الاختيار) هو من الضالة لدرجة أن البيانات المتاحة وحدها لا تبرر المغاضلة بين التفسير « المثالي » و « المادى » .

إن المنهج التحليلي الذي أشرنا اليه يتميز على المناهج البديهية التي ذكرناها من قبل في استخدام تعريف اجرائي لمفهوم تأثير أحد المتغيرين على الآخر . ولهذا فهو أكثر فاعلية من منهج روزنبرج ، الذي وصفناه من قبل . وبتحديد أكثر يتميز المنهج التحليلي باستخدام أدوات للقياس ذات درجة عالية من الثبات .

وما يعاب عليه هو أنه يتضمن عمليات حسابية أكثر مشقة ، ولكن هذا العيب يمكن تجنبه باستخدام العرض التبويبي للبيانات .

وينبغي الإشارة الى أن الحالة التي أوردناها ذات نمط أولى تماماً ، لأن مصفوفات المتغيرات التي يلتزم الاجتماعيون بتشكيلها يمكن أن تؤدي الى مواقف أكثر تعقداً من ذلك . ولنقتصر ، على سبيل المثال ، أنه في هذه الدراسة الخاصة باختيار المهنة وجدنا أنه من الضروري أن يوضح في الاعتبار متغير ثالث (كأن يكون

(١) انظر برون ، المرجع السابق الإشارة اليه .

النجاح المدرسي) وأنا أردنا تحليل العلاقات المتداخلة بين المتغيرات الثلاثة ، بحسب ظهورها في مناسبتين مختلفتين . فان ذلك سوف يؤدي الى جدول يتضمن أربعة وستين عنصرا . وفي هذه الحالة سوف يكون استخدام أى منهج بديهي ليس أمرا منخفض الدلالة فحسب بل مستحيلا كذلك .

الخلاصة

ان هذه الملاحظات الموجزة تكفي بلا شك لكي توضح أن العمل الذي يتضمنه تفسير المسوح الاجتماعية سوف يكون بالتأكيد ميسورا الى درجة كبيرة باستخدام العرض التبويبي للبيانات . وهناك سببان لاستخدام علماء الاجتماع للمناهج البديهية في بعض الأحيان ، سواء في التعبير عن البيانات الخام كمتغيرات أو في تحليل الخصائص البنائية لمصفوفة المتغيرات . أولهما عدم الممارسة الكافية للمناهج الكمية ، والأمر الثاني الذي ينبغي الاعتراف به أن المناهج الكمية المستحقة في تحليل المسوح شاقة غالبا . وهذه العقبة الثانية سوف يتغلب عليها بالتدريج كلما أصبح الناس أكثر تعودا على استخدام العرض التبويبي للبيانات . وهذا يعني أن الدارسين ينبغي أن تدرس لهم المناهج بطريقة تظهر الدلالة المنطقية لهذه المناهج ، ومزايا وخصائص الاداة التي ينبغي عليهم استخدامها . وبعبارة أخرى ينبغي ألا ينظروا اليها كشئ غامض وخفي وإنما كعملية عقلية يستطيعون عن طريقها أن يشعروا بقدرتهم على الإبداع . وفي هذه الحالة فقط يمكن للعرض التبويبي للبيانات ولعلم الاجتماع أن يثرى كل منهما الآخر . وبجانب هذا يمكن أن نحاول الآن التعرف على النتائج المنهجية والتربوية التي تصاحب عملية العرض التبويبي للبيانات . ان نسق المجال الزمنى سوف يؤدي بلا شك الى اختلاف كبير في عملية تحليل المسوح الاجتماعية . انها سوف تساعد عالم الاجتماع على أن يتحرك بسرعة أكبر وبالتالي بحرية أكثر بين الفروض والبيانات المتوافرة لديه . وسوف يتضمن ذلك في ثناياه هبوطا في معدل استخدام المناهج الكمية التي تعتمد على بيانات تقريبية وغير مبوبة ، ترمي ، كما هو الحال في التحليل العاملي ، لأغراض التحليل الشامل لمجموعات رئيسية من البيانات .

ان الطبيعة غير التتابعية الشاملة لثل هذا التحليل تؤدي بلا شك الى بعض المزايا ، ولكن ثلما باهظا ولا داعي له ينبغي أن يدفع مقابل هذا الشمول . ففي أفضل الظروف يحدث فقدان لقدر كبير من المعلومات ، وفي أسوأ الأحوال تظهر نتائج ليست الا اصطناعا للحقيقة . ولهذا فلي الرغ من أهمية الفرص المتاحة لعلماء الاجتماع للاستخدام الكامل للأساليب الفنية في العرض التبويبي للبيانات فان أى توسيع لمجال استخدامها ينبغي أن يسير جنبا الى جنب مع التوعية حول الموضوع ككل .

ولا يغيب عن أحد منا قصة الحير الاجتماعي الذي استدلت من بحث أجراه حول القيم الدينية أن المتغير س^٢ يظهر أن الجانبين الأحداث اتجهوا لأن يكونوا ملحدين بصورة أكبر مما فعل غير الجانبين ، وخلص من ذلك الى اقتراح مؤداه أن الذهاب الجماعي الى دور العبادة ينبغي أن يكون الزاميا ، من أجل خفض معدل جنوح الأحداث . وكان أجلى به قبل أن ينطلق في التخيلات البديعة أن يتزود بقدر من قواعد المنهج .

المراجع

- باربوت ، م : رياضيات العلوم الانسانية .
باريس ، المطابع الجامعية الفرنسية ، ١٩٦٧/١٩٦٨ جزءان .
- بلالوك ، هـ.م : بناء النظرية .
انجلوود كليفز ، نيوجرسي ، برنتيس هول ، ١٩٦٩ .
- بودون ، ر : علم الاجتماع والرياضيات .
باريس ، المطابع الجامعية الفرنسية ، ١٩٧١ .
- بودون ولازارسفلد ، ب : التحليل التجريبي للسببية .
باريس ، موتون ، ١٩٦٦ .
- كولمان ، ج : مدخل الى علم اجتماع الرياضيات .
جلنكو ، المطابع الحرة ، ١٩٦٤ .
- فلامنت ، س : التحليل الجبري لكشف البحث (تحت النشر)
ماتالون ، ب : التحليل التصاعدي .
باريس ، موتون/جوتييه غيلار ، ١٩٦٥ .

تَبَيَّنَ

رقم العدد وتاريخه

المجلد : ٢٣
العدد الرابع
عام ١٩٧١

المجلد : ٢٣
العدد الرابع
عام ١٩٧١

المجلد : ٢٣
العدد الرابع
عام ١٩٧١

المجلد : ٢٣
العدد الرابع
عام ١٩٧١

المجلد : ٢٣
العدد الرابع
عام ١٩٧١

المجلد : ٢٣
العدد الثاني
عام ١٩٧١

العنوان الأجنبي واسم الكاتب

Interaction intergroup
conflict and tension in the
context of education
by
Gordon Bowker

Race and Culture
by
Claude Levi-Strauss

Ethnicity : The
African Experience
by
Pierre L. Von Den
Berghe

The Changing Trade Po-
sition of the Chinese in
South Asia
by
Go Gien Tijwan

New Dimensions of Chan-
ge, Conflict and Settle-
ment
by
Max Gluckman

Data-processing and the
Use of the Results of
Sociological Surveys
by
Raymond Boudon

المقال واسم الكاتب

♦ التفاعل والصراع والتناظر
بين الجماعات في مضمون
التربية
بقلم : جوردون بوكرك

♦ السلالة والثقافة
بقلم : كلود ليفي
ستراوس

♦ الشعوبية : التجربة
الأفريقية
بقلم : بير . ل . فان دين
برج

♦ الوضع التجاري المتغير
للمصينيين في جنوب
شرق آسيا
بقلم : جو جين تيجوان

♦ ابعاد جديدة للتغير والصراع
والاستقرار
بقلم : ماكس جلاكمان

♦ استخدام الحاسبات الآلية
في العلوم الاجتماعية
بقلم : ريمون بودون

وسيمنح الفائزون فى المسابقة الجوائز التالية :

جنيه	
٥	للفائز الاول
٣	للفائز الثانى
١	للفائز الثالث

عشرة اشتراكات للفائزين من الرابع الى الثالث عشر فى الدورة التى يكون كل منهم قد علق على مادة فيها .

ان القراءة ضرورة للتنمية العقلية ، وقراءة دوريات اليونسكو الدولية ضرورة الزم للشباب المصرى ، ليربط نفسه بقضايا العالم وأفكاره .
والذين يحررونها أساتذة متخصصون على درجة عالية من السمعة العلمية والذين يترجمونها أساتذة فى مثل القدرة العلمية والسعة والتجربة .

وشهور الصيف فرصة للترويج عن النفس . لكن من الترويج عن النفس أن تقرأ وأن تستفيد مما تقرأ .

المطلوب من أى شاب بعد هذا أن يكتب طلب الاشتراك فى الدورة او الدوريات التى يرى الاشتراك فيها ، موضحا عنوانه ، مرفقا بطلبه قيمة الاشتراك على حوالة بريدية ، ويرسلها الى :

مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة

١ شارع طلعت حرب - القاهرة

وستصل اليه الدورة التى يحددها وقت صدورها

مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو

تقدم مجموعة من الجلات الدولية بالسلام كتاب
مخصصين وأساتذة دارسين .
ويقوم باختيارها ونقلها الى العربية بقية مخصصه من
الاساتذة العرب .
لتصح اضافة الى الكلية العربية تساهم في انراء
الفكر العربي ، ويمكنه من ملاحه البحث في قضايا
العصر .

مجلة رسالة اليونسكو

تصدر شهريا

المجلة الدولية للمقاوم الاجتماعي

يناير - ابريل - يولي - اكتوبر

مجلة اليونسكو للمكتبات

فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

مجلة (ديوجيا)

فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

العلم والمجتمع

مارس - يونيو - سبتمبر - ديسمبر

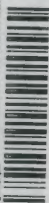
مجموعة من الجلات تصدرها هيئة اليونسكو
بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع
الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية
العربية . ووزارة الثقافة والاعلام بجمهورية مصر
العربية .

الشن ١٠ قرش

١



Bibliotheca Alexandrina



0536422